

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



# قياس الهوية

دليل للمتخصصين في العلوم الاجتماعية



تحرير

راوي عبدالعال، ويوشيكو هيريرا،  
والاستير ايان جونستون، وروز مكديرمت

نصوير

أحمد ياسين



تطوير  
أحمد ياسين

# قياس الهوية

دليل للمتخصصين في العلوم الاجتماعية



*Measuring Identity: A Guide for Social Scientists*  
Edited by Rawi Abdelal, Yoshiko M. Herrera, Alastair Iain Johnston and  
Rose McDermott

Copyright © Cambridge University Press 2009.  
This edition has been translated and published  
under license from the publisher.

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

للطبعة العربية

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2014

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2014

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-838-8

النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-14-839-5

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-840-1

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: [pubdis@ecssr.ae](mailto:pubdis@ecssr.ae)

Website: <http://www.ecssr.ae>

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



دراسات مترجمة 65

# قياس الهوية

دليل للمتخصصين في العلوم الاجتماعية

تحرير

راوي عبدالعال، ويوشيكو هيريرا، وألاستير إيان جونستون، وروز مكديرمت

## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم، والراغبين في الاستزادة من المعرفة في أرفع صورها. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس/ آذار 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحكَّمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، وبها منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته.

وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

## المحتويات

7 ..... مقدمة

### القسم الأول: تعريف الهوية وتكوين مفهومها وبدائل قياسها

27 ..... الفصل الأول: الهوية كعامل متغير

راوي عبدالعال، ويوشيكو هيريرا، وألاستير إيان جونستون، وروز مكديرمت

49 ..... الفصل الثاني: تكوين مفهوم الهوية العرقية وقياسه

هنري برادي وسينثيا كابلان

101 ..... الفصل الثالث: موازنات في عملية قياس الهوية: مقارنة بين خمس مقاربات

دونالد سيلفان وأماندا ميتسكاس

### القسم الثاني: مناهج المسح

الفصل الرابع: بين النظرية الاجتماعية وتطبيق العلوم الاجتماعية

157 ..... نحو مقارنة جديدة لقياس "العنصر" في استطلاعات الرأي

تايكولي

الفصل الخامس: الموازنة بين الهوية الوطنية والهوية العرقية

201 ..... سيكولوجيا "الواحد من المتعدد"

جاك سيترين وديفيد سيرز

الفصل السادس: الأسود والأزرق: الهوية السوداء والتضامن الأسود

247 ..... في عصر انتصار الاتجاه المحافظ

مايكل دوسون

### القسم الثالث: تحليل المضمون ورسم المخططات المعرفية

283 ..... الفصل السابع: التحليل الكمي للمضمون وقياس الهوية الجمعية

كيمبرلي نويندورف وبول سكالسكي

329 ..... الفصل الثامن: مضمون الهوية وتقاطعاتها في العراق

روبالين ستون ومايكل يانج

347 ..... الفصل التاسع: قاعدة بيانات بنائية للأعراف والمؤسسات

كانشان تشاندرا

### القسم الرابع: تحليل الخطاب والإثنوجرافيا

387 ..... الفصل العاشر: علاقات الهوية والفجوة الصينية-السوفيتية

تيد هوبف

435 ..... الفصل الحادي عشر: تقنيات قياس الهوية في البحوث الإثنوجرافية

لورا آدامز

### القسم الخامس: التجارب

473 ..... الفصل الثاني عشر: المقاربات النفسية للهوية: التجريب والتطبيق

روز مكديرمت

507 ..... نبذة عن المشاركين

511 ..... الهوامش

541 ..... المراجع



## مقدمة

يستعرض هذا الكتاب مجموعة متنوعة من التعريفات والمناهج المتعلقة بدراسة الهوية الاجتماعية في مجموعة مختلفة من السياقات ضمن السياسة الأمريكية، والسياسة المقارنة، والعلاقات الدولية. ونأمل بذلك أن يمثل الكتاب مرجعاً أولياً لتحليل الدراسات المتعلقة بالهوية ومناهجها، بحيث يخدم مجموعة كبيرة من الباحثين المعنيين. فبوسع علماء السياسة منذ وقت طويل الرجوع إلى الكثير من الأدلة الإرشادية الخاصة بالنظريات والمناهج السائدة، لكن من يود إجراء بحث حول الهوية الاجتماعية، فعليه أن يطلع بنفسه على قدر كبير من الكتابات من دون أن يكون لديه دليل عملي للبدائل التي يمكنه اللجوء إليها في سياق البحث. ومن ثم، فإن هذا الكتاب يهدف إلى تقديم خريطة الطريق المرجوة على المستويين التحليلي والمنهجي؛ إذ تشتمل فصوله على مجموعة كبيرة من التعريفات والخيارات المنهجية المتاحة للبحث العلمي حول الهوية، بما في ذلك المناهج المستخدمة حالياً، وكذلك بعض المناهج الجديدة الواعدة.

وتبين فصول الكتاب بطريقة ملموسة كيف تجرى البحوث حول الهوية باستخدام العديد من الخيارات المنهجية المختلفة. ويوضح كل فصل كيفية تطبيق الأفكار الكامنة وراء الهوية في سياق البحوث الفردية، وأنواع الرؤى التي يمكن أن تحققها تلك المشروعات البحثية. وبهذه الطريقة، فإن وضع الفصول مجتمعة أكبر فائدة من وجود كل أجزاءها فرادى؛ فمن خلال جمع مختلف المقاربات المنهجية المحددة، يوفر نص الكتاب أساساً متماسكاً للفحص العام للهوية في دراسة العلوم السياسية.

## الهوية

### مقارنة بالأعمال السابقة في مجالات أخرى

ليست العلوم السياسية المجال الوحيد الذي يدرس الهوية ويحاول تعريفها وقياسها بمتهى الدقة. فهناك علوم أخرى - أبرزها علم النفس - دأبت منذ وقت طويل على تناول نماذج متنوعة للهوية وقياسها واختبارها؛ في محاولة منها لتكوين وإرساء أدوات وفرضيات صحيحة وموثوق بها حول السلوك الإنساني.<sup>1</sup> وقد تطورت العديد من التصورات المهمة من هذا التراث، فبعضها يركز على تطور المراهق، حيث يُفترض أن تبقى مظاهر متنوعة من الهوية في حالة تغير مستمر حتى تصل إلى الثبات والاستقرار في مرحلة لاحقة.<sup>2</sup> إلا أن معظم مؤشرات قياس الهوية لدى الراشدين تركز في الغالب - إن لم يكن بصورة حصرية - على محددات الهوية العرقية أو الثقافية، حيث وضعت لهذا الغرض العديد من القياسات.<sup>3</sup> وقد بذلت الكثير من المحاولات لوضع مؤشرات للهوية بقصد استخدامها استخداماً محدداً في تقييم مجموعة متنوعة من الحالات المرضية وعلاجها.<sup>4</sup>

في هذا الكتاب سنبنى على تلك الأعمال المتعلقة بالهوية، ونتوسع فيها بثلاث طرق مهمة: أولاً، بدلاً من أن نقيّد بالتعريف الفردي أو النفسي، سوف نتناول الهوية كمفهوم جمعي. وبهذه الطريقة، نأمل أن نستكشف كيف يؤسس الأفراد هوياتهم الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تتداخل في ما بين الناس والجماعات المختلفة. ثانياً، سوف نستكشف الهويات الثابتة عند الراشدين؛ فعلى الرغم من أن بحوثنا يمكن أن تطبق بسهولة على الأفراد الأصغر سناً في المجتمع، فإننا لن نركز على الجوانب المتعلقة بالتطور في عملية تشكّل الهوية واستقرارها. ثالثاً، سنتوسع في تعريف الهوية الاجتماعية بما يتجاوز التعريفات العرقية والثقافية؛ ليشمل أشكالاً أخرى من التعريفات السياسية والاجتماعية. وبينما تظل محددات الهوية العنصرية والثقافية في صدارة اهتمامنا، فإننا لن نستبعد المحددات المهمة الأخرى للهوية الاجتماعية كالانتماءات الدينية والطبقية وتلك المتعلقة بالنوع.

## الهوية كمتغير مستقل وتابع

يتعامل معظم المؤلفين في هذا الكتاب مع الهوية كمتغير مستقل، أي كعامل يجري قياسه وفحصه لمعرفة أثره في غيره من المتغيرات والنتائج المهمة. وتؤدي هذه الفكرة إلى طرح اعتبارين مهمين يجب أن نقر بهما منذ البداية. أولهما، أن الافتراض بأن الهوية متغير مستقل هو افتراض يستند إلى الفكرة القائلة بأن الأفراد لديهم هويات معينة يمكن فهمها على نحو أفضل بواسطة استخدام استراتيجيات وأساليب قياس أفضل وأكثر تطوراً. وحتى لو كان القياس باستخدام طرق أفضل يمكن أن يعين الباحثين على التعرف على الهوية بطريقة أكثر دقة ومصداقية، فمن الممكن نظرياً أن نجد أن أفراداً بعينهم ليست لديهم هويات واضحة مستقرة كما نظن عادة. إذ نجد أن البعض يختلقون رداً ما لإرضاء مستطلع الرأي، ويجيبون عن سؤاله من دون أن يكون عندهم رأي قوي حقاً، كما نجد أن البعض أيضاً لا يشعرون بانتماء قوي للجماعات الاجتماعية أو السياسية المحددة التي نختارها للبحث. ومن الممكن -طبعاً- أن نجد أن الكثيرين يشعرون بانتماء أقوى إلى جماعات معينة، وربما إلى فئات عرقية أو نوع جنسي (ذكور أو إناث)، يصعب تغييرها أكثر من غيرها من الفئات -كالطبقة مثلاً- التي تخضع للتغيير بمرور الزمن، وبفعل التعليم والعمل. إلا أننا ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن الهوية قد لا تكون دائماً حقيقية كما تبدو لنا.

ثانيهما، أن الهوية كثيراً ما تكون موجودة كمتغير تابع، إلى جانب كونها متغيراً مستقلاً. ولذلك، فعند إجراء البحث، يجب على الباحثين أن يكونوا على بينة من أمرهم؛ فهل يريدون أن يعرفوا إذا ما كانت الهوية تجعل شخصاً بعينه يفعل شيئاً بعينه (أي أنها متغير مستقل)؟ أم أن شيئاً آخر هو الذي يجعل شخصاً ما يعتقد هوية معينة (أي أنها متغير تابع)؟ وهناك إجراءات معينة يمكن اتباعها لتقييم الهوية بوصفها هذا المتغير أو ذاك، لكن التحليل يجب أن يكون واضحاً بشأن طبيعة نموذج التعليل المستخدم في دراسة الظواهر موضوع الاهتمام.

## الهوية والفعل

الهوية، مثلها مثل أي شكل من أشكال التصنيف، أمر جدير بالاهتمام في حد ذاته. لكن السؤال الذي يطرح نفسه دائماً هو: كيف يترجم اعتناق الهوية إلى لون معين من ألوان الفعل أو السلوك؟ إذا كان للمرء هوية ما، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنه سيتصرف بطريقة معينة بسبب هذه الهوية. وتبقى الدافعية مكوناً أساسياً من المكونات التي تدفع أي فرد إلى التصرف على أساس هوية معينة. فبعض الاختلافات المتعلقة بالدافعية قد تعكس مزاجاً فردياً، وبعضها قد يشير إلى قوى مؤثرة من قوى الإقناع والدعم الاجتماعي، بينما البعض الآخر قد يكشف عن حوافز ودعم مؤسسي. ولكن، مهما كان النموذج المستخدم لفحص أثر الهوية في نتائج معينة، فلا يمكن تجاهل الدافع لتحويل الهوية إلى فعل. وتتناول بعض فصول هذا الكتاب مسألة الدافعية أو الربط بين الهوية والفعل، حيث تربط ربطاً تجريبياً ونظرياً بين الهويات الاجتماعية ونتائجها.<sup>5</sup>

## أساليب قياس الهوية

في إطار استعراضنا للكتابات البحثية عن الهوية، وجدنا أن استطلاعات الرأي، وتحليل المضمون، وتحليل الخطاب، والإثنوجرافيا،\* هي أكثر الأساليب شيوعاً لقياس الهوية. ولم نكتشف أي روابط منهجية بين هذه الأساليب وأنواع الهوية المستخدمة لقياسها، على الرغم من أن الدراسات المتعلقة بالهوية تتضمن كلها تقريباً دراسة حالة بشكل أو آخر. كما تمكنا من تحديد أسلوبين آخرين؛ هما رسم المخططات المعرفية، والتجريب، اللذان يبشران بنتائج طيبة استكمالاً للأساليب السائدة، على الرغم من أن

\* يرد مصطلح الإثنوجرافيا كثيراً في هذا الكتاب، وقد عرّفه مؤلف الفصل الحادي عشر بأنه تفاعل الباحث مباشرة مع الناس على أرض الواقع، للتوصل إلى فهم عالمهم الاجتماعي من منظور من يعيش داخله. وفي معظم تخصصات العلوم الاجتماعية، أصبحت الإثنوجرافيا تعني دراسة أي نوع من الجماعات ووصفها؛ من خلال المشاركة المتكررة والمتواصلة في الأجواء التي تتفاعل فيها الجماعة نفسها. (المترجم)

أولويات البحث التي تسمح بإدراجها على نطاق واسع في بحوث الهوية مازالت في طور التشكل. وفي ما يلي سنستعرض بإيجاز هذه الأساليب مع إبداء بعض الملاحظات حول الأدوات المتاحة للباحثين المهتمين بقياس الهوية.

## استطلاعات الرأي

تمثل استطلاعات الرأي العمود الفقري لمعظم البحوث المتعلقة بالرأي العام والسلوك السياسي، حيث تعطي المقابلات مع عدد كبير من الأشخاص معلومات يصعب الحصول عليها باستخدام أي مناهج أخرى بديلة. ويمكن تبني هذه الأساليب في بحوث الهوية لفائدتها الجمّة؛ إذ إنها تسمح للأفراد والجماعات بتعريف ذواتهم بأنفسهم وتأكيد هذا التعريف.<sup>6</sup> فوسائل المقابلات المفتوحة والاستطلاعات -على وجه التحديد- تسمح للمستجيبين [الذين تُستطلع آراؤهم] بطرح مفهومهم بشأن مَنْ يكونون، وما يهمهم، ولماذا يهمهم، وكيف يقررون من الذي يدخل أو لا يدخل ضمن جماعتهم، من دون أي تصنيف قائم على التحيزات أو التفسيرات المسبقة للباحث. وتتميز الاستطلاعات والمقابلات بميزة واضحة وهي إتاحة الفرصة للباحث المهتم لطرح الأسئلة المتعلقة بمضمون الهوية وجدلياتها طرْحاً مباشراً.

وكقاعدة عامة، فإن الاستطلاعات تتسم بأنها تستكشف مضمون الهوية بشكل مباشر إلى حد لا بأس به، حيث تلجأ إلى أسئلة تعد بمنزلة بحث مباشر في السمات والمواقف والممارسات التي يذكرها المستجيب بنفسه، معتقداً أنها تعبر عن هوية العضو المنتمي إلى جماعة اجتماعية معينة. فنجد مثلاً أن البحوث المبكرة في مجال الانتفاء الحزبي، التي أجراها مركز الاستطلاعات الاجتماعية في جامعة ميتشيجان، تطرح على المستجيبين سؤالاً حول أهمية أن يعتبروا أنفسهم أعضاء في جماعة سياسية. وقد تم تحوير هذا النوع من الأسئلة بما يلائم تحليل الهوية الاجتماعية (Hooper 1967). وتطرح استطلاعات أخرى أسئلة مباشرة بالقدر نفسه، مثل الاستطلاع العالمي للقيم، الذي يستطلع مدى اعتزاز المستجيبين بأن لهم هوية من قبيل حمل جنسية معينة.<sup>7</sup> أي أن استخدام الاستطلاعات



لتحليل مضمون الهوية وجدلياتها أمر راسخ منذ ذلك الوقت.<sup>8</sup> وجدير بالذكر أنه يمكن الجمع بين الاستطلاعات والمقابلات، ليس هذا فحسب، بل يمكن أيضاً دمج التجارب ضمن الاستطلاعات (مثل: Sniderman, Hagendoorn and Prior 2004). ويبين تاريخ البحث العلمي أن البحوث الاستطلاعية كانت وستظل أسلوباً بالغ الأهمية لقياس الهويات الاجتماعية.

## تحليل المضمون

تحليل المضمون، طبقاً لتعريف نويندورف (Neuendorf 2004a: 33) هو «التحليل الكمي والملخص للرسائل، اعتماداً على المنهج العلمي». ويمثل "مكون الرسائل" وحدة التحليل، وغالباً ما يتم تلخيص هذه المكونات تلخيصاً كمياً. وإذا كان تحليل الخطاب يعتمد على المهارات التفسيرية للباحث في قيامه بدور الوسيط بين القارئ والنص أو الممارسة موضوع الدراسة، فإن تحليل المضمون مصمم بحيث يقلص من هذه الوساطة. والخطوة المهمة فيه هي إنشاء نسق للترميز، يكتب بشكل شديد التفصيل؛ ضمناً لتحقيق المصدقية بين القائمين على الترميز من ناحية والنص من ناحية أخرى.<sup>9</sup>

ويمكن أن يؤدي تحليل المضمون وظيفتين أساسيتين:<sup>10</sup> أولاً، إحصاء عدد مرات تكرار الكلمات المفتاحية وأنواع المصطلحات. والكلمات المفتاحية واضحة بذاتها، أما أنواع المصطلحات فتسمح بتصنيف النص تصنيفات لا حصر لها لاستخراج معاني متعددة منه. إذ يمكن تجميع الكلمات وفقاً لأبعاد مشتركة، كما يمكن تحليل أنواع المصطلحات نفسها من حيث التكرار النسبي لها. ويجوز أن يكون مضمون هذه الأنواع أي شيء يريده الباحث. ولأن الباحث هو المسؤول عن بناء هذه المعاجم، فإنه هو الذي يفرض معانيه ومعجمه الخاص إلى حد ما.

الوظيفة الثانية هي تكوين المعجم المفهرسة، التي تعرف أيضاً بتحليل الكلمات المفتاحية في السياق؛ بمعنى التحليل الذي يسرد كل المواضع التي يذكر فيها مصطلح

معين في نص معين. ولهذا الأسلوب فائدة جمة في فحص السياق المعنوي أو النحوي أو الاسمي للغة المعبرة عن الهوية. وقد تطورت برامج الحاسوب التي تقوم بتحليل الكمي تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، وأصبح بالإمكان الآن ضبطها للتعامل مع النصوص المكتوبة بلغات مختلفة.<sup>11</sup>

وعلى العكس من تحليل الخطاب الذي يستخدم لوضع النصوص والممارسات في سياقاتها الذاتية التفاعلية، فإن تحليل المضمون يقوم على الفكرة القائلة بأن معنى النص يتولد من داخله هو، وأن ملخص الرسائل التي يحملها هو النتيجة المرجوة (Hardy, 2004a; Neuendorf 2004; Harley, and Phillips 2004). ولذلك، فإذا كان الباحثون الذين يلجؤون إلى تحليل الخطاب يعتمدون على قراءة النصوص قراءة دقيقة، فإن من يلجؤون إلى تحليل المضمون يعملون على عدّ العبارات التي تعبر عن الكينونة والغرض المرتبطين بهوية الجماعة والجماعات الأخرى التي يمكن تعريفها بالمقارنة معها، كما يعملون على تحليل الصفات الدلالية لهذه العبارات التي تكشف عن الكينونة والغرض (Roberts 1977; Neuendorf 2002). وجدير بالذكر أن تحليل المضمون لا يستخدم على نطاق واسع مثل تحليل الخطاب والاستطلاعات لقياس الهويات، ولكن هذا الأسلوب ثبتت فائدته.<sup>12</sup>

## تحليل الخطاب والإثنوجرافيا

يعني تحليل الخطاب استخلاص المعنى بطرق تفسيرية ونوعية من اللغة التي يستخدمها الفاعلون لوصف الظواهر الاجتماعية وفهمها.<sup>13</sup> ويحاول معظم الباحثين الذين يستخدمون تحليل الخطاب في بحوثهم أن يضعوا النصوص التي يدرسونها في سياق نصوص أخرى أو سياق اجتماعي أوسع.<sup>14</sup> بل إن فكرة الخطاب في حد ذاتها تفهم عادة على أنها مجموعة من النصوص المرتبطة التي تشمل الكلام والوثائق المكتوبة والممارسات الاجتماعية التي تنتج المعنى وتنظم المعرفة الاجتماعية. ويعتمد الباحثون على المقابلات

المنظمة، وعلى المقابلات شبه المنظمة،\* وعلى تفسيراتهم المبنية على دراسة النصوص المختلفة مثل التصريحات السياسية وبرامج الأحزاب السياسية والمقالات الصحفية والنصوص الكلاسيكية بأقلام كبار المفكرين وخطب الزعماء السياسيين ومضابط الاجتماعات الحكومية، إلى جانب النصوص ذات المعاني السياسية الأقل صراحة مثل الروايات الشعبية.

ومثلما هي الحال في المناهج الأخرى، فإن تحليل الخطاب يفرض على المحلل متطلبات فريدة من نوعها، فبدلاً من الإحصاءات أو البرمجة أو بناء النماذج، نجد أنه مطالب بالمعرفة الاجتماعية العميقة والإلمام بالنصوص المتضاربة؛ حتى يتمكن من استخلاص المعنى من الخطاب. والمهم هنا، أن يُقنع الكاتب قراءه بأن إعادة بناء السياق الذاتي التفاعلي لظاهرة اجتماعية معينة بشكل معين - كالهوية الجمعية في كتابنا هذا - أمر يساعد على فهم نتائج تجريبي ما. وفي سياق هذا الكتاب، يمكن القول إن الباحثين الذين يقدمون وصفاً غنياً للحالات في كتاباتهم، يعملون بمنهج تحليل الخطاب، خصوصاً من حيث اعتمادهم على مهاراتهم الشخصية في التفسير ودراباتهم الاجتماعية بالكتابة بطريقة مقنعة عن مضمون الهوية وجدلياتها. وبذلك، يمكن أن نعتبر تحليل الخطاب هو وضع النصوص والممارسات في سياقها بطريقة نوعية؛ بغرض وصف المعاني الاجتماعية.

أما الإثنوجرافيا فيمكن القول إنها تعني تحليل الخطاب في أكثر أشكاله ثراء وكثافة وانخراطاً في البحث الأنثروبولوجي. ونظراً إلى أن الإثنوجرافيا تقتضي وضع الباحث في السياق الاجتماعي حتى يصبح جزءاً من خطابه - بمعنى لغته وممارساته - فإن البحث المترتب على ذلك النهج يتميز بقدرته على توصيل المعاني الاجتماعية كما تتولد من واقع الخبرة الحياتية. وعلى الرغم من أن الكثير من الباحثين الذين يستخدمون تحليل الخطاب

\* بينما تُطرح في المقابلة المنظمة أو القياسية أو المغلقة structured interview مجموعة صارمة من الأسئلة التي لا تسمح لأحد أن يجيد عنها، فإن الأسئلة تكون مفتوحة في المقابلة شبه المنظمة أو شبه القياسية semistructured interview؛ ما يسمح بطرح أسئلة جديدة في أثناء المقابلة بناء على إجابات المستجيبين، ضمن إطار موضوع المقابلة. (المترجم)

صراحة أو ضمناً لدراسة الهوية يركزون على الطرق التي يفسرون بها بأنفسهم البيانات التي يستخلصونها من نصوصهم وممارساتهم، فإن الإثنوجرافيين يتقبلون بسرور الكشف عن وساطتهم في تفسير المعاني الاجتماعية للمجتمع الذي يدرسونه، وتصحيحها إن لزم.<sup>15</sup> ويعد تحليل الخطاب والمنهج الإثنوجرافي أداتين مهمتين لدراسة الهويات الاجتماعية، ويعتبران المنهج السائد في بعض العلوم مثل علم الأنثروبولوجيا.

## رسم المخططات المعرفية

يمثل رسم المخططات المعرفية منهجاً لقياس الهويات الاجتماعية، وهو منهج بديل لكل من تحليل الخطاب وتحليل المضمون. فبدلاً من التفسير الذاتي الذي يجري في تحليل الخطاب، ومن الحسابات التي تجرى في التحليل الكمي للمضمون، فإن رسم المخططات المعرفية يعني وصف علاقات السبب والنتيجة، التي تكون متضمنة وصرحة في النص.

ويستلزم رسم المخططات المعرفية تفكيك مجموعة من النصوص المختارة في عملية صنع القرار إلى جميع علاقات السبب والنتيجة المكونة لها (Axelford 1967). ثم يقوم الباحث بتحديد إذا ما كانت هذه العلاقات إيجابية أو سلبية؛ أي إذا ما كان التغيير نحو مفهوم السبب يؤدي إلى تغيير مماثل أو مخالف في مفهوم النتيجة (فمثلاً، هل يؤدي انتشار السلاح إلى ارتفاع معدل الأمن أو انخفاضه؟). ويمكن أن يساعد هذا الأسلوب في الكشف عن البنية العميقة للطرح؛ بمعنى وجود أو غياب افتراضات معينة متعلقة بالسبب والنتيجة، ووجود أو غياب الاتساق أو التناقض في شتى طروحات السبب والنتيجة. هذه المخططات المعرفية يمكن استخدامها للمقارنة بين الأطراف الفاعلة داخل الجماعة ذات الهوية المشتركة، لتحديد إذا ما كانت علاقات السبب والنتيجة مشتركة بين الفاعلين، ومدى تشاركهم فيها. ويمكن رسم المخططات المعرفية إما "يدوياً" على أيدي الأشخاص القائمين على الترميز، وإما بواسطة الحاسوب كما يبين الفصل الثامن من هذا الكتاب. وحتى الآن لم يستخدم رسم المخططات المعرفية على نطاق واسع في بحوث الهوية، لكننا نعتقد أنه يشتمل على إمكانات كبيرة في هذا المجال.

## التجريب

التجريب منهج آخر من مناهج قياس الهوية (Tajfel 1970, 1981a; Aronson et al. 1990)، ويتميز بالتحكم وتقييم السببية بدقة لا مثل لها في أي منهج آخر. ويستخدم هذا المنهج كثيراً في علم النفس لاختبار الأسئلة المتعلقة بالهوية الشخصية والاجتماعية، بما في ذلك تطور نظرية الهوية الاجتماعية التي أشرنا إليها. وتبدأ التجربة بسؤال معين يسعى الباحث إلى الإجابة عنه. ثم يقوم بتصميم بروتوكول تجريبي معين يقتضي الربط العشوائي بين الموضوعات والشروط المختلفة، على أن يؤثر كل شرط في متغير واحد فقط أو بضعة متغيرات محدودة العدد تقع في بؤرة الاهتمام. وهذا ما يتيح للباحث أن يحدد ما الذي يسبب أي تغيرات ملحوظة في النتيجة بين الأفراد والجماعات. ويضمن الربط العشوائي أن أي اختلافات تظهر في سياق التجربة سوف تكون مشتقة من المعالجة التجريبية وليست مجرد نتيجة لفروق منهجية أو فروق موجودة مسبقاً بين الأفراد والجماعات. وهكذا، يسمح الإجراء التجريبي بالتأثير الحقيقي في صياغة الطروحات السببية. ولأنه لا يحدث أي تغير في أي شيء سوى المتغير المقصود في التجربة محكمة التصميم، فإن الملاحظ يستطيع أن يفترض أن عملية المعالجة نفسها هي التي تسببت في التغيرات التي شاهدها.

في علم النفس الاجتماعي هناك تاريخ طويل من البحث التجريبي في مختلف جوانب الهوية الشخصية والجمعية. وعلى الرغم من أن علماء السياسة الذين يدرسون الهوية لا يميلون إلى استخدام التجارب كمنهج للبحث، فإن معظم الجهود المبذولة في علم النفس الاجتماعي حول نظرية الهوية الاجتماعية تستند إلى الدليل التجريبي، وتعد نظرية الهوية الاجتماعية من أنجح النماذج البحثية لدراسة الهوية، على المستوى الكمي والنوعي للبحوث التي تمخضت عنها على الأقل.



## هيكل الكتاب

تقتصر بحوث الهوية حتى الآن على مجموعة مناهج محدودة بعض الشيء، فلا تلتفت كثيراً إلى الخيارات غير التقليدية. ولكننا نميل إلى الانتقال من المناهج، خصوصاً في ما يتعلق بالبحوث الخاصة بالهوية. وسنتناول في هذا الكتاب مجموعة من الخيارات المختلفة بقصد الدعوة إلى استخدام مناهج متنوعة لدراسة الهوية، وسنلقي الضوء بصفة خاصة على الاستطلاعات، وتحليل المضمون، ورسم المخططات المعرفية، وتحليل الخطاب، والإثنوجرافيا، والتجريب. وتغطي فصول الكتاب هذه المجموعة الواسعة من المناهج، وتعرض أمثلة شارحة لبيان مزايا كل منها.

يتناول القسم الأول من الكتاب تعريف الهوية، وتكوين التصورات، وقياس البدائل. ففي الفصل الأول منه يقدم مؤلفوه، وهم راوي عبدالعال ويوشيكو هيريرا وألاستير إيان جونستون وروز مكديرمت، تعريفاً للهوية؛ إذ يعتبرون الهوية تصنيفاً اجتماعياً يتفاوت في مضمونه وجدلياته. والمقصود بالمضمون هو معنى الهوية الجمعية، وينقسم مضمون الهوية الاجتماعية إلى أربعة أنواع قد تتداخل مع بعضها بعضاً، وهي: المعايير التأسيسية، والأغراض الاجتماعية، والعلاقات المقارنة، والنماذج المعرفية. أما الجدليات فتشير إلى درجة الاتفاق بين الجماعة على مضمون التصنيف المشترك. وهكذا، فإن هذا الإطار التحليلي يتيح مقارنة الهويات الاجتماعية وفقاً لدرجة الاتفاق أو الاختلاف بين أعضاء الجماعة بشأن معناها.

أما الفصلان الثاني والثالث فيبينان كيفية الجمع بين مختلف المناهج لتعريف قياس الهوية بطرق مفيدة ومبتكرة. ففي الفصل الثاني يتناول هنري برادي وسينثيا كابلان تكوين مفهوم الهويات الاجتماعية المتعلقة بالسياسة وقياسها، مثل الهوية العرقية التي تظهر بجلاء في الحفز على العمل السياسي وتشكيله. ويقول المؤلفان بضرورة اللجوء إلى مجموعة متنوعة من المناهج والبيانات - كالتاريخ والديمغرافيا والاستطلاعات ومواد المصادر الأولية وتحليل المضمون وتحليل الخطاب - حتى نفهم فهماً كاملاً الدور السياسي للعرق

على مستوى العامة والنخبة. ويبين المؤلفان فائدة الجمع بين المناهج المختلفة في بناء قياسات للهوية الاجتماعية المستمدة من الجماعة؛ وذلك من خلال دراستهما لسبع جماعات في أربع جمهوريات سوفيتية في عام 1990، وهم: الإستونيون، والروس في إستونيا، والتتار، والروس في جمهورية تتارستان، والكومي، والروس في جمهورية كومي، ثم -بدرجة أقل- الروس في روسيا.

وعلى المنوال نفسه يتناول دونالد سيلفان وأماندا ميتسكاس في الفصل الثالث مجموعة من الخيارات المنهجية، لكنهما يركزان في هذا الفصل على حالة العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية. وبالتركيز على خمسة مشروعات بحثية تعتمد على البيانات التجريبية والاستطلاعات والمقابلات والحكايات والنصوص، يدرس المؤلفان التفاعل بين المقاربات البديلة لقياس الهوية في هذا السياق. ويدفع هذا الفصل بأن طبيعة السؤال ودور النخبة يمكن أن يسهم في تحديد استراتيجية القياس المناسبة. ويبين الفصل أن العديد من العضلات المحيرة المتعلقة بالهوية في عالم الواقع، تتطلب مقاربات متعددة المناهج؛ لأن كل مقارنة لقياس الهوية لها نقاط القوة والضعف الخاصة بها.

أما الفصول الباقية كلها فتعتمد على تقديم منهج للقياس طبقه المؤلفون على مسألة تجريبية بعينها. وتعد هذه الفصول في جوهرها مناقشات منهجية موسعة تعتمد على الخبرة الفردية للمؤلفين في التعامل مع الهوية كمتغير في مشروعات بحثية أوسع نطاقاً. ويبين كل فصل من هذه الفصول تفاعلات تعريف معين، ومنهج معين، مع مناقشة مزايا كل منها وعيوبه. وتقع هذه الفصول في أربعة أقسام: مناهج المسح، وتحليل المضمون (الذي يشتمل على رسم المخططات المعرفية)، وتحليل الخطاب والإثنوجرافيا، والتجارب.

يطبق القسم الثاني من الكتاب أساليب القياس المختلفة لتعريف الهوية، ويركز على مناهج المسح أو الاستطلاعات. ففي الفصل الرابع يتناول تايكولي الفجوة الواضحة بين النظرية الاجتماعية المتعلقة بالعنصر race والعرق ethnicity التي تؤكد المرونة والتنوع والاحتمالية والغموض، وبين الدراسات الكمية للعنصر والعرق القائمة على

الاستطلاعات، التي لاتزال تركز على إيجاد مجموعة مشتركة ثابتة من التصنيفات التي تعكس بصورة صحيحة وموثوق بها كيف ينظر الأفراد إلى أنفسهم من منظور العرق والعنصر. وي طرح هذا الفصل مقاربة جديدة لقياس التعريف الذاتي للهوية العرقية العنصرية، وهو نظام "توزيع درجات بشأن الهوية"، والذي يتيح للمستجيبين الحرية في تقرير عدد الجماعات التي يرون أنهم ينتمون إليها، والوزن النسبي لانتمائهم إلى كل جماعة من هذه الجماعات. وتظهر هذه المقاربة -التي اختبرت في دراسة أجريت على مجموعة من الراشدين من أهالي ولاية كاليفورنيا عام 2003- صورة لتحديد المرء لهويته العرقية والعنصرية تتسم بوضوح أكبر للتصنيف وتعدد الأعراق، من ذلك الذي نجده في الاستطلاعات القياسية المعتادة ومنها التعداد العام لسكان الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000. ومن المهم هنا أن نشير إلى أن هذا الفصل يجادل بأن الخصائص الديمغرافية والسلوكية التي نستشفها في جماعة عرقية أو عنصرية معينة قد تختلف -بدرجة قد تكون كبيرة في بعض الأحيان- حسب طريقة توجيه السؤال للمستجيبين، وحسب الكيفية التي نطالبهم بها بتعريف هويتهم بناء على العرق أو العنصر.

في الفصل الخامس، يتناول جاك سياترين وديفيد سيرز دلالات التمتع بهويات متعددة، ويركزان على كيفية موازنة الفرد بين الهويات الوطنية والعرقية في الدول متعددة الأعراق، ويدرسان حالة الولايات المتحدة الأمريكية والتحدي الديمغرافي والأيدولوجي الحالي لفكرة "الواحد من المتعدد" *E pluribus unum* [وهي العبارة المكتوبة في العلم الأمريكي]. وبعد أن يستعرض المؤلفان القياسات البديلة للهوية، وبعض العراقيل التي تعترض القياس المنهجي؛ يقولان بضرورة الاستناد إلى المزيد من الاستكشافات النوعية لتحليل الهوية قبل إجراء بحوث الاستطلاعات. ثم يستخدمان بحوث الاستطلاعات - عينات وطنية معبرة عن مدى التمثيل وبيانات جمعت في لوس أنجلوس - لاستكشاف كيف يحدد المواطنون الأولويات بين هوياتهم الوطنية والعرقية. وتبين نتائج دراسة سياترين وسيرز أنماطاً مختلفة لاختيار الهوية في مختلف الجماعات العرقية وأجيال المهاجرين. كما يبحث هذا الفصل العوامل التي تؤدي إلى الأشكال المختلفة

لتشكيل الهويات الوطنية والعرقية، ويتتبع تأثير هذه العوامل في العديد من السياسات العامة. كما يشير المؤلفان إلى التوافق بين الهويات الوطنية والعرقية؛ بمعنى أن حب الوطن وإعطاء الأولوية للهوية الوطنية للمرء يصبحان هما وجهة النظر المهيمنة مع استيعاب المهاجرين في المجتمع الأمريكي بمرور الوقت.

في الفصل السادس يدرس مايكل دوسون مفهوم الهوية العنصرية ختاماً للقسم الخاص بمناهج المسح والاستطلاعات. فيتناول الفائدة التجريبية والنظرية لتشكيل مفهوم الهوية العنصرية السوداء الذي يضرب بجذوره في أعماق مجتمع الطلاب الذين يدرسون السياسات التجريبية للسود. ويلاحظ أن قدراً كبيراً من البحوث المتعلقة بالهوية السياسية للسود، وقدراً متزايداً من البحوث المتعلقة بالهوية السياسية للأمريكيين المنحدرين من أصول لاتينية أو آسيوية، أو مختلطة بين هذا وذاك، تركز على جانب واحد من جوانب تشكيل الهوية العنصرية ألا وهو "المصير المشترك". وعلى المستوى التجريبي، يختبر دوسون مدى قدرة الهوية العنصرية -التي تفعل فعلها من خلال مفهوم المصير المشترك- على تشكيل المعتقدات السياسية للأمريكيين الأفارقة حتى اليوم. ثم يناقش نظرياً إمكانية استرجاع مفهوم الهوية العنصرية السوداء كأداة للتحليل التجريبي وكأساس لإعادة بناء التضامن بين السود.

أما القسم الثالث من الكتاب، فيتكون من ثلاثة فصول تستخدم تحليل المضمون لقياس الهوية. ففي الفصل السابع تتناول كيمبرلي نويندورف وبول سكالسكي تحليل المضمون كأسلوب للبحث الكمي اعتماداً على ترميز خواص الرسائل. ويقدمان ثلاث إمكانات أساسية للترميز، هي: الترميز البشري اعتماداً على نظام جاهز، وترميز النصوص باستخدام الحاسوب اعتماداً على نظام جاهز، وترميز ناشئ للنصوص باستخدام الحاسوب بحيث تُشتق الأبعاد من البيانات موضوع الدراسة. ثم يقوم المؤلفان بتقسيم الرسائل لترميزها بثلاث طرق مختلفة على أساس طبيعة الرسالة؛ فمنها ما هو معتمد على الرد، ومنها ما يظهر بصورة تلقائية عندما يبرز المرء هوية معينة، ومنها ما يظهر بصورة تلقائية عندما نستشف هوية المرء. وبالتوفيق بين نظم الترميز وأنواع الرسائل نحصل على تشكيل

مكون من ثماني مجموعات محتملة في إطار ترميز تحليل المضمون بهدف قياس الهوية. ويقدم الفصل نماذج لكل من هذه المجموعات، بعضها يعتمد على التحليل الأصيل، وبعضها الآخر مأخوذ من بحوث أجراها باحثون آخرون حول موضوع الهوية. ويناقش المؤلفان مزايا وقيود المقاربات العديدة التي يتحدثان عنها.

وفي الفصل الثامن يتناول روبالين ستون ومايكل يانج المخططات البيانية المعرفية المعدة بالحاسوب كأداة لاستخلاص المعلومات حول مفاهيم الهوية في النصوص. والمخططات المعرفية هي تعبير عن نظم المعتقدات الجوهرية الكامنة وراء النص. ويستخدم هذا الفصل نوعين فريدين من برامج الحاسوب، هما برنامج "بروفيلر بلاس" Profiler Plus الذي يقرأ النصوص ويحولها إلى سلسلة من العبارات عن العلاقة بين الفاعل والمفعول (مثل العلاقة بين جماعة وجماعة أخرى). وبمقارنة العبارات التي يولدها هذا البرنامج مع نظام الترميز الخاص بالمخططات المعرفية، يقوم برنامج آخر وهو "ورلد فيو" Worldview بتكوين شبكة معبرة عن المعتقدات المستخلصة من وثائق المصدر، وتمثل هذه الشبكة ما يعرف بالمخطط البياني المعرفي. ويقوم برنامج "ورلد فيو" بإنشاء عقدة فريدة لكل مفهوم، وارتباط، وعلاقة، في العبارات. وترتبط كل عقدة بقائمة من العلاقات التي تعتبر فاعلاً تارة، وبقائمة من العلاقات التي تعتبر مفعولاً به تارة أخرى. ويبين ستون ويانج أن هذه التطبيقات يمكن أن تستخدم لدراسة كيفية إدراك مختلف الزعماء العراقيين للخصائص والسمات الأساسية للهويات العرقية والدينية المختلفة. وتتيح هذه الأساليب البحثية أن يقارن الباحث أوجه التشابه والاختلاف بين المخططات المعرفية من خلال قياس عدد الخطوات اللازمة لتكوين صورة واضحة عن الهوية من خلال نص معين وتطبيقها مع الخطوات اللازمة لاستخلاص الصورة من نص آخر. فكلما قل عدد الخطوات تقاربت الهويات. وبذلك يمكن لهذا الأسلوب أن يلقي الضوء على البون الذي يفصل بين تصورات الأفراد المختلفين داخل الجماعات التي تتشابه في الهوية أو تختلف فيها.

في الفصل التاسع يقدم كانشان تشاندرا منظوراً بنائياً للهوية، فيناقش أهمية التمييز بين "البنية" العرقية (مجموعة الهويات العرقية المحتملة التي يتسم بها شعب ما)



"الممارسة" العرقية (مجموعة الهويات التي يتحرك وفقاً لها هذا الشعب بالفعل)، مع ملاحظة أن معظم قواعد البيانات المتعلقة بالجماعات العرقية عبر الحدود الوطنية مازالت بدائية من حيث إنها لا تميز بين البنية والممارسة، ولا تستوعب احتمال التعددية، ولا تنم عن الحساسية للزمن والسياق. ويصف هذا الفصل قاعدة بيانات بنائية جديدة، تتعلق بالعديد من المفاهيم المتصلة بالهوية والمؤسسات العرقية؛ ويشار إليها بقاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات). وتغطي هذه القاعدة 100 دولة لعام 1996، وتتولد عنها مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالأعراق والمؤسسات. ويركز تشاندر على متغير أساسي واحد هو نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب العرقية في كل بلد من هذه البلدان في عام 1996. وتستند نسبة التصويت العرقي إلى تحليل المضمون للخطاب الحزبي اللفظي، أي ما تقوله الأحزاب فعلاً للناخبين لا ما تكتبه في برامجها، وذلك في أقرب الحملات الانتخابية إلى عام 1996. ويمكن في ضوء نسبة التصويت الحزبي أن نلمس مجموعة شديدة التباين من الأجندات البحثية المتعلقة بأصول أو آثار الهوية العرقية الموظفة سياسياً، خصوصاً عبر فترات ممتدة من الزمن.

الفصلان التاليان يبينان كيف يلقي تحليل الخطاب والإثنوجرافيا بالضوء على قياس الهوية. فيستعرض الفصل العاشر نظرية بنائية للهوية تتميز بكونها اجتماعية وبنوية ومعرفية في آن واحد. ويلجأ المؤلف تيد هوبف إلى تحليل الخطاب لاستكشاف منطق النظام الاجتماعي الذي يأتي على ثلاث صور، هي: تقدير العواقب، والملاءمة، والتعود. ويربط هذه الصور الثلاث بمفهوم الهوية. ثم يطبق نظريته على دراسة الاختيارات التي تختارها دولة ما في مجال السياسة الخارجية. ويضع هوبف المنهج المناسب لدراسة حالة الانقسام والفجوة بين الصينيين والسوفييت، قبل أن ينتقل إلى تقييم صحة تجريب التفسير البنائي للتحول في العلاقات الصينية-السوفيتية من الصداقة إلى العداء. ويختتم هوبف الفصل ببعض الأفكار حول إمكانية المزاوجة المثمرة بين الإستمولوجيا [نظرية المعرفة] والأنطولوجيا [علم الوجود أو الوجودية] التفسيرية من ناحية، والمناهج الوضعية [التجربة الحسية] من ناحية أخرى.

في الفصل الحادي عشر، تستعرض لورا آدامز كيفية قياس الهوية في مجموعة مختارة لكنها متنوعة من الدراسات الإثنوجرافية؛ إذ يبين هذا الفصل نقاط القوة والضعف في المناهج الإثنوجرافية، ويستكشف الطرق التي يتعامل بها الإثنوجرافيون مع التحديات التي تعترض بحوثهم. وتوضح آدامز كيف يتعامل الإثنوجرافيون مع القضايا التالية على وجه الخصوص: الدقة والمصدقية، واختيار العينات، والوصول إلى المجتمعات العمرانية وإقامة أو اصر الصلة معها، وجمع البيانات وتحليلها، وكتابة البحوث، ووضع النظرية. ثم توضح الخطوات الفعلية لإجراء البحث الإثنوجرافي الميداني مع ضرب أمثلة من واقع مشروعاتها البحثية حول الهوية الوطنية في جمهورية أوزبكستان بعد الحقبة السوفيتية. ويدعو هذا الفصل إلى إدراج المناهج الإثنوجرافية ضمن مكونات أي دراسة تسعى إلى فهم الهوية على مستوى معناها أو جدلياتها.

أما القسم الأخير فيستكشف إمكانية استخدام المنهج التجريبي لدراسة الهويات الاجتماعية وقياسها. وتقدم روز مكديرمت في الفصل الثاني عشر نظرة شاملة للكتابات التجريبية في مجال البحوث حول الهوية، تبدوها بمناقشة وافية للجهود التجريبية التي أجريت حول الهوية الاجتماعية، التي يتضح أنها تكاد تكون معنية حصرياً بتشعبات نظرية الهوية الاجتماعية ودلالاتها وعيوبها. ويناقش الفصل عيوب الجهود التجريبية القائمة حالياً عند تطبيقها على العلوم السياسية، ويتناول الجزء الأخير منه بعض الطرق التي يمكن من خلالها التوسع في المنهج التجريبي لبحث مجالات أخرى للهوية الاجتماعية في السياقات السياسية.

ونأمل أن يؤدي هذا الكتاب إلى مزيد من التوعية بالتعريفات والمناهج المختلفة التي يستخدمها الباحثون لدراسة مفهوم الهوية وقياسه عبر نطاق واسع من الموضوعات والقضايا. كما نأمل أن يؤدي إلى تشجيع غيرهم على الإضافة إلى التعريفات الموجودة، التي يرد بعضها في ثنايا فصول هذا الكتاب، وإلى إجراء المزيد من البحوث حول مختلف جوانب الهوية باستخدام مناهج مختلفة، ما يعزز من الفهم المشترك لهذا المفهوم المهم.



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

القسم الأول

تعريف الهوية

وتكوين مفهومها وبدائل قياسها



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

## الهوية كعامل متغير

راوي عبدالعال، ويوشيكو هيريرا

والاستير إيان جونستون، وروز مكديرمت

على مدى العقدين الماضيين تزايد الاهتمام بمفهوم "الهوية" -سواء في العلوم الاجتماعية أو في العالم على نطاق واسع- فبدأت الكتابات تتزايد باطراد في العديد من العلوم ومجالاتها الفرعية حول تعريف الهوية ومعناها، وتطور الهويات العرقية والوطنية واللغوية والدينية والطبقية والمتعلقة بالنوع وغيرها من الهويات، وحول أدوارها في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويوحى انتشار البحوث حول الهوية أن ثمة وعياً نامياً بأن الهويات كما لاحظ روجرز سميث (Rogers Smith 2002:302) «من أبرز الجوانب المعيارية المهمة ومن أكثرها تأثيراً في السلوك في مجال السياسة»، إلا أن الكتابات المتوافرة في هذا الصدد تبقى متناثرة. فعلى الرغم من هذه الموجة من النشاط البحثي، فإن العلوم الاجتماعية لم تشهد بعد صعوداً موازياً في درجة التوافق في الآراء بشأن تعريف مفهوم الهوية.

إن الاهتمام الشديد بالبحوث حول الهوية وما تمخض عنه من دراسات كثيرة متنوعة أدى إلى شيء من عدم الوضوح في مفهوم الهوية كعامل متغير، لسوء الحظ. إن الزخم الكبير للتعريفات وطرق تشكيل المفاهيم المتعلقة بالهوية أدى ببعض إلى استنتاج أن الهوية غامضة، وليس لها شكل محدد، ولا يمكن أن تغدو متغيراً مفيداً للعلوم الاجتماعية. وذهب روجر بروبيكر وفريدريك كوبر (Brubaker and Cooper 2000) -في أهم ما كُتب من نقد لبحوث الهوية حتى اليوم- إلى القول إنه آن الأوان للتخلي عن مفهوم الهوية

نهائياً وتجاوز هذه اللغة البحثية المبهمة بدرجة لا علاج لها حتى إنها تزيد الغموض أكثر مما توضح. ولا عجب أن يظن البعض أن هذا المجال بوضعه الحالي اليوم ليس إلا فوضى تعريفية، إلا أننا نعتقد أن العلوم الاجتماعية ينبغي ألا تطيح بالبحوث التي استغرقت جيلاً بأكملها، وكثير منها قيم ومثير للتفكير والجدل، وإنما ينبغي أن نؤجل في مسألة الهوية بمزيد من الجدية التحليلية والتعريفية.

تعاني البحوث في مجال الهوية الاجتماعية نوعين من المشكلات، هما: المشكلات المتعلقة بالمفهوم، والثغرات التنسيقية. وأهم المسائل المتعلقة بالمفهوم التي ينبغي للمشتغلين بهذا المجال أن يعالجوها بوضوح هي كيفية المقارنة بين الأنواع المختلفة للهوية وكيفية استغلال التقدم النظري في توظيف الهوية كمتغير. أما الثغرات "التنسيقية" فتتضمن: عدم الاتساق، والوضوح في تعريف الهوية وسياقها، وعدم التنسيق بين بحوث الهوية في ما بين التخصصات المختلفة، وكذلك بين الفروع المختلفة داخل التخصص الواحد.

ويعتمد التقدم في العمل البحثي حول الهوية الاجتماعية على وضع إطار تحليلي يسمح بالمقارنة والتمييز بين أنواع الهوية على كثرتها؛ فالقدرة على التمييز بين أنواع المضمون أمر أساسي لهذا الإطار. ولذلك فإننا نطرح تعريفاً للهوية الجمعية بوصفها تصنيفاً اجتماعياً ذا بعدين متغيرين، هما: المضمون والجدل. فالمضمون يصف معنى الهوية الجمعية. وينقسم مضمون الهوية الاجتماعية إلى أربعة أنواع قد تتداخل مع بعضها بعضاً وهي: المعايير التأسيسية، والأغراض الاجتماعية، والمقارنات بين العلاقات مع التصنيفات الاجتماعية الأخرى، والنماذج المعرفية. أما جدل الهوية فيشير إلى درجة الاتفاق بين الجماعة على مضمون التصنيف المشترك. وهكذا، فإن تصورنا لمفهوم الهوية يتيح المقارنة بين الهويات الجمعية وفقاً لدرجة الاتفاق أو الاختلاف بين أعضاء الجماعة على معانيها. ومن ثم، يفتح هذا الفصل طريقاً للمضي قدماً في بحوث العلوم الاجتماعية حول الهوية من خلال وضع إطار تحليلي يتسم بالصرامة والدقة في استخدام التعريفات.



## الإطار التحليلي للهوية كمتغير

إن الثغرات الكائنة في صميم بحوث الهوية ترجع، في رأينا، إلى عدم وجود إطار تحليلي واسع يستوعب حاجات معظم الباحثين المعنيين بالهوية، وفي الوقت نفسه يبقى محددًا بحيث يستبعد الظواهر الاجتماعية المتمايزة عن الهوية وإن ارتبطت بها. واستناداً إلى الفروق الدقيقة التي أوضحتها البحوث السابقة،<sup>1</sup> نرى ضرورة وجود إطار تحليلي يُمكن الباحثين من المقارنة بين الأنواع المختلفة للهوية (العرقية والوطنية والدينية والطبقية والقائمة على النوع ... إلخ)، ويسمح بالتوظيف المتفاوت للمفاهيم النظرية الدقيقة في بحوث الهوية، ويدعم التنسيق بين تلك البحوث مع وجود طريقة مرنة لتشكيل المفاهيم تسمح لكل الباحثين بتكييفها حسب حاجاتهم. كما نعتقد أن تشكيل مفهوم الهوية في إطارنا التحليلي يكاد يكون متضمناً في جميع البحوث المعنية بالهوية التي استعرضناها، لذلك لن نقدم شيئاً جديداً أو استثنائياً هنا، لكننا سنعرض أداة لتحديد المفاهيم تسمح باستيعاب البحوث المستقبلية، وبخاصة تلك البحوث الوفيرة التي أنجزت بالفعل والتي تستند إليها البحوث المستقبلية، وتتساءل حول افتراضاتها الضمنية.

الهوية الجمعية - في تعريفنا - هي سمة اجتماعية تتفاوت حسب بعدين اثنين: المضمون والجدل. والمضمون يصف معنى الهوية الجمعية، وينقسم مضمون الهوية الاجتماعية إلى أربعة أنواع يمكن أن تتداخل مع بعضها بعضاً:

- المعايير التأسيسية؛ وهي القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تعرّف عضوية الجماعة.
- الأغراض الاجتماعية، وهي الأهداف المشتركة بين أعضاء الجماعة.
- المقارنة بين العلاقات (العلائقية)، وهي تعريف هوية الجماعة بمفهوم المخالفة، أي من خلال نظرتها إلى جماعات ذات هوية أخرى، خاصة عندما تكون نظرتها إلى الآخر جزءاً من تعريفها لهويتها الذاتية.
- النماذج المعرفية، وهي النظرة الكلية إلى العالم أو طريقة فهم الظروف والمصالح السياسية والمادية حسبما تمليها هوية معينة.

أما جدل الهوية فيشير إلى درجة الاتفاق داخل الجماعة على مضمون الهوية المشتركة. فالهويات الاجتماعية أبعد ما تكون عن السكون والثبات، فهي بهذا المفهوم تتفاوت في مدى الاتفاق أو الاختلاف على معانيها. وتفاوت جوانب المضمون المرتبطة بالهوية الاجتماعية تفاوتاً كبيراً بحيث يستحيل أن نحددها جميعاً تحديداً مسبقاً.

وفي اعتقادنا أن هذه الأنواع الأربعة للمضمون تشتمل على معانٍ متنوعة للهوية الاجتماعية، بينما يرتبط الجدل حول المضمون بمرونة الهوية وطبيعتها المتصلة بالسياق. كذلك نرى أن كل هوية اجتماعية تشتمل على كل أنواع المضمون التي أشرنا إليها فيما سبق، كما تشتمل - بدرجة أكبر أو أقل - على الجدل بشأن جوانبها داخل كل نوع من أنواع المضمون تلك.

وجدير بالذكر أن إطارنا التحليلي للهوية يشترك في كثير من الأمور مع التعريفات والمفاهيم التي يستخدمها ضمناً الكثير من الباحثين، وأن لفظي "المضمون" و"الجدل" معتمدان في الكتابات العلمية البحثية. وتتضمن هذه الكتابات العديد من الكلمات التي تعبر عن تنوع الهوية أيضاً. لكننا نرى أن تلك المفاهيم والمسميات البديلة هي إما تقسيمات فرعية للمضمون أو الجدل وإما أنها ليست مفيدة بما يكفي للإبقاء عليها في معجم بحوث الهوية. وقد وضعنا هذه المسميات في أثناء استعراضنا للكتابات المتوافرة في المجال، حيث يعتمد الباحثون إلى قياس الهوية إما بطريقة صريحة وإما ضمنية وفقاً لهذه الخطوط. وسنوضح في ما يلي هذه الأقسام الأربعة، كل على حدة؛ حيث إن ثمة قدراً من الاختلاف بينها، يحاول المشتغلون بهذا المجال تفسيره منذ وقت طويل.

### المعايير التأسيسية

يحدد المضمون المعياري للهوية الجمعية قواعدها التأسيسية؛ بمعنى الممارسات التي تحدد تلك الهوية وتؤدي بالفاعلين الآخرين إلى إدراكها والاعتراف بها. ويمكن أن نضم أيضاً إلى هذا الإطار القواعد المحددة لعضوية الجماعة وسماتها المفترضة. يمكن إدراج هذا

المضمون المعياري، أو مجموعة القواعد التأسيسية، ضمن هوية واحدة متسقة قائمة على "الدور" أو ضمن أكثر من هوية من هذا القبيل. ويشتق المضمون المعياري للهوية من مجموعة أوسع من المعايير الاجتماعية التي تنبع من مراكز عديدة للسلطة؛ ولذلك قد تكون المعايير غير مكتوبة أو مقننة - أي اجتماعية أو قانونية - طالما أنها تثبت المعنى وتطرح توقعات جمعية لأعضاء الجماعة. تؤدي هذه الممارسات إلى الاعتراف بالجماعة، ومن ثم تؤدي بالضرورة إلى وضع التزامات على عاتق الأفراد الأعضاء بها. وعندما تُفهم الممارسات التي تؤدي إلى الاعتراف على أنها التزامات أيضاً، فإن الجماعة تعلي من شأنها وتعتبرها ممارسات أخلاقية.

وتقوم المعايير التأسيسية بما هو أكثر من تحديد السلوك "الصحيح" أو "المناسب" هوية معينة، على الرغم من أهمية هذا الأثر التنظيمي كما في نظرية الأدوار (Monroe, Hankin, and van Vechten 2000). فالتأثير الأقوى منه هو الاعتراف؛ بمعنى أن المعايير التأسيسية هي نفسها الأفعال التي تؤدي بالآخرين إلى الاعتراف بأن فاعلاً ما له هوية معينة (Katzenstein 1996; Ruggie 1998a). كما أن المعايير التأسيسية تختلف عن الأغراض الاجتماعية (أي المصالح والتفضيلات المشتركة)؛ فالمعايير التأسيسية لا تحدد غاية الفعل، وإنما تساعد على تعريف المعنى الاجتماعي بأن تحدد التوقعات الجمعية والالتزامات الفردية. وبذلك فإن هذه المعايير لا تحدد تفضيلات الجماعة، ولكنها تعرّف الحدود والممارسات المميزة للجماعة.

وتبين الأمثلة الشارحة للمعايير التأسيسية المستمدة من بحوث العلوم السياسية أن الممارسات التي تؤدي بالآخرين ذوي العلاقة إلى الاعتراف بهوية ما قد تكون ممارسات واعية أو أموراً مسلماً بها. وتعتبر درجة التعود على هذه الممارسات (Hopf 2002) أو استيعابها (بمعنى انخراط الفرد في المجتمع) مسألة تجريبية. وبصرف النظر عن مدى كون الممارسات التأسيسية ممارسات لا واعية أو غير مطروحة للنقاش أو مسلماً بها، فإن هذه المعايير تمثل جزءاً لا يتجزأ من المعنى الاجتماعي للهوية. فكما يقول برايس وتانوالد

(Price and Tannenwald 1996)، شهدت أواخر القرن العشرين تطوراً كبيراً في مفهوم "الدولة المتحضرة" ذات الهوية. فبنهاية ذلك القرن لم تعد "الدول المتحضرة" تستخدم الأسلحة النووية أو الكيماوية في صراعاتها المسلحة. وقد تتبع كلوتز (Klotz 1995a, 1996b) صعود معيار المساواة العنصرية في المجتمع الدولي. وفي الدوائر الأمنية، نجد أن العوامل التي تحول دون الخروج عن معايير الجماعة ليست عوامل مؤسسية في حد ذاتها، لكنها تقوم على تطور مفاهيم مشتركة عن تحديد الهوية في ما بين الجماعات الداخلية، حيث يؤدي التفاعل بينها إلى القضاء على إمكانية الخروج عليها (الحرب) بالمعنى الحرفي للكلمة، حيث «يستحيل تخيل العنف»<sup>2</sup>. ووفقاً لهذا التصور، فإن الأسباب التي تدعو إلى التصرف بطريقة معينة تكمن في قرار القيام بدور ما، لا في قرار الاختيار بين أفضل الطرق لتحقيق النتيجة المرجوة.

وجدير بالذكر أن الكثير من الكتابات البحثية عن المشاركة الاجتماعية تتناول ضمناً المضمون المعياري للهوية. فالمهم في المشاركة الاجتماعية في آخر المطاف هو استيعاب المعايير التأسيسية؛ أي الخطوات التي تصبح بفضلها التوقعات الجمعية لأعضاء جماعة ذات هوية معينة أمراً مسلماً به لدى الأعضاء الجدد في الجماعة. ويندرج البحث الذي أجراه شيكل (Checkel 2001) حول المعايير التأسيسية التي تعتمدها أوروبا في سياسات المواطنة ضمن هذه النوعية من البحوث. فالمعروف أن الاتحاد الأوروبي يعتمد في تحديد إمكانية قبول الأعضاء الجدد في الاتحاد على "مبادئ كوبنهاجن" -وهي أساساً اقتصاد السوق ووجود نظام سياسي ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان- في ما يعد تقييماً صريحاً للمعايير التأسيسية التي تحدد السمة الأوروبية لأعضاء الاتحاد، الحاليين منهم والمحتملين.

وتتجلى عملية استيعاب المعايير التأسيسية أو اعتيادها في ثلاث صور: أولاً، أن المعايير تؤدي إلى الانحياز في الاختيارات، بمعنى استبعاد ألوان معينة من السلوك أو نبذها باعتبارها لا تتفق وهوية المرء. ويمكن أن نعبر عن هذا المستوى من الاستيعاب بالتعبير

الشائع "منطق اللياقة" (March and Olsen 1989). ثانيها، قد تؤدي المعايير إلى تقليص مستوى الوعي في الاختيار؛ فالاختيار شبه الواعي يعني أن الخيارات لا تكاد تدرس مطلقاً، أو تدرس بسرعة خاطفة فحسب، وتترك من دون النظر إليها. ولعل الاختيار الذي يسترشد "بالحس العام" يشي بهذا الشكل من أشكال الاستيعاب (Waldes et al. 1999). ثالثها، قد تستقر المعايير في أعماق النفس بحيث يتصرف المرء وفقاً لها من تلقاء نفسه بحكم التعود من دون وعي بذلك. ويقول فيرك (Fierke 1996: 473)، مستوحياً فلسفة فيتجينشتاين Wittgenstein، إن «الإنسان لا يطبق القواعد تطبيقاً واعياً وإنما يعيشها». ويسمي هوبف (Hopf 2002) ذلك منطق "التعود"، بمعنى أن الإنسان لا يدرس الخيارات، وإنما يتبع الممارسات وحسب.

### الأغراض الاجتماعية

قد يكون لمضمون الهوية الجمعية غرض معين، كأن تحدد الجماعة غايات أو مقاصد معينة لهويتها. وهذا المضمون ذو الغرض المحدد يشبه من الناحية التحليلية الفكرة المفهومة التي تقول إن الغايات التي تريد الجماعة تحقيقها تعتمد على تصورها لكيونيتها. وهكذا قد تؤدي الهوية بالفاعلين إلى إضفاء أغراض الجماعة على ممارسات معينة، وتفسير العالم من خلال منظور تحدده هذه الأغراض جزئياً<sup>3</sup>. وبينما نجد أن المضمون المعياري للهوية يشير إلى الممارسات التي تؤدي إلى الالتزام الفردي والاعتراف الاجتماعي، فإن مضمون الهوية ذا الغرض المحدد يساعد على تحديد مصالح الجماعة وأهدافها وتفضيلاتها. وقد يفرض المضمون المعياري للهوية والمضمون ذو الغرض التزامات على أصحابها، ولكن بطرق مختلفة. فالمعايير التأسيسية تفرض الالتزام بالممارسات التي تعيد تشكيل الجماعة، بينما الأغراض الاجتماعية تخلق التزامات بالقيام بممارسات تيسر تحقيق مجموعة من أهداف الجماعة.

ونستطيع أن نجد فكرة مضمون الهوية القائم على الغرض في الكتابات السابقة. فالبنية السائدة في بحوث الهوية -وهي أن الهوية تشكل الرغبة- تقوم على فكرة الغرض

المشترك (Gutmann 2003). كما كتب هورowitz (Horowitz 1985) عن "الرسالة الخاصة" التي ينسبها البعض إلى جماعاتهم. بينما نجد أن نظرية روجرز سميث (Smith 2003) عن "حكايات الشعوب" التأسيسية اقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً يمكن أن تفهم أيضاً في هذا الإطار، باعتبارها أساساً للروايات القائمة على الغرض. كذلك أجرى كيلمان (Kelman 1997, 1999) بحثاً مهماً عن الصلة بين دعاوى معينة للمطالبة بالحق في الأراضي والهوية الوطنية. واستكشف ياشار (Yashar 1998) الدعاوى الرامية إلى التوصل إلى صيغة للمواطنة تحقق قدرًا أكبر من الإنصاف لحركات السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية. أما روس-سميت (Reus-Smit 1999) فخلص إلى أن الغرض الأخلاقي يقع موقع المركز من تاريخ الدولة الحديثة وما يرتبط بها من الدعوة إلى تحقيق المواطنة وإقامة العدل. ويرى روس-سميت أن مجتمعات الدول، من اليونان القديمة إلى إيطاليا في عصر النهضة، إلى أوروبا في ظل الأفكار المطلقة، وانتهاءً بنظامنا الدولي الحديث، تقوم على أغراض أخلاقية جوهرية تتفاوت تفاوتاً كبيراً في ما بينها. وتغطي هذه الأمثلة مجموعة واسعة من الأسئلة التجريبية لكنها تشترك في تأكيد المعنى الغرضي المستمد من الهوية.

وتبين الكتابات البحثية المتعلقة بالحركات والهويات الوطنية أن هناك مجموعة متنوعة من الأغراض التي تتراوح بين غرس الهوية كهدف في حد ذاته (B. Anderson 1991) وإنشاء دولة تتطابق حدودها مع حدود الأمة وتتمتع بالحكم الذاتي المستقل عن الآخر الذي تعرف نفسها في مقابله (Prizel 1998). ويمثل صعود النزعة الوطنية في الاتحاد السوفيتي السابق مثلاً مفيداً للمضمون الغرضي للهوية الجمعية. فلم تكن كل الحركات الوطنية التي ظهرت في منطقة أوراسيا في تسعينيات القرن العشرين متماثلة؛ ولكنها كانت تطرح أهدافاً مختلفة للأمم التي كانت تدعي تمثيلها. كذلك نجد أن بعض مجتمعات الحقبة ما بعد السوفيتية تبنت أهدافاً معينة ارتبطت بالهوية الوطنية بينما رفضتها مجتمعات أخرى. ومن الأغراض التي ارتبطت في أغلب الأحوال بصعود النزعة الوطنية "عودة" هذه المجتمعات إلى أوروبا، والتي يمكن أن نفهمها على أنها نوع من الهروب من



نطاق النفوذ الروسي ورجوع إلى دنيا السياسة والمجتمع الأوروبي التي انتزعتها السلطات الروسية منه في وقت سابق من القرن العشرين. وقد أثر هذا الغرض في جمهوريات البلطيق الثلاث: ليتوانيا وإستونيا ولاتفيا - وهي أكثر البلدان التي أكدت استقلالها عن روسيا بعد الحقبة السوفيتية - وعلى جوانب تحولاتها السياسية والاقتصادية كافة. ففي ضوء الأهمية الكبرى لعودة هذه البلدان إلى أوروبا، تحددت غاياتها السياسية المشروعة، وتم رسم ملامح الحوار حول مصالحها وهويتها الوطنية (Abdelal 2001).

## المقارنة بين العلاقات

إلى جانب ما تقدم، يعتبر مضمون الهوية الجمعية مضموناً قائماً على العلاقات من حيث إنه يتألف من مقارنات وإحالات إلى هويات جمعية أخرى متميزة عنه. فالهوية يمكن تعريفها بمفهوم المخالفة؛ أي بمقارنتها بهويات أخرى. ويمكن أن نتصور مفهوم الهوية الجمعية القائم على العلاقات على أنه صياغات خطابية مختلفة للعلاقات بين جموع البشر الذين يتألف منهم الواقع الاجتماعي. ويقدم لنا مايكل بارنيت (Barnett 1999: 9) تعريفاً ممتازاً للهوية القائمة على العلاقات في بحثه عن عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث يقول إن الهوية تمثل «فهم المرء لذاته في علاقتها بالآخرين، والهوية باختصار ليست شخصية أو نفسية، ولكنها في الأساس اجتماعية وعلائقية، وتتحدد بتفاعل المرء وعلاقاته مع الآخرين، ومن ثم فقد تكون الهوية مشروطة، بمعنى أنها تتوقف على تفاعل المرء مع الآخرين ومكانه في السياق المؤسسي».

وقد عرف الباحثون عدداً من سمات العلاقات للهوية الجمعية منها، على سبيل المثال لا الحصر، مدى رفض الهوية الاجتماعية لإمكانية حمل هوية أخرى، والوضع النسبي للهوية بالمقارنة بهويات أخرى، ووجود قدر من العداوة من جانب بعض الهويات الأخرى. ونستطيع أن نجد في جوانب العلوم الاجتماعية كافة الكثير من أمثلة التنظير المعتمد على العلاقات الضمنية الذي يعد أساساً لجانب كبير من بحوث الهوية. ومن هذه الأمثلة ما قام به كلاندرمانز (Klandermans 1997) من استكشاف الفروق الجوهرية بين

"الحركة الاجتماعية" و"السلطات"، وما قام به نويمان (Neumann 1999) من وصف أهمية مكون "الآخر" في تشكيل الهوية الأوروبية. أما بارتلسون (Bartelson 1998) فيرى على غرار ديريدا Derrida أن مضمون الهوية القائم على العلاقات يكشف أكثر مما تكشف عنه الروايات الأخرى التي تشير إلى نفسها بنفسها. كما يصف بل (Bell 2001) خطوات تكوين النزعة الوطنية الفرنسية التي تمثل فيها فكرة البربرية الإنجليزية ركيزة محورية تعرّف فرنسا هويتها في مقابلها. ويتناول روبرت بيلي (Bailey 1999) بالبحث أربع مدن، من بينها سان فرانسيسكو وبيرمينجهام في ولاية ألاباما الأمريكية، لاستكشاف جوانب الهوية المثلية العلائقية. كما أجرى توماس ريس-كابن (Risse-Kappen 1996) دراسات حالة عن أزمة السويس عام 1956 وأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 في إطار دراسته لحلف شمال الأطلسي في سياق بحوثه التي تتناول القيم الليبرالية والمعايير الديمقراطية المشتركة كأساس للهويات الجمعية في الدول الديمقراطية. أما إطارنا التحليلي فيبرز مكون الهوية العلائقية بصورة صريحة بعدما كان يرد ضمناً في الكتابات السابقة، مع محاولة لترسيخه كنوع ثابت من الأنواع الأربعة للهوية.

كما يُعتبر المضمون العلائقي مضموناً مهماً لنظرية الهوية الاجتماعية، التي تفترض أن تكوين الهوية لدى الجماعات الداخلية يميل إلى إيجاد سلوكيات تنافسية مع الجماعات الخارجية؛ لأن عملية تشكيل الهوية في الجماعة الداخلية تتطلب بالضرورة -أو تؤدي إلى- التهوين من قيمة الجماعات الخارجية (Tajfel 1970, 1981a; J. Turner 1985; J. Turner et al. 1987). وفي نظرية الهوية الاجتماعية، نجد أن العلاقات السببية المحورية في السلوك تتبع من التمييز بين الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية، لا من الأدوار المنسوبة إلى هذه الجماعات أو تلك أو خصائص هويتها في حد ذاتها. وفي هذه الحالة يصبح الفعل نوعاً من رد الفعل على أولئك المختلفين عن المرء، كما يصبح مشروطاً بوجودهم. ويلاحظ أن بعض العلاقات (كالعلاقات مع الجماعات المتعارف اجتماعياً على أنها جماعات مشابهة) أكثر تعاونية من غيرها (كالعلاقات مع الجماعات المتعارف على أنها مختلفة) حتى ولو دارت حول الموضوع نفسه (مثل حدود الأرض أو السلطة أو الوضع الاجتماعي).

وفي ظل ظروف معينة، تتنبأ المقولات المبنية على نظرية الهوية الاجتماعية بنشوب الصراع مع الجماعات الخارجية بصرف النظر عن مضمون الهوية؛ أي بمعنى أننا محبون للسلام، لكنكم أنتم لستم كذلك، ولذلك فإنكم تهددون نزوعنا إلى السلم، ومن ثم فكل شيء يمكن في إطار التعامل مع نزوعكم إلى تهديدنا.

## النماذج المعرفية

ثمة طرق عديدة لبحث المضمون المعرفي للهوية الاجتماعية، كما نرى في شتى الكتابات المتوافرة في هذا المجال. فبصفة عامة، نجد أن النموذج المعرفي يمكن تعريفه بأنه رؤية شاملة للعالم، أو إطار يسمح لأعضاء الجماعة بفهم الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.<sup>4</sup> والمضمون المعرفي للهوية الجمعية معناه كيفية ارتباط العضوية في الجماعة بتفسير حال العالم وبوصف الواقع الاجتماعي للجماعة؛ أي وجود الجماعة والنظريات المعرفية التي تتبناها. فكون المرء فرنسياً، على سبيل المثال، يقتضي أن يفسر ما يدور حوله في العالم بطريقة معينة (Bell 2001). ويرى بعض العلماء أن "المنعطف المعرفي" في دراسة الهوية يعتبر محطة بالغة الأهمية، كما يقول برويكر ولافان وستاماتوف (Brubaker, Loveman and Stamatov 2004: 47):

باختصار، إن الرؤى المعرفية توحى بأن العنصر والأمة ليسا أمرين موجودين في العالم، وإنما هما طريقتان لرؤية العالم. فهناك طرق مختلفة يفهم بها المرء ذاته ويحدد هويتها، ويستوعب مشكلاته والمحن التي يتعرض لها، ويحدد مصالحه ويوجه أفعاله. هذه الطرق هي التي يتعرف بها الإنسان على الآخرين ويدرك هويتهم وتصنيفاتهم، ويعي اختلافهم وتشابههم، وبها أيضاً يقوم "بترميز" أفعالهم ويفهم كنهها.

كذلك نجد أن النموذج المعرفي قد يتألف من "طرق التفكير العقلاني" التي تتميز بها جماعات ذات هويات معينة. وهذا ما خلص إليه بينج ونسبيت (Peng and Nisbett 1999) في استطلاع لآراء عدد من المواطنين الصينيين والأمريكيين. وقد أدت هذه النتيجة إلى إثارة المزيد من الجدل حول الطريقة التي يؤثر بها مفهوم الهوية الشرقية في مقابل الهوية

الغربية في أسلوب التفكير (Ho 2000; Y. Lee 2000; Peng and Nisbett 2000; Chan 2000). ويرى جورونج (Gurung 2003) أن الثقافات المختلفة (الصينية والغربية) تختلف في فهمها لما يمثل "المعرفة" (Li 2003). ويرى جودمان (Goodman 2000: 921) في تحليله لاحتفالات اليوبيل الفضي للمجلس المحلي للمستوطنة الدولية في شنغهاي عام 1893، أن الجاليات المختلفة (الإنجليزية والصينية) التي شاركت في الاحتفال كان لها قراءات مختلفة للمظاهر الاحتفالية بل «وكان لكل منها عالمها النفسي المختلف عن غيرها تماماً».

وتؤثر الهوية تأثيراً شديداً في التفسير والفهم، لا تفسير الحاضر وفهمه فحسب بل والماضي أيضاً. فيرى أنطوني سميث (Anthony Smith 1992: 458) أن «الإدراك والفهم الذاتي للماضي المجتمعي لدى جيل ما... يعدان من العناصر التي تدخل في تحديد مفهوم الهوية الثقافية». وعلى وجه الخصوص، وجد عزام (Azzam 1991) أن الهوية الإسلامية قد تشكل الذكريات المتعلقة بالخبرة المشتركة إبان الحقبة الاستعمارية. كما يمكن للهوية أن تشكل مفهوم الإنسان عن المستقبل، حيث وجد علماء النفس أن الاختلافات الثقافية ترتبط بالرؤى المختلفة لما يمثل "رغد العيش" أو "الرخاء" (Ahuvia 2001; Diener, Oishi, and Lucas 2003).

ولا تؤثر النماذج المعرفية في الرؤية الشاملة للعالم وتقلباته فحسب، ولكنها تؤثر في فهم الإنسان لذاته وللجماعة وللآخر أيضاً. وتعد اللغة من الأدوات الرئيسية لهذا التأثير؛ إذ يقول مار-مولينيرو (Mar-Molinero 2000: 8) «إن اللغة أداة يفهم بها الإنسان نفسه، ثم يفهم بها من يتكلمون اللغة نفسها ويتبادل معهم الخبرات». كذلك يعد إرجاع المعلول إلى العلة نشاطاً معرفياً آخر يتأثر بهوية؛ إذ يقول كلاندرمانز (Klandermans 1997: 18) إن الهوية «لا تؤكد الاشتراك في التعرض للمظالم فحسب، لكنها تؤسس معارضة الجماعة للفاعل الذي يعد مسؤولاً عن هذا الظلم أو ذاك أيضاً... ومن ثم، فإن إسناد السبب عنصر مهم في مكون الهوية. ويرتبط هذا العنصر بتكوين نسق معرفي يشتمل على الأسباب والحلول المتعلقة بمواقف الشدة».<sup>5</sup>

كما تمخضت الكتابات البحثية عن حالات كثيرة تبين كيفية تأثير الهوية في فهم المصالح السياسية والاقتصادية. ففي مجال السياسة، يمكن للهوية أن تؤثر في إدراك المرء للشرعية والمصالح المشتركة وخيارات السياسة إلى جانب الميل إلى تفضيل زعماء سياسيين بعينهم أو أحزاب سياسية بعينها. فيقول كيلمان (Kelman 1969) إن الهوية الوطنية تسمح لأعضاء الجماعة أن يروا دولتهم على أنها دولة شرعية، بينما يبين فينج (Feng 1999) أن الجماعات التي تقطن جزيرة هاينان Hainan لديها تصورات مختلفة للظروف السياسية والاقتصادية في الجزيرة، في حين يخلص شاباد وسلومزنسكي (Shabad and Slomczynski 1999) إلى أن الهوية تشكل "التوجه" إزاء قضايا المرحلة الانتقالية في بولندا. واكتشف أدلر (Adler 1992) أن المرء عندما يكون جزءاً من جماعة ذات هوية انتقالية (مثل الأخصائيين الدوليين في مجال الحد من التسلح) فإن ذلك يؤدي إلى تشكيل فهمه لبواعث القلق الأمنية بطريقة معينة؛ وأوضح فالينزويلا وسكالي (Valenzuela and Scully 1997) أن الناخبين الذين ينتمون إلى طبقات مختلفة لديهم قيم مختلفة، ومن ثم، فإنهم يقيّمون الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية بطرق مختلفة. ويربط كانينج (Canning 1996) بين الطبقة والنوع (من ذكر أو أنثى) في محل العمل ويرى أن خطاب الهوية يشكل فهم الإنسان للعمل ومعناه، وهو ما يختلف حسب كونه ذكراً أو أنثى.

كما أن الهويات العرقية أو الجغرافية يمكن أن تؤثر في تفسير المرء للظروف المادية والمصالح الاقتصادية. فيقول ريس وآخرون (Risse et al. 1999: 157) «إن الهويات الجمعية تحدد وتشكل كيفية نظر الفاعلين إلى ما يعتبرونه مصالحهم العملية والمادية، وإلى التفضيلات التي تعتبر مشروعة ومناسبة للتعبير عن هوية معينة». واستكشفت هيريرا (Herrera 2005) كيف أدت الهويات الجغرافية في روسيا إلى تكوين رؤى مختلفة للظروف الاقتصادية الإقليمية. كما توجد دلائل على أن الهوية تؤثر في فهم الإنسان للأرض نفسها، بما في ذلك فهمه لمسألة الانتفاع بالأرض وحقوق الأراضي؛ انظر على سبيل المثال ترونفول (Tronvoll 1998) وكيلمان (Kelman 2001). فالهوية تؤثر فعلاً في فهم الإنسان لحدود الأرض، الذي يؤثر بدوره في فهمه للثقافة؛ إذ يقول ديفيد جودمان

(David Goodman 2002: 849-850) إن الهوية المحلية في مقاطعة شانجي Shanxi في الصين تشكلت بالتوافق مع «تفسير [معين] لمركزية المنطقة في سياق تطور الثقافة الصينية».

وينطوي المضمون المعرفي على نظرية تفسيرية، لا على نظرية بديلة للفعل، فالاهتمام بالجانب المعرفي يبين لنا كيف تؤثر الهوية في فهم الفاعلين للعالم، وبناء على ذلك كيف تتأثر دوافعهم المادية والاجتماعية للقيام بفعل معين بهويتهم.

ونعتقد أن الأنواع الأربعة لمضمون الهوية التي يمكن أن تتقاطع وفقاً لإطارنا التحليلي - إلى جانب عنصر جدلية الهوية الذي نتناوله في الجزء التالي - تحافظ على الزخم الذي يميز الجهود البحثية الحالية حول الهوية. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تؤدي مراعاة الاتساق التحليلي بنا إلى تجاوز الأزمة الحالية لفوضى التعريفات نحو التعاون والتكامل في مجال بحوث الهوية عبر العلوم الاجتماعية المختلفة.

## جدل الهوية

مضمون الهوية - أي معناها الجمعي - ليس ثابتاً ولا محدداً سلفاً، لكنه نتاج عملية جدل مجتمعي داخل الجماعة. وجدير بالذكر أن جانباً كبيراً من خطاب الهوية يتعلق بتكوين معنى هوية جمعية معينة من خلال الجدل بين أصحابها؛ فالأفراد على الدوام يقترحون ويصوغون المعاني الخاصة بالجماعة التي ينتمون إليها.

ويلاحظ أن تفسيرات معينة لمعنى الهوية قد تكون أحياناً مشتركة على نطاق واسع بين أعضاء الجماعة، وأحياناً قد تكون مشتركة بدرجة أقل. وهكذا فإن الجدل - على أقل تقدير - يمكن أن ينظر إليه على أنه مسألة متدرجة؛ أي أن مضمون الهوية الجمعية يمكن أن يكون خلافاً بدرجة تزيد أو تقل. وجدير بالذكر أن التفسيرات المتباينة للهوية الجمعية كلما تباعدت، تشظت الهوية إلى آراء متضاربة لا يتحقق بينها أي اتساق حول فهم أغراض الجماعة وعلاقاتها كما ينبغي أن تكون. وهذه الخلافات التي تظهر في أي من الأنواع الأربعة للمضمون أو في أكثر من واحد منها قد تنبع من الاختلاف حول أمور عدة، منها

إلى أي مدى تعتبر العضوية في الجماعة عضوية حصرية، ومدى قِدَم خصائصها، وكيف تنظر الجماعات الخارجية إلى وضع هوية هذه الجماعة ومشروعيتها.

وإننا لنعي تماماً الحوار الدائر حول المقاربات "الوضعية" و"التفسيرية" لمسألة الاستقرار النسبي أو التغير المستمر للهوية. وعلى الرغم من أن هذا الحوار كثيراً ما يأخذ صورة خلافات جوهرية على المستويين الوجودي والمعرفي، فإننا نفضل أن نتبنى مقاربة تجريبية (نعترف بأنها مثقلة بالنظرية في الوقت نفسه)؛ ألا وهي أن درجة الاستقرار أو التغير في الهوية مسألة تجريبية، أو بمزيد من التحديد: أن ظروف الاستقرار أو التغير تتطلب اختبارها تجريبياً؛ إذ إن وصف مستوى الجدل وطبيعته حول معنى الهوية في لحظة ما بعينها أمر صعب، وبخاصة أنه يتطلب وصف العملية، لا النتيجة. ومن هنا، فإننا نقبل بطرح روبرت كوكس (Cox 1986) الذي يقول إننا حتى لو افترضنا أن العالم الاجتماعي بنية ذهنية، فقد تكون هناك فترات وأماكن يستقر فيها الفهم الشخصي لهذه الحقائق الاجتماعية بما يكفي للتعامل معها على أنها ثابتة ولتحليلها بالمنهج العلمية الاجتماعية.

وقد يدفع البعض بأن هذا الاهتمام بالقياس يتعارض مع مرونة الهويات الاجتماعية. وهؤلاء يؤكد أننا لا نفترض أن الهوية ثابتة أو مستقرة أو كاملة الاتساق، ولكن نظراً إلى أننا نعتقد أن الجدل حول المضمون أمر بالغ الأهمية لتطور معنى الجماعات الاجتماعية، فإننا نعتقد في أهمية وجود طرق لرسم صورة للهوية في سياق تطورها وتعرضها للتحديات وتشكيلها وإعادة تشكيلها، على أن تتسم هذه الطرق بالسرعة النسبية وسهولة إظهار تلك الصورة.

إضافة إلى ذلك، ونظراً إلى الجدل الدائر حول مقومات الهوية، فإننا ندرك أن لغة التعبير عن الهوية يمكن أن تستخدم استخداماً استراتيجياً. ولكن إذا استخدمت اللغة بطريقة استراتيجية، فلن تكون مؤثرة إلا لو كان هناك على الأقل شطر مهم من السكان قد اختزن مفاتيح الهوية في قرارة نفسه وأصبح يستجيب لاستخدام هذه المفاتيح. ولذلك، فعلى الرغم من الحوار الدائر حالياً مازالت هناك حاجة إلى وجود أساليب لتحديد مدى



أصالة هذه المفاتيح، ومدى تغلغلها في النفس لدى الجماعة حتى تحقق الأثر المرجو من توظيفها.

ولذلك نرى أن تتم دراسة الجدل حول الهوية بوصفه عملية تحدث داخل الجماعات؛ لأن المعاني التي تحددها الجماعة لنفسها في نهاية المطاف هي التي تصنع مضمون الهوية الجمعية (Katzenstein 1996; Kier 1997; Abdelal 2001). إلا أننا لا نقصد أن هذا الجدل الاجتماعي يحدث في الفراغ، أو أن أطرافاً فاعلة أخرى لا يمكن أن تؤثر في اتجاهه أو حتى في نتائجه. ففي عالم السياسة، على سبيل المثال، تتشكل هوية الأمم والدول عبر تفاعل مستمر مع الأمم والدول الأخرى. وفي داخل البلد الواحد أيضاً، نجد أن السلطات السياسية التي تنوب عن الدولة كثيراً ما تحاول التأثير في معنى مجموعة من الهويات الاجتماعية في المجتمع. ويسعى الأفراد الذين يكونون جماعة ما إلى الحصول على اعتراف الآخرين بهويتهم، ويؤثر هذا الاعتراف - سواء الرسمي أو غير الرسمي - تأثيراً واضحاً في الأهداف المحددة المرتبطة بالهوية.

وجدير بالذكر أن نطاق السلوكيات والممارسات التي يدور حولها جدل الهوية نطاق واسع، وكما يحدث في بعض جوانب تشكيل الهوية وإعادة صياغتها، فإن أفضل طريقة لفهم عملية الجدل حول الهوية ودراساتها هي أن ننظر إليها نظرة تجريبية. وهناك الكثير من النصوص التي يمكن أن يرجع إليها الباحث حول قياس عملية الجدل حول الهوية وتقييمها. والأهم من ذلك أن عملية الجدل قد تكون صريحة (ومن ثم متعمدة) أو ضمنية (ومن ثم عفوية).

وتميل المناقشات الصريحة لمعنى الهوية إلى الإحالة إلى هوية أصحابها، كما في حالة الجدل الذي أعقب نشر كتاب صامويل هنتينجتون: من نحن؟ التحديات الماثلة أمام الهوية الوطنية لأمريكا *Who Are We? The Challenges to America's National Identity* عام 2004، حيث كان النقاش مباشراً؛ ففي ذلك الكتاب يسعى هنتينجتون بالمعنى الحرفي إلى تعريف مضمون الهوية الوطنية الأمريكية عبر التاريخ، فاستجاب نقاده

بطرح رؤى أخرى للتاريخ ومضمون الهوية. إلا أن جوهر الجدل واضح، حيث كان المفكرون الأمريكيون يثيرون التساؤلات عن معنى هويتهم الوطنية في الكتب، وفي عروض الكتب على صفحات مجلتي فورين أفيرز *Foreign Affairs* وفورين بوليسي *Foreign Policy* وصحيفة نيويورك تايمز *New York Times*، وفي المقالات الموجهة إلى المفكرين الآخرين وصناع السياسة والقارئ المثقف العادي. ولم تكن تلك التجربة غريبة على السياق المقارن، حيث نجد نقاشات صريحة مماثلة في كل بلد آخر.

والأكثر شيوعاً من ذلك ما يدور من جدل ضمني كل يوم حول الهوية بين أعضاء الجماعة، من دون سعي مقصود من جانبهم إلى مراجعة معنى هويتهم أو إعادة صياغته. فلو كانت الجماعة صغيرة، فقد تجري هذه العملية في محادثة أو مراسلة كتابية بين اثنين. وفي المجتمعات الحديثة تقوم الصحافة والإعلام بدور مهم في بناء المعنى. كما أن هناك الدعاوى والدعاوى المضادة المتواصلة التي يطرحها المتطلعون إلى زعامة الجماعة بصرف النظر عن حجمها. وهكذا فإن المناقشات السياسية والبرامج الحزبية والخطب كلها تستحضر الإحساس بالذات الجمعية وتعد أمثلة لعملية الجدل حول مقومات الهوية.

ولما كان مضمون الهوية هو نتاج الجدل حول مقوماتها، فإن المعلومات التي يستمدّها الباحث من الجماعة توضح كمّ وكيفاً مدى الاتفاق والاختلاف في الرأي بين أعضاء الجماعة على المعايير التأسيسية لهويتهم الجمعية وأغراضها الاجتماعية ومقارنة علاقاتها بالجماعات الأخرى ونماذجها المعرفية. ولذلك، فإن الجدل يتضمن درجة الاتفاق داخل الجماعة على المعايير التأسيسية للهوية، والاتفاق والالتقاء بين الأغراض الاجتماعية المرتبطة بالهوية، والاتفاق حول المعاني المرتبطة بالجماعات الخارجية، والاتساق بين النماذج المعرفية المشتركة.

وعندما ينظر المرء إلى مستوى الجدل في ما يتعلق بكل نوع من أنواع المضمون داخل الهوية، فإنه يتوصل بالضرورة إلى مقارنة بنائية *constructivist* للهوية من دون الافتراض أن الأطراف الفاعلة على الأرض تنظر إلى هويتها على أنها بنية ذهنية. ومتى ما انخفضت

حدة الجدل حول جانب ما من جوانب الهوية، يمكن للمرء أن يخلص إلى أن هذا الجانب يعد أمراً مسلماً به أو "طبيعياً". وهكذا يمكن أن يتفهم المرء بعض جوانب الهوية التي تبدو "قديمة قدم الأزل" من دون أن يتبنى فكرة الأزلية التي تنفي إمكانية الجدل السياقي؛ أي مناقشة الهوية عبر سياقات الأزمنة والأمكنة المختلفة.

## مسألة الأولوية والشدة

أخيراً، نسلط الضوء هنا على الجوانب المتقدمة في إطارنا التحليلي، حيث إننا لا نحاول هنا التعاطي مع الهوية الشخصية أو هوية الأشخاص فرادى؛ فالأفراد والجماعات يظلون كيانات متميزة تحليلياً، كل منها يتطلب طريقة خاصة به لفهمه،<sup>6</sup> ولكن الفرق الجوهرى يتمثل في المعنى الجمعي الكامن في الهويات الاجتماعية. فبينما نجد أن الهوية الفردية ذاتية، نرى أن الهوية الجمعية "شخصية بينية"؛ أي أنها تشتمل على تفسيرات مشتركة لخصائص الجماعة أو سماتها. وقد ينسب الأفراد معاني وأغراضاً مختلفة للهوية الجمعية نفسها، وعادة ما يحدث ذلك فعلاً في أغلب الأحوال؛ أي أن معنى الهوية الجمعية يتحدد من خلال عملية جدل بين الأفراد الذين يطرحون أساساً معاني جمعية متبادلة. وبهذا المعنى، يعتبر فهم التفاعل بين الأفراد والجماعات التي يكونونها -أو بين الفاعل وبنية الهوية- جانباً بالغ الأهمية في تحليل الهوية الاجتماعية. لكن ممارسات الأفراد بصفتهم أعضاء في الجماعة هي أسهل ما يمكن تحليله باستخدام المناهج الاجتماعية العلمية. بعبارة أخرى، يمكن القول إن محاولة رسم هوية الفرد بصفته الفردية مسألة أقرب إلى اختصاص علم النفس، حيث يحاول علم النفس الاجتماعي وصف الروابط بين الأفراد والهويات الاجتماعية (Fiske and Taylor 1991; S. Taylor, Peplau, and Sears 1997).

لهذا السبب فإن "الأولوية" salience و"الشدة" intensity، وهما مصطلحان شائعان في الدراسات المختصة بالهوية، يأخذان شكلاً أكثر تحديداً في إطارنا لتحليل الهوية الاجتماعية باستخدام مفهومي مضمون الهوية والجدل حول مقوماتها. وتعتبر "الأولوية" متغيراً بالغ الأهمية يستخدمه علماء النفس لدراسة الهويات المتعددة والمتداخلة للأفراد

بصفتهم الفردية؛ إذ يقال إن هناك سياقات معينة تعطي أولوية لهوية ما على غيرها من الهويات. ويركز إطارنا على معنى الهويات الجمعية، وهي خاصية لا يستطيع متغير الأولوية التعامل معها. كما نرى أن نوعية التفاوت الذي تصفه "الأولوية" أقل شيوعاً من التفاوت في المعنى (أنواع المضمون) والجدل المطروح بشأنه.

وجدير بالذكر أن موضوع الأولوية يرتبط أيضاً "بجماعية الجماعة"، اتفاقاً مع الرأي الذي طرحه بروبيكر وكوبر (Brubaker and Cooper 2000)؛ حيث إن جماعية الجماعة تعني الدرجة التي يتماهى بها الأفراد مع جماعة ما (أو بعبارة أخرى مدى أولوية هوية جمعية بعينها للأفراد الذين تتكون منهم تلك الجماعة). مرة أخرى، نجد هنا أن التركيز على مستوى الارتباط بجماعة ما يغفل عن معنى الجماعة بالنسبة إلى أفرادها. والهوية لا يمكن أن توجد من دون أن يربط أفرادها بينها وبين معانيها، وعلى ذلك نقول إن درجة اشتراك أفراد الجماعة في هذه المعاني يتدرج ضمن مفهوم الجدل حول مقومات الهوية.

أما مصطلح الشدة فيظهر كثيراً مثل مصطلح الأولوية في الكتابات التي تتحدث عن الأفراد، ومعناه أن بعض الأفراد المكونين للجماعة يعطون أهمية كبرى لهوية جمعية معينة أكثر من غيرهم. ونحن نرى أن الشدة، مثلها مثل الأولوية، لا يمكن أن نفهم من خلالها درجة الاشتراك في مفاهيم الجماعة. إضافة إلى ذلك، فإن فكرة الإلحاح كثيراً ما تدمج بين نوعين متميزين تحليلياً من تنوعات الهوية. فنجد مثلاً أن الكتابات في مجال العلاقات الدولية التي تتناول النزعة الوطنية تشتمل عادة على إشارات إلى "النزعة الوطنية الفائقة" (Mearsheimer 1990). ويستخدم الباحثون عادة هذا المصطلح لوصف الآراء المتطرفة على جانبي المجتمع ذي النزعة الوطنية ومستوى الجدل بين أفراد هذا المجتمع حول هذه الآراء المتطرفة، وذلك من دون التمييز بينهما من الناحية التحليلية. أما إطارنا التحليلي فيتيح الفرصة لإظهار الفروق بمزيد من الدقة. ووفقاً للمصطلح الذي نعتمده، فإن الفكرة الأولى تتعلق بمضمون الهوية، بينما الثانية بالجدل حول مقوماتها. ولذلك نقول إن فكرة المضمون والجدل أفضل للتعامل مع المفاهيم المتعددة التي تندرج ضمن مصطلح الشدة.

## خاتمة

على الرغم من اتساع نطاق بحوث الهوية في السنوات الأخيرة، فإن مجتمع العلوم الاجتماعية لم يتوصل بعد إلى تعريف موحد لمفهوم الهوية يصلح للقياس على نطاق واسع عبر التخصصات الأساسية والفرعية. وفي هذا الفصل طرحنا إطاراً تحليلياً جديداً نأمل أن يعين على إخراج بحوث الهوية من مأزقها الحالي، مع الحفاظ على الحيوية التي تميزت بها تلك البحوث حتى الآن.

عرّفنا الهوية الجمعية بأنها سمة اجتماعية تتفاوت على محورين، هما مضمون الهوية والجدل حول مقوماتها. وقسمنا مفهوم الهوية إلى أربعة أقسام يمكن أن تتداخل في ما بينها، هي المعايير التأسيسية، والأغراض الاجتماعية، والمقارنات بين العلاقات القائمة على الهوية والسمات الاجتماعية الأخرى، والنماذج المعرفية. وقلنا إن هناك قدراً من الجدل الذي يجري داخل الجماعة حول هذا المضمون، ما يوحي بأن الهوية الاجتماعية تتفاوت في درجة الاتفاق والاختلاف حول معاييرها وحدودها ورؤاها الكونية وتحليلاتها ومعانيها.

ونعتقد أن هذا الإطار يمكن أن يساعد على تفسير التفاوت في الهويات الذي دأب الباحثون على قياسه على نحو صريح أو ضمني. ونأمل أن يتيح هذا الإطار المزيد من الاتساق النظري بين مفاهيم الهوية في العلوم السياسية وغيرها من العلوم الاجتماعية، مع الإقرار بضرورة تنويع المقاربات والإعلاء من قيمة هذا التنوع. وليس الهدف من ذلك "ضبط" الهوية أو فرض قيود لغوية جديدة ضيقة على الباحثين الذين يريدون التعامل مع الهوية كمتغير، وإنما نقصد أن نضع البحوث المتعلقة بالهوية في إطار مركب، مع إبراز التكامل بين المفاهيم بقصد التشجيع على المزيد من التنسيق والمقارنة الصريحة بين الباحثين المشتغلين بقضية الهوية. وفي تعريفنا لمفهوم الهوية نهدف أيضاً إلى الحث على الابتكار في التفكير في أمر الهوية، إذ نعتقد أن تعريف الهوية يجب أن يتناول قضايا المضمون والجدل حول مقوماتها.

كما يساعد إطارنا على توضيح الاختلافات بين أنواع الهوية والنتائج العارضة المترتبة عليها. ونأمل كذلك أن يكون تصورنا بمنزلة إسهام مفيد في فهم كيفية تأثير الهوية في سلوك الفاعلين؛ أي العلاقة بين الهوية والفاعل. ونرى أن تعريف الهوية، أي مضمونها والجدل حول مقوماتها، يمكن أن يؤثر في التنبؤ بالفاعل. وجدير بالذكر أن تعريفنا، وعلى وجه الخصوص، الأنواع الأربعة للمضمون التي شرحناها، تتناول تحديداً نظريات الفعل، مثل نظرية الهوية الاجتماعية ونظرية الأدوار، وكذلك النماذج المعرفية للجماعة الاجتماعية وأهدافها. وغايتنا من وضع هذا التصور هي التشجيع على إجراء المزيد من الدراسات الجادة القابلة للتكرار حول الهوية، وتنقية دراسات التيار السائد في العلوم السياسية مما يشوبها من الإحجام عن إدراج متغيرات الهوية في النماذج الشارحة.



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90



# تكوين مفهوم الهوية العرقية وقياسه

هنري برادي وسينثيا كابلان

### مقدمة

يتناول هذا الفصل تكوين مفهوم الهوية الاجتماعية المتصلة بالسياسة والقائمة على الجماعة وقياسه، مثل الهوية العرقية، والتي تبرز بشكل واضح في تحفيز العمل السياسي وتشكيله. وعلى الرغم من أننا سنشير إلى بعض النتائج المهمة التي يمكن أن تطرح استناداً إلى هذا القياس، فإن اهتمامنا الأساسي ينصب على الطرق المختلفة لقياس الهوية العرقية وفهمها؛ كالأستعانة بالتاريخ والديمغرافيا أو الدراسات السكانية واستطلاعات الرأي والمواد المستقاة من المصادر الأولية وتحليل المضمون وتحليل الخطاب. ونرى ضرورة الجمع بين هذه المناهج كي نتوصل إلى فهم كامل للدور السياسي للعرق على مستوى الجماهير عامة أو النخبة.

العرق هو تصنيف شخصي بيني متفق عليه للأفراد، ومن المفهوم على نطاق واسع وعلني أن معناه يقوم داخل المجتمع. وبناء على ذلك، فإن العلوم الاجتماعية كثيراً ما تستخدم الصفات العرقية لتفسير الحقائق والأحداث وتوضيحها. فمثلاً، يعتمد المؤرخون والديمغرافيون على بناء الروايات أو تقديم البيانات باستخدام الصفات العرقية، بينما يسأل الباحثون الذين يجرون استطلاعات الرأي الناس عن هويتهم العرقية (كالأمريكيين من أصل إفريقي، أو الإيستونيين، أو التتار) لتحديد مدى انتشارها وما يقترن بها في المجتمع. ولما كانت الهوية العرقية تحفز أيضاً على النشاط البشري، ونظراً إلى أهميتها في حياة الناس،

خاصة النشاط السياسي، فإننا ندرك الكثير عندما نسأل الناس عن هذه النشاطات (أو عندما نلاحظها ملاحظة مباشرة)، ونسألهم عن هويتهم مباشرة. كذلك، نظراً إلى تشكل الهوية العرقية من خلال عمليات التصنيف الاجتماعية والنفسية (لا يوجد جدول دوري أزي للهويات الاجتماعية)، فيمكننا أن نعرف الكثير عنها من خلال دراسة العمليات الثقافية والاجتماعية مثل مسار الحجج السياسية والسجلات المطروحة على صفحات المجالات الثقافية، والنقاشات الدائرة في وسائل الإعلام، والحركات الاجتماعية التي تؤثر الهويات العرقية وتستنفرها وتبجلها. ويتناول هذا الفصل كل هذه الطرق التي يمكن اتباعها للتعرف على الهويات العرقية، ألا وهي الديمغرافيا والتاريخ واستطلاعات الرأي والمواد المستقاة من المصادر الأولية، وتحليل المضمون الصحفي، والتسجيلات الصحفية للأحداث.

### الملاح السبعة للهوية الاجتماعية القائمة على الجماعة

العرق نوع من أنواع الهوية الاجتماعية القائمة على الجماعة (Brewer 2001a)، ويتم بخصائص شكلية معينة. فالعمليات المعرفية الأساسية كالتصنيف الذاتي والتقسيم الذاتي (J. Turner 1985; Markus 1977) تمتزج بالتفاعل الاجتماعي (Tajfel 1978; Burke and Reitzes 1981) لإنتاج مقولة شخصية بينية مفادها أن كل شخص (تقريباً) يمكن إدراجه ضمن أحد التصنيفات (أ، ب، ج، ... ي). وتوصف هذه التصنيفات وفقاً لبعض الخواص التي يمكن التعرف عليها بسهولة (كاللغة أو الجنس أو الدين) بحيث يمكن استخدام الخواص للتصنيف (Laitin and Chandra 2002). كما أن الناس يلحقون أنفسهم بهذه الجماعات (Brewer 2001b: 118) عندما يسألون عن هويتهم، وعن قوة هذا الربط أو الالتزام (Burke and Reitzes 1981)؛ أي أن أولوية الهوية (Callero 1985; Stryker and Serpe 1994) تؤثر في نشاط الناس. فإذا كان الشخص ينتمي إلى الجماعة (ج)، فإنه بطبيعة الحال يتفاعل مع أعضاء الجماعة نفسها أكثر من أعضاء كل الجماعات الأخرى (أ، ب، ...، ح، خ، ... ي) ومن خلال عملية التعزيز الذاتي أو

التحقق الذاتي يقيم الشخص بطبيعة الحال أعضاء الجماعة (ج) تقيماً إيجابياً أكثر من أعضاء الجماعات الأخرى. هذه الملامح الخمسة (التصنيفات، والخصائص، والارتباطات، والتفاعلات، والتقييمات) هي الخواص العلائقية والمعايير التأسيسية للهوية الاجتماعية التي يناقشها عبدالعال وآخرون (697، 698: Abdelal et al. 2006)، والتي يصفونها بأنها «القواعد التي تحدد هوية الجماعة والخصائص السائدة للجماعة» و«المقارنات والإحالات إلى الهويات الاجتماعية الأخرى التي تميز عنها».

كما أن لكل جماعة رواياتها وحكاياتها التي تدور حول معنى الانتماء إليها وأهدافها. وهذه الروايات عادة ما تكون محببة إلى الجماعة الداخلية أكثر من الجماعات الخارجية. ويصف عبدالعال وآخرون (Abdelal et al. 2006) هذه الروايات بأنها "النماذج المعرفية والأغراض الاجتماعية" للهويات الاجتماعية. هذه النماذج المعرفية للهويات -أي كيف يدرك أعضاء الجماعات العرقية عالمهم ويتذكرونه ويفهمونه- قد تتطور من خلال عملية الإدراك الاجتماعي (كما في نظرية الهوية الاجتماعية Hogg, Hogg and Abrams 1986; Terry and White 1995) أو تكتسب وتتوثق من خلال التفاعل الاجتماعي (كما في نظرية الهوية والأدوار Stets and Burke 2000; Brke and Reitzes 1981). وفي كلتا الحالتين تمد الجماعة بالمعاني التي تمثل وجودها ومعرفتها النظرية (Abedelal at al. 2006: 699) لفهم موقعها في العالم. وتنبع غايات الجماعة من المقولات المعبرة عن الأغراض الاجتماعية التي تربط الجماعة عن طريقها «بين هويتها وبين معانٍ وأهداف معينة» (Abdelal et al. 2006: 698). وتمثل هذه الأغراض الاجتماعية حافزاً لتوزيع السلطة والمكانة الاجتماعية والموارد التي عادة ما تحابي الجماعات الداخلية في مقابل غيرها. لكن إلى أي مدى تؤدي هذه الأغراض الاجتماعية بالفعل إلى قيام نشاطات تؤكد مصالح الجماعة وتوجد ما يسميه بروير (Brewer 2001: 119) الهويات الجمعية، فذلك أمر يعتمد على أولوية هوية الجماعة والعوامل السياقية التي قد تشجع على هذه الأفعال أو تصرف عنها (Burke 1997; Stryker, owens and White 2000).<sup>1</sup>

وعلى من يود أن يضع قياساً للهوية الاجتماعية أن يفكر في الملامح التالية، التي يمكن إدراجها في مجموعتين رئيسيتين؛ أولاهما الخواص العلائقية والمعايير التأسيسية، وهي:

- التصنيفات: تصنيفات للهوية الاجتماعية، وهي شخصية بنية متفق عليها.
- الخواص: ويسهل التعرف عليها مثل الاختلاف في لون البشرة والعرق واللغة والدين والدخل.
- الارتباط بالتصنيف: من جانب الناس الذين يقولون إنهم أعضاء في هذا التصنيف دون ذلك، والذين يشيرون إلى التزامهم بالجماعة.
- التفاعل مع أعضاء الجماعة: وعادة ما يكون التفاعل مع أعضاء الجماعة أكثر من التفاعل مع الجماعات الأخرى.
- التقييم الإيجابي للجماعات الداخلية والتقييم السلبي للجماعات الخارجية: أعضاء الجماعات الداخلية بطبيعة الحال يحبون جماعتهم الداخلية، وينفرون من الجماعات الخارجية.
- وثانيتها، أن هناك جوانب للهوية الاجتماعية تعتبر خواص للنماذج المعرفية والأغراض الاجتماعية، وهي:
- معاني الهوية الاجتماعية لدى كل جماعة: كل جماعة، خصوصاً النخبة منها، تنشئ معاني معينة عن مكانة الجماعة وعلاقتها بالجماعات الأخرى بحيث يبين الانتماء إلى التصنيف كيف يفهم الناس حياتهم اليومية.
- الأغراض الاجتماعية للجماعة: تبرر الأغراض الاجتماعية توزيع السلطة والمكانة والموارد على الجماعة الداخلية وتحفز عليه، حتى يصبح أعضاء الجماعة مستعدين للتمييز لمصلحة جماعتهم ضد الجماعات الخارجية حتى لو كلفهم ذلك غالباً.

ويجب قياس هذه الملامح عند كل من عامة الجماهير والنخبة لسببين مترابطين: الأول، أن خواص العرق قد تختلف بين المستويين اختلافاً كبيراً، بحيث إن أردنا رسم الصورة كاملة وجب علينا قياسها في كل مستوى على حدة. الثاني، أن النخبة عادة هي التي تتولى القيادة في بناء الهويات العرقية و صقلها بحيث إن آليات العرق تنطوي على التفاعل بين النخب والعامة التي لا يمكن فهمها من دون قياسات منفصلة على كل من المستويين.

### قياس الهوية الاجتماعية وفهمها

في هذا الفصل سنلقي الضوء على قياسات الهوية الاجتماعية القائمة على الجماعة من خلال دراسة سبع جماعات في أربع من جمهوريات الاتحاد السوفيتي نحو عام 1990، وهي: الإستونيون، والروس في إستونيا، والتتار، والروس في جمهورية تتارستان، والكومي، والروس في جمهورية كومي، وإلى حد ما الروس في روسيا. وسنبداً ببيان بعض الحقائق الديمغرافية والتاريخية الأساسية عن هذه الجمهوريات والجماعات ذات الجنسيات المختلفة، وكيف يمكن الاستعانة بها لتحديد الملامح الأساسية للهوية الاجتماعية، ثم ننتقل إلى المناهج التي تمكننا من فهم كيفية ارتباط المعنى بالهوية الاجتماعية. وتتضمن هذه المناهج تحليل عدد من المقالات التي نشرت في بعض المجلات الثقافية في إستونيا في منتصف الثمانينيات، وتحليل مضمون التغطية الصحفية باللغتين الروسية والإستونية للحركات الاجتماعية في إستونيا، وتحليل طبيعة الأحداث السياسية مثل التعريف الذاتي للهوية وقياسات البعد الاجتماعي والقياس المتدرج للعرق على أساس البعد الاجتماعي والاستخدام الإعلامي وتقييم الجماعات. وسنناقش العديد من الضوابط المتعلقة بالقياس المتدرج للهوية العرقية، التي تبين أن هذا القياس على ما يبدو يكشف عن لب ما نعيه بالهوية العرقية. ويلخص الجدول 1-2، الذي سنشرحه بالتفصيل في نهاية الفصل، تلك المناهج المذكورة؛ إذ يقدم وصفاً لكل منهج منها، ويبين كيفية ارتباطه بالملامح السبعة للهوية الاجتماعية القائمة على الجماعة، ويبين إذا ما كان المنهج يركز على النخب أو العامة أو كليهما، ويقدم الأسانيد التي تدعم القول بأن هذه المناهج جميعها متكاملة في ما بينها.

## أربع جمهوريات وسبع جنسيات: الديمغرافيا والتاريخ

كانت روسيا وإستونيا اثنتين من الجمهوريات الخمس عشرة في الاتحاد السوفيتي، أما الآن فقد أصبحتا بلدين منفصلين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991. وقد كانت جمهوريتا تارستان وكومي تتمتعان بالحكم الذاتي (بمستوى أدنى من جمهوريات الاتحاد) في الاتحاد الروسي بالاتحاد السوفيتي [سابقاً]، أما الآن فهما جمهوريتان في الاتحاد الروسي. وتكشف لنا الإحصاءات الديمغرافية والتاريخ السياسي الكثير عن تكوين الهويات الاجتماعية القائمة على العرق وظهور الحركات الاجتماعية لدى هذه الجماعات.

### الجدول (1-2)

#### مناهج قياس العرق: الملمح الرئيسي المقيس للعرق والمستوى المقيس وجدوى البحث

نوع القياس	منهج القياس	الملمح الرئيسي المقيس للعرق	المستوى: الجماهير أو النخبة	جدوى البحث
البحث التاريخي	مراجعة تاريخ المنطقة الذي يصف التصنيفات العرقية والأفكار المتعلقة بالجماعات العرقية	تصنيفات وخصائص ومعانٍ	النخبة والجماهير	دليل واضح بذاته على أهمية العرق؛ وتحديد الخصائص والمعاني المهمة في المجتمع عبر الزمن
البيانات الديمغرافية	تحليل إحصاءات السكان استناداً إلى استطلاعات الرأي والسجلات الإدارية التي تدرج العضوية في التصنيفات والعلاقات بين التصنيفات والخصائص	تصنيفات وخصائص	الجماهير	وصف انتشار الهوية العرقية وارتباطها بالعديد من الخصائص، وتحديد القوى التي قد تفرز بواعث قلق عرقية (مثل انخفاض معدل الخصوبة أو نسبة الناطقين باللغات الأصلية)

نوع القياس	منهج القياس	الملصح الرئيسي المقيس للعرق	المستوى: الجماهير أو النخبة	جدوى البحث
الأطر	استخدام تحليل الخطاب لمراجعة وتحليل المناظرات السياسية ومذكرات الزعماء والمقالات الصحفية التي تصف الأفكار والأهداف الخاصة بالجماعات العرقية	تقبيبات ومعان وأغراض اجتماعية	النخبة	توضيح أن المناشدات العرقية تستخدم لإعطاء تأثير ومعنى تقيمي للخطاب السياسي، واكتشاف كيفية استخدام هذه المناشدات لاستتالة الجماهير وتعبئتها
المجالات الثقافية	تحليل مضمون المقالات المنشورة في المجالات الثقافية التي تناقش أفكار الجماعات العرقية وأهدافها	المعاني والأغراض الاجتماعية	النخبة	توضيح أن النخبة تناقش العديد من المعاني والأغراض الاجتماعية للهوية الاجتماعية خصوصاً مع مرور الزمن
الموضوعات التي يتناولها الإعلام	تحليل مضمون الموضوعات لتحديد أفكار الجماعات العرقية وأهدافها	معاني	الجماهير	بيان أن عامة الجماهير معرضون للأفكار العرقية خصوصاً مع مرور الزمن
بيانات الأحداث	ترميز الأحداث التي ترعاها الجماعات العرقية المختلفة لنرى إذا ما كانت هناك مشاركة سياسية من جانب الجماعات العرقية المختلفة تعبر عن الانتماء والتفاعل والأغراض الاجتماعية في توزيع الموارد والمكانة والسلطة	انتماء وتفاعل وأغراض اجتماعية	النخبة والجماهير	بيان أن النخبة قادرة على جعل عامة الجماهير تكشف عن انتمائها العرقي لتحقيق الأغراض الاجتماعية، خصوصاً مع مرور الزمن
الجنسية كما في جواز السفر	تحليل إذا ما كانت جوازات السفر تصف الجنسية	تصنيفات	الجماهير	وصف الاستخدام الحكومي للتصنيفات العرقية



نوع القياس	منهج القياس	الملمح الرئيسي المقيس للعرق	المستوى: الجماهير أو النخبة	جدوى البحث
المسافة الاجتماعية	استطلاع آراء الناس للتعرف على مدى تفاعلهم مع جماعاتهم العرقية في مقابل الجماعات العرقية الأخرى	الانتماء والتفاعل	الجماهير	قياس شدة الانتماء من خلال الانتماءات السلوكية للأسرة والأصدقاء والجيران وزملاء العمل
الاستخدام الإعلامي	استطلاع آراء الناس للقوف على استخدام الجماعات العرقية المختلفة لوسائل الإعلام المختلفة	الانتماء والتفاعل	الجماهير	قياس شدة الانتماء من خلال استخدام المصادر الإعلامية ذات الطابع العرقى المميز
تقييم الجماعات	استطلاع آراء الناس لمعرفة إذا ما كانوا يقيمون جماعاتهم العرقية وغيرها من الجماعات بطرق مختلفة	التقييمات	الجماهير	قياس تقييم الجماعات العرقية من حيث الود والنفور والقبول والرفض
الارتباط بجماعة أخرى	استطلاع آراء الناس للقوف على إذا ما كانوا مرتبطين بجماعة أخرى	الانتماء	الجماهير	يعطي مقياساً (ضعيفاً) للأولوية للقوف على أهمية الهوية العرقية للشخص
عرق الأبوين	استخدام البيانات الديمغرافية وبيانات الاستطلاعات للتعرف على إذا ما كانت الهوية العرقية متوازنة عبر الأجيال	الخصائص والتصنيفات	الجماهير	بيان أن الهوية العرقية تستمر عبر الزمن من خلال التواصل الاجتماعي
استخدام اللغة ومعرفتها	استخدام بيانات الاستطلاعات والبيانات الديمغرافية للقوف على إذا ما كانت اللغات معروفة وتستعمل في البيوت	الخصائص	الجماهير	بيان أن الهوية العرقية مرتبطة بمعرفة اللغة واستخدامها على مستوى الحياة المنزلية

في المحاور الأربعة جميعها (كما يتبين من الصف الأخير من الجدول 2-2) نجد أن النسبة المئوية لمحصلة السلاف بالإضافة إلى الجنسية القومية لا تقل عن 86٪، بحيث يقع التقسيم العرقي الأساسي بين السلاف (ومعظمهم من الروس) والجنسية القومية. ويلاحظ أن الطبيعة الثنائية للعلاقات العرقية في هذه المناطق الثلاث [إستونيا، تارستان، كومي] تجعلها حالات بسيطة نسبياً للمقارنة بين قياسات الهوية الاجتماعية ودراسة تأثير السياسة السوفيتية بخصوص الجنسيات، والتي كانت تتبع مقاربتين متناقضتين؛ فقد أنشأت هذه السياسة حدوداً إدارية خصيصاً لكي تضم الجنسيات القومية وتعزز الثقافات القومية، فحافظت هذه السياسة على الهوية العرقية التقليدية ودعمتها، بينما في إطار عوامل التنمية التي اشتملت على هجرة الشعوب السلافية إلى مناطق غير سلافية وعلى تشجيع التعليم باللغة الروسية (وإهمال اللغات القومية)، فقد أدى ذلك إلى ما يعرف بالترويس Russification (أي فرض الطابع الروسي).

## الجدول (2-2)

### السمات الديمغرافية للمناطق الأربع

جمهورية كومي	جمهورية تارستان	جمهورية إستونيا	الجمهورية الروسية	
1,250,847	3,641,742	1,565,662	147,021,869	عدد السكان عام 1989
جمهورية ذات حكم ذاتي	جمهورية ذات حكم ذاتي	جمهورية بالاتحاد	جمهورية بالاتحاد	الوضع في الاتحاد السوفيتي
في الاتحاد الروسي	في الاتحاد الروسي	مستقلة	مستقلة	الوضع الحالي
<b>السلاف</b>				
٪58	٪43	٪30	٪82	روس عام 1989
٪68	٪44	٪35	٪86	سلاف عام 1989
المسيحية الأرثوذكسية	المسيحية الأرثوذكسية	المسيحية الأرثوذكسية	المسيحية الأرثوذكسية	الديانة السائدة

جمهورية كومي	جمهورية تارستان	جمهورية إستونيا	الجمهورية الروسية	الجنسية القومية
كومية	تتارية	إستونية	-	اسم الجنسية
23%	48%	62%	-	الجنسية القومية
المسيحية الأرثوذكسية	الإسلام	اللوثرية	-	الديانة السائدة
19.2%	31.2%	3.8%	-	تغير الجماعة السكانية، 1989-1959*
فنلندية-أوجرية	تتارية (فرع من اللغة التركية)	فنلندية-أوجرية	-	نوع اللغة
8.0	1.9	2.2	-	نسبة إعادة تعريف الهوية العرقية للجماعة لكل ألف نسمة**
91%	92%	97%	86%	إجمالي: سلاف + جنسيات قومية

\* الأرقام الخاصة بجمهورية إستونيا مأخوذة من (Wixman 1993, table 18.2)، وتشير إلى جميع الإستونيين في الاتحاد السوفيتي (وكلهم تقريباً كانوا يعيشون في إستونيا). أما بقية الأرقام فقد تم احتسابها على أساس الأرقام المأخوذة من (Wixman 1993, table 18.2)، وتشير إلى الجنسيات القومية في الجمهوريات ذات الحكم الذاتي.

\*\* تشير هذه الأرقام إلى جميع أبناء الجنسية داخل الاتحاد السوفيتي. وجدير بالذكر أن معظم الإستونيين والكوميين في الاتحاد السوفيتي كان كل منهما يعيش داخل جمهوريته. أما التتار فنجد أن نحو الربع منهم فقط كانوا يعيشون في تارستان.

المصادر: 1989 Soviet Census; B. A. Anderson and Silver 1990; Wixman 1993.

ونتيجة لذلك، انشغل أبناء الجنسيات القومية في هذه المناطق بشأن "الترويس"، وانشغل السلاف بالتحديات السياسية التي تأتي من أبناء الجنسية القومية. وكان القلق من الترويس لدى الجنسيات القومية نابعاً من التوجهات الديمغرافية الفعلية؛ ففي محيط الكومي كانت الهجرة الوافدة للغرباء - نتيجة للتنمية الصناعية ووجود المستعمرات العقابية في المنطقة - تعني أن الكومي الذين كانوا يشكلون 92.2% من السكان في عام 1926 أصبحوا في عام 1989 لا يمثلون إلا 23.3% من السكان (Lalluka 1990: 127).

436: 1993; Wixman 128). كما أن المسيحية الأرثوذكسية التي يعتنقها الكومي، وانخفاض نسبتهم المئوية إلى إجمالي عدد السكان (23٪)، وانخفاض عددهم المطلق (292 ألفاً)، والسياسات السوفيتية للحد من التعليم المتاح باللغة الكومية جعلتهم أكثر عرضة للاندماج. وفي استطلاع الآراء الذي أجريته عام 1993 في جمهورية كومي (الموضح في الملحق 3 في نهاية هذا الفصل) قال 53٪ من المستجيبين المنتمين إلى العرق الكومي إنهم يجيدون اللغة الكومية بطلاقة (بينما قال 41٪ إنهم يتكلمونها بمستوى "جيد")، إلا أن نحو 22٪ منهم فقط قالوا إنهم يتكلمونها في بيوتهم. ويقدر كل من باربارا أندرسون وبريان سيلفر (Barbara Anderson and Brian Silver 1983, 1990) أنه من بين كل ألف كومي قام 8٪ بتغيير هويتهم العرقية المسجلة كل عام من الكومية إلى الروسية (على الأرجح) في ما بين عامي 1959 و1970، (انظر أيضاً Lalluka 1990). إلا أن أعداد الكومي تزايدت بنسبة 19.2٪ في الأعوام الثلاثين 1959-1989، كما يبين الجدول (2-2).

وتعرض التتار والإستونيون للدمج ولكن بمعدل أبطأ كثيراً؛ إذ يشير أندرسون وسيلفر (Anderson and Silver 1990, 117) إليهم على أنهم «جماعات لم تشهد إلا قدراً ضئيلاً من التغير الفعلي في تعريفها الذاتي لهويتها العرقية بين عامي 1959 و1970»، ويشيران إلى أن معدل التناقص النصفى يبلغ 320 عاماً في حالة الإستونيين، و370 عاماً في حالة التتار. وللتتار تاريخ طويل يعطيهم الحق في القول بأنهم كانوا أصحاب دولة أوسع في الماضي تضم منطقة وسط الفولجا، المعروفة باسم "إيدل أورال" Idel Ural (Iskhaki 1991). وقد أثر التعليم في من نال قسطاً منه من التتار بحيث اندمجوا في الثقافة الروسية-السوفيتية الأوسع نطاقاً، لكن الحياة في قراهم احتفظت بتقاليد التتار. وكان الإسلام عند معظم التتار قد صار أسلوباً للحياة، أكثر من كونه معتقداً يلتزمون به التزاماً صارماً. لكن التتار بوصفهم قوماً مسلمين لم يندمجوا في الحياة الروسية ولم تتحول هويتهم إلى الهوية الروسية. كما كان التتار يتمتعون بنسبة عددية كبيرة في تارستان (48٪)، حيث بلغوا نحو مليونين (أي نحو سبعة أمثال الكومي في جمهورية كومي). وفي بيانات استطلاعات الرأي التي أجريتها عام 1993، وجدنا أن 63٪ يقولون إنهم يتكلمون اللغة

التتارية بطلاقة، بينما قال 27٪ إنهم ملمون بها إماماً جيداً. وبلغت نسبة من يتكلمون اللغة التتارية في بيوتهم نحو 45٪، ومن يتكلمون اللغة الروسية في بيوتهم 54٪. ويعتبر التراث الثقافي والإسلامي للتتار حائط صد أمام سياسة "الترويس" (ولا يزال كذلك بالنسبة إليهم داخل روسيا)، وهو ما يرجع في الأغلب إلى ارتفاع نسبة المواليد في تترستان إلى أكثر من 30٪ بين عامي 1959 و1989.

كان الإستونيون في جمهوريتهم يمثلون أغلبية (62٪)، ويبلغ تعدادهم نحو المليون نسمة، حيث شهدوا صحوة وطنية في نهاية القرن التاسع عشر، دعمها تمتعهم بوضع الدولة المستقلة بين الحربين العالميتين: الأولى والثانية. وكانت الذاكرة التاريخية قوية وحافظ الإستونيون على ممارساتهم الثقافية من خلال طرق غير سياسية مثل المهرجانات الغنائية ونوادي البستنة (Aarleid-Tart 1996). ويتكلم كل الإستونيين تقريباً اللغة الإستونية (97٪ وفقاً لبياناتنا عام 1991)، الأمر الذي يرجع جزئياً إلى السياسة السوفيتية بخصوص الجنسيات، التي تسمح بالتعليم بلغة الجنسية القومية في جمهوريات الاتحاد (B. A. Anderson and Silver 1984). وهكذا بفضل تاريخ الصحوة الوطنية الإستونية في القرن التاسع عشر، واستقلال الإستونيين في فترة ما بين الحربين العالميتين، والروابط التي تجمعهم بأشقائهم في الشتات حول العالم، وجد الإستونيون لديهم خط دفاع قوياً أمام سياسة "الترويس". ولكن نظراً إلى صدور قانون تحديد معدلات الخصوبة، لم يرتفع تعداد الإستونيين بين عامي 1959 و1989 إلا بمعدل 3.8٪، وبنسبة تقل عن 1٪ في ما بين عامي 1979 و1989.

وقد لاحظ كثير من السلاف في هذه المناطق، لأول مرة خلال فترة الانتقال عام 1991، أن عليهم تعلم لغاتهم القومية، خصوصاً في المناطق التي يعيشون فيها على مقربة من أبناء جنسيتهم القومية. ولم يواجه السلاف في جمهورية كومي إلا تهديداً محدوداً نسبياً، حيث يمثلون الأغلبية السكانية، وحيث يتكلم معظم الكومي اللغة الروسية (90٪ حسب بياناتنا). إلا أنهم واجهوا تحديات أكبر في تترستان على الرغم من أن نسبة التتار الذين

يتكلمون الروسية تبلغ 79٪، وذلك لأن الروس يمثلون 43٪ فقط من السكان. أما في إستونيا فقد واجه السلاف أصعب المواقف؛ لأنهم يمثلون ما لا يزيد على 35٪ من السكان، والقليلون منهم هم الذين يعرفون اللغة الإستونية، وعلى الرغم من أن 86٪ من الإستونيين كانوا يتكلمون اللغة الروسية، فإنهم بدؤوا يعزفون عنها باطراد.

في كل حالة من تلك الحالات كان لدى الجنسية القومية والسلافية مبررات للقلق بشأن وضعها؛ فالكومي كانوا - ولا يزالون - أكثرهم تعرضاً لخطر "الترويس". والإستونيون يتعرضون للدمج بمعدل منخفض نسبياً، لكن تعدادهم الصغير وانخفاض نسبة المواليد لديهم يثيران القلق. وأخيراً، فعلى الرغم من أن التتار كانوا يتعرضون للدمج بمعدل دمج الإستونيين نفسه، فقد كان لديهم بعض المزايا وبعض العيوب على حد سواء. فمن ناحية نجد أن تعدادهم كبير وأنهم يتمتعون بارتفاع نسبة المواليد، لكن وضعهم كدولة ذات استقلال ذاتي - لا دولة من دول الاتحاد - يعد عيباً على مستويات أخرى؛ منها مثلاً إمكانية التعليم باللغة التتارية. وهكذا أدت الحقائق الديمغرافية والتاريخية إلى رسم الأوضاع القائمة في هذه المناطق الثلاث، وأثرت في إمكانية نمو الهوية الاجتماعية وتسييسها. وعندما تزايدت الفرص السياسية للتعبير عن الهوية الوطنية زيادة درامية في عهد ميخائيل جورباتشوف مع اتباع سياسة "الجلاسنوست" [الانفتاح والشفافية] أدى ذلك إلى ازدهار الحركات العرقية التي عملت على بناء المعاني اللازمة لترسيخ الهويات الاجتماعية التي تتبناها.

## بناء المعاني لترسيخ الهوية الاجتماعية في إستونيا

تمثل النماذج المعرفية والأغراض الاجتماعية ملمحين من الملامح السبعة للهوية الاجتماعية التي أشرنا إليها من قبل. وإلى جانب استخدام قياسات الاستطلاعات، التي سنصفها لاحقاً، يستكشف هذا البحث كيف تُنشئ هذه النماذج والأغراض المعاني التي

تعبئ من خلالها الهوية الاجتماعية الناس للعمل السياسي. فالمضمون المعرفي يعطي لأبناء الجماعة «شرحاً للكيفية التي ينتظم بها العالم»، و«وصفاً للواقع الاجتماعي للجماعة» (Abdelal et al. 2006: 699). أما الأغراض الاجتماعية فتلزم أبناء الجماعة «بالدخول في ممارسات تساعد الجماعة على تحقيق مجموعة من الأهداف» (Abdelal et al. 2006: 698). وتعمد النخب التي تستدعي الهوية العرقية لتعبئة الجماهير إلى المزج بين هذه النماذج المعرفية والأغراض الاجتماعية لتصنع منها أطراً متسقة للهوية الجمعية قادرة على تحريك الجماهير.

وبصفة عامة تستخدم الأطر الثقافية الأدوات البلاغية مثل «(1) الاستعارة (2) القدوة (أي النماذج التاريخية التي تستمد منها العبرة) (3) والمأثورات (4) والتصوير (5) والصور المرئية (أي الأيقونات)». كما تستخدم الأطر أيضاً طرق المنطق العقلي التي تخاطب «(1) الجذور (أي التحليل السببي)، (2) والنواتج (بمعنى التركيز على أثر معين)، (3) والمبادئ (أي مجموعة من المقولات الأخلاقية)» (Gamson and Modigliani 1989: 3-4). وفي إطار بحثنا في إستونيا استخدمنا المذكرات والوثائق والمصادر التاريخية والمتاحف والمقالات الصحفية والمقابلات لتحديد الأطر المتنافسة لهذه الحركات الاجتماعية. وفي بعض الأحيان كانت هذه الأطر تربط بين الهويات الاجتماعية القائمة على الجماعة والهويات الجمعية المسيسة لتكوين أطر للهوية الجمعية، وفي بعض الأحيان كانت تقلل من شأن الهويات الاجتماعية من أجل بناء أنواع أخرى من الأطر.

## الإحيائيون

يظهر إطار المظالم عند الإحيائيين أن الجمهورية الإستونية المستقلة في فترة ما بين الحربين العالميتين احتلها الاتحاد السوفيتي احتلالاً غير مشروع عام 1940، وأن الجمهورية مازالت قائمة من الناحية القانونية. وأن فترة الجمهورية الأولى (التي تبدأ منذ عام 1918) هي الفترة الطبيعية للاستقلال عقب الصحو الوطنية في القرن التاسع عشر



والتي عرقلها الاحتلال السوفيتي. ويعتبر أن الحقبة السوفيتية غير مشروعة نهائياً، وليس فيها أي خصائص تنفي عنها هذا التقييم. وقد ترتب على الحكم السوفيتي من وجهة نظر الإحيائيين تهديد الإستونيين بإبادتهم كشعب، ما يجعل الاستقلال ضرورياً لبقائهم. وقد نجح هذا الإطار في استخدام الهوية العرقية الجمعية بوصفها الأداة الرئيسية للمطالبة.

## الإصلاحيون

وتمثلهم الجبهة الشعبية لإستونيا التي لا ترفض إنجازات الحقبة السوفيتية، على الرغم من انتقادها للنظام السوفيتي بسبب عيوب الستالينية. إن الإطار الإصلاحي لا يركز على الهوية الجمعية ولا يتقيد بالقضايا التي تهدف إلى التعبئة العرقية، ولكنه يسعى إلى التغيير في إطار مقومات "البيريسترويكا" [سياسة إعادة البناء]. ويقول إدجار سافيسار Edgar Savisaar، زعيم الجبهة الشعبية إن إستونيا "ضمها" الاتحاد السوفيتي إليه لكنه لم "يحتلها" كما يرى الإحيائيون، وقد ظل سافيسار يفضل استراتيجية "التفاوض" مع روسيا للتوصل إلى وضع جديد لإستونيا. ومنذ البداية كان هو وحركته يقللون من دور الهوية العرقية الإستونية ويركزون على القضايا الاقتصادية.

## الحركة المضادة

تعتبر الحركة المضادة أن فترة جمهورية إستونيا المستقلة الأولى (1920-1940) فترة غير طبيعية. ويتمسك هذا الإطار بفكرة أن الاتحاد السوفيتي قام بتحرير إستونيا بعد الحرب العالمية الثانية، وأن المصالح الطبقية يجب أن تعلق على أي خلافات عرقية. ويتبنى الإطار النظرة المحافظة المتعارف عليها تجاه الاتحاد السوفيتي، ودور الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، والنظام الاقتصادي المركزي. وكان هذا الإطار يهدف إلى بقاء الاتحاد السوفيتي؛ فاستدعى الهوية السوفيتية الجمعية التي يتوقع أن تؤثر في نفوس الروس وغيرهم من السلاف في إستونيا، على الرغم من أن هذه المحاولة باءت بالفشل إلى حد كبير.

وبالطبع، فإن وصف الأطر التي يعتقد أنها ترتبط بعلاقات مختلفة مع الهوية العرقية لا يؤكد بذاته مسألة وجود الهوية الاجتماعية فعلاً وتمتعها بالقدرة على تعبئة الجماهير. ولذلك علينا بذل المزيد من الجهود لنرى إذا ما كانت هذه الأطر لها معنى مشترك ونفوذ مشترك على نطاق واسع بالفعل. فليس بخاف علينا أن هناك أطراً مشابهة لها في تارستان وجمهورية كومي، لكنها لا ترتبط هناك بأي حركة استقلالية ناجحة.

وفي بحوثنا حول التعبئة العرقية في إستونيا خلال المرحلة الانتقالية السوفيتية (1988-1991)، طرحنا ثلاثة أسئلة، أولها: هل قامت النخب مثل الإحيائيين والحركة المضادة ببناء عوالم معرفية تستند إلى الهويات العرقية واستخدمتها لتبرير أهداف سياسية مثل الاستقلال أو الإبقاء على الدولة السوفيتية؟ ثانيها، كيف تم طرح مضمون الهوية الجمعية على الجماهير؟ وكيف تم إنشاء الطرق الشائعة للتواصل؟ ثالثها، هل أدت هذه الأطر المختلفة إلى ظهور حركات اجتماعية تحركها دوافع عرقية؟ هذه الأسئلة سوف نتناولها من خلال تحليل الخطاب الذي لمسنه في الدوريات الأدبية والصحف، وتحليل المضمون لهذه المصادر واستخدام الأحداث وبيانات استطلاعات الرأي.

## عرض القضايا العرقية

في ظل الاتحاد السوفيتي كانت الدوريات الأدبية تتمتع بقدر كبير من حرية التعبير يفوق ما عداها من وسائل الإعلام، ومن ثم، كانت لها القدرة على القيام بدور خاص في ترتيب أولويات القضايا الجديدة. وبدءاً من عام 1985 قبل ظهور الخطاب العام المفتوح، أعادت المقالات المنشورة في الدوريات الأدبية في إستونيا عرض عدد من القضايا الممنوعة؛ فبدأت عملية تغيير الرأي العام في إستونيا عبر حركة اجتماعية جماهيرية باستخدام إطار الهوية الجمعية لدعم الاستقلال، ومن ثم، ربطت بين الهوية العرقية الإستونية والمطالبة بالاستقلال. وكما لاحظ اثنان من كبار علماء الإعلام، هما بيتر فيهاليم ومارجو لوريستين (Peter Vihalemm and Marju Lauristin 1997: 106) «تمتعت الصحافة الثقافية

بهاشم أوسع من حرية التعبير... فاستخدم الصحفيون عبر الصفحات الثقافية أشكالاً معقدة للتعبير غير المباشر، مثل الاستعارة والتشبيه والتضمين والمحاكاة التهكمية. فتعلم القراء أن يقرؤوا ما بين السطور، وأن يفهموا التلميحات، وأن يستخلصوا أوجه الشبه».

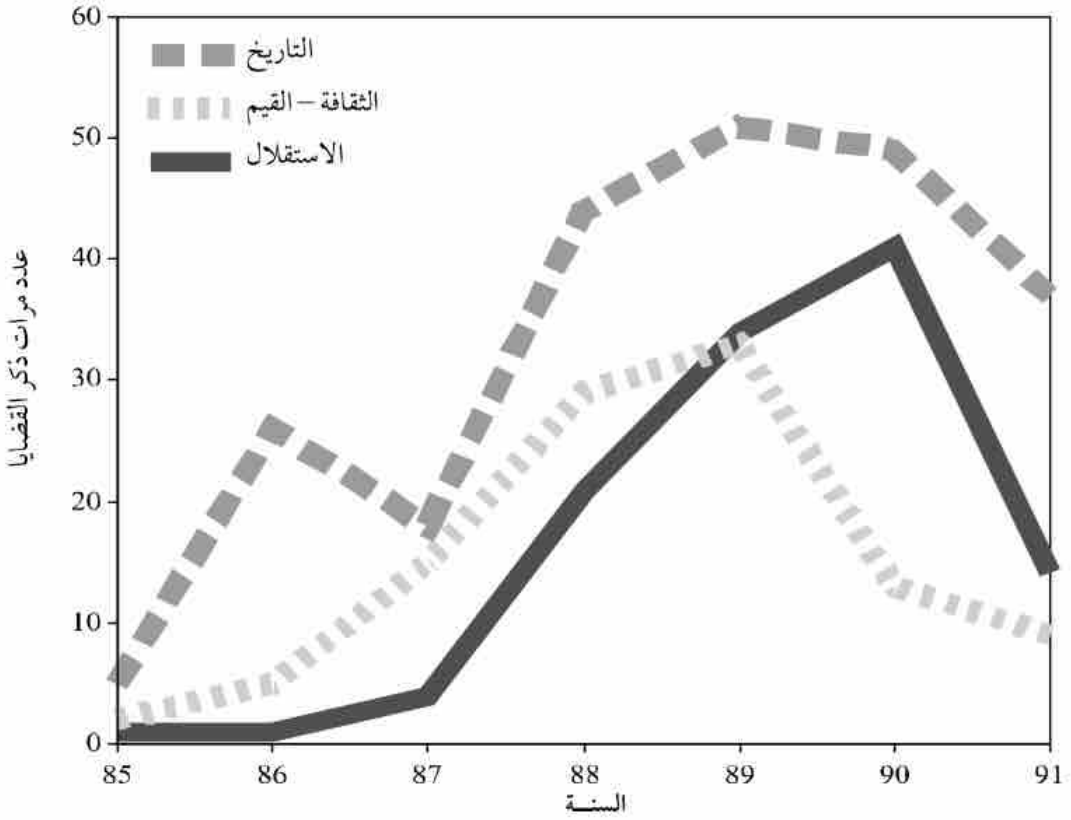
وقد استخدمنا الدوريات الأدبية بطريقتين لتحديد طبيعة المضمون المعرفي للهوية الإستونية والسلافية. فأنشأنا أولاً قاعدة بيانات لترميز كل الموضوعات التي ظهرت في أربع دوريات كانت تنشر خلال الفترة الانتقالية (انظر الملحق 1 في نهاية هذا الفصل). وبذلك تمكننا من التأكد من طبيعة الموضوعات التي تعرّفنا عليها في البدء من خلال المقابلات والمذكرات والوثائق، والتثبت من وجود توجه معين في وقت معين. ثانياً، أبرزنا المعنى والانطباع الذي وجدناه من خلال تقديم الخطاب الذي عثرنا عليه في الدوريات.

### تحليل مضمون الدوريات الأدبية

يبين الشكل (2-1) أن الاهتمام تزايد بقضايا بعينها خلال الفترة الانتقالية (1985-1991).<sup>2</sup> فقد اتسع النقاش حول التاريخ والثقافة والقيم والاستقلال بالتوازي خلال هذه الفترة، لكنه كان يبلغ أوجه في لحظات مختلفة. فقد نمت المناقشات التي تتحدى الثوابت التاريخية من عام 1985 حتى عام 1989، لكنها عادة ما كانت مناقشات عامة. وفي عام 1989 دارت مناقشات أكثر خطورة حول الثقافة والقيم (اللغة والبقاء والمواطنة) وبلغت أبعد حد لها، وأخيراً وفي عام 1990 وصل أخطر الموضوعات وهو الاستقلال إلى أقصى الحدود. وعندما كانت الدوريات الأدبية تصدر هذه الموضوعات في الواجهة، فإنها بذلك تصوغ معنى الذاكرة الجمعية، وتجعلها متاحة أمام الحركات الاجتماعية المتنافسة لتستخدمها استخداماً رمزياً. ويلاحظ أن هذه القضايا نادراً ما كانت تذكر في الصحف الأوسع انتشاراً الصادرة باللغة الروسية والإستونية في عام 1987، ولم تبدأ في الظهور إلا في منتصف عام 1988 وأصبحت شائعة بحلول عام 1990.<sup>3</sup> وعندئذٍ عادت الدوريات الأدبية إلى دورها التاريخي؛ وهو نشر الأدب والنقد الأدبي.

## الشكل (1-2)

العدد المطلق لمرات ذكر القضايا في الدوريات الثقافية الإستونية حسب السنة



وقد لاحظنا أن كل واحدة من الدوريات الأربع لها نظرة مميزة خاصة بها، وأنها ترتبط بحركات اجتماعية وقضايا ثقافية مختلفة، والتي ترتبط بدورها بالتاريخ بطرق مختلفة. فكانت الدوريات التي تركز على الجمهور ذي العرق الإستوني والمنشورة باللغة الإستونية (وهي *Looming* وفينكركار *Vikerkaar*) تتحدث كثيراً عن فترة الصحو الوطنية (1850-1918)، والجمهورية الإستونية (1918-1940)، بينما كانت دورية تالين *Tallinn* على وجه الخصوص (والتي تنشر باللغة الروسية) تتناول أعوام ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها. أما دورية رادوجا *Raduga* التي تعد قناة لتوصيل المعلومات الإستونية إلى الروس فلم تنشر مقالات عن القرن التاسع عشر وعن جمهورية إستونيا تزيد عما نشرته الدوريات الصادرة باللغة الإستونية إلا قليلاً، ومع ذلك فقد طرحت مادة غنية حول هذه القضايا. ويلاحظ أن المقالات المتعلقة بالفترات التاريخية

المرتبطة بالهوية العرقية الإستونية واستقلال إستونيا تمتاز عن تلك التي تركز على "أخطاء" سنوات ستالين ودمج إستونيا في الاتحاد السوفيتي. فقد كان نقد الجوانب الستالينية في النظام السوفيتي يقول عادة بأنه فور القضاء على هذه المفاصد يمكن للاشتراكية أن تتطور لتصنع شكلاً جديداً من أشكال الديمقراطية. والخلاصة أن القضايا الثقافية والتاريخية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأطر الثقافية التي تعبئ العرق الإستوني كانت أشد بروزاً في دورية لومينغ *Looming*، لكنها ظهرت أيضاً في فيكر كار *Vikerkaar* بل وفي رادوجا *Raduga*. أما دورية تالين *Tallinn* فكانت تتناول القضايا التي ترتبط ارتباطاً واضحاً بسياسة "البريسترويكا" والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، والقضايا غير العرقية، والتي وجدت لها أيضاً متنفساً كبيراً في فيكر كار *Vikerkaar* و رادوجا *Raduga*.

## خطاب الهوية

يمكن أن نوضح الاختلاف على مستوى الخطاب من خلال أمثلة مستقاة من الدوريتين الأدبيتين لومينغ *Looming* (التي تعد حاضنة الإطار الإحيائي في الفضاء الافتراضي) وتالين *Tallinn*، التي كانت تعمل على تحطيم الصور والأنماط الذهنية السوفيتية السائدة في نفوس غير الإستونيين. وتعد هذه الجهود المبكرة لترتيب أولويات المشاركة ذات أهمية بالغة لاجتذاب الناشطين إلى الحركات الإستونية، وتهيئة الأساس لمناشدة عامة الجماهير عبر وسائل الإعلام.

## دورية لومينغ *Looming*

ركزت الأعداد المبكرة من هذه الدورية (عام 1985) على "القضايا الأخلاقية" مثل طبيعة العقد الاجتماعي والحرية كقيمة من القيم. وفي عام 1986 خصصت عدداً كاملاً لأحد زعماء الصحوة الوطنية الإستونية في القرن التاسع عشر. كما ركزت مقالات أخرى على القضايا اللغوية والمعنى الفلسفي للديمقراطية. وفي عام 1988 حدثت طفرة هائلة في كمية المقالات التي تدور حول تاريخ جمهورية إستونيا عام 1920 ومؤسسيها.

وقد شاعت في هذه الدورية التبريرات التي تشهد بقيمة الثقافة الإستونية، فلاحظ رين روتسو Rein Ruutsoo أن إستونيا كدولة صغيرة، يزيد تعدادها على المليون نسمة بقليل، كثيراً ما يعتبر الروس أنها ليست بالحجم الذي يؤهلها لأن تكون دولة قادرة على البقاء، وأن هدف الثقافتين الألمانية والروسية هو ابتلاع الثقافة الإستونية (Ruutsoo 1988: 674-676). لكن روتسو يقول إنه على الرغم من وضع الحواضر الكبيرة في روسيا القيصرية، فقد تمتعت إستونيا في أوائل القرن العشرين بثقافة مهنية راقية أكثر من الروس. وعلى هذا المنوال، زعم البعض أحياناً أن لغة إستونيا وثقافتها غير قادرتين على البقاء، لكن ماتي هينت (Mati Hint 1988: 680, 682) يرى أن اللغة الإستونية بحلول عام 1914 كانت قد بدأت تتحول إلى «لغة تؤدي كل ما تؤديه اللغة من وظائف ولغة ثقافية عالمية»، وأن سلطان اللغتين الألمانية والروسية تراجع في فترة جمهورية إستونيا. وهكذا سعت هذه المقالات إلى توطيد أركان الوجود التاريخي للثقافة الإستونية وتأكيد قيمتها وقدرتها على البقاء.

### دورية Tallinn

تناولت المقالات المنشورة في هذه الدورية التصدي لجهود الصفوة السلافية لتعبئة الروس استناداً إلى الهوية الروسية. ولكي تحقق هذا الهدف، حاولت في مقالاتها إعادة تعريف الهوية الاجتماعية الروسية، وبصفة عامة الهوية الاجتماعية غير الإستونية عن طريق طرح علامات الاستفهام حول الافتراضات الكامنة وراء الهوية السوفيتية، خاصة بالإشارة إلى أن التأكيد السوفيتي على اللغة الروسية يجعل هذه اللغة لغة إقصائية. وأشارت إحدى المقالات التي تناول هذا الموضوع إلى أن الروس عادة ما يشيرون إلى "اللغات الروسية والوطنية" أو إلى اللغة الروسية "كلغة أصلية ثانية" (Rebane 1988: 86). وأشار أكسل تام Aksel' Tamm إلى المزيد من النماذج لهذا المنظور في استخدام تعبيرات "اللغة الوطنية" و"الترجمة إلى اللغة الوطنية" و"الأخ الأكبر". ويرى تام أن ذلك «معناه أن لفظ "وطني" يشير إلى أي لغة يتكلمها أي شعب من شعوب الاتحاد السوفيتي بخلاف اللغة الروسية». وخلص إلى أن إعطاء اللغة الروسية وضعاً متميزاً أمر "عشبي" (Tamm and

(Semenenko 1989: 82)، متسائلاً: «لماذا لا تكون اللغة الروسية واحدة كغيرها من اللغات الوطنية المتعددة؟».

## العالم المعرفي للإستونيين والسلاف: وسائل الإعلام

يشرح إطار الهوية الجمعية الفعال معنى أن يكون المرء إستونياً أو روسياً في إستونيا. وتمثل الرسائل التي وجدناها في الدوريات الأدبية تفسيراً للهوية الاجتماعية الموجهة للنخبة المهتمة، لكن الصحف وحدها (ووسائل الإعلام الأخرى) هي التي تمكنت في نهاية المطاف من توصيل هذه الرسائل إلى عامة الجماهير لخلق الحركات الشعبية، حيث قدمت الصحف الصادرة باللغتين: الإستونية والروسية معلومات مختلفة لقرائها الذين ينتمون إلى جماعات عرقية مختلفة.

## التغطية الإعلامية للقضايا

استُخدم تحليل المضمون لتحليل القضايا التي يغطيها البحث ومعدل ظهورها في الصحافة. فكانت أكثر القضايا حضوراً بصورة منتظمة هي: الاستقلال، والصراع العرقي، والسياسات، والمشكلات الاقتصادية، والمواطنة والقوانين المتعلقة باللغة، والتصويت الانتخابي. وفي ظل العملية الانتقالية التي بدأت كصراع على القضايا البيئية سرعان ما تحولت هذه القضايا بعيداً عن بؤرة الاهتمام (1.8٪ من قراء الصحف الإستونيين و1.2٪ من قراء الصحف الروس). ويبين الجدول (2-3) أن بروز القضايا يتنوع في الصحف الصادرة باللغتين: الإستونية والروسية. فقد سيطر موضوع الاستقلال على تقارير الصحف المنشورة بكلتا اللغتين على الرغم من أن هذه التقارير أكثر عدداً بعض الشيء في الصحافة الإستونية. إلا أن أهمية هذه الاختلافات تتضح أكثر عندما ننظر إليها عبر الوقت؛ حيث سيطر الاستقلال على الصحافة الإستونية من نهاية عام 1989 وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي في أغسطس 1991، ما يوحي بأنه كان يأخذ أولوية لا نجدها في الصحف الصادرة باللغة الروسية.



وتوحي أنماط الاستهلاك الإعلامي عبر هذه العوامل المؤثرة في الاختيارات الإعلامية بوجود أطر مرجعية عالمية مختلفة. فطبقاً للمعلومات التي حصلنا عليها من استطلاع الرأي الذي أجريناه في إستونيا عام 1991، ذكر كل أبناء العرق الإستوني تقريباً الذين تحدثنا إليهم (97٪) أنهم يتابعون بانتظام التلفاز والإذاعة والصحافة باللغة الإستونية، بينما انخفضت هذه النسبة عند السلاف إلى 25٪ فقط. وبلغت نسبة أبناء العرق الإستوني الذين يتابعون بانتظام الإعلام المنشور باللغة الروسية في إستونيا 22٪ فقط، بينما وصلت عند السلاف إلى 80٪. وبلغت نسبة أبناء العرق الإستوني الذين يتابعون الإعلام المركزي الاتحادي 34٪ فقط، بينما قفزت إلى 92٪ عند السلاف. وركز الإستونيون على الحياة في إستونيا والعالم الأوروبي الذين يشعرون بوجود رابطة تاريخية بينهم وبينه، بينما كان السلاف يعتبرون أن حاضرتهم هي موسكو وعالمهم هو الاتحاد السوفيتي.

### الجدول (2-3)

#### تغطية القضايا المختلفة حسب نوعية الصحافة في إستونيا (1988-1993)

التغطية الصحفية ٪			القضايا
صحيفة برافدا	باللغة الروسية	باللغة الإستونية	
16.6	11.3	14.8	الاستقلال
2.7	13.5	8.1	الحقوق المدنية
2.5	7.6	3.2	قانون اللغة وحقوق التصويت
0.5	9.1	5.9	المواطنة
26.5	9.1	4	الصراع العرقي
0.4	1.2	1.8	البيئة
21.6	16.1	15.1	السياسة الاقتصادية
6.9	4.1	0.4	حق العمل
16.6	9.8	5.8	الرفاهية الاجتماعية
<b>1069</b>	<b>1370</b>	<b>3095</b>	<b>العددجمالي</b>

المصدر: بيانات جمعها وصنفها المؤلفان عن الصحافة. انظر الملحق (2) في نهاية هذا الفصل.

## طابع التغطية ونبرتها

لا يعطينا تحليل المضمون لتغطية الأحداث أي فكرة عن طابع التغطية ونبرتها، على الرغم من أن معدل ظهوره يمكن أن يكون مقياساً لدرجة الشدة التي تتميز بها في الحضور. وهنا يمكن أن نعطي مثلاً لاختلاف التغطية الإعلامية لما يعرف بسلسلة بحر البلطيق في أغسطس 1989، عندما تم تكوين سلسلة بشرية تربط بين أبناء ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا في مواجهة احتلالهم من قبل الاتحاد السوفيتي.

خصصت جريدة ريد (*Reede (Sirp ja Vasar)*)<sup>4</sup> الثقافية التي تصدر باللغة الإستونية صفحتها الأولى بكاملها لسلسلة من الصور التي تبين وصول الطائرات من الغرب وهي تحمل المتظاهرين، واصطفاف الناس على الحدود مع لاتفيا والصف الممتد أمام قلعة تومبيا Toompea (حيث يجتمع البرلمان الإستوني). وفي أسفل الصفحة الأولى صورة للافتة يرفعها أحد المتظاهرين وعليها شعار المطرقة والسندان على هيئة الصليب المعقوف. ويشير العنوان الرئيسي إلى أماكن عدة في مختلف أنحاء إستونيا وفي نهاية العنوان نقراً: «ساند نداءنا - الحرية! الحرية!» (*Reede, 25 August 1989, I*). وفي أسفل الصفحة تماماً سطر مكتوب بخط كبير يقول: «نصيحتنا: الحرية! الحرية! الحرية!».

أما صحيفة إداسي *Edasi* التي تصدر باللغة الإستونية فقدمت لقرائها رؤى تتراوح ما بين رؤية حزب الاستقلال الوطني الإستوني ورؤى الحركة السلافية (*Eesti Tee*) (3, 23 August 1989, *Iseseisvusele*). كما نشرت الصحيفة في 25 أغسطس 1989 صوراً لميدان البلدية في تارتو Tartu وقد غص بالجموع، وأشارت إلى أن 130 حافلة قد غادرت تارتو وهي مملوءة بالمشاركين في السلسلة. بل إن صحيفة إداسي *Edasi* نشرت خريطة وجدولاً لمن يريد أن يستقل حافلات سئرت خاصة لهذا الغرض إلى أماكن مختلفة في السلسلة. (2, 22 August 1989, *MRP kett*). كما تضمن مقال نشرته صحيفة راهفا هال *Rahva Hääl* الرسمية (لسان حال الحزب والدولة) التي تصدر باللغة الإستونية، وعنوانه «طريقنا طريق الحرية» (24, *Meie Tee on Vabaduse Tee*)

August 1989, I) صوراً للسلسلة ولقادة الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي في إستونيا مشيرة إلى النشيد الوطني الإستوني الذي كانوا ينشدونه. إلا أن هذه الصحيفة أعادت نشر مواد مأخوذة من صحيفة برافدا *Pravda* في 22 أغسطس 1989 كانت أقل تعاطفاً مع الحدث، حتى إن الصحيفة أشارت إلى أن البرنامج الإخباري المسائي الرئيسي "فرميا" *Vremia* ادعى في تقرير عن رد فعل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أن "القوى المتطرفة" و"الوطنية" كان لها دور، وذلك بقصد إذكاء الصراع الداخلي ("Millest mõtlemine, millest räägime," *Rahva Hääl*, 30 August 1989, I).

أما التغطية في الصحافة الصادرة باللغة الروسية فجاءت بنبرة مختلفة. فقبيل التظاهرة نشرت صحيفة مولوديش إستوني *Molodezh' Estonii* مقالاً أشارت فيه إلى أن اتفاق هلسنكي لعام 1975 يحدد حدود ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من إمكانية الاعتراف بسيادة دول البلطيق، فإن هذا لا يعني أنها يمكن أن تخرج من الاتحاد السوفيتي ("Tainy peregovory," 22 August 1989, I). وأشارت إلى أن سيادة جمهوريات البلطيق لا يمكن الحصول عليها «إلا عبر المسار البرلماني» وأن الجميع يجب حمايتهم بغض النظر عن الجنسية ("Vera, nadezhda, svoboda," 25 August 1989, I). أما صحيفة نارفيسكي رابوشي *Narvskii rabochii* فلم تنشر أي صور لسلسلة البلطيق أو تذكرها بصورة مباشرة لكنها غطت اجتماعاً ألقى فيه أمين الحزب الشيوعي للشؤون الأيديولوجية خطاباً قال فيه إنه حتى لو تم إلغاء البروتوكول السري لحلف مولوتوف-ريبنتروب Molotov-Rippentrop الذي يعطي الاتحاد السوفيتي السيادة على جمهوريات البلطيق، فإن ذلك «ليس ذريعة للخروج من الاتحاد السوفيتي، فالمتطرفون فقط هم الذين يتبنون هذه النظرة» (*Narvskii rabochii*, 24 August 1989, I). وفي 2 سبتمبر 1989، نشرت الصحيفة ذاتها موضوعاً ("Obrashchenie Biuro TsK Kompartii Estonii," I) جاء فيه أن أمين عام الحزب الشيوعي في إستونيا فاينو فالجاس *Vaino Valjas* قال إن «مصير الشعب الإستوني وكل المقيمين في إستونيا يرتبط ارتباطاً مباشراً بنجاح مسار تجديد الاتحاد السوفيتي بأكمله»، «أعلن مباشرة في ظل الظروف الحالية أن المطالبة بالوجود

[بصورة مستقلة] عن الاتحاد السوفيتي مطلب غير مسؤول لا يمكن أن يعود إلا بالأسى على الشعب الإستوني». وهكذا ركز النقاش الذي تلا ذلك في الصحافة الصادرة باللغة الروسية على بواعث القلق غير الإستونية، مع تقليص التغطية للحدث نفسه تقليصاً شديداً وانعدام الإحساس بالنشوة التي أحاطت بتأييد الدعوة إلى حرية إستونيا واستقلالها والتي كانت واضحة في الصحافة المنشورة باللغة الإستونية.

وبمراجعة تحليل المضمون لتغطية الأحداث والخطاب الموجود في التغطية الصحفية للأحداث الرئيسية خلال فترة الانتقال، وجدنا أن أبناء العرق الإستوني يقرؤون الصحف المنشورة باللغة الإستونية والتي تركز على الأحداث داخل إستونيا لكنها تقدم تغطية محدودة بدرجة مدهشة للأحداث في أوروبا الشرقية والصراع العرقي الدائر في مناطق أخرى من الاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من أن معظم الإستونيين يمكنهم القراءة باللغة الروسية، فإنهم يختارون ألا يسعون إلى قراءة الصحف المنشورة في إستونيا باللغة الروسية أو الصحافة الاتحادية. وينعكس الاهتمام المتزايد باستقلال إستونيا بوصفه الموضوع السائد في الحياة السياسية على أساس ضرورة الحفاظ على العرقية الإستونية في الإعلام الناطق باللغة الإستونية.

أما الروس الذين لا يقرؤون باللغة الإستونية فتقدم لهم الصحافة الروسية عالماً مختلفاً تماماً، حيث الموضوعات السائدة تتعلق بأوروبا الشرقية وخصوصاً الصراع العرقي. وعندما تتم تغطية الأحداث الدائرة في إستونيا، فإن التغطية عادة ما تأخذ صورة الإدانة. ولا تكشف المصادر الروسية عن أي حماسة تجاه التغيير أو الالتزام به على العكس مما يبدو بجلاء في تحليلنا للصحافة الصادرة باللغة الإستونية. كما أن صحافة جمهورية إستونيا الصادرة باللغة الروسية تركز على أحداث الإضرابات وتتحاشى التقارير التي تتحدث عن ظهور مجتمع مدني جديد في إستونيا مكون من التنظيمات والأحزاب السياسية. وهكذا نرى أن العالم المعرفي لغير الإستونيين عالم يظهر فيه الصراع العرقي دائماً على أنه صراع يفضي إلى الصدام العنيف.

## اختبار نموذج التأطير باستخدام البيانات الخاصة بالأحداث

بفضل تحليل المضمون والخطاب الموجود في الدوريات الأدبية والصحف يمكن أن نفهم الطرق المختلفة المستخدمة لاستدعاء الهوية الجمعية، خصوصاً أنواع الترابط المعرفي والأغراض الاجتماعية التي تدرج ضمن هذا الاستدعاء، لكن تحليل المضمون والخطاب لا يبين لنا شيئاً عن تأثير هذا الاستدعاء في عامة الجماهير. وتمثل بيانات الأحداث المستخلصة من الصحف (انظر الملحق 2) اختباراً لهذا التأثير. يمكن باستخدام بيانات الأحداث أن نحدد ما يلي: (1) هل قامت الحركات برعاية لقاءات واحتجاجات مختلفة؟ (2) وهل ركزت على قضايا مختلفة؟ (مثل الاستقلال في مقابل تأييد الاتحاد السوفيتي) (3) وهل شاركت فيها فئات الشعب على اختلافها؟ ونرى في بيانات الأحداث أن التنظيمات المرتبطة بالتيارين: الإحيائي والإصلاحي لم تشترك في كل الأحوال تقريباً في رعاية أي حدث من هذه الأحداث. كذلك، باستخدام التحليل الإحصائي التمييزي (انظر الجدول 2-4) نجد أن المتحدثين أو المحتجين في هذه الأحداث تناولوا موضوعات مختلفة ركزت على أهداف مختلفة. فالإحيائيون يتحدثون عن القوات الروسية في إستونيا وعن الاستقلال والثقافة الإستونية. أما الإصلاحيون فيتحدثون عن البيئة والاستقلال الذاتي الاقتصادي لإستونيا. بينما تركز الحركة المضادة على تأييد الرموز السوفيتية وسياسة الرعاية الاجتماعية والتمييز العرقي والتوترات العرقية. وأخيراً، يمكن من خلال بيانات الأحداث أن نبين أن هذه الأحداث شاركت فيها فئات مختلفة من الناس.

### الجدول (2-4)

المعاملات الدالة التمييزية للقضايا والأهداف  
في بيانات الأحداث لكل حركة

الحركة		القضايا
مضادة	إصلاحية	
		قضايا إحيائية
.167	.811	قوات روسية في إستونيا
.362	1.065	استقلال إستونيا

تكوين مفهوم الهوية العرقية وقياسه

الحركة			القضايا
مضادة	إصلاحية	إحيائية	
.210	1.477	1.673	الثقافة الإستونية
1.147	.724	1.230	الحقوق المدنية
			<b>قضايا إصلاحية</b>
-1.248	2.069	.263	سياسات بيئية
.099	2.644	.196	الاكتفاء الاقتصادي الذاتي
			<b>قضايا الحركة المضادة</b>
3.242	.396	.777	تأييد الرموز السوفيتية
2.996	.020	.141	سياسة الرعاية الاجتماعية
2.756	-.671	-1.096	التمييز العرقي
1.589	.984	.266	التوترات العرقية
			<b>قضايا أخرى</b>
.597	.711	.988	سياسات الحكومة الإستونية
.766	.989	.754	نقد السياسات السوفيتية
.829	.332	.744	قضايا اقتصادية
			<b>الأهداف</b>
.173	1.633	.155	لمصلحة إستونيا
-.513	.750	.607	ضد السوفييت
1.534	.189	.846	ضد إستونيا
3.423	-.183	.613	لمصلحة السوفييت
2.735	.448	.214	ضد الروس
2.815	.439	-.886	لمصلحة الروس
-2.924	-1.911	-2.072	(الثابت)

ملحوظة: حجم العينة: 775، والمنهج: تحليل الدالة التمييزية، الذي يتعامل مع الحركات الثلاث على أنها هي التصنيفات ومع القضايا والأهداف على أنها هي العوامل المميزة. ويلاحظ أن أكبر معامل في كل صف يزيد على الواحد الصحيح مكتوب بخط أسود.

المصدر: قاعدة بيانات الأحداث السياسية في إستونيا، 1988 - 1993.

وخلاصة القول، إن الأطر المختلفة تعطينا منهجاً يتيح للنخبة إضفاء المعاني المعرفية والأغراض الاجتماعية على الهوية الاجتماعية. وقد هياً لنا تحليل الدوريات الأدبية تتبع تطور الأطر المختلفة بين النخب خلال المرحلة المبكرة من سياسة الجلاسنوست. كما بين تحليل التغطية الإعلامية ومحتواها أن الجماعات العرقية المختلفة تعرضت لرسائل مختلفة، وقدم لنا تحليل بيانات الأحداث دليلاً على أن الناشطين السياسيين من الحركات الاجتماعية الرئيسية الثلاث في إستونيا مدفوعون حقاً بالرغبة في العمل على أساس هذه الأطر المختلفة. وأهم ما في الأمر أننا تمكنا من خلال البحث من أن نبين أنه على الرغم من أن الإطار الإحيائي للهوية الجمعية بدأ بدعم ضئيل جداً، فقد تمكن في ما بين عامي 1988 و1990 بفضل استدعائه القوي للهوية العرقية الإستونية من التفوق على الإطار الإصلاحية ومن ثم دفع إستونيا نحو الاستقلال. وهذا الدليل الذي يتجلى عبر الزمن يؤكد أن فكرة الإطار الإحيائي القائم على العرق - أكثر من أي إطار آخر - له القدرة على تعبئة الإستونيين.

ويلاحظ أن الطبيعة المتغيرة للهوية الاجتماعية، خصوصاً في السياقات سريعة التغير، تتطلب من الباحث التركيز على دور النخب في وضع الأطر المعرفية للهوية، وربطها بالأغراض الاجتماعية وتوصيل هذه المعاني إلى أبناء الجماعة. ويقدم بحثنا عن المرحلة الانتقالية في إستونيا أمثلة لكيفية استخدام المصادر المتنوعة (من وثائق أولية وبيانات أحداث وبيانات استطلاعات رأي) والمناهج المختلفة (تحليل المضمون، وتحليل الخطاب، والتحليل الإحصائي) لفهم هذه العملية.

## الهوية الشخصية في مقابل الهوية المثبتة في جواز السفر

لقد استخدمنا استطلاعات الرأي أيضاً لقياس الهوية العرقية بين عامة السكان. وتعد هذه القياسات مكتملة لتحليلنا للدوريات الأدبية والصحف والأحداث؛ لأنها تكشف لنا عن ظروف عامة الناس، حيث تتنافس الحركات الاجتماعية المختلفة على الاستحواذ على انتباههم وولائهم. وعلى الرغم من أن استطلاعاتنا العامة لآراء الجماهير تمت بالصدفة في توقيتين مهمين، في عام 1991 قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي، وفي عام



1992 (إستونيا) وعام 1993 (روسيا وجمهورية كومي وجمهورية تارستان) بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فإنها لا تقدم سوى قدر محدود من المعلومات عن التغيرات التي حدثت خلال الفترة الانتقالية ويجب تفسيرها في ضوء البيانات الأكثر تغيراً والمستقاة على امتداد سلسلة زمنية طويلة من تحليلات الخطاب ووسائل الإعلام والأحداث كما ناقشناها في ما تقدم. ولكنها في إطار هذا البحث تقدم أمثلة مفيدة جداً للمناهج المتاحة لقياس الهوية العرقية.

ويلاحظ أن معظم البحوث التطبيقية غير التجريبية حول الهوية العرقية تستخدم القياسات الاسمية للهوية نظراً إلى سهولتها وفائدتها ومعناها الواضح ظاهرياً للمستجيبين. وفي استطلاع الرأي الذي أجريناه في إستونيا (انظر الملحق 3) وجدنا أن المستجيبين ليس لديهم أي مشكلة في الرد على الأسئلة المفتوحة عن هويتهم.<sup>5</sup> كما وجدنا أن قياسين اسميين للهوية مختلفين بعض الشيء يؤديان إلى النتيجة نفسها تقريباً. ففي استبيان الفرز، أي في أول موجة من موجات استطلاع الرأي التي أجريناه، سألنا المستجيبين: «ما الجنسية التي تعتبر أنك تحملها؟» وفي استطلاع المتابعة سألناهم: «ما الجنسية المسجلة في جواز سفرك؟» وتضمنت كلتا القائمتين: الإستونية والروسية والأوكرانية والبيلاروسية واليهودية والفنلندية والإنجليزية Ingrian واللاتفية والليتوانية والقوقازية والآسيوية الوسطى وغيرها. وقد قسمنا هذه الردود إلى ثلاث فئات: الإستونية والسلافية (الروسية والأوكرانية والبيلاروسية) وفئة الجنسيات الأخرى.

وقد أدت هاتان المقاربتان إلى النتائج نفسها تقريباً في تحديد الهوية عند المضاهاة بين جنسية المتابعة (حسب جواز السفر) وجنسية الفرز (حسب الرؤية الشخصية). وهنا وجدنا أن نحو 96٪ من الحالات تقع على البلد الذي يمثل الهوية نفسها. أما البقية فقد تكون خطأ أو اختلافات حقيقية في القياسين. هؤلاء المستجيبون "الانتقاليون" والمستجيبون في فئة "الجنسيات الأخرى" يسترعون الانتباه في حد ذاتهم؛ لأن الكثيرين منهم يبدو أنهم (وفقاً لمؤشرات أخرى أيضاً) فعلاً يقفون على الحد الفاصل بين الجنسيتين، لكن الدرس الأكبر الذي نتعلمه أن المقاربتين تؤديان إلى النتيجة نفسها.

## الفصل الاجتماعي والهوية العرقية

تعد المسافة الاجتماعية من أبرز المفاهيم الجوهرية في دراسة العرقية (Levine and Campbell 1971). وتتضمن مؤشرات المسافة الاجتماعية أسئلة تتناول علاقات الناس بأبناء الجماعات الأخرى. وتعد هذه العلاقات، مثل المعرفة والجيرة والصدقة والزواج، ناتجة من ناحية عن الهياكل الاجتماعية التي تندرج تحت المهنة والجيرة والثروة، ومن ناحية أخرى عن اختيارات المستجيبين. فالناس يختارون أصدقاءهم على سبيل المثال، لكنهم يختارونهم عادة من بين من يقابلونهم في حياتهم اليومية. أما الاختيار في حالة أفراد الأسرة فاختيار محدود وإن كان المرء يستطيع اختيار شريك الحياة من خارج جماعته. ولذلك، فإن مقياس المسافة الاجتماعية الصادق يجب أن يسأل عن مجموعة من العلاقات التي تنطوي على قدر متفاوت من الاختيارات والبنى، وهذا ما فعلناه في استطلاعات الرأي التي أجريناها في إستونيا وروسيا عام 1991 ولكن بطرق مختلفة بعض الشيء.

### إستونيا

في استطلاع الفرز الذي أجريناه عام 1991، سألنا المستجيبين إذا كان لديهم أقرباء أو جيران أو زملاء في العمل أو أصدقاء مقربون إليهم من جنسيات أخرى. وفي كل علاقة من هذه العلاقات، إذا قال المستجيب إنه على صلة بجنسية أخرى، كنا نسأله عن جنسية أقرب شخص إليه في محيط الأسرة أو الأصدقاء أو العمل أو المعارف. ثم صنفنا هذه المعلومات لكل من الإستونيين والسلاف لنحصل على أربعة متغيرات يختص كل منها بنوع معين من أنواع العلاقات المذكورة. وكان المتغير يأخذ القيمة 1 إذا كان المستجيب على صلة بشخص من الجنسية "المقابلة" - أي السلافية بالنسبة إلى الإستونيين والإستونية بالنسبة إلى السلاف - وخلاف ذلك يأخذ المتغير القيمة صفر.<sup>6</sup> وفي كل مجموعة رتبت الأسئلة المتعلقة بالجنسية حسب رؤية المستجيب أو حسب المثبت في جواز سفره، بحيث لخصنا القياسات الأربعة لتوصل إلى قياس لمدى القرب الاجتماعي إلى الجماعات الأخرى على تدرج من صفر إلى أربعة. فالقيمة صفر تعني أن عضو الجماعة، وليكن إستونيا، ليس على صلة بأي سلافي عبر أي من العلاقات الأربع. أما القيمة 4 فتعني أن الإستوني على

صلة بالسلاف عبر الأنواع الأربعة من العلاقات. هذا الشخص نقول إنه قريب اجتماعياً من الجماعة الأخرى.<sup>7</sup>

ويتسم الإستونيون والسلاف بالتباعد في إستونيا. فطبقاً لهذا المقياس، نجد أن نحو 10٪ فقط من الإستونيين و16٪ من السلاف يرتبطون بالجماعة الأخرى عبر ثلاث من العلاقات الأربع، وأن نحو 41٪ من الإستونيين ليس لهم أي صلة بالسلاف، و31٪ على صلة عبر علاقة واحدة فقط. كما نجد أن نحو 40٪ من السلاف ليس لهم أي علاقة بالإستونيين وأن 26٪ يرتبطون بهم بعلاقة واحدة فقط. ويلاحظ أن إستونيا في المرحلة الانتقالية لم تشهد إلا قدرأ ضئيلاً من الروابط الوثيقة والودية نسبياً بين الجماعتين العرقيتين. هذا النقص النسبي للخبرة الشخصية في التعامل مع أبناء الجماعة العرقية الأخرى ربما جعل كلاً من الإستونيين والسلاف أكثر تقبلاً لرسائل النخبة والصور والأساطير العرقية التي تقدمها وسائل الإعلام.

## روسيا وتارستان وجمهورية كومي

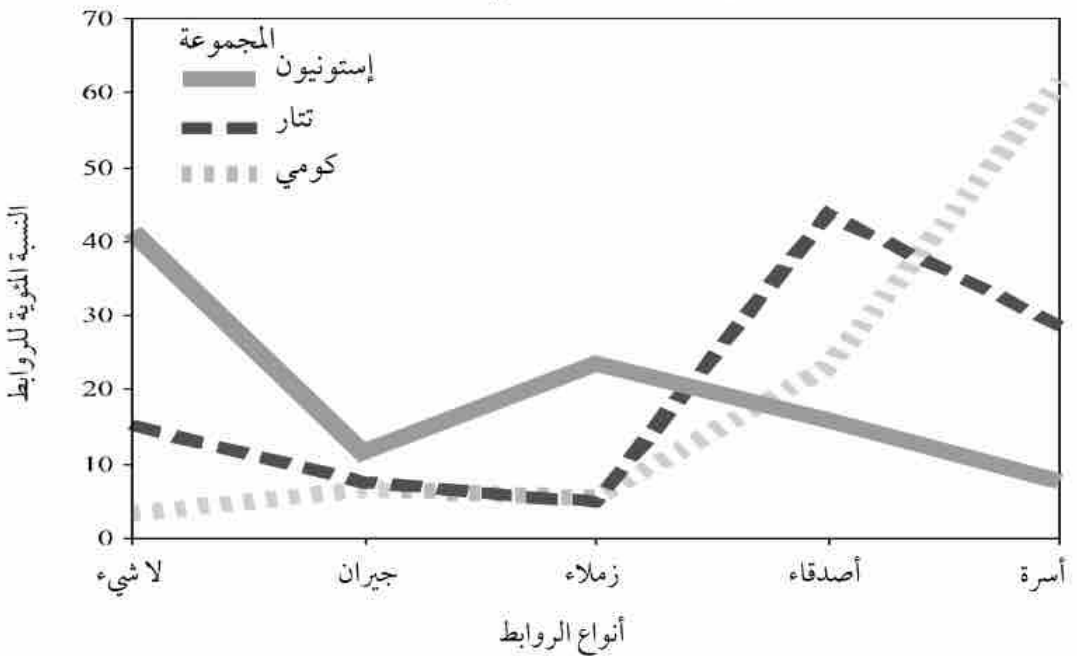
عندما كنا في روسيا استعملنا في سؤال المسافة الاجتماعية صيغة أضعف مما في المثال السابق،<sup>8</sup> حيث تساءلنا عن الطبقة العرقية للبنية الاجتماعية للمستجيب: «إننا نعيش مع أناس يمثلون جنسيات مختلفة، فهل لديك (1) أقارب قريبون منك، كالزوجة/ الزوج أو والديها... إلخ ممن ينتمون إلى جنسية أخرى غير جنسيتك؟ (2) أصدقاء من جنسية أخرى غير جنسيتك؟ (3) أناس من جنسية أخرى غير جنسيتك بين زملائك في العمل، هذا طبعاً لو كنت تعمل؟ (4) جيران أو معارف من جنسية أخرى غير جنسيتك؟ (5) لا أحد من جنسية أخرى؟»، وكانت التعليقات الخاصة بهذا السؤال تقضي باحتساب أول "نعم" وتجاوز بقية الأسئلة. وقد تم إدراج هذا المقياس ضمن مجموعة الروس المنعزلين في أحد طرفي المقياس مع وضع الأفراد المنعزلين من الجنسية القومية في طرفه الآخر.

## مناقشة مقاييس الانفصال الاجتماعي

على الرغم من وجود بعض المحاذير في إجراء المقارنة بين القياسات المستخدمة في إستونيا وروسيا، فمن الممكن أن نقارن بعض العناصر عبر الاستطلاعين؛ لأن مقياس المسافة الاجتماعية الإستوني مكون من مجموعة من العناصر المشابهة لتلك التي تحدثنا عنها في إطار الاستبيان الروسي. فقد كانت الصيغة الروسية لهذه العناصر المتعلقة بالمسافة الاجتماعية تجعل من السهل إعطاء درجات مرتفعة عن عدد العلاقات، لأنك لو قلت مثلاً إن لديك صديقاً من الجنسية المقابلة، فإن هذا يدعو إلى الافتراض بأن لديك زميلاً في العمل أو جاراً من تلك الجنسية أيضاً. ولم توجه أي أسئلة صريحة، كما حدث في الاستبيان الإستوني، عما إذا كان الزملاء في العمل أو الجيران من الجنسية الأخرى. لكننا نستطيع أن نبني مقياس المسافة الاجتماعية الأول في الاستبيان الروسي من خلال الإجابات عن الأسئلة الخاصة بالمسافة الاجتماعية في الاستبيان الإستوني؛ لأن الأخير يعطي مزيداً من المعلومات عن المسافة الاجتماعية مقيسة بوجود صلات على مستوى الأسرة والأصدقاء والزملاء والجيران.<sup>9</sup>

## الشكل (2-2)

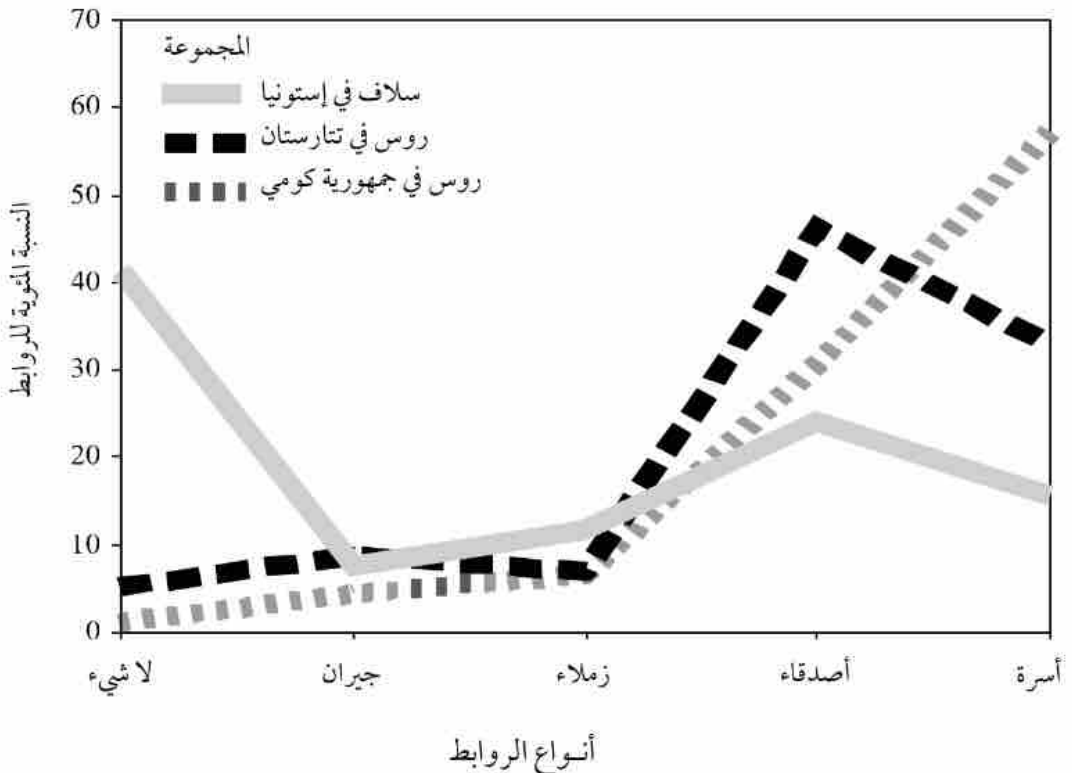
النسبة المئوية للروابط التي تتراوح بين "لا شيء" و"الأسرة" عند الجنسيات القومية



ويتضح مقياس المسافة الاجتماعية كما يتبدى في الاستبيان الروسي على المحور الأفقي في شكلي (2-2) و(3-2)، حيث نجد مسافة اجتماعية كبيرة بين الجنسيات ناحية اليسار (وترتكز على فئة "لا شيء") في حين نجد روابط وثيقة ناحية اليمين (ترتكز على روابط "الأسرة"). وتشير الأرقام على المحور الرأسي إلى النسبة المئوية لكل مجموعة تصل إلى أقرب ما يمكن في هذا النوع من الروابط مع الجنسية الأخرى. ويوضح الشكل (2-2) بيانات الجنسيات القومية الثلاث، ويبين الشكل (3-2) الشيء نفسه للجماعات القومية في كل جمهورية من الجمهوريات الثلاث. وتبين هذه الأرقام أن الإستونيين بين الجنسيات القومية الثلاث هم الأكثر انعزلاً، بينما الكومي هم الأقل انعزلاً، ويحتل التتار موقعاً متوسطاً بينهما. ونرى أن نحو 8٪ من الإستونيين لديهم أسر من جنسية أخرى بالمقارنة بنسبة 29٪ عند التتار و62٪ عند الكومي.

### الشكل (3-2)

النسبة المئوية للروابط التي تتراوح بين "لا شيء" و"الأسرة"  
لكل من السلاف والروس



كما أن 53٪ من الإستونيين تقتصر روابطهم بالجنسيات الأخرى على الجيرة أو تكاد تكون منعدمة، بينما نجد أن 23٪ فقط من التتار و10٪ من الكومي منعزلون على هذا النحو. ومن اللافت للانتباه أن جماعتي الروس والسلاف في كل جمهورية من الجمهوريات القومية لهم النمط نفسه الذي نجده عند جنسياتهم القومية. كما أن نحو 16٪ من السلاف في إستونيا لهم أقارب من الجنسية الأخرى، بالمقارنة بنسبة 33٪ من الروس في تارستان و57٪ من الروس في جمهورية كومي. ويرتبط 49٪ من السلاف في إستونيا بالجنسية الأخرى إما بصلة الجيرة فقط وإما لا تكون ثمة صلة على الإطلاق، بينما تبلغ نسبة المنعزلين على هذا النحو 23٪ فقط لدى الروس في تارستان و6٪ لدى الكومي.

ونظراً إلى أن الجماعات داخل كل جمهورية تبدو وكأنها صورة معكوسة من بعضها بعضاً، فمن المنطقي أن نضع قياساً عاماً لحجم الفصل العرقي بين الجماعات في كل جمهورية. وثمة مقارنة بسيطة يمكن أن نتبعها هنا، وهي أن نأخذ الفرق بين متوسط النسبة المثوية للروابط الأسرية عبر الجماعتين في كل جمهورية ومتوسط نسبة الروابط المنعدمة. فإذا وجدنا أن 100٪ من أبناء كل جماعة في إحدى الجمهوريات يرتبطون بروابط أسرية مع الجماعة الأخرى، فإن المقياس سيعطينا درجة 100. وإذا كان 100٪ من أبناء كل جماعة ليس لديهم أي صلات مع الجماعة الأخرى، تكون الدرجة -100. وباستخدام هذا المقياس نحصل على رقم -30 للإستونيين والسلاف، و21 للتتار والروس و57 للكومي والروس. هذه القيم تغطي مساحة واسعة من النطاق المحتمل الذي يتراوح بين -100 و100، وتوحي بوجود قدر كبير من التفاعل بين التتار والروس في تارستان، ووجود قدر محدود للغاية من التفاعل بين الإستونيين والسلاف في إستونيا.

### المقياس المتدرج للعرقية في إستونيا

في ما يتعلق بإستونيا لدينا مقياسان آخران يمكن استخدامهما في إطار مؤشر الهوية الاجتماعية، أحدهما: هو استخدام الوسائل الإعلامية، والثاني: هو تقييم الجماعات. وقد

جمعنا بين هذين المقياسين ومقياس المسافة الاجتماعية في إستونيا للحصول على "قياس متدرج للهوية العرقية".

## استخدام وسائل الإعلام

تعكس وسائل الإعلام التي يسعى إليها المرء دائماً اهتماماته وتفضيلاته، على الرغم من أن هذا الاختيار في بعض الأحوال يكون محكوماً بمعرفة اللغة أو صعوبة الحصول على مصادر إعلامية معينة أو ارتفاع تكلفتها. وتقوم وسائل الإعلام بدور بالغ الأهمية في نظريات العرقية التي تتراوح ما بين النظريات التي تركز على التحديث والمرتبطة بكارل دويتش Karl Deutsch وبين نظرية "المجتمعات التخيلية" لبينديكت أندرسون Benedict Anderson. وباستخدام مقياس فرز مشاركة المواطن في السياسة في إستونيا، سألنا الناس عن استعمالهم للمصادر الإعلامية المختلفة كالبث التلفزيوني والإذاعة والصحف الموجهة كلها لعامة الجماهير باللغة الإستونية، ووسائل الإعلام باللغة الروسية، والإعلام المركزي (من موسكو)، والصحف والمجلات الجديدة، ومحطات التلفاز والمحطات الإذاعية "البديلة". وبالرجوع إلى البحوث التي أجراها الآخرون (Lagerspetz 1996; Kirch 1997; Vetik 1999: 1980209; Arutiunian 1992: 392) والبحاث التي أجريناها،<sup>10</sup> نعلم أن لكل من هذه المصادر الإعلامية منظوره الخاص عن الأحداث التي تجري في إستونيا والاتحاد السوفيتي، وأنها تطرح رؤى مختلفة لقضية العرقية. حيث يركز الإعلام باللغة الروسية والإعلام المركزي والإعلام البديل على الجمهور السلافي، أما الإعلام الجديد والإعلام باللغة الإستونية فيركز بطريقة حصرية على الجمهور الإستوني. ويلاحظ أن هاتين الفئتين من الجمهور تجدان في الإعلام صوراً مختلفة تماماً لنفسيهما وللآخرين الذين يعيشون في إستونيا والاتحاد السوفيتي. فقد طلبنا من المستجيبين الذين ردوا على استطلاعنا أن يقيموا استخدامهم لهذه المصادر على مقياس من 1 إلى 4، حيث تشير القيمة 4 إلى الاستخدام "طول الوقت"، والقيمة 1 إلى "غير مستخدم تقريباً".



ومن هذه المؤشرات كونا "مؤشر الاستخدام الإعلامي" الذي يأخذ حاصل جمع المصادر الثلاثة التي يغلب عليها الطابع السلافي (المركزية والروسية والبديلة) ويطرحة من حاصل جمع المصدرين اللذين يغلب عليهما الطابع الإستوني (الإستوني والجديد) ثم يعادل المؤشر بحيث يتراوح بين صفر و 1 لكل شخص. وهكذا، فإن القيمة 1 على هذا المقياس تشير إلى اقتصار الاهتمام على المصادر السلافية دون المصادر الإستونية، بينما القيمة صفر تشير إلى الاهتمام بالمصادر الإستونية فقط دون المصادر السلافية. ويقف جمهور السلاف وجمهور الإستونيين على طرفي نقيض على هذا المؤشر؛ ما يعني أنهما يأخذان قيمتي 65 و 25. على التوالي. ويكاد جميع الإستونيين تقريباً يأتون تحت مستوى 60. على هذا المؤشر، بينما يأتي جميع السلاف تقريباً فوق 40، إلا أن بعض الإستونيين يلتفتون إلى الإعلام السلافي والعكس بالعكس.

ويميز الاستخدام الإعلامي تمييزاً واضحاً بين الإستونيين والسلاف، كما يوحي بأن بعض أبناء كل جماعة من الجماعتين العرقيتين يلتفت إلى ما يمكن اعتباره إعلام الجماعة الأخرى. وفي ضوء مناقشتنا السابقة على أساس تحليل المضمون لبعض هذه المصادر الإعلامية، يبدو من المحتمل أن المعلومات التي يقدمها الإعلام لها تأثير ملموس في الرؤى والمدرجات لدى المجتمعات المحلية (والعكس بالعكس). ولذلك نبحت في مدى الارتباط بين الاختيارات الإعلامية والمسافة الاجتماعية. ويلاحظ أن الاطلاع على الإعلام السلافي مقابل الإعلام الإستوني يرتفع ارتفاعاً يكاد يكون ثابتاً عندما نتقل إلى الإستونيين المنعزلين على الجانب الأيسر من مقياس الانفصال الاجتماعي، عبر الجماعة العرقية الأخرى في منتصف المقياس، إلى السلاف المنعزلين على الجانب الأيمن. وجدير بالذكر أن معامل الارتباط بين المؤشرين مرتفع جداً، حيث يبلغ 81. (نسبة التفاوت الشائع 66٪). ولا شك في أن مقياس الاستخدام الإعلامي يرتبط ارتباطاً قوياً بمقياس المسافة الاجتماعية.

## تقييم الجماعات

إذن، فالإستونيون والسلاف يعيشون حياتهم على نحو منفصل إلى حد كبير، ولا يوجد من بين الجماعتين إلا نسبة ضئيلة فقط - ما بين 10% و 20% - هي التي لديها أقارب أو أصدقاء أو جيران أو زملاء من الجماعة الأخرى، وتتابع إعلام الجماعة الأخرى. إلا أن الانفصال لا يعني بالضرورة أن الجماعتين تكرهان بعضهما بعضاً أو أنهما تتبنيان منظورين سياسيين مختلفين. فالانفصال العرقي والهوية العرقية يمكن أن يقوما من دون أن يؤديا إلى خلافات سياسية أو إلى تقييمات مختلفة من جانب كل جماعة للجماعة الأخرى.

ويلاحظ أن هناك مقياساً صادقاً ومجرباً للعاطفة أو المشاعر نحو الجماعة الأخرى؛ وهو المقياس المتدرج للمشاعر ذو السبع نقاط أو العشر نقاط أو في حالة بحثنا نحن الإحدى عشرة نقطة، والذي يقيس هذه المشاعر تجاه الجماعات الأخرى والذي قمنا بتعديله بحيث ينحصر التدرج بين قيمتي 1 وصفر. لقد جعلنا الإستونيين والسلاف يقيمون جماعتين على هذا المقياس،<sup>11</sup> وهما: "الراديكاليون الوطنيون"، الذين يمثلون الاتجاه الأكثر ميلاً إلى النزعة الوطنية من بين جماعات الاستقلال الإستونية، و"السكان غير الأصليين" في إستونيا (ويقصد بهم في الغالب السلاف). وتوقعنا أن يفضل الإستونيون الراديكاليين الوطنيين أكثر من السلاف، وأن السلاف سيفضلون السكان غير الأصليين أكثر من الإستونيين. ولعله من المفيد أن نجعل كلتا الجماعتين تقيّم "الإستونيين"، لكننا اعتبرنا ذلك أمراً صعباً (وربما خلافاً) لا قبل لهم به في صيف 1992. فاستخدمنا "الراديكاليين الوطنيين" كبديل عن الوطنيين الإستونيين.

وكما توقعنا وجدنا أن السلاف يعطون السكان غير الأصليين تقيماً أعلى (77). من الإستونيين (31). أما الإستونيون فيقيمون الراديكاليين الوطنيين (37). بأفضل مما يقيمون به السلاف (16)، إلا أن الجماعتين تمقتان الراديكاليين الوطنيين في المتوسط. وهذا ما يوحي بأن الاختلاف في التقييم للسكان غير الأصليين والراديكاليين الوطنيين ربما يمثل مقياساً موجزاً جيداً لتقييم المجموعتين. ونحن نطلق على هذا الاختلاف مقياس

التقييم السلافي-الإستوني، وهو المقياس الذي يتناسب تناسباً كبيراً مع مقياس الانفصال الاجتماعي (67). ومع مقياس الاستخدام الإعلامي (65). وعند تحليل عامل هذا الاختلاف باستخدام مقياس الانفصال الاجتماعي والاستخدام الإعلامي، فإنه يعطينا بعداً واحداً يوضح التفاوت الذي يبلغ 72٪، بينما تأتي كل قيم التحميل أعلى من (73).

### المقاييس الثلاثة معاً

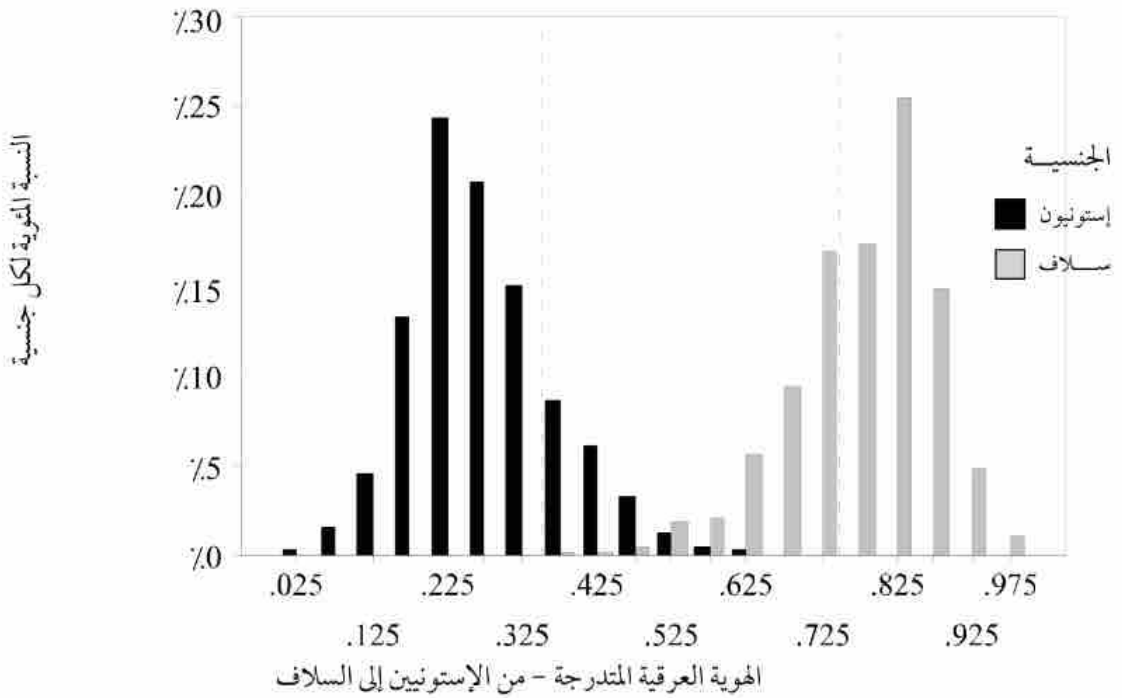
يظل السؤال مطروحاً حول جدوى هذه المقاييس الثلاثة لبيان الاختلافات بين الناس في الجماعات الثلاث. فعند تحليل عامل المقاييس الثلاثة لكل جماعة على حدة، نجد دليلاً على بعد واحد أيضاً، لكننا نلاحظ كذلك انخفاض معدل الاتساق، حيث يوضح المقياس وجود تفاوت بنسبة 24٪ فقط في حالة السلاف و32٪ في حالة الإستونيين. كذلك، على الرغم من أن مقياس الاستخدام الإعلامي يتسم بنسبة تحميل عالية تبلغ 90. للإستونيين و77. للسلاف، فإن قيمة التحميل في المقاييس الأخرين تتراوح بين 219. و285، وهو ما يوحي بأن المؤشرات الثلاثة تنسق إلى حد ما داخل كل مجموعة من المجموعات العرقية، ولكن بدرجة أقل كثيراً عن اتساقها عبر المجموعتين. كما يوحي بأن الاستخدام الإعلامي، بمعنى التعرض بإصرار للرسائل العرقية والسياسية الواضحة المتأثرة تأثيراً شديداً بالنخب، ربما يكون هو أفضل مقياس يعكس الهوية العرقية.

وعلى الرغم من هذه المحاذير، فإننا نستخدم مزيجاً من المقاييس الثلاثة بعد تعديلها بحيث تتراوح ما بين 1 وصفر لكي تمثل مقياساً "متدرجاً للهوية العرقية" لأنه يسمح بقدر أكبر من التفاوت في العوامل المؤثرة في تحديد الهوية العرقية. ويقيس هذا المقياس تلك العوامل التي تضع الناس على مقربة أو مبعدة من الجماعات الخارجية. ولذلك لا بأس من القول إن الإستونيين والسلاف الموجودين في منتصف المقياس لهم الهوية العرقية المتدرجة نفسها، وإنهم يقتربون بالقدر نفسه من الجماعة المقابلة، ولكن لعل أولوية الهوية العرقية أقوى كثيراً في حالة الإستونيين الموجودين في منتصف المقياس بالمقارنة بالسلاف الموجودين في هذا الموقع أيضاً.

ويبين الشكل (2-4) توزيع كل جنسية في عينة المتابعة وفقاً لمقياس الهوية العرقية المتدرجة. فنجد أن الإستونيين يقعون يساراً بمتوسط قيمته 26، بينما السلاف يقعون يميناً بمتوسط قيمته 79، وثمة قدر من التداخل ولكنه ليس كبيراً بين الجماعتين في منتصف الشكل، ويحده الخطان المتقطعان الرأسيان. وفي هذه المنطقة نجد نحو 20٪ من الإستونيين ونحو 36٪ من السلاف.

### الشكل (2-4)

النسبة المئوية لكل جنسية حسب المقياس المتدرج للهوية العرقية



### الارتباط بالجنسيات الأخرى

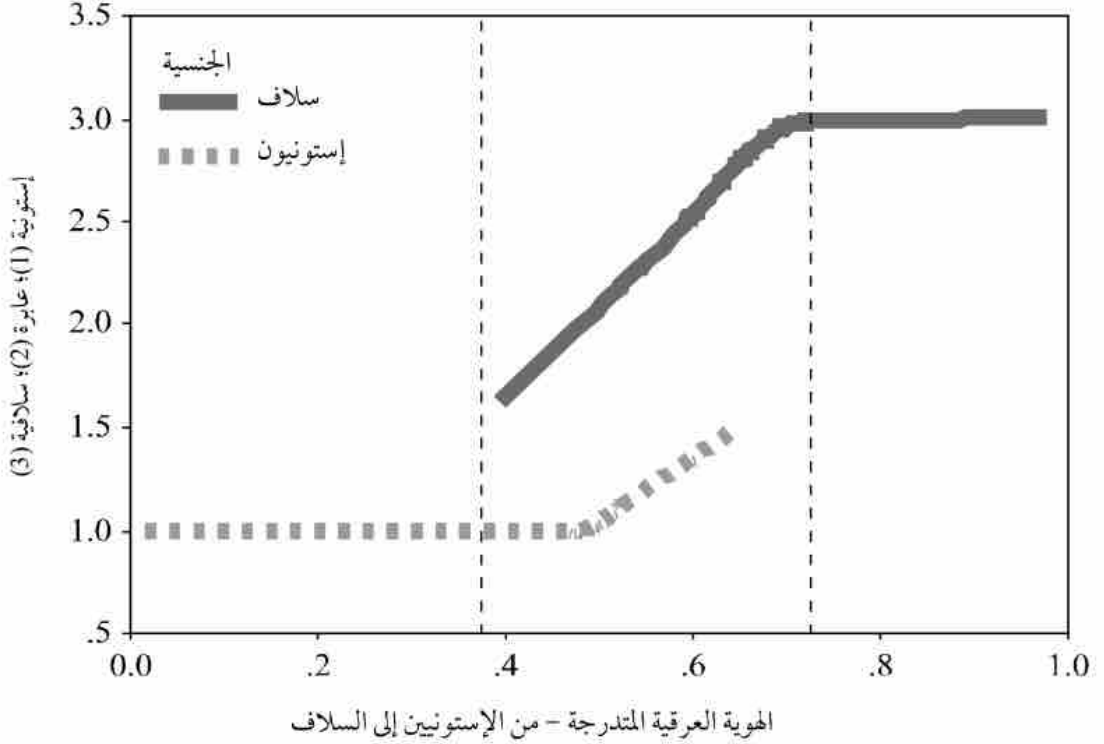
إذا كان مقياسنا للهوية الاجتماعية يعبر عن درجات في الهوية، فإن أولئك الذين يقعون في منتصف المقياس يمكن -على الأرجح- أن يرتبطوا ارتباطاً نسبياً بأناس من جنسية أخرى، أما الموجودون في نهاية طرفي المقياس فمن المستبعد أن يحدث معهم ذلك.

وفي استطلاع المتابعة، بعد أن سألنا عن الجنسية المسجلة في جوازات السفر، سألنا المستجيبين: «هل هناك صلة بينك وبين جنسية أخرى؟»، فإذا كانت الإجابة بنعم سألنا: «ما هي تلك الجنسية؟». وباستخدام هذا السؤال وضعنا مقياساً "للارتباط بين الجنسيات" يشتمل على أربع فئات، وهي: الإيستونيون الذين لا يرتبطون بجنسية أخرى (ويحصلون بذلك على درجة 1)، والإيستونيون الذين يرتبطون بالسلاف (ويحصلون على درجة 2)، والسلاف الذين يرتبطون بالإستونيين ويحصلون على درجة 2)، والسلاف الذين لا يرتبطون بجنسية أخرى (ويحصلون على درجة 3). وقد وجدنا أن نحو 7٪ من الإيستونيين يرتبطون بجنسية من الجنسيات السلافية، وأن نحو 17٪ من السلاف يرتبطون بالجنسية الإيستونية.

ويوضح الشكل (2-5) متوسطات هذا القياس لكل من الإيستونيين والسلاف على حدة، في مقابل المقياس المتدرج للهوية العرقية. ويلاحظ أن شكل هذا المقياس كما نتوقعه تماماً؛ فكل من يقعون على الجانبين: الأيمن والأيسر من مقياس الهوية العرقية لا يكادون يرتبطون مطلقاً بأحد من جنسية أخرى، وأن متوسط القياس يكاد يتطابق بمقدار 1 ناحية اليسار وبمقدار 3 ناحية اليمين. أما عندما نصل إلى منتصف مقياس الهوية العرقية المتدرجة، أي المنطقة التي يحدها يميناً ويساراً الخطان الرأسيان المتقطعان في الموضعين نفسيهما المناظرين للشكل السابق (2-4)، فعندئذ نجد تحركات نحو المنتصف على مقياس الارتباط بين الجنسيات، حيث يرتبط الإيستونيون بالسلاف والسلاف بالإيستونيين. ويلاحظ أن السلاف في منتصف المقياس المتدرج للهوية العرقية يرجح أن يرتبطوا بالإيستونيين أكثر من احتمال ارتباط الإيستونيين الواقعين في منتصف المقياس بالسلاف. إلا أن بعض الإيستونيين يرتبطون ما بين أنفسهم وبين السلاف. هذه النتيجة تعطينا قدراً كبيراً من التوكيد لصدق مقياسنا المتدرج للهوية، ويكشف عن نمط لتعريف الهوية عند السلاف يتسع ليشمل الارتباط بالإستونيين.

## الشكل (2-5)

### الارتباط بالجنسية المقابلة عبر الهوية العرقية المتدرجة



ويمكن أن نعتبر أن هذا السؤال المتعلق بالارتباط مقياس للانتماء إلى الهوية، ولكن نظراً إلى أنه لا يعبر عن شدة الانتماء، فإنه في حقيقة الأمر ليس مقياساً للأولوية أو المركزية (Stryker and Serpe 1994). وسوف نناقش في خاتمة الفصل ضرورة إجراء المزيد من الجهود لقياس الأولوية وما يتعلق بها من مفاهيم.

### ما الخصائص التي تقف وراء هذه المؤشرات؟

من أين تأتي هذه التفاوتات في الهوية العرقية؟ ثمة مصادر ثلاثة ينبغي فحصها في هذا الصدد، وهي: الهوية العرقية للأبوين، واستخدام اللغة منزلياً، والقدرة على التحدث بلغة الجماعة المقابلة. وكما أشرنا من قبل في هذا الفصل، فإن روابط القرى واللغة ملامح جوهرية في معظم تعريفات الهوية.

### ثلاث خصائص: عرقية الأبوين، واللغة المستخدمة في المنزل، ومعرفة اللغة

الهوية العرقية للأبوين مصدر واضح للهوية العرقية في حد ذاتها لأسباب دينية وطبقية وسياسية. وتقاس الهوية العرقية للأبوين بمقياس ذي أربع نقاط يبني على سؤالين عن جنسية الأبوين: «ما جنسية [أمك؛ أبيك]؟»، ثم تدرج الردود ضمن فئات "إستونيون" و"سلاف" و"أخرى" لكل من الأب والأم. وهناك طرق عديدة لإدخال هذه البيانات لكن الفئات الأربع التالية تغطي كل الحالات تقريباً عدا 4٪ منها، ما مكننا من وضع مقياس الهوية العرقية للأبوين:

- جنسية إستونية في جواز السفر، والأبوان إستونيان (يحصل على درجة 1).
- جنسية إستونية في جواز السفر وأحد الأبوين أو كلاهما سلافي (يحصل على درجتين).
- جنسية سلافية في جواز السفر وأحد الأبوين أو كلاهما إستوني (يحصل على 3 درجات).
- جنسية سلافية في جواز السفر وكلا الأبوين سلافيان (يحصل على 4 درجات).

ووجدنا أن نحو 95٪ من الحالات تدرج تحت الفئتين: الأولى والرابعة، ما يوحي بأن هوية الأبوين لا يمكن أن تفسر كل التفاوت على المقياس المتدرج للهوية العرقية، لكن هناك تغيراً واضحاً في متوسط قيمة الهوية المتدرجة من 27. إلى 38. إلى 68. إلى 78. كلما انتقلنا عبر الفئات الأربع على مقياس الهوية العرقية للأبوين.

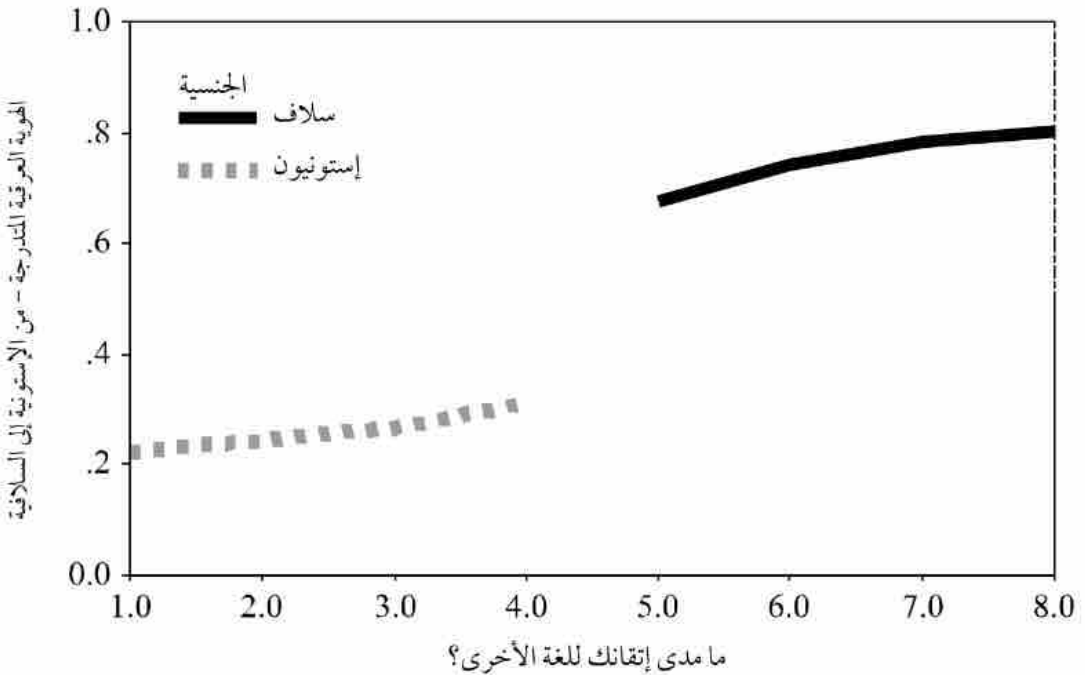
وفي إطار المقاربة نفسها، انتقلنا إلى اللغة المستعملة في المنزل، فسألنا المستجيبين: «ما اللغة التي تتواصل بها أساساً في محيط الأسرة، هل هي الروسية أم الإستونية أم لغة أخرى؟». وصنفنا الإجابات ضمن فئات "الروسية" و"الإستونية" و"كلتا اللغتين بالقدر نفسه". ومع الأخذ في الاعتبار الجنسية المسجلة في جواز السفر، صنفنا الإجابات في ست فئات، كما يلي:



- جنسية إستونية في جواز السفر، ويتحدث اللغة الإستونية فقط (درجة واحدة).
- جنسية إستونية في جواز السفر، ويتحدث كلاً من اللغتين الإستونية والروسية بالقدر نفسه (درجتان).
- جنسية إستونية في جواز السفر، ويتحدث اللغة الروسية (3 درجات).
- جنسية سلافية في جواز السفر، ويتحدث اللغة الإستونية (4 درجات).
- جنسية سلافية في جواز السفر، ويتحدث اللغتين الإستونية والروسية بالقدر نفسه (5 درجات).
- جنسية سلافية في جواز السفر، ويتحدث اللغة الروسية فقط (6 درجات).

### الشكل (2-6)

#### الهوية العرقية المتدرجة وفقاً لإجادة المستجيبين اللغات الأخرى



بل إن قطاعاً كبيراً من السكان، يبلغ 97٪، يدخل ضمن الفئتين الأولى والسادسة في هذه الحالة، ما يوحي بأن اللغة المستعملة في المنزل لا تفسر كليا الاختلافات التي نتحدث عنها. ولكن مرة أخرى، ثمة ارتفاع واضح في متوسط قيمة الهوية العرقية المتدرجة كلما انتقلنا عبر الفئات.<sup>12</sup>

وأخيراً، أنشأنا مقياساً للإلمام باللغة من خلال الإجابة عن سؤالين: «لنتكلم عن اللغات التي تعرفها [الإستونية والروسية]، ما مدى إجادتك للغة [الإستونية، الروسية]؟». ولهذا السؤال أربع إجابات محتملة، «إجادة القراءة والكتابة»، «استخدام يومي»، «يفهمها لكنه لا يتحدث بها»، «لا يعرفها على الإطلاق». وفي حالة من يحملون جوازات سفر إستونية، استخدمنا الإجابة عن هذا السؤال في ما يتعلق باللغة الروسية. وأعطينا درجات من 1 إلى 4، حيث يرمز 1 إلى من لا يتكلمون الروسية أبداً (6٪ من الإستونيين)، و2 إلى من يفهمون اللغة الروسية لكنهم لا يتكلمونها (13٪)، و3 إلى من يمكنهم أن يستخدموا الروسية في مواقف الحياة اليومية (50٪)، و4 للإستونيين الذين يقرؤون اللغة الروسية ويكتبونها بطلاقة (31٪). أما من يحملون جوازات سلافية، فقد استخدمنا الإجابة عن هذا السؤال في ما يتعلق باللغة الإستونية. وأعطينا درجات من 5 إلى 8، حيث تشير القيمة 5 إلى من يقرؤون ويكتبون بها بطلاقة (10٪ من السلاف)، و6 إلى السلاف الذين يستطيعون استخدام الإستونية في مواقف الحياة اليومية (22٪)، و7 إلى من يفهمون اللغة الإستونية لكنهم لا يتكلمونها (30٪)، و8 إلى من لا يتكلمون اللغة الإستونية على الإطلاق (38٪). ويلاحظ أن الإجابات عن هذا المقياس أكثر تباعداً من الإجابات المتعلقة بجنسية الأبوين أو باستخدام اللغة في المنزل، كما يلاحظ أن معرفة الإستونيين باللغة الروسية أفضل من معرفة الروس باللغة الإستونية.<sup>13</sup> وبين الشكل (2-6) وجود علاقة قوية بين الهوية العرقية المتدرجة ومعرفة اللغة الأخرى.

وعلى الرغم من أن هذه العوامل ليس بينها ما يجسد الهوية العرقية بصورة كاملة، فإنها تكون معاً نقطة انطلاق لا بأس بها. ويوضح الشكل (2-5) معدل الانحدار في الهوية

العرقية المتدرجة لدى الإستونيين والسلاف حسب هوية الأبوين واستخدام اللغة في المنزل ومعرفة اللغة المقابلة. وعلى الرغم من أن القيم المعدلة  $R^2$  متواضعة (136). عند الإستونيين و218. عن السلاف)، فإن كلاً من هذه العوامل الثلاثة له دلالات إحصائية مهمة، حيث يتراوح الوزن التقديري  $\beta$  weight ما بين 126. و102. بالنسبة إلى جنسية الأبوين عند الإستونيين والسلاف على التوالي، و183. و266. بالنسبة إلى استخدام اللغة في البيت، و226. و238. بالنسبة إلى معرفة اللغة. وكما توقعنا، فإن صلات القربى واللغة تعد محددات مهمة للهوية.<sup>14</sup>

## الهوية العرقية المتدرجة

تبدو الهوية العرقية المتدرجة مقياساً معقولاً للعرقية بين عامة الجماهير لأسباب عدة؛ أولاً، أنها تجمع بين مؤشرات العوامل المهمة التي تسهم في العرقية، وتعكسها مثل المسافة الاجتماعية والاستخدام الإعلامي وتقييم الجماعات المقابلة، وتتفاوت هذه المؤشرات بدرجة متناظرة إلى حد كبير. ثانياً، أنها تنطوي على العلاقة المتوقعة، لوجود إجابات عن سؤال يدور حول الارتباط بجنسية أخرى. ثالثاً، أنها ترتبط ارتباطاً قوياً بعرق الأقارب واستخدام اللغة، وهي أمور توصف دائماً بأنها أساس الهوية العرقية. رابعاً، أن المقياس له شكل قريب إلى شكل النموذج الثنائي بصورة قوية، ما يوحي بوجود حدود واضحة نسبياً بين الإستونيين والسلاف.

## خاتمة: ما مدى نجاحنا في قياس الهوية العرقية؟

في بداية هذا الفصل طرحنا سبعة عوامل يجب مراعاتها عند قياس الهوية العرقية، وقلنا إن هذه العوامل يجب قياسها عبر الزمن على مستوى النخبة والعامّة كي نفهم ديناميات الهوية العرقية فهماً وافياً. لقد أوضح الجدول (2-1) أنواع القياسات المرتبة حسب ترتيب ورودها في هذا الفصل، كما يلخص المناهج العديدة للقياس وملامح الهوية المقيسة. و طرحنا ما بين اثنين إلى أربعة مناهج لقياس كل ملامح من ملامح الهوية، وقدمنا

وصفاً لمناهج قياس الهوية على مستوى العامة ومستوى النخبة، وأشرنا إلى مجموعة من الأغراض التي تتراوح ما بين وصف العرقية وتحديد ديناميات العرقية مع مرور الزمن.

### الجدول (2-5)

تحليل الارتباط بين الهوية العرقية الجوهرية وجنسية الأبوين،  
واستخدام اللغة في المنزل ومعرفة اللغة الأخرى لدى كل جماعة

معاملات الارتباط (الأخطاء المعيارية)		متغيرات شارحة
سلاف	إستونيون	
.042* (.021)	.063*** (.019)	جنسية الأبوين
.068*** (.013)	.065*** (.013)	استخدام اللغة في المنزل
.022*** (.005)	.026*** (.004)	معرفة اللغة الأخرى
.526*** (.087)	.521*** (.090)	الثابت
.218	.136	R <sup>2</sup>
349	729	N

\* ذو قيمة عند مستوى 0.05؛ \*\*\* ذو قيمة عند مستوى 0.001.

ولاشك في أنه يمكن تحسين الكثير من القياسات التي استخدمناها، ولكن كما أشرنا من قبل يجب إيلاء اهتمام خاص لتحسين قياس الارتباط أو الأولوية لما له من أهمية خاصة بالنسبة إلى العمل السياسي (Stryker, Huddy 2001; Brewer 2001b; Owens and White 2000). كما قلنا في مقالنا (Brady and Kaplan 2000) عن قياس العرقية إن العرقية يمكن قياسها اسماً عند من تعد الهوية العرقية بالنسبة إليهم ذات أولوية كبيرة، لكن القياس المتدرج يجب استخدامه مع أولئك الذين تعد الهوية العرقية بالنسبة إليهم أقل أولوية. وفي المقال نفسه، اعتبرنا أن الأولوية وسيط في نموذج رياضي، لكننا نفضل قياسه قياساً مباشراً. ومن الطرق التي يمكن أن نتبعها لذلك، التركيز على أفكار الناس عن أهمية هويتهم بالنسبة إليهم، بينما تركز مناهج أخرى على مدى حرص المستجيبين على تقدير الآخرين لهويتهم والاعتراف بها. وقد أوضح كون وماكبارتلاند

(Kuhn and Mcpartland 1954) في "اختبار المقولات العشرين" "Twenty Statements Test" أنها سألا الناس أن يعطوها أكبر عدد ممكن من الردود في ست دقائق على سؤال «من أنا؟» وطبق فير كويتن (Verkuyten 1991) هذا المنهج عندما طلب من المستجيبين تحديد أهم خمس مقولات لديهم. فكانت الهوية العرقية تأخذ الأولوية إذا ما ذكرت واختيرت كواحدة من أهم خمس مقولات. وفي منهج آخر (Callero 1985) يُسأل الناس عن هويتهم العرقية ثم يطلب منهم تقييم سلسلة من المقولات الإيجابية والسلبية عن هويتهم على مقياس من تسع نقاط من الموافقة وعدم الموافقة، مثل «كوني [هوية المستجيب العرقية] جزء مهم من كياني»، أو «بالنسبة إلي فإن كوني [هويتي العرقية] تعني أكثر من مجرد كوني [هويتي العرقية]»، أو «[هويتي العرقية] شيء نادراً ما أفكر فيه»، أو «ليس لدي أي مشاعر تجاه كوني [هويتي العرقية]». لكن هناك منهجاً آخر (في صورة أربع فئات على غرار مقياس ليكرت Likert) يطلب من المستجيبين تحديد أهمية أن ينظر الآخرون (الأصدقاء المقربون، والأبوان، والناس بصفة عامة) إليهم على أنهم من أبناء هذه الهوية العرقية (White and Burke 1987). كل هذه المناهج تستحق المزيد من التطوير النظري والاستكشاف والاستخدام التجريبي.

ونظراً إلى أننا نهتم هنا بتكوين مفهوم الهوية العرقية وقياسه، فقد أحجمنا إلى حد كبير عن وصف النتائج الضخمة التي نجمت عن مناهج القياس التي اتبعناها، لكنها أتاحت لنا توضيح أهمية العنصر العرقي في انفصال إستونيا عن الاتحاد السوفيتي. وباستخدام المعلومات الديمغرافية والتاريخية تعرفنا على أهمية الهوية العرقية للإستونيين والأخطار التي تهدد هويتهم. وباستخدام الحوارات السياسية والمذكرات والمقالات الصحفية تمكنا من تحديد إطارين للهوية الجمعية (الإطار الإحيائي والحركة المضادة) يؤكدان الهوية الإستونية والسوفيتية على التوالي، وإطار آخر (الإصلاحي) لا يستدعي الهوية العرقية. ومن خلال ترميز الدوريات الثقافية عبر الزمن أوضحنا أن خطاب الصفوة عن الهوية العرقية تغير من عام 1986 إلى عام 1990، فكان الاهتمام في البداية بالقضايا التاريخية (1986-1988)، ثم حدث تحوّل نحو القضايا الثقافية (1988-1989)، وأخيراً

اتجه التركيز إلى استقلال إستونيا (1989-1990). واستخدمنا تحليل المضمون للموضوعات المثارة في الإعلام، فأكد لنا التحليل أن الجماهير الإستونية والسلافية تتعرض لأنواع مختلفة من هذه الأفكار. وقمنا بترميز البيانات الخاصة بالأحداث عبر فترة من الزمن، فبين لنا أن هناك حركات اجتماعية مختلفة اختلافاً ملموساً تؤكد محاور مختلفة، لكن أهم ما في الأمر أن المحور الإحيائي بفضل استدعائه الهوية العرقية تفوق بمرور الوقت على المحور الإصلاحي. وأخيراً، وعن طريق مجموعة من القياسات المعتمدة على الاستطلاعات (عن الهوية المثبتة بجواز السفر، والمسافة الاجتماعية، والاستخدام الإعلامي، وتقييم الجماعات) تأكدنا من أن الإستونيين والسلاف الموجودين في إستونيا بعيدون عن بعضهم بعضاً، ويعيشون في عالمين مختلفين تماماً. كل هذه المناهج تسهم في فهمنا لنجاح حركة الاستقلال في إستونيا، ولعلنا كنا سنفقد إضاءات مهمة لو أننا أهملنا أيّاً منها. لذلك، فإن أهم رسالة نقدمها في هذا البحث هي أنه لا يوجد منهج واحد فقط يكفي وحده لفهم تطور الهوية العرقية في المجتمع وارتقائها وتأثيرها.

## الملحق (1): الدوريات الأدبية

في أثناء فترة الاستقلال كان هناك أربع دوريات أدبية تنشر في إستونيا، هي: لومينغ وتالين ورادوجا وفيكركار *Looming, Tallinn, Raduga, Vikerkaar*. اثنتان منها، وهما لومينغ *Looming* (أي الإبداع) وتالين *Tallinn* (وهو اسم عاصمة إستونيا، تالين) يرعاها اتحاد الكتاب في جمهورية إستونيا السوفيتية الاشتراكية. وكانت دورية لومينغ تصدر باللغة الإستونية فقط، ودورية تالين بالروسية. أما رادوجا *Raduga* (أي قوس قزح) وفيكركار *Vikerkaar* (أي قوس قزح أيضاً) فهما على التوالي النسختان الروسية والإستونية من الدورية نفسها (على الرغم من أنهما على أرض الواقع تختلفان بعض الشيء)، وذلك برعاية رابطة الشباب الشيوعية الإستونية.

ويعتمد تحليلنا على ترميز مقالات مختارة من بين كل المقالات (باستثناء الأعمال الإبداعية) التي نشرتها لومينغ (1985-1991) ورادوجا وفيكركار (1986-1991) وتالين (1986-1991) خلال الفترة الإصلاحية. وتم الاختيار بناء على ما تتضمنه المقالات من إشارات إلى القضايا الاقتصادية والبيئية والثقافية والعرقية والسياسية. ولعل المقالات الإبداعية المستبعدة يمكن أن تؤكد التوجهات التي اكتشفناها. وكنا نقوم بإدخال كل مقال من المقالات المختارة في قاعدة بيانات تشمل على ترميز لكل القضايا المذكورة بالعنوان واسم المؤلف ومعلومات النشر لكل مقالة. وبلغ عدد المقالات التي أدخلناها من لومينغ 263، ومن فيكركار 229، ومن رادوجا 424، ومن تالين 76.

## الملحق (2): بيانات الأحداث - الصحف

عند إنشاء قاعدة بيانات للأحداث راعينا بمنتهى الدقة المشكلة التي قد تنجم عن الاختيار المتحيز المرتبط بالاعتماد على التقارير الصحفية (Mueller 1997; McCarthy, McPhail and Smith 1996; Oliver and Myers 1999; and Oliver



(Carol Mueller 1997: 831) and Maney 2000. واتفاقاً مع نصيحة كارول مولر (Carol Mueller 1997: 831) اعتمادنا على «معلومات من التغطيات المحلية من الصحف المحترمة التي تتحرى الدقة»، وأدخلنا معلوماتنا «من أكثر من صحيفة». ويلاحظ أن مشروع بيانات الأحداث السياسية في إستونيا يعتمد على خمس صحف. وقد اخترنا الصحف بناء على استشارتنا لعلماء الاتصال الإستونيين من أجل تعظيم نطاق التغطية الجغرافية (مع بقائنا في حدود نطاق مراكز النشاط السياسي: تالين وتارتو *Tartu* ونارفا *Narva*)، والتوزيع، ومراعاة التفاوت في الصحف في علاقتها بالدولة والحزب الشيوعي، ونظرتها السياسية، والمستوى الإداري لإصدار الصحيفة، واللغة التي تنشر بها. فأخذنا أربعاً من الصحف التي تنشر في إستونيا، واحدة تنشر على مستوى الجمهورية باللغة الإستونية راهفا هال *Rahva Hääl*، وواحدة على مستوى المقاطعات باللغة الإستونية ولها قراء في شتى أنحاء إستونيا إيداسي/ بوستايميز *Edasi/Postimees*، وصحيفة واسعة الانتشار على مستوى الجمهورية وتصدر باللغة الروسية مولوديش إستوني *Molodezh' Estonii*، إلى جانب صحيفة روسية محلية وهي نارفاسكيا جازيتا/ نارفسكي رابوتشي *Narvskaja* *Gazeta/Narvskii Rabochii* وتصدر في نارفا، ثالث أكبر مدن إستونيا والتي يغلب السلاف على سكانها. كما أدرجنا أيضاً صحيفة برافدا وهي الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والتي تصدر في موسكو. كل هذه الصحف تم إدخال بياناتها للفترة 1988-1993، باستثناء برافدا التي أدخلت بياناتها حتى عام 1991 فقط، حيث إنها توقفت لفترة وجيزة بعد انقلاب عام 1991 ثم مرت بمرحلة عصيبة قبل أن تحتفي كصحيفة يومية مرتبطة بالحزب الشيوعي. كما تم إدخال بيانات راهفا هال *Rahva Hääl* ومولوديش إستوني *Molodezh' Estonii* عن عام 1987 لكننا لم نستخدمها في تحليلنا. وقد وسعنا من فترة الإدخال حتى عام 1993 لكي ندرج عاماً آخر بعد إجرائنا استطلاعات الرأي مع تغير الأولويات السياسية الإستونية وازدياد أهمية رد الفعل السلافي على القوانين الإستونية الجديدة الخاصة بالمواطنة وتسجيل الأجانب. ويلاحظ أن

الأحداث التي أدخلنا بياناتها تدرج تحت 15 لوناً من ألوان السلوك السياسي (التقليدي وغير التقليدي) التي كنا نطرح بشأنها أسئلتنا على المستجيبين في استطلاعات الرأي التي أجريناها.

### الملحق (3): بيانات استطلاعات الرأي

انطلاقاً من دراسة سيدني فيربا Sidney Verba وهنري برادي Henry Brady وكاي شلوزمان kay Schlozman ونورمان ناي Norman Nie عن المشاركة في الولايات المتحدة، قام كل من سينثيا كابلان Cynthia S. Kaplan ووليام سميرنوف William V. Smirnov وفلاديمير أندرينكوف Vladimir G. Andreenkov وهنري برادي Henry Brady بإعداد استطلاع الرأي حول المشاركة السياسية للمواطنين في روسيا. وحظيت المرحلة الأولى من الاستطلاع في روسيا بدعم مؤسسة جون وكاثرين مكارثر John D. and Catherine T. McArthur Foundation، والأكاديمية السوفيتية للعلوم، ولجنة العلوم والتكنولوجيا بمجلس السوفيت الأعلى بالاتحاد السوفيتي، مع دعم أولي من جانب مجلس البحوث والتبادل العلمي الدولي والمجلس الأمريكي للمجتمعات المثقفة. وأشرف على الجانب الميداني من البحث فلاديمير أندريندوف في مركز البحوث الاجتماعية المقارنة في العاصمة الروسية موسكو. كما حصلنا على مساعدات أخرى من مركز الدراسات السياسية في معهد الدولة والقانون في العاصمة الروسية موسكو. أما المرحلة الثانية من الاستطلاع في روسيا فتمت بدعم من المؤسسة الوطنية للعلوم (SES-9122389). وقد استخدمت المرحلة الأولى من الاستطلاع في روسيا عينة ممثلة لروسيا إلى جانب عينة إضافية من تارستان. وتم إجراء مقابلات شخصية مع 12309 أشخاص. أما المرحلة الثانية فتضمنت 2567 مستجيباً من الناشطين سياسياً الذين اختيروا من المرحلة الأولى وأجريت معهم مقابلات مرة أخرى في عام 1993. وتم إجراء المقابلات في المرحلة الأولى بالروسية ولغات الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ذات الحكم الذاتي، أما في المرحلة الثانية فقد اقتصرت على اللغتين الروسية والتتارية.

وفي التحليل الحالي تم تقسيم العينة إلى الاتحاد الروسي دون الجمهوريات ذات الحكم الذاتي، وجمهورية التتار ذات الحكم الذاتي، وجمهورية كومي ذات الحكم الذاتي. وفي الاتحاد الروسي عدا جمهوريات الحكم الذاتي وجمهورية كومي، أعدنا وزن العينة من جديد لتصحيح الخلل في ما يتعلق بالجنس (ذكور وإناث) على أساس بيانات إحصاء السكان لعام 1989. أما في جمهورية التتار فقد قمنا بتصحيح الخلل لموازنة الذكور والإناث كما قمنا بتصحيح نسبة أبناء العرقيتين الروسية والتتارية حسب بيانات إحصاء السكان لعام 1989.

وتم كذلك إعداد استطلاع موازٍ عن المشاركة السياسية للمواطنين في إستونيا، أعدته كابلان وبرادي وأندروز سار Andrus Saar في مؤسسة سار لاستطلاعات الرأي في العاصمة الإستونية تالين. وساعد في إعداد استطلاع الفرز بریت جارفي Prit Järve مدير معهد الفلسفة والاجتماع والقانون في الأكاديمية الإستونية للعلوم. وحظيت المرحلة الأولى من الاستطلاع في إستونيا بدعم مؤسسة جون وكاثرين مكارثر، والثانية بدعم المؤسسة الوطنية للعلوم. وأجري الاستطلاع على مرحلتين؛ مرحلة الفرز التي شملت مقابلات شخصية مع 6884 مستجيباً في الفترة من يناير إلى فبراير 1991، بينما تضمنت الثانية استبياناً مطولاً أجريت خلاله مقابلات شخصية مع 1120 مستجيباً في الفترة من يونيو إلى يوليو 1992. واستخدم استطلاع الفرز عينة ممثلة من إستونيا، بينما كانت عينة المرحلة الثانية معززة بناشطين سياسيين جلبوا من المرحلة الأولى على أساس ألوان النشاط السياسي في الجماعتين العرقيتين الأساسيتين الإستونية والسلافية. وعمل السلاف على أنهم جماعة بعد أن تبين أنه لا توجد اختلافات ذات أهمية إحصائية تذكر في السلوك السياسي في ما بين أبناء العرقيات الروسية والأوكرانية والبيلاروسية. وتم إجراء المقابلات بكل من اللغتين الروسية والإستونية. أما الشق الميداني من البحث فقامت به مؤسسة سار لاستطلاعات الرأي في العاصمة الإستونية تالين.

## الفصل الثالث

# موازنات في عملية قياس الهوية:

## مقارنة بين خمس مقاربات

دونالد سيلفان وأماندا ميتسكاس

### مقدمة

ما أفضل مقاييس الهوية التي يمكن استخدامها للتعامل مع جوانب محيرة بعينها في بحوث الهوية وتشكيل مفاهيمها؟ يتناول هذا الفصل خمس استراتيجيات للقياس هي: التجارب، وتحليل المضمون، وتحليل الخطاب، واستطلاعات الرأي المفتوحة، والمغلقة، التي استخدمت في دراسات أجريت أساساً على الهوية الإسرائيلية والفلسطينية.<sup>1</sup> ويركز الفصل على الموازنات المنهجية، وما يترتب عليها بالنسبة إلى بحوث الهوية. وكما هي الحال في بقية فصول الكتاب، فإن اعتمادنا الأساسي سيكون على أعمال لنا سبق نشرها باعتبارها أساساً للمراجعة المنهجية الموسعة. وتعتبر المناقشة في هذا الفصل لاحقة ومكملة للفصل الثاني في محاولته توضيح السبل التي يمكن اتباعها لقياس الهوية. وي طرح هذا الفصل الأسباب القائمة وراء اختيار استراتيجيات معينة للقياس، ويناقش كيف يتم بناء القياسات، ويقارن بين مميزات الاستراتيجيات المختلفة للإجابة عن الأسئلة في إطار برنامج بحثي.

ثمة موازنات واضحة بين مقاربات القياس التي يناقشها هذا الفصل، مثل التركيز على النخب في مقابل عامة الناس، وضرورة الاتصال المباشر بالمستجيبين، والالتزامات المعرفية التي تتمخض عنها المقاربة. ولعل أهم موازنة بارزة يوجزها السؤال القائل: هل تتطلب المقاربة من الباحث الاعتماد على تصنيفات مسبقة للهوية؟ أم هل يقوم الباحث من

تلقاء نفسه بتعريف الهويات المقصودة كجزء من المشروع البحثي نفسه؟ ويعتمد الاختيار بين هذه الموازنات إلى حد كبير على أهداف البحث الجاري. وفي هذا الفصل سنناقش الموازنات بين هذه المناهج بالرجوع إلى البرنامج البحثي الخاص بمؤلفي الفصل، وسنجد أنه لا توجد مقارنة مثالية واحدة للقياس، وإنما يمكن تقليص جوانب الضعف في أي مشروع بحثي بالجمع بين هذه المناهج.

### تكوين مفهوم الهوية

يستند هذا الفصل إلى مفهوم للهوية يتسق إلى حد كبير مع ما جاء في الفصلين الأول والثاني. فالمقاربة النظرية هنا تركز في معظمها على مكون "النماذج المعرفية" في عملية تحديد هوية الجماعات (الفصل الأول من هذا الكتاب، Abdelal et al.). وما يهمنا أكثر هو نوعية المعتقدات التي ترتبط باعتناق هوية معينة. ومن العناصر الجوهرية في الهوية - كما نتصورها هنا - كيفية التعبير عن المشكلة؛ إذ إن مفهوم التعبير عن المشكلة يقوم على الافتراض القائل إن الطريقة التي يعبر بها الفرد عن موضوع معين تصوغ الكيفية التي يفكر بها هذا الفرد في هذا الموضوع ويتخذ قراره بشأنه (Sylvan and Thorson 1991; Sylvan and Voss 1998). ويرتبط التعبير عن المشكلة بمفهوم التأطير، من حيث إنه يركز على كيفية تفسير الناس للمعلومات وتعبيرهم عن المشكلات. ويستخدم مصطلح "التعبير عن المشكلة" هنا بدلاً من "التأطير" لتأكيد أن هذه العملية ينهمك فيها الناس طوال الوقت، وغالباً ما يحدث ذلك لهم بطريقة لا شعورية، فهي ليست نوعاً من التحيز أو التسويق الذي يمكن أن يؤديه باختيارهم. وتحرياً للدقة والصرامة الموضوعية، قمنا بفحص تجليات التعبير عن المشكلة (مثل الخطب) كمتغيرات قد تسبق ألوان السلوك التي ندرسها (في مقابل "أسباب المشكلة").

وينبغي هنا أن نوضح الفارق بين مفهوم الهوية المستخدم في هذا الفصل، والمفهوم الذي يطرحه الفصل الأول من هذا الكتاب؛ وهو أن مفهومنا يركز تركيزاً أكبر على

الفرد كصانع للقرار. فالطريقة التي يعبر بها الفرد صانع القرار عن المشكلة هي مقارنة معرفية للكيفية التي يكون بها الأفراد هوياتهم. وعلى الرغم من أن الهويات التي تتكون لديهم هويات جمعية، فإنهم يصفون عليها منظورهم الخاص. وتركز استراتيجيات القياس المستخدمة في بحثنا على تعبير الأفراد عن هوياتهم وردود أفعالهم تجاه الجماعات الأخرى. ونظراً إلى أن هذا اللون من البحوث يدرج بين أهدافه تقييم العلاقة بين الهوية والفعل، فإننا نرى أنه من المفيد أن نستجلي كيف يعبر الأفراد عن هويتهم، ثم نحدد كيف يتصرف هؤلاء الأفراد، ومن خلال هذا النموذج يمكن أن نعرف كيف يرتبط معنى أن يكون المرء إسرائيلياً أو فلسطينياً بالتوجهات السياسية المختلفة نحو أعضاء الجماعة الأخرى.

### الهوية الإسرائيلية والهوية الفلسطينية

على الرغم من أن محور الاهتمام في هذا الفصل يدور حول المنهج، فلا بأس من إعطاء خلفية سريعة عن العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية التي تمثل الركيزة المحورية الأساسية لهذا الفصل. فثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الهوية متغير رئيسي في تشكيل النتائج والعلاقات في الصلات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولعل الجدل المحوري الذي يدور بين أخصائي العلاقات الدولية المعنيين بالشرق الأوسط يتعلق بالسؤال: هل المتغيرات المنهجية التي تشكل جوهر المقاربة الواقعية للعلاقات الدولية يمكن أن تفسر أنماط العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية؟ ويلاحظ أن الدراسات التي نشير إليها هنا تركز على الفترة التي لا يحدث فيها تغير كبير في المتغيرات المنهجية (مثل درجة تركيز السلطة بين قطبين)؛ ما يعني التحكم في العوامل المنهجية والسماح بالتركيز على تأثير العوامل الأخرى في الاختلافات الملحوظة في سلوكيات الصراع والتعاون. وتطرح هذه الدراسات متغيرات الهوية باعتبارها بنى تفسيرية قابلة للتطبيق.

## مقاربات القياس

في تحليلنا للبحوث المتعلقة بالهوية باستخدام المناهج التجريبية، وتحليل الخطاب، وتحليل المضمون، واستطلاعات الرأي المفتوحة، والمغلقة؛ سنركز على الأسئلة المنهجية الثلاثة التالية:

1. كيف ترتبط الاختيارات المنهجية في الدراسة بالنظريات المختلفة للهوية؟
2. كيف يتم بناء أدوات القياس؟
3. ما الموازنات الممكنة بين استراتيجيات القياس المختلفة؟

ويبين الشكل (1-3) موجزاً عاماً للمقالات الخمس التي نحللها في هذا الفصل. ونرى -كما يقول برادي وكابلان في الفصل الثاني- أن البحوث المتعلقة بالهوية يمكن أن تستفيد وتتطور بالاستعانة بمزيج من المناهج المختلفة.

### التعبير عن الهوية تعبيراً تجريبياً

يمكن الاستعانة بالمقاربات التجريبية لقياس تعريف الهوية والتحكم فيها لدى جماعات معينة. فقد استخدم سيلفان ونادلر (Sylvan and Nadler 2005) مجموعة من التجارب لرصد الهوية في سياق العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية، حيث قاما بدراسة آثار الاستدعاء التجريبي لمفهوم الضحية في سياق صراع فلسطيني-إسرائيلي "مصطنع". وعلى الرغم من دخول مستجيبين إسرائيليين في المرحلة الأخيرة من هذا البحث، فقد تعرضت هوياتهم للقياس وليس للتحكم التجريبي، لذلك تركز هذه المناقشة على المنهج المستخدم لفحص المستجيبين الأمريكيين. أما أدوات التحكم الأساسية التي استخدمت في هذه الدراسة فهي كون المرء إسرائيلياً يهودياً في مقابل كونه فلسطينياً عربياً، وارتفاع أو انخفاض الالتزام بأعراف الجماعات الداخلية، وهل تُرسم صورة أعضاء الجماعات الداخلية على أنهم ضحايا أم لا؟ وبالإضافة إلى ذلك، تم فحص الهوية الفعلية للمستجيبين الأمريكيين ورؤاهم باعتبارها محددات محتملة لاختياراتهم.



## الجدول (1-3)

## موجز للمقاربات المختلفة لقياس الهوية

الموازنات	إجراء البحث وهل هو جاهز سلفاً أم لا؟	المستجيبون	أدوات البحث	الجزور الفكرية للتعامل مع الهوية	إشكالية البحث	المصدر
يسمح بالردود على مقياس متدرج، لكن لا يتمتع بالمرونة لتبني فئات الهوية الأخرى؛ يركز على غير النخبة	رد مغلق من جانب المستجيب على أسئلة حول الهوية؛ جاهز	طلاب إسرائيليين وأمريكيون	استطلاع تجريبي ومغلق لعينة إسرائيلية	Brewer, Berger and Luckmann, Brubaker	العوامل المؤدية إلى الاستعداد للتعاون (ومنها الهوية)	Sylvan and Nadler 2005
عدد كبير من الإجابات؛ لكن لا تناسب مع عدد القرائن التفسيرية	أسئلة عن التعاطف الوجداني مع الفلسطينيين والإسرائيليين؛ جاهز	سكان ولاية أوهايو، سكان أمريكيون	استطلاع مغلق وترميز نصي	Tilly, Lamont	تأثير الإعلام الأمريكي في التعاطف الوجداني مع الفلسطينيين والإسرائيليين	Sylvan and Toronto 2004
يحتاج إلى التواصل مع المستجيبين؛ يسمح بمزيد من الإجابات والمقاربات الحرة المتعلقة بالهوية	إجابات عن موضوع حول الموسيقى المفضلة وآراء الآخرين؛ جاهز وغير جاهز	يهود مزراحيون في إسرائيل (الأشكناز) يمثلون عينة (التحكم)	استطلاعات مفتوح ومغلق	Brewer, Roccas, Marques, Shiloah and Cohen, Reyes-Shramm	التفاعل بين الهوية المزراحية والتوجهات نحو الفلسطينيين	Metskaz, Horowitz and Sylvan 2006
يرصد البعد النفسي؛ يركز على النخب	مقولات تسجل عن إدراج أو استبعاد الجماعات الداخلية والخارجية؛ جاهز	نخب فلسطينية وإسرائيلية وأيرلندية شمالية	ترميز نصوص وبيانات أحداث	Brewer, Tilly, Herrmann	المحددات المعرفية للصراع والتعاون الإسرائيلي- الفلسطيني	Sylvan, Grove and Matrinson 2005

الموازنات	إجراء البحث وهل هو جاهز سلفاً أم لا؟	المستجيبون	أدوات البحث	الجدور الفكرية للتعامل مع الهوية	إشكالية البحث	المصدر
تصنيفات حرة في قوالب سردية؛ لا يقتصر على الهوية؛ يركز على التخب	ناذج للخطاب، مسجلة في قوالب سردية؛ غير جاهز	نخب - ضباط جيش روسيون وفرنسيون	مقابلات شخصية وترميز نصوص	Brubaker, Hopf	الخطاب الذي يرر الأدوار الجديدة (ضباع الإمبراطورية)	Charlick- Paley and Sylvan 2000

ويستعرض الملحق (1) في نهاية هذا الفصل أساليب التحكم التجريبي التي استخدمت للربط بين المستجيبين والشروط في دراسة سيلفان ونادلر (2005). وكان المشاركون الأمريكيون طلاباً في المرحلة الجامعية الأولى في جامعة ولاية أوهايو، وقد أعطي كل منهم توصيفاً لمهمة ما من مجموع 8 توصيفات في بداية الدراسة. هذه التوصيفات تحدد للمستجيب دوراً يقوم به في التجربة، حيث طُلب إلى المشاركين أن يتخيلوا أنهم إما عرب فلسطينيون وإما يهود إسرائيليون، وأعطوا التوصيفات التي يتضمن بعضها مادة مكتوبة تهيئهم لكي يشعروا بأن جماعتهم ضحية للجماعة الأخرى، بينما كان بعضهم الآخر من التوصيفات لا يتضمن مثل هذه المواد. كما قيل لهم إن هويتهم اليهودية الإسرائيلية أو العربية الفلسطينية إما أنها مهمة جداً لهم، وإما أنها تمثل واحداً من أدوار عدة يؤدونها. وتمثل هذه التوصيفات المتغيرات المستقلة في التجربة. وفي سياق التجربة تمثل هذه التوصيفات هوية المشاركين.

وبعد أن قرأ المشاركون التوصيفات طُلب إليهم الإجابة عن بضعة أسئلة عن مشاعرهم إزاء جماعتهم، وإزاء الجماعة الأخرى. وتمثل هذه الأسئلة ضوابط التحكم حتى نتأكد من أن المشاركين قرؤوا المادة المكتوبة قراءة دقيقة وأنهم يستخدمون معلومات مستقاة منها للإجابة عن الأسئلة التالية. وبعد مرحلة ضوابط التحكم، قرأ المشاركون موضوعاً صحفياً يحكي عن الصراع في "القدس الجنوبية"، مكتوباً من منظور محايد. وقد أعطي جميع المشاركين الصيغة نفسها من الموضوع. ثم طُلب إليهم الإجابة عن أسئلة عن

مشاعرهم إزاء طرفي الصراع، وعن المسؤول عن الصراع، وعن آرائهم عن نوعية العلاقات المستقبلية بين الجماعتين، بما في ذلك احتمال حل الصراع في القريب العاجل. ثم طلبت الأسئلة الأخيرة في الدراسة من المشاركين أن يتوقفوا عن تأدية دورهم في المحاكاة وأن يدلوا بآرائهم الشخصية عن الصراع العربي-الإسرائيلي. وأخيراً، طرحت عليهم بعض الأسئلة المتعلقة بالتوزيع السكاني. وتمثل الأسئلة التي طرحت بعد عرض الموضوع المتغيرات التابعة في تلك الدراسة.

وقد كشفت تلك الدراسة التي أجريت على عدد من المشاركين الأمريكيين أن التلاعب بالهوية يؤدي إلى التأثير بشدة في تقييم المشاركين لكل من اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين، لكنه لا يؤثر تأثيراً يذكر في تقييمهم لما يمكن أن يحمله المستقبل. واتسمت هذه النتائج بالاتساق مع الفكرة المحورية لمؤلفي هذا الفصل، حيث أشارت النتائج، على ما يبدو، إلى أن العوامل التي يمكن أن تؤثر في مفاهيمهم عن هاتين الجماعتين لا تؤثر بالضرورة في الانطباع العام بالتفاوت أو التشاؤم بشأن المستقبل. وبالنسبة إلى الحلول المحتملة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الافتراضي، رفض المشاركون الملتزمون التزاماً كبيراً بشرط الهوية فكرة الاندماج، بينما أوصى به أولئك الذين يظهرون التزاماً ضعيفاً بشرط الهوية. وهذا ما يبين أن هذه الاستراتيجية التجريبية تكشف عن قدر من التفاوت في التوجهات تجاه "الآخر".

ويلاحظ أن وسائل التحكم التجريبية المستخدمة في دراسة سيلفان ونادلر (2005) مأخوذة من دراسة برجر ولكمان (Berger and Luckmann 1966)، اللذين يبحثان التفاعل الاجتماعي الثانوي بطريقة تتسق مع أساليب التحكم في الهوية المستخدمة في هذا الفصل، للتوصل إلى مستوى الالتزام الشديد أو الضعيف بهوية الجماعة (حيث يعتبر هذا الالتزام معادلاً للهوية)، إلى جانب فكرة كون المرء ضحية. ويزعم برجر ولكمان أن الهوية تشكلها العمليات الاجتماعية وتعيد تشكيلها العلاقات الاجتماعية. ومن المكونات المحورية لعملية التفاعل الاجتماعي اللغة، وهي الأداة التي تستخدم على وجه التحديد

للتحكم في الهوية في هذه التجربة. كما أن سلوك الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية موضوع مطروق في كثير من الكتابات في مجالي علم النفس وعلم الاجتماع. وفي الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب تقدم روز مكديرمت بإسهاب مناقشة لاستخدام التجريب في دراسة الهوية، مع التركيز على نظرية الهوية الاجتماعية، كما تتناول برنامجاً بحثياً موسعاً في مجال علم النفس الاجتماعي يركز على العلاقات بين الجماعات الداخلية والخارجية، وكيف يتماهى الناس مع الجماعات الداخلية، وكيف يؤدي التماهي مع جماعتهم إلى تشكيل سلوكهم تجاه الآخرين. كما نجد أن هذه الفكرة تحتل مكاناً محورياً في دراسة بروير (Brewer 2003)، ويعرض لها أيضاً برويكر ولفمان وستاماتوف (Brubaker, 2004) Loveman and Stamatov) في حديثهم عن ميل الناس إلى التصنيف. ويعتبر التصنيف عملية معقدة معرفياً تحمل في طياتها التوقعات والخبرات الكامنة في النفوس والحكايات والذكريات، وأيضاً الخبرات المستقرة في بنية المؤسسات والتنظيمات.

ويمثل التحكم في مستوى التماهي مع جماعة داخلية معينة الاستراتيجية الرئيسية المستخدمة في تلك الدراسة لاختبار تأثير مقومات الهوية في نظرة المستجيبين للصراع وللجماعة الأخرى. ويعيب المقاربة التجريبية -على نحو ما استخدمت في هذه التجربة- أنها تحدد تصنيفات ومقاييس الهوية سلفاً، حيث يوضع المشاركون ضمن تصنيفات يعرفها الباحث بنفسه مسبقاً لغرض إجراء التجربة. ولكن من خلال استخدام المقياس المدرج، فإن هذه المقاربة تتيح للمشاركين التعبير عن مدى تماهيهم مع جماعة محددة مسبقاً بطريقة أوسع من التصنيف الثنائي وأكثر دقة.<sup>2</sup>

ومن الأسئلة التي كثيراً ما تطرح حول التحكم التجريبي في الهوية التساؤل عن تأثير التحكم بالفعل في المشاركين في التجربة بطريقة تشبه طريقة تأثير أصحاب تلك الهوية الحقيقيين. ويبدو لنا أن هذا التساؤل المتعلق بالثبات الخارجي مقلق للغاية في بحوث الهوية؛ فمن الصعب على الناس أن يصدقوا أننا عندما نطلب من المشاركين في التجربة أن "يتظاهروا" بأنهم أصحاب هوية معينة، فإنهم سيتصرفون بالطريقة نفسها التي يتصرف

بها أصحاب هذه الهوية الحقيقيون. وعلى الرغم من خطورة هذا العيب، فمن الممكن تخفيفه بطرق كثيرة؛ الأولى، استخدام ضوابط التحكم،<sup>3</sup> كأن نتأكد من أن المشاركين في التجربة يفهمون بوضوح المواد المقدمة لهم ويعرفون أن عليهم استخدامها للإجابة عن الأسئلة في الخطوة الأولى لمعالجة الموضوع. وقد لا تستطيع ضوابط التحكم التعامل مع بواعث القلق الخطيرة جداً التي تعترض الباحثين، مع أن المشاركين يبذلون قصارى جهدهم للرد وكأنهم فعلاً أصحاب الهوية المبحوثة، لكن ردودهم قد لا تكون مماثلة لأصحاب هذه الهوية بالفعل. والطريقة الثانية لتقليص القلق في هذا الصدد، أن نفكر أيضاً ماذا يمكن أن نتوقع إذا لم تكن التجربة تتمتع بالثبات الخارجي؛ ففي حالة الدراسة الحالية إذا لم يتصرف المشاركون بالطريقة التي يتصرف بها الفلسطينيون والإسرائيليون الحقيقيون فسوف تتولد لدينا علاقات محدودة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. لذلك إذا كان هناك تحيز ناجم عن مشكلات الثبات الخارجي، فإنه تحيز ضد التوصل إلى نتائج مهمة، وليس مغالاة في تقدير آثار المتغيرات.

وعلى الرغم من احتمال تخفيف هذا القلق باستخدام هذه التكتيكات، فإنه لا يزال موضوعاً يجب على الباحثين أخذه في الاعتبار عند إجراء البحوث التجريبية على الهوية. وفي دراسة سيلفان ونادلر، تناول الباحثان قضية الثبات الخارجي مباشرة من خلال إدخال استطلاعات رأي للإسرائيليين في الدراسة. وينوي الباحثان في دراساتها المستقبلية أن يدخلوا الفلسطينيين في العينة المستخدمة. وبذلك يتعاملان مع هؤلاء الجماعتين لقياس موقع الناس بالنسبة إلى أسئلة المتغيرات المستقلة المتعلقة بالجماعة العرقية، ومستوى الالتزام وتصورهم عن وقوعهم ضحية؛ وذلك بدلاً من التحكم في هذه المتغيرات. وقد تبين أن النتائج المستخلصة من الجانب الإسرائيلي من العينة جاءت مشابهة للنتائج التي حصلنا عليها من الشروط التجريبية التي طبقت على عينة الطلاب الأمريكيين. وهذا ما يشير إلى أن الطلاب الأمريكيين يتصرفون بطريقة مماثلة للطريقة التي يتصرف بها المتمون إلى هذه الجماعات على اختلاف هوياتها. وبفضل هذا الجمع بين

التجربة واستطلاع آراء أصحاب الهوية الفعلين، يتضح أن المزج بين المناهج المختلفة يمكن أن يعالج جوانب القصور الموجودة في أي منهج على حدة.

ويلاحظ أن المنفعة التي نجنيها من التجارب في مقابل هذه الأسئلة المتعلقة بالثبات الخارجي هي التحكم التجريبي والربط العشوائي بين المشاركين و شروط التجربة. ففي دراسة سيلفان ونادلر، تم الربط العشوائي بين المشاركين الأمريكيين وأحد شروط الدراسة. والمعروف أن فائدة الربط العشوائي تتمثل في أن الباحث يستطيع التأكد إلى حد كبير من أن التحكم التجريبي وحده هو الذي يختلف اختلافاً منهجياً في ما بين الجماعات المختلفة موضع الدراسة. ونظراً إلى أن الربط يتم عشوائياً بين المشاركين وشروط التجربة، فإن أي تفاوت في ما بين المشاركين لا بد من أن يظهر كتداخل عشوائي في نتائج الدراسة، لا في صورة تحيز منهجي في النتائج. ويلاحظ أن التوزيع العشوائي غير ممكن مع المستجيبين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ لأن الربط يتم بينهم وبين الشروط على أساس هويتهم الحقيقية. وإذا كان ذلك من شأنه أن يساعد على تحقيق الثبات الخارجي، فإنه يخلق مشكلات عدة تتعلق بتحيز الاختيار؛ فمن الممكن أن نجد فروقاً منهجية بين الجماعات في العينة المكونة من الإسرائيليين والفلسطينيين غير المتغيرات التي يبحثها الباحث. كما أن التحكم التجريبي يعني أيضاً أن المستجيبين يشاركون في التجربة داخل بيئة يتحكم فيها القائم بالتجربة. وعلى العكس من المشاركين في استطلاعات الرأي التي تتم عبر البريد أو الاتصال الهاتفي، فإن القائم بالتجربة هنا يمكن أن يتأكد نسبياً من أن الشروط التي شارك في إطارها كل مستجيب هي الشروط نفسها تقريباً. ولذلك، فإن التحكم التجريبي كالتوزيع العشوائي يساعد على التأكد من أن المتغيرات المستقلة المقصودة فقط هي التي تختلف اختلافاً منهجياً في ما بين الجماعات موضع الدراسة.

### دراسة الهوية باستخدام مناهج الاستطلاعات المغلقة

على الرغم من أن استطلاعات الرأي لا تسمح بالتوزيع العشوائي أو التحكم التجريبي، فلعلها أشبه المناهج بتصميمات البحوث التجريبية لدراسة الهوية. ففي مناهج

الاستطلاعات نجد أن وحدة التحليل في ما يتعلق بالهوية هي الأفراد، كما هي الحال في التجارب. وهذا ما يختلف عن تحليل المضمون وتحليل الخطاب حيث يكون النص هو وحدة التحليل. وتتميز استطلاعات الرأي المغلقة عادة - مثل التجارب - بأنها وضعية في توجهها [أي تعتمد على البيانات المستمدة من التجربة الحسية]، وبأنها تأخذ منحى نفسياً في تعاملها مع الهوية. وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي والتجارب يمكن أن تجرى على النخب، فإن كلا المنهجين يطبقان في أغلب الأمر على العامة. ويختلف تصميم الاستطلاعات عن تصميم التجارب في أمر توضحه دراسة سيلفان ونادلر، وهو أن البحث المعتمد على الاستطلاع يحتاج إلى التعامل المباشر مع الجمهور موضع الدراسة، أما التجارب فيمكن إجراؤها على جمهور مختلف مع محاكاة ظروف الجماعة موضع الدراسة.

وستتناول هنا دراستين تستخدمان أسلوب الاستطلاع المغلق كجزء من منهجهما البحثي، وهما: دراسة ميتسكاس وهورويتز وسيلفان (Metskias, Horowitz and Sylvan 2006)، ودراسة سيلفان وتورنتو (Sylvan and Toronto 2004). وتختلف طريقة استخدام مناهج الاستطلاعات المغلقة في كلتا الدراستين؛ ففي دراسة سيلفان وتورنتو نجد أن الاعتماد الأكبر على البيانات المأخوذة من الاستطلاعات الموجودة بالفعل، أما ميتسكاس وهورويتز وسيلفان فيستخدمون استطلاعاً أجراه الباحثون بغرض إجراء الدراسة خاصة. ويطرح سيلفان وتورنتو تساؤلاً عن مدى تأثير التغطية الإعلامية في التوجهات إزاء الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن ثم قاما باختبار فرضيتين في هذا الموضوع. أولاً، فحص العلاقة بين التمثيل الإعلامي والتعاطف الوجداني مع الفلسطينيين والإسرائيليين. ثانياً، اختبار وجود علاقة بين حجم التغطية الإعلامية للعلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية وحجم الاستقطاب في آراء الفلسطينيين والإسرائيليين. وتم تكوين المتغيرات المستقلة باستخدام تحليل النصوص وتطبيقه على كم التغطية الإعلامية وجاذبيتها، بينما تختبر الفرضيات التي وضعها الباحثان العلاقة بين هذه العوامل وبين متغيرين تابعين؛ هما التعاطف الوجداني وتوجيه اللوم. وقد تم جمع المادة المتعلقة بالمتغيرين التابعين من البحث الاستطلاعي.



وتستند هذه الدراسة إلى مفاهيم تيلي (Tilly 2003) عن الحدود، حيث إن مفهوم "نحن في مقابل هم" مهم للتفكير في كيفية تفاعل الحدود مع التصوير الإعلامي لمفهوم الضحية، وهو ما يرجع جزئياً إلى أن نمط تعرّض الناس للأخبار المنحازة للفلسطينيين (أو للإسرائيليين)، ما يجعلهم أميل إلى التماهي مع الضحية. وفي هذا الصدد، يقدم لامونت (Lamont 2001) مفهوماً للهوية يفيد في التفكير في كيفية تعريف الجماعات لهويتها في مقابل الجماعات الأخرى.

كذلك إذا كانت المناقشات في الكتابات المتعلقة بالتصويت في الانتخابات الأمريكية، والتي تتناول التأثير الإعلامي، لا تشير بصراحة دائمة إلى الكتابات عن "الهوية"، فإنها تحمل دلالات مهمة تشير إليها. فنجد مثلاً أن عدداً من الباحثين مثل إينجير وكيندر (Iyenger and Kinder 1987) وكروسنيك وكيندر (Krosnick and Kinder 1990) يفترضون أن التوجيه يعني التلاعب بالمواطنين من دون وعي منهم ومن دون إرادتهم<sup>4</sup>، وطبقاً لهذه المقولة، فإن الأفراد الموجهين «ضحايًا يجتاحهم شلال من الموضوعات والصور الصحفية». وباختصار، يمكن القول إن مضمون التغطية الإعلامية الإخبارية وتوجيهها يعتبر عاملاً مؤثراً في الرأي العام. وينبني هذا الرأي على أن الهوية لا تؤدي دوراً محورياً في هذه العملية. أما ميلر وكروسنيك (Miller and Krosnick 2000: 312) فيريان على العكس من ذلك أن الأفراد الذين يبدو عليهم آثار التوجيه هم «خبراء في السياسة يبدو أنهم اختاروا الاعتماد على مصدر يثقون به كي يساعدهم... على إصدار الأحكام على الأحداث السياسية». ويقولان إن الباحثين يفترضون دائماً أن الاهتمام الإعلامي الإخباري بقضية سياسية ما يرفع من تأثير هذا الإعلام في تقييم المهاتم الرئاسية؛ لأن التغطية الإعلامية تعزز الوصول إلى المعتقدات المتعلقة بهذه القضية في ذاكرة المواطنين، ما يؤدي تلقائياً إلى زيادة تأثيرها في الأحكام المتعلقة بها. وبين بحث ميلر وكروسنيك أن التغطية الإعلامية لقضية ما، تؤدي بالفعل إلى زيادة إمكانية التوصل المعرفي إلى المعتقدات المتعلقة بها، لكن هذا لا يؤدي إلى التوجيه. هذه الدراسات كلها ترتبط بالهوية، حيث

تعتبرها المجموعة الأولى ضمناً مجرد حلقة من الحلقات، بينما تراها الثانية أمراً أكثر استقراراً.

وتشتمل دراسة سيلفان وتورونتو على ستة قياسات مختلفة للمشاعر تجاه الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد استمد الباحثان هذه القياسات من استطلاعات رأي مختلفة اعتمدت على صياغات لفظية متفاوتة تفاوتاً طفيفاً. فمن بين الأسئلة التي استخدمها الباحثان ما جاء في الاستطلاع السياسي لولاية أوهايو The Ohio Political Survey، وهو استطلاع للرأي عن طريق الاتصال الهاتفي بعينة عشوائية من 800 من ساكني الولاية، حيث جاء بعض أسئلته كالتالي: «في الصراع الدائر حالياً بين الإسرائيليين والفلسطينيين هل تتفق مع موقف العرب الفلسطينيين أو اليهود الإسرائيليين؟»، ويتم اختيار الإجابة على مقياس من سبع نقاط، وقد أجري الاستطلاع في ثمانية توقيتات زمنية مختلفة بدءاً من مايو 2000 وانتهاءً بنوفمبر 2003. كما استخدم الباحثان سؤالاً أخذاه من استطلاع مركز بيو للبحوث Pew Research Center على عينة عشوائية من السكان الأمريكيين وهو: «في النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، ما الجانب الذي تتعاطف معه أكثر من الآخر، إسرائيل أم الفلسطينيين؟»، وكانت الإجابات مصنفة في ثلاث فئات، وتم الاستطلاع على امتداد أربعة توقيتات زمنية مختلفة. كما استخدم الباحثان ثلاثة أسئلة استعملها معهد جالوب Gallup، وسؤالاً استعمله معهد هاريس Harris عن الجماعة التي ينحو المستجيبون باللائمة عليها في هذا الصراع.

وقد وجد سيلفان وتورونتو دلائل على وجود علاقة مباشرة بين "تحيز" التصوير الإعلامي والتعاطف الوجداني لدى المستجيبين. كما وجدوا أن التغطية الأكثر تحيزاً تؤدي إلى إنحاء اللائمة بدرجة قليلة في المدى القريب، لكنها على المدى البعيد تؤدي إلى استقطاب في التعاطف الوجداني. واستخدم المؤلفان أسئلة عدة مأخوذة من دراسات مختلفة، تختلف في الصياغة اختلافاً طفيفاً، للوقوف على الفروق البسيطة في مفاهيم التعاطف الوجداني واللوم التي لا يكشف عنها أي مقياس واحد بمفرده. ودارت أسئلة

المتغير التابع حول الاتفاق مع أي من طرفي الصراع، والتعاطف الوجداني معه، وتفضيله، وتوجيه اللوم إلى الطرف الآخر. ويلاحظ أن كلاً من هذه المفاهيم يكشف عن شيء مختلف بعض الشيء؛ وتبين النتائج أن التغطية الإعلامية تؤثر فيها بطرق مختلفة. كما يستطيع الباحثان اختبار أثر صياغة السؤال في العلاقة الافتراضية ليعرفا إذا ما كانت النتائج عامة بدرجة نسبية، أو معتمدة على تأطير محدد جداً للسؤال. فمثلاً نجد أن السؤال الخاص بالتعاطف الوجداني عند جالوب صيغ كالتالي: «في الوضع القائم في الشرق الأوسط، هل تميل إلى التعاطف مع الإسرائيليين أم العرب الفلسطينيين؟» أما السؤال الخاص بالتعاطف الوجداني عند بيو فصيغ هكذا: «في النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، ما الجانب الذي تتعاطف معه أكثر، إسرائيل أم الفلسطينيون؟». وقد لوحظ أن قياس جالوب يختلف أداءه بعض الشيء عن قياس "بيو" في الدراسة، حيث ارتبطت النتائج المعبرة عن القدر الأكبر من الاستقطاب باستخدام قياس جالوب. ولعل إدراج كلمة "العرب" في قياس جالوب واستحضار مفهوم "الشرق الأوسط" أدى إلى ظهور إجابات مختلفة للسؤال بالمقارنة بصياغة "بيو". وعلى الرغم من أن الباحثين لم تواتهما الفرصة لاختبار هاتين الصياغتين بنفسيهما، فقد تمكنا من التعويض عن هذا القيد إلى حد ما بفضل الأسئلة العديدة التي طرحناها.

كما استخدمت هذه الأسئلة المختلفة من أسئلة استطلاعات الرأي نظراً إلى ضرورة تكرار السؤال نفسه عبر الزمن بقصد اختبار العلاقات الافتراضية التي يدرسها الباحثان. فكل من هذه الاستطلاعات يطرح السؤال نفسه بالصياغة نفسها في أوقات زمنية مختلفة طوال الفترة موضع الدراسة. ويعد الاتساق في صياغة السؤال عند المقارنة بين إجابات الاستطلاع عبر الزمن أمراً ضرورياً؛ لأنه يسمح للباحثين أن يعرفوا أن التغيرات التي حدثت في الإجابات والتي تتجاوز هامش الخطأ نجمت عن التغير في الرأي وليس عن اختلافات ناجمة عن تأثير صياغة السؤال. وعندئذ يمكن للباحثين مقارنة النتائج الخاصة بكل سؤال عبر الزمن بكل سؤال من الأسئلة الأخرى عبر الزمن أيضاً، لمعرفة هل حدث التغير في الرأي عبر الوقت اعتماداً على طريقة طرح السؤال.

وهناك مميزات وعيوب لاستخدام أسئلة الاستطلاعات الموجودة من قبل عند إجراء أي بحث حول موضوع الهوية. فالاعتماد على بيانات الاستطلاعات الموجودة من قبل يجد من قدرة الباحث على التحكم في صياغة السؤال، وقد يعني أن هناك أسئلة معينة يود الباحث أن يعرف إجاباتها ولكنها ليست مطروحة. ولكن، من ناحية أخرى، نجد أن الاستطلاعات الموجودة من قبل تتيح للباحث الاطلاع على بيانات لا يستطيع الحصول عليها بنفسه مثل البيانات المتعلقة بالفترات الزمنية السابقة والمتعلقة بالسكان الذين لا يستطيع الوصول إليهم مباشرة. كما تتمتع مثل هذه الاستطلاعات بمزية المقارنة عبر الزمن لأن الجهة التي تجري الاستطلاع قد تطرح مجموعة الأسئلة نفسها عبر فترات زمنية مختلفة أو على مجموعات مختلفة من الناس.

وعلى العكس من دراسة سيلفان وتورونتو (2004)، فإن مشروع ميتسكاس وهوروويتز وسيلفان (2006) استخدم استطلاعاً صممه هؤلاء الباحثون أنفسهم، وأجراه طاقم من الإسرائيليين الذين يتحدثون اللغة العبرية كلغة أم على السكان اليهود الأشكناز والمزراحيين في إسرائيل. وهكذا صمم الاستطلاع ليركز تحديداً على الأسئلة التي يود الباحثون الحصول على إجابة عنها. فبحث هذا المشروع أنماط الاستماع إلى الموسيقى عند اليهود المزراحيين (اليهود الإسرائيليين في الأراضي الإسلامية) واليهود الأشكناز لاستكشاف وجود علاقة بين الاستماع إلى الموسيقى المزراحية، التي تشبه الموسيقى العربية في الأسلوب، وبين الاستعداد للتعاون سياسياً مع الفلسطينيين. وعند الفحص الإحصائي للإجابات المغلقة وجد الباحثون أن الاستماع بكثافة إلى الموسيقى المزراحية من جانب اليهود المزراحيين يتناسب مع انخفاض درجة قبول التفاوض مع الفلسطينيين، وانخفاض الاستعداد لقبول دولة فلسطينية، ومع ارتفاع نسبة قبول الفكرة القائلة بأن العرب الفلسطينيين هم أعداء إسرائيل.

وتعود جذور هذا المشروع إلى البحوث الإثنوجرافية التي توحى بأن الناس ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أصحاب هويات متعددة، وأنهم يغيرون "مركز الجاذبية"

المتعلق بالهوية تبعاً للسياق الاجتماعي (Reyes Schramm 1979; Shiloah and Cohen 1985). كما تعود إلى الجهود المبذولة في مجال علم النفس الاجتماعي حول الهويات المتعددة (Brewer 1999; Roccas 2003). ويلاحظ أن التركيز هنا كان على حاجة الناس إلى التمايز والاندماج وسط الجماعات، كما توضح بروير Brewer في نظريتها عن التمايز الأمثل. فتقول في بحوثها إن الناس يغيرون الأولوية التي يعطونها لهوياتهم المختلفة لكي يحققوا التوازن بين الحاجة إلى الاندماج والحاجة إلى التمايز. كما يستلهم البحث أيضاً إنجازات علم النفس الاجتماعي التي تتناول كيفية فهم أعضاء الجماعات الداخلية -الذين يعتبرون أقل انسجاماً مع النموذج المتعارف عليه لهوية الجماعة- لهويتهم وعلاقتهم بغيرهم من أعضاء الجماعات الداخلية (Marques et al. 2001)، حيث يمكن أن يشعر أبناء الجماعة الداخلية الذين يعتبرون أقل انسجاماً مع النموذج المتعارف عليه للهوية بضغط شديدة للانسجام مع معايير الجماعة الداخلية؛ لأنهم معرضون أكثر من غيرهم لخطر النبذ ومن ثم عدم تلبية حاجتهم إلى الاندماج.

أما في الدراسة التي أجراها مؤلفا هذا الفصل فقد استخدمت قياسات الهوية لسبر مشاعر المستجيبين تجاه الموسيقى المزراحية وأنماط استماعهم لها، إلى جانب مستوى تواصلهم مع أعضاء الجماعة الخارجية. وتمثل مشاعر اليهود المزراحين تجاه الموسيقى المرتبطة بمجتمعهم في سياق الثقافة الإسرائيلية، والمرتبطة أيضاً بالموسيقى العربية، سبيلاً للوقوف على مساحة الهوية المعقدة في الأراضي المتنازع عليها. فقد اختبرت الدراسة قياسات المتغير المستقل المتعلقة بالموسيقى المزراحية والاتصال بالآخرين العرب لترى إذا ما كانت ترتبط بالمواقف السياسية من الفلسطينيين. وأمكن في هذا الإطار استخدام الأسئلة المغلقة لتحديد إذا ما كانت هناك علاقة ما بين المتغيرات الثقافية أو متغيرات الهوية والمتغيرات المرتبطة بالمواقف السياسية، واتجاه هذه العلاقة وقوتها، لكن الأسئلة المغلقة لا توضح كيف تتم ترجمة هذه العلاقة على أرض الواقع؟ أو لماذا نرى تلك العلاقة بالذات بين هذه المتغيرات؟

بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الدراسة أسئلة الاستطلاعات المفتوحة والمغلقة، حيث اختبرت إحصائياً الأسئلة المغلقة بواسطة نماذج الارتباط، بينما تم تحليل الأسئلة المفتوحة باستخدام أسلوب أقرب إلى تحليل الخطاب. ويتضمن الملحق (2) ترجمة إنجليزية [عربية في هذه النسخة المترجمة من الكتاب] للاستبيان الذي استخدم في الاستطلاعات.

### الهوية في الاستطلاع المفتوح أو منهج المقابلة الشخصية

إذا كانت الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة كثيراً ما تظهر معاً في الاستطلاعات نفسها كما في دراسة ميتسكاس وهورويتز وسيلفان (2006)، فإن الطريقة التي تُعامل بها الهوية في الأسئلة المفتوحة والأغراض التي تخدمها هذه الأسئلة في برنامج بحوث الهوية تختلف إلى حد يستحق تخصيص مناقشة منفصلة له. فاستخدام أسئلة الاستطلاع المفتوحة -مثل المناهج الأخرى التي يناقشها هذا الفصل- له مزاياه وعيوبه. والميزة الأساسية للمناهج المفتوحة هي أن المستجيبين يستطيعون الحديث عن هويتهم بطريقة الخاصة بدلاً من الاضطرار إلى الاختيار من بدائل قد يرون أنها لا تعبر عنهم تعبيراً صحيحاً. فبعض المستجيبين من المزارحين على سبيل المثال اختاروا بعض الاختيارات المغلقة التي تبدو متشدة، بينما أعطوا إجابات مفتوحة تشير إلى وجود شبه بينهم وبين أفراد بعينهم من "العرب".

كما تسمح المقاربة المفتوحة للمستجيبين أن يشرحوا منطقتهم في اختيار مواصفات معينة لهويتهم. وقد يكون هذا المنطق مختلفاً عما يتوقعه الباحث، وقد يتفاوت بين المستجيبين الذين يضعون أنفسهم في تصنيف الهوية نفسه. وهكذا من المفيد جداً الاطلاع بهذه الطريقة على ما يدور في خلد المستجيبين الذين يملؤون استمارات الاستطلاع، حيث إنه يساعد على توليد افتراضات جديدة، وتتبع العلاقات السببية في النظرية، وتنقيح المقولات في النظرية القائمة.

في مشروع ميتسكاس وهور وويتز وسيلفان (2006)، استخدمت أسئلة مغلقة تطلب من المستجيبين إعطاء رأيهم عن الموسيقى المزراحية على مقياس متدرج من سبع اختيارات تتراوح بين "لا أحبها على الإطلاق" و"أحبها وأعجب بها جداً". هذه الأسئلة لو استخدمت وحدها فستقتصر على الاعتماد على مفهوم الباحثين عن محتوى الموسيقى المزراحية؛ لأنها تفترض وجود ما يعرف باسم "الموسيقى المزراحية"، الذي قد لا يتطابق مع ما في أذهان المستجيبين عندما يجيبون عن السؤال. ومن خلال بضعة أسئلة مفتوحة في الدراسة اتضح أن هناك فرقاً في ما يعنيه مصطلح الموسيقى المزراحية بين محبي هذه الموسيقى ومن يزعمون أنهم لا يحبونها. وتظهر هذه الفروق خصوصاً في الإجابة عن السؤال الخامس الذي يطلب من الناس تصنيف بعض المغنين كمطربين مزراحيين أو إسرائيليين، وتحديد إذا ما كانوا يسمعونهم أم لا. فقد وُجد أن المستجيبين الذين يزعمون أنهم لا يحبون الموسيقى المزراحية أو لا يستمعون إليها يصنفون عادة اثنين من المطربين، هما: تيبكس Tipex ويهودا بوليكر Yehuda Poliker، على أنهما إسرائيليان وليسوا مزراحيين، ويقولون إنهم يستمعون إلى هذين المطربين. كما أوضح السؤال الرابع الفروق بين الأفكار المسبقة عن الموسيقى المزراحية التي يكشف عنها السؤال الأول، والتصور الذي يحمله المستجيبون عنها، حيث يطلب السؤال الرابع من المشاركين تعريف الموسيقى المزراحية، ويعطيهم مساحة ليكتبوا ما يشاؤون. كما ظهرت فروق مشابهة لذلك بين الأفكار البحثية المسبقة النابعة من الإجابة المغلقة عن السؤال 15، عن كون العرب الفلسطينيين أعداء إسرائيل، والإجابات المفتوحة عن السؤال نفسه. ففي الإجابات المفتوحة ميز الكثير من المشاركين بين مجموعة صغيرة من القادة يمكن اعتبارهم أعداء وبقية الشعب الفلسطيني الذي وصفه الكثيرون بأنهم أناس عاديون يريدون أن يعيشوا حياتهم.<sup>5</sup> هذه الإجابات التي تميز مجموعة صغيرة باعتبارها العدو جاءت من مشاركين اختاروا مجموعة كبيرة من الاختيارات في إجاباتهم عن الجزء المغلق من السؤال. وهذا ما يوضح أن هناك شيئاً ما في مفهوم الكثير من المشاركين عن الجماعة الخارجية الفلسطينية، وهو شيء لا تستوعبه جيداً الفكرة المسبقة عن العدو في إطار الجزء المغلق من السؤال.



أما العيب الأساسي في الأسئلة المفتوحة بالمقارنة بالأسئلة المغلقة فهو أن التحليل المنهجي لعدد كبير من الأسئلة أو لعينة كبيرة من المستجيبين أمر صعب للغاية. فكيف نقارن إجابات الأشخاص المختلفين على السؤال المفتوح؟ في دراسة ميتسكاس وهورويتز وسيلفان (2006) استخدمت نتائج التحليل المغلق لإنشاء عينة فرعية من الاستطلاعات فحص الباحثون من أجلها الإجابات المفتوحة. فاختاروا أشخاصاً كانت إجاباتهم طبق الأصل من الاتجاه الذي تم تحديده في التحليل المغلق ثم نظروا إلى إجاباتهم المفتوحة للتعرف على المنطق الذي طرحوه لإجاباتهم. فمثلاً يبين التوجه العام أن المستجيبين الذين يستمعون أكثر للموسيقى المزراحية كانوا أكثر ميلاً إلى اختيار الإجابة التي تقول إن الفلسطينيين أعداء إسرائيل. وإذا نظرنا بطريقة منهجية إلى الإجابات المفتوحة للأشخاص الموجودين في هذه المجموعة استطعنا أن نحدد المنطق الذي يقف وراء اختياراتهم؛ لأنهم هنا مضطرون إلى التوضيح على العكس من نوعية أسئلة الاختيار من إجابات متعددة. أي أن الإجابات المفتوحة أعطت أسباباً مختلفة تفسر رؤية المستجيبين. ونظراً إلى أن المستجيبين الذين قيمناهم كانت إجاباتهم المغلقة تتسق مع التناسب الذي ظهر لنا، فقد تمكنا من بحث الأسباب التي أعطاها المستجيبون الذين توضح آراؤهم التوجه العام الذي تبينه النتائج.

وعلى غرار ميتسكاس وهورويتز وسيلفان (2006) اعتمد تشارليك بيلي وسيلفان (Charlick-Paley and Sylvan 2000) جزئياً على إجراء المقابلات مع المشاركين. واستخدمت هذه المقابلات كجزء من البيانات الموظفة في تحليل الخطاب الذي أجراه الباحثون، والذي سناقشه في موضع لاحق من هذا الفصل. وعند التحليل المنهجي نرى أن أسئلة الاستطلاعات المفتوحة والمقابلات الشخصية ذات فائدة استثنائية للباحثين، خصوصاً عندما يتعلق النشاط البحثي بتبع منطق النظرية، أو تنقيح النظرية أو تكوين فرضيات جديدة.

## تحليل المضمون وتحليل النص لدراسة الهوية

تبنى مناهج تحليل المضمون وتحليل النص مقارنة مختلفة لدراسة الهوية بالمقارنة بالمناهج التي تناولناها في هذا الفصل حتى الآن. ففي كل المناهج السابقة، يُسأل المشاركون أسئلة أو يتعرضون لظروف معينة ثم يتم قياس ردود أفعالهم. وتحتاج كل هذه المناهج إما إلى الاتصال المباشر بالمستجيبين أنفسهم في إطار الدراسة، وإما إلى المحاكاة عبر مشاركين آخرين. أما تحليل المضمون وغيره من مناهج التحليل النصي فتعتمد على تفسير النصوص وترميزها لاستظهار الهوية التي تمثلها. وهناك تفاوت بين مناهج تحليل النصوص من حيث درجة الاهتمام الذي يوليه الباحث لمؤلف النص باعتباره مبحثاً، في مقابل النظر إلى النصوص نفسها باعتبارها موضوع التحليل بصرف النظر عن المؤلف. وهناك مجموعة واسعة من الأعمال التي تندرج تحت هذه الفئة من تحليل المضمون أو تحليل النصوص. وسناقش في هذا الجزء عمليتين يعتمدان على ما يمكن تسميته الشكل الكمي من أشكال تحليل النص. كما يعتمد تحليل الخطاب أيضاً على تحليل النصوص، إلا أن الطريقة التي تستخدم بها النصوص في تحليل الخطاب تختلف عن تحليل المضمون.

يستخدم سيلفان وتورونتو (2004) تحليل المضمون لوضع مقاييس للتغطية الإعلامية لقضية العلاقات الإسرائيلية-ال فلسطينية. فيقيسان كمية التغطية الإعلامية للموضوع وكيفية تصوير الطرفين في التغطية. وقد استخدم المؤلفان عينة من التدوينات النصية مستقاة من تسعة مصادر، منها أربع صحف، وخمس شبكات إخبارية تلفزيونية. ثم استحدثا مقياسين لكمية التغطية الإعلامية للموضوع في كل شهر من الأشهر السبعة والأربعين من يناير 2000 إلى نوفمبر 2003. وكان أحد المقياسين متعلقاً بمتوسط عدد المقالات يومياً حول الموضوع، ويأتي من خلال استخراج متوسط عدد المقالات المعنية بالموضوع يومياً بالمقياس لعدد أيام الشهر. أما المقياس الثاني فيرصد الوقت الذي تخصصه المنافذ الإعلامية للموضوع. وقد أنشئ هذا المقياس بإدخال كل المقالات الخاصة بكل

شهر في ملف مع حذف الأجزاء كافة التي لا تتضمن تغطية للإسرائيليين والفلسطينيين من الملف. ونظراً إلى ثبات طريقة تنسيق الصفحات في جميع الملفات، فقد تمكنا من مقارنة عدد الصفحات الناتجة من شهر إلى شهر لتحديد كمية الاهتمام الذي يوليه الإعلام للعلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية.

وعلى العكس من قياس كم التغطية الذي يقوم على حصر عدد المقالات أو حجم النص، فإن متغير الصورة الإعلامية الذي استخدمه سيلفان وتورونتو (2004) يقوم على ترميز محتوى المقالات على مقياس متدرج مكون من خمس نقاط. فالمقال قد يرسم صورة الإسرائيليين كضحايا، أو الفلسطينيين كضحايا، أو يقدم صورة محايدة. وعند إجراء هذا النوع من الترميز، من المهم أن تكون هناك قواعد ثابتة للترميز، وفي حالة تعدد القائمين على عملية الترميز يجب اختبار مدى الثبات والاتساق في ما بينهم. وفي هذه الدراسة، وضع الباحثان متغيراً يحدد مدى رضاهما عن إدراج مقال ما ضمن إحدى الفئات الثلاث المذكورة، ثم أجريا اختبارات للتأكد من أن المقالات التي تتسم بترميز واضح ليست مختلفة إحصائياً عن تلك التي تتسم بوضوح أقل في الترميز. ونظراً إلى عدم وجود فارق إحصائي كبير بين المقالات التي قرر القائمون بالترميز أنها تندرج بوضوح ضمن هذه الفئة أو تلك وبين المقالات التي كان ترميزها أقل وضوحاً، فقد أدرجا جميع المقالات في التحليل. ويتضمن الملحق (3) التوجيهات الإرشادية لعملية الترميز التي استخدمت لإنشاء متغيري الصورة الإعلامية ووضوح الترميز.

كما يستخدم سيلفان وجور ومارتينسون (Sylvan, Gore and Martinson 2005) تحليل النصوص كمنهج لوضع المتغيرات المستقلة. ولكن خلافاً لدراسة سيلفان وتورونتو (2004) التي كانت فيها المتغيرات التابعة الخاصة بالتعاطف الوجداني واللوم أكثر ارتباطاً بهوية من المتغيرات المستقلة الخاصة بالتغطية الإعلامية والصورة الإعلامية، فإن سيلفان وجور ومارتينسون يستخدمون المتغيرات المستقلة كقياسات للهوية. ويتناولون في بحثهم تصريحات القادة الذين يمثلون الأطراف الفاعلة المتعددة في السياق الفلسطيني-

الإسرائيلي وفي سياق أيرلندا الشمالية. فقام الباحثون الثلاثة بترميز الخطب التي ألقاها زعماء إسرائيليون وفلسطينيون وزعماء الحركة الوطنية في أيرلندا الشمالية والزعماء الاتحاديون في أيرلندا الشمالية عبر الطيف السياسي، وذلك لقياس متغيرات ثلاثة تتعلق كلها بمشكلة الصورة الإعلامية، وهي: (1) محورية صورة العدو، وهو مقياس ترتيبي يقوم على الترميز اليدوي للإشارات الواردة إلى أهمية رؤية "الجانب الآخر" على أنه هو العدو. (2) الجماعة الداخلية. (3) إدراج الجماعات الخارجية، الذي يعتمد على أربعة مقاييس متدرجة تقوم على الترميز اليدوي مرة أخرى لخطب الزعماء، وتشتمل على مفاهيم مستمدة من علم النفس الاجتماعي. ويعتبر مفهوم مركزية صورة العدو ومفهوم إدراج الجماعات الداخلية والخارجية بمنزلة استراتيجيات لقياس الهوية. وكان الغرض من هذه الدراسة هو بحث تأثير تصريحات الزعماء المتعلقة بالهوية في أفعال أعضاء مجتمعاتهم، إلى جانب أفعال أعضاء المجتمعات المضادة لها.

ولذلك اختار الباحثون عدداً من الخطب والمقابلات والبيانات الصحفية لزعماء يمثلون المواقف المختلفة على جانبي الصراع في أيرلندا الشمالية والصراع العربي-الإسرائيلي. فمثلاً نجد أن الزعماء الذين أدرجت خطبهم من الجانب الإسرائيلي في القضية الإسرائيلية-الفلسطينية هم شيمون بيريز وإيهود باراك (اللذان يمثلان حزب العمل الإسرائيلي)، وبنيامين نتنياهو وإرئيل شارون (اللذان يمثلان حزب الليكود). وأخذت هذه النصوص المتعلقة بالقضية الإسرائيلية-الفلسطينية من خدمة البث الإعلامي الخارجي FBIS وخدمة الأنباء الدولية WNC. كما اختار الباحثون فترة زمنية للتحليل امتدت من يناير 1995 إلى سبتمبر 1999، وهي فترة ظلت فيها العوامل البنيوية الخارجية ثابتة نسبياً؛ حتى يتيقنوا من أن التفاوت من شهر إلى آخر في الدراسة ليس ناتجاً عن أي عامل بنيوي. وفي هذا التحليل كانت المتغيرات التابعة هي الأفعال التصارعية والتعاونية من أي من الجانبين في كل حالة تجاه الجانب الآخر. وتم إنشاء هذه المتغيرات باستخدام بيانات الأحداث المستمدة من خدمة رويترز الإخبارية مع تحليلها وفق برنامج KEDS-TABARI الذي يعتمد على لغة الحاسوب لتحديد الفاعل وهدف الفعل ونوع

الفعل المتخذ (Garner et al. 1994). وتم تكوين قيمة مركبة لكل متغير من المتغيرات المستقلة بالنسبة إلى كل فاعل تم تحليل خطبه، وذلك عن كل شهر من شهور الدراسة. ثم تم إدخال هذه القيم الشهرية للمتغيرات المستقلة في تحليل ارتباط، مع استخدام القيم الشهرية المركبة للأفعال التصارعية أو التعاونية التي يقوم بها كل جانب كمتغيرات تابعة.<sup>6</sup>

وقد انتهى التحليل إلى نتائج مذهشة؛ منها على وجه التحديد وجود علاقة قوية بين الأفعال الإسرائيلية ومضمون الهوية في الخطب السابقة والحالية للزعماء الفلسطينيين. بل إن هذه العلاقة كانت أقوى من العلاقة بين الأفعال الإسرائيلية ومضمون خطب الزعماء الإسرائيليين. وبالمثل نجد أن الأفعال الفلسطينية ترتبط بعلاقة قوية مع مضمون الهوية في الخطب السابقة والحالية للزعماء الإسرائيليين، وأنها أقوى من الخطب التي يلقيها الزعماء الفلسطينيون. كذلك نجد أن إدراج الجماعات الداخلية والخارجية يعتبر أدوات للتنبؤ بالفعل، تفوق في أهميتها محورية صورة العدو. وفي حالة أيرلندا الشمالية، يسود الموضوعان نفسيهما على الرغم من أنهما لا يظهران بالقدر نفسه من القوة.

ويلاحظ أن التركيز المحوري على ترميز الدمج والاستبعاد في الجماعات الداخلية والخارجية كمقياس للهوية -الذي استخدمه سيلفان وجروف ومارتينسون (2005)- يتسق مع تحليل بروير (Brewer 2003)، في حين أن مفهوم محورية صورة العدو مأخوذ من أعمال هيرمان وآخرين (Herrmann et al. 1997). فبروير ترى أن التمييز بين الجماعات الداخلية والخارجية لا يؤدي تلقائياً إلى التقليل من شأن الجماعات الخارجية، وإنما إلى بعض التفضيل للجماعة الداخلية. ويتسق هذا الافتراض مع أعمال المتغير الخاص بمحورية صورة العدو ومتغيرات الدمج والاستبعاد للجماعات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يطرح تيلي (Tilly 2003) فكرة مؤداها أن اللاعبين السياسيين يمكن أن يقيموا الحواجز، لكنه لا يبين هل يحدث ذلك لأن الجماعة تتفاعل مع نخبتها السياسية أم مع النخب السياسية للجماعة الأخرى؛ وهكذا يمكن أن نعتبر أن أعمال تيلي تتميز

بالاتساق في معالجتها للهوية. وجدير بالذكر أن هذه المفاهيم تشبه ما يمكن وصفه بمفهوم الهوية القائم على العلاقات كما جاء في الفصل الأول من هذا الكتاب.

ونظراً إلى التركيز على قياس الهوية يجدر بنا أن نوضح بمزيد من التفصيل ما نعنيه بترميز المتغيرات. يقاس متغير "محورية صورة العدو" على مقياس متدرج، حيث القيمة 1 تعبر عن انخفاض محورية صورة العدو، والقيمة 5 تعبر عن ارتفاع محورية صورة العدو. ويلاحظ هنا أن التركيز الأساسي هو على محورية صورة الفاعل الرئيسي الآخر، مثل الصورة التي تسود في أذهان الفلسطينيين عن الإسرائيليين والعكس بالعكس. ويتلخص افتراضنا التجريبي في أن صورة العدو تأخذ الأولوية الرئيسية على كل الصور التي يتحدث عنها الباحثون مثل هيرمان وآخرين (Herrmann et al. 1997)، ولكن على الرغم من هذه الأولوية، فإن سيطرة هذه الصورة خاضعة للتفاوت. وهذا ما يكشف عن جانب من جوانب الهوية القائمة على العلاقات، عندما نرى مدى تركيز الزعماء على الصراع مع الجماعة الخارجية المعنية.

وتستند متغيرات الدمج والاستبعاد في الجماعات الداخلية والخارجية إلى المنطق القائل إن الزعماء المتنافسين عادة ما يحشدون الأشخاص أنفسهم في فئات مختلفة، ويعرفون ملامح المواقف "المتشابهة" بطرق مختلفة. بل إن المنافسة السياسية في جوهرها هي معركة، الهدف منها وضع حدود لنوعيات الجماعات التي يتألف منها المجتمع، أي الركائز المهمة لتعريف الهوية، وكيف أن أناساً معينين يتشابهون أو يختلفون. فمثلاً قد تشمل هويات الجماعة الداخلية التي يرسمها زعماء الحركة الوطنية جميع من في أيرلندا الشمالية، و/أو الكاثوليك، و/أو الوطنيين، و/أو الجمهوريين، و/أو الأوروبيين، إلى آخره. وتبعاً للطريقة التي يستخدم بها الزعماء هذه التسميات للجماعة الداخلية والطريقة التي يستخدمون بها هذه التسميات وغيرها للجماعات الخارجية ذات الصلة، يمكن للمرء أن يكون صورة لمدى كون هذا الزعيم إقصائياً أو اندماجياً من منظور مجتمع أيرلندا الشمالية. فالزعيم الذي يقول إن "الوطنيين" يشتركون في هوية "أيرلندية شمالية" مع الاتحاديين يمكن اعتباره اندماجياً أكثر

من الزعيم الذي يقول إن الوطنيين يشتركون في ما بينهم في الهوية "الأيرلندية" وأن الاتحاديين أجنب. وقد تم ترميز النصوص على مقياس متدرج من نقطتين في ما يتعلق بوصف الزعماء للجماعة الداخلية الرئيسية (الدمج في الجماعة الداخلية)، وعلى مقياس من ثلاث نقاط في ما يتعلق بوصف الزعماء للجماعة الخارجية الرئيسية (دمج الجماعة الخارجية) بحيث يأخذ الرقم الأعلى عندما لا يكون هناك فصل في وصف الزعيم للجماعات. ومن المهم للغاية في سياق فهم الهوية أن نفهم من هم الذين يعتبرهم الزعماء أعضاء في جماعتهم، وإمكانية اختراق الحدود بين هذه الجماعة والجماعات الأخرى. ففي دراسة سيلفان وجروف ومارتينسون (2005) توقع هؤلاء الباحثون أن الزعماء كلما اشتدوا في وصف جماعتهم الداخلية بأنها كل متوحد، فسوف يستخدم الصراع، لأن الجماعة الداخلية هي "نحن" متوحد في مقابل "هم" الآخرين. ومن ناحية أخرى، كلما اشتد القادة في وصفهم للمجتمع بأكمله على أنه كل متوحد، بمعنى أنهم يدرجون فيه أعضاء الجماعات الخارجية إلى جانب أعضاء الجماعات الداخلية، تتراجع حدة الصراع؛ لأن القادة يرسلون رسالة مفادها: أنه لا توجد حدود واضحة بيننا "نحن" و"هم".

هذا النوع من الترميز النصي قد يفيد الباحثين كثيراً في محاولتهم الكشف عن كيفية قيام النخبة بمخاطبة العامة للتعبير عن مفاهيمها حول من يعتبر عضواً في الجماعة، وما الأشياء المهمة للجماعة. لكن، على الجانب السلبي في هذا المنهج، فقد لا يتمكن من التوصل إلى الآراء الفعلية للزعماء وإنما لخطابهم المعد خصيصاً للعامة فقط. وتعد هذه المشكلة في الكثير من تصميمات البحوث مشكلة غير جسيمة، لأن اهتمام البحث، كما في تحليل سيلفان وجروف ومارتينسون (2005)، ينصب على كيفية تصرف الآخرين إزاء تصريحات الزعماء حول جماعات الهوية. والمهم في هذا النوع من التصميمات هو ما تقوله النصوص عن الهوية وردود أفعال الناس إزاء هذه المقولات، لا إذا ما كان الزعماء يعتقدون صدقاً بما يقولون. أما في حالة الأسئلة التي تحاول دراسة بناء مفهوم الهوية عند القادة إرجاعها إلى أفعالهم، فإن مسألة الخطاب العام في مقابل الرأي الشخصي تغدو مشكلة كبيرة.



في دراسة سيلفان وجروف ومارتينسون (2005)، بلغ معدل قياسات الثبات والاتساق في ما بين القائمين على الترميز 77٪ في حالة البيانات المتعلقة بأيرلندا الشمالية. أما في ما يتعلق ببيانات العلاقات الإسرائيلية-ال فلسطينية، فيشير الباحثون إلى درجة مختلفة من الثبات والاتساق في ما بين القائمين على الترميز لكل متغير من المتغيرات المستقلة. فقد بلغ معدل الثبات 62٪ بالنسبة إلى متغير محورية صورة العدو، و75٪ بالنسبة إلى متغير الدمج والإقصاء من الجماعة الداخلية، و81٪ بالنسبة إلى متغير الدمج والإقصاء مع الجماعة الخارجية. وقد وضعت هذه القياسات عندما طلب إلى جميع القائمين على الترميز أن يقوموا بترميز مجموعة فرعية من المقالات في إطار الدراسة، ثم تم احتساب النسبة المئوية لقرارات الترميز التي اتفق عليها جميع القائمين على الترميز. ومن المعتاد لو كان معدل الثبات بين القائمين على الترميز منخفضاً أكثر من اللازم أن يقوم المسؤولون عن الترميز بمحاولة تحسين هذا المعدل من خلال إعادة فحص المقالات التي اختلفوا عليها، وتوضيح قواعد الترميز أكثر من ذي قبل. وقد يكون من المفيد وضع نسبة مئوية للاتفاق يجب تحقيقها في اختبار الثبات بين المسؤولين عن الترميز ومواصلة العمل على تحسين نظام الترميز وتدريب القائمين به حتى يصلوا إلى تلك النسبة المطلوبة. وجدير بالذكر أن نسبة 80٪ في العلوم الاجتماعية تعتبر عادة نسبة مقبولة للثبات بين المسؤولين عن الترميز، بينما ينطبق معيار 70٪ على البحوث التي تعد بحوثاً استكشافية. وفي هذه الدراسة الحالية، حققت كل القياسات -عدا قياس مركزية صورة العدو- معيار الثبات المطلوب بنسبة 70٪. معنى ذلك، أن هناك ما يدعو إلى التساؤل عن صدق النتائج المتعلقة بمحورية صورة العدو أكثر من النتائج المتعلقة بالدمج والإقصاء. فالنتائج مهمة، ولكن ينبغي إجراء المزيد من الدراسات للتأكد من أن النتائج الناجمة عن ترميز محورية صورة العدو تكشف عن المفهوم المقصود بطريقة متسقة.

### الخطاب كمقياس للهوية

يعد تحليل الخطاب منهجاً آخر لتحليل النصوص، على الرغم من أن نوعية التحليل الذي يتم في إطاره تميز نحو الكيف والتفسير أكثر مما في منهج تحليل المضمون الذي تحدثنا

عنه في ما تقدم. وعلى غرار الجهود التي كتب عنها سيلفان وجروف ومارتينسون (2005)، فإن هذا النوع من التحليل يركز أيضاً على التعبير العام عن الهوية لا على الآراء الشخصية للنخبة موضع الدراسة. والفكرة الأساسية في هذا النوع من التحليل هي أن الروايات - أو أنماط التفكير بالمصطلح النفسي - التي يستخدمها الناس لتفسير العالم تعد مفتاحاً لفهم هويتهم، وأن التغيير في هذه الروايات يتناسب مع التغيير في تعريف هوية المستجيبين. ويطبق تشارليك بيلي وسيلفان (Charlick-Paley and Sylvan 2000) هذا المنهج على إشكالية تبرير ضباط الجيش الروس والفرنسيين لأدوارهم الجديدة (المتعلقة بالهوية) في ظل انهيار الإمبراطورية. ويلاحظ أن هذا التطبيق الخاص "للرواية" تعود جذوره أساساً إلى الجهود التي بذلها بينجتون وهاستي (Pennington and Hastie 1986) في مجال علم النفس. فهذه الطريقة لتصنيف الروايات تؤدي إلى تفكيك البنية السردية للمقابلات الشخصية مع ضباط الجيش الفرنسيين والروس لتحويلها إلى تصنيفات تطلق العلاقات بين الأحداث لترتبط بين الفاعلية والأهداف والأفعال والدروس المستفادة. ويعرض الملحق (4) في هذا الفصل نموذجاً لرواية من هذه الروايات.

ويعتمد قياس الهوية في هذه الرواية على الأساس النظري نفسه الذي تعتمد عليه أعمال هوبف (Hopf 2002)، والفصل العاشر من هذا الكتاب)، وبروبيكر ولفمان وستاماتوف (Brubaker, Loveman and Stamatov 2004). وجدير بالذكر أن اهتمام هوبف بالسرد في تحليله للهوية السوفيتية والروسية يتسق مع تركيز تشارليك-بيلي وسيلفان على الروايات، على الرغم من أن العمل الذي نتناوله هنا يركز بدرجة أكبر على النخب (ضباط الجيش). ويقس تشارليك-بيلي وسيلفان الهوية بطريقة تتفق مع بعض مقولات روجرز بروبيكر عن الكيفية التي يتفاعل بها الناس مع خبراتهم ويعرفونها ويعيدون تعريفها. فكان على ضباط الجيش في إطار هذا البحث أن يفهموا الوضع الجديد وهو انقضاء العهد الإمبراطوري، حيث يتعرضون لخطر ضياع الإحساس بالهدف. ولو حظ أن بعض الضباط الذين شملهم البحث لديهم مجموعتان مختلفتان من الروايات، إحداها متفائلة والأخرى متشائمة. ويمكن القول إن هوية هؤلاء العسكريين ارتبطت

يهدف حماية الإمبراطورية، ومن ثم كان لزاماً أن ينشئوا روايات جديدة للتعامل مع هذه الهوية المتغيرة. ويتحدث بروبيكر ولفمان وستاتموف (2004) عن الدور الذي تلعبه الأنساق في فهم الهوية، مؤكداً أنها «تطرح لتفسير الدليل -التجريبي والتاريخي والقائم على الملاحظة- على كيفية إدراك الناس للعالم وتفسيره، وكيفية اكتساب المعرفة وتخزينها واستدعائها وتفعيلها ومدّها إلى آفاق جديدة».

ومن النتائج التي خلص إليها تشارليك-بيلي وسيلفان أن أحد العناصر الأساسية المتغيرة في روايات ما بعد العهد الإمبراطوري طبيعة العلاقات التي يصفها الضباط بين الجيش والدولة والمجتمع. حيث إن ضباط الجيش وهم يرون العالم يتغير من حولهم يبدؤون في تعديل رواياتهم في محاولة للحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات التي توحد بين هذه الكيانات الثلاثة. وباختصار، تهدف هذه الروايات إلى إيجاد مكان لهوية ضباط الجيش في العالم الذي يرونه. وبذلك أصبحت الروايات أداة لرصد تعبير هؤلاء الضباط عن الهوية.

وقد أُجري تحليل الخطاب في هذه الدراسة من خلال نوع من دراسات الحالة القائمة على المقارنة المركزة والمنظمة. وعلى الرغم من أن قواعد اختيار مجموعة الحالات هي موضوع خارج نطاق الفصل الحالي،<sup>7</sup> فينبغي القول إن اختيار المصادر في أي حالة من الحالات هو اعتبار مهم لطبيعة منهج تحليل الخطاب على وجه الخصوص. ففي الحالة السوفيتية التي يناقشها تشارليك-بيلي وسيلفان (2000) نجد أن المصدر الأساسي للمواد هو مجموعة من الصحف والدوريات السوفيتية المتعلقة بالسياسات الدفاعية. وفي تلك المصادر، قصر المؤلفان اهتمامهما على المقالات التي كتبها ضباط جيش من متوسطي أو رفيعي المستوى. وتضمنت المجموعة الأولية من الوثائق كل هذه المقالات التي يبدو أنها تتناول سؤال البحث. ثم جرى استعراض وثائق المصدر الأساسي سريعاً، ثم أُجري تحليل أكثر دقة للوثائق التي تحوي معلومات ترتبط ارتباطاً مباشراً بأسئلة البحث، كما

أدرج الباحثان عينة من المقابلات مع ضباط جيش وأضافوا إلى هذه المصادر الأولية مواد مستقاة من مصادر ثانوية ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوع البحث.

واستند بناء الروايات إلى الإطار المعدل الذي طرحه بينجتون وهاستي (1986)، والذي يتضمن مجموعة من الأحداث والعلاقات بين الفاعلين، وعدد الأهداف والإجراءات المتخذة والإجراءات المحبذة والدروس المستفادة للمستقبل. ويلاحظ أن الروايات التي نسجت باستخدام هذه القوالب كانت روايات تجميعية؛ أي أنها مكونة من روايات فردية عدة لكثير من ضباط الجيش المختلفين. وبفضل تجميع جزئيات مختلفة من روايات هؤلاء، تمكن المؤلفان من تحديد ما اعتقدا أنه يمثل الرواية السائدة أو الخطاب المهيمن، إلى جانب أي روايات مهمة معارضة لها. وتم نسج الروايات المجمععة عن طريق ترميز روايات الضباط واحدة واحدة ثم البحث بينها عن الروايات التي تتشابه في عناصرها الروائية الأساسية. فإذا اختلفت روايتان في أي عنصر من عناصر الحكاية، تم التعامل معهما على أنهما روايتان مختلفتان. واقتصر التحليل النهائي على الروايات التي تضم ثلاثة مكونات مؤثرة أو أكثر. وهكذا أمكن إدراج الخطاب المهيمن، إلى جانب أي خطاب رئيسي مضاد له أيضاً.

ومن الفروق الجوهرية بين هذا المنهج والمقاربات الاستطلاعية والتجريبية التي نتحدث عنها في هذا الفصل أن هذا المنهج على الرغم من أنه ينطلق من الأفراد، فإنه يركز على النصوص كوحدة تحليلية، وليس على كشف هويات الأفراد. ويؤكد تشارليك-بيلي وسيلفان في مقالهما أنها لا يحاولان إمالة اللثام عن المعتقدات الشخصية التي يعتنقها هؤلاء الضباط، ولكنها مهتمان بالمقولات العامة التي ي طرحها الضباط. وهكذا، فإن المقال يحاول الكشف عن هويات الضباط بصفتهم المؤسسية كما تتبدى في المفردات التي يستخدمها رجال الأسلحة المختلفة، لا عن الهويات الفردية للضباط أنفسهم. وبذلك يعتبر هذا المنهج على المستوى المعرفي أدنى من غيره من المناهج التي نناقشها هنا، على

الرغم من أن الأدوات المستخدمة في تحليل الخطاب تستند إلى نظرية الأنساق وغيرها من المفاهيم المتداولة في علم النفس المعرفي.

ومن مزايا قياس الهوية عن طريق هذا النوع من الترميز أنه يتيح للمشاركين التعبير عن هوياتهم في إطار قالب روائي واسع، وهذا ما يتسق بدوره مع مقاربة هوبف. فالباحث لا يحدد سلفاً صنوف الهوية لكنه يسمح للمشاركين بالتعبير عن مفهومهم عن الهوية. أما عيبه فهو أن المشروع يحتاج إلى عمالة مكثفة؛ إذ إن مكون المقابلات الشخصية في البحث يصلح في حال تطبيقه على النخب أكثر من العامة؛ لأنه من غير الواقعي إجراء مقابلات شخصية مع أعداد غفيرة من الناس. ويمكن تطبيق مكون التحليل النصي على أنواع مختلفة من النصوص، مثل النصوص المتوافرة في الصحافة الشعبية والتقارير الحكومية والمصادر البديلة. ويتطلب اختيار النصوص وإجراء المقابلات الشخصية معرفة تفصيلية بالنظرية وبالحوالة موضع الدراسة. فيجب أن تكون معايير اختيار النصوص موضع الدراسة لها جذور نظرية متينة وأن تكون مشروحة شرحاً واضحاً حتى يتسنى للباحثين الآخرين تطبيق المنهج في دراسات أخرى.

### تأملات في مسألة الموازنات

ما أفضل استراتيجيات القياس المناسبة لحل أنواع معينة من الأحاجي؟ ثمة موازنات واضحة بين المقاربات التي يتناولها هذا الفصل، ولعل أهمها: هل يسعى المرء منذ البداية إلى تحديد تصنيفات الهوية تجريبياً، أم يرجع إلى تصنيفات موضوعة سلفاً ثم يقيس مدى تأثيرها أو قوتها؟ من وجهة نظرنا، فإن المقاربات الاستقرائية البحتة التي تقوم على فحص النصوص أو غيرها من الأدلة في محاولة لصوغ تصنيفات للهوية هي محض خيال. ففي ذهن كل منا أفكار مستمدة من مصادر عديدة تشكل مفاهيمنا الأولية مثل الخطاب الأكاديمي والإعلام الشعبي. ولذلك يستحيل أن نكون استقرائيين على نحو كامل. هذا لا يعني أنه لا توجد بعض الميزات الواضحة لتجنب الاقتصار على نسق بعينه لتحديد

تصنيفات الهوية. لكننا لو سارعنا بالتحديد التجريبي للتصنيفات "الجديدة" التي نشئها بهذه الطريقة، فلن يكون هناك فرق يذكر بينها وبين التصنيفات الموضوعية من قبل.

ولنتقل الآن إلى مقارنة مباشرة للميزات والعيوب في مقاربات قياس الهوية، حيث نرى في الجدول (3-2) مقارنة بين المناهج الخمسة.

من الملاحظ هنا أن المعالجات التجريبية أقل انطباقاً على النخب، لكنها قابلة للتطبيق تماماً عند بحث الأسئلة التي تحتاج إلى عزل أثر مواصفات معينة للهوية. أما الخطاب بأنواعه فهو على العكس من ذلك يتسم بإمكانية تطبيقه إلى حد كبير على دراسة النخب، وينبغي أن يكون دور دراسة الخطاب موجهاً إلى تطوير النظرية أكثر من الاختبار. أما مقاربات تحليل النص التي تركز على المتغيرات المعرفية - مثل مركزية صورة العدو والدمج بالنسبة إلى الجماعات الداخلية أو الخارجية - فهي أنسب لدراسة النخب (حيث تتوافر النصوص في هذا الصدد) لكنها قد تقتصر على اختبار مفاهيم الهوية القائمة على ركائز معرفية. أما الاستطلاعات التي تركز على الإجابات المغلقة فتطبق في الأغلب على المستجيبين من غير النخبة وتناسب أكثر من غيرها اختبار مفاهيم الهوية المحددة سلفاً. وأخيراً، نجد أن الاستطلاعات المفتوحة يمكن أن تستخدم مع المستجيبين من غير النخبة، ولكن على عينات أصغر حجماً من العينات التي يمكن دراستها بطريقة الاستطلاع المغلق. وتتسم الاستطلاعات المفتوحة، مثلها في ذلك مثل تحليل الخطاب، بميزات الإسهام في تطوير نظرية الهوية.

وفي كثير من الأسئلة المتعلقة بالهوية، يمكن أن نستفيد من الجمع بين مناهج عدة، وتنطلق هذه المقاربة جزئياً من العزوف عن التحديد التجريبي السريع وعدم الإيمان بوجود استقرار محض، ولكن الأهم من ذلك استنادها إلى الرأي الذي يقول إن كل مقارنة لقياس الهوية لها نقاط القوة ونقاط الضعف الواضحة فيها. ففي الدراسات المستخدمة لتوضيح المناهج المختلفة هنا، اعتمد الباحثون على مزيج من المناهج: فنجد أن ميتسكاس وهورويتر وسيلفان (2006) يستخدمون أسئلة الاستطلاعات المفتوحة والمغلقة، وأن سيلفان ونادلر

(2005) يستخدمان التجارب مع استكشافها باستطلاعات رأي الإسرائيليين، وأن سيلفان وتورونتو (2004) يستخدمان أسئلة الاستطلاعات المغلقة لقياس المتغيرات التابعة، وترميز النصوص لقياس المتغيرات المستقلة، وأن تشارليك-بيلي وسيلفان (2000) يستخدمان المقابلات الشخصية وتحليل النصوص لبناء تحليل الخطاب، وأن سيلفان وجروف ومارتينسون (2005) يستخدمون ترميز النصوص لقياس المتغيرات المستقلة، وبيانات الأحداث لقياس المتغيرات التابعة. هذه الدراسات تجمع بين مناهج متعددة في محاولة لسبر أغوار الهوية ودورها. وثمة مقاربات أخرى متعددة المناهج يمكن استخدامها للتعامل مع جوانب مختلفة من الهوية للإجابة عن أسئلة البحوث. فعندما نعوض نقاط الضعف في أحد المناهج بنقاط القوة في منهج آخر، وعندما نستخدم مناهج أكثر استقراء في مراحل تطوير النظرية في أثناء البحث، ثم نأخذ الكشوف التي نخرج بها من النظرية لنطور بها قياسات مبنية مسبقاً ومناسبة للهوية لإجراء اختبارات بالمناهج التجريبية واستطلاعات الرأي المغلقة وتحليل النصوص في مراحل تالية من البحث، فعندئذ يستطيع الباحثون تحسين استراتيجيات القياس لدراسة الأدوار المعقدة التي تؤديها الهوية في العلوم السياسية.

### الجدول (2-3)

#### موازنات بين مناهج قياس الهوية

منهج القياس	هدف البحث الذي يعد هذا المنهج مثالياً له	التركيز على النخب في مقابل العامة	استجلاء مفهوم الهوية من خلال التصنيفات المفتوحة في مقابل التصنيفات المعدة سلفاً	ضرورة الاتصال بالمستجيبين	طبيعة التفسير	درجة التركيز على الأسس الاجتماعية والنفسية للهوية
التجارب	تنقيح النظرية عن طريق عزل العوامل في بيئة خاضعة للتحكم	تصلح للاثنين. تعتمد على مستوى التنظير وخصائص المستجيبين في التجربة	التصنيفات السابقة ضرورية لإعداد البروتوكول التجريبي	ليس بعائق. لكن معيار الصدق الخارجي قد يثير القلق إن لم يقترن استعماله بأسلوب آخر	التجارب في حد ذاتها يمكن أن تكون وضعية	تؤكد التصورات النفسية للهوية



منهج القياس	هدف البحث الذي يعد هذا المنهج مثالياً له	التركيز على النخب في مقابل العامة	استجلاء مفهوم الهوية من خلال التصنيفات المفتوحة في مقابل التصنيفات المعدة سلفاً	ضرورة الاتصال بالمستجيبين	طبيعة التفسير	درجة التركيز على الأسس الاجتماعية والنفسية للهوية
الاستطلاعات المغلقة	اختبار النظرية المتعلقة بالأفراد وتوجهاتهم، وإنشاء نطاق العلاقات	العامة	معدة سلفاً	الاتصال المباشر ضروري	تشيع المواقف الوضعية هنا	تؤكد التصورات النفسية
الاستطلاعات المفتوحة		العامة	مفهوم هوية المفتوح أكثر شيوعاً هنا	الاتصال المباشر ضروري	أكثر تفسيرية من الاستطلاعات المغلقة	تنطبق على الدلالات النفسية والاجتماعية
تحليل النص (المضمون)	اختبار مفاهيم الهوية الموضوعية سلفاً في نطاق النصوص	النخب في العادة	معدة سلفاً	الاتصال المباشر ليس ضرورياً، لكن يجب أن تتوافر النصوص	أقل تفسيرية من تحليل السرد/ الرواية	يركز في الأغلب على الأسس النفسية، لكنه يتسق مع كليهما
تحليل الخطاب	صياغة أسس أولية للنظرية	يناسب كليهما طالما كانت النصوص متوافرة (يستخدم مع النخبة في المثال الوارد هنا)	يصلح للثنين. لكنه يتمتع بميزة مقارنة في ما يتعلق بالتصورات المفتوحة	ضرورة وجود نصوص متعلقة بالمهمة المختارة	المنهج التفسيري محوري هنا	يركز أكثر على الدلالات الاجتماعية، لكنه يتسق مع كليهما

## الملحق (1)

### مواد تجريبية في دراسة سيلفان ونادلر (2005)

يضم هذا الملحق المواد التي أعطيت كخلفيات للمشاركين في التجربة لكل شرط من شروط التجريب الثمانية. ويلاحظ أن المعلومات التي تحدد طبيعة الشرط والموضوعة بين الأقواس لم يتم إعطاؤها لهم.

#### مقدمة

شكراً لاشتراكك في هذه التجربة لمحاكاة الأدوار في مجال السياسة الخارجية. يرجى قراءة هذه المادة جيداً، وأن تأخذ ما يلزمك من الوقت لاستيعاب المادة والإجابة عن الأسئلة.

في المرحلة الأولى من التجربة، ستقرأ بعض المعلومات التي توضح لك من أنت، وتعطيك بعض الخلفيات الشخصية. ثم ستطرح عليك بضعة أسئلة عن انطباعتك عن الجماعات في هذه المحاكاة. وبعد الأسئلة، سيطلب إليك أن تقرأ موضوعاً صحفياً يصف موقفاً يمس هذه الجماعات.

بعد قراءة الموضوع، سيطلب إليك الإجابة عن سلسلة من الأسئلة حول رد فعلك على الموقف الموصوف في الموضوع.

مرة أخرى، خذ ما تحتاج إليه من وقت خلال هذه التجربة. بعض الأسئلة تقتضي منك الإجابة بحرية. ويجب أن تكون إجابتك مفصلة قدر الإمكان. ويرجى أن تعطي أفضل إجابة لديك على كل سؤال من دون تبادل الرأي مع المشاركين الآخرين في التجربة.

نشكرك على الاشتراك، وسنحاول أن نعطيك المزيد من المعلومات عن التجربة لاحقاً خلال هذا الفصل الدراسي.

[عربي فلسطيني، ضحية، التزام قليل]

يرجى قراءة المادة على هذه الصفحة بمنتهى الدقة، حيث تجد فيها الخلفية التي ستحتاج إليها للإجابة عن الأسئلة لاحقاً في هذه التجربة.

منذ نشأة إسرائيل عام 1948، وهي موضع الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. فقد كان الزعماء الصهاينة الأوائل يقولون إن عودة اليهود إلى موطنهم القديم ستعود بالفائدة على المنطقة بأن تؤدي إلى تحديثها. أما العرب الفلسطينيون الذين يقولون أيضاً إن المنطقة هي أرض أجدادهم، فيرون إسرائيل على أنها زحف أجنبي تدعمه القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. فاندلع القتال على الفور تقريباً، واستمر بصورة متقطعة منذ ذلك الحين.

تخيل أنك عربي فلسطيني تعيش في القدس. منذ أجيال وأسرتك تعيش في فلسطين، وتعتبر أن القدس مدينة إسلامية مقدسة. فالمسجد الأقصى مثلاً، هو ثالث الحرمين في الإسلام. وفي عام 1948، كان اليهود في فلسطين وعددهم 650 ألفاً لا يمتلكون أكثر من 7٪ من الأرض عندما تم إنشاء إسرائيل، وفي العام التالي نهبوا 77٪ من الأراضي، وشردوا الكثير من العرب الفلسطينيين وعددهم 1.2 مليون نسمة. كثيرون من أقاربك كانوا من بين اللاجئين وعددهم 725 ألفاً الذين تركوا المنطقة التي أصبحت إسرائيل. أما العرب الذين بقوا في فلسطين فهم محرومون من المشاركة الديمقراطية ويعيشون في فقر؛ لأن إسرائيل تسيطر على القرارات السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من صدور عدد من القرارات الدولية التي تدعو إلى إعادة اللاجئين إلى ديارهم، فقد رفضت إسرائيل السماح لهم بذلك. كما أن الرأي العام العالمي منحاز ضد العرب الفلسطينيين بسبب الدعاية القوية في إسرائيل والولايات المتحدة وغيرها والتي تصور العرب على أنهم متعصبون دينياً وإرهابيون همج. ولذلك، لا يوجد دعم دولي يذكر للتعامل مع المشكلات التي يواجهها العرب الفلسطينيون، بينما تحصل إسرائيل على معونات سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة من الغرب.

على الرغم من أنك عربي فلسطيني، فإنك تدرك أن لك أدواراً أخرى كثيرة. فنشاطك في العمل والمدرسة واجتماعياً يساعدك على أن تحدد هويتك على الأقل في ما يتعلق بترائك العرقي. مواقفك السياسية تتشكل من خلال هذه الهويات المتعددة، ومن ثم فإنك ترفض المواقف المتطرفة. فمثلاً شاهدت مؤخراً برنامجاً تلفزيونياً شهيراً يصف العرب الفلسطينيين بالإرهاب، كما تشعر بالإحباط من أن اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين مستمرين في اتخاذ هذه المواقف المتطرفة.

[عربي فلسطيني، ليس ضحية، التزام شديد]

يرجى قراءة المادة على هذه الصفحة بمنتهى الدقة، حيث تجد فيها الخلفية التي ستحتاج إليها للإجابة عن الأسئلة لاحقاً في هذه التجربة.

منذ نشأة إسرائيل عام 1948، وهي موضع الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. فقد كان الزعماء الصهاينة الأوائل يقولون إن عودة اليهود إلى موطنهم القديم ستعود بالفائدة على المنطقة بأن تؤدي إلى تحديثها. أما العرب الفلسطينيون الذين يقولون أيضاً إن المنطقة هي أرض أجدادهم، فيرون إسرائيل على أنها زحف أجنبي تدعمه القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. فاندلع القتال على الفور تقريباً، وهو مستمر بصورة متقطعة منذ ذلك الحين.

تحيل أنك عربي فلسطيني تعيش في القدس. منذ أجيال وأسرتك تعيش في فلسطين، وتعتبر أن القدس مدينة إسلامية مقدسة. فالمسجد الأقصى مثلاً، هو ثالث الحرمين في الإسلام. وفي عام 1948، تم إنشاء دولة يهودية في إسرائيل، وفي عام 1967 تم توسيع حدودها نتيجة للحرب مع الدول العربية.

أنت تفخر بأنك فلسطيني، ودورك كعربي فلسطيني له أهمية بالغة بالنسبة إليك. وتأخذ التهديدات الموجهة إلى العرب الفلسطينيين على محمل شخصي. فمثلاً شاهدت مؤخراً برنامجاً تلفزيونياً شهيراً يصف العرب الفلسطينيين بالإرهابيين عديمي الرحمة،

وتعتبر أن ذلك بمنزلة هجوم شخصي عليك وعلى أصدقائك وأسرتك. فتشور نأثرتك بسبب هذا التصوير الخاطئ المنحاز.

[عربي فلسطيني، ليس ضحية، التزام قليل]

يرجى قراءة المادة على هذه الصفحة بمتهى الدقة، حيث نجد فيها الخلفية التي ستحتاج إليها للإجابة عن الأسئلة لاحقاً في هذه التجربة.

منذ نشأة إسرائيل عام 1948، وهي موضع الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. فقد كان الزعماء الصهاينة الأوائل يقولون إن عودة اليهود إلى موطنهم القديم ستعود بالفائدة على المنطقة بأن تؤدي إلى تحديثها. أما العرب الفلسطينيون الذين يقولون أيضاً إن المنطقة هي أرض أجدادهم، فيرون إسرائيل على أنها زحف أجنبي تدعمه القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. فاندلع القتال على الفور تقريباً، وهو مستمر بصورة متقطعة منذ ذلك الحين.

تخيل أنك عربي فلسطيني تعيش في القدس. منذ أجيال وأسرتك تعيش في فلسطين، وتعتبر أن القدس مدينة إسلامية مقدسة. فالمسجد الأقصى مثلاً، هو ثالث الحرمين في الإسلام. وفي عام 1948، تم إنشاء دولة يهودية في إسرائيل، وفي عام 1967 تم توسيع حدودها نتيجة للحرب مع الدول العربية.

على الرغم من أنك عربي فلسطيني، فإنك تدرك أن لك أدواراً أخرى كثيرة. فنشاطك في العمل والمدرسة واجتماعياً يساعدك على أن تحدد هويتك على الأقل في ما يتعلق بترائك العرقي. موافكك السياسية تشكل من خلال هذه الهويات المتعددة، ومن ثم فإنك ترفض المواقف المتطرفة. فمثلاً شاهدت مؤخراً برنامجاً تلفزيونياً شهيراً يصف العرب الفلسطينيين بالإرهاب، كما تشعر بالإحباط من أن اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين مستمررون في اتخاذ هذه المواقف المتطرفة.

[عربي فلسطيني، ضحية، التزام شديد]

يرجى قراءة المادة على هذه الصفحة بمنتهى الدقة، حيث تجد فيها الخلفية التي ستحتاج إليها للإجابة عن الأسئلة لاحقاً في هذه التجربة.

منذ نشأة إسرائيل عام 1948، وهي موضع الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. فقد كان الزعماء الصهاينة الأوائل يقولون إن عودة اليهود إلى موطنهم القديم ستعود بالفائدة على المنطقة بأن تؤدي إلى تحديثها. أما العرب الفلسطينيون الذين يقولون أيضاً إن المنطقة هي أرض أجدادهم، فيرون إسرائيل على أنها زحف أجنبي تدعمه القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. فاندلع القتال على الفور تقريباً، وهو مستمر بصورة متقطعة منذ ذلك الحين.

تخيل أنك عربي فلسطيني تعيش في القدس. منذ أجيال وأسرتك تعيش في فلسطين، وتعتبر أن القدس مدينة إسلامية مقدسة؛ فالمسجد الأقصى مثلاً، هو ثالث الحرمين في الإسلام. وفي عام 1948، كان اليهود في فلسطين وعددهم 650 ألفاً لا يمتلكون أكثر من 7٪ من الأرض عندما تم إنشاء إسرائيل، وفي العام التالي نهبوا 77٪ من الأراضي، وشردوا الكثيرين من العرب الفلسطينيين وعددهم 1.2 مليون نسمة. كثيرون من أقاربك كانوا من بين اللاجئين وعددهم 725 ألفاً الذين تركوا المنطقة التي أصبحت إسرائيل. أما العرب الذين بقوا في فلسطين فهم محرومون من المشاركة الديمقراطية، ويعيشون في فقر؛ لأن إسرائيل تسيطر على القرارات السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من صدور عدد من القرارات الدولية التي تدعو إلى إعادة اللاجئين إلى ديارهم، فقد رفضت إسرائيل السماح لهم بذلك. كما أن الرأي العام العالمي منحاز ضد العرب الفلسطينيين بسبب الدعاية القوية في إسرائيل والولايات المتحدة وغيرها، والتي تصور العرب على أنهم متعصبون دينياً وإرهابيون همج. ولذلك لا يوجد دعم دولي يذكر للتعامل مع المشكلات التي يواجهها العرب الفلسطينيون، بينما تحصل إسرائيل على معونات سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة من الغرب.

أنت تفخر بأنك فلسطيني، ودورك كعربي فلسطيني له أهمية بالغة بالنسبة إليك. وتشارك في النشاطات السياسية والاجتماعية مع غيرك من الفلسطينيين العرب. وتأخذ التهديدات الموجهة للعرب الفلسطينيين على محمل شخصي. فمثلاً شاهدت مؤخراً برنامجاً تلفزيونياً شهيراً يصف العرب الفلسطينيين بالإرهابيين عديمي الرحمة، وتعتبر أن ذلك بمنزلة هجوم شخصي عليك وعلى أصدقائك وأسرتك. فتثور ثائرتك بسبب هذا التصوير الخاطيء المنحاز.

[يهودي إسرائيلي، ضحية، التزام قليل]

يرجى قراءة المادة على هذه الصفحة بمنتهى الدقة، حيث تجد فيها الخلفية التي ستحتاج إليها للإجابة عن الأسئلة لاحقاً في هذه التجربة.

منذ نشأة إسرائيل عام 1948، وهي موضع الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. فقد كان الزعماء الصهاينة الأوائل يقولون إن عودة اليهود إلى موطنهم القديم ستعود بالفائدة على المنطقة بأن تؤدي إلى تحديثها. أما العرب الفلسطينيون الذين يقولون أيضاً إن المنطقة هي أرض أجدادهم، فيرون إسرائيل على أنها زحف أجنبي تدعمه القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. فاندلع القتال على الفور تقريباً، وهو مستمر بصورة متقطعة منذ ذلك الحين.

تخيل أنك يهودي إسرائيلي تعيش في القدس. الشعب اليهودي طوال تاريخه كان ضحية للاضطهاد والإبادة. وقد عرفت أسرتك آثار هذه الويلات قبيل الحرب العالمية الثانية، وقتل كثيرون من أقربائك على أيدي النازيين. وعندما تم إنشاء إسرائيل في العام التالي، كان جدك من بين الذين هاجروا سعياً وراء بناء وطن يهودي يقوم على المثل الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن منذ البداية وقف العرب أمام هذه المحاولات، سواء في فلسطين أو في شتى أنحاء الشرق الأوسط، وخاضوا حروباً عدة ضد إسرائيل عبر تاريخها الذي يبلغ 52 عاماً، وما زالت الهجمات الإرهابية وغيرها من صور العنف والعدوان مستمرة، على الرغم من جهود الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى حل وسط.



على الرغم من أنك يهودي إسرائيلي، فإنك تدرك أن لك أدواراً أخرى كثيرة. فنشاطك في العمل والمدرسة واجتماعياً يساعدك على أن تحدد هويتك -على الأقل- في ما يتعلق بتراثك العرقي. مواقفك السياسية تتشكل من خلال هذه الهويات المتعددة، ومن ثم فإنك ترفض المواقف المتطرفة. فمثلاً شاهدت مؤخراً برنامجاً تلفزيونياً شهيراً يصف اليهود الإسرائيليين بأنهم يخضعون الشعب الفلسطيني للقمع اللاإنساني، فينهبون أراضيهم ويخرجونهم من ديارهم. فتشعر بالإحباط من أن اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين مستمرين في اتخاذ هذه المواقف المتطرفة.

[يهودي إسرائيلي، ليس ضحية، التزام شديد]

يرجى قراءة المادة على هذه الصفحة بمنتهى الدقة، حيث تجد فيها الخلفية التي ستحتاج إليها للإجابة عن الأسئلة لاحقاً في هذه التجربة.

منذ نشأة إسرائيل عام 1948، وهي موضع الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. فقد كان الزعماء الصهاينة الأوائل يقولون إن عودة اليهود إلى موطنهم القديم سيعود بالفائدة على المنطقة بأن تؤدي إلى تحديثها. أما العرب الفلسطينيون الذين يقولون أيضاً إن المنطقة هي أرض أجدادهم، فيرون إسرائيل على أنها زحف أجنبي تدعمه القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. فاندلع القتال على الفور تقريباً، وهو مستمر بصورة متقطعة منذ ذلك الحين.

تحيل أنك يهودي إسرائيلي تعيش في القدس. وأن جديك نجيا من الهولوكوست في أوروبا عندما فرا إلى الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية. وعندما تم إنشاء إسرائيل في العام التالي، كانا من بين الذين هاجروا سعياً وراء بناء وطن يهودي يقوم على المثل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد شهدت في حياتك ثلاث حروب ضد جيران إسرائيل العرب.

أنت تفخر بأنك يهودي، ودورك كيهودي إسرائيلي دور بالغ الأهمية بالنسبة إليك. وتشارك في النشاطات السياسية والاجتماعية مع غيرك من اليهود الإسرائيليين. وتأخذ التهديدات الموجهة إلى اليهود الإسرائيليين على محمل شخصي. فمثلاً شاهدت مؤخراً برنامجاً تلفزيونياً شهيراً يصف اليهود الإسرائيليين بأنهم يخضعون الشعب الفلسطيني للقمع اللاإنساني، فينبهون أراضيهم ويخرجونهم من ديارهم، وتعتبر أن ذلك بمنزلة هجوم شخصي عليك وعلى أصدقائك وأسرتك. فتثور ثائرتك بسبب هذا التصوير الخاطئ المنحاز.

[يهودي إسرائيلي، ليس ضحية، التزام قليل]

يرجى قراءة المادة على هذه الصفحة بمنتهى الدقة، حيث تجد فيها الخلفية التي ستحتاج إليها للإجابة عن الأسئلة لاحقاً في هذه التجربة.

منذ نشأة إسرائيل عام 1948، وهي موضع الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. فقد كان الزعماء الصهاينة الأوائل يقولون إن عودة اليهود إلى موطنهم القديم ستعود بالفائدة على المنطقة بأن تؤدي إلى تحديثها. أما العرب الفلسطينيون الذين يقولون أيضاً إن المنطقة هي أرض أجدادهم، فيرون إسرائيل على أنها زحف أجنبي تدعّمه القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. فاندلع القتال على الفور تقريباً، وهو مستمر بصورة متقطعة منذ ذلك الحين.

تخيل أنك يهودي إسرائيلي تعيش في القدس. وأن جديك نجيا من الهولوكوست في أوروبا عندما فرا إلى الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية. وعندما تم إنشاء إسرائيل في العام التالي، كانا من بين الذين هاجروا سعياً وراء بناء وطن يهودي يقوم على المثل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد شهدت في حياتك ثلاث حروب ضد جيران إسرائيل العرب.

على الرغم من أنك يهودي إسرائيلي، فإنك تدرك أن لك أدواراً أخرى كثيرة. فنشاطك في العمل والمدرسة واجتماعياً يساعدك على أن تحدد هويتك على الأقل في ما يتعلق بترائك العرقي. مواقفك السياسية تتشكل من خلال هذه الهويات المتعددة، ومن ثم فإنك ترفض المواقف المتطرفة. فمثلاً شاهدت مؤخراً برنامجاً تلفزيونياً شهيراً يصف اليهود الإسرائيليين بأنهم يخضعون الشعب الفلسطيني للقمع اللاإنساني، فينهبون أراضيهم ويخرجونهم من ديارهم. فتشعر بالإحباط من أن اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين مستمرين في اتخاذ هذه المواقف المتطرفة.

[يهودي إسرائيلي، ضحية، التزام شديد]

يرجى قراءة المادة على هذه الصفحة بمنتهى الدقة، حيث تجد فيها الخلفية التي ستحتاج إليها للإجابة عن الأسئلة لاحقاً في هذه التجربة.

منذ نشأة إسرائيل عام 1948، وهي موضع الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. فقد كان الزعماء الصهاينة الأوائل يقولون إن عودة اليهود إلى موطنهم القديم ستعود بالفائدة على المنطقة بأن تؤدي إلى تحديثها. أما العرب الفلسطينيون الذين يقولون أيضاً إن المنطقة هي أرض أجدادهم، فيرون إسرائيل على أنها زحف أجنبي تدعمه القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. فاندلع القتال على الفور تقريباً، وهو مستمر بصورة متقطعة منذ ذلك الحين.

تخيل أنك يهودي إسرائيلي تعيش في القدس. الشعب اليهودي طوال تاريخه كان ضحية للاضطهاد والإبادة. وقد عرفت أسرتك آثار هذه الويلات، حيث نجا جدك من الهولوكوست عندما هاجروا إلى الولايات المتحدة قبيل الحرب العالمية الثانية، بينما قُتل كثيرون من أقربائك على أيدي النازيين. وعندما تم إنشاء إسرائيل في العام التالي، كان جدك من بين الذين هاجروا سعياً وراء بناء وطن يهودي يقوم على المثل الديمقراطية

وحقوق الإنسان. ولكن منذ البداية وقف العرب أمام هذه المحاولات، سواء في فلسطين أو في شتى أنحاء الشرق الأوسط، وخاضوا حروباً عدة ضد إسرائيل عبر تاريخها الذي يبلغ 52 عاماً، ومازالت الهجمات الإرهابية وغيرها من صور العنف والعدوان مستمرة، على الرغم من جهود الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى حل وسط.

أنت تفخر بأنك يهودي، ودورك كيهودي إسرائيلي دور بالغ الأهمية بالنسبة إليك. وتشارك في النشاطات السياسية والاجتماعية مع غيرك من اليهود الإسرائيليين. وتأخذ التهديدات الموجهة إلى اليهود الإسرائيليين على محمل شخصي. فمثلاً شاهدت مؤخراً برنامجاً تلفزيونياً شهيراً يصف اليهود الإسرائيليين بأنهم يخضعون الشعب الفلسطيني للقمع اللاإنساني، فينهبون أراضيهم ويخرجونهم من ديارهم، وتعتبر أن ذلك بمنزلة هجوم شخصي عليك وعلى أصدقائك وأسرتك. فتشور تائرتك بسبب هذا التصوير الخاطيء المنحاز.

## الملحق (2)

### ترجمة للاستبيان المستخدم في دراسة ميتسكاس

وهورويتز وسيلفان (2006)

السيد/ السيدة

يسرنا أن تساعدنا بالمشاركة في استطلاع للرأي حول تعدد الثقافات في إسرائيل في إطار مبادرة بحثية خاصة بجامعة أوهايو بمدينة كولومبيا في ولاية أوهايو الأمريكية. ويدور الاستطلاع حول رأيك في موضوعين، هما الموسيقى والسياسة. وتعد آراؤك ومواقفك الشخصية مهمة وسوف تسهم كثيراً في تطوير البحث. ونعد بالحفاظ التام على السرية؛ فلن يتم تسجيل اسمك أو الإدلاء به لأي كان. وتسهلاً لعملية الاستطلاع، فقد تم توجيه الأسئلة بصيغة المذكر، لكننا نؤكد أنها تخاطب كلا الجنسين على حد سواء.

1. ما رأيك في الموسيقى المزراحية وإحساسك بها؟ (يرجى الإجابة طبقاً للتدرج التالي:

1- لا أحبها على الإطلاق،... حتى 7- أحبها وأعجب بها بصفة خاصة)

لا أحبها على الإطلاق. أحبها وأعجب بها بصفة خاصة

7 6 5 4 3 2 1

2. بين، لماذا تحب أو لا تحب الموسيقى المزراحية؟

.....  
.....  
.....

3. متى تستمع إلى الموسيقى المزراحية؟

لا أستمع لها أبداً. ربما مرة في الشهر. مرة في الأسبوع. مرة يومياً تقريباً. طول الوقت.

ما حجم الوقت الذي تقضيه في الاستماع للموسيقى المزراحية (كنسبة مئوية من 0٪ إلى 100٪) بالنسبة إلى الوقت الذي تقضيه في سماع الموسيقى عموماً؟

4. ما تعريفك للموسيقى المزراحية؟

.....  
.....

5. في القائمة التالية، حدّد المغنين الذين تستمع لهم. وحدد اللون الموسيقي الذي يقدمونه.

زهافا بن Zahava Ben: أستمع/ لا أستمع/ لا أدري/ مزراحي/ إسرائيلي

ساريت حداد Sarit Hadad: أستمع/ لا أستمع/ لا أدري/ مزراحي/ إسرائيلي

مرجعليت زنهاني Margalit Zanhani: أستمع/ لا أستمع/ لا أدري/ مزراحي/  
إسرائيلي

تبيكس Tipex: أستمع/ لا أستمع/ لا أدري/ مزراحي/ إسرائيلي

يهودا بوليكر Yehuda Poliker: أستمع/ لا أستمع/ لا أدري/ مزراحي/ إسرائيلي

أفيهو مدينا Avihu Medina: أستمع/ لا أستمع/ لا أدري/ مزراحي/ إسرائيلي

حاييم موشيه Haim Moshe: أستمع/ لا أستمع/ لا أدري/ مزراحي/ إسرائيلي

زوهار أرجوف Zohar Argov: أستمع/ لا أستمع/ لا أدري/ مزراحي/ إسرائيلي

إيلي لوزون Eli Luzon: أستمع/ لا أستمع/ لا أدري/ مزراحي/ إسرائيلي

آخرون.....

أستمع/ لا أستمع/ لا أدري/ مزراحي/ إسرائيلي

6. هل هناك صلة بين الموسيقى المزراحية والموسيقى العربية؟

لا صلة على الإطلاق. بالقطع نعم.

1 2 3 4 5 6 7

ما هي، في رأيك، الصلة بين الموسيقى المزراحية والموسيقى العربية؟

.....  
.....  
.....

7. إلى أي حد ترى أن الموسيقى المزراحية معبرة عن الثقافة العربية؟

لا تعبر عنها أبداً . معبرة جداً

8. هل تستمع إلى الموسيقى العربية؟ نعم / لا / أحياناً

إذا كنت تستمع للموسيقى العربية، فما البلد الذي تأتي منه هذه الموسيقى؟

محلية

فلسطين

مصر

سوريا

لبنان

العراق

أخرى----- / لا أعرف

9. ما معدل اتصالك بعرب إسرائيل؟

لا يوجد اتصال على الإطلاق. ربما مرة في الشهر. مرة في الأسبوع. كل يوم تقريباً.  
طوال الوقت.

10. ما معدل اتصالك بالعرب الفلسطينيين (الذين ليسوا من مواطني إسرائيل)؟

لا يوجد اتصال على الإطلاق. ربما مرة في الشهر. مرة في الأسبوع. كل يوم تقريباً.  
طوال الوقت.



11. هل تختلف مواقفك من المواطن العربي - الإسرائيلي / العربي - الفلسطيني؟  
بيّن، لماذا يختلف أو لا يختلف موقفك من المواطن العربي - الإسرائيلي عن موقفك  
من العربي - الفلسطيني؟

.....  
.....  
.....

12. ما المواقف التي تجمعك بالعرب الفلسطينيين (ممن ليسوا مواطنين إسرائيليين)؟  
(مثل الزمالة في العمل، أو علاقة الرئيس بالمرؤوس، أو الخدمة، أو الصداقة، أو  
المرور في الشارع، أو الجلوس في حافلة).

.....  
.....

13. هل تعتقد أن الحكومة الإسرائيلية ينبغي أن تتفاوض مباشرة مع السلطة  
الفلسطينية؟

لا ينبغي أبداً. بالقطع نعم.

7 6 5 4 3 2 1

14. هل هناك سبب أو أي تبرير لإقامة دولة فلسطينية؟

لا يوجد سبب على الإطلاق      بالقطع نعم

7 6 5 4 3 2 1

15. هل تعتبر العرب الفلسطينيين أعداء لإسرائيل؟

كلا على الإطلاق. بالقطع نعم.

7 6 5 4 3 2 1

أجب عن هذا السؤال بالتفصيل.

.....  
.....  
.....

16. في ما يلي بعض الأسئلة الشخصية. وكما أشرنا من قبل، فإن إجاباتك ستظل طبي الكتمان. وهذا الاستطلاع لا يحمل أسماء المجيبين عنه.

الجنس: ذكر/ أنثى

تاريخ الميلاد:

الحالة الاجتماعية: أعزب/ متزوج

بلد الميلاد:

بلد ميلاد الأبوين: الأب: \_\_\_\_\_ الأم: \_\_\_\_\_

المؤهل الجامعي:

المهنة:

محل الإقامة:

الديانة:

مستوى الدخل الشهري (ضع علامة \* في المكان المناسب)

\_\_\_\_\_ أقل من الحد الأدنى للأجور:

\_\_\_\_\_ عند الحد الأدنى للأجور:

\_\_\_\_\_ 4000-5000 شيكل

\_\_\_\_\_ 5000-10000 شيكل

\_\_\_\_\_ 10000-20000 شيكل

\_\_\_\_\_ أكثر من 20000 شيكل

نشكرك على حسن تعاونك.

### الملحق (3)

## إرشادات توجيهية لترميز النصوص

### من دراسة سيلفان وتورونتو (2004)

متصل الضحية - الجاني (متغير SPSS = "ضحية")

بصفة عامة، ينبغي أن يتساءل المرء: «من الضحية هنا؟» ثم يحدد مدى كون هذا أو ذاك ضحية أو جانياً. ومن المهم أيضاً أن نفكر في الموازنة، بمعنى أن ثقل الضحية أو الجاني يمكن أن يؤدي إلى ترجيح كفة الإسرائيليين أو الفلسطينيين. والإرشادات التوجيهية التالية يجب اتباعها حتى يكون الترميز موضوعياً قدر الإمكان. فإذا كان بالمقال أو التدوين أي إشارة إلى العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية فتعطى درجة من 1 إلى 5. أما إذا كانت الإشارة إلى الإسرائيليين أو الفلسطينيين دون علاقة تربط بينهم، فيعطى المقال أو التدوين "غير متاح".

1. الإسرائيليون يُصَوِّرون حصرياً على أنهم هم الجناة. والفلسطينيون يُصَوِّرون حصرياً على أنهم هم الضحايا.

• يقدم معلومات من جانب واحد، دون الرأي الآخر إلا لماماً (الرأي الآخر والتبريرات يمكن أن تأتي من عوامل خارجية).

• يعزو دوافع خبيثة إلى الإسرائيليين.

• قد يميل إلى استخدام الأفعال أو الأسماء (مثل "تحرك ضد" أو "انتقام" في مقابل "يهاجم" أو "يدمر") لمصلحة الفلسطينيين بصورة واضحة.

• قد يصور الإسرائيليين على أنهم مدمرون ومهاجمون، والفلسطينيين على أنهم مدنيون.

• قد يصور الإسرائيليين على أنهم أكثر عنفاً أو ظلماً من الفلسطينيين بشكل واضح.

- قد تكون المعاناة الإنسانية أكثر أهمية في تصوير الضحايا الفلسطينيين.
- 2. الإسرائيليون يُصوِّرون على أنهم جناة أكثر منهم ضحايا. والفلسطينيون يُصوِّرون على أنهم ضحايا أكثر منهم جناة.
- ميزان الضحية والجلاد يميل إلى مصلحة أحد الطرفين على حساب الآخر. فإذا ظلت كفة الجلاد ثابتة طوال الوقت، فإن تغير صورة الضحية يمكن أن يغير من وضع الميزان. والعكس صحيح، فلو كانت الضحية تصور بالقدر نفسه على الجانبين، فإن أي تغير في صورة الجلاد يمكن أن يضيف نقطة إلى هذه الكفة.
- ميزان العدوان في المقال شبه متعادل، مع وجود إشارة واضحة أو اثنتين للضحية أو الجلاد، ما يبعد إحدى الكفتين عن درجة 3.
- قد يحوي المقال أو النشرة الإخبارية حقائق أو ظروفًا تخفف من وقع صورة الجلاد المرتبطة حصرياً بالإسرائيليين (رأي آخر على سبيل المثال، ولكن ليس بما يكفي لتبرير درجة 3).
- 3. الإسرائيليون والفلسطينيون يُصوِّرون تصويراً متعادلاً نسبياً على متصل الضحية/الجلاد.
- قد يكون هناك إطار "الفعل ورد الفعل".
- قد يكون العدوان شديداً، لكنه متعادل على متصل الضحية/الجلاد.
- تصوير المقال أو النشرة الإخبارية قد يحوي تفاوضاً أو حواراً أو حضوراً لطاولة التفاوض.
- المقال أو النشرة الإخبارية قد لا يركز على حوادث أو هجمات فعلية (وإن اقتصر على التصوير من جانب واحد، ما يجعله غير مؤهل للحصول على درجة 3).

4. الفلسطينيون يُصَوِّرون على أنهم الجلاد أكثر منهم الضحية. والإسرائيليون يصورون على أنهم الضحية أكثر منهم الجلاد.

- ميزان الضحية والجلاد يميل إلى مصلحة أحد الطرفين على حساب الآخر. فإذا ظلت كفة الجلاد ثابتة طوال الوقت، فإن تغير صورة الضحية يمكن أن يغير من وضع الميزان. والعكس صحيح، فلو كانت الضحية تصور بالقدر نفسه على الجانبين، فإن أي تغير في صورة الجلاد يمكن أن يضيف نقطة إلى هذه الكفة.

- ميزان العدوان في المقال شبه متعادل، مع وجود إشارة واضحة أو اثنتين إلى الضحية أو الجلاد، ما يبعد إحدى الكفتين عن درجة 3.

- قد تحمل المقالة أو النشرة الإخبارية حقائق أو ظروفًا تخفف من وقع صورة الفلسطينيين كجلادين بصورة شبه حصرية (الرأي الآخر مثلاً وإن لم يكن كافياً لتبرير الدرجة 3).

5. الفلسطينيون يُصَوِّرون على أنهم الجناة بصورة شبه حصرية، والإسرائيليون يُصَوِّرون على أنهم الضحية بصورة شبه حصرية.

- يقدم معلومات من جانب واحد، دون عرض الرأي الآخر إلاماماً (قد يأتي الرأي الآخر والتبريرات من عوامل خارجية).

- قد يعزو دوافع خبيثة للفلسطينيين.

- قد يميل إلى استخدام الأفعال أو الأسماء (مثل "تحرك ضد" أو "انتقام" في مقابل "يهاجم" أو "يدمر") لمصلحة الإسرائيليين بصورة واضحة.

- قد يصور الفلسطينيين على أنهم إرهابيون أو متشددون أو مفجرون، والإسرائيليين على أنهم مدنيون.

- قد يصور الفلسطينيين على أنهم أكثر عنفاً أو ظلماً من الإسرائيليين بشكل واضح.

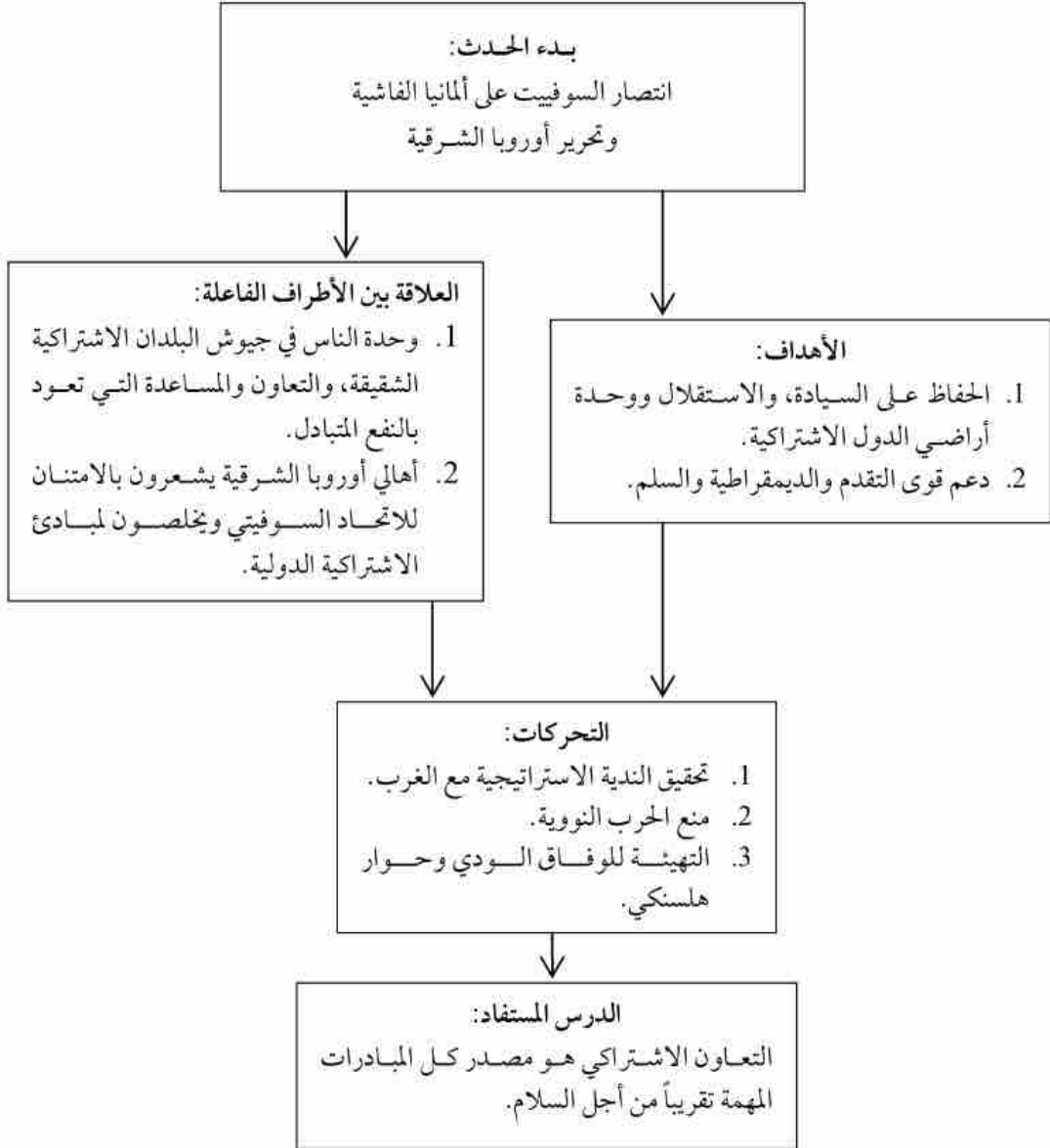
- قد تكون المعاناة الإنسانية أكثر أهمية في تصوير الضحايا الإسرائيليين.

### وضوح الكود "الرمز" (متغير SPSS = "الوضوح")

يشير مصطلح "الوضوح" clarity هنا إلى دقة التصوير في المقالة أو النشرة الإخبارية. فهل يرتبط الدليل في المقالة أو النشرة الإخبارية ارتباطاً واضحاً بالقيمة الرمزية التي أعطيتها له؟ هل الدليل نفسه واضح؟ ما مدى ارتياحك للعلاقة بين هذا الدليل والقيمة الرمزية التي أعطيتها للمقالة أو النشرة حسب تعبيرها عن مفهوم الضحية؟ لو كنت واثقاً من هذه العلاقة، فينبغي أن تكون قيمة "وضوح" المقالة أو النشرة 1. أما إن لم تكن واثقاً، فتصبح القيمة صفراً. وإذا كانت المقالة أو التدوين يحتوي على مجرد إشارة عابرة إلى العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، فمن الأفضل دائماً أن نميل نحو القيمة "صفر"، أما لو كانت تصر على تصوير أحد الطرفين على أنه الضحية أو الجلاد، فمن الأفضل دائماً أن نميل نحو القيمة "1".

## الملحق (4)

### عينة لنموذج الرواية من دراسة تشارليك - بيبي وسيلفان (2000)







نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

القسم الثاني

**مناهج المسح**



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

## الفصل الرابع

# بين النظرية الاجتماعية وتطبيق العلوم الاجتماعية

## نحو مقارنة جديدة لقياس "العنصر"

### في استطلاعات الرأي

تايكولي

### مقدمة

لم تعد تثير الدهشة الفكرة القائلة إن "عنصر" الشخص ليس علامة لا تحي من سلالته، أو ليس ببصمة وراثية بيئية phenotype، أو غير ذلك من المفاهيم المفسرة للطبيعة البشرية في إطار بيولوجي بحت، لكن هذه الفكرة مازالت في الغالب معرضة للتجاهل غير المقصود من جانب الباحثين في مجال العلوم الطبيعية المعنيين بالدراسات الكمية واستطلاعات الرأي. وعلى الرغم من اعترافنا بأن العنصر، مثله مثل العرق، هو تصور اجتماعي يتسم بالمرونة والتنوع والاحتمالية والغموض، فهازلنا نقيس الهويات العرقية والعنصرية وكأنها متغيرات ثابتة قطعية. هذه الفجوة بين النظرية والتطبيق قد تكون لها عواقب سلبية لو كان الواقع مرناً باستمرار، ولو كان قياسه يتم في أطر قطعية ثابتة. وفي هذا الفصل، سنقدم مقارنة جديدة لقياس مفهوم الهوية العرقية العنصرية، تهدف إلى تعريف ملامح هذه الفجوة من خلال وضع الاختلافات في مفهوم الهوية العرقية أو العنصرية موضع البحث والدراسة.<sup>1</sup>

يتناول هذا الفصل، تحديداً، مقارنة بين المقاربة المعتادة لمفهوم الهوية العرقية العنصرية في استطلاعات الرأي من ناحية، ومقاربة جديدة للقياس من ناحية أخرى؛ يعطى فيها المستجيبون "نقاطاً للهوية" عبر مجموعة من تصنيفات الهوية الاجتماعية ذات

الصلة بموضوع البحث. هذا النظام الذي يعطي نقاطاً للهوية، يسمح للمستجيبين أن يحددوا - كما يرون - انتماءهم إلى أي عدد من الأعراق أو الأجناس، وأن يقيّموا الوزن النسبي لانتماءاتهم لهذه المجموعات. وهذه المقاربة الجديدة لا تتيح اختبار مدى حساسية مفهوم الهوية العرقية العنصرية من خلال صيغة السؤال فقط، ولكنها تعطينا أيضاً، في إطار ذلك، صورة لمفهوم الهوية العرقية أو العنصرية تختلف اختلافاً واضحاً عن الصورة الموجودة في معظم استطلاعات الرأي الاجتماعية. إن نتائج استطلاع الرأي الذي أجري عام 2003 على عينة من البالغين من أهالي كاليفورنيا، تبين أن نسبة كبيرة - بشكل مدهش - من المستجيبين يعرفون أنفسهم في إطار تعدد الأجناس في ظل نظام تحديد الهوية بالنقاط أكثر مما نجد في نظم استطلاع الرأي التقليدية. كذلك نجد أن أهالي كاليفورنيا مستعدون لإعطاء نقاطهم لمجموعة من التوليفات المهجنة، ما يؤدي في المجمل إلى تكوين صورة أكثر تلاهماً للأجناس إلى حد كبير. وتتفاوت الخصائص الديمغرافية وتلك المتعلقة بالمواقف التي نستشفها بشأن فئة معينة من فئات الأجناس أو الأعراق اختلافاً دالاً وكاشفاً تبعاً للطريقة التي نطلب بها من الناس أن يعرفوا هويتهم.

وفي إطار وضع مقاربة جديدة لقياس "العنصر" في استطلاعات الرأي الاجتماعية، فإنني لا أعطي أي تفضيل لتقليص عدد الطرق التي نقيس بها التصورات في العلوم الاجتماعية. فالدافع الرئيسي وراء هذا الفصل يتفق تماماً مع الدافع الذي يحرك محرري هذا الكتاب، وهو إدراكنا جميعاً وشعورنا بالإحباط العام من استمرار وجود الفجوات على مستوى المفاهيم وتنسيق الجهود في دراسات الهوية. ولذلك فمن الأهداف المحورية لهذا الفصل تشجيع الباحثين الذين يستعينون باستطلاعات الرأي على التفكير العميق في دلالات التصور الاجتماعي لمفهوم الأعراق والأجناس على مستوى إجراء البحث. واتفاقاً مع الإطار الذي وضعه محررو الكتاب، فقد عملت في هذا الفصل على تطوير مقاربة قياس الهوية على أساس النقاط بالتواصل مع مقاربات القياس الأخرى القائمة واستكمالاً لها. ويلاحظ أن قرار المفاضلة بين مقاربات القياس يتوقف في آخر المطاف على السؤال الأساسي الذي ينطلق منه البحث. والمعياري الذي يطرحه هذا الفصل لأخذ هذا

القرار يتمثل في السؤال التالي: هل مضمون الهوية العرقية والعنصرية وجدلياتها في حد ذاتها هي موضوع البحث، أم أننا بحاجة إلى قياس بسيط ومباشر للعرق أو العنصر لخدمة البحث الذي يدور حول موضوع آخر؟

## التاريخ الغريب للتصنيف العرقي العنصري

في كتابه أصل الإنسان *The Descent of Man*، يلاحظ تشارلز داروين (Charles Darwin 1874: 117-118) أن «الإنسان تمت دراسته أكثر من أي حيوان آخر. ومع ذلك، فهناك تفاوت شديد بين الحكام المؤهلين حول تصنيفه، فهل هو نوع أو عنصر واحد، أم اثنان كما يقول (Virey)، أم ثلاثة (Jacquinot)، أم أربعة (Kant)، أم خمسة (Pickering)، أم خمسة عشر (Bory St. Vincent)، أم ستة عشر (Demsoulins)، أم اثنان وعشرون (Morton)، أم ستون (Crawford)، أم ثلاثة وستون (Burke)». هذه النظرة الثاقبة في تنوع التصنيفات بحسب العنصر، تشير بوضوح إلى التناقضات الشائكة التي قد لا نقدر على حلها، والتي تتعلق بمفهوم العنصر. والأكثر من ذلك، أننا في أوج ازدهار الدراسات المعتمدة على علم الأحياء وغيره من العلوم في دراسة هذا المفهوم، نفتقر إلى الوضوح وإلى عدم اتفاق الرأي حول كيفية البدء بتعريف المفهوم وتصنيفه. وهكذا يخلص داروين إلى أن «هذا التنوع في الرأي لا يثبت أن الأجناس ينبغي عدم ترتيبها على أنها أنواع، ولكنه يبين أنها تتداخل في ما بينها تدريجياً، وأنه من الصعب أن نكتشف خصائص واضحة ومميزة بينها».

ولم تتحسن الأوضاع بمجرد مرور الوقت؛ ولعل هذا ما يتضح جلياً في تصنيف الناس حسب "العرق" و"العنصر" في إحصاء السكان العشري الأمريكي (M. Anderson 1988; Starr 1987; Liberson and Waters 1991; M. Anderson and Feinberg 1999; Nobles 2000; Rodriguez 2000; Skerry 2000; Kertzer and Arel 2002; Perlmann and Waters 2003; Snipp 2003). إذ يبين الجدول (1-4) مقارنة بين نظم التصنيف العرقي العنصري المستخدمة في الإحصاءات العشرية التي

أُجريت أعوام 1860 و1890 و1970 و2000. وفي إطار أهداف هذا الفصل يبين الجدول ملامحين مهمين من هذه التغييرات التي تحدث من عقد لآخر. أولهما، أن التصنيفات المستخدمة لتعريف عنصر معين باستثناء "الأبيض" تفاوتت تفاوتاً ملحوظاً عبر الإحصاءات المختلفة. ثانيهما، أن عدد التصنيفات إجمالاً زاد زيادة كبيرة عبر تاريخ الإحصاء الطويل. ونلاحظ هذا التوسع في التصنيف أكثر ما نلاحظه في أحدث موجات الهجرة؛ وهي الموجة الرابعة التي تأتي غالبيتها من آسيا والأمريكتين، في صورة أعداد التصنيفات الآسيوية أو أهالي جزر المحيط الهادي، وفي فصل "الناطقين باللغة الإسبانية" كفة "عرقية" عن "الأجناس" الأخرى.

#### الجدول (1-4)

#### التصنيف العرقي العنصري في إحصاء السكان العشري (1860-2000)

التصنيف	1860	1890	1970	2000
العنصر	أبيض أسود ملون (من عنصرين)	أبيض أسود ملون ربعه أسود ثمنه أسود هندي	أبيض زنجي أو أسود  هندي (أمريكي)	أبيض أسود، أمريكي من أصل إفريقي، أو زنجي  هندي-أمريكي أو من أهل الاسكا الأصليين
		صيني ياباني	صيني، ياباني، فلبيني، كوري	صيني، ياباني، فلبيني، كوري، هندي آسيوي، فيتنامي، من أهالي هاواي، جواماني أو شومورو، من جزر أخرى في المحيط الهادي، من عنصر آسيوي آخر، من عنصر آخر
العرق			مكسيكي، بورتوريكي، كوبي، من أمريكا الوسطى أو الجنوبية، من عرق إسباني آخر	مكسيكي، مكسيكي- أمريكي، شيكانو، بورتوريكي، كوبي، من عرق إسباني/ناطق باللغة الإسبانية/أمريكي لاتيني أمريكي آخر

وهكذا نجد أن الإحصاءات السابقة كانت تحتسب ذوي الأصول الإفريقية بطريقة الكسور (بمعنى أن الشخص ذا الأصل الإفريقي يساوي ثلاثة أخماس فرد) وبطريقة التدرج اللوني ("ملون Mulatto" [من أبوين أبيض وأسود] أو "ربعه أسود Quadroon" [واحد من أجداده الأربعة أسود] أو "ثمنه أسود Octoroon" [واحد من أجداده الثمانية أسود]). بينما الأشخاص المنحدرون من أصول ترجع إلى جنوب آسيا صنفوا في أوقات مختلفة على أنهم قوقازيون، أو من أهالي أمريكا الأصليين، أو هنود أو آسيويون؛ أما المكسيكيون في الولايات المتحدة فقد صُنّفوا في أوقات مختلفة على أنهم بيض أو مكسيكيون أو "يحملون ألقاباً إسبانية" أو أجناس أخرى، أو ناطقون باللغة الإسبانية، وغير ذلك أمثلة أخرى لا حصر لها.<sup>2</sup> ويشار مراراً وإصراراً إلى هذا التضارب والتنوع على أنه دليل على تأثير التركيب الاجتماعي. فإذا كان الناس الذين ينحدرون من نسل واحد ولهم البصمة الوراثية البيئية نفسها ويحتلون الموقع نفسه في تصنيف لينوس Linnaeus الأحيائي يمكن تعريفهم بطرق مختلفة اختلافاً جذرياً في أوقات مختلفة وبواسطة محكمين خارجيين مختلفين، فإن هذا دليل دامغ على أن "العنصر" هو محصلة السائد من الأعراف الاجتماعية والمعتقدات الثقافية والمؤسسات الاقتصادية والمدونات القانونية والحركات السياسية وما إلى ذلك ( Omi and Winant 1994; Nagal 1995; ) (haney-Lopez 1996; Nobles 2000).

وقد شهد مكتب الإحصاء السكاني الأمريكي تغييرين مهمين في طريقة مسح الأراضي وسكانها، ويعتبران عاملين حاسمين جداً في تكوين مفهومنا اليوم عن الأجناس والأعراق. ففي إحصاء عام 1960 تحول التصنيف العنصري العرقي من الاعتماد على ملاحظات مندوب الإحصاء إلى الاعتماد على تعريف الأفراد لذواتهم. هذا التغيير من التوصيف الخارجي للأجناس إلى التعريف الذاتي لها يعتبر تحولاً من العنصر بوصفه مفهوماً تحدده مجموعة واضحة المعالم من الخصائص الجسدية القابلة للملاحظة إلى



العنصر بوصفه تعبيراً عن الهوية الذاتية الشخصية. فبدلاً من سياق مندوب الإحصاء المدرب على مضاهاة الخصائص التي يلاحظها بالتسميات الديمغرافية، أصبحنا الآن يطلب منا فرداً فرداً أن نسأل أنفسنا: «من أنا، من الناحية العرقية والعنصرية؟».

ثانياً، في إحصاء عام 2000، تحول التعريف الذاتي للهوية من اختيار واحد من قائمة مجموعات الأجناس إلى "اختيار متعدد" منها. وهذا المحدد الجديد متعدد الأجناس يسمح للأفراد باختيار عدد من الأجناس يصل إلى جميع التصنيفات الستة الرئيسية لها - هي أبيض، أمريكي من أصل إفريقي، آسيوي، أمريكي - هندي أو من سكان ألاسكا الأصليين، من سكان هاواي الأصليين أو من سكان جزر أخرى في المحيط الهادي، بالإضافة إلى بعض الأعراق الأخرى (غالباً لاتيني) - على حسب ما يرى ويشعر المرء بأن الاختيار ينطبق عليه، ما يؤدي إلى وجود 63 احتمالاً تبادلياً، إلى جانب 126 احتمالاً تبادلياً للعرق والعنصر. الأكثر من ذلك أن نظام تصنيف عام 2000 يميز تمييزاً أكثر دقة بين 336 مجموعة فرعية من الأجناس والأعراق، و249 مجموعة نوعية عنصرية أو عرقية، و86 مجموعة ذات أصول قديمة، وفي داخل المجموعات العرقية الشاملة يميز بين 28 تصنيفاً فريداً للناطقين باللغة الإسبانية، و17 تصنيفاً آسيوياً، و12 تصنيفاً لسكان هاواي الأصليين أو سكان جزر المحيط الهادي الأصليين، و36 تصنيفاً للهنود الأمريكيين، وخمس قبائل من سكان ألاسكا الأصليين. وعلى الرغم من أن نسبة لا تزيد على 2.1٪ من السكان الأمريكيين البالغين اختاروا أن يتسبوا إلى أكثر من تصنيف، فإن كينيث بريويت Kenneth Prewitt المدير السابق لمكتب الإحصاء السكاني يشير إلى أن إحصاء عام 2000 يعد "نقطة تحول" في التعريف الذاتي للأجناس في سياق التعداد. كما يلاحظ بريويت (Prewitt 2003: 360) أن «نظام قياس الأجناس أصبح الآن متعدد الأبعاد وأكثر تعقيداً من أي شيء سبقه، ولا يوجد احتمال حالياً بالعودة إلى أي نظام أبسط منه».<sup>3</sup>

إن المحصلة النهائية لهذه التغيرات أن التعداد السكاني - وكل استطلاع اجتماعي يسير على نهجه - يمزج بين هدفين قد يكونان منفصلين أصلاً، وهما: حصر الأعداد؛

بغرض وضع السياسات العامة (أو في حالة الاستطلاعات الأكاديمية واستطلاعات الرأي السياسية وبحوث التسويق بغرض فهم المواقف والسلوكيات بشكل أفضل)، وأسلوب التعبير؛ الذي يعد مجالاً لسياسات الاعتراف والجدل حول تصنيفات الهوية ذاتها. بالنسبة إلى حصر الأعداد، تقابلنا مشكلة الخطأ في القياس والتداخل الإحصائي. أما بالنسبة إلى التعبير، فإن الخطأ في القياس والتداخل الإحصائي يعتبران دليلاً على فعل سياسات الهوية وتكوين الأجناس؛ ما يبين أن ثمة فجوة واضحة حالياً بين العنصر أو العرق كما يراهما أصحاب النظريات الاجتماعية - في تأكيدهم لطبيعته المؤقتة أو المزدوجة أو التعددية أو المهجنة - والعنصر أو العرق كما يدرسه الباحثون التجريبيون والذي يركز على التصور الثابت المشترك للتصنيفات الموضوعية لقياس الواقع الخارجي قياساً ثابتاً يتمتع بحرية نسبية من الخطأ.

وإذا كان التغيير في طريقة التنظير بشأن العنصر أو العرق مدهشاً، من أواخر القرن التاسع عشر كما في صورة الداروينية الاجتماعية والعنصرية البيولوجية، مروراً بأواخر القرن العشرين في صورة البدائية، إلى الاتفاق السائد حالياً على تفضيل التفسيرات البنائية؛ فقد ظلت المناهج والقياسات التي نستخدمها لدراسة العنصر والعرق في أغلب الأحوال ثابتة (Chandra 2001; Abdelal et al. 2006). وكما خلص محرر ندوة عقدت مؤخراً حول الدراسات المقارنة للسياسات العرقية، فإنه «من المستحيل الآن أن نجد عالماً في العلوم الاجتماعية يدافع صراحة عن موقف بدائي... لكن لو كان الجميع الآن يتملقون النزعة البنائية، فما زالت الفرضيات الخاصة بهذه النزعة لأسباب مفهومة غير مدرجة» في الدراسات التي تربط الجماعات العرقية بالنتائج السياسية (Chandra 2001: 8). وما زالت النظرة البنائية الاجتماعية تتعرض للتجاهل إلى حد كبير، وإن كان هذا التجاهل غير مقصود.

على سبيل المثال نجد أن استطلاع الرأي التقليدي يسأل المستجيبين السؤال التالي بصيغ مختلفة: «ما المجموعة العرقية أو العنصرية التي تنتمي إليها؟» أو «ما هو عنصرك؟». في هذا القالب المعتاد يُطلب إلى المستجيبين الاختيار من قائمة معتادة

للتصنيفات العرقية والعنصرية - مثل "أسود" أو "آسيوي" أو "من سكان أمريكا الأصليين" أو "ناطق باللغة الإسبانية أو من أمريكا اللاتينية" أو "أبيض أو أخرى" - ويفترض أن الاختيارات التي يعطيها الشخص تعبر عن الهوية التي يعتقد أنه ينتمي إليها عرقياً أو عنصرياً على نحو يتسم بالصدق والثبات. وفي مقابل النظريات البنائية للعرق أو العنصر، فإن هذه المقاربة للقياس تفترض ضمناً كذلك أن المستجيبين يمكن أن يحددوا هويتهم الشخصية بسهولة كواحدة من هذه التصنيفات العرقية أو العنصرية المحددة، وأن التصنيف المختار له الدرجة نفسها من الأولوية والصدق عند كل الأفراد، وأن اختيارات المستجيبين لا تتفاوت بتغير سياق الاستطلاع. بل إن التعديل الأخير في هذا القالب المعتاد - الذي يتيح للمستجيبين اختيار الانتساب إلى أكثر من مجموعة - لا يعبر بدقة عن حساسية التحديد الذاتي للهوية العرقية العنصرية وطبيعته المؤقتة.

هذه الفجوة بين النظرية والتطبيق قد تكون بالغة الأهمية لفهمنا للعرق والعنصر لسبب من اثنين، فإما أن "لقطة" الصورة اليومية العادية التي ترصد التحديد الذاتي للهوية العرقية العنصرية والمقيسة بواسطة الإحصاء السكاني والاستطلاعات الاجتماعية تنتج صوراً تتسم بالثبات والصدق في التعبير عن تصنيفات "الأسود" و"الأبيض" و"من سكان أمريكا الأصليين" و"من أمريكا اللاتينية" و"آسيوي" وما إليها؛ لأن الحدود بين الأجناس والأعراق أكثر استقراراً وقطعية، كما يوحي لنا علماء البنائية المعاصرون، وإما أن الصور التي تبدو قطعية وثابتة للأجناس التي نحصل عليها من إحصاء السكان وغيره من الاستطلاعات الاجتماعية نتاج مصطنع للقياس القطعي والثابت الذي يعتمد على الممارسون الكميون. في الحالة الأولى، يصبح الافتراض السائد لدى العاملين في العلوم الاجتماعية الذين يعتمدون على المسح الكمي - وهو أن العنصر أو العرق يمكن قياسه قياساً ثابتاً صادقاً باستخدام تصنيفات اسمية - يصبح مجرد شاغل ثانوي أو هامش تقني بحت. أما في الحالة الثانية، فإن مقاربتنا السائدة تقتضي إعادة النظر وإعادة توظيف الأدوات؛ لأن قدراً كبيراً من التفاوت القابل للقياس الكمي يمكن أن يفقد في حالة قياس الواقع المتصل بالتصنيفات القطعية، مثلما نفقد المعلومات المهمة لو قسنا الدخل بمفهوم

"الأغنياء" و"الفقراء" أو سياسات الدول الأمريكية بمقياس "الأحمر" و"الأزرق". ولهذا فقد المحتمل خطورته في الفترات التاريخية التي يتغير فيها محتوى العرق أو العنصر كنوع من أنواع الهوية -معايره ومقوماته المعرفية وعلاقته بأنواع الهوية الأخرى (أو بين تصنيفات الأجناس والأعراق)، والأغراض الاجتماعية التي يخدمها- ليصبح مشار جدل أكثر من ذي قبل (Abdelal et al. 2006). وكما سنين لاحقاً في هذا الفصل، فقد نكون الآن في منتصف هذه الفترة التاريخية، ومن ثم -من وجهة نظر العلوم الاجتماعية- قد نكون معرضين لخطر فقد الكثير من التنوع الحيوي في كيفية تغير العنصر والعرق؛ بسبب المناهج المحدودة التي نستخدمها لقياس العرق والعنصر.

إن القول الفصل بشأن المعايير الحالية للقياس في الاستطلاعات الاجتماعية وبشأن معرفتنا الحقيقية بالأعراق والأجناس تتوقف على التوصل إلى تقدير المعلومات القابلة للقياس التي تضيع منا في هذه الفجوة بين النظرية والتطبيق. وهذه مسألة تجريبية تستدعي وجود مقارنة فريدة لقياس مفهوم الأجناس والأعراق.

## مقاربة جديدة للتحديد الذاتي للهوية العرقية العنصرية

يطور هذا الفصل مقارنة جديدة لقياس التحديد الذاتي للهوية العرقية والعنصرية بقصد اختبار مرونة أو ثبات الكيفية في التعبير عن العنصر أو العرق في الاستطلاعات الاجتماعية. وقد بذلت جهود كثيرة في ما مضى لقياس الهوية العرقية والعنصرية كمتغيرات متدرجة ومفاهيم اجتماعية. فيستخدم برادي وكابلان (Brady and Kaplan 2000) مؤشرات متعددة لوضع مؤشرات تحليل العوامل والتي تعطي قياسات أكثر تدرجاً للهوية العرقية عند الإستونيين والسلاف. إلا أن مؤشرات العوامل هذه لا تفضي إلى القياس الكمي لهوية المرء إلا بطريقة غير مباشرة، باستخدام أمور مثل التواصل الاجتماعي واستخدام وسائل الإعلام وتقييم الجماعات الذي قد يكون داخلياً، أو الوعي بالجماعة وتشكيل الهوية ذاتها. كما أن العوامل المعنية تصعب مقارنتها

بالمؤشرات العرقية العنصرية القطعية المتعارف عليها والمستخدمة في الاستطلاعات الاجتماعية. وعلى العكس من ذلك، نجد أن هاريس وسيمز (Harris and Sims 2002) يعتقدان مقارنة مباشرة بين أربعة مؤشرات مختلفة للعنصر في "الدراسة الطولية الوطنية لصحة المراهقين" National Longitudinal Study of Adolescent Health؛ وهي التحديد الذاتي للهوية من جانب المراهقين في المدرسة والبيت ومن جانب الأبوين (أحدهما أو كليهما) ومن خلال ملاحظات القوائم بإجراء المقابلة الشخصية. ونرى أن دليلهما على أن مفهوم العنصر مفهوم يتشكل اجتماعياً يقوم على التفاوت الحاد غالباً بين هذه المؤشرات في ما يتعلق بالتركيب العنصري الظاهري للعينة. ولكن من الملاحظ أن المقارنة مازالت بين مؤشرات قطعية منفصلة.<sup>4</sup> وتبين الدراسات بعض الجوانب التي قد تقيد قياساتنا الحالية للتحديد الذاتي للهوية العرقية العنصرية، لكننا مازلنا بحاجة إلى اختبار أكثر مباشرة لمرونة هذا التحديد الذاتي للهوية أو ثباته.

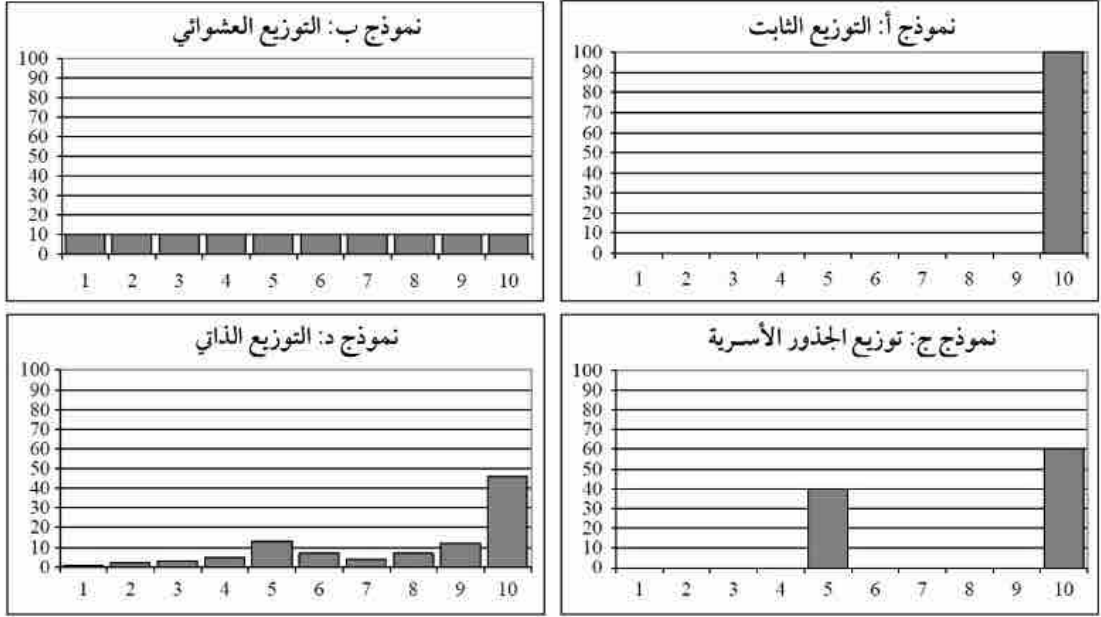
إذن، كيف نشئ هذا القياس؟ ما يقترحه هذا الفصل هو أن نعطي للمجيبين عن أسئلة الاستطلاع نقاطاً متعددة للهوية كما يرون عبر مجموعة من جماعات الهوية الاجتماعية ذات الصلة. وهذه المقاربة تشبه إلى حد ما ما طرحه لاني جينييه (Lani Guinier 1994) بشأن "التصويت التراكمي" الذي يعالج جانبين من جوانب القصور الأساسية في النظم الانتخابية القائمة على "الصوت الواحد للفرد الواحد"، ونظم تصنيف الأعراق والأجناس القائمة على "الفرد الواحد يساوي تصنيفاً واحداً"؛ أي أن الاختيار الفردي في هذه السياقات مقيد بأن يكون مفرداً (بمعنى أن الاختيار الأمثل بين المرشحين الانتخابيين والجماعات العرقية أو العنصرية هو اختيار واحد فقط)، ومتساوياً (بمعنى أن التفضيل أو الانتساب لهذا الاختيار يحظى بالأولوية نفسها). أما التصويت التراكمي فيسمح للمواطنين بالتصويت لمرشحين عدة، ويعطي أوزاناً مختلفة لأصواتهم حسب درجة تفضيلهم للمرشحين المختلفين، وبالمثل فإن النظام المقترح "لإعطاء نقاط للهوية" يسمح للمجيبين عن الاستطلاع بالانتساب لمجموعات عرقية أو عنصرية عدة، ويتيح وسيلة كمية لتقييم مدى انتمائهم إلى كل من هذه الجماعات.<sup>5</sup>

ولهذه المقاربة القائمة على إعطاء نقاط للهوية مجموعة واسعة من التطبيقات المحتملة في مجال دراسة الأجناس أو الأعراق والهوية الاجتماعية بصفة عامة؛ إذ تتيح لنا قياس الهويات المهمة أكثر من غيرها، ومدى أهميتها في إطار طبقة معينة للهوية (مثلاً في ما بين "أمريكي من أصل إفريقي" و"أبيض" و"أمريكي من أصل آسيوي" و"لاتيني" و"من سكان أمريكا الأصليين") وعبر طبقات مختلفة للهوية (مثلاً في ما بين العنصر أو العرق أو النوع أو الطبقة الاجتماعية أو الميل العنصري أو الأيديولوجي أو الحزبي أو درجة التدين)، وعبر مستويات الهوية (مثلاً بين العرقية الشاملة في مقابل العرقية أو الجماعات الفرعية ذات الأصل الوطني). كما تسمح لنا مقارنة عملية التحديد الذاتي للهوية بعملية تحديد عنصر الآخرين. وفي هذا الفصل سنركز على ثلاثة أسئلة بحثية أساسية: أولها، ما توزيع الأوزان النسبية المعطاة لكل تصنيف عرقي أو عنصري؟ ثانيها، ما معدل تعريف المرء لهويته بالتماهي مع تصنيفات عرقية أو عنصرية متعددة؟ ثالثها، ما دلالات الأنواع المختلفة للتحديد الذاتي للهوية العرقية العنصرية لفهم الجماعات العرقية أو العنصرية المختلفة؟

إذا أعطينا المجيبين عن أسئلة الاستطلاع وسيلة للقيام بذلك، فما الطرق المختلفة التي نقيس بها أوزان الهويات المختلفة؟ لنوضح هذه الفكرة بطريقة ملموسة، نقارن في الشكل (4-1) بين أربع طرق مختلفة لإعطاء 100 درجة لتصنيف معين للأعراق أو الأجناس في إطار سيناريو يأخذ فيه كل شخص من هذه المجموعة العرقية المفترضة 10 درجات أو نقاط. في نموذج "التوزيع الثابت" نجد أن كل شخص يشعر بالانتماء إلى تصنيف عرقي أو عنصري معين يعطي كل النقاط العشرة لهذا التصنيف. وهذا النموذج هو الذي يقف ضمناً وراء القوالب المتعارف عليها للاستطلاعات التي تعطي المستجيبين قائمة ثابتة من التصنيفات العرقية أو العنصرية لكي يختاروا اختياريًا واحداً فقط من بينها. على النقيض من ذلك، نجد نموذج "التوزيع العشوائي" الذي تتسم فيه الحدود العرقية العنصرية بأنها حدود تعسفية أو مؤقتة، بحيث إن أي مجموعة يمكن أن تأخذ عدد النقاط نفسه بالتساوي.

## الشكل (1-4)

## أربعة نماذج لتوزيع النقاط الدالة على الهوية



أما في "نموذج الجذور الأسرية" فنفترض أن الأفراد عندما يطلب إليهم تعريف هويتهم على المستوى العرقي العنصري، فإنهم يفكرون في الهوية العرقية أو العنصرية لأبائهم (أو أجدادهم أو جدود آبائهم، وما إلى ذلك)، ثم يعطون مجموعة ثابتة من النقاط لهذه الخصائص العرقية أو العنصرية للأباء. وفي المثال المذكور في الشكل (1-4) لتوزيع النقاط حسب الأسلاف، نجد أن الأفراد ينظرون إلى آبائهم على أنهم ينتمون إلى عنصر واحد، ولذلك يعطون للمجموعة الواحدة إما 10 نقاط وإما 5 نقاط (بناء على كون الأبوين من العنصر نفسه أو عنصرين مختلفين).<sup>6</sup> وأخيراً، في نموذج "التعريف الذاتي" نجد أن توزيع النقاط يتوقف على سياقات متعددة مثل ذكريات الإنسان (الأكثر تنوعاً والتي قد تكون خاطئة) عن الانتماء العنصري إلى أبويه، أو غير ذلك من الاعتبارات الذاتية مثل البصمة الوراثية البيئية، والأصل الجغرافي، والتاريخ الأسري، وتعريف الآخرين للعنصر الذي ينتمي إليه المرء، إلى جانب عوامل سلوكية أخرى مثل روابط الصداقة في حياة الإنسان، والمظهر، وطريقة الملابس، والاستهلاك الثقافي.<sup>7</sup> ومن المهم في هذا الصدد أن نوضح أن التوزيع "الذاتي" للنقاط لا يقصد به أن نوحى بأن هوية المرء



شيء خيالي أو نفسي تماماً، لكنه يؤكد أن تأثير العوامل غير المرتبطة بالجدور الأسرية يمكن أن يسهم في تعريف المرء لهويته العرقية والعنصرية. هبّ مثلاً أن شخصاً ما ينحدر من أصول سويدية ومكسيكية بالتساوي لكن بصمته الوراثية تجعله "أبيض"، كما أن تعليمه جعله يتكلم اللغة الإنجليزية بطلاقة، ما يجعل بالإمكان أن يعتبره الآخرون "أبيض" تماماً، بينما نجد فتاة أخرى كورية العرق وتبناها أسرة يهودية في أمريكا يمكن أن تعتبر نفسها بيضاء بصورة جزئية... وهكذا.<sup>8</sup>

وجدير بالذكر أن التمييز بين نموذجي التوزيع حسب الجدور الأسرية والتوزيع الذاتي، يمكن التعبير عنها بصورة رياضية وفقاً للمعادلات التالية:

### المعادلة (1)

$$\text{Self-ID}\backslash\text{GroupA} = \beta_1 \times \text{par1-ID} + \beta_2 \times \text{par2-ID} + \beta_3 \times \text{Phenotype} + \beta_4 \times \text{Geographic Origin} + \beta_5 \times \text{family History} + \beta_6 \times \text{Ascribed Race} + \beta_7 \times \text{Behavioral factors} \omega + \mu$$

### المعادلة (أ2)

$$\text{Parent1-ID}\backslash\text{GroupA} = \gamma_1 \times \text{Par1-ID} + \gamma_2 \times \text{Par1-Grandp2-ID} + \gamma_3 \times \text{par1-phenotype} + \gamma_4 \times \text{Par1-geographic Origin} + \gamma_5 \times \text{Par1-Family History} + \gamma_6 \times \text{par1-Ascribed Race} + \gamma_7 \times \text{Par1-Behavioral Factors} \omega + \epsilon$$

### المعادلة (ب2)

$$\text{Parent2-ID}\backslash\text{GroupA} = \gamma_1 \times \text{Par2-Groupa-ID} + \gamma_2 \times \text{Par2-Groups-ID} + \gamma_3 \times \text{Par2-Phenotype} + \gamma_4 \times \text{Par2-Geographic Origin} = \gamma_5 \times \text{Par2-Family History} + \gamma_6 \times \text{Ascribed race} + \gamma_7 \times \text{Par2-Behavioral Factors} \omega + \gamma$$



توضح المعادلة (1) كيفية تعريف المرء لهويته بالانتساب إلى عنصر أو عرق معين (مجموعة أ Group A) كدالة للعنصر أو العرق الذي ينسب إليه والديه، وسماتها الوراثية، وأصلها الجغرافي، وتاريخها الأسري، وكيف يعرفها الآخرون من حيث الانتماء العنصري والعرقى، وميولها المعروفة بالنسبة إلى الانتماء العنصري والعرقى في مقابل أولئك الذين يختلط بهم، والنشاطات وألوان الاستهلاك الثقافي التي يفضلونها، وما إلى ذلك. أما المعادلتان (2أ) و(2ب) فتبينان تحديد الهوية العرقية والعنصرية لدى والدي المرء. فالمفترض لو كانت الجذور الأسرية لشخص ما متعددة الأعراق والأجناس والأجيال بدرجة كافية، فمن الممكن أن نتعرف على تحديد الهوية الذاتية عند جديه أو جدي أبويه... وهكذا.

في نموذج "الجذور الأسرية" نجد أن توزيع النقاط يتوقف تماماً على نظرة الإنسان إلى عرق أبويه وعنصرهما (Par1-ID و Par2-ID)، بينما تعطى درجة "صفر" لكل العوامل الأخرى التي يمكن أن تساعد على توضيح الكيفية التي يعرف بها المرء هويته العرقية والعنصرية. ومن المهم هنا أن نفترض أن مؤشرات الجذور الأسرية ( $\beta_1, \beta_2$ ) متطابقة - فلو حددت هوية الأبوين على أن كلاهما ينتمي إلى عنصر واحد فقط وكانا ينتميان إلى العنصر نفسه، فعندئذ تُعطى 10 درجات لهذا التصنيف، أما لو كان كل واحد من الأبوين يتبع تصنيفاً مختلفاً، فعندئذ تُعطى 5 درجات لكل منهما. ولو اعتبرنا أن الأبوين لا ينتمي كل منهما إلى عنصر واحد فقط، فإن عنصر الأب أو الأم عندئذ يتحدد وفقاً للمتغيرات الجبرية للمعادلتين (2أ) و(2ب) ( $\gamma_1, \gamma_2, \zeta_1, \zeta_2$ ). ويختلف نموذج توزيع النقاط الذاتي في ثلاث نواحٍ أساسية: أولاً، أن المتغيرات المتعلقة بالجذور الأسرية في جيل معين قد تختلف عن بعضها بعضاً ( $\beta_1$  يختلف عن  $\beta_2$ ، و  $\gamma_1$  يختلف عن  $\gamma_2$ ، و  $\zeta_1$  يختلف عن  $\zeta_2$ )، ثانياً، أن المتغيرات غير المتعلقة بالجذور الأسرية (الخواص المكتسبة بيئياً، والجغرافيا والثقافة) قد تأخذ قيماً غير الصفر، وثالثاً، أن متغيري (الجذور الأسرية، وما عدا الجذور الأسرية) قد يتفاوتان عبر الزمان والسياق (فمثلاً قد يغير المرء وجهة نظره من وقت إلى آخر أو تبعاً لاختلاف صياغة السؤال).

ويلاحظ أن مدى كفاية القالب المعتاد الذي استخدمناه لسؤال الأفراد عن هويتهم العرقية والعنصرية يتوقف بدرجة مهمة على مدى اقتراب هذه القوالب من الواقع. فالتوزيع العشوائي يعتبر توزيعاً افتراضياً أكثر مما نجده في مقياس توزيع درجات الهوية؛ وذلك لكون العنصر عاملاً مهيمناً على عوالمنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أما كيفية الحكم على واقع الهوية العرقية العنصرية للمرء من خلال النماذج الثلاثة الباقية فهذا أمر يتوقف على إذا ما كان العرق أو العنصر كمفهوم اجتماعي يعكس حالة من التوازن الثابت أم حالة من اختلال التوازن. وإذا استعرنا مفهوم البنائية الاجتماعية بوصفها عملية التوصل إلى اتفاق على "التوازنات المحورية" في ألعاب التنسيق أو ما يطلق عليها شيلينج "التوقعات المتلاقية" (Schelling 1960; Laitin 1998; Fearon 1999)، فسنجد أنه في أكثر النظم العنصرية صرامة - مثل أعماق الجنوب الأمريكي في أوج عهد قوانين الفصل العنصري - تصبح التوقعات المتعلقة بتعريف الإنسان (لنفسه أو للآخرين) من الناحية العرقية والعنصرية واضحة ومتسقة ومكتفية بذاتها. أما في النظم العنصرية الأكثر سيولة وتغيراً - مثل ما يقال الآن عن هاواي وكوبا والبرازيل<sup>9</sup> - فإن التوقعات الخاصة بالتعريف العنصري أو العرقي تميل إلى الغموض والتفاوت والافتقار إلى الدعم المتبادل.

وينبغي للأفراد أن يعرفوا هويتهم بالانتماء إلى عنصر واحد فقط، وأن يعطوا نقاطاً على نحو ثابت لو كان النظام العنصري الحالي في الولايات المتحدة مازال محتفظاً ببقايا حقبة الفصل العنصري؛ إذ كان محظوراً التقارب بين الأجناس المختلفة حظراً قانونياً وكذلك خارج نطاق القانون (بصور عنيفة في الأغلب)، وكانت التعريفات العنصرية تتسم بشيوع استخدام القواعد التي تنزل أي شخص تحوي دماؤه قطرة دم زنجية واحدة منزلة دنيا. لكن الأرجح أن مسألة العنصر في الولايات المتحدة اليوم مفهوم اجتماعي أقل وضوحاً واستقراراً عما كان عليه من خمسين عاماً مثلاً. وما التغير الذي طرأ باتجاه صيغة "ضع علامة أمام واحد أو أكثر" (أو غيرها من الصيغ متعددة العناصر) وما يرتبط بها من تعبئة المطالب للاعتراف بالهويات متعددة العناصر (K. Williams 2001; Perlmann

(and waters 2003; Winters and DuBose 2003) إلا أول الغيث في تحول تاريخي طويل، من تفكيك نظام الرق والفصل العنصري المقنن ورفض النظريات العنصرية المبينة على أسس بيولوجية إلى حركة حقوق الإنسان وما تبعها من ثورة في مجال الحقوق، إلى الموجة الرابعة للهجرة من آسيا وأمريكا اللاتينية بعد عام 1965 وغيرها من التحولات الاجتماعية والسياسية في أواخر القرن العشرين. في هذا السياق، ينبغي أن يقترب توزيع أوزان الهوية من النموذج الذاتي لتوزيع النقاط أكثر من النموذج الثابت أو نموذج الجذور الأسرية.

إضافة إلى ذلك، ثمة أسباب تدعونا إلى الاعتقاد بأن التوزيع الثابت أو المعتمد على الجذور الأسرية أو التوزيع الذاتي قد يتفاوت تبعاً للجماعة العنصرية أو العرقية. ففي الحالة الأولى نجد أنه من الناحية الرقمية البحتة يرجح أن يتزوج الأفراد الذين يبدو بوضوح أنهم من غير البيض -الذين يمثلون أقلية عديدة- أحداً من خارج جماعتهم (ومن ثم يكون من الأرجح أن تتعدد خلفياتهم الأسرية العرقية أكثر من البيض) أكثر من البيض، الذين يمثلون أغلبية عديدة. في السيناريو الذي يتقابل فيه الأفراد العازبون ويتزاوجون عشوائياً، مثل الذرات المتحركة في نموذج براون، ينطبق ذلك عليهم تماماً. وبالطبع إن الزيجات ليست عابرة أو عشوائية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية لها تاريخ طويل من فرض الحدود العنصرية وقمع الاقتران بين رجل وامرأة من عنصرين مختلفين، عن طريق القانون أو العنف أو الفصل العنصري ومحو الذاكرة. لكن لها أيضاً تاريخاً طويلاً من الزيجات المختلطة، يعززها تنامي التسامح لدى العامة مع هذه الزيجات المختلطة، والارتفاع المطرد في الحالات الموثقة لها (Schulman et al. 1998; Farley 1999; Morning 2003).<sup>10</sup>

إلا أن الاختلافات في أنماط الزواج المختلط ليست السبب الأساسي الوحيد الذي يدفعنا إلى توقع وجود اختلافات بين الجماعات العنصرية أو العرقية في تحديد

أفرادها لهويتهم. فلو كان الأمر كذلك، لقال البعض إن هذا الافتراض يقوم على نظرية "تقليدية" جداً لتحديد الهوية العنصرية. ومن الاعتبارات الأخرى المهمة جداً التي تقف وراء الاختلافات المتوقعة في التحديد الذاتي للهوية، أن هناك فارقاً في التكلفة والمزايا المادية والمعنوية لهذا التحديد. وبصرف النظر عما إذا كان هذا الفارق في التكلفة يقوم على الإحساس "بالموقف النسبي للجماعة" أو "الصراع الواقعي للجماعة" أو "مزايا البيض" أو "الهيمنة الاجتماعية" أو "تهديد السلطة" أو غيرها من الأطر النظرية (Blumer 1961; Bobo and Hutchings 1996; Lipsitz 1998; Harris 1993; Sidanius and Pratto 1999; Key 1949)، فإن دلالتة هي أن هؤلاء الأفراد الذين يشتركون في الإحساس بالهوية أساساً مع جماعات يطيب لها العيش في ظل التصنيفات العنصرية أو العرقية القائمة -البيض، وربما الآسيويون نظراً إلى الارتفاع النسبي لوضعهم الاقتصادي والاجتماعي (في مقابل الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، والمنحدرين من أصول أمريكية لاتينية، والسكان الأصليين للأمريكتين) - يميلون إلى إعطاء كل نقاط الهوية إلى الفئة العنصرية أو العرقية التي تحظى بميزات أكثر من غيرها. وعلى العكس من ذلك، فإن غيرهم من الأفراد الذين يشتركون في الإحساس بالهوية أساساً مع جماعات غير بيضاء لا يطيب لها العيش في ظل التصنيفات العنصرية أو العرقية القائمة، يميلون إلى توزيع النقاط على تصنيفات متعددة. ومن المهم هنا أن نشير إلى أن هذه المقولة المتعلقة بالتكاليف والمزايا النفسية والمادية تقع خارج نطاق الرؤية التقليدية لتحديد الذاتي للهوية الذي يفترض أن يكون معيارياً في القياسات المستخدمة في الاستطلاعات. هذه الاعتبارات إذا أخذناها معاً نجد أنفسنا أمام مجموعة أولى مكونة من فرضيتين:

فرضية 1-1: يقترن نموذج التوزيع "الذاتي" من توزيع نقاط الهوية على نحو أفضل من نموذجي التوزيع "الثابت" و"المعتمد على الجذور الأسرية".

فرضية 1-2: يتفاوت توزيع نقاط الهوية بين التصنيفات العنصرية أو العرقية، بحيث يظل التوزيع لدى من يشعرون بالانتماء إلى البيض "ثابتاً" إلى حد كبير، ولدى من يشعرون بالانتماء إلى جماعات أقل حظاً والجماعات الصغيرة غير البيضاء "ذاتياً" إلى حد كبير.

ومن الأسئلة المتعلقة بكيفية توزيع الأوزان النسبية للهوية: هل يؤدي التغيير في الطريقة التي نطلب بها إلى الناس أن يعرفوا هويتهم العنصرية والعرقية إلى اختلاف كبير في نسبة المؤشرات متعددة العناصر؟ المعايير التي تنطبق هنا هي صيغة «ضع علامة على اختيار واحد أو أكثر» التي استخدمت في إحصاء السكان عام 2000، والتي قال فيها 2.1٪ من السكان إنهم ذوو هوية متعددة العناصر. وفي مجال الاستطلاعات الاجتماعية نجد الصيغة المنقحة المستخدمة في دراسات النظام الوطني الأمريكي للانتخاب التي أجريت عام 2000، والتي تسأل المستجيبين «ما هو أفضل توصيف لك بالنسبة إلى الجماعة أو الجماعات العرقية أو العنصرية المختلفة؟» والتي قال فيها 2.8٪ من المستجيبين إنهم يشعرون بالانتماء إلى أكثر من جماعة عرقية أو عنصرية واحدة، وصيغة «حدد عنصراً أو أكثر تعتبر نفسك متمياً إليه» والتي استخدمت في اختبار الاستطلاع الاجتماعي العام لسنة 2000، والتي قال فيها 5.3٪ من المستجيبين إنهم ينتمون إلى أكثر من عنصر. في جميع الحالات نجد أن نسبة مؤشرات تعدد العنصر تأتي دون التوقعات الأولية للخبراء في مجالي الديمغرافيا والبيولوجيا السكانية (Goldstein and Morning 2000; Morning 2003). وهناك أسباب عدة تجعلنا نتوقع من الجمهور المستهدف أن يبدو متعدد العناصر بدرجة أكبر كثيراً مما توحى به صيغة السؤال المطروحة في هذا الفصل.

أول هذه الأسباب، أن الأفراد يتفاوتون في شدة حاجتهم إلى التماهي مع جماعة معينة قبل أن يختاروا تجاوز العتبة التي يمكن عندها القول بالانتماء إلى أكثر من جماعة عنصرية. وفي ظل صيغة «ضع علامة على اختيار واحد أو أكثر»، فإن وظيفة هذا الرد تعتبر متغيراً

كامناً. أما قالب توزيع النقاط فعلى العكس من ذلك يعتبر قياساً لهذا الحد الذي يتم عنده التعريف الذاتي للهوية. وتوضيحاً لهذه النقطة، لتتخيل أن هناك نوعين من الأفراد أمام الاستبيان المستخدم في إحصاء عام 2000: نوع (أ) ونوع (ب). النوع (أ) يضع علامة على جماعة عنصرية ثانية في حالة واحدة فقط، وهي إذا كان يتماهى معها بشدة مثلما يتماهى مع الجماعة العنصرية في اختياره الأول. أما النوع (ب) فيضع علامة على جماعة ثانية (أو ثلاثة) إذا كان يتماهى معها سواء بشدة أو بأي درجة من الدرجات. والآن لنأخذ مثال الفرد ثنائي العنصر الذي يتماهى بشدة مع "الأمريكي من أصل إفريقي" أكثر من "الأمريكي من أصل آسيوي". لو كان الفرد من النوع (أ) فسوف يضع علامة أمام "أمريكي من أصل إفريقي" فقط في إحصاء 2000؛ أما لو كان من النوع (ب)، فسيضع علامة أمام الاختيارين. بينما في قالب توزيع نقاط الهوية، يعرف كلاً من الشخصين نفسه على أنه مزدوج العنصر.

السبب الثاني الذي يجعلنا نتوقع ارتفاع معدل تعريف الأفراد لأنفسهم على أنهم أصحاب هوية متعددة العناصر في ظل نظام توزيع نقاط الهوية، أن الإجابات التي نعطيها تتوقف (إلى حد كبير أحياناً) على الأسئلة التي نطرحها؛ طبيعة الكلمات المستخدمة لطرح السؤال، وشخص السائل، والأسئلة الأخرى التالية، وهل ثمة اعتبارات معينة يتم استدعاؤها نتيجة هذه العوامل (Singer and Presser 1989; Schuman and Presser 2000; Tourangeau, Rips and Rasinski 1996). تلك هي الآلية التي تقف وراء النتائج التي خلص إليها هاريس Harris وسيمز Sims بشأن تكوين المفهوم الاجتماعي للعنصر. وكما سنرى لاحقاً، فإن قالب السؤال المستخدم في البحث المعروض في هذا الفصل تم صوغه وترتيبه بطريقة قد تستدعي تأطيراً بنائياً لتحديد المرء لهويته العرقية والعنصرية، ونتيجة لذلك ربما تدفع بعدد أكبر من الأفراد إلى إعطاء نقاط الهوية لأكثر من تصنيف عرقي أو عنصري واحد.<sup>11</sup>

وكما في توزيع الأوزان النسبية للهوية، هناك أيضاً أسباب عديدة تجعلنا نتوقع من جماعات بعينها أكثر من غيرها أن تعرف نفسها على أنها ذات هوية متعددة العناصر، وبخاصة أننا إزاء طريقة الحصر المستخدمة في إحصاء السكان عام 2000. وكما أشرنا من قبل، فقد تكون هناك تكاليف ومنافع مادية ومعنوية متفاوتة في تحديد الناس لهويتهم العرقية والعنصرية. وفي إطار المنطق الذي استخدمناه من قبل، يمكن أن نتوقع أن يتماهى هؤلاء الأفراد مع جماعات تتسم بالميزة والمكانة اللازمة للاقتصار على هوية أحادية العنصر. وفي المقابل، نجد أن الأفراد الذين يشعرون بالانتماء إلى جماعات محرومة وموصومة بالعار أكثر استعداداً للاعتراف بتعدد خلفياتهم العرقية أو العنصرية. القاعدة الثانية التي يقوم عليها توقع الاختلاف بين الجماعات في تحديد هويتها العنصرية التعددية هي أن التفاضل السياسي المنظم لتحديد الهوية العرقية والعنصرية ربما تغير منذ عام 2000. فقد استثار الإحصاء العشري الذي أجري عام 2000 جهوداً قوية من جانب منظمات الدعوة لحقوق الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية والأمريكيين المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية، مثل الاتحاد الوطني لدعم الملونين، والصندوق المكسيكي - الأمريكي للدفاع والتوعية القانونية، التي عملت على تعبئة الجماهير لرفض صيغة الاختيار المتعدد (Rodriguez 2000; K. Williams 2003; Perlmann and Waters 2001). وبقدر ما تستخدم الاستطلاعات في غياب هذا الجدل السياسي، وحيث إن استخدام بيانات التعددية العنصرية المستخلصة من إحصاء السكان لعام 2000 في السياسات العامة لم يؤدِّ حتى الآن إلى المساس بهذه القطاعات من الشعب، فسوف نجد درجة أكبر من الاستعداد للتماهي بصورة انتقائية مع جماعات عنصرية متعددة، وذلك لدى الأمريكيين من أصول إفريقية فقط، والأمريكيين المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية فقط في إحصاء عام 2000. ومن ثم فإن المجموعة الثانية من الفرضيات تصبح كالآتي:



فرضية 2-1: نسبة الأفراد الذين يشعرون بالانتماء إلى جماعات عنصرية أو عرقية متعددة وفقاً لنظام توزيع نقاط الهوية أكبر من نظرائهم في القياسات المعيارية لتحديد الهوية العنصرية أو العرقية.

فرضية 2-2: يتفاوت معدل تحديد الهوية متعددة العناصر بتوزيع النقاط عبر التصنيفات العنصرية والعرقية، بحيث إن من يقولون إنهم ذوو هوية بيضاء يميلون إلى الشعور بأنهم أحاديو العنصر، بينما أولئك الذين يرون أنهم أصحاب هوية أمريكية ذات أصل إفريقي أو أمريكية ذات أصول أمريكية لاتينية أو من السكان الأصليين للأمريكتين يميلون إلى الشعور بأنهم متعددو العناصر.

وأخيراً، فإن النقد الموجه إلى المقاربات الحالية للقياس يتعاضم إذا كان ما نستشفه بشأن الخصائص الديمغرافية وتلك المتعلقة بالمواقف لدى جماعة عرقية أو عنصرية معينة يتفاوت تبعاً لطريقة توجيه السؤال للأفراد لتحديد هويتهم عرقياً أو عنصرياً. أي هل يختلف "المستجيبون العاديون"، أي الأفراد الذين يشعرون بالانتماء إلى عنصر معين أو جماعة عرقية معينة في إطار قالب الأسئلة المعتاد، عن المستجيبين في ظل نظام توزيع النقاط؛ أي الأفراد الذين يشعرون بالانتماء إلى عنصر معين أو جماعة عرقية معينة في ظل قالب التصويت المقترح على الهوية ولكنهم لا يعطون هذه الاستجابة في إطار القالب المعتاد؟ هذه الاختلافات الديمغرافية والاختلافات في المواقف يجب أن نتوقع حدوثها بقدر ما يعكس توزيع نقاط الهوية بدقة الأوزان النسبية التي نعطيها للهوية العرقية والعنصرية. وللمزيد من التأكيد، نقول إن هذه الاختلافات في أوزان الهوية يستبعد أن تظهر بصورة عشوائية أو تبعاً لتأثير الإجابة أو سياق الاستطلاع فحسب. وإنما يجب أن يعكس توزيع نقاط الهوية طبيعة العنصر والعرق وآلياتها بوصفها بنى اجتماعية ومبادئ تنظيمية في الحياة الأمريكية، كما يجب أن يعكس الاختلافات العنصرية والعرقية الملحوظة في الوضع المادي والمعتقدات الاجتماعية السياسية، تماماً مثلما تعكس



الاختلافات في درجة الاندماج الثقافي للمهاجرين ودرجات لون البشرة اختلافات الوضع المادي والمعتقدات السياسية الاجتماعية (Portes and Rumbaut 1996; Hochschild 2003). ومن ثم، يصبح التوقع النهائي كالاتي:

فرضية 3: ينبغي أن تكون هناك اختلافات وجيهة في الملامح الديمغرافية، وتلك المتعلقة بالمواقف التي ننسبها إلى "عنصر" أو "عرق" معين، تتفاوت تبعاً لطريقة سؤال الناس أن يحددوا هويتهم العرقية والعنصرية.

### استطلاع "جولدن بير" المتنوع لعام 2003

تم اختبار صدق هذا النظام لتوزيع نقاط الهوية والفرضيات السابق ذكرها في إحدى الوحدات الواردة في استطلاع عرف باسم استطلاع "جولدن بير" المتنوع Golden Bear Omnibus Survey، وهو استطلاع رأي هاتفي جرى على مستوى ولاية كاليفورنيا الأمريكية بالاتصال عشوائياً بعدد من الأرقام الهاتفية، وأجراه عام 2003 مركز بحوث الاستطلاعات في جامعة كاليفورنيا في بيركلي في 17 سبتمبر - 22 نوفمبر 2003. وكان الاستطلاع متنوعاً يحتوي على أسئلة تغطي موضوعات شتى تهم عدداً من الباحثين المختلفين، وتجمع بينها قواسم مشتركة من المتغيرات الديمغرافية والسياسية واختيار العينات.<sup>12</sup> وتم إجراء 1050 مكالمة كاملة بلغت فيها نسبة الإجابة الإجمالية 32.6% (الاتحاد الأمريكي لبحوث الرأي العام). وقد أجريت المحادثات الهاتفية باللغتين الإنجليزية والإسبانية حسب اختيار المستجيبين. ولعل اختيار العينة بمساعدة قائمة عشوائية من الأرقام، والاختيار المحدود للغات التي أجريت بها المحادثات كان له أثره في تقليص العينة الممثلة لبعض الجماعات. فرداً على صيغة السؤال المتعلق بالعنصر في هذا الاستطلاع - ما الاختيار المناسب مما يلي الذي يعبر عن العنصر الذي تنتمي إليه أو جماعتك العرقية؟ أسود أم أمريكي من أصل إفريقي أم من سكان الأمريكتين الأصليين أم

ناطق باللغة الإسبانية أم من أصل أمريكي لاتيني أم فلبيني أم آسيوي أم من جزر المحيط الهادي أم أبيض أم قوقازي أم من جماعة أخرى؟- جاءت الإجابات 62.3% من البيض والأنجلو Anglo [على علاقة أو من أصل إنجليزي]، و17.5% ناطقين باللغة الإسبانية أو من أصول ترجع إلى أمريكا اللاتينية، و6.3% آسيويين ومن جزر المحيط الهادي، و5.8% أمريكيين من أصل إفريقي، و1.3% من سكان الأمريكتين الأصليين، و3.7% من "جماعات أخرى"، و3.1% ذكروا من تلقاء أنفسهم أنهم ذوو هوية متعددة العناصر.

ويطرح هذا الاستطلاع أربعة أسئلة مختلفة تستخدم صيغة توزيع نقاط الهوية. ولكي يتعرف المستجيبون على طريقة توزيع درجات الهوية، يبدأ سؤالهم بأن يحددوا هوية شخصية محبوبة من المشاهير، وهي لاعب الجولف المحترف تايجر وودز Tiger Woods. وقد تم سؤالهم هذا السؤال بالصيغة التالية تحديداً:

عندما نقوم بتعريف العنصر والعرق الذي ينتمي إليه شخص ما، فإننا غالباً ما نستخدم فئة عنصرية أو عرقية واحدة. ولكن أحياناً يمكن أن نجد من ينتمياً إلى أكثر من فئة عرقية أو عنصرية واحدة. تخيل أنك تصف العنصر والعرق الذي ينتمي إليه شخص ما باستخدام 10 نقاط، لك أن توزعها كيفما تشاء على أي مجموعة ترى أنها هي الوصف الدقيق لهذا الشخص. فمثلاً لو كنت ترى أن فلاناً نصف أبيض ونصف آسيوي، فيمكنك أن تعطي 5 درجات لكل فئة. أما لو رأيت أن فلاناً أسود غالباً ولكنه يحمل شيئاً من تراث الشعوب الناطقة باللغة الإسبانية، فيمكنك أن تعطي 9 درجات لكونه أسود، ودرجة واحدة لكونه ناطقاً باللغة الإسبانية. والآن فكّر في لاعب الجولف المحترف تايجر وودز. كيف تصف العنصر الذي ينتمي إليه باستخدام نظام الدرجات العشر؟

ثم تم سؤالهم بعد ذلك: «افترض الآن أنك طلب إليك أن تصف الخلفية العنصرية التي تنتمي إليها بهذه الطريقة. كيف تصف عنصرك وعرقك باستخدام نظام الدرجات العشر؟»، هذان السؤالان يمثلان جوهر هذا الفصل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استطلاع

"جولدن بير" المتنوع يطلب من المستجيبين أيضاً توزيع نقاط الهوية عبر الهويات الاجتماعية الرئيسية التي ينتمون إليها (بعد أن يختاروا أولاً من قائمة الاختيارات التي تضم العنصر والعرق والنوع والطبقة والهوية الجنسية والانتماء الحزبي والأيدولوجي والدين)، ويطلب من المستجيبين المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية أن يحددوا قوة انتسابهم إلى الجذور الأمريكية اللاتينية أو أصولهم العرقية أو الوطنية (فمثلاً هل يرون أنفسهم مكسيكيين أم أمريكيين مكسيكيين) وذلك عن طريق توزيع النقاط.

لاحظ هنا ضرورة اتخاذ بعض القرارات التي تبدو تعسفية كي نُفَعِّل هذه المقاربة. أولاً، عدد النقاط التي يوزعها كل مستجيب محدد بعشر نقاط، وهو رقم اعتباطي بالطبع لكنه يمثل نقطة انطلاق معقولة لتسهيل المهمة المعرفية المطلوبة؛ نظراً إلى شيوع استخدام النظام العشري ونظام الدرجات العشر عموماً لقياس مجموعة من الظواهر المختلفة؛ ابتداءً من جاذبية المحبوب المفضل إلى الرياضات التنافسية إلى الأداء الأكاديمي. ويقال إن النظام المعتمد على 100 درجة هو أيضاً مألوف بالقدر نفسه لكنه يزيد العبء المعرفي الواقع على المستجيبين (لاضطرارهم إلى التأكد من أن المجموع يبلغ 100 بالضبط)، كما يقترن ذلك بطول مدة المقابلة الشخصية أيضاً.<sup>13</sup> ومن ثم، فإن نظام الدرجات العشر يعتبر قياساً مألوفاً وملائماً كأى اختيار آخر.

القرار التعسفي الثاني يتعلق بنطاق الجماعات العرقية أو العنصرية التي يمكن للأفراد الاختيار من بينها وتوزيع الدرجات عليها. فهذه القائمة تضم مجموعة ثابتة من تصنيفات الهوية، وبذلك فإن نظام توزيع درجات الهوية المقترح يقع على الحد الفاصل بين الأهداف الثنائية لجمع المعلومات المتعلقة بالعنصر والعرق لأغراض الإحصاء وأغراض أسلوب التعبير. وليس الهدف من الفصل الحالي أن نتجاهل هذا الحد الفاصل، وإنما أن نرسم خريطة لجغرافيته. ومن ثم، فإن الفئات الست لتعريف الهويات المتبقية، وهي "أبيض أو أنجلو" و"أسود أو أمريكي - إفريقي" و"أمريكي - آسيوي" و"ناطق باللغة الإسبانية أو من أصول أمريكية لاتينية" و"من سكان الأمريكتين الأصليين أو هندي

أمريكي" و"عناصر أخرى"، يعتبر مرشحاً قوياً؛ لأن هذا التوزيع شائع الاستخدام ويتناسب إلى حد كبير مع المفاهيم الدارجة في الحياة اليومية عن العنصر. ومن المهم أنه يتناسب أيضاً مع قائمة فئات الهوية المستخدمة في الاستطلاعات الاجتماعية مثل الدراسات المتعلقة بنظام الانتخاب الوطني الأمريكي.

وجدير بالذكر أن نظام التصنيف هنا يختلف عن إحصاء السكان العشري في أن فئة "ناطق باللغة الإسبانية أو من أصول أمريكية لاتينية" ليست فئة منعزلة كمؤشر منفصل للعرق، كما أن فئات "من سكان ألاسكا الأصليين" و"من سكان هاواي الأصليين" و"من سكان جزر المحيط الهادي" ليست من الفئات التي يختار منها المرء. وقد يثور الجدل حول هذين الاختلافين، حيث إن إدراج تصنيف الناطق باللغة الإسبانية أو من أصول أمريكية لاتينية في مؤشر إلى العرق أو العنصر المشترك يجعل المقارنة ببيانات إحصاء عام 2000 أمراً محفوفاً بالأخطار، لأن هيئة التعداد تصنف الأفراد "متعددي العنصر" بناء على مؤشرات العنصر فقط. وطبقاً لنتائج إحصاء عام 2000 -الذي اختار فيه 2.8٪ من المستجيبين هوية متعددة العناصر بما يتطابق مع فئات الهوية المستخدمة في استطلاع "جولدن بير" - فإن مؤشر العنصر أو العرق المشترك ينبغي ألا يكون له تأثير كبير في نتائجنا بالمقارنة مع إحصاء عام 2000.<sup>14</sup>

## الاستمرارية والتعددية في التحديد الذاتي للهوية العنصرية والعرقية

بِمَ تخبرنا هذه المقاربة الجديدة لقياس العنصر أو العرق؟ أبرز نتيجة هي نسبة من يرون أنهم ذوو هوية متعددة العناصر. فقد اختار 26.3٪ من المستجيبين في استطلاع "جولدن بير" القول إنهم ذوو هوية متعددة العناصر، على أساس إعطاء نقطة واحدة على الأقل لأكثر من جماعة عنصرية أو عرقية واحدة. وهذا ما يفوق بمراحل واسعة نسبة من يرون أنهم أصحاب هوية متعددة العناصر باستخدام القياسات الفئوية. فعلى سبيل المقارنة، نجد أن نسبة من اختاروا الهوية متعددة العناصر في إحصاء عام 2000 لا تزيد

على 2.1٪ في الولايات المتحدة، و 4.7٪ في كاليفورنيا. وفي استطلاع "جولدن بير" نفسه، اختار 3.1٪ من المستجيبين الانتهاء إلى أكثر من تصنيف عرقي أو عنصر واحد. وينبغي هنا ألا نغفل عن أن النسبة 26.3٪ تستند إلى الإجابات "السليمة" (أي أنها تستبعد من رفضوا الإجابة أو آثروا القول من تلقاء أنفسهم "لا أدري")، وأن نحو سُدس المستجيبين لم يجيبوا عن هذا السؤال. وهذه النسبة المرتفعة يمكن أن تكون إشكالية؛ لأن توزيع غير المستجيبين، خصوصاً ما يتعلق بموضوع العنصر، ليس عشوائياً، وكثيراً ما يتناقض مع الاختلافات الكبيرة بين الجماعات (Reeves 1997; Berinsky 2004). فإذا وضعنا في الحسبان أولئك الممتنعين عن الإجابة باستخدام لوغاريتم معياري لاحتساب البيانات المفقودة (King et al. 2001)، فإن نسبة من اختاروا الهوية متعددة العناصر تقترب بالفعل من نحو 28٪ من العينة.<sup>15</sup>

كما أن ارتفاع نسبة التماهي مع جماعات عنصرية أو عرقية متعددة يتفاوت من جماعة إلى أخرى. وهناك طريقتان للمقارنة بين معدل تكرار اختيار التعريف الذاتي للهوية متعددة العناصر حسب الجماعة العنصرية أو العرقية؛ وذلك بتحديد الجماعات العنصرية أو العرقية وفقاً لصيغة السؤال المعتادة في استطلاع "جولدن بير"، وكذلك بتعريف الجماعات، حيث إن الانتساب إلى الجماعة يتحدد بإعطاء درجة واحدة على الأقل لجماعة عنصرية أو عرقية معينة. ويبين الجدول (2-4) مقارنة بين الجماعات بناء على صيغة السؤال المعتادة في استطلاع "جولدن بير". ويلاحظ أن ترتيب الجماعات حسب احتمال التماهي مع أكثر من تصنيف عرقي أو عنصر يتسق مع توقعاتنا، فالأمريكيون ذوو الأصول الإفريقية هم أكثر من يُحتمل أن يختاروا تعدد الهوية العنصرية (41.7٪)، يليهم المنحدرون من أصول أمريكية لاتينية (29.8٪)، ثم الأمريكيون الآسيويون (23.7٪)، والبيض (20.4٪).<sup>16</sup> هذه الأرقام مدهشة للغاية بالنظر إلى نسبة كل مجموعة اختارت الهوية متعددة العناصر في إحصاء عام 2000، حيث بلغت نسب الأمريكيين الأفارقة، والمنحدرين من أصول أمريكية لاتينية والأمريكيين الآسيويين والبيض في كاليفورنيا الذين اختاروا أكثر من تصنيف واحد نحو 10٪ و 6.4٪ و 11٪ و 6.2٪ على التوالي.<sup>17</sup>

وهكذا، فإن تقدير اتنا لنسب السكان متعددي الهوية العنصرية تتفاوت تبعاً للطريقة التي نسأل بها الناس أن يحددوا هويتهم عرقياً وعنصرياً. كما تتفاوت بالقدر نفسه تبعاً لكيفية تعريف الانتماء إلى الجماعة، حيث إن مقارنة توزيع النقاط تسمح لنا بتحديد الانتماء إلى الجماعة عن طريق إعطاء نقطة واحدة على الأقل لجماعة عرقية أو عنصرية معينة. وهكذا، اختار 58٪ من المستجيبين الذين أعطوا نقاطاً لتصنيف "أمريكي من أصل إفريقي" نقاطاً أخرى لعرق أو عنصر ثانٍ. وبلغت نسب المستجيبين الذين أعطوا نقاطاً لتصنيفات "آسيوي أمريكي" و "من أصل أمريكي لاتيني أو ناطق باللغة الإسبانية" و "أنجلو أو أبيض" نحو 42٪ و 42٪ و 26٪ على التوالي.<sup>18</sup>

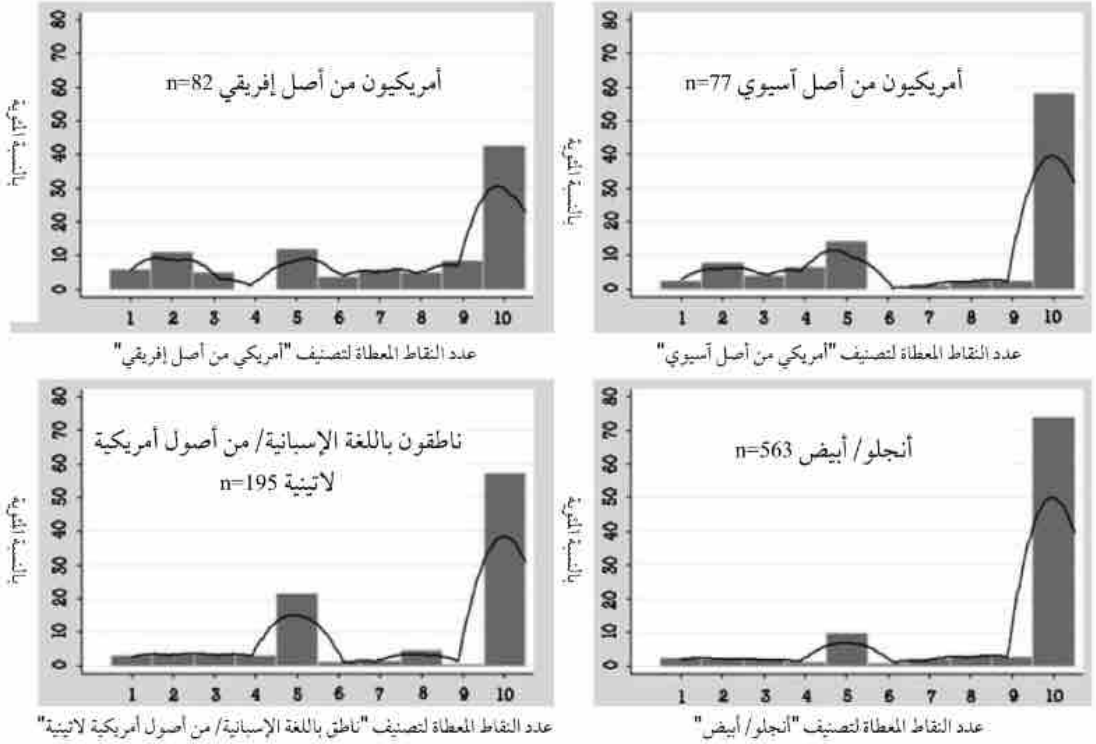
#### الجدول (4-2)

عدد الجماعات المختارة حسب العنصر أو العرق  
بناء على التحديد الذاتي للهوية في الصيغة المعتادة للسؤال

عناصر أو أعراق المستجيبين وفقاً للمؤشر المعياري للعرق والعنصر							
إجمالي	عناصر أخرى	سكان الأمريكتين الأصليين	بيض	من أصول أمريكية لاتينية	سود	أمريكيون آسيويون	
73.7	51.6	16.7	79.6	68.2	58.3	76.3	جماعة واحدة
20.4	32.3	41.7	15.6	25.4	36.7	20.3	جماعتان
4.4	12.9	41.7	3.4	3.5	5	3.4	3 جماعات
1.1	3.2	0	0.9	0.3	0	0	4 جماعات
0.5	0	0	0.6	0.6	0	0	5 جماعات
1.34	1.68	2.25	1.27	1.42	1.47	1.27	متوسط
0.66	0.83	0.75	0.62	0.72	0.60	0.52	انحراف معياري
874	31	12	539	173	60	59	الإجابات السليمة

## الشكل (2-4)

### توزيع نقاط الهوية حسب الجماعات المستهدفة



كما يمكن استخدام مقارنة توزيع نقاط الهوية إذا كان جميع الأفراد الذين يشعرون بالانتماء إلى جماعة عنصرية أو عرقية معينة يشعرون بذلك بطريقة واحدة قطعية أو بطرق مختلفة متفاوتة الشدة. ويلاحظ أن الشكل (1-4) يحدد لنا، على الأقل، أربع طرق مختلفة لتوزيع نقاط الهوية على تصنيف عرقي أو عنصري معين. ويبين الشكل (2-4) التوزيع الفعلي لنقاط المستجيبين على استطلاع "جولدن بير"، حيث قُسم المستجيبون إلى تصنيفات عرقية أو عنصرية بناء على الصيغة المعيارية المعتادة للسؤال. وكما يبين الشكل (2-4)، نجد أن المستجيبين لم يقوموا جميعهم بتوزيع النقاط بصورة قطعية واضحة (مثلاً بنسبة "10 إلى 0" أو "5 إلى 5"). وعندما ندقق البحث نجد أن البيض، حسب تعريف السؤال المعياري المعتاد الخاص بالعرق أو العنصر في استطلاع "جولدن بير"، هم أكثر من يحتمل



أن يقتربوا من نموذج "التوزيع الثابت" القطعي، حيث إن 74٪ تقريباً من المستجيبين الذي يشعرون بأنهم بيض وفقاً لصيغة السؤال المعيارية المعتادة يعطون النقاط العشر كلها لتصنيف "أبيض أو أنجلو". أما توزيع النقاط لدى الأمريكيين ذوي الأصول الآسيوية أو الأمريكية اللاتينية فأقل صرامة، حيث يبلغ 58٪ فقط (للآسيويين) و57٪ (للمنحدرين من أصول أمريكية لاتينية) من المستجيبين الذين يشعرون بالانتماء إلى هذه التصنيفات والذين أعطوا النقاط العشر كلها لتصنيف معين منها. أما بالنسبة إلى الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، فإن توزيع النقاط يوحي بنموذج ذاتي انطباعي، حيث نجد أن 43٪ فقط ممن يرون أنهم أمريكيون من أصول إفريقية وفقاً للصيغة المعتادة للسؤال أعطوا كل النقاط العشر لتصنيف "أمريكي من أصل إفريقي"، مع توازن نسبي في توزيع النقاط لدى الباقين. ومن بين الجماعات العرقية أو العنصرية الأربع الأساسية، نجد أن المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية هم الأقرب إلى توزيع النقاط حسب "الجدور الآسيوية"، مع ارتفاع نسبة من أعطوا 5 نقاط بالضبط لتصنيف "ناطق باللغة الإسبانية أو من أصل أمريكي لاتيني" (22٪).<sup>19</sup>

ويبين الشكل (4-2) تدرج مستويات التماهي مع جماعة عرقية أو عنصرية معينة والاختلافات المتعلقة بالجماعات في هذا الاتجاه. وعلى أساس هذا البيان وحده، يمكن أن نستخلص أن المعلومات الكمية المتعلقة بمدى شعور المرء بالانتماء إلى هوية عرقية أو عنصرية معينة تفقد فعلاً في حالة استخدام الصيغة القطعية المعيارية، ويبلغ هذا الفقد حداً كبيراً عند الجماعات غير البيضاء. ولكن لو أردنا التوصل إلى مقارنة أكثر صرامة لوصف الموازنات بين صيغة السؤال المعيارية وصيغة توزيع النقاط، فعلينا أن نقارن بين توزيع نقاط الهوية الخاصة بجماعة معينة عندما تكون الحدود بين الجماعات معرفة بناء على التحديد الذاتي للهوية رداً على الصيغة المعيارية للسؤال في مقابل التوزيع المتعلق بجماعات

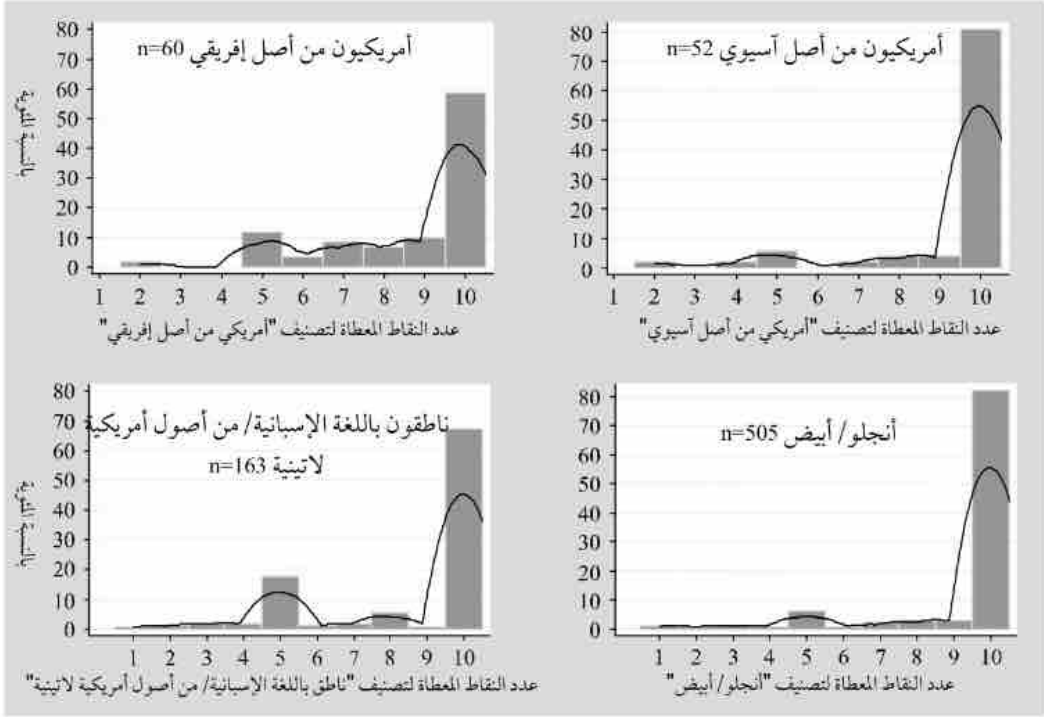


معينة في حالة المستجيبين الذين لا يتماهون مع جماعة ما في إطار الصيغة المعيارية، ولكنهم على الرغم من ذلك يعطون درجات الهوية لذلك العرق أو العنصر. وتوضح هذه المقارنة في الشكلين (3-4) و(4-4).

يبين الشكل (3-4) أننا عندما ننظر فقط إلى المستجيبين الذين يشعرون عادة بالانتماء إلى جماعة ما وفقاً للمؤشرات المعيارية للعنصر أو العرق، فإن توزيع النقاط يصبح أكثر ثباتاً بدرجة نسبية لدى البيض والآسيويين، حيث إن نحو 82٪ من هؤلاء المستجيبين الذين يرون أنهم أصحاب هوية بيضاء في إطار الصيغة المعيارية يعطون كل النقاط لتصنيف "أبيض أو أنجلو"، بينما نجد أن النسبة المقابلة للمستجيبين الذين يعتبرون أنفسهم أمريكيين من أصل آسيوي تزيد قليلاً على 80٪. أما المستجيبون الذين يرون أنهم من أصول أمريكية لاتينية فيقتربون بشدة من نظام التوزيع المعتمد على الجذور الأسرية، حيث يعطي 67٪ من هؤلاء كل النقاط العشر لتصنيف "ناطق باللغة الإسبانية أو من أصل أمريكي لاتيني"، و18٪ منهم 5 نقاط بالضبط لتصنيف "ناطق باللغة الإسبانية أو من أصل أمريكي لاتيني". أما الأمريكيون من أصل إفريقي، حتى في إطار الصيغة المعيارية للسؤال، فيتسمون أكثر من غيرهم بالتدرج في توزيع نقاط الهوية، حيث أعطى 58٪ فقط منهم كل النقاط العشرة لتصنيف "أمريكي من أصل إفريقي"، مع توزيع متوازن نسبياً للباقيين. ومن اللافت للنظر أن المستجيب إذا انتسب إلى جماعة عرقية أو عنصرية معينة في إطار الصيغة المعيارية للسؤال، فإنه لا يعطي أبداً أقل من 5 نقاط لتلك الجماعة، وهو النمط الذي يبدو متسقاً عبر الجماعات العرقية أو العنصرية. بعبارة أخرى، يمكن القول إن "عتبة الاستجابة" response threshold عند تحديد المرء لهويته بالانتساب إلى إحدى الجماعات العرقية أو العنصرية الأربع الأساسية في إطار الصيغة المعيارية للسؤال أعلى دائماً بنسبة 50٪ أو أكثر.<sup>20</sup>

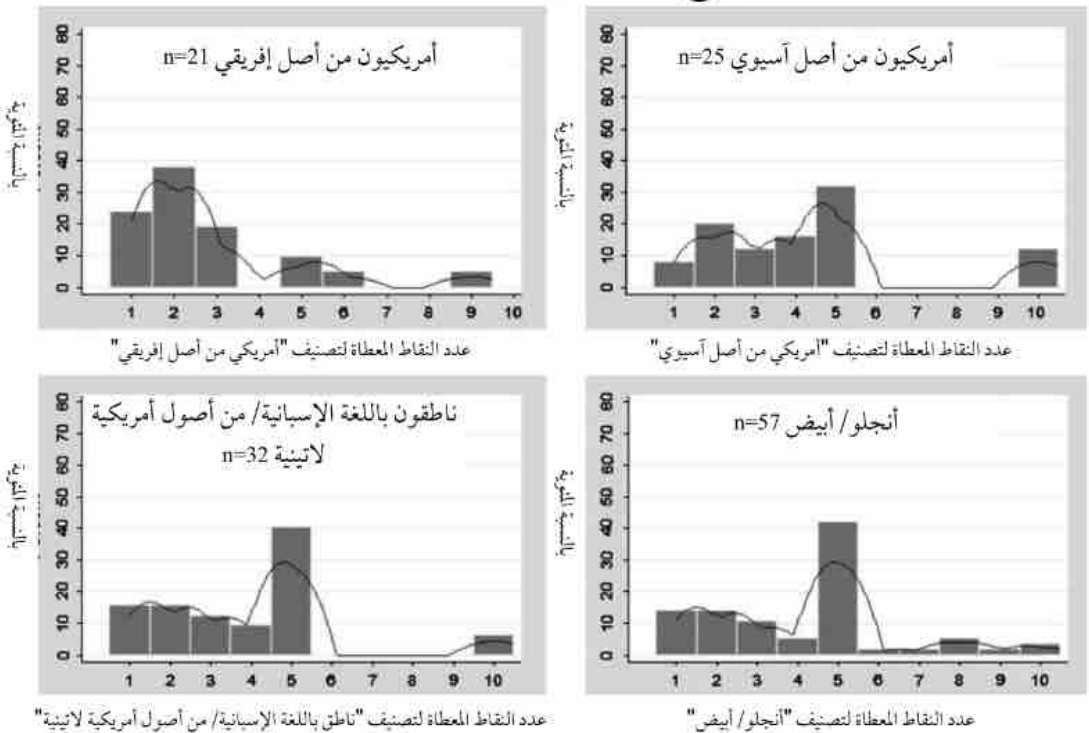
### الشكل (3-4)

#### توزيع نقاط الهوية، وفقاً للمؤشرات المعيارية



### الشكل (4-4)

#### توزيع نقاط الهوية، وفقاً للممتنعين



إذا انطلقنا في حكمنا على المؤشرات العرقية أو العنصرية من المعلومات المفقودة بشأن الأفراد الذين ينتسبون إلى جماعة عرقية أو عنصرية ما في القياسات المعيارية المعتادة المعتمدة على الاستطلاعات (سواء أكانت متعددة العناصر أم لا)، فمن الممكن أن نخلص إلى أن المعايير الموجودة لا بأس بها بالنسبة إلى البيض والأمريكيين ذوي الأصول الآسيوية، وقد تكون كافية أيضاً للمنحدرين من أصول أمريكية لاتينية (خصوصاً إذا اقترنت بسؤال عن الخلفية العرقية أو العنصرية لوالدي المستجيب). ولكن كما يبين الشكل (4-4)، فإن الفاقد المعلوماتي أكبر كثيراً إذا ركزنا على من لا يشعرون في غير هذه الحالة بالانتماء إلى جماعة عرقية أو عنصرية معينة في إطار الصيغة المعيارية التقليدية. فمن ناحية، نجد أن عدد من "يوزعون النقاط" ليس هيناً، حيث إن جميع المستجيبين الذين لا يعتبرون أنفسهم بيضاً في إطار الصيغة المعيارية لاستطلاع "جولدن بير"، ونسبتهم 57٪، يعطون النقاط العشر لتصنيف "أبيض أو أنجلو"، وأن العدد المقابل في مجموعة الأمريكيين من أصل إفريقي، ومن أصل آسيوي، ومن أصل أمريكي لاتيني يبلغ 21٪ و25٪ و32٪ على التوالي.

إضافة إلى ذلك، فإن توزيع نقاط الهوية بين هؤلاء الذين "وزعوا الدرجات" في الشكل (4-4) أكثر توازناً بكثير من توزيع النقاط لدى "المستجيبين على المؤشرات المعيارية" في الشكل (4-3)، بمعنى أنه لا يوجد استقطاب شديد في المشاهدات في هذا الصدد. ولكن من الملاحظ واللافت للنظر أن الشكل (4-4) يبين أن هناك حفنة من المستجيبين الذين لا يرتبطون بجماعة ما في إطار الصيغة المعيارية، بينما في إطار توزيع النقاط يعطون كل النقاط العشر لهذه المجموعة. وأخيراً، نجد أن الشكل (4-4) يشير إلى أن من قاموا بتوزيع النقاط لديهم عتبة استجابة مختلفة. ونذكر هنا، أن من بين المستجيبين على الأسئلة المعيارية يندر نسبياً أن نجد من يعطي أقل من 5 نقاط لتصنيف عرقي أو عنصري مختار، في حال كون هذا التصنيف أسود أو أبيض أو آسيوياً أو من أصل أمريكي لاتيني. وفي المقابل، نجد أن نصيب الأسد في تحديد الهوية بين من قاموا بتوزيع النقاط يذهب إلى الشريحة التي تتراوح ما بين 1 و5 نقاط.

وفي حالة المستجيبين الذين يعتبرون أمريكيين من أصل إفريقي أو من أصل آسيوي أو أمريكي لاتيني أو بيضاً وفقاً لتوزيع النقاط فقط، تبلغ نسب توزيع نقاط الهوية في الشريحة التي تراوح ما بين 1 و5 نقاط 90٪ و88٪ و94٪ و86٪ على التوالي. وهكذا يمكن القول، مثلما توقعنا في موضع سابق من هذا الفصل، بأن أولئك المستجيبين ذوي العتبة المنخفضة في تعريفهم لهويتهم هم الذين لا نكاد ننتبه إليهم في إطار صيغ السؤال المعيارية القطعية.

هذه النتائج التي يتمخض عنها استطلاع "جولدن بير" تؤكد أن الصورة العرقية أو العنصرية لكاليفورنيا أكثر تعددية على المستوى العنصري، وأن عملية تحديد الناس لهويتهم العرقية أو العنصرية عملية ذاتية ومتفاوتة بصورة تفوق ما نفترضه في المؤشرات المعيارية لقياس العناصر والأعراق. كما أن هذه النتائج تؤكد أننا قد نفقد قدراً كبيراً من التفاوت المحتمل في طريقة تحديد الأشخاص لهوياتهم العرقية والعنصرية، خصوصاً في حالة الانتهاء لتصنيف الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية. باختصار، إن ما يتضح لنا يتوقف على كيفية طرح السؤال. ولكن يظل من الواجب أن نؤكد أن تغيير الطريقة التي ينظر بها المرء إلى حدود الهوية العرقية أو العنصرية له تبعات تتعلق باستنتاجاتنا عن جماعات عرقية أو عنصرية بعينها. بعبارة أخرى، كيف نقارن "من يوزعون النقاط" بمن "يجيبون عن الأسئلة المعيارية المعتادة"؟ لو تشابه أولئك وهؤلاء، فيما عدا حساسيتهم لصيغة السؤال، فينبغي ألا نتوقع أن نجد اختلافات كبيرة عن الحقائق المستقرة والمقبولة على نطاق واسع في ما يتعلق بالاختلافات الديمغرافية وتلك المتعلقة بالمواقف بين الجماعات العرقية أو العنصرية المختلفة.

ولكن كما أشرنا من قبل، فإن ظهور هذه الاختلافات أمر وارد؛ لأن الأولوية النسبية والتعبير المتفاوت عن هوياتنا العنصرية والعرقية يشي بمستوى الرفاهية المادية الذي يعيش فيه المرء وبتوجهاته الاجتماعية والسياسية. ولا بد من أن نعترف أن استطلاع "جولدن بير" ليس مصمماً لإجراء تحليل دقيق لتبعات تعريف الحدود العرقية والعنصرية

حسب الأوزان النسبية للهوية عوضاً عن الصيغة القطعية المعيارية، حيث يحتوي على العدد الأدنى من المحاور الديمغرافية وتلك المتعلقة بالتوجهات التي يمكن بحثها، كما أن عدد المشاهدات صغير في بعض الأحيان، فور تجزئة العينة إلى مجموعات عرقية أو عنصرية (أقل من 20 حالة في بعض خانات الجدول 3-4). وبذلك تصبح النتائج بالتأكيد نتائج وصفية وموحية.

في الجدول (3-4)، نجد مقارنة بين المستجيبين عن الأسئلة المعيارية والمستجيبين عن أسئلة توزيع النقاط حسب مؤشرين ديمغرافيين (المؤهلات الدراسية، والدخل الأسري، وهناك مؤشران سياسيان إضافيان (الانتماء الحزبي، ودعم التحرك السياسي الإيجابي).<sup>21</sup> بالنسبة إلى مؤشري الوضع الاقتصادي والاجتماعي، في حدود التفاوت في التكاليف والمنافع المادية لتعريف المرء عنصرياً أو عرقياً، نجد أن الاختلاف بين المستجيبين عن الأسئلة المعيارية والمستجيبين عن أسئلة توزيع نقاط الهوية يجب أن يتوازى مع المزايا الاجتماعية والاقتصادية النسبية بين الجماعات المختلفة. أي أنه عند النظر إلى الفئات التي تتمتع بمزايا نسبية على المستوى المادي بفضل الحدود الموجودة حالياً بين التصنيفات العرقية والعنصرية، نجد أن المستجيبين عن الأسئلة المعيارية يتمتعون بمستوى تعليمي ومعيشي أرقى (الآسيويين والبيض)، بينما إذا نظرنا إلى الجماعات المحرومة نسبياً، فإن المستجيبين عن أسئلة توزيع النقاط يبدو أنهم يتمتعون بمستوى تعليمي ومعيشي أرقى (المنحدرون من أصول أمريكية لاتينية والسود). وفي الجدول (3-4) يتجلى هذا النمط بوضوح في الفروق التعليمية بين المستجيبين عن الأسئلة المعيارية والمستجيبين عن أسئلة توزيع نقاط الهوية. فمثلاً، نجد واحداً تقريباً من بين كل أربعة من البيض المستجيبين عن الأسئلة المعيارية وواحداً من بين كل ثلاثة من الأمريكيين ذوي الأصول الآسيوية المستجيبين عن الأسئلة المعيارية يتمتعون بالخلفية التعليمية نفسها في ما بعد المرحلة الثانوية، بينما نجد واحداً من كل ستة من البيض المستجيبين عن الأسئلة المعيارية، وواحداً من كل خمسة من الآسيويين المستجيبين عن أسئلة توزيع نقاط الهوية يتمتعون بمستوى التعليم العالي نفسه. أما عندما ننظر إلى المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية وإلى الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية،

فسنجد العكس؛ فنسبة المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية الذين أجابوا عن أسئلة توزيع نقاط الهوية ممن يتمتعون بمستوى تعليمي في ما بعد المرحلة الثانوية تفوق أربعة أمثال نظرائهم الذين أجابوا عن الأسئلة المعيارية (31٪ إلى 7٪)، وأن نسبة الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية الذين أجابوا عن أسئلة توزيع النقاط يتمتعون بقدر من التعليم بعد الجامعي يفوق ضعفي تلك النسبة لدى أقرانهم الذين أجابوا عن الأسئلة المعيارية (25٪ إلى 12٪). وهكذا نرى أن الحد الفاصل بين مستويات الوضع الاقتصادي والاجتماعي يتفاوت -من ناحية- تبعاً لشدة إحساس المرء بالانتماء إلى جماعة عرقية أو عنصرية ما. وبعبارة أكثر جرأة، يمكن القول إن تخفيف الحدود العنصرية أو العرقية السائدة حالياً بقصد إدراج المستجيبين عن أسئلة توزيع نقاط الهوية سيظهر أثره -ظاهرياً- في تضيق الهوية الواسعة في الدخل والتعليم بين السود والمنحدرين من أصول أمريكية لاتينية من ناحية، وبين الآسيويين والبيض من ناحية أخرى.

#### الجدول (3-4)

#### متوسط توزيع النقاط حسب العرق أو العنصر (على أساس الصيغة المعيارية)

أعراق أو عناصر المستجيبين عن الأسئلة المعيارية الخاصة بالعرق والعنصر						
عناصر أخرى	سكان الأمريكيين الأصليين	بيض	من أصل أمريكي لاتيني	سود	أمريكيون آسيويون	
1.39	0.42	0.04	0.17	0.17	8.54	نقاط "أمريكيون من أصل آسيوي"
0.42	0.33	0.04	0.11	8.67	0.03	نقاط "أمريكيون من أصل إفريقي"
1.19	0.83	0.14	8.24	0.03	0.08	نقاط "ناطق باللغة الإسبانية أو من أصل أمريكي لاتيني"
1.55	1.83	8.60	0.68	0.40	0.56	نقاط "أبيض أو أنجلو"
0.48	5.50	0.31	0.21	0.62	0.00	نقاط "من سكان الأمريكيين الأصليين"
4.97	1.08	0.80	0.58	0.12	0.78	نقاط "عنصر آخر"
31	12	539	173	60	59	الإجابات الصحيحة

مصدر البيانات: Golden Bear Omnibus Survey 2003

وفي ضوء المتغيرات السياسية، نرى إرهاصات ترتيب مختلف للعنصر (أي مختلف عن قطبي السود أو ذوي الأصول الأمريكية اللاتينية، والبيض أو الآسيويين). أما بالنسبة إلى الانتماء الحزبي، فإن الفرق الملحوظ الوحيد بين المستجيبين عن الأسئلة المعيارية والمستجيبين عن أسئلة توزيع النقاط يتجلى عند الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، وهو فرق لا يستهان به. فبينما نجد أن المستجيبين عن الأسئلة المعيارية بينهم نسبة ضخمة من الديمقراطيين (72٪/ديمقراطيين و26٪/مستقلين)، في حين أن الانتماء الحزبي لدى المستجيبين عن أسئلة توزيع نقاط الهوية أكثر توزيعاً (42٪/ فقط ديمقراطيين، و37٪/ مستقلين، و21٪/ جمهوريين). وتتناسب هذه النتيجة مع ما خلصت إليه البحوث السابقة حول الرابطة القوية، وربما الفريدة، بين الجماعة العنصرية والانتماء الحزبي الديمقراطي لدى الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية (Tate 1993; Dawson 1994). كما نرى في الجدول (3-4) أننا لو وسعنا من تعريف جماعة "الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية" بحيث تضم المستجيبين عن أسئلة توزيع الهوية، فإن السياسات الحزبية لدى الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية لن تظل ديمقراطية صرفة كما هي الآن.

وأخيراً، في ما يتعلق بالتحرك السياسي الإيجابي، يبين الجدول (3-4) وجود حساسية في الرأي العام مصدرها ثنائية الأبيض والأسود تجاه تعريف الانتماء إلى الجماعة حسب توصيف "أبيض" و"أمريكي من أصل إفريقي". فعندما يتم تعريف الانتماء في إطار الأسئلة المعيارية، نجد فجوة كبيرة بين البيض والسود؛ حيث إن 36٪ من الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، و13٪ فقط من البيض يؤيدون بشدة حكم المحكمة العليا في قضايا جامعة ميتشيجان، و46٪ من البيض و28٪ فقط من السود يعارضونه بشدة. وعندما نقارن بين المستجيبين لأسئلة توزيع النقاط، نجد أن الخط الفاصل بين البيض والسود يكاد يتلاشى. إذ يبدو أن البيض من بين المستجيبين لأسئلة توزيع النقاط يميلون إلى دعم التحرك الإيجابي بقوة أكثر من الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية الذين أجابوا عن أسئلة توزيع النقاط، على الرغم من أن عدد المشاهدات منخفض جداً بحيث لا يمكن الاستدلال بها على شيء. وكما في الفروق على مستوى التعليم والدخل والانتماء الحزبي، فإن الاختلافات على مستوى دعم



التحرك الإيجابي ليست غريبة، ولكنها تؤكد النتائج المهمة التي يمكن أن تتمخض عن الانتقال من المعيار القائم حالياً، وهو الصيغ القطعية لتحديد الهوية العرقية والعنصرية، إلى نظام آخر أكثر مرونة وتدرجاً مثل نظام توزيع نقاط الهوية.

## القيود والبحوث المستقبلية

يلاحظ كين بريويت (Ken Prewitt 2003: 357) بالرجوع إلى إحصاء عام 2000 أن الأسلوب الحالي لقياس العنصر والعرق «أقل رسوخاً في العلوم من أي خصيصة أخرى من الخصائص السكانية التي قاستها الأجهزة الإحصائية الوطنية». وليس من قبيل الصدفة أنه لا توجد أي خصيصة أخرى من الخصائص السكانية يتمخض عنها هذا القدر من التراشق السياسي مثلما يحدث عند إحصاء الشعب الأمريكي على أساس العرق والعنصر. ويلاحظ أن أحدث التغيرات التي طرأت مؤخراً على نظام التصنيف العرقي العنصري أثارت ردود فعل متضافرة ومنتامية من جانب نيثان جليزر Nathan Glazer وجورج ويل George F. Will وآخرين ضد فكرة جمع المعلومات على أساس العنصر أو العرق. ويعبر جليزر (Glazer 2002: 22, 31) عن هذا التحدي بقوله: «إن الإحصاء ينطوي على رسالة إلى الشعب الأمريكي، وكأي رسالة فإنها توجهه نحو وجهة معينة؛ فتقول له إن الحكومة ترى أن أهم شيء في ما يتعلق بالشعب هو الأجناس والأعراق التي يتكون منها». ويطمح جليزر في شطحة من شطحات الخيال إلى مستقبل «يصبح فيه السؤال الحالي عن العنصر أو النطق باللغة الإسبانية عتيقاً مهجوراً كما في محاولة حصر السكان عام 1890 بوضع تصنيف عرقي "ربعه أسود" و"ثمنه أسود" [وهو ما تم توضيحه سابقاً].

في هذا الفصل، أحاول القول إن قدراً من الجدل السياسي ينجم عن محاولات مكتب الإحصاء إيجاد طريق وسيط بين تيارين منفصلين تحليلياً وربما متناقضين، وهما مبدأ حصر أعداد السكان (لأغراض إجرائية متعلقة بتنفيذ السياسات العامة أو فهم الرأي العام)، ومبدأ التعبير (بغرض الاعتراف بالأفراد وإظهار الاحترام لهم). ويشدد هذا التوتر



بسبب وجود فجوة بين العنصر والعرق كما يصفهما منظرو العلوم الاجتماعية (كمفهوم مرن ومتغير) والعنصر والعرق كما يقيسهما علماء العلوم الاجتماعية (كواقع ثابت قابل للملاحظة بصورة قطعية). ويدرس هذا الفصل طريقة واعدة للفصل بين هذين الهدفين المتمايزين عن طريق تصميم قياس جديد للعرق والعنصر، يعطي الأفراد هامشاً واسعاً من الحرية في تحديد هويتهم على المستوى العرقي والعنصري.<sup>22</sup>

وطبقاً للبيانات المتاحة من دراسة أجريت على البالغين في ولاية كاليفورنيا، يبدو أن نظام "توزيع نقاط الهوية" المقترح يصلح لهذا الغرض، وأنه قد يكون مقارنة جديدة مفيدة لدراسة الكيفية التي نرى بها أنفسنا على المستوى العرقي والعنصري. وتبين نتائج هذه الدراسة أن هناك تنوعاً عرقياً وعنصرياً كبيراً في ولاية كاليفورنيا يفوق ما نلمسه في بيانات إحصاء السكان أو في الاستطلاعات الاجتماعية. كما تبين النتائج التي يخلص إليها هذا الفصل وجود بعض الاختلافات الواضحة بين الجماعات في ما يتعلق بالتحديد الذاتي للهوية. فمن وجهة نظر منهج البحث المعتمد على الاستطلاعات، تعتبر دلالات هذا الفصل بعيدة المدى. فعندما نطلب من الأفراد أن يحددوا العرق أو العنصر الذي ينتمون إليه بصورة قطعية، كما يحدث تقريباً في كل حالات الاستطلاعات الاجتماعية، فإننا لا نعبر عن واقع الجمهور المستهدف الذي ينظر إلى تكوينه العرقي والعنصري بهذه الصورة القطعية. وإنما نغفل عن تفاوت ربما يكون ذا أهمية كبيرة في هذا الواقع بسبب الاقتصار على الاختيارات المحددة للمستجيبين.

وبقدر ما تعد هذه النتائج نتائج قوية ومثيرة للجدال، فإنها تطرح أسئلة بقدر ما تعطي أجوبة. فمن القيود الواضحة في دراسة استطلاع "جولدن بير" أن كاليفورنيا ربما تكون حالة فريدة، كما هو معتاد دائماً في شأن العلاقات بين العناصر المختلفة وفي السياسات العرقية. فإذا كان البناء الاجتماعي هو لعبة تنسيق تتأرجح فيها كفة المجتمعات ذات النظم العنصرية الثابتة الصارمة والمجتمعات ذات الحدود العرقية والعنصرية المرنة الأكثر سيولة (Laitin 1998)، فلعل كاليفورنيا تعد استثناء عن القاعدة في الولايات

المتحدة اليوم، خصوصاً بمقارنتها بمناطق أخرى مثل أعماق الجنوب الأمريكي، حيث لا تزال الحدود العنصرية مفهومة ومحددة بوضوح في الأذهان.<sup>23</sup>

القيد الثاني ينبع من التحيز المحتمل في طريقة توجيه الأسئلة في قياس توزيع نقاط الهوية كما استخدم في استطلاع "جولدن بير". فمن الواضح أن صياغة السؤال كانت معقدة، خصوصاً بالمقارنة بالصياغة السهلة المختصرة «ضع علامة أو أكثر أمام العنصر الذي ترى أنك تنتمي إليه» التي جاءت في الإحصاء، أو التنويعات شائعة الاستخدام التي نجدها في دراسات الانتخاب الوطنية، والاستطلاع الاجتماعي العام، وغير ذلك من الاستطلاعات الاجتماعية. ويحضرنا هنا مبدأ أو كام Occam الذي يقوم على اختصار أسئلة الاستطلاعات غير العملية بمنتهى الصرامة مثلما يفعل مع النظريات الاجتماعية المعقدة. ومن بواعث القلق في ما يتعلق بصياغة الأسئلة في استطلاع "جولدن بير" أن المستجيبين يوجهون إلى التفكير في العنصر الذي ينتمي إليه تايجر وودز قبل أن يحددوا هويتهم العرقية والعنصرية بأنفسهم. ويلاحظ هنا أن استدعاء صورة تايجر وودز - المشهور بتعدد العنصري والكلمة الشهيرة التي صكها بنفسه للتعبير عن خلفيته العرقية المختلطة Cablanasian وهي لفظة منحوتة من الكلمات الإنجليزية التي تعني (قوقازي وأسود وهندي أمريكي وآسيوي) - كمثال توضيحي قد يدعو المرء إلى تبني نظرة أكثر مرونة عن فكرة الهوية العرقية والعنصرية. وبصفة عامة، فإن توزيع نقاط الهوية في سياق غير سياسي (في مقابل مثال لاعب الجولف المحترف) قد يدعو إلى تبني رؤية للهوية تتسم بدلالات رمزية وثقافية أكثر مما جاء في سياق إحصاء عام 2000 بطبيعته السياسية الوظيفية الواضحة المحددة، حيث يُسأل المرء عن هويته العرقية والعنصرية من جانب الحكومة الفيدرالية بغرض حصر مكونات الجسم السياسي للدولة وتوزيع الموارد الفيدرالية وتخصيص المناصب الانتخابية.

هذه القيود تدعونا إلى الحذر من الخروج بأي استنتاجات قوية من هذه الدراسة الحالية. كما أنها ترسم خريطة للطريق للجهود المستقبلية. ومن الطرق الواضحة التي يمكن

أن نسير عليها، مقارنة نتائج دراسة كاليفورنيا بعينة وطنية عشوائية من البالغين. ولهذا الغرض، فإن احتمال تفاوت استنتاجاتنا بشأن التكوين العرقي والعنصري وما يرتبط به على المستوى التجريبي - كقضايا عدم المساواة والعنف والتحول الديمقراطي والسياسات الخلافية وما إلى ذلك - تبعاً لصيغة السؤال ليس سبباً للقلق بمعزل عن دراسة السياسات الأمريكية. فكما تشير المحافل الأكاديمية، مثل مؤسسة دراسات العمليات العرقية المقارنة ومشروع الهوية التابع لجامعة هارفارد والندوة التي غطتها نشرة السياسات المقارنة الصادرة عن الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية عام 2001، ثمة مصلحة وحاجة ماسة إلى إجراء بحوث جديدة في مجال البنية الاجتماعية في السياقات المقارنة أيضاً.

وفضلاً عن إمكانية تعميم نتائج هذا الفصل، ثمة مجال آخر مفتوح للجهود المستقبلية؛ وهو مواصلة تنقيح مقاربات قياس بديلة وتطويرها. وفي هذا الصدد، نجد أن أكثر الأمور إلحاحاً هو أن نواصل اختبار صدق عنصر توزيع نقاط الهوية في استطلاع "جولدن بير" من خلال تجارب استطلاعات مضمرة تتفاوت فيها صياغة مقياس توزيع نقاط الهوية وترتيبه. ومن الإمكانات المتاحة أيضاً تجريب قائمة طويلة من الاختيارات العرقية والعنصرية - كأن نقوم مثلاً بتجزئة التصنيف "أبيض وأنجلو" (لنرى هل يمكن أن يصبح "البياض" أقل ثباتاً)، أو وضع عنصر ذي نهاية مفتوحة قبل سؤال توزيع الهوية، بحيث يطلب إلى المستجيبين تسمية التصنيفات العرقية أو العنصرية التي سيوزعون النقاط عليها. فيمكن للمستجيبين مثلاً أن يُقسِّموا عشوائياً إلى ثلاث مجموعات: مجموعة تحكّم يوجه إليها سؤال النقاط العشر من دون أي تهيئة مسبقة، ومجموعة اختبارية يطلب منها وصف تايجر وودز قبل تحديد هوية أفرادها (على غرار صيغة استطلاع "جولدن بير")، ومجموعة اختبارية يطلب من أفرادها تحديد هويتهم، شريطة أن تقودهم صياغة السؤال إلى التفكير في استبيان تعداد السكان. وثمة اتجاه آخر للبحوث المستقبلية، وهو مقارنة توزيع نقاط الهوية لا بقياساتنا المعيارية العرقية أو العنصرية فحسب، بل بمقاربات القياس الأخرى شائعة الاستخدام في دراسة هوية الجماعات مثل الاستخدام القياسي النفسي لمجموعة كبيرة من العناصر أو استخدام عنصر واحد أو عناصر متعددة لقياس بعض المفاهيم مثل "المصير المشترك" و"مقياس حرارة

المشاعر" و"الوعي الجماعي" و"الموقع النسبي للجماعة" و"الهيمنة الاجتماعية" و"القياس المشترك" و"الارتباط الضمني".

وهناك مجالان منفصلان يعتبران أرضاً خصبة للبحث في المستقبل، وهما: دراسة الأبعاد الأخرى لتحديد الهوية الاجتماعية (بعيداً عن التحديد الذاتي للهوية العرقية والعنصرية) باستخدام مقاربة توزيع النقاط، واختبار تبعات الابتعاد عن الصيغة المعيارية لتصنيفات العرقية أو العنصرية التي تتسم بالاستبعاد المتبادل على مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المهمة. في المجال الأول يمكن استخدام مقاربة توزيع نقاط الهوية في سياقات أخرى تسمح لنا بفحص التنوع (بمقارنة مستويات الهوية العليا والدنيا؛ أي بين التحديد "العرقى الشامل" للهوية مثل أمريكي من أصل آسيوي، ومن أصل أمريكي لاتيني، ومن سكان الأمريكتين الأصليين، وأبيض، وبين التحديد "العرقى" للهوية مثل صيني وكوبي وشيروكي وتشيكوي)، وفحص الذاتية المشتركة والتهجين (بمقارنة التحديد الذاتي للهوية بالوصف الخارجي لها)، وفحص التعددية والتقاطع المشترك في تعريف الهوية الاجتماعية (بمقارنة التحديد الذاتي للهوية العرقية أو العنصرية بتعريف الذات حسب النوع والميل الجنسي والدين والانتماء الحزبي والأيدولوجي والطبقي وغير ذلك). ومن المهم أن نلاحظ أن دراسة هذه المسائل تتطلب الجمع بين المناهج المعتمدة على الاستطلاعات وأخرى ذات طبيعة نوعية أكثر مثل المقابلات الشخصية المتعمقة وجماعات المناقشة المتخصصة. أما في المجال الثاني، فإن النتائج المبينة في الجدول (4-4) على الرغم من دلالاتها، فإنها وصفية إلى حد كبير، وتعتمد على عدد صغير جداً من المشاهدات. ولذلك، فإن استخدام عينة أكبر ومجموعة من المؤشرات الأكثر اكتمالاً والمناهج الإحصائية الأكثر صرامة، يساعدنا على أن نرى هل الانتقال إلى قياس أكثر مرونة، مثل مقاربة توزيع نقاط الهوية، يجعل الأفراد يفكرون بطريقة مختلفة بشأن الجدل السياسي حول التعليم والتوظيف والهجرة وحقوق التصويت والانتماء الحزبي والقيم السياسية الجوهرية والمواطنة الفعالة، أو بشأن الصور النمطية والمواقف التي تتبناها الجماعات إزاء الزواج المختلط بين العناصر والتكامل السكاني وما إلى ذلك.

## الجدول (4-4)

## خصائص ديمغرافية وخصائص متعلقة

بالمواقف لدى المستجيبين عن الأسئلة المعيارية (std) وأسئلة توزيع نقاط الهوية (pt)

أبيض (std)	أبيض (pt)	من أمريكا اللاتينية (std)	من أمريكا اللاتينية (pt)	آسيا والمحيط الهادى (std)	آسيا والمحيط الهادى (pt)	أسود (std)	أسود (pt)	
المؤهل التعليمي								
18.0	19.6	58.4	28.1	7.7	25.0	23.7	20.0	ثانوي أو أقل
34.1	42.9	28.6	28.1	28.9	50.0	50.9	40.0	جانب من التعليم الجامعي
23.4	21.4	6.2	12.5	30.8	4.2	13.6	15.0	مؤهل جامعي
24.6	16.1	6.8	31.3	32.7	20.8	11.9	25.0	دراسات عليا
505	56	161	32	52	24	59	20	عدد المشاهدات
	2.80 (0.42)		20.66 (0.00)		11.80 (0.01)		2.18 (0.54)	تربيع بيرسون
الدخل الأسري								
10.7	12.2	42.9	11.1	8.9	8.7	22.0	17.7	أقل من 25 ألف دولار
20.1	24.5	17.9	18.5	13.3	26.1	18.0	23.5	25-50 ألف دولار
36.0	44.9	31.4	37.0	48.9	47.8	40.0	47.1	50-100 ألف دولار
33.3	18.4	7.9	33.3	28.9	17.4	20.0	11.8	أكثر من 100 ألف دولار
439	49	140	27	45	23	50	17	عدد المشاهدات
	4.55 (2.08)		18.54 (0.00)		2.22 (0.53)		0.95 (0.81)	تربيع بيرسون

أبيض (std)	أبيض (pt)	من أمريكا اللاتينية (std)	من أمريكا اللاتينية (pt)	آسيا والمحيط الهادي (std)	آسيا والمحيط الهادي (pt)	أسود (std)	أسود (pt)	
<b>الانتفاء الحزبي</b>								
33.6	26.5	18.3	23.1	21.4	27.3	1.9	21.1	جمهوري
27.0	32.7	30.0	26.9	42.8	36.4	25.9	36.9	مستقل
39.4	40.8	51.7	50.0	35.7	36.4	72.2	42.1	ديمقراطي
452	49	120	26	42	22	54	19	عدد المشاهدات
	1.21 (0.55)		0.33 (0.85)		0.36 (0.83)		10.13 (0.01)	تربيع بيرسون
<b>التحرك الإيجابي</b>								
13.2	23.6	27.1	19.4	14.6	12.0	36.2	15.8	مؤيد بشدة
21.2	30.9	23.9	16.1	25.0	24.0	17.2	42.1	مؤيد بعض الشيء
19.6	18.2	18.1	29.0	16.7	32.0	19.0	15.8	معارض بعض الشيء
46.0	27.3	31.0	35.5	43.8	32.0	27.6	26.3	معارض بشدة
485	55	155	31	48	25	58	19	عدد المشاهدات
	9.83 (0.20)		3.01 (0.39)		2.42 (0.49)		5.79 (0.12)	تربيع بيرسون

وأخيراً، فإن اختيار عدد كبير من الأفراد لتصنيف متعدد العناصر في إطار صيغة توزيع نقاط الهوية يفوق من يختار ذلك التصنيف في إطار القياسات المعيارية، لا يعني بالضرورة أن الناس يتظاهرون بغير الحقيقة في الإجابات التي يعطونها في تعداد السكان، أو أن نظام توزيع نقاط الهوية يسبب الهوية الحقيقية بشكل أو آخر. كما أنه لا يوحى في هذا

الصدد بسلامة المقولات التي يطلقها دعاة الحركة متعددة العناصر عن أمريكا التي تسودها التعددية العنصرية، ولا يعني أن المعارضة المنظمة للقياس متعدد العناصر تدعو إلى القلق باعتبارها مغروسة في نظام الغنائم السياسية الذي يخدم "المصالح الخاصة".  
 وجدير بالذكر أن هذا الفصل الحالي من هذا الكتاب لا يدلي بدلوه في هذه الأمور إيجابياً أو سلبياً، وإنما يهدف قدر الإمكان إلى تقويض التمسك بمبادئ تجريبية معينة للتفسيرات النظرية للعنصر كتكوين اجتماعي. ويقترن ذلك بهدف آخر، وهو وضع نظام لتوزيع نقاط الهوية كنظام مكمل في سياقات معينة لطريقة القياس المعيارية المتبعة في دراسة التحديد الذاتي للهوية العرقية والعنصرية، وليس كبديل منه.

كما أن الحاجة إلى المزيد من الدقة والتحديد في مقاربات القياس التي نستخدمها تعتبر أمراً حيوياً في فهم دور العنصر والعرق كمبادئ منظمة لحياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خصوصاً في خضم التغيرات الجمة المعاصرة مثل صعود ثورة الحقوق وسياسات الاعتراف وموجة الهجرة بعد عام 1965 وصعود حركة الهوية متعددة العناصر ورد فعل الاتجاه العنصري المحافظ والنزعة الوطنية البيضاء وعودة ظهور الروح الوطنية والهوية الوطنية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر. كما أن المزيد من الدقة والتحديد ضروري، كما يوضح هذا الفصل، لفهم المحتوى والجدل المتعلق «بمعنى الجماعة بالنسبة إلى أعضائها» (Abdelal et al. 2006). وفي النهاية، فإن المزيد من الوضوح في المفاهيم والتحديد التجريبي يمثلان أقصى ما نصل إليه للتعامل مع تلك الثلة الصاعدة المؤلفة من المؤيدين والمتشككين وتحكيم قيمة البحوث الحالية حول الهوية والسياسة (Hacking 1999; Junn 1999; Brubaker and Cooper 2000; Omi 2000; Brady 2004a; Granato 2004; and Scioli 2004; R. Smith 2002; Abdelal et al. 2006).

## الموازنة بين الهوية الوطنية والهوية العرقية سيكولوجيا "الواحد من المتعدد"

جاك سيترين وديفيد سيرز

### مقدمة

في تحدٍّ للتجربة الأمريكية الحالية التي تحاول التوفيق بين الوحدة والتنوع، ذهب إيرنست جيلنر (Ernest Gellner 1983) إلى القول بأن فكرة الدولة القومية متعددة الأعراق فكرة تنطوي على تناقض ظاهري، حيث إن جماعات الأقلية في نهاية المطاف إما أن تندمج في الدولة وإما تنسلخ عنها. لكن الاحتكام إلى التاريخ لتقييم صدق مقولة جيلنر بأن الوحدة الثقافية ضرورية للحفاظ على الإحساس بالهوية الوطنية المشتركة أمر صعب؛ لأن المصطلحات الأساسية في هذا الصدد مصطلحات فضفاضة مثل "الثقافة" و"الأمة". فهل تشير الثقافة فقط إلى لغة مشتركة أم إلى مستوى أعمق من المفاهيم المشتركة؟ ولو كان الأمر كذلك فما مدى هذا العمق؟ وهل الإحساس بالهوية الوطنية يعني الارتباط العاطفي بالوطن وكل من يعيش فيه، أم الإحساس الأضيق بالتضامن مع أولئك الذين يشتركون مع المرء في الملامح الجسمانية والمعايير الثقافية؟

على الرغم من المشكلات التي تظهر مع اختبار مقولة جيلنر، فمن الواضح أنها وثيقة الصلة بعالمنا المعاصر. فالعولمة والتعددية الثقافية التي تغذيها حركة الهجرة توأمان يهددان



الوطنية التي يتحدث عنها جيلنر في صورتها المؤسسية، ألا وهي الدولة السيادية. في الولايات المتحدة الأمريكية، اكتسبت الهويات العرقية أولوية بسبب الهجرة والطائفية الدينية ونشأة المعامل اللغوية وأيديولوجية التعددية الثقافية. وفي الوقت نفسه -وكما يتضح من عواقب الحادي عشر من سبتمبر- فإن المشاعر الوطنية لا تزال متأججة (Huntington 2004).

من السياسات التي يمكن اتباعها لتحقيق الوحدة في مواجهة التنوع الثقافي، الدمج القسري؛ كما في برنامج "الأمركة" الصارم الذي استهدف المهاجرين في مطلع القرن العشرين. ومنها أيضاً أن نكفل بصورة علنية وجود ثقافة وطنية سائدة على أن نترك الأقليات وشأنها، وتميل فرنسا إلى اتباع هذا النهج. وثمة حل ثالث، وهو ما اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية لفترة ما في تاريخها الحديث على الأقل (Walzer 1997) وهو عدم تفضيل أي عرق أو دين باعتباره العامل المحدد لهوية الدولة، والمطالبة بثمان قيام هذه الدولة، وهو أن يعتنق الجميع المبادئ السياسية الديمقراطية ويتقبل طبائع الآخرين وعاداتهم. أما النهج الأخير فهو الإغلاء من قيمة الاختلاف وتجاوز مجرد تقبل التنوع إلى دعمه من خلال السياسات الحكومية. وبذلك يمكن القول إنه في النزعة الوطنية متعددة الثقافات لا يوجد تقريباً أي رصيد على الجانب الفردي في ميزان الهويات.

في الديمقراطية يتوقف الاختيار من بين هذه السياسات التي أشرنا إليها -معنى هوية المرء الوطنية- إلى حد ما على مواقف المواطنين الذين يجب عليهم أيضاً أن يوازنوا بين الدعوة إلى الوحدة والدعوة إلى التنوع. تلك المعضلة على المستوى الفردي، تعني ضرورة التوفيق بين هويات متعددة، أو بمزيد من التحديد الموازنة بين الانتماءات المختلفة التي تتنازع المرء بسبب انتسابه إلى جماعة وطنية شاملة وإلى جماعة عرقية أصغر منها في آن واحد. ويستخدم هذا الفصل بيانات استطلاعية لوصف الطريقة التي يرتبها الأمريكيون هويتهم الوطنية وهوياتهم العرقية، ولدراسة العوامل التي تؤدي إلى الصيغ المختلفة لتكوين الهوية، ولتتبع آثار الانتماءات القوية الوطنية والعرقية، كل على حدة، على العديد من السياسات العامة. والهدف الموضوعي في هذا الفصل هو أن نوضح متى ينبغي

أن ننظر إلى الهويات الوطنية والعرقية على أنها في حالة تنافس أو تكامل. أما الهدف المنهجي للفصل فهو تحسين كيفية تكوين مفهوم الهوية الوطنية الأمريكية وقياسه.

## تعريف الهوية

كما تبين مقدمة هذا الكتاب، فإن الكم الهائل من الكتابات الأكاديمية التي تدور حول "الهوية" يشبه مستقماً أكثر منه نفقاً ينتهي إلى الوضوح الفكري. وهذا ليس بغريب؛ إذ إن مصطلح الهوية يستعمل للدلالة على كل من التشابه والاختلاف، والعمومية والفردية. وعلى الرغم من ذلك، فإن جاذبية مصطلح "الهوية" تجعل من المستبعد أن نقبل بفكرة إيداعه أرفف التاريخ العلمي (Brubaker and Cooper 2000)، لذا فإن أفضل ما في وسعنا هو أن نضع تعريفاً يعيننا على التعامل مع القضايا النظرية والتجريبية السائدة المتعلقة "بسياسات الهوية". وعلى الرغم من كثرة تعريفات "الهوية"، فهناك اتفاق مدهش في الرأي على طبيعة هذه القضايا، وفي ما يلي نوجز سبعة من أهم أوجه الاتفاق في هذا الصدد:

أولاً: الهويات العرقية والوطنية هويات اجتماعية، لها مضمون علائقي (أي قائم على العلاقات) بالمعنى الذي أوضحته مقدمة الكتاب. وتشير الهويات إلى الأبعاد المختلفة لمفهوم المرء عن ذاته كما تتحدد في ضوء مفاهيم التشابه مع البعض والاختلاف عن الآخرين. وتتطور الهويات الاجتماعية؛ لأن الإنسان يرى نفسه متميماً إلى جماعات معينة ويسعى إلى تحقيق أهدافه من خلال انتسابه إلى هذه الجماعات. وتنشأ الهويات الاجتماعية من رحم المقارنة الاجتماعية ويتطلب تشكيلها حتماً رسم الحدود "بيننا" و"بينهم". وقد تؤدي الملامح المنظورة إلى تعريف المضمون العلائقي للهوية، وهذا جانب من الذات يشترك فيه المرء مع مجموعة معينة من الآخرين. لكن حدود الجماعة أيضاً قد ترسم اجتماعياً. فأحياناً "نحن" من نقوم برسم هذه الحدود، وأحياناً "هم" من يرسمونها. وفي المقولة الشهيرة للفيلسوف الفرنسي سارتر: إن العداوة للسامية يضمن بقاء اليهود

(والهوية اليهودية). ولذلك فمن الأسئلة المهمة ذات الدلالات المتعلقة بالصراع بين الجماعات: هل هناك اتفاق بشأن حدود الانتساب إلى الجماعة أم لا؟ ومن هنا، نرى أن اليهود الألمان الذين نجحوا في الاندماج في المجتمع الألماني كانوا ينظرون إلى أنفسهم من منظور وطني وليس عرقياً، أما النازيون فكان لهم منظور مختلف لتقييم الأمور.

ثانياً، السياسة يمكن أن تكون عاملاً مهماً في "التكوين الاجتماعي" لهويات الجماعات. أي أن المضمون العلائقي لهوية الجماعة مضمون ذو غرض (انظر الفصل الأول من هذا الكتاب). ويرتبط أعضاء الجماعة بأهداف مشتركة مثل السعي إلى الحصول على الاستقلال السياسي، أو الوصول إلى التمثيل البرلماني، أو الحصول على الاعتراف الرمزي بإنجازات سابقة. وتتميز عملية بناء الدولة بأنها عملية دمج واستبعاد، وتعكس القرارات السياسية ميزان القوى بين حدود الجماعات المتنافسة، وتحدد مدى إمكانية اختراق تلك الحدود. ولذلك، فإن الإجابة عن السؤال: من هو الأمريكي؟ تغيرت على مدى تاريخ الدولة. فيقول ليند (Lind 1995) إن الدولة الأمريكية الأولى كانت أنجلو-بروتستانتية، والثانية أوروبية ومسيحية، والثالثة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية عالمية ومتعددة الأجناس. أما روجرز سميث (Rogers Smith 1997) فقد وثق كيف جسدت قوانين الهجرة والتجنيس هذه التعريفات المتضاربة للدولة، وكيف أنها أسست لبنية هرمية مترتبة من الأجناس المختلفة. وقد أدى تعداد السكان في الولايات المتحدة دوراً في تحديد ملامح هويات الجماعات المختلفة من خلال ربط التصنيفات الديمغرافية بالأغراض السياسية. وفي القرن التاسع عشر، استخدمت قاعدة "نقطة الدم الواحدة" لتقييد الفرصة أمام السود للتمتع بحرية التحرك والنفوذ. ولكن في مرحلة تاريخية لاحقة، سعى بعض الناشطين السود إلى استغلال هذه القاعدة لزيادة الحجم الرسمي لجماعتهم العرقية في إطار التنافس على المنافع التي توزعها الحكومة على أسس عرقية. وبصفة عامة، يمكن القول إن السياسة تقيد خيار الهوية، وتعطي حافزاً للحفاظ على تصنيفات معينة للهوية الجماعية وتأكيداً لها.

ثالثاً، عند تعريف الهويات الاجتماعية من الضروري أن نميز بين الأبعاد المعرفية والأبعاد العاطفية لمضمونها العلائقي ( Citrin, Wong, and Duff 2001; Brubaker and Cooper 2000). فإذا قام المرء بتصنيف نفسه بنفسه فقد أجاب عن السؤال المعرفي: من أنا؟ بينما تتفاوت شدة تماهيه مع جماعة معينة؛ وهذه هي الدلالة الانفعالية للهوية الاجتماعية. فقد يسمي المرء نفسه أمريكياً من دون أن يشعر بمشاعر وطنية قوية ومن دون أن يعتقد أن الجنسية مسألة جوهرية في مفهوم المرء عن ذاته. فتعريف الذات بأنها "كذا" ليس كالتماهي مع "كذا". والدافعية للتماهي القوي مع جماعة بعينها هي حاجة المرء إلى الشعور الإيجابي باحترام الذات، الذي يبدو أنه مشتق من القيمة المنسوبة إلى الجماعة التي ينتمي إليها.

رابعاً، مضمون الهوية الاجتماعية يعطي معنى ملموساً للعضوية في جماعة بعينها. فالهويات يمكن تعريفها على أساس الغرض منها، ولكننا نجد عادة أن هناك معايير أساسية للعضوية الكاملة في أي جماعة من الجماعات. أي أن المضمون المعياري للفكرة يتجسد في صورة ملامح جسمانية وقيم وسلوكيات يتسم بها الفرد المعبر عن روح هذه الجماعة. ومن التوقعات المعتادة في هذا الصدد أن الانتماء النفسي القوي للجماعة يفرز التزاماً بمعاييرها التأسيسية. وتتفاوت الأسس التي تستند إليها الأحكام الجمعية المتعلقة بالتشابه أو الاختلاف تبعاً لتغير الزمان والمكان (Horowitz 1985). بعبارة أخرى، يمكن القول إن مضمون الهوية الوطنية يمكن أن يكون محلاً للجدل مثلما هو محمل للبناء والتشكيل. ونذكر هنا أن المضمون والجدل هما بعدان من أبعاد الهوية الجمعية، كما أوضحت مقدمة هذا الكتاب، وأن الجدل يركز على مضمون الهوية الجمعية لا على أهمية الحدود الخاصة بجماعة معينة. فقد يوافق المرء مثلاً على أن هناك أمريكيين وغير أمريكيين، لكنه قد يدخل في جدال حول مواقف عامة الناس والسياسات العامة للدولة وهل تصاغ على أساس أن الأمة وعاء شامل يحتوي كل صور التنوع، أم على أساس أنها مجموعة من الأعراق والثقافات حيث تتمتع كل جماعة ذات ثقافة أو عنصر معين بميزات عن غيرها.

ويؤدي تقييم الرؤى المتضاربة في هذا الصدد إلى بروز مشكلات منهجية جمة، لكن أقل ما ينبغي عمله هنا أن نستقر على مضمون المعايير التأسيسية التي تحدد الهوية الوطنية الأمريكية.

خامساً، الهويات الاجتماعية لها قيمة سياسية؛ لأنها تعبر عن مشاعر الترابط المتبادل والالتزام والعدوان، بحيث ترسم الخطوط الأساسية لاستعداد المرء لمديد العون إلى الآخرين ومدى دعمه للسياسات المتعلقة بتوزيع الموارد على أساس الانتماء إلى الجماعة. بل إن الصلة الوثيقة بين الأسس الشخصية والاجتماعية لاحترام الذات تتضح عندما نتذكر أن توجيه إهانة إلى كرامة الجماعة التي ينتمي إليها المرء سرعان ما تشعل عنفاً عرقياً (Horowitz 1985). فالهوية قد تتحول إلى مسألة حياة أو موت. ومن أجل الأمة أو الجماعة العرقية أو الدين يقدم الناس أرواحهم عن طيب خاطر من أجل "شعبهم"، ويرتكبون جرائم لا توصف ضد "الآخرين" المجردين من الإنسانية. وبصفة عامة، تشير سياسات الهوية إلى استثارة كبرياء الجماعة لتعزيز ما تعتبره مصالحها الجمعية، بأن تدعو الناس إلى الحكم على الأحداث والسياسات والمرشحين الحزبيين بناء على الطريقة التي سيؤثرون بها في موقف الجماعة التي ينتمي إليها المرء وفي تراثها. ولذلك نجد أن تسييس الهويات يمثل سؤالاً بحثياً مهماً في دراسة الصراعات بين الجماعات المختلفة.

سادساً، العلاقة بين هوية الجماعة والتناسك السياسي تعتبر محوراً مهماً من المحاور البحثية. فمن الافتراضات الأساسية في هذا الصدد أن الهويات الاجتماعية تؤثر في السلوك تأثيراً كبيراً كلما اكتسبت دلالات عاطفية (Tajfel 1918a). ومن المفترض أن الإحساس القوي بالهوية يفرز الاستعداد بالالتزام بمعايير الجماعة والدفاع عنها.

سابعاً، في المجتمع الحديث، ينتمي الأفراد إلى جماعات متعددة، وغالباً ما تكون هذه الجماعات متداخلة مع بعضها بعضاً، فمنها الوطنية والإقليمية والعرقية والمهنية، وهذا هو مصدر التأكيد المألوف على أن للفرد هويات متعددة، بناء على المقارنة بين نفسه وبين

مجموعات مختلفة من "الأخرين" (Sen 2000; Brewer and Roccas 2001). ويتغير عدد هذه الهويات الاجتماعية المتنوعة، وتتغير طبيعتها ودلالاتها النسبية بتغير ظروف الحياة والأحداث السياسية. ويلاحظ أن وجود الهويات المتعددة يطرح مشكلة الاستقطاب، التي تتبدى عندما يواجه المرء اختياراً سياسياً، فيسأل نفسه في ضوء انتماءاته المتعددة وانتسابه إلى جماعات مختلفة ما الذي سيحكم أفعاله في نهاية المطاف. ومن ثم، فإن العلاقة التي يناقشها هذا الفصل تحديداً هي الموازنة الذاتية بين الانتماء الوطني والانتماء العرقي في الولايات المتحدة الأمريكية.

### خيار الهوية: الأمة أم الجماعة العرقية؟

يؤكد الوطنيون أولوية الهوية المرتبطة بالأمة قبل أي انتماء آخر. وفي هذا السياق، طرح السياسي البريطاني نورمان تبييت Norman Tebbit اختباراً للهوية الوطنية سماه "اختبار لعبة الكريكت"؛ حيث قال إن عدم تشجيع المواطنين البريطانيين الذين ترجع أصولهم إلى جنوب آسيا أو جزر الهند الغربية للفريق الإنجليزي خلال المباريات التي لعبها في الهند أو باكستان أو جامايكا يعني أن انتماءهم الأقوى إلى دولة الأصل وليس إلى موطنهم السياسي الذي يعيشون فيه حالياً. كما عبرت ليندا شافيز Linda Shavez عن هذه الرؤية أيضاً عندما قام المشجعون الذين ينحدرون من أصول أمريكية لاتينية بالهتاف للمكسيك والاستخفاف بالسلام الوطني الأمريكي في مباراة دولية لكرة القدم في لوس أنجلوس. وقد تنبأ صامويل هنتينجتون (Samuel Huntington 2004) منذ وقت ليس ببعيد بأن النمط الحالي لهجرة المكسيكيين إلى الولايات المتحدة سيؤدي إلى تشظي الأمة الأمريكية بسبب تآكل الوحدة الثقافية التي تقف وراء الإحساس بالهوية المشتركة والغرض المشترك.

ولكن على الجانب الآخر يقول أمارتيا سن (Amartya Sen 2000) إن "اختبار المشجعين" لا يثبت أن الوطنية والعرقية هويتان متصارعتان؛ فمن الممكن أن يشجع المرء

الفريق الباكستاني في لعبة الكريكت وفي الوقت نفسه يستوفي كل ما عليه من مسؤوليات المواطنة. وينطبق الشيء نفسه على مشجع التنس الأمريكي ذي الأصل الإفريقي الذي يشجع اللاعبة سيرينا ويليامز Serena Williams عندما تواجه الأمريكية جينيفر كابرياتي Jennifer Capriati. لو كان أمارتيا سن على حق، فمعنى ذلك أن الهوية والعرقية ليستا في منافسة في كل الأوقات. بعبارة أخرى، يمكن القول إن السياق هو الذي يحدد الهوية الجمعية التي تحظى بالأولوية، بما لها من دلالات سلوكية. إلا أن هناك مواقف تتجاذب فيها هذه الولاءات في اتجاهات متضادة. فبعد عملية بيرل هاربر Pearl Harbour واجه الأمريكيون المنحدرون من أصل ياباني اختياراً بين الولاء لبلدهم الجديد و دعمهم لبلدهم الأصلي. فكان موقف الأغلبية الساحقة منهم هو الإعلاء من شأن هويتهم الوطنية الأمريكية، على الرغم مما قامت به الحكومة الأمريكية من احتجازهم في معسكرات منعزلة.

في مجتمع متعدد الأعراق مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا تتداخل هوية المرء الوطنية والعرقية تداخلاً تاماً، فالأمريكيون يشتركون في ما بينهم في الانتماء إلى الجماعة الوطنية الشاملة مع أناس من جماعات عرقية خارجية؛ أي من أعراق مختلفة. وي طرح بروير وروكاس (Brewer and Roccas 2001: 5-10) مفهوم "تعقد الهوية الاجتماعية" للتعبير عن التعايش بين هذه الانتماءات المتعددة للجماعات المختلفة، ويقولان بوجود أربع طرق بديلة، يعالج بها المرء التوترات التي قد تنشأ عن هذه الظروف. ومن المهم في هذا الصدد أن كل ترتيب للهويات المتعددة للمرء له دلالاته في ما يتعلق بقبول الآخرين أو استبعادهم مما يطلق عليها هولينجر "دائرتنا نحن" (David Hollinger 1995)؛ وهو وصف لا يخلو من إجابات مهمة.

"الهيمنة" هي استراتيجية إخضاع كل الهويات الجمعية المحتملة لانتماء رئيسي محوري. ويصر الوطنيون على أن الهوية الأمريكية لها الأولوية، وسنرى أن معظم البيض يعرفون أنفسهم على أنهم "أمريكيون" وحسب، ويتحاشون التسميات العرقية حتى تحت



الضغط. ومن وجهة نظر المهاجرين، فإن الاندماج في الدولة المضيفة على حساب تراثهم العرقي الأصلي يعتبر شكلاً من أشكال نموذج الهيمنة. كما أن إحساس المرء بالانتماء إلى أصوله العرقية دون غيرها مع الانفصال عن التيار الثقافي السائد في المجتمع الذي يعيش فيه شكل آخر من أشكال هذا النموذج.

"التجزئة" هي حل آخر يتم فيه إعلاء شأن هوية ما عن غيرها حسب الموقف. ويمكننا أن نصف هذا التصور بعبارة أخرى فنقول: إن هوية الفرد المحورية تتحدد حسب النطاق. فيرى هورowitz (Horowitz 1975: 118) أن كل الهويات المنسوبة تعتبر "سياقية إلى حد بعيد"؛ ففي أوروبا يعتبر مؤلفا هذا الفصل أمريكيين، أما في مدينة بوسطن فيعتبران من أهالي كاليفورنيا. وأحياناً يستدعي الموقف هوية اجتماعية واحدة فقط، كما في حالة الانتخابات المحلية والسياسات البيئية التي نادراً ما تستدعي المشاعر الوطنية. ولكن هناك سياقات أخرى يمكن فيها استدعاء أكثر من تصنيف واحد للذات، وعندئذ يصبح الاختيار بينها حتمياً.

"التقاطع" شكل ثالث من أشكال التوفيق بين الهويات المتعددة. ففي المجتمع متعدد الأعراق، يشير التقاطع إلى تشكيل "هوية ثقافية ثنائية مختلطة"؛ حيث يصبح تعريف الجماعة الداخلية التي ينتمي إليها المرء هي الجماعة التي يشترك أبناؤها معه في التراث العرقي والإقامة في البلد المضيف (Brewer and Roccas 2001: 13). ويصبح الوصف المفضل هؤلاء هو الصيغة المزدوجة التي تربط بين هويتها الشرطية؛ مثل أمريكي-إفريقي، أو أمريكي-مكسيكي أو أمريكي-إيطالي. هذه المصطلحات توحى بأكثر من مجرد الإضافة أو التلازم في الوقت نفسه بين انتماءين إلى جماعتين مختلفتين؛ إذ إنها شكل من أشكال تعريف الهوية التي تعني وجود تشكيلة فريدة من المصالح المشتقة من تجارب الجماعات العرقية على اختلافها في السياق الأمريكي (Brewer and Roccas 2001: 13).

"الدمج" هو النموذج الأخير للتعامل مع الهويات الجمعية المتعددة، الذي يوسع من الحدود الخاصة بالجماعة الداخلية للمرء بحيث يضم أناساً آخرين يشتركون معه في أي



انتفاء من الانتفاءات المهمة. وهذه الهوية الاجتماعية الاندماجية تتسم بالاستيعاب والتنوع الكبير، كما يحدث عندما يتم إخضاع الهويات العرقية والوطنية لمعايير وقيم أيديولوجية إنسانية عالمية شاملة، يعتنقها الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم "مواطنين عالميين".

وبالطبع لا يمكن أن نتصور أن اختيارات الهوية اختيارات فردية صرفة، وإلا كانت هذه نظرة مضللة. فالجمع بين الهوية الوطنية والهوية العرقية، كما أشرنا، مشكلة جمعية لها حلول أيديولوجية متضاربة. ومن ثم، فإن المعايير الاجتماعية والسياسات الرسمية تجاه التعددية الثقافية قد تؤثر في توزيع اختيارات الهوية. وهنا نتساءل: هل يشعر الأمريكيون فعلاً بتضارب بين انتفاءاتهم الوطنية والعرقية؟ لو كانوا يشعرون بذلك، فما الذي يأخذ الأولوية: الولاء للأمة أم الاعتزاز بالجماعة العرقية؟ وهل يتفاوت ترتيب الهويات على هذا النحو عبر الجماعات العرقية الأساسية في الولايات المتحدة؟ وبمزيد من التحديد، هل تؤدي قوة الإحساس بالهوية العرقية بين جماعات الأقليات والمهاجرين في أمريكا إلى تقويض إحساسها بالهوية الوطنية، أم أن الولاءات العرقية والوطنية متوافقة؟

هذا التحليل يأتي في إطار يشتمل على صورتين للعلاقات العرقية في أمريكا. إحداهما تؤكد عملية الاندماج التي يتحول المهاجرون من خلالها تدريجياً إلى أناس أكثر شبيهاً بالأمريكيين المولودين في أمريكا في إحساسهم بهويتهم وفي مشاعرهم الوطنية. والثانية تؤكد الوضع الاستثنائي "للملونين" باعتبارهم هدفاً للتمييز والتحيز وبوصفهم جماعة مستبعدة من المجتمع الوطني والسياسي نتيجة لتاريخ القمع الذي تعرضت له. من الناحية النظرية، تجمع هاتان الصورتان بين معايير الهوية الجمعية وعلاقاتها وأغراضها بطرق مختلفة. فنموذج الاندماج يعتبر أن الحدود في المجتمع الوطني الأمريكي تسمح بالعبور بين الهويات المختلفة؛ فالقادمون الجدد ينتمون إلى هذا المجتمع فور اكتسابهم المعايير الثقافية التي تقوم عليها هوية الجماعة. أما نموذج "الملونين" الذي يعتبر السود حالة استثنائية فيقوم على تأكيد وجود حد فاصل بين "نحن" و"الآخرين"، سواء أكانوا سوداً أم آسيويين أم من أصول أمريكية لاتينية، ويربط ضمناً بين هذا الحد الفاصل والتفضيلات والسلوكيات السياسية المتنوعة.

## التنبؤ بخيارات الهوية

قد يكون الانتماء العرقي موازياً لخيارات الهوية في المجتمع متعدد الثقافات؛ فلأن الناس يميلون إلى الحياة والتفاعل مع من يشبهونهم، فقد تنظر جماعة الأغلبية إلى معظم المواطنين الآخرين على أنهم يشتركون معها في الخصائص الجسدية والقيم نفسها. وبذلك نجد أساساً نظرياً ومعرفياً بسيطاً يجعل أبناء جماعة الأقلية العرقية يعرفون أنفسهم بأنهم "أمريكيون وحسب"، خصوصاً عندما يكون الاندماج البنيوي للمهاجرين البيض كاملاً (Alba 1990; Glazer 1997). بالإضافة إلى ذلك، من مصلحة جماعة الأغلبية أن تضمن الهيمنة لمعاييرها الثقافية، وبذلك يتقلص استعدادها لتقبل الهويات القائمة على تراث ثقافي مختلف. من ناحية أخرى، نجد أن أبناء الجماعات التي تختلف اختلافاً واضحاً عن الأغلبية تنظر إلى نفسها على أنها مختلفة وتعامل بالفعل على أنها مختلفة. وعلى وجه الخصوص، عندما تكون الحدود بين الجماعات العرقية حادة ولا تسمح بالعبور في ما بينها، فإن جماعات الأقلية تشعر بالانتماء إلى أصولها العرقية. ولذلك، فمن المتوقع أن يعرف البيض أنفسهم على أساس الهوية الوطنية وحدها دون غيرها، لا أن يقولوا إنهم سود أو آسيويون أو من أصل أمريكي لاتيني.

كذلك يميل المهاجرون أكثر من المولودين في أمريكا إلى اعتناق تعريف الهوية الذي يغلب عليه الطابع العرقي أو الصيغة المزدوجة "ذات الشَّرْطة"، ولكن إذا كان صحيحاً أن الاندماج يسير في خط مستقيم عبر الزمن، فينبغي أن تتضاءل هذه الفجوة مع كل جيل جديد من أجيال المهاجرين. ومن المنتظر أن تكون نتيجة هذا التحول دلالات مهمة للجدل الدائر حالياً حول مستقبل المهاجرين من آسيا وأمريكا اللاتينية، وهل سيتبعون المسار الاندماجي الذي سبقهم إليه الأوروبيون أم لا (Barone 2001; Brimelow 2004; Huntington 1995).

كما يعد التفاعل الاجتماعي السياسي مصدراً آخر من مصادر خيارات الهوية؛ فكما أشرنا من قبل، يتعرض الناس لمعايير مختلفة بشأن المزايا النسبية للاندماج أو الاحتفاظ

بثقافتهم العرقية الأصلية. فالتعددية الثقافية التي تقول بسيادة المكون العرقي في تحديد هوية المرء ومصالحه تعد أيديولوجية جديدة نسبياً، وقد حققت انتشاراً واسعاً في الكليات والجامعات الأمريكية. ومن ثم، فإن التعرض لهذه الأفكار قد يدعم الرؤى السياسية التي تقلل من قيمة النزعة الوطنية لمصلحة هوية الجماعات الفرعية. ولذلك، لا نستغرب التوقع بأن الشرائح الصغيرة نسبياً والفضلى تعليماً نسبياً من السكان تميل إلى اعتناق تعريفات الهوية المزدوجة والعرقية أو توافق عليها.

وتستند الدلالة السياسية للهوية الاجتماعية جزئياً إلى كيفية تأثيرها في المواقف والسلوكيات تجاه الجماعة التي ينتمي إليها المرء وغيرها من الجماعات. فإذا ظل نموذج الاندماج المتعلق بالعلاقات بين الجماعات العرقية الأمريكية صحيحاً، فسيأتي الوقت الذي يرى فيه مهاجرو اليوم وسلالتهم أنهم أمريكيون أولاً، ومنتسبون إلى جماعة عرقية معينة ثانياً، في حين تكون الاختلافات العرقية في الحس الوطني قليلة نسبياً، وتعكس بصورة أساسية مدة استقرار هذه الجماعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتوقف توقعاتنا بشأن كيفية الربط بين الانتماءات الوطنية والعرقية بمرور الزمن على ما نعنيه ببوتقة الصهر. فإذا كان الانصهار في البوتقة يعني التطهير العرقي، فإن الاندماج الناجح يعني أن الإحساس القوي بالانتماء الوطني قد جرف بقايا الولاء الجوهري القديم للجماعة العرقية (Sidanius et al. 1997). وفي المقابل، إذا كان الانصهار يعني الدمج، فإن الارتباطات القوية بالجماعة الوطنية والعرقية ليست متوافقة فحسب، بل قد تصل إلى أن يدعم كل منها الآخر. ويتمحور التقابل بين هاتين الصورتين للانصهار حول كيفية ترتيب جماعات الأقلية لأوليائها بشأن الهوية العرقية والوطنية.

## البيانات والقياسات

ينبع التحليل الذي يتم تناوله في هذا الفصل من مشروع بحثي موسع أجراه المؤلفان حول الهوية الأمريكية، واستمدت بياناته من دراسات الانتخابات الوطنية

الأمريكية في عامي 1992 و2002، والاستطلاعات الاجتماعية العامة وسلسلة الاستطلاعات الاجتماعية لمقاطعة لوس أنجلوس التي أجريت بين عامي 1994 و2000. وتبين دراسات الانتخابات الوطنية الأمريكية والاستطلاعات الاجتماعية العامة نتائج مقابلات شخصية أجريت وجهاً لوجه مع عينة من البالغين الممثلين لمختلف قطاعات سكان الولايات المتحدة. وتستخدم الاستطلاعات الاجتماعية العامة تصميم العينة المقسمة، وتأتي البيانات المستخدمة في هذا الفصل أساساً من الوحدات الخاصة بالتعددية الثقافية التي طبقت على نصف العينة في عامي 1994 و1996. ويعتبر النطاق الوطني للدراسات والاستطلاعات ميزة كبيرة، لكن يشوبه ندرة المجيبين من بين الأقليات. ونتيجة لذلك، يجب أن يحذر المرء في تفسيره للنتائج المسجلة للأعداد الصغيرة نسبياً من السود والناطقين باللغة الإسبانية في هذه الاستطلاعات الوطنية.

وجدير بالذكر أن الاستطلاعات الاجتماعية الخاصة بمقاطعة لوس أنجلوس تقوم على استطلاع هاتفي بمساعدة الحاسوب وبناء على طلب مجموعة من الأرقام الهاتفية العشوائية، لتغطية عينة ممثلة من البالغين الذين يعيشون في المقاطعة. وبتجميع هذه الاستطلاعات يمكن التوصل إلى عدد كافٍ من المستجيبين المنتمين إلى جماعات الأقليات لإجراء تحليل متعدد العوامل. ومن الممكن أيضاً تقسيم المستجيبين الناطقين باللغة الإسبانية حسب مكان الميلاد ووضعهم بالنسبة إلى الجنسية. وبفضل الأولوية الدائمة التي يتمتع بها البعد العرقي في لوس أنجلوس التي تعد مجتمعاً متنوعاً بدرجة غير عادية، فإنها تعد حالة بالغة القيمة لدراسة التفاعل بين الهويات الوطنية والعرقية. كما أن طبيعة البنود المدرجة في الاستطلاعات الاجتماعية الخاصة بمقاطعة لوس أنجلوس تمكننا من إجراء تصنيف مباشر للمستجيبين لتقسيمهم إلى مجموعات الهوية المختارة التي طرحها بروبر وروكاس.

وقبل أن نناقش قياسات الهوية المستخدمة هنا، يجدر بنا أن نعلق على ميزات وعيوب الاعتماد على منهج الاستطلاع. أولاً، يعتبر تصميم العينة المناسبة مشكلة كبيرة عندما

تكون الهويات متعددة ومحل جدال. فإذا كان هناك اهتمام لدى العامة، فإن العينة الوطنية -حتى لو كانت قطاعاً عرضياً نموذجياً- لا تغطي العدد الكافي من المستجيبين من جماعات الأقليات، إما لقلّة عددهم وتبعثرهم، وإما لتركزهم في مناطق قليلة. ففي الحالة التي نتحدث عنها مثلاً، نجد أن العينات الوطنية للسكان الأمريكيين تتضمن عادة عدداً من المستجيبين السود والناطقين باللغة الإسبانية والآسيويين يقل عن العدد اللازم لإجراء تحليل منهجي لهذه الجماعات. وهذا ما يفرض غالباً اللجوء إلى استراتيجية استخدام عينة ضخمة الحجم ثم اللجوء إلى إجراءات ترجيح معقدة، ومع ذلك فقد تظل العينة لا تفي بالملبوس لمقارنة تشكيل الهوية في مجموعة من السياقات الديمغرافية. ولهذا السبب، فإن التحليل الوارد في هذا الفصل يعتمد على تجميع مجموعة من استطلاعات مقاطعة لوس أنجلوس؛ إذ إن هذه الاستراتيجية تتيح الحصول على حالات كافية للمقارنة بين المعتقدات عبر الجماعات العرقية وأجيال المهاجرين، لكننا لا نستطيع الزعم بأنها تمثل المناطق كافة.

وفي المجتمع متعدد الأعراق تعتبر لغة القائمين على إجراء المقابلات الشخصية والجنس الذي يتمون إليه عاملين من العوامل التي يمكن أن تؤثر في الردود الخاصة بالهوية السياسية. فمثلاً نرى أن القدرة على التحدث باللغة الإنجليزية بين الناطقين باللغة الإسبانية والأمريكيين من أصل آسيوي تتوقف إلى حد كبير على إذا ما كان آباؤهم قد ولدوا في الولايات المتحدة أم لا. ومرة أخرى نقول إن النتائج المتعلقة بتوزيع وقوة الانتماء إلى الهوية العرقية في هذه الجماعات قد تتأثر بالقدرة على إجراء المقابلات الشخصية بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية.

وثمة قضايا أخرى تظهر عندما نبدأ في تطبيق التصور الثلاثي للهوية الذي يميز بين الأبعاد المعرفية والعاطفية والمعيارية. فالتصنيف الذاتي يعتبر مباشراً إلى حد نسبي؛ حيث يمكن سؤال الناس مباشرة ما هو التصنيف العرقي الذي يرون أنهم يتمون إليه. أما تقييم شدة الانتماء للهوية فمسألة أكثر تعقيداً، لكن هناك مجموعة من قياسات المتغيرات،

مثل "مقياس حرارة المشاعر" الذي طبق لأول مرة في دراسات الانتخابات الوطنية الأمريكية، ومقياس آخر لتقدير الذات الجمعية تم استيراده جاهزاً من دراسة لوثنانين وكروكر (Luthanen and Crocker 1992). ومن العبارات الأساسية في هذا المقياس بعد تعديلها لسبر الإحساس بالهوية الوطنية: "كثيراً ما أعتبر نفسي أمريكياً" و"كوني أمريكياً مهم جداً لهويتي"، و"أنا فخور بكوني أمريكياً" (Citrin, Wong and Duff 2004; Sniderman, Hagendoorn and Prior 2001).

ويعتبر قياس مضمون الهوية الوطنية بواسطة الاستطلاعات مهمة معقدة تقتضي تحديد نموذج للفرد الممثل للأمة حينما يكون مفهوم الأمريكي أو البريطاني أو الهولندي موضعاً للجدل. ومن الملامح المهمة التي تسود في الكتابات المتعلقة بالنزعة الوطنية التمييز بين الأمة بمفهومها "المدني" و"العرقي" و"الثقافي". ففي ضوء التصنيف الأول يدخل في "دائرة نحن" أي عضو قانوني في الجسد السياسي للدولة لديه استعداد لتحمل التزامات المواطنة. أما التصنيفان التاليان فيعتبران أن حدود الجماعة الوطنية لا يدخل فيها إلا من يشتركون في أصل وتراث ثقافي واحد مع الأساس العرقي أو الأغلبية على المستوى التاريخي.

ولكن كيف لنا أن نحدد أيّاً من مفاهيم الهوية الوطنية هذه هو الذي يغلب على غيره؟ يمكننا أن نستخلص ذلك من مقولات الزعماء السياسيين والوثائق التأسيسية والقوانين والآداب وانطباعات المعلقين مثل توكفيل Tocqueville وبريس Bryce (في الحالة الأمريكية). وهذا هو المسار الذي يتبعه هنتينجتون (Huntington 2004) في وصفه للهوية الوطنية الأمريكية كما ترسم في ظل الجمع بين عقيدة سياسية مدنية و"ثقافة أنجلو-بروتستانتية". وفي مقاربة أخرى ذات صلة، يستكشف رايشر وهوبكنز (Reicher and Hopkins 2001) مضمون الهوية الوطنية الأُسكتلندية عن طريق تسجيل أفكار الناشطين السياسيين عبر الطيف السياسي حول الملامح التي تجعل الشعب

الأسكتلندي متميزاً. وسواء قبلنا بهذه الصيغة أم لا، فهذا أمر يختلف تماماً عن كون المواطنين العاديين يتصورون المجتمع الوطني بالطريقة نفسها أو يلتزمون بهذه المعايير.

في أعمال بحثية سابقة (Citrin, Reingold and Green; Citrin et al. 1994)، جمعنا بين أحكام الخبراء عن الهوية الوطنية الأمريكية والمعتقدات الشعبية على أساس تقييمنا لها بأسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة. فسألنا المستجيبين أولاً: «هل هناك خصائص أمريكية فريدة تجعلنا مختلفين عن البلدان الأخرى؟» فجاء الرد بالإيجاب في الأغلبية الساحقة من الحالات؛ حيث وافق 80٪ على وجود هذه الصفات. وعندما طلبنا منهم تسمية الخصائص الأمريكية المميزة كانت الإجابة الأكثر شيوعاً تشير إلى الحريات الفردية، وثانية هذه الإجابات هي الاستقلالية أو الجهد الفردي والفرص المتاحة (Citrin et al. 1994: 11).

ولكي نصل بطريقة مباشرة إلى المفهوم الشخصي للهوية الأمريكية في صورتها النموذجية وضعنا سؤالاً يطلب إلى المستجيبين إعطاء درجات لأهمية الخصائص المختلفة التي تجعل المرء "أمريكياً بحق"، وقد استخدم هذا المنهج مؤخراً لقياس مضمون الهوية الوطنية البريطانية (Rothi, Lyons, and Chrysochoou 2005). في الحالات الأمريكية استمدت الخصائص المذكورة من توصيفات علمية للمفهوم المدني والمفهوم العرقي أو الثقافي، وتضمنت الخصائص العامة مثل المساواة الاجتماعية والاعتماد على الذات والمشاركة المدنية، و"إحساس المرء بكونه أمريكياً"، إلى جانب خصائص أخرى أكثر تحديداً مثل الإيمان بالله، والتكلم باللغة الإنجليزية، وأن يكون المرء مولوداً في أمريكا. وينبغي هنا تأكيد أن هذا القياس قياس للمعتقدات المعيارية لا للسلوكيات الشخصية للمستجيبين. وكما في كل القياسات المعتمدة على الاستطلاعات لنا أن نتساءل: هل كانت مجموعة الخصائص ذات الصلة ممثلة تمثيلاً كافياً، وهل كانت المؤثرات على الردود -مثل الرغبة في الظهور بمظهر مقبول اجتماعياً والمكانة الاجتماعية اللائقة، والتي تؤدي إلى خطأ غير عشوائي في القياس - سبباً في إيجاد مشكلات جسيمة في صدق النتائج؟ من الواضح



أن هناك الكثير مما يمكن عمله في مجال قياس مضمون الهوية الوطنية. ولكن يبدو أن الكثير من الأمريكيين يؤمنون بسمات مهمة من سمات العقيدة السياسية الاحتوائية، وفي الوقت نفسه يعتقدون تعريفات إقصائية للهوية الأمريكية تقوم على الولادة والديانة (Citrin, Reingold and Green 1990).

في التحليل الذي يقدمه هذا الفصل، تعتبر نقطة بداية القياس هي التمييز بين التعريف والتماهي. وسواء أكانت اختيارات الهوية لدى المواطنين العاديين تعكس استراتيجية "هيمنة" أو استراتيجية "تقاطع"، فهذا أمر يتم قياسه عن طريق سؤال واحد يتعلق باختيار التصنيف الذي ينتمي إليه المستجيب. فقد سُئل المستجيبون في الاستطلاعات الاجتماعية الخاصة بمقاطعة لوس أنجلوس: «في ما يتعلق بالمسائل السياسية والاجتماعية، هل ترى أنك أساساً أمريكي فقط، أم أنك أساساً عضو في جماعة عرقية ما، أم الاثنان معاً؟». وأدت الإجابات إلى تقسيم تصنيف الأمريكي إلى "وطني" و"عرقى" و"مزدوج".

واستخدمت مجموعة من المؤشرات لقياس المكون الفعال في الهوية الوطنية أو شدة الانتماء الوطني الذي يشعر به المرء. وجددير بالذكر أن استطلاعات الانتخابات الوطنية الأمريكية لعامي 1992 و2002 والاستطلاعات الاجتماعية العامة وردت فيها أسئلة عن حب الوطن والمشاعر المتعلقة بالعلم الأمريكي. كما استخدمت المؤشرات الخاصة بالوطنية نفسها في الاستطلاعات الاجتماعية لمقاطعة لوس أنجلوس إلى جانب سؤال عن الاعتزاز بأمريكا. وتم الجمع بين هذه البنود لتكوين مؤشر للوطنية يتراوح ما بين صفر و6 درجات. وفي الاستطلاع الاجتماعي العام لسنة 1996، أُدرجت ثلاثة أسئلة عن الدلالة النفسية لكون المرء أمريكياً، كما تضمن هذا الاستطلاع عشرة بنود أخرى لتقييم الاعتزاز بجوانب معينة من جوانب التاريخ والمجتمع الأمريكي التي تتراوح بين الإنجازات العلمية وطبيعة العلاقات بين الجماعات. وقد تم الجمع بين هذه البنود العشرة لتكوين مقياس الاعتزاز بأمريكا، وهو مؤشر آخر من مؤشرات الوطنية.



وأخيراً، تضمن الاستطلاع الاجتماعي لمقاطعة لوس أنجلوس ثلاثة أسئلة تستجلي أهمية العرق عند المستجيبين، يدور أحدها حول شدة إحساس الناس بالانتماء إلى جماعتهم العرقية (حسب اختيارهم)، والثاني حول معدل نظرهم إلى أنفسهم على أساس أنهم بيض (سود، من أصل أمريكي لاتيني، آسيويون)، والثالث حول أهمية العرق "لإحساس المرء بهويته إجمالاً". وتم الجمع بين هذه الأسئلة أيضاً لتكوين مؤشر الهوية العرقية يتراوح من 0 إلى 3 درجات.

## النتائج

### التصنيف الذاتي

مؤشر اختيار الهوية المستخدم هنا هو السؤال الذي يقول: «عندما تفكر في قضايا اجتماعية وسياسية فهل تنظر إلى نفسك على أنك فرد في جماعة عرقية أو عنصرية أو وطنية معينة، أم على أنك أمريكي فحسب؟» يوضح سيرز وآخرون (Sears et al. 1999: 54) أن العينة الوطنية للاستطلاع الاجتماعي العام لسنة 1994 كانت أهم نتيجة فيه أن 90٪ اختاروا إجابة "أمريكي فحسب"، بينما رأى 7٪ فقط أن يصنفوا أنفسهم على أنهم أساساً أفراد في جماعة عرقية أو عنصرية معينة. وإذا كنا نظن أن الناس يؤثرون تحاشي الاختيار الجريء، فقد أجاب 2٪ بإجابة "كلا الأمرين معاً" أو "حسب الظروف". ثم كان هناك سؤال آخر للمتابعة يسأل هل ينظرون إلى أنفسهم بهذه الطريقة بالنسبة إلى «كل القضايا أم معظم القضايا أم بعض القضايا أم بضع قضايا محددة فقط». ومن بين العينة كلها ذكر أكثر من النصف (54٪) أنهم يعتبرون أنفسهم "أمريكيين فحسب" بشأن "كل القضايا"، و28٪ قالوا إنهم يشعرون بذلك بالنسبة إلى "معظم القضايا". بينما قال أقل من 2٪ إنهم يعتبرون أنفسهم منتمين إلى جماعة فرعية بشأن "كل القضايا أو معظمها".

وتتضمن الاستطلاعات الاجتماعية الخاصة بمقاطعة لوس أنجلوس عدداً كبيراً من المستجيبين من الأقليات، ويبين الجدول (5-1) إجابات عينات لوس أنجلوس على بند

الاختيار الأساسي للهوية، فيوضح أن بيانات هذه الاستطلاعات توازي إلى حد كبير النتائج الوطنية، ففيها نجد أن 80٪ من المستجيبين في الاستطلاعات المجمعّة لأعوام 1994 و 1995 و 1997 اختاروا "أمريكي فحسب"، لا الاختيار العرقي. إذن، يمكن القول إن عامة الناس إجمالاً يرون أن الهوية الوطنية الأمريكية، وليس الانتماء إلى جماعة عرقية فرعية، هي الاختيار السائد في التحديد الذاتي للهوية.

### الجدول (5-1)

#### اختيار الهوية حسب العنصر والعرق (٪)

اختيار ثنائي			اختيار ثلاثي				
إجمالي	جماعة عرقية	أمريكي فحسب	إجمالي	جماعة عرقية	كلاهما	أمريكي فقط	
791	5	95	702	5	20	75	أبيض
359	28	72	270	17	55	28	أسود
613	33	67	631	32	57	11	ناطق باللغة الإسبانية
187	17	83	188	11	65	25	مولود في الولايات المتحدة
110	28	72	118	16	74	10	متجنس بالجنسية الأمريكية
311	44	56	322	50	47	3	غير مواطن
149	23	77	121	23	71	6	آسيوي
1912	20	80	1724	43	18	40	إجمالي

ملحوظة: نص السؤال: «في ما يتعلق بالموضوعات السياسية والاجتماعية، هل تعتبر نفسك أساساً: أمريكياً فحسب، أم أمريكياً و(عرقاً) أم مجرد (عرق)؟». وتوضح الأعمدة النسبة المئوية لكل جماعة عنصرية وفق الرد الذي اختارته. (ويلاحظ أن مجموع الصفوف الأفقية لا يبلغ بالضرورة 100٪، بسبب أخطاء التقريب).

المصدر: ملف تراكمي للاستطلاعات الاجتماعية لمقاطعة لوس أنجلوس LACSS cumulative file.

بالطبع، نجد في العينة الوطنية أن البيض هم أكبر مجموعة من المستجيبين، وهم أكثر من يميل إلى اختيار هوية "أمريكي فحسب". وفي الاستطلاع الاجتماعي العام لسنة 1994، اختار 95% من البيض هذا الاختيار، وكذلك فعل 95% من البيض في استطلاع لوس أنجلوس. ولكن في كلتا الحالتين، اختارت معظم الأقليات العرقية الهوية الأمريكية أيضاً. وفي الاستطلاع الاجتماعي العام، اختار 79% من الناطقين باللغة الإسبانية و66% من السود تصنيف "أمريكي فحسب" عندما سئلوا بصيغة السؤال الإجاباري. كما فضل أكثر من ثلثي كل أقلية من الأقليات إنزال الهوية الوطنية منزلة تابعة للانتماء إلى جماعة عرقية محددة. ففي البوتقة التي نتصور وجودها في لوس أنجلوس تسود فكرة "أمريكي فحسب" لدى كل الجماعات العرقية الأربع، وحتى بين جماعات الأقليات فإن الوطنية تعلو على العرقية، كذلك نجد بين السود والناطقين باللغة الإسبانية أغلبية تقول إنها تعتبر نفسها "أمريكيين فحسب" بالنسبة إلى كل القضايا لا بعض القضايا فحسب.

ويلاحظ أن صيغة السؤال الثنائية التي تطلب إلى المستجيبين تصنيف أنفسهم لا تعطي لهم الخيار الذي يطلق عليه بروير وروكاس استراتيجية التقاطع التي يسمي وفقها المرء نفسه تسمية مزدوجة (أمريكي-كذا). أما استطلاعات أعوام 1995 و1999 و2000 في لوس أنجلوس فتتيح ذلك عندما تسأل السؤال التالي لمن رأوا أولاً أنهم "أمريكيون فحسب": «من بين ما يلي، ما هو أفضل وصف لك، أمريكي فحسب، أم أمريكي و(عرق)؟» وهكذا يمكن للمستجيبين أن يعبروا عن استراتيجية التقاطع باختيار أمريكي وعرق ما معاً، أو استراتيجية الهيمنة باختيار "أمريكي فحسب" أو "عرق فحسب". وعلى الرغم من هذه الفرصة التي تتيحها استراتيجية التقاطع، فإن معظم البيض لا يأخذون بها، حيث ظل 75% يطلقون على أنفسهم "أمريكي فحسب"، بينما تحول 20% فقط، ومعظمهم من المهاجرين، إلى فئة "كلا الاختيارين". ولكن الاختيار المزدوج كان هو السائد لدى جماعات الأقليات الثلاث. وفي

سؤال المتابعة، يصدق ذلك خصوصاً على الآسيويين (71٪) ولكنه ينطبق أيضاً على السود والمنحدرين من أصول أمريكية لاتينية (55٪ و 57٪ على التوالي).

لكن هناك شيئاً من الاختلاف في ما بين جماعات الأقليات. فنسبة يعتد بها من الأقلية السوداء (28٪) لم تتزحزح عن خيار الهوية "الأمريكية فحسب". وفي ضوء اختيار 55٪ للهوية المزدوجة، و 17٪ فقط في إجابتهم عن السؤال الأصلي اختاروا العرق كهوية سائدة، فمن الواضح أن عدداً قليلاً نسبياً من السود ينكرون الإحساس بالانتماء إلى الأمة كجسد واحد. بل إنه في ضوء أدلة أخرى على أن الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية لديهم حس التضامن العرقي أكثر من غيرهم من الجماعات (انظر الجدول 5-4؛ وانظر أيضاً Sears and Savalei 2006)، فإن الإجابة "أمريكي فحسب" كانت شائعة بدرجة مدهشة. أي أن ما قاله دي بويس Du Bois عن الوعي المزدوج بكون المرء أمريكياً وأسود هو الخيار العام للهوية.

أما بين الناطقين باللغة الإسبانية في استطلاعات مقاطعة لوس أنجلوس فيسود نمط معاكس لخيارات الهوية عند السود، حيث نجد أن ثلث الناطقين باللغة الإسبانية اختاروا الهوية العرقية فحسب، وأن 11٪ فقط يقولون إنهم يشعرون إنهم "أمريكيون فحسب". ومثلهم يفضل الآسيويون الوصف العرقي الصرف على وصف "أمريكي فحسب" بنسبة أربعة إلى واحد.

ويتضح لنا منطبق هذا التباين بين السود وجماعات المهاجرين الجدد عندما نقارن بين الناطقين باللغة الإسبانية المولودين في الولايات المتحدة الأمريكية بالمولودين خارجها. فلدى المولودين في الولايات المتحدة، نجد أن الهوية الأمريكية (25٪) تفوق الهوية العرقية الصرفة (11٪) بدرجة كبيرة. وينطبق العكس على المولودين في الخارج،

حيث تشيع بينهم الهوية العرقية الصرفة (44٪) أكثر من الهوية الأمريكية (5٪)، ويشهد هذا الاختلاف إذا ما نظرنا فقط إلى غير المواطنين المولودين في الخارج. كذلك عندما نقارن المستجيبين الناطقين باللغة الإسبانية ونقسمهم على أساس محل الميلاد والجنسية، يتضح لنا أن العرق أقرب ما يمكن إلى الخيار السائد بين المهاجرين، خصوصاً من ليسوا مواطنين أمريكيين. بل إن الناطقين باللغة الإسبانية المولودين في الولايات المتحدة أقل تمسكاً بهويتهم العرقية من السود، ما يوحي بأن عملية الاندماج التقليدية تبقى مؤثرة، حيث تشعر الأجيال المتعاقبة من المهاجرين بأنها أمريكية فحسب. وهذا مؤشر آخر إلى أن وضع الناطقين باللغة الإسبانية والآسيويين كمهاجرين أهم عندهم في الموازنة بين الهوية العرقية والهوية الوطنية من وضعهم في تصنيف يفترض أنه تصنيف صارم للأعراق والأجناس في أمريكا. ولأن عملية التغيير التي تطرأ على الجماعات المؤلفة إلى حد كبير من المهاجرين منذ وقت قريب لا تنطبق على السود، فيبدو لنا أن هذه النتيجة ستظل قائمة إلى حين.

وتجدر الإشارة هنا إلى استطلاع سياسي وطني تجريبي لآراء الأمريكيين ذوي الأصول الآسيوية - وهو دراسة أجريت على مجموعة متعددة من العرقيات التي تتكلم لغات متعددة وتوطن مدناً متعددة، وشملت 1218 من البالغين الذين تصل أعمارهم إلى 18 عاماً أو أكثر في خمسة مراكز عمرانية كبرى<sup>1</sup> - حيث سُئل المستجيبون هل يعتبرون أنفسهم بصفة عامة أمريكيين أم أمريكيين - آسيويين أم آسيويين أم أمريكيين من عرق آخر (صيني أو كوري مثلاً) أم أبناء جنسياتهم الأصلية فحسب. وأوضح أصحاب هذه الدراسة باي - تي لين ومارجريت كونواي وجانيل وونج (Pei-te Lien, Margaret (Conway, and Janelle Wong, 2004) أن 61٪ من العينة اختاروا شكلاً ما من أشكال الهوية الأمريكية، و34٪ آثروا وصف أنفسهم ووصفاً مزدوجاً كأمركيين

منحدرين من أصول وطنية أخرى، و15٪ اختاروا الوصف الأمريكي-الآسيوي العام، و12٪ من العينة اختاروا الهوية الأمريكية. أما نسبة من اختاروا الهوية العرقية الصرفة فلم تتجاوز 30٪.

إذن ما الذي نخرج به بشأن موازنة الأمريكيين لهوياتهم العرقية والوطنية؟ أولاً، أن هناك أغلبية واضحة في كل الجماعات العرقية تميل إلى اختيار "أمريكي فحسب" إذا ما اضطرت إلى الاختيار بين هذه الصياغة ووصف عرقي بحت. بل إن معظم الناس في الأقليات العرقية يؤثرون الهوية الأمريكية إذا وضعوا في هذا الاختيار السافر. أما البيض فيبقى ذلك اختيارهم، حتى عندما يجدون أمامهم خيار التصنيف الثنائي المزدوج؛ فالوصف العرقي بالنسبة إليهم قليل الأهمية وضعيف الوقع، ولذلك يأخذ به قليلون من البيض (Alba 1990) إما لأن الروابط العرقية فقدت دلالتها العاطفية وصلاتها العملية للكثير من البيض، وإما لأنهم كما يزعم بعض الباحثين (Devos and Banaji 2005) لا يميزون معرفياً بين هويتهم الوطنية وهويتهم العنصرية. إلا أن الأغلبية داخل جماعات الأقليات العرقية الثلاث تميل إلى التحول إلى الوصف المزدوج أو حتى تفضله من البداية إذا أتاحت لها الفرصة لذلك. وأخيراً، فإن الجماعة الوحيدة التي تفضل أغليبتها الهوية العرقية الصرفة تتألف من المهاجرين المولودين خارج الولايات المتحدة، أما العرقيات المولودة في الولايات المتحدة فتميل إلى اعتبار نفسها ذات هوية مزدوجة مع التشديد على المكون الأمريكي. لكن ذلك يبدو نوعاً من التراجع بالنسبة إلى الهوية الاجتماعية، مثلما كانت الهوية الأمريكية المزدوجة عند الكثير من أسر المهاجرين الأوروبيين في أوائل القرن العشرين ومنتصفه. ونظراً إلى وجود نسبة كبيرة من المهاجرين في هذه العينة من أهالي لوس أنجلوس من الآسيويين والناطقين باللغة الإسبانية يبدو من المحتمل أن تكون البيانات المذكورة هنا قد تم تسجيلها في مرحلة مبكرة من مراحل عملية الاندماج.

## النموذج متعدد المتغيرات لخيارات الهوية

يعتبر النموذج متعدد التسميات للإجابة عن المؤشر الثلاثي الذي يسمح بكلا التصنيفين أو بالتصنيف المزدوج للهوية طريقاً إلى تحليل أشمل للمتغيرات المؤثرة في خيار الهوية. فتتضمن مؤشرات التنبؤ في النموذج العنصر والعرق، حيث يمثل البيض الحد الأدنى أو التصنيف المستبعد. ولكي نرصد وضع الهجرة، جمعنا بين الميلاد ووضع الجنسية وطول مدة الإقامة في الولايات المتحدة. وتم تصنيف المستجيبين وتقسيمهم إلى خمس مجموعات: "مهاجرون من وقت قريب" (ليسوا مواطنين حيث إنهم مقيمون في الولايات المتحدة منذ أقل من عشر سنوات)، "غير مواطنين يقيمون منذ مدة طويلة" (أي غير المواطنين الذين يعيشون في الولايات المتحدة منذ عشر سنوات أو أكثر)، و"مواطنون متجنسون" و"الجيل الثاني" (مواطنون ولدوا في الولايات المتحدة لآباء مولودين خارجها)، و"الأهالي الأصليون" (مواطنون مولودون في الولايات المتحدة لآباء مولودين فيها أيضاً). وأخيراً، أدرجنا عناصر التحكم، وهي: العمر والدخل والمستوى التعليمي.

تبين الأعمدة الثلاثة في الجدول (5-2) نتائج هذا التحليل. وقد تم ترميز الإجابات بحيث يأخذ رد "أمريكي فحسب" أعلى الدرجات، بما يعني أن المعاملات الموجبة تشير إلى ارتفاع احتمال إعطاء المرء الأولوية للهوية الوطنية. ويبين العمود الأول مقارنة بين من يعتبرون أنفسهم "أمريكيين فحسب" ومن يفضلون الهوية العرقية الصرفة. وكما أوضح الجدول (5-1)، فإن احتمال اختيار الهوية الذاتية "الأمريكية فحسب" يقل لدى الأقليات العرقية الثلاث عن البيض. إلا أن لكل وضع من أوضاع المهاجرين تأثيراً مهماً؛ فكلما كان المهاجرون أكثر اندماجاً بين المجتمع الأمريكي بحكم الميلاد والمواطنة والخبرة، زاد احتمال اختيار المرء توصيف "أمريكي فحسب". وتبقى هذه التأثيرات المتعلقة بالعرق ووضع المهاجر ثابتة مع تطبيق أدوات التحكم الخاصة بالعمر والجنس والمستوى التعليمي

والدخل. إذ يزداد احتمال اختيار المرء الهوية الوطنية الصرفة كهويته الرئيسية مع تقدم العمر. إلا أن تأثير العمر ليس له تفسير بسيط؛ فقد يعكس الآثار المترتبة على التقدم في العمر كأن يصبح المرء أكثر ارتباطاً بالوطن كلما تقدم به السن. وقد يعكس الآثار المرافقة للشرائح العمرية المختلفة، التي توحى باحتمال تقلص الهوية الأمريكية في المستقبل مع حلول الشرائح الأصغر سناً والأكثر ارتباطاً بجذورها العرقية محل الشرائح الأكبر والأكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة. وعلى أي حال، فإن الرواية الأساسية تفيد بأن الهوية الأمريكية أضعف بعض الشيء عند الأقليات العرقية من البيض، بينما تكتسب الهوية الأمريكية قوة مع تراجع خبرة الهجرة لتكون من ماضي الأقليات. وجدير بالذكر أن هذه البيانات من شأنها أن تخفف من بواعث قلق هنتينجتون الذي يتوجس من عدم اندماج المهاجرين الجدد من المكسيك مع مرور الوقت.

وعندما نبني نموذج المقارنة بين من يعتبرون أنفسهم أمريكيين فحسب في مقابل من يختارون هوية مزدوجة (أمريكية وعرقية)، ننتهي إلى نتائج مماثلة للتأثيرات السابقة ثنائية العامل (انظر العمود الثاني في الجدول 5-2). فمرة أخرى نجد أن السود والناطقين باللغة الإسبانية والآسيويين أكثر ميلاً من البيض إلى اختيار الهوية المزدوجة. لكن تأثير وضع المهاجر يظل قوياً بصورة ملحوظة على الرغم من تقلص معاملات هذه المؤثرات بالنسبة إلى النموذج السابق، ما يوحي بأن "المسافة" بين الهوية العرقية البحتة والهوية المزدوجة أقل مما هي عليه بين الهوية العرقية والهوية الأمريكية. ومرة أخرى، نجد أن تأثير العرق ووضع المهاجر يظل قائماً مع وجود عناصر التحكم الديمغرافية الأخرى؛ فيظل العمر مرتبطاً بهوية الأمريكية القوية، لأسباب غير أكيدة. ومرة أخرى، نجد أن ارتفاع جاذبية الهوية الأمريكية مع انحسار خبرة الهجرة نحو الماضي يبدو متعارضاً مع فكرة هنتينجتون عن الموجات غير المندجة من المهاجرين المكسيكيين (Citrin et al. 2007).



## الجدول (5-2)

## تحليل الانحدار اللوجستي متعدد العوامل لمكونات اختيارات الهوية

مقارنات			
الاثنان في مقابل عرقي	أمريكي فحسب في مقابل الاثنان	أمريكي فحسب في مقابل عرقي فحسب	
<b>العرق</b>			
.57#(.29)	-2.29***(.22)	-1.72***(.32)	ناطق باللغة الإسبانية
-.70*(.33)	-2.13***(.20)	-2.83***(.34)	أسود
.84*(.34)	-3.34***(.50)	-2.50***(.58)	أبيض
<b>وضع المهاجر</b>			
-.92**(.34)	-.14(.21)	-.89*(.36)	جيل ثانٍ
-1.25***(.34)	-1.26***(.22)	-2.14***(.37)	مواطن متجنس
-2.27***(.33)	-1.82***(.34)	-3.79***(.43)	غير مواطن مقيم من مدة طويلة
-2.61***(.36)	-2.78***(.75)	-5.18***(.79)	مهاجر منذ وقت قريب
<b>عناصر تحكم ديمغرافية</b>			
-.20(.17)	-.24(.14)	-.44*(.20)	الجنس
.08(.07)	-.15(.06)	.04(.08)	المستوى التعليمي
.04(.04)	.06*(.03)	.10*(.04)	الدخل
1.72**	1.16**	1.41***	الثابت
		1779.11	-2*Log-Likelihood
		867.46***	C <sup>2</sup>
		.51	Pseudo-R <sup>2</sup>
		1458	N

ملحوظة: عناصر الجدول هي معاملات لوجستية متعددة العوامل، وتبين الأخطاء المعيارية المقدرة بين الأقواس.

المتغيرات الصورية المستبعدة: العنصر (أبيض)، العمر (18-29)، والإقامة (سكان أصليون).

\*\*\* p < .001; \*\* p < .01; \* p < .05; # p < .10.

المصدر: تجميع الاستطلاعات الاجتماعية الخاصة بمقاطعة لوس أنجلوس Pooled LACSS surveys لأعوام 1995 و1999 و2000.

وأخيراً، عند المقارنة بين من اختاروا الهوية المزدوجة ومن اختاروا الهوية العرقية (العمود 3 في الجدول 5-2)، نجد أن التأثير الملحوظ للعنصر والعرق يضعف إلى حد كبير. فالسود يميلون إلى الاختيار العرقي، بينما يميل الآسيويون والناطقون باللغة الإسبانية أكثر إلى اعتماد الهوية المزدوجة العرقية والأمريكية. ولكن في جميع الحالات، فإن الشدة والدلالة الإحصائية لهذه التأثيرات العرقية تنخفض بالنسبة إلى النماذج السابقة. فأبناء المهاجرين والمواطنون الجدد والمقيمون منذ وقت طويل من غير المواطنين والمهاجرون منذ وقت قريب، كلهم يميلون إلى اعتبار أنفسهم ذوي هوية عرقية في الأساس، وتبقى هذه التأثيرات ثابتة لا تتغير. ومرة أخرى، نجد أن العمر يرتبط بضعف احتمال اختيار الهوية العرقية الصرفة، لأسباب غير أكيدة. وباختصار يمكن القول بالاتساق مع بواعث قلق هنتينجتون إن الأقليات العرقية أكثر ميلاً من البيض إلى اعتبار أنها ذات هوية عرقية، سواء أكانت عرقية صرفة أم مشتركة مع المكون الأمريكي. لكن هذا الميل يوازنه أنهم مع طول مدة بقائهم في المجتمع الأمريكي وانغماسهم فيه يبدوون في التخلي عن الهويات العرقية لمصلحة الهوية الوطنية الأمريكية.<sup>2</sup>

## الروح الوطنية

جوهر الروح الوطنية ببساطة هو حب الوطن الذي ينتمي إليه الإنسان. ولقياس هذا الارتباط العاطفي بالوطن استخدمنا أسئلة تدور حول حب المستجيبين لأمريكا وأحد رموزها الوطنية البارزة وهو العلم، واعتزازهم بأمريكا وبالعلم. ويبين الجدول (3-5) النتائج المستخلصة من دراسات الانتخابات الوطنية الأمريكية والاستطلاعات الاجتماعية العامة والاستطلاعات الاجتماعية الخاصة بمقاطعة لوس أنجلوس.

وثمة دليل قاطع على رسوخ الروح الوطنية والارتباط العاطفي برموز الأمة. ففي الدراسة الوطنية للانتخابات الأمريكية عام 2002، قال 91٪ من العينة إنهم يحبون الولايات المتحدة "للعناية" أو بقوة "شديدة"، بينما قالت نسبة أقل قليلاً (85٪) إنهم يشعرون بعناية الفخر أو بالفخر الشديد عندما يرون العلم الأمريكي. هذه المعدلات

المرتفعة جداً للارتباط العاطفي ليست مجرد نتاج للحمية الوطنية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ فقد تمخضت تقديرات الارتباط الوطني بهذين الأمرين عن نتائج مقاربة قبل هذه الأحداث بعشر سنوات في عام 1992، فكانت النسبتان 89٪ و79٪ على التوالي.

كما أن الغالبية العظمى في كل الجماعات العرقية تعبر عن ارتفاع مستوى الروح الوطنية، كما يبين الجدول (5-3). صحيح أن حب الوطن والاعتزاز بعلمه أقل لدى السود عن البيض، لكن على العكس من توقعات هتتينجتون، نجد أن المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية لديهم وطنية كالبيض. وهذا ما يتطابق مع نتائج الدراسة الوطنية للانتخابات بين المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية عام 1989، والتي راعت عوامل الخلفيات الاجتماعية والقدرة على التحدث باللغة الإنجليزية، فبينت أن الروح الوطنية لدى الناطقين باللغة الإسبانية، بمن فيهم أولئك المولدون في الخارج، تعادل تلك الموجودة لدى الأمريكيين البيض.

وفي الاستطلاعات الاجتماعية الخاصة بمقاطعة لوس أنجلوس سُئل المستجيبون أسئلة مماثلة حول حب الوطن والاعتزاز بأمريكا ومشاعرهم إزاء العلم. وعند تجميع الإجابات عن هذه الاستطلاعات، يتبين لنا الدليل على الفروق العرقية والاندماج السياسي للمهاجرين منذ وقت قريب والذي لا نجده في البيانات الوطنية. فكما نرى على مستوى الأمة كلها، فإن الروح الوطنية هي الرؤية السائدة في لوس أنجلوس، حيث إن 94٪ من المستجيبين للاستطلاع إما يوافقون أو يوافقون بشدة على أنهم "يجبون" الولايات المتحدة، بينما قال 79٪ إنهم يعتبرون "منظر العلم الأمريكي مؤثراً". وفي العينات المجمععة للاستطلاعات الاجتماعية الخاصة بمقاطعة لوس أنجلوس لعامي 1994 و1997، نجد أن 69٪ من المستجيبين يقولون إنهم يشعرون بغاية الفخر أو بالفخر الشديد "بكونهم أمريكيين"، وهو ما يقل بدرجة كبيرة عن نسبة 86٪ التي جاءت في العينة الوطنية للاستطلاع الاجتماعي العام لسنة 1994.



ويبدو أن فكرة الاندماج التدريجي للجاليات المهاجرة في الروح الوطنية الأمريكية توضح هذا الفرق بين عينات لوس أنجلوس والعينات الوطنية على مستوى الولايات المتحدة، في ضوء كثرة أعداد المهاجرين الناطقين باللغة الإسبانية والآسيويين مؤخراً في عينات لوس أنجلوس. إذ يعبر الناطقون باللغة الإسبانية المولودون في أمريكا والمقيمون في لوس أنجلوس عن مستوى الارتباط بالولايات المتحدة نفسه الذي نجده عند البيض. بل إن النظرة الوطنية للناطقين باللغة الإسبانية المتجنسين بالجنسية الأمريكية تماثل النظرة الوطنية لدى أولئك المولودين في الولايات المتحدة. وفي المقابل، نجد أن 35٪ فقط من غير المواطنين الناطقين باللغة الإسبانية يعربون عن اعتزازهم "بكونهم أمريكيين" بالمقارنة بنسبة 79٪ من الناطقين باللغة الإسبانية المولودين في أمريكا. فمن الواضح أن الاندماج النفسي للمهاجرين عملية متواصلة.

تشتد الروح الوطنية شيئاً فشيئاً مع انحسار خبرة الهجرة بحيث تستقر في ذكريات الماضي، وذلك طبقاً لتحليلات الانحدار المتعددة لدرجات مؤشر الوطنية الذي تم إنشاؤه من خلال الإجابات عن أسئلة استطلاعات مقاطعة لوس أنجلوس التي تدور حول الشعور المرتبط بالتأثر بمشهد العلم الأمريكي وبحب أمريكا (النتائج الكاملة ليست معروضة هنا). صحيح أن السود عبروا عن مستوى من الوطنية يقل عن البيض، بما يتسق والنظريات الاجتماعية البنوية، لكن عندما ننظر إلى المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية -الذين يقعون في بؤرة اهتمام هنتينجتون ويشيرون قلقه بشأن عدم اندماج المهاجرين- يتبين لنا أن الناطقين باللغة الإسبانية المولودين في أمريكا أحرزوا على مقياس الوطنية درجات أعلى كثيراً من درجات البيض، بعد التعويض عن الفروق في العمر وسنوات التعليم الرسمي. ففي حالة الناطقين باللغة الإسبانية نجد أن طول مدة التعليم الرسمي على ما يبدو تدعم هذه المشاعر، ما يعد علامة أخرى على الاندماج السياسي لأكبر فئة من فئات المهاجرين إلى الولايات المتحدة منذ وقت قريب. ومرة أخرى، نجد أن العمر يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالروح الوطنية عند كل الجماعات العرقية.

وأخيراً، نجد أن الحس العام بالانتماء يترجم إلى تقييم إيجابي مرتفع لجوانب معينة من حياة المجتمع الأمريكي بين الناس بصفة عامة. ففي الاستطلاع الاجتماعي العام لسنة 1996، سُئل المستجيبون عن مدى اعتزازهم بعشرة ملامح محددة من ملامح الحياة الأمريكية، التي تتراوح بين الإنجازات الرياضية والعلمية إلى طريقة تطبيق الديمقراطية وأسلوب التعامل مع الفئات الاجتماعية المختلفة. فعلى سبيل المثال، قال 83٪ من عينة هذا الاستطلاع إنهم يفخرون بطريقة تطبيق الديمقراطية في أمريكا، بينما ذكر 80٪ أنهم فخورون بنفوذ أمريكا حول العالم. وقد سادت الإجابات المعبرة عن الوطنية في كل الجماعات العرقية، الأمر الذي ينعكس في درجات مؤشر الفخر بأمريكا ذي التدرج العشري، والذي ينتج من جمع عدد إجابات "فخور جداً" و"فخور". حيث بلغ متوسط درجات البيض (8.2) وهي درجة مرتفعة. ومن المؤكد أن أرقام السود (7.5) والناطقين باللغة الإسبانية (7.6) كانت أقل لكنها على الرغم من ذلك تعكس ارتفاع مستوى الحس الوطني. وإذا كنا لا نعرض كل هذه الأرقام هنا لدواعي الاختصار، فإن هذه الفروق بين الجماعات المختلفة تعكس أساساً التفاوت في الرأي حول الأمور المتعلقة بالحياة السياسية؛ مثل سجل الدولة في مجال تحقيق المساواة الكاملة، وليس حول الأمور المتعلقة بالإنجازات الثقافية والعلمية على مستوى المجتمع.

## قوة الانتماء العرقي

تمثل الهوية العرقية الجانب الآخر للصراع المحتمل بين الانتماء إلى الأمة والولاء للجماعات الداخلية التي ينتمي إليها المرء. ويلاحظ أن القياسات الأساسية لقوة الهوية العرقية تتمثل في العبارات الثلاث التالية: «إلى أي مدى تشعر بالانتماء إلى قومك (بالمعنى العرقي)؟» و«ما أهمية كونك (متتمياً إلى العرق الذي اخترته) لإحساسك بهويتك؟» و«ما المعدل الذي تنظر به إلى نفسك باعتبارك شخصاً (متتمياً إلى العرق الذي اخترته)؟».

ولكل سؤال أربع إجابات محتملة، ويبين الجدول (5-4) معدل الاختيارات الأشد تطرفاً في العرقية لدى المستجيبين من كل جماعة عرقية.

أولاً، أقل ما يبعث على الدهشة أن كل أعضاء جماعات الأقليات العنصرية والعرقية الثلاث يكشفون عن إحساس قوي بالهوية العرقية يفوق البيض بدرجة كبيرة. وكل هذه الاختلافات لها دلالات إحصائية كبيرة ( $p < .001$ )، عدا أن الآسيويين يعربون عن الانتماء إلى عرقياتهم بدرجة تزيد على البيض بهامش بسيط ( $p < .10$ ). وفي حقيقة الأمر أن البيانات التي يحملها الجدول (5-4) تقلل من شأن الهوية الفاصلة بين البيض والأقليات العرقية. فالبيض يتسمون بارتفاع شديد في معدل اللامبالاة تجاه عرقياتهم، فمثلاً في إجاباتهم عن السؤال: «ما المعدل الذي تنظر به إلى نفسك باعتبارك شخصاً (منتمياً إلى العرق الذي اخترته)؟» قال 72٪ من البيض إن ذلك "لا يكاد يحدث مطلقاً" أو "ليس كثيراً"، بينما نجد بالمقارنة أن 10٪ فقط من المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية و29٪ فقط من السود غير مكترئين بجماعاتهم العرقية. هذه النتيجة ليست غريبة من منظور واحد، وهو أن البيض كانوا هم الجماعة العرقية الأكثر عدداً في أمريكا منذ البداية ولايزالون، ولذلك قلما يعيشون خبرة العنصر باعتباره ملمحاً بارزاً في الهوية. لكن هذه النتيجة تبين أمراً يثير الدهشة وهو استمرار هذه الرؤية حتى في المناطق التي لا يمثل فيها البيض أغلبية. فالناطقون باللغة الإسبانية يعربون عن أشد إحساس بالانتماء إلى جماعتهم العرقية على الرغم من أنهم الآن أكبر جماعة عرقية في مقاطعة لوس أنجلوس.

ثانياً، يكشف المهاجرون الناطقون باللغة الإسبانية عن أقوى الهويات العرقية، وعن أضعف حس الهوية والروح الوطنية الأمريكية، كما تبين لنا من قبل. فمثلاً، قال 72٪ من الناطقين باللغة الإسبانية ممن ولدوا في الخارج إنهم يشعرون بأن عرقياتهم "مهمة جداً"، بينما بلغت نسبة أقرانهم من الناطقين باللغة الإسبانية المولودين في أمريكا 58٪ فقط.

ثالثاً، إذا انطلقنا من فرضية "القاعدة الاستثنائية الخاصة بالسود" (Sears and Savalei 2006)، فمن المتوقع أن يكشف السود عن أشد إحساس بالعنصرية من بين الجماعات العرقية الرئيسية كافة. لكن المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية كشفوا عن إحساس بالهوية العرقية يفوق بعض الشيء إحساس السود بها (وإن كان الفارق كبيراً [p<.001] فقط في ما يتعلق بالسؤال: «ما المعدل الذي تنظر به إلى نفسك باعتبارك شخصاً منتبهاً إلى العرق الذي اخترته؟»). ولكن عند تطبيق النموذج الاندماجي على الناطقين باللغة الإسبانية، فمن المتوقع أن إحساسهم بالوعي العرقي سيتراجع بمرور الزمن. ويبدو أن هذا هو المسار الذي سار فيه معظم المهاجرين الأوروبيين إبان نهاية القرن؛ حيث اندمجوا في التيار الرئيسي للمجتمع الأمريكي (Alba 1990; Alba and Nee 2003). وفي النهاية، نستطيع أن نتوقع ضعف الهوية العرقية عند الناطقين باللغة الإسبانية بعد أجيال عدة من الجيل الأصلي المهاجر. أما السود الذين ابتعدوا زمنياً في الأغلب عن جذورهم الإفريقية فقد مروا تاريخياً بظروف أصعب لدى عبورهم خط الفصل اللوني للاندماج في المجتمع بمفهومه الواسع.

ولكي نختبر هذه الفكرة اختباراً أولياً بسيطاً، قسمنا الناطقين باللغة الإسبانية إلى المولودين في الولايات المتحدة والمولودين خارجها. وكما نرى، فإن المهاجرين فقط من بين الناطقين باللغة الإسبانية هم الذين لديهم إحساس بالهوية العرقية أقوى من إحساس السود. ويكشف المهاجرون المنحدرون من أصول أمريكية لاتينية عن إحساس أقوى كثيراً بالهوية العرقية؛ حيث يقول 75٪ منهم إنهم ينظرون إلى أنفسهم "غالباً" على أنهم ناطقون باللغة الإسبانية، بالمقارنة بنسبة 53٪ من المستجيبين السود. وبالمقارنة نجد أن الناطقين باللغة الإسبانية المولودين في أمريكا لا يختلفون اختلافاً حاداً عن السود؛ حيث إن 56٪ منهم فقط يرون "غالباً" أنهم ناطقون باللغة الإسبانية.



## الجدول (4-5)

## قوة الهوية العرقية الذاتية، حسب العنصر والعرق (%)

المؤشر الكلي د	يعتبر نفسه من أبناء العرق "غالباً" ج	العرقية مهمة جداً ب	يشعر بالانتماء بشدة إلى الجماعة العرقية أ	
1.38	11	14	25	أبيض
2.27	53	61	59	أسود
2.48	71	68	55	ناطق باللغة الإسبانية
2.25	56	58	44	مولود في الولايات المتحدة
2.57	73	72	59	مواطن متجنس
2.57	76	72	60	غير مواطن
2.12	43	41	38	آسيوي
1.93	42	46	41	إجمالي

ملحوظة: تمثل الأعمدة النسبة المئوية لكل جماعة عنصرية وإجاباتها. وقد لا يكون مجموع الصفوف الأفقية 100٪ بالضبط بسبب أخطاء التقريب.

أ: «إلى أي مدى تشعر بالانتماء إلى قومك (بالمعنى العرقي)؟» انتماء قوي جداً، انتماء قوي بعض الشيء، ليس قوياً جداً، ليس قوياً على الإطلاق.

ب: «ما أهمية كونك (منتمياً إلى العرق الذي اخترته) لإحساسك بهويتك؟» مهم جداً، مهم بعض الشيء، ليس مهماً جداً، ليس مهماً على الإطلاق.

ج: «ما المعدل الذي تنظر به إلى نفسك باعتبارك شخصاً (منتمياً إلى العرق الذي اخترته)؟» غالباً، كثيراً بعض الشيء، ليس غالباً، لا يحدث ذلك على الإطلاق.

د: تشير الأعمدة إلى متوسط درجة كل جماعة عنصرية على المؤشر الكلي، الذي يتراوح بين 0 و3، وتم إنشاؤه كمتوسط للأسئلة الثلاثة المتعلقة بالهوية العرقية المذكورة عالية هنا.

المصدر: تجميع استطلاعات اجتماعية بمقاطعة لوس أنجلوس Pooled LACSS لأعوام 1997 و1998 و1999.

ولمزيد من التحليل أنشأنا مقياساً كلياً "لقوة الهوية العرقية" عن طريق استخراج متوسطات هذه الأسئلة الثلاثة. ويوضح الجدول (5-4) متوسط الدرجات على هذا المقياس (الذي يتراوح بين 0 و3) لكل جماعة عرقية. ويلاحظ أن كل الجماعات العرقية الثلاث تكشف عن حس قوي بالهوية العرقية أكثر من البيض. عدا ذلك، فإن الناطقين باللغة الإسبانية المولودين في الولايات المتحدة يتسمون بانخفاض حاد في حس الهوية العرقية بالمقارنة بالمهاجرين إليها منذ وقت قريب. فقد يشعر المهاجرون الجدد بالغربة في أمريكا وقد يشتد إحساسهم بالوعي العرقي بسبب عوامل الفصل السكاني والاقتصادي. إلا أن الإحساس بالانتماء العرقي يتقلص عند الناطقين باللغة الإسبانية المولودين في الولايات المتحدة كما يتنبأ بذلك النموذج الاندماجي. ونتيجة لذلك، فإن الناطقين باللغة الإسبانية المولودين في الخارج هم فقط الذين يتفوق إحساسهم الذاتي بالهوية العرقية عن السود.

### هل تتصادم الهويات الوطنية والعرقية القوية؟

سؤالنا الأساسي هنا هو: هل تقلل الهوية العرقية القوية من شأن الانتماء إلى الأمة، ومن ثم الوحدة الوطنية؟ أولاً، في الحالات المحدودة التي تكون فيها المجتمعات متجانسة عرقياً نجد أن الوطنية والعرقية تتداخلان تداخلاً تاماً، وأن إمكانية الصدام بين الوطني والعرقي لا تذكر. فكلاهما متطابقان، ومن ثم فإن الروح الوطنية والشعور بالقرب إلى الجماعة العرقية يسيران بالضرورة جنباً إلى جنب؛ فاليابان والهوية اليابانية شيء واحد، ولذلك فإن فكرة وجود هوية يابانية محل ولاء ولكنها مزدوجة ليس لها محل في اليابان.

أما في المجتمعات متعددة الثقافات كالولايات المتحدة تصبح مسألة التوفيق بين الهوية الوطنية والهوية العرقية مسألة معقدة. في هذه البلدان نجد أن جماعة عنصرية أو لغوية أو دينية معينة عادة ما تمثل الجوهر العرقي للأمة بفضل دورها التاريخي في إنشاء الدولة وكثرتها العددية، وسيطرتها السياسية والثقافية. وفي الولايات المتحدة بطبيعة الحال درجنا على اعتبار البيض ذوي الأصول الأوروبية هم ذلك الجوهر العرقي. وبالنسبة إلى

هذه الجماعة، فإن الأمة والجماعة العرقية على مستوى المفهوم متلازمان، ومرة أخرى نرى أن الارتباط بالكيانين ارتباط إيجابي. أما جماعات الأقليات، فمن الجائز أن تتضارب لديها الانتماءات الوطنية والعرقية. ويدل تقاطع هذه الانتماءات على الطريقة التي تحدد بها الأمة هويتها وإذا ما كانت تعتبر الانتماء العرقي القوي متوافقاً مع الولاء لقيم الجماعة الوطنية الأكثر شمولاً أم لا. لذلك فهناك حل ثانٍ وهو الأمة المدنية التي تقوم على هوية مشتركة تستند إلى مبادئ سياسية كأفضل ضامن للوحدة الوطنية. من هنا، نرى أن فرنسا اليوم تصر على فرض القيم الجمهورية من المساواة والعلمانية على مجتمع ما فتئ يتنوع شيئاً فشيئاً عن طريق حظر ارتداء الرموز الدينية مثل الحجاب الإسلامي وطاقيّة الرأس اليهودية والصليب المسيحي في المدارس العامة.

إلا أن هناك احتمالاً ثالثاً؛ وهو أن معظم الأمريكيين أياً كانت خلفياتهم العرقية يؤمنون بشعار "الواحد من المتعدد" وبفكرة الثقافة المشتركة التي تتطور مع إضافة الوافدين الجدد عناصر مستمدة من تراثهم الثقافي إلى طابع الحياة الأمريكية. فحتى لو كانت جذورهم المهاجرة قابضة في الماضي البعيد ولو تراجع ارتباطهم بتراثهم الثقافي، يظل الأمريكيون معترفين بمبدأ "التعددية الثقافية الاحتفالية" التي لا تفرق بين ثقافة وأخرى - أي قبول التنوع المطرد في الغناء والطعام والرقص والرموز الثقافية - وهذا ما يساعد على تحديد هوية أمريكا كأمة من المهاجرين. وبهذه الصيغة التعددية للبوقة، تصبح الانتماءات العرقية والروح الوطنية هويات متكاملة لا متصارعة.

ولكن في حالة الأقليات التي تتعرض للقهْر، فقد تحتاج الهوية العرقية إلى إبرازها بدلاً من معاملتها معاملة ثانوية. وقد يكون التضامن العرقي القائم على الحس القومي بالهوية العرقية والمصير المشترك عاملاً ضرورياً لتعبئة مصالح الجماعة عندما يفوقها مَنْ حولها عدداً وعدة. بل إن دعاة التعددية الثقافية يرون أن هناك ارتباطاً سلبياً بين الهوية العرقية والهوية الوطنية عند الأقليات، لكنهم يرحبون بنتيجة هذا الارتباط؛ على أساس أن الاندماج الثقافي الذي يتوج بانتماء ذرية المهاجرين إلى التيار الرئيسي السائد للأمريكيين هو شكل من أشكال التبعية التي ينبغي مقاومتها.

وثمة خطر كامن وراء هذا التصور، فقد تؤدي الدعوة إلى "صيغة شديدة التصلب" للاختلافات الثقافية إلى تآكل الروح الوطنية ومشاعر التضامن الوطني بين الأقليات. بل إن الفرنسيين يسخرون من التعددية الثقافية الأمريكية على أساس أنها تتملق التنوع الثقافي بطريقة تدمر معاني الوطنية والمواطنة. فبعض الكتاب الأمريكيين مثل آرثر شليسينجر Arthur Schlesinger Jr. ومايكل بارون Michael Barone وصامويل هتينجتون يشعرون بالقلق نفسه الذي يشعر به الفرنسيون إزاء خطورة الإذعان لسياسات الهوية وإضفاء الطابع المؤسسي على التنوع، ويتنبؤون في وجل بأن الانتهاكات العرقية القوية والارتباط بالأمة مصيرهما إلى التضارب لا إلى الدعم المتبادل. ويبنى هتينجتون جانباً مهماً من مقولاته على أساس أن الهوية العرقية القوية للمهاجرين ستواصل بمرور الزمن ولن تضعف، وستدخل في تعارض مع الهوية الأمريكية والوحدة الوطنية وتزعزع من دعائمها في آخر الأمر.

عند تقييم هذه الصور المختلفة للرأي الأمريكي يغدو من الضروري أن نحدد الروابط التجريبية بين الانتهاكات العرقية والوطنية داخل كل جماعة من الجماعات العرقية الرئيسية. والمقاربة التي نعتمدها هنا لذلك الغرض هي دراسة العلاقات بين الروح الوطنية والانتهاك العرقي واختيار الهوية أو التصنيف الذاتي اعتماداً على بيانات الاستطلاعات الاجتماعية لمقاطعة لوس أنجلوس مع حذف المستجيبين الآسيويين نظراً إلى ندرتهم. ويبين الجدول (5-5) مقارنة بسيطة بين سؤال التصنيف الذاتي ثلاثي الاختيارات ومتوسط الدرجات على مؤشرات الروح الوطنية والهوية العرقية لدى البيض والسود والناطقين باللغة الإسبانية على التوالي.

في كل الجماعات العرقية الثلاث، نرى أن من يعتبرون أنفسهم أمريكيين حصلوا على أعلى الدرجات الخاصة بالروح الوطنية، لكن الاختلافات بين مجموعتي "أمريكي فحسب" و"كلا الاختيارين" طفيفة جداً؛ وأن الفجوة الأساسية في مستوى الوطنية تكمن بين هذه المجموعات والمستجيبين الذين اختاروا الهوية العرقية الصرفة. ولكن في ما يتعلق بمشاعر الوعي العرقي، نجد نمطاً عكسياً لذلك؛ فالذين يختارون الهوية الوطنية

الصفحة يستبعد أن يعبروا عن حس قوي بالهوية العرقية كما هو متوقع. لكننا نجد أن مجموعة الهوية المزدوجة أقرب دائماً إلى أقرانهم في العرق الذين صنفوا أنفسهم من دون الإشارة إلى الأمة، ولذلك فدرجات الهوية العرقية لمجموعتي "كلا الاختيارين" و"عرقية" متقاربة جداً.

### الجدول (5-5)

العلاقة بين اختيار الهوية والروح الوطنية والهوية العرقية، حسب العنصر

العنصر N واختيار الهوية	متوسط الدرجات على مؤشر الهوية العرقية <sup>أ</sup>	متوسط الدرجات على مؤشر الروح الوطنية <sup>ب</sup>
أبيض (445)		
أمريكي فحسب	1.2	4.5
كلا الاختيارين	1.8	4.4
جماعة عرقية فحسب	1.5	3.2
أسود (200)		
أمريكي فحسب	1.9	4.4
كلا الاختيارين	2.4	4.3
جماعة عرقية فحسب	2.6	3.5
ناطق باللغة الإسبانية (456)		
أمريكي فحسب	2.0	4.5
كلا الاختيارين	2.6	4.3
جماعة عرقية فحسب	2.7	3.8

أ: مؤشر الهوية العرقية يتراوح بين 0 و3، وتم إنشاؤه من متوسطات الأسئلة الثلاثة المتعلقة بالهوية العرقية المذكورة أسفل الجدول (4-5).

ب: مؤشر الروح الوطنية يتراوح بين 0 و5، وتم إنشاؤه من متوسط الإجابات عن السؤالين التاليين: (1) هل توافق بشدة، أم توافق إلى حد ما، أم تختلف إلى حد ما، أم تختلف بشدة مع العبارة التالية: (1) «اعتبر مشهد العلم الأمريكي مؤثراً»، و(2) «ما مدى فخرك بكونك أمريكياً؟» فخور للغاية، أم فخور جداً، أم فخور بعض الشيء، أم لست فخوراً جداً؟

المصدر: استطلاعات مجموعة لمقاطعة لوس أنجلوس Pooled LACSS لعامي 1999 و2000.

إذن، يرتبط إعطاء المرء أولوية للهوية الوطنية ارتباطاً إيجابياً بالروح الوطنية وارتباطاً سلبياً بالحس القومي بالانتماء العرقي. وقد يبدو ذلك تأكيداً للنقد الموجه إلى سياسات الهوية بوصفها إرهاباً بالتشردم. لكن يجدر بنا هنا أن نكرر أن المهاجر منذ وقت قريب عندما يصف نفسه بوصف "عرقي" بدلاً من "أمريكي"، فإن ذلك يعد أقرب إلى ما يسجل في تقارير تعداد السكان منه إلى التصريحات السياسية. وفي ما بين السود، حيث ينطبق عليهم العكس، نجد أن وصف المرء نفسه "بوصف عرقي في الأساس" يظل خيار أقلية صغيرة. كما أن الجدول (5-5) يوضح نتيجة لافتة وهي أن المنتمين إلى الأقليات الذين يختارون تصنيف أنفسهم تصنيفاً "أمريكياً-عرقياً" لا تقل عندهم الروح الوطنية كثيراً عن أولئك الذين يختارون تصنيف "أمريكي فحسب". إذ يبدو أن الانحيازات الوطنية لا تتقلص بتصنيف المرء لهويته على أنها أمريكية-عرقية مزدوجة.

المقاربة الثانية لهذا السؤال تهتم بمدى تقليص الانتماء العرقي القومي - في مقابل التصنيف الذاتي العرقي - للارتباط الوطني. ولتقدير هذا الأمر بطريقة منهجية، أجرينا اختباراً إحصائياً أكثر صرامة يراعي النطاق الكامل للدرجات التي يعطيها كل من مقياس الهوية الوطنية ومقياس الهوية العرقية. فقد افترض سيدانيوس وآخرون (Sidanius et al. 1997) أن الهويات الوطنية والعرقية تترابط إيجابياً لدى البيض وسلبياً لدى الأقليات والسود على وجه الخصوص. وعلى هذا المنوال، قمنا بدراسة معاملات الانحدار غير المعيارية ثنائية المتغيرات لتقدير درجة كون الروح الوطنية دالة للهوية العرقية.<sup>3</sup> والواقع أن الهوية العرقية والروح الوطنية ليستا مترابطتين بدرجة كبيرة عند أي جماعة من الجماعات. كما نجد النتيجة الصفرية نفسها عندما نستكشف مدى تأثير قوة العلاقة واتجاهها بين الانتماءات العرقية والوطنية بعمر المستجيب أو مستواه التعليمي. ويلاحظ عند البيض والسود والناطقين باللغة الإسبانية والآسيويين على حد سواء عدم وجود ارتباط بين الروح الوطنية والحس القومي بالانتماء العرقي في كل من مجموعتي العمر والمستوى التعليمي.<sup>4</sup> وعن طريق هذا الاختبار، نرى أن الحس الإيجابي بالهوية العرقية لدى الأقليات لا يدمر الروح الوطنية عندهم.

وجدير بالذكر أن التفاعل بين الانتماء الوطني والعرق له دلالات على جدوى فكرة "الواحد من المتعدد"؛ ولذلك نحتاج إلى دراسة الاختلافات المحيرة بين آثار التصنيف الذاتي والانتماء العرقي على الروح الوطنية. وهنا نكرر -مرة أخرى- أن التصنيف الذاتي العرقي يرتبط بانخفاض الروح الوطنية (الجدول 5-5)، أما قوة الانتماء العرقي فلا تعني ذلك كما أشرنا للتوّ. ويمكن تفسير ذلك بأن سؤال التصنيف الذاتي يسأل صراحة عن مفهوم المرء عن نفسه «عندما يفكر في الأمور السياسية والاجتماعية»، الأمر الذي يوحي بأن هذا السؤال يستدعي هوية جمعية مسيسة. ومن ناحية أخرى، نجد أن الأسئلة المتعلقة بأهمية العرق الذي ينتمي إليه الإنسان ومعدل تفكيره في هويته العرقية ربما يعكس أنماطاً من التفاعل الاجتماعي والعادات الاستهلاكية بقدر ما يعكس آراء سياسية. وعلى أي حال، ينبغي أن تتناول التحليلات المستقبلية مكونات هذه القياسات المختلفة للهوية لنعرف هل تقوم على أسس أيديولوجية أو اجتماعية مختلفة أم لا.

وهناك تحليل أشمل لتأثير التصنيف الذاتي العرقي والانتماء العرقي في الانتماء الوطني، ويستند إلى تحليل الانحدار المتعدد المشار إليه في الجدول (5-6). ففي عينات أعوام 1997 و1999 و2000 في الاستطلاعات الاجتماعية لمقاطعة لوس أنجلوس أدرجت عناصر التصنيف الذاتي والهوية العرقية والليبرالية، النزعة المحافظة والعمر والمستوى التعليمي والدخل والنوع في معادلة واحدة؛ لتقدير الدرجات على مؤشر الروح الوطنية، لكل من العينة الإجمالية والمجموعات الفرعية من المستجيبين البيض والناطقين باللغة الإسبانية والسود. ويستخدم أولها -في العمود الأيمن- العينة كلها. وقد جاءت النتيجة الأساسية لتوضح أن السود أقل وطنية من البيض عند تساوي جميع العوامل الأخرى. ولكن على العكس من بواعث قلق هنتينجتون بشأن الآثار طويلة الأمد للهجرة المكسيكية الكثيفة إلى جنوب غرب الولايات المتحدة، فإن الناطقين باللغة الإسبانية المولودين في أمريكا حصلوا على درجات أعلى من البيض في ما يتعلق بالوطنية. وفي العينة الإجمالية، نرى الآثار المتضاربة نفسها للتصنيف الذاتي العرقي الذي يقلص الوطنية، والانتماء العرقي الذي يعززها.



لكن أفضل اختبار لتأثير الهويات العرقية في الانتماء الوطني يأتي في إطار التحليلات التي أجريت داخل الجماعات العرقية كل على حدة. فالتصنيف الذاتي العرقي الصنف دائماً ما يكون له تأثير سلبي قوي في الوطنية. إلا أن الأقليات ذات خيار الهوية المزدوجة لا تقل في وطنيتها كثيراً عن مختارون تصنيف "أمريكي فحسب". كذلك فإن الانتماء العرقي القوي لا يقلص الروح الوطنية عند الأقليات العرقية، كما تبين النتائج ثنائية العامل التي أشرنا إليها سابقاً. ويرتبط التصنيف الذاتي السياسي المتحفظ والعمر ارتباطاً دائماً بالمشاعر الوطنية القوية، ما يوحي بأن استبدال الشرائح والتغيرات التي تطرأ على التفاعلات السياسية قد تسهم أكثر من الهجرة في تراجع الهوية الوطنية الأمريكية.

وخلاصة القول، إننا نرى في تحليلات المتغيرات الثنائية وتحليلات الانحدار أن الأقليات العرقية التي تصنف نفسها عرقياً فحسب، هي التي تتسم بانخفاض الوطنية. أما العرقية المزدوجة والانتماء العرقي القوي فلا يقللان من الانتماء إلى الأمة. وكما رأينا من قبل، فإن الأعداد الكبيرة التي تصنف نفسها تصنيفاً عرقياً صرفاً هم المهاجرون الجدد المنحدرون من أصول أمريكية لاتينية فقط. وبصفة عامة، يبدو أن الهوية العرقية تؤدي إلى تقلص الحس الوطني تجاه أمريكا في الحالات المتطرفة فحسب.

## خاتمة

تؤكد الدلائل المستمدة هنا من الاستطلاعات أن الحس الإيجابي بالهوية الوطنية يسود في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي استطلاعات الرأي الوطنية وتلك الخاصة بمقاطعة لوس أنجلوس، نجد أن الهوية الأمريكية الشاملة هي التعريف الذاتي المفضل لدى أغلبية كبيرة من السكان. إلا أن القول بأن الوطنية تغلب على العرقية ليس إلا جانباً واحداً من الصورة. حيث تبين المقاربات المختلفة لقياس الهوية السياسية المستخدمة هنا أن الأمريكيين يدركون وجود هويات متعددة ولا يعتبرون كينونتهم الأمريكية متعارضة مع



الانتماء الإيجابي إلى جماعات عرقية معينة. وعند اضطرارهم إلى الاختيار يضع معظم أبناء الأقليات العرقية هويتهم الوطنية أولاً؛ إلا أن أكبر شريحة من السود والناطقين باللغة الإسبانية والآسيويين في عينات الاستطلاع الاجتماعي لمقاطعة لوس أنجلوس اختارت تصنيف الهوية المزدوج العرقي-الأمريكي كلما أتيح لها ذلك. ومن الدلالات التي تحملها هذه النتائج دلالة منهجية تتعلق بعملية وضع قياسات متعددة للهوية؛ إذ ينبغي أن يكون الباحثون قادرين على رصد أبعاد المفهوم الذاتي للفرد عن نفسه، والدلالة العاطفية لكل بعد وقيمه، وطبيعة الحدود الذاتية لدى هذه الجماعات الداخلية المتعددة.

وتتفق النتائج المشار إليها في هذا الفصل مع الأعمال البحثية التي توحي بأن الجماعة السائدة في المجتمع عموماً لا تنظر إلى نفسها نظرة عرقية. أما الأقليات، فعلى العكس منها تميل إلى تأكيد هويتها العرقية ويمكن أن نتكهن بأن ذلك يرجع إلى السلوك الإقصائي للأغلبية وإلى التضامن العرقي الذي يمكن أن يدعم الشعور الجمعي بالاعتزاز بالذات والسلطة السياسية. كما يمكن أن نتكهن بأن الهويات الوطنية والعرقية قد تندمج كثيراً عند البيض، لكنها تتقاطع لدى الكثيرين من أبناء الأقليات.

ومن بواعث القلق الرئيسية في هذا الصدد درجة الصراع العرقي والاتفاق في الرأي على خيار الهوية والانتماء الوطني. ونستطيع أن نستخرج ثلاث نتائج أساسية من هذه البيانات. أولاً، بينما نجد أن قوة الهوية الوطنية عارمة، فإنها تبلغ أشدها عند الأمريكيين البيض. وفضلاً عن العرقية، نجد أن العمر ووضع المهاجر هما المكونان الاجتماعيان الرئيسيان لخيار الهوية. فالشرائح الشابة قلما تعرف نفسها على أنها "أمريكية فحسب"، أو تعبر عن مشاعر وطنية. ويبدو أن هناك فروقاً بين الأجيال قد تظهر في التفاعلات الاجتماعية السياسية، بمعنى أن المولودين في أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين تربوا أكثر من غيرهم في مناخ سياسي معادٍ للتعبير الصريح عن الروح الوطنية. لكن الاندماج في التصنيف الذاتي السائد "أمريكي فحسب" هو الغالب؛ ما يقلل من المخاوف المتعلقة بآثار الهجرة على التلاحم الوطني. فعندما يكتسب المهاجرون الناطقون باللغة الإسبانية والآسيويون الجنسية يصبحون

هم وأبناءؤهم أقل ميلاً إلى اختيار الهوية العرقية أو الهوية المزدوجة. ومن ناحية أخرى، فإن الارتباط المتوقع مع الاندماج البنوي، مقيساً بالمستوى التعليمي والاقتصادي، لا يظهر ذلك بسبب خبرات التفاعل الاجتماعي المرتبطة بالالتحاق بالجامعة.

وكما هو متوقع، فإن تعريف المرء لهويته بأنها أمريكية والتماهي مع أمريكا يسيران جنباً إلى جنب؛ فالتصنيف الذاتي يولد الإحساس بالفخر والاعتزاز بالجماعة الداخلية التي ينتمي إليها المرء. ولذلك، نجد أن الناس الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أبناء جماعة عرقية معينة في الأساس يميلون إلى عدم الاعتزاز بأمريكا. ولكن من منظور سياسي، من المهم أن نلاحظ أن هذا التوجه لا ينطبق عموماً على من يختارون الهوية المزدوجة التي يبدو أنها تؤدي وظيفة "المعبر" أو "استراحة وسط الطريق" للمهاجرين الذين يمرون بعملية الاندماج. وبمزيد من الدقة، يمكن القول إن الحس القومي بالانتماء الوطني لدى الأقليات العرقية ينبغي أن يهدئ من المخاوف التي تتحدث عن اتساع التنوع الثقافي في أمريكا. فثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد أن مهاجري اليوم مثلهم مثل أسلافهم سوف ينفصلون اجتماعياً عن عاداتهم الأصلية بمرور الزمن (Glazer and Moynihan 1975: 8).

### الجدول (5-6)

#### نماذج الهوية ذات المتغيرات المتعددة

معامل (الخطأ المعياري)				
ناطقون باللغة الإسبانية	سود	بيض	كل المستجيبين	
-.258#(.149)	-.195(.167)	-.0194*(.085)	-.234**(.069)	هوية أمريكية مزدوجة
-.731***(.169)	-.994***(.267)	-.256***(.167)	-.0820***(.094)	هوية عرقية صرفة
.118(.074)	.184#(.099)	.075(.046)	.112**(.037)	مؤشر اختيار الهوية العرقية أ
-.000(.022)	.086*(.038)	.080***(.018)	.042**(.013)	ليبرالي - محافظ

معامل (الخطأ المعياري)				
ناطقون باللغة الإسبانية	سود	بيض	كل المستجيبين	
العنصر والعرقية صورياً				
-	-	-	-.207*(.082)	سود
-	-	-	-.066(.091)	ناطقون باللغة الإسبانية مولودون في الخارج
-	-	-	.196*(.096)	ناطقون باللغة الإسبانية مولودون في أمريكا
-	-	-	.006(.115)	آسيويون
عناصر تحكم ديمغرافية				
.097**(.037)	.250***(.053)	.116***(.025)	.147***(.019)	العمر
.013(.038)	-.085(.060)	-.009(.032)	-.022(.022)	التعليم
.014(.024)	-.009(.031)	.016(.012)	.000(.010)	الدخل
.045(.089)	.191(.154)	.040(.067)	.026(.051)	المتغير الصوري للأثني
3.940***(.281)	3.2***(.396)	3.755***(.183)	3.860***(.140)	الثابت
.097	.226	.269	.177	R <sup>2</sup>
391	172	388	1,020	N

ملحوظة: المتغير التابع لكل نموذج هو مؤشر الوطنية المذكور في الجدول (5-5).

بيانات الجدول هي معاملات OLS من دون معايير، والأخطاء المعيارية مقدرة.

\*\*\* p < .001; \*\* p < .01; \* p < .05; # p < .10

أ: مؤشر الهوية العرقية يتراوح بين 0 و3، وتم تكوينه كمتوسط للأسئلة الثلاثة المتعلقة بالهوية العرقية المشار إليها في الجدول (4-5).

المصدر: تجميع إحصاءات اجتماعية خاصة بمقاطعة لوس أنجلوس Pooled LACSS لعامي 1999 و2000.

ونود أن نشير هنا إلى أن هذا الفصل لم يتناول المعتقدات المتعلقة بمضمون الهوية الوطنية أو العرقية. حيث توضح مقدمة الكتاب أن النماذج المعرفية للهوية الجماعية للمرء يمكن أن تمثل إطاراً ذهنياً يساعد الناس على تفسير العالم بطريقة معينة، ومن ثم الاسترشاد به في تحركاتهم وأفعالهم. وقد يرتبط النموذج المعرفي للهوية بالمعايير التأسيسية للجماعة عن طريق بيان الطريقة التي ينبغي للمرء أن يفكر ويتصرف بها. وتمثل الصور الذهنية الثقافية النمطية والروايات التي تتحدث عن أصول الشعوب وتاريخها والطقوس والمراسم الرسمية دليلاً على هذه النماذج المعرفية لمن ينتمي إلى تلك الجماعات وللباحثين المعنيين بها.

هذه الرؤى الكلية ودرجة الاتفاق عليها أمور مهمة، فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نجد دليلاً على أن الطريقة التي تفهم بها الهوية الوطنية تترتب عليها نتائج متعلقة بالترفضيات السياسية. فمثلاً، نجد أن وونج (Wong 2002) وضعت مؤشر المجتمع الوطني بجمع حاصل الإجابات المأخوذة من عينة الاستطلاع الاجتماعي العام لسنة 1996 عن سبعة أسئلة تدور حول ما الذي يجعل المرء "أمريكياً بحق". فوجدت أن الفرد كلما كان إحساسه بالهوية الأمريكية الوطنية إقصائياً - على اختلاف المستوى التعليمي ووضع اللاجئ والتوجه الأيديولوجي - فإنه يميل إلى تقييد الهجرة ومعارضة وجود اللاجئين السياسيين في الولايات المتحدة وتفضيل السياسات الحمائية. فالمهم هنا هو المضمون المعياري للهوية الوطنية؛ أي الإحساس الذاتي؛ بمعنى أن يكون المرء أمريكياً، لا قوة الروح الوطنية. كما وجدت وونج أن مجرد الإحساس بالقرب من الولايات المتحدة والاعتزاز بها ليس له أثر يذكر في التفضيلات المتعلقة بالهجرة أو اللاجئين أو سياسات الانعزال. ومع ذلك، يعتبر تحسين قياس مضمون الهوية الوطنية مهمة كبيرة أمام الباحثين مستقبلاً. ومن الضروري هنا، تبني مناهج متعددة تشمل البحوث الكيفية والتجريبية مع اقتراب جهود الاستطلاعات من نهاية العملية.

وختاماً نقول، إن السؤال المهم الذي يقف وراء هذا التحليل لكيفية دراسة الهويات الوطنية والعرقية هو التالي: هل فكرة "الواحد من المتعدد" قابلة للتحقيق؟ إن النتائج التي

أشرنا إليها في هذا الفصل لا تحمل أي سبب للقلق بشأن تأثير المهاجرين الجدد في قوة الهوية الوطنية الأمريكية. فالانحيازات العرقية القوية لا تتعارض تلقائياً مع الوطنية أو مع وضع الإنسان بلده قبل أي شيء؛ لذلك فإن جيلنر (Gellner 1983) يبالغ عندما يفترض أن التنوع الديمغرافي يضمن التفكك الثقافي. ومن ناحية أخرى، فإن تسييس الهوية العرقية بما يعطيها أولوية لا يتعارض مع الرؤية الوطنية. فعلى قدر اعتقاد المرء في قيمة الهوية الوطنية القوية، يصبح هناك خطر في ميل السياسيين وجماعات المصالح لإعلاء شأن سياسات الاختلاف من خلال وضع التشريعات التي توزع المنافع تبعاً للاختلافات العرقية؛ لأن هذا النهج من سياسات الهوية يمكن أن يدفع بخيارات للهوية تقوض من تضامن المجتمع السياسي الوطني.

## الفصل السادس

### الأسود والأزرق

# الهوية السوداء والتضامن الأسود في عصر انتصار الاتجاه المحافظ

مايكل دوسون

«نعتقد أن من الواجب على الأمريكيين من أصل أسود أن يحافظوا كجماعة على هويتهم العنصرية حتى تتحقق هذه المهمة للزنج، وحتى يصبح مبدأ الأخوة الإنسانية إمكانية واقعية».

– W. E. B. Du Bois. “The Conservation of the Races,” 1897.

«قل بصوت عالٍ: أنا أسود، وأفتخر بذلك».

– The Temptations, “Message from a Black Man,” circa 1970.

مفهوم الهوية العنصرية - وبخاصة الهوية العنصرية السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية - مفهوم شائع في الأعمال البحثية التي تدور حول العنصر في العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى جانب الخطاب السياسي اليومي. إلا أن العديد من العلماء في العلوم الاجتماعية يثيرون علامات الاستفهام حول جدوى مفهوم الهوية للتحليل الاجتماعي، سواء أكانت عنصرية أم غير ذلك. ويقول بعض الباحثين مثل روجرز بروبيكر Rogers Brubaker وفريدريك كوبر Frederick Cooper إن هذا المفهوم يستخدم للدلالة على مجموعة متنوعة من المعاني المرتبكة والمتعارضة في بعض الأحيان، ويودان لو كف العلماء في العلوم الاجتماعية عن استخدام هذا المصطلح لمصلحة مجموعة من المصطلحات الأخرى الأكثر دقة. كما طرح بعض الفلاسفة علامات استفهام حول الفائدة التحليلية والأخلاقية

والسياسية للمفهوم العام للهوية والمفهوم الأكثر تحديداً للهوية السوداء. فيدعو بعض الباحثين مثل تومي شيلبي Tommie Shelby مثلاً إلى التخلي عن فكرة "الهوية الجمعية السوداء" حتى يمكن وضع مشروع بناء التضامن الأسود-الليبرالي فلسفياً والتقدمي سياسياً- على أسس فلسفية وسياسية وأخلاقية راسخة.

في هذا الفصل سأتناول الجدوى التجريبية والنظرية لتشكيل مفهوم الهوية العنصرية السوداء الذي ضرب بجذوره في نفوس دارسي السياسات التجريبية السوداء. وجدير بالذكر أن معظم الجهود المتعلقة بالهوية السياسية السوداء، وجانباً متنامياً من الأعمال التي يتم التركيز فيها على الهوية السياسية الأمريكية لدى المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية و/ أو آسيوية، يركز على تكوين معين للهوية العنصرية ألا وهو "المصير المشترك".<sup>1</sup> وعلى المستوى التجريبي، سأختبر مدى قدرة الهوية العنصرية التي تترجم عملياً إلى مفهوم "المصير المشترك" حتى الآن، على تشكيل المعتقدات السياسية لدى الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية. ثم أتناول نظرياً مسألة هل يمكن إنقاذ مفهوم الهوية العنصرية السوداء كأداة للتحليل التجريبي وكأساس لإعادة بناء التضامن الأسود في عصر الضعف السياسي الأسود.<sup>2</sup>

## اعتراضات

هل الهوية مفهوم يستحق إنقاذه أصلاً؟ هذه مسألة تثير نقاشاً واسعاً بين المنظرين الاجتماعيين وغيرهم من الأطراف المعنية بالموضوع. ولعل أقوى نقد في هذا الصدد هو مقال "ما وراء الهوية" لبروبيكر وكوبر (Brubaker and Cooper 2000) اللذين يعربان فيه عن حماسهما للتخلي عن استخدام مصطلح "الهوية" لمصلحة سلسلة من المفاهيم الأكثر تحديداً والأقدر على التعبير عن جوانب "الهوية" المتعارضة كثيراً والتي تهتم الباحثين التجريبيين والنظرين على حد سواء. وتتضمن قائمة المفاهيم الأكثر تحديداً التي يقترحانها تحديد الهوية والتصنيف، وفهم الذات والمكانة الاجتماعية، والعمومية والترابط والجماعية.

يقول بروبيكر وكوبر (Brubaker and Cooper 2000: 27) إن نوعية الأسئلة التي يريد الباحثون التجريبيون تناولها يمكن أن تستفيد أكثر من توضيح هذه المفاهيم بدلاً من التركيز على "الهوية":

ما مدى قدرة التصنيفات الرسمية على صوغ فهم الذات؟ وما مدى اقتراب التصنيفات السكانية التي تضعها الدول أو يضعها اللاعبون السياسيون من "الجماعات" الحقيقية؟ هذه أسئلة مفتوحة لا يمكن التعامل معها إلا على المستوى التجريبي. أما مفهوم "الهوية" فيميل إلى تعطيل طرح هذه الأسئلة أكثر من الإجابة عنها؛ لأنه يطمس ما ينبغي أن يبقى واضحاً متميزاً ألا وهو التصنيف الخارجي وفهم الذات والعمومية الموضوعية والجماعية الذاتية.

وإذا كان بروبيكر وكوبر على حق في تعريف نوعية الخلط الذي كثيراً ما يشوب عملية التنظير والبحث حول "الهوية"، فمن الباحثين من يقول إنها يبالغان أكثر مما ينبغي في الدعوة إلى إلغاء المفهوم (انظر Abdelal et al. في الفصل الأول من هذا الكتاب). وهناك ما هو إشكالي أكثر من "المبالغة" في سياق بحثنا هنا، وهو تناولهما في المقال نفسه لما يصفانه بالحركات السياسية القائمة على الهوية. ويظهر لنا أن مقاربتهم إشكالية جداً، إذا ما أردنا النظر في طبيعة الهوية العنصرية وتجلياتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويزعم بروبيكر وكوبر (Brubaker and Cooper 2000: 7) -من دون دليل يؤكد زعمهما- أن نوعية التنظير القائم على الهوية الذي ينتقدانه لا يميز تمييزاً سليماً بين الهياكل الاجتماعية العامة والخصائص الفئوية "المحددة":

اتجاهات كثيرة في مجال التنظير المعني بالهوية (وليس كلها) ترى أن العمل السياسي والاجتماعي يتشكل إلى حد كبير من خلال وضع الإنسان في الساحة الاجتماعية. ويتفقان في ذلك مع الكثير من اتجاهات التنظير الكلي الأدائي (وليس كلها). لكن "الوضع الاجتماعي" يعني شيئاً مختلفاً في حالتين اثنتين، ففي التنظير المعني بالهوية يشير هذا المصطلح إلى الأوضاع المختلفة داخل ساحة متعددة الأبعاد تعرف من خلال خصائص فئوية محددة (العنصر والعرق والنوع والميل الجنسي). وفي التنظير الأدائي يشير إلى هيكل اجتماعي متصور كلياً (مثل الوضع داخل السوق أو الهياكل المهنية أو طريقة الإنتاج).



ويتمثل جانب من المشكلة في أن المؤلفين لا يريان أن النظام الاجتماعي في الولايات المتحدة هيكل اجتماعي بالطريقة نفسها التي يبنى بها سوق العمل. وكما يوضح وليام سيويل (William H. Sewell Jr. 1992) في مقاله المهم، أن الهياكل لها مكون وظيفي ومكون مفاهيمي. ويتضمن المكون المفاهيمي - من بين أشياء أخرى - ظواهر مختلفة من قبيل الأنساق والمعايير و"الهويات". وكما سأوضح عند تطبيقي لآراء سيويل على تحليل الوضع الاجتماعي للأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، فإن الهيكل العنصري في الولايات المتحدة مسؤول عن توزيع الموارد المادية (بما فيها الأوضاع المحتملة داخل أسواق العمل وخارجها) والمكونات المفاهيمية كالهوية والأدوار والمعايير العنصرية (Dawson 2001).

فمثلاً، نجد أن النظم العنصرية وأسواق العمل تقسم أفراد المجتمع إلى فئات في ترتيب هرمي مؤسسي. ويؤدي النظام العنصري إلى توليد مجموعة من المصالح المرتبطة بالفئات العنصرية مثلما تؤدي أسواق العمل إلى توليد مجموعة من المصالح المرتبطة بالفئات التي تمثل ذلك الترتيب الهرمي. وهذه المصالح تعكس ديناميات السلطة (المتنازع عليها) التي تتخلل النظام العنصري مثلما تعكس المصالح المميزة لسوق العمل ديناميات السلطة في البنية الاجتماعية. كما تولد النظم العنصرية الهويات المرتبطة بالفئات الاجتماعية مثل "السود" و"البيض" و"الأمريكي من أصل إفريقي"، مثلها مثل التصنيفات التي تتولد من سوق العمل مثل العامل والمدير والتقني والمالك. ويجمع بروبيكر وكوبر بين الحنين إلى السياسات الطبقية (التي إذا ما ظهرت أصلاً في الولايات المتحدة فلن تتبع المسارات الأوروبية التقليدية) والنقد المرتبك "لسياسات الهوية" والتهوين من شأن بعض الحركات؛ مثل حركة القوى السوداء، بطريقة تقوض من أجنداتها الفكرية والبحثية والسياسية.<sup>3</sup>

وتؤدي هذه المقاربة إلى تشويه هائل لتاريخ حركة تحرير السود، ومن ثم، إلى تشويه تاريخ اليسار الأمريكي، إلى جانب التشوش الفكري الشديد إزاء طريقة التفكير في دور "الهوية" في علاقتها بالحركات السوداء:

مع صعود حركة القوى السوداء، وما تلاها من حركات عرقية أخرى نسجت على منوالها، انتقلت المخاوف المتعلقة بتأكيد الهوية الفردية، التي يربطها إريكسون Erickson أصلاً بالثقافة الجمعية، إلى مستوى الجماعات انتقلاً سريعاً سلساً. وانتشرت الدعوة إلى تأكيد الهوية، يغذيها في ذلك الضعف المؤسسي المقارن في سياسات اليسار في الولايات المتحدة، وما رافقها من ضعف مقولات التحليل الاجتماعي والسياسي القائمة على الطبقة. ( Brubaker and Cooper 2000: 3).

ويبدو أن بروبيكر وكوبر يتجاهلان، أو لعلهما لا يعلمان، النقاط الرئيسية التالية: حركة القوى السوداء تركز أساساً على مطالب تتمحور حول السلطة، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية، وتقرير المصير لدى ما كان الوطنيون والماركسيون السود يعتبرونها أمة من المضطهدين، والحصول على السلطة السياسية والاقتصادية في كل من المجتمعات العمرانية (حركة السيطرة العمرانية) والدولة بأكملها. هذه المطالب الوظيفية القائمة على السلطة لا تكاد تشترك في شيء مع "الدعوة إلى تأكيد الهوية" الذي يرثيه بروبيكر وكوبر. كذلك إذا ما ألقينا النظر في عجالة على تاريخ اليسار الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية، لتبين لنا أن حركة القوى السوداء وحركة الشيكانو Chicano وغيرها من الحركات الحليفة منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى سبعينياته كانت دائماً في قلب الحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على الطبقة.<sup>4</sup> وأخيراً، فإن انتشار حركة القوى السوداء وغيرها من الحركات لا يرجع إلى ضعف المؤسسات اليسارية التي يهيمن عليها البيض بقدر ما يعود إلى النظام العنصري القائم على فكرة تفوق البيض على غيرهم من الأجناس، والذي تلقى مجموعة من الضربات الموجهة بسبب نجاح حركة الحقوق المدنية في إطاحة قوانين التمييز العنصري، ولكن ظلم السود استمر بطريقة منهجية خصوصاً على الساحة الاقتصادية. وقد ارتبط التركيز على الهوية العنصرية السوداء الذي ظهر في المجتمعات السوداء في حقبة القوى السوداء ارتباطاً وثيقاً بالحركات الاجتماعية التي تهدف إلى إعادة ترتيب السلطة وتوزيع الموارد بطريقة جذرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوضح جنيفر لي وفرانك بين (Jennifer Lee and Frank Bean 2004) أهمية الفكرة القائلة إن فهم أسس تحليل الهوية العنصرية والعرقية في الولايات المتحدة هو فهم للنظام العنصري لهذه الأمة.<sup>5</sup> ويؤكدان العديد من النقاط التي يعتبرانها ضرورية لفهم وضع الهوية السوداء في الولايات المتحدة؛ خصوصاً في علاقتها بغيرها من الهويات العرقية والعنصرية. ففي البداية يقولان إن المرحلة المبكرة من الهجرة الأوروبية والمرحلة الحالية من الهجرة من أمريكا اللاتينية وآسيا تتسمان بنضال المهاجرين من أجل إثبات أن هويتهم "ليست سوداء". ويقولان (Lee and Bean 2004: 233) إن القدرة على تفادي وصف هويتهم "بالسوداء" أدى إلى تصنيفات وهويات متقلبة إلى حد لا بأس به للجميع، عدا الأمريكيين المنحدرين من أصل إفريقي: «فعلى الرغم من أن عبور الحدود شائع لدى كل الجماعات، فإن ميراث العنصرية المؤسسية في أمريكا... يبدو أنه يقيد بشدة خيارات الهوية أمام السود أكثر من غيرهم من الجماعات غير البيضاء».

وجدير بالذكر أن لي وبين ليسا متفائلين بشأن المستقبل؛ لخشيتهما أن يجري النظام العنصري في أمريكا، الذي جرى في البداية بين البيض والسود، مرة أخرى بين السود وغير البيض: «ومن ثم، فإن الحدود اللونية المتغيرة في أمريكا ربما تتمخض عن فصل عرقي/عنصري جديد يضع الكثير من السود في موقع المحرومين، كما كانوا في ظل الفصل التقليدي بين البيض والسود». (Lee and Bean 2004: 237). ولكن في ظل الظروف التي يتحدث عنها لي وبين، أرى أن القمع سوف يستمر في العمل على تكوين هوية جمعية سوداء عبر مجموعة كبيرة من السكان الأمريكيين ذوي الأصول الأمريكية.

وكما تقول أيريس مايون يانج (Iris Marion Young 1990)، فإن مفهوم "القمع" لا نجده عادة في التيار الرئيسي للبحوث العلمية الاجتماعية في هذا البلد.<sup>6</sup> لكنه مصطلح يساعدنا نظرياً على وضع الهوية العنصرية السوداء في سياقها التاريخي الصحيح. وهناك أسباب عدة لوضع أي هوية جماعية معينة في سياق تاريخي، ومن الأسباب التي سنتناولها

لاحقاً في هذا الفصل تأثير اعتقاد البيض والسود بشأن ارتباط مصير الأفراد بمصير الجماعة العنصرية التي ينتمون إليها. وفي إطار هذه الدراسة الحالية، أود أن أشير إلى أن طبيعة الهوية الاجتماعية في أي مجتمع تشكل بفضل علاقات السلطة التي تستقر فيها أي جماعة. ويؤدي تحليل لي وبين للطبيعة التاريخية للنظام العنصري في الولايات المتحدة إلى فهم ديناميات السلطة التي تقيد الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية بطرق لا تؤثر في الجماعات الأخرى. هذه القيود منهجية ومؤسسية، وقد أدت إلى التعبئة السياسية منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن، والتي أفرزت الدعاوى "الوظيفية" ودعاوى "الهوية". ومن ثم، يمكن القول بخطأ بروبيكر وكوبر في وضع دعاوى الهوية والدعاوى الوظيفية على طرفي نقيض في مناقشتها للتعبئة العنصرية والعرقية في الولايات المتحدة. فالبنية الاجتماعية أو النظام العنصري الذي تتكون في إطاره الهويات العنصرية يفرز أيضاً مجموعة منهجية ومنتظمة من المثالب العنصرية التي تطلق عليها أيريس يانج لفظ "القمع" (Young 1990). ويستخدم بوبو (Bobo 2004: 17) عبارة "عنصرية اقتصاد عدم التدخل"، لوصف الحقبة المعاصرة في النظام العنصري الأمريكي، ويرى من بين محدداتها «استمرار التصوير النمطي السلبي للأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، والنزوع نحو لوم السود أنفسهم على الفجوة بين السود والبيض في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، ومقاومة الجهود الصادقة في مجال السياسات الرامية إلى التخفيف من وطأة المؤسسات والظروف الاجتماعية العنصرية في الولايات المتحدة».<sup>7</sup>

نظام المثالب العنصرية هذا، كما يصفه بوبو، يوفر ساحة تزدهر فيها الهوية العنصرية السوداء الحديثة، وتتطور وتعيد إنتاج نفسها. إلا أن بعض الفلاسفة لا ينتقدون مشروع الهوية العنصرية السوداء من منظور الحنين الخاطيء إلى السياسة الطبقيّة التي لم تكن موجودة إلى حد كبير، والتي تم تحجيمها تحجيماً شديداً بواسطة بنية المثالب العنصرية في الولايات المتحدة، لكن هؤلاء الفلاسفة ينتقدونه من أجل بناء حركات أقوى وأكثر صلابة على المستوى الأخلاقي بهدف التصدي للعنصرية.

## اعتبارات أخلاقية وقيمية

من الواضح -حتى لأشد العقليات ميلاً للاختزال- أن السود يفكر كل منهم بطريقة تختلف عن الآخر، ومن الواضح أيضاً أن أوان الوحدة العنصرية التي لا تميز بين الأجناس قد فات.

- Toni Morrison, 1992

هل ضياع الهوية الوطنية السوداء أمر مؤسف؟ أعتقد أنه مؤسف، إلا لو كنا نؤمن بأن هذا البلد إجمالاً يجسد حالياً تلك القيم والأهداف التي نطمح إلى الوصول إليها. وإذا لم يكن يجسدها فيجب علينا أن نعمل على طرح قيم وأهداف بديلة ما وسعتنا الحيلة. وهذا الصراع ليس بجديد.

- Charles P. Henry 1992

ينتقد الفيلسوف تومي شيلبي Tommie Shelby سياسات الهوية العنصرية نقداً أكثر صرامة واعتماداً على السياق التاريخي من نقد بروبيكر وكوبر. ويتميز شيلبي بفهم واضح للتاريخ الأمريكي وتأثير فكرة تفوق العنصر الأبيض في تشكيل هوية الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية. وجدير بالذكر أن مخاوف بروبيكر وكوبر تنبع من قلقهما من أن سياسات العنصر في الولايات المتحدة لا تنجم عن "ضعف" المؤسسات اليسارية فقط، وإنما تقضي على إمكانية وجود سياسات طبقية أكثر تقليدية أيضاً.<sup>8</sup> أما شيلبي، على العكس من بروبيكر وكوبر، فيوجه نقده إلى مشروعات الهوية عند مختلف الجماعات الاجتماعية السوداء على مر السنين، وترجع أصول هذا النقد لا إلى القلق من وجود القمع في سياسات الهوية فحسب، ولكن إلى الرأي القائل بأن السياسات التي تركز على الهوية الجمعية السوداء قد تؤدي إلى قمع سياسات الاختلاف "داخل" المجتمعات السوداء نفسها أيضاً.

ويعترض شيلبي تحديداً على "نظرية الهوية الجمعية" السوداء. ففي عمل فلسفي مطول ينم عن فكر عميق (Shelby 2002: 234)، يقول شيلبي: إنه على الرغم من مزاياها فإن «تكوين عرقية سوداء غير ضروري لبناء الروابط الفعالة بين السود، ومن شأنه أن

يؤدي إلى فرض قيود لا داعي لها على الحرية الفردية (أو تفاقم قيود موجودة عليها أصلاً)، ولعلها قد تحمد نفسها بنفسها على أي حال». ويستعرض شيلبي ثلاثة أمور تأكيداً لزعمه بأن الهوية الجمعية السوداء ستقضي على نفسها بنفسها، حيث يقول: أولاً، إن أي اعتماد على الهوية الجمعية السوداء يؤدي "حتمًا" إلى عرقلة الصراعات الدائرة حول معنى أن يكون المرء أسود "أصيلاً".

ثانياً، يرى شيلبي أن تأكيد الهوية المشتركة السوداء يؤدي قطعاً إلى تفاقم التوترات الطبقيّة بين الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية. ولعله من الغريب أن شيلبي، على العكس من البعض (Dawson 1994; Reed 1999)، يؤكد الاختلافات الثقافية الطبقيّة في مقابل الاختلافات المحتملة في المصالح التي ظهرت منذ انتصار حركات الحقوق المدنية وتحرير السود.<sup>9</sup> ويرى شيلبي أن الصراع الثقافي بين السود الموسرين والسود الأقل ثراءً هو نتاج مباشر لتأكيد الهوية الجمعية (الثقافة بالنسبة إليه تعني مجموعة من السلوكيات والأذواق والقيم). وكما أشار العديد من الباحثين، فالصراع على هذه الجبهة بين الطبقة الوسطى من أهل المدينة والسود الفقراء على مدى القرن العشرين يمثل ملمحاً بارزاً من ملامح الحياة السياسية والاجتماعية للسود في المدينة (Gaines 1996). ولأن شيلبي يرى أن الحفاظ على هوية سوداء مشتركة مقيد بالحفاظ على هوية عرقية و/أو ثقافية مشتركة، فإن هذا معناه أن الصراعات الثقافية التي قد تنجم عن تأكيد هوية سوداء مشتركة، ستؤدي إلى القضاء على روح التضامن بين السود.

الأمر الثالث يرتبط بما سبق، وهو أن المطالبة بهوية سوداء مشتركة قد يؤدي إلى "تفاقم" ما يعتبره شيلبي (Shelby 2002: 250) صراعاً «بين الرجال السود والنساء السود حول القضايا المتعلقة بالنوع».<sup>10</sup> ففي ضوء قوة الهيمنة الذكورية في مجتمعات السود عبر التاريخ وفي الفترة الحالية، نجد أن الدعوة إلى هوية سوداء مشتركة تؤدي إلى سيطرة التفضيلات الذكورية مع تضيق هامش الحرية أمام المرأة السوداء.

ويعي شيلبي جيداً المزايا التي يمكن أن تتولد من الهوية الجمعية السوداء. فيلاحظ أن دعاة الهوية الجمعية السوداء يقولون إنها ضرورية لسببين اثنين على الأقل. الأول، أنها تقدم حلاً جزئياً لمشكلة انتفاع غير المستحقين بالموارد، فاستدعاء الهوية الجمعية يسهل من تعبئة السود عبر خطوط تقسيم مختلفة (وخصوصاً على الجبهة الطبقية، كما يقول البعض وكما يلمح شيلبي). الثاني، ربما يدعم المرء مبادئ تجريدية من دون أن ينتقل بالضرورة إلى مرحلة التحرك الفعلي. والهوية الجمعية السوداء تجعل هذه المبادئ "حقيقة واقعة". لكن شيلبي كما أشرنا يرى أن الوحدة التي تفرضها الهوية العنصرية الجمعية ينبغي فرضها بالإكراه ولو جزئياً، وأنها تأتي على حساب قمع الاختلاف السياسي والاجتماعي والثقافي الحقيقي. بل إنه يرى أن الهويات العنصرية "الخفيفة" (أي المفروضة من الخارج) هويات إشكالية.

ويحرص شيلبي على القول بأن التخلي عن الهوية الجمعية السوداء لا يعني أن الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية عليهم أن يتخلوا أيضاً عن روح التضامن بين السود، بل إنه على العكس من ذلك يعتقد اعتقاداً متيناً في أن بناء روح التضامن بين السود والحفاظ عليها مهم لبناء حركة تقدمية قوية من أجل العدالة العنصرية. لكن التضامن بين السود - كما يؤكد - يعطي أساساً متيناً أكثر مما تعطيه فكرة الهوية العرقية السوداء لفهم القمع المشترك. ويقول شيلبي (2002): «إن هدف هذا البرنامج هو تحرير السود من العنصرية المناهضة للسود».

وفي إطار الدراسة الحالية، هناك مشكلتان متداخلتان في تحليل شيلبي. الأولى، أن أمامنا عقدين من الجهود التي تبين أن أغلبية كبيرة من الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، حسبما تفيد العديد من القياسات، يشتركون في هوية عنصرية جمعية (Dawson 1993; Gurin, Hatchett and Jackson 1989; Tate 1994). وحتى لو اتفقنا مع اعتراضات شيلبي الأخلاقية والقيمية على مشروع الهوية الجمعية، فلا يمكن أن يضغط المرء زراً ليلغي الهوية الجمعية بين الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، خصوصاً في ظل



ظروف الحرمان، إن لم يكن القمع، المنهجي (واعتقد أن هذا ليس وصفاً دقيقاً للظروف التي يعيش فيها معظم السود). كما يشير شيلبي العديد من النقاط الوجيهة في تحليله للزلات الأخلاقية المحتملة في اعتناق فكرة الهوية الجمعية السوداء، لكن مشروعه لا يقتصر على الفلسفة التحليلية؛ فهو -إحفاقاً للحق- معنيّ أيضاً ببناء حركات مناهضة للعنصرية على أرض الواقع تقوم على روح التضامن بين السود. وفي هذا الجانب من مشروعه، يمثل شيوع مفهوم الهوية الجمعية السوداء وتجذره مشكلة عملية وتحليلية في آنٍ واحد. فنظراً إلى أن الإحساس بالهوية الجمعية على أرض الواقع يظل كامناً في نفوس الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، يجب وضع أدوات تحليلية نظرية وتجريبية للتحليل والتنظير في شأن المد والجزر الحالي الذي تعايشه الهوية الجمعية السوداء، وأسبابه وتأثيره في السياسات المتعلقة بالسود وفي حياتهم.

الثانية، وهذه مسألة جوهرية أكثر من سابقتها، أن شيلبي عليه أن يتصدى للمشكلة التحليلية المتمثلة في أن روح التضامن بين السود التي يريد توليدها ستؤدي من تلقاء نفسها إلى تقوية الهوية الجمعية السوداء مثلما حدث في الماضي. كذلك ما زالت هناك مشكلات بنيوية مستشرية بما لا يسمح بتكوين مشترك لكل من الهوية الجمعية وروح التضامن بين السود. وهناك أيضاً الواقع العملي الذي نرى فيه اللاعبين السياسيين يشجعون الهوية الجمعية السوداء كوسيلة لبناء الحركات السياسية والحفاظ عليها لتحقيق مجموعة من الأهداف الجماعية، ليس هذا فحسب بل ولتحقيق الفائدة للاعبين الذين ينشرون فكرة الهوية الجمعية.

كما أن إقامة مشروع جمعي اعتماداً على معارضة القمع هو أمر إشكالي أكثر مما خطر على بال شيلبي. فمضمون هذا المشروع المشترك محل خلاف، بل إن أي برنامج سياسي "مشترك" يصاحبه تلقائياً جدل حول من وما الذي يجب إدخاله في المشروع، ومن وما الذي يجب استبعاده منه. ومن الممكن أن يُنظر إلى البرنامج السياسي للمرء (مثل دعم التمييز الإيجابي، أو حركة الحقوق المدنية، أو الموقف من قضايا النوع) على أنه "خارج"



الحدود (المختلف عليها) لحركة مناهضة العنصرية، مثلما كان شيلبي يخشى أن الحركة القائمة على الهوية الجمعية السوداء قد تستبعد البعض على أساس القيم الثقافية "المختلفة". وتكثر في تاريخ السود أمثلة المعايير الصارمة لاستبعاد المغضوب عليهم سياسياً من المجتمعات السوداء؛ مثل استبعاد الديمقراطيين السود خلال حقبة إعادة البناء عند انتهاء الحرب الأهلية (Dawson 2001).

ويقول بعض الفلاسفة مثل أنطوني إيبيا Anthony Appiah إنه من الصعب تجنب التوترات بسبب التزامات المرء القيمة التي تتولد من هويته (انحياز المرء العادل لرفاقه في الحركات الاجتماعية) وبسبب المخاوف الأخلاقية المتولدة عن القلق بشأن العدالة الاجتماعية (الحذر من إقصاء البعض ظلماً من الحركات الاجتماعية)؛ فكما يقول إيبيا (Appiah 2005: xiv): «إن الهويات تخلق دعاوى قيمة لأننا نعيش حياتنا كرجال وكنساء، كمثليين وكأناس يميلون للجنس الآخر، كغانيين وكأمريكيين، كسود وكبيض، وهذه حقيقة من حقائق العالم الذي صنعناه نحن البشر». والتضامن - كما يرى إيبيا - يوجد مخاوف أخلاقية (بشأن العدالة الاجتماعية مثلاً)؛ لأنه يحمل معه التزاماً قيمياً أخلاقياً "بنصرة" من يتصل المرء معهم بصلات قوية، سواء في محيط العائلة أو العنصر، أو الرفاق في أي حركة اجتماعية تقدمية (على الرغم من أن إيبيا يلاحظ أن هذه الصلات ليست كلها بالقوة نفسها؛ فصلات القربى مثلاً أقوى في نظره من روابط الأمة). ويقول إيبيا (Appiah 2005: 229) إن هذه الصلات القوية لا تؤدي بالضرورة إلى الإقصاء:

التضامن يقلقنا؛ لأننا ننظر إليه من وراء لا من الأمام فنراه إقصاءً. هل هذا سليم؟ إن الفرق بين معاملة الآخرين بأفضل مما يجب لأنك تجهم ومعاملة الآخرين بأسوأ مما يمكن لأنك تكرههم لا يغيب عن أحد سوى خبراء الاقتصاد. فالعنصرية، على سبيل المثال، تتضمن عادة إعطاء الآخرين أقل مما يستحقون وعدم الاعتراف بحقوقهم كأخوة في الإنسانية، ومن ثم فإن الخضوع للعنصرية يشبه تقصيرك في الالتزام «بأن تقر بإنسانيتهم بجديّة وتزنها بإنصاف عندما تفكر كيف تتصرف» (أو كما يقول داروول Darwall "الاحترام المبني على الإدراك"). فيمكنني أن أعطيك حقك ومع ذلك أعامل صديقي معاملة أفضل.

وليس من أهداف هذا الفصل أن نتوغل في ثنايا التعقيدات الأخلاقية والقيمية التي يتصدى لها كل من إيبيا وشيلبي، ولكن يمكننا أن نأخذ من شيلبي بواعث القلق الوجيهة المتعلقة بنوعية الإقصاء، والذي كثيراً ما يظهر نتيجة لمشروعات الهوية الجمعية، ومنها الهوية الجمعية السوداء. كما نستطيع أن نأخذ من إيبيا فكرة الحذر من أن المشروعات التي تسعى إلى بناء التضامن على أسس سياسية لا على اعتبارات متعلقة بالهوية لا تزال خاضعة لنوعية الأخطار نفسها التي تقلق شيلبي.

مهما كان الأمر، فإن الهوية الاجتماعية السوداء ظاهرة ستظل جزءاً لا يتجزأ من المشهد الاجتماعي والسياسي في المستقبل المنظور. فلا يزال النظام العنصري في الولايات المتحدة قائماً على قدم وساق، ولا يزال يفرز نوعية الحرمان المنهجي التي تؤدي إلى إعادة إنتاج الهوية الاجتماعية السوداء بهمة ونشاط. وسأعود إلى بواعث القلق الأخلاقية والقيمية الناجمة عن وجود الهوية العنصرية السوداء في ختام هذا الفصل. أما الآن فسأتناول الشق التجريبي، ألا وهو تقييم المقاربات المختلفة لقياس مكونات أحد مقاييس الهوية الاجتماعية السوداء وتوزيعه وآثاره. وسأبدأ بتقييم مدى انطباق مقارنة واحدة على دراسة الهوية الجمعية السوداء، وذلك بتقييم مفهوم المصير المشترك.

## المصير المشترك

مر الآن أكثر من عشرة أعوام على نشر كتاب العنصر والطبقة في السياسات الأمريكية-الإفريقية *Behind the Mule: Race and Class in African-American Politics*، وحان الوقت لتقييم إذا ما كان مفهوم المصير المشترك لا يزال مفيداً في فهم الهوية الجمعية السوداء وتأثيرها في السياسات السوداء.<sup>11</sup> ومن المفيد أيضاً - كما ألمحنا في ما تقدم - أن ندرس جدوى هذا المفهوم بالنسبة إلى مجموعة من التطبيقات التي يسري عليها مفهوم المصير المشترك. وقد استخدمت عشرات المقالات والكتب والرسائل العلمية وأبحاث المؤتمرات والأبحاث غير المنشورة فكرة "المصير المشترك" *linked fate* أو رصدتها على مدى

أعوام طويلة مضت؛<sup>12</sup> لتقييم احتمال تكوين الائتلافات بين السود والمنحدرين من أصول أمريكية لاتينية مثلاً، أو لدراسة تكوين مفهوم الهوية العرقية والانتفاء العرقي الشامل عند الأمريكيين ذوي الأصول الآسيوية، أو لدراسة التعبئة السياسية وخيارات التصويت الانتخابي عند السكان المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية بصفتهم أمريكيين من جذور آسيوية أو عند السكان المنحدرين من أصول آسيوية، أو لدراسة اختيار المستجيبين للغة الإسبانية عند اشتراكهم في الاستطلاعات الاجتماعية (Weaver 2005). إلا أن المجال الذي يغلب فيه استخدام مفهوم المصير المشترك هو البحوث المتعلقة بمعتقدات الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية وأيديولوجيتهم وسياساتهم. وأرى أن هذا أمر ملائم، لا لأنني أعتقد أن السود مختلفون معرفياً عن غيرهم من الأمريكيين، فأنا أرفض هذا الاعتقاد تماماً. ولكنني أعتقد أن المصير المشترك "للسود" له صلة بسياق الإطار المؤسسي الخاص بالمجتمعات السوداء. وكما سيتبين من المقارنة بين مكونات المصير المشترك وآثاره بين السود والبيض، فليس من الواضح أن سؤال الاستطلاع المتعلق "بالمصير المشترك" والمفهوم نفسه، لهما المعنى نفسه عند المواطنين المنتمين إلى جماعات عرقية وعنصرية مختلفة. أقل ما يقال على ما يبدو أننا بحاجة إلى صوغ مقولات في كل حالة عن ارتباط الإنسان بجماعته العنصرية أو العرقية، وكيف يتشكل هذا الارتباط بدinاميات السلطة، سواء في الصراع بين الجماعات أو التعاون في حقبة تاريخية معينة.

ويرجع أول استخدام لمصطلح "المصير المشترك" في كتابي الأول (Dawson 1994) الذي طرحته فيه آنئذ فكرة واضحة مباشرة، لكنها أسيء فهمها بعدئذ، وهي أن المصير المشترك معناه إدراك الفرد الأمريكي ذي الأصول الإفريقية أن مصيره «مرتبط بمصير العنصر الذي ينتمي إليه»، ومن ثم، فإنه مكون مفاهيمي من مكونات "المنفعة الكلية السوداء" التي يمكن تعريفها كما يلي:

من الواضح أن العنصر، حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين، كان هو العامل الحاسم في الفرص التي تتيحها الحياة لكل الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية تقريباً بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي لعائلاتهم. وبناء على ذلك، فمن الأجدى

للأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية أن يحددوا ما هو المفيد للجماعة العنصرية أكثر مما هو مفيد لكل منهم على المستوى الفردي، ومن الأنفع لهم أن يرتكوا إلى وضع الجماعة النسبي والمطلق، كمطية إلى المنفعة الفردية (10: Dawson 1994).

ثم أوضحت بعد ذلك:

طالما ظل العنصر سائداً في تحديد مسار حياة السود كأفراد؛ لذلك من "المعقول" للأمريكيين السود أن يسترشدوا بمؤشرات الجماعة في تفسير العالم السياسي والتحرك فيه. هذا النزوع لدى الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية نحو الاسترشاد بمؤشرات العنصر تدعمه تاريخياً المؤسسات التي ظهرت خلال الفصل القسري بين السود والبيض خلال حقبة ما بعد إعادة البناء. فهذه المؤسسات، وخصوصاً الكنيسة السوداء، كانت تميل إلى تلقين فكرة الانتفاع من التغيرات التي تطرأ على العلاقات بين الناس والمناخ الاقتصادي والبيئة السياسية عبر الأجيال (57-58: Dawson 1994).

وهناك نقاط عديدة في هذه الفقرات ينبغي الانتباه إليها. أولاً، أن تصوري لمفهوم المصير المشترك يعني أن الهوية الجمعية السوداء تتولد ويعاد إنتاجها من خلال مؤسسات المجتمعات السوداء، مثل الأسرة والكنيسة ومنظمات الحركات الاجتماعية وصالونات الخلاقة والتجميل والشبكات النقابية في المجتمعات السوداء. وأود هنا أن أضيف أن الهوية الجمعية السوداء تتولد ويعاد إنتاجها أيضاً من خلال الممارسات المشتركة التي يخوضها أعضاء هذه المؤسسات والحركات والمجتمعات.

كما طُرحت فكرة أخرى في كتابي نفسه (Dawson 1994) وعرضتها عرضاً وافياً في كتابي رؤى سوداء *Black Visions* (Dawson 2001) وهي أن التعرض لشبكات المعلومات الخاصة بالمجتمعات السوداء (ومنها الأغاني والروايات والأفلام السينمائية والمطبوعات والبرث الإخباري الموجه للسود) يساعد أيضاً على تقوية الإحساس بالمصير المشترك. وبصفة عامة، يمكن القول إنني بالجمع بين هذه الأفكار، أصبحت اليوم أرى أن المصير المشترك - وبصفة عامة الهوية الجمعية السوداء - يتولد ويعاد إنتاجه في النطاق العام الأسود للمجتمع المدني الأسود (وبمزيد من الدقة الجمهور الأسود المضاد)

(Dawson 2001). ومن الملاحظ أن المجتمع المدني الأسود يتغير تبعاً للتغيرات التي تطرأ على المجتمع الأمريكي والاقتصاد السياسي الأمريكي (Holt 2000).

كذلك في إطار المجال العام الأسود، والمجتمع المدني الأسود، يرتبط تطور المصير المشترك بتطور الهويات الاجتماعية المشتركة. وطبقاً للفكرة التي طرحتها في كتابي (Dawson 1994)، فمنذ العصور السابقة على عصر المستعمرات وعبر مرحلة قوانين الفصل العنصري والنضال الواسع في مجال الحقوق المدنية وتحرير السود منذ منتصف القرن العشرين وحتى سبعينياته، كان جوهر الهوية الجمعية السوداء يتمثل في الغرض المشترك، ألا وهو تحقيق العدالة بين الأجناس المختلفة. وفي البدء كانت الهوية الجمعية السوداء تركز على القضاء على الرق، وبعد ذلك بجيل أصبحت تركز على إلغاء قوانين الفصل العنصري. ومن أكثر ما أثار الجدل بين الناشطين والباحثين والخبراء والقاعدة الشعبية العريضة من الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية التساؤل عن الغرض، وهل لا يزال جزءاً لا يتجزأ من الهوية السوداء، وهل ينبغي أن تكون الحال كذلك؟ وبعد اختفاء الرق وقوانين الفصل العنصري، هل هناك هدف مشترك (أو مجموعة أهداف) كامنة في الهوية الأمريكية الإفريقية، أم أن الاختلافات المسكوت عنها على صعيد الطبقة والنوع والميل الجنسي والأجيال الآن تجعل التوصل إلى مجموعة "مشتركة" من الأهداف خيالاً محفوفاً بالخطر؟

ومن ثم، فإن دراسة المصير المشترك تتطلب وضع البحث في السياق التاريخي الصحيح. فالجدل حول الهويات الجمعية السوداء أيام قوانين الفصل العنصري مثلاً يختلف كثيراً عن الجدل حول الهويات السوداء اليوم. فمثلاً، هناك جدل صراع حول الهوية النسوية السوداء، وهل يمكن أو يجب أن تندرج ضمن هوية جمعية سوداء شاملة، من دون أن تقع تماماً. هذا الجدل كان خافتاً خلال حقبة الفصل العنصري أكثر مما هو عليه الآن. وأخيراً، فإن فكرة المصير المشترك تحديداً ترجع جذورها إلى تقاليد علم النفس الاجتماعي التي أرساها هنري تاجفيل Henri Tajfel وتوسع فيها من بعده آخرون من

الباحثين مثل جون تيرنر John Turner.<sup>13</sup> وهكذا، فإن المصير المشترك بصفة عامة، والمنفعة الكلية السوداء بصفة خاصة، تم وضعها كمفهومين معرفيين يعملان على مستوى العقل الباطن لا الظاهر.

وقد انتقد عدد من الباحثين مثل كاثي كوهين (Cathy Cohen 1999) وأدولف ريد (Adolf Reed Jr. 1999) البحوث المتعلقة بالهوية السوداء عموماً، ومفهوم المصير المشترك بصفة خاصة، قائلين إن هذا المفهوم والمفاهيم المشابهة له تؤدي إلى المبالغة في إضفاء فكرة التجانس على المجتمعات السوداء، بما يعني التقليل من شأن الخلاف والصراع على النوع والطبقة والميل الجنسي إلى أدنى حد ممكن، بل وطمسه. وإذا كانت معالجة فكرة النوع في كتابي (Dawson 1994) معالجة فقيرة بصورة واضحة، فإن مفهوم المصير المشترك عُرض عرضاً جيداً وبصورة واضحة تسهل من الإدراج النظري لفكرة الجدل كجزء من عملية تشكيل الهوية. وفي الحقبة التي شهدت رسمياً تفكيك النظم المركزية القمعية الضخمة مثل نظام الرق وقوانين الفصل العنصري، بدأ عدد كبير من الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية (ولايزالون) يرون أن مصيرهم مرتبط بمصير العنصر الذي ينتمون إليه من دون أن يكون بينهم اتفاق على أهداف الصراع الأسود من أجل العدالة بين الأجناس أو على الاستراتيجيات والتكتيكات التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذه الأهداف. بل إنني تنبأت في ذلك الكتاب أن الصراع السياسي سوف يشتد بصرف النظر عن مستوى المصير المشترك في المجتمعات السوداء، مع ظهور الاختلاف حول الأهداف، وأن مستوى المصير المشترك نفسه يتراجع إذا تآكلت البنية التحتية المؤسسية والمعلوماتية اللازمة لإعادة إنتاج المصير المشترك.<sup>14</sup>

في الجزء التالي من الفصل، سنستعرض التحليلات الأولية لحدوى المصير المشترك للبحوث المتعلقة بالهوية الجماعية السوداء المعاصرة. ثم نستعرض نتائج البحوث المناظرة عن المصير المشترك بين الأمريكيين البيض. ونختتم ببعض المقترحات للمزيد من التحليلات للمشروعات البحثية التي تدور حول المصير المشترك.

## البيانات والتحليل

البيانات المستخدمة في تحليلاتنا مستمدة من "دراسة المواقف العنصرية لعام 2004" "Racial Attitudes Study" (الباحث الرئيسي فيها مايكل دوسون Michael C. Dawson). وقد أجريت هذه الدراسة في ما بين 1 و 18 أكتوبر 2004. وبلغ العدد الإجمالي للمستجيبين 1079، منهم 530 من البيض و 549 من السود. وبلغت نسبة من أكملوا الإجابة عن جميع الأسئلة 67%. وقام بجمع البيانات مؤسسة Knowledge Networks باستخدام منهجية الحاسوب على الخط المباشر. وجدير بالذكر أن مجموعة المواطنين الذين تتصل بهم تلك المؤسسة لإجراء الاستطلاع تتكون من عينة عشوائية من الأسر الأمريكية، حيث يتم تركيب أجهزة حاسوب ووصلات إنترنت لدى عينة من الأسر التي لم يكن لديها أصلاً اتصال بالإنترنت. وتعد دراسة عام 2004 أحد مكونات مشروع بحثي استطلاعي، أجراه على مدار أعوام عدة دوسون ولورانس بوبو Lawrence Bobo لدراسة المواقف العنصرية في أثناء إدارة الرئيس جورج بوش الابن الأولى.<sup>15</sup>

ويبين الجدول (6-1) توزيع مفهوم المصير المشترك بين الأمريكيين البيض والسود. فنرى أن اعتقاد الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي في ارتباط مصيرهم بمصير العنصر الذي ينتمون إليه ظل عند مستواه نفسه خلال العقدين الماضيين؛ حيث يرى 75% من السود أن مصيرهم مرتبط بمصير العنصر الذي ينتمون إليه، ويعتقد أكثر من 70% أن هذا الارتباط قوي بعض الشيء.<sup>16</sup> ونرى أيضاً أن التوزيع أكثر تعادلاً بين البيض عما هو عليه بين السود، حيث يتفق نحو 60% فقط من البيض على أن مصيرهم مرتبط بمصير غيرهم من البيض، بينما يعتقد 50% "فقط" أن هذا الارتباط قوي نسبياً. وعلى الرغم من ذلك، فمن الواضح من الجدول أن نسبة يعتد بها من المواطنين البيض والسود يعتقدون أن مستقبلهم مرتبط بالعنصر الذي ينتمون إليه.



### الجدول (6-1)

توزيع مفهوم المصير المشترك بين السود والبيض في الولايات المتحدة (%).

المصير المشترك	السود	البيض
لا	25.0	41.4
ليس كثيراً	3.3	8.3
إلى حد ما	26.0	33.4
إلى حد كبير	45.7	16.9
N	525	480

ملحوظة: يعبر الجدول عن توزيع التكرار الترجيحي للإجابات عن الأسئلة: «هل تعتقد أن ما يحدث عموماً للسود في هذا البلد سيكون له أثر ما في ما يحدث في حياتك؟» إذا كانت الإجابة بنعم، يسأل: «هل يؤثر فيك إلى حد كبير، أم إلى حد ما، أم ليس كثيراً؟» (للسود). «هل تعتقد أن ما يحدث عموماً للبيض في هذا البلد سيكون له أثر ما في ما يحدث في حياتك؟» إذا كانت الإجابة بنعم، يسأل: «هل يؤثر فيك إلى حد كبير، أم إلى حد ما، أم ليس كثيراً؟» (للبيض).

### الجدول (6-2)

مكونات المصير المشترك لدى البيض والسود

المتغير	المصير المشترك عند السود	المصير المشترك عند البيض
النوع	-0.005 (.114)	-0.056 (.115)
العمر	-0.002 (.039)	-0.027 (.034)
التعليم	.295 (.193)	.535** (.207)
الدخل	-0.001 (.014)	.004 (.017)
الجنوب	-0.013 (.113)	.136 (.123)
مقارنة السود بالبيض	.619** (.201)	.402 (.214)
مقياس الانتماء إلى الجماعة	.034 (.061)	.042 (.046)
الكنيسة	-.104 (.121)	
مؤشر الشبكات المعلوماتية السوداء	.080 (.038)	
عضوية منظمات تحسين أحوال السود	.370* (.156)	
N	432	393
R-squared	.033	.023

ملحوظة: نتائج الارتباط: محددات المصير المشترك. المعاملات المذكورة تم توليدها باستخدام ordered probit. الأخطاء المعيارية موضوعة بين أقواس أسفل التقدير.  $P < .001$  \*\*\*;  $P < .01$  \*\*;  $P < .05$  \*; وتظهر المعاملات المهمة عند مستوى  $p < .08$  في صورة الأرقام المطبوعة بالخط الأسود الثقيل.



## الجدول (6-3)

ارتفاع احتمال الاعتقاد في ارتباط مصير الفرد بالعنصر الذي ينتمي إليه

المصير المشترك الأبيض (إلى حد كبير)	المصير المشترك الأسود (إلى حد كبير)	المتغير
12.2		التعليم
9.5	24.1	مقارنة بين البيض / السود
	15.6	مؤشر شبكات المعلومات السوداء
	14.5	منظمات تحسين الأوضاع

يبين الجدول (6-2) والجدول (6-3) مكونات المصير المشترك لدى كل من البيض والسود. فاعتقاد الأمريكي ذي الأصول الإفريقية في ارتباط مصيره بغيره من الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية يتوقف على مدى اعتقاده في أن الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية أسوأ حالاً من البيض على المستوى الاقتصادي، وعلى مدى التعرض لشبكات المعلومات السوداء، وعلى مدى انتهاء المرء إلى أي من المنظمات المعنية بتحسين أوضاع الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي. هذه العوامل الثلاثة تبين أن الإحساس بالمصير المشترك ومن ثم الهوية الجماعية السوداء متجذر في إدراك صور الحرمان البنيوي الذي مازال الأمريكيون الأفارقة مبتلين به من ناحية، وكذلك في المكونات المتعلقة بالتنظيمات وفي المجال العام للمجتمع المدني الأسود من ناحية أخرى.<sup>17</sup> ويلاحظ أن إدراك السود للوضع الاقتصادي النسبي للسود والبيض له جذور ترجع إلى مكانتهم الاقتصادية الموضوعية، ويكشف عن نظام عنصري لا يزال يمنح مزايا اقتصادية كبيرة للبيض (Dawson 1994). ويعد هذا القياس للمدركات مؤشراً دقيقاً إلى الواقع الاقتصادي للسود؛ حيث إن لهذا العامل أكبر تأثير في احتمالية أن يرى المرء مصيره مرتبطاً بمصير الجماعة العنصرية التي ينتمي إليها. فمن يعتقدون أن البيض أفضل حالاً من السود يميلون إلى الاعتقاد بأن مصيرهم مرتبط بمصير العنصر الذي ينتمون إليه أكثر ممن يعتقدون العكس بنسبة 25٪. ويلاحظ أن الأكثر تعرضاً لشبكات المعلومات السوداء،

التي تعد مكوناً أساسياً في المجال العام الأسود، يميلون بنسبة كبيرة، أكثر من 15٪، إلى الاعتقاد بأن مصيرهم مرتبط إلى حد كبير بمصير العنصر الذي ينتمون إليه أكثر من أولئك الذين لا يتعرضون لوسائل الإعلام والإنتاج الفني في مجتمعات السود. كما أن المكون المؤسسي في المجتمع المدني الأسود، كعضوية المنظمات التي تعمل على تحسين أحوال السود، ترفع بنسبة كبيرة من احتمال اعتقاد المرء في وجود رابط قوي بينه وبين جماعته. وبصفة عامة، نرى من خلال هذا التقدير المتواضع لمكونات المصير المشترك أن الهوية الجمعية السوداء تتولد ويعاد إنتاجها من خلال تفاعلات بنيوية في النظام العنصري إلى جانب تفاعلات أخرى تجري داخل المكونات العديدة للمجتمع المدني الأسود.

أما نمط المصير المشترك عند البيض فيختلف بعض الشيء، وإذا تشابهت نتائج التقدير، فإن هذا يدعونا إلى الاعتقاد بشدة أن تفسير هذه النتائج مختلف عن النتائج الخاصة بالسود. وهناك عاملان يؤديان إلى الاعتقاد بوجود ارتباط قوي بين مصير الفرد ومصير غيره من البيض؛ فالبيض الأكثر تعليماً يميلون إلى الاعتقاد بارتفاع درجة المصير المشترك أكثر من البيض الأقل تعليماً. وقد يرى البعض أن هذه النتيجة غير منطقية، ولكن -على حد علمي- لا توجد أسس نظرية قوية للتنبؤ بالعلاقة بين التعليم ورؤية البيض للمصير المشترك. وقد نعثر على أدلة متضاربة في الكتابات التي تناول العلاقة بين التعليم والمواقف العنصرية للبيض، على الرغم من أن معظم الدراسات تذهب إلى القول بأن ارتفاع مستوى التعليم يميل إلى الارتباط بالليبرالية العنصرية عند البيض. أما النتيجة الثانية، فلها تفسير منطقي وإن كانت غريبة؛ فالبيض الذين يعتقدون اعتقاداً قوياً أن البيض أفضل حالاً من السود من الناحية الاقتصادية يشعرون بارتباط أقوى بينهم وبين مصير غيرهم من البيض. فإذا كان من الجائز القول إن البيض المستأين من تفوق السود عليهم على المستوى الاقتصادي يشعرون بارتباط أقوى بينهم وبين غيرهم من البيض، فإن أولئك الذين يرون أن البيض في رغد من العيش هم الذين يشعرون بارتباط أقوى بالهوية الجمعية البيضاء.

لكن مرة أخرى، أرى أن تفسير هذه النتائج، خصوصاً إذا اقترنت بالنتائج المتعلقة بالبيض التي سأحدث عنها في الجزء التالي، ينبغي عدم الوثوق به على الرغم من قدرتنا على وضع تفسير ممكن لنمط النتائج. ذلك أن نظرية الهوية الجمعية السوداء صيغت لتفسير الهويات العنصرية لجماعة عانت تاريخياً من القمع في الولايات المتحدة وظلت في أدنى درجات السلم العنصري لفترة طويلة من الزمن. ومن المعروف أن ديناميات السلطة التي تعرضت لها هذه الجماعة عبر التاريخ الأمريكي تختلف اختلافاً كبيراً عما تعرض له أعضاء الجماعة التي تعتبر المستفيد الأول من النظام العنصري الأمريكي. ولعله من المنطقي أن نقول إننا إلى أن نجري المزيد من البحوث النظرية والتجريبية حول الهوية الجمعية البيضاء علينا أن نفترض أن فهمنا محدود لكيفية انطباق هذا القياس على الرأي العام لدى البيض؛ وحتى عندما نتصور أننا فهمنا المنطق الكامن وراء العلاقات التي نقدرها في هذا الصدد، فعلينا ألا نتوقع أن يتناسب هذا المنطق تناسباً كبيراً مع حالة الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية.

ويبين الجدول (6-4) تأثيرات مختارة لفكرة المصير المشترك عند السود في مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالمواقف. ففي مجموعة كبيرة من الظواهر، نجد أن مفهوم المصير المشترك عند السود يؤثر في مواقفهم السياسية. ولمفهوم المصير المشترك تأثير قوي بصفة خاصة في المسائل التي تجسد التقاطع بين العنصر والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. أما المسائل التي لا تتأثر بمدى إدراك المرء لوجود مصير مشترك قوي فتشمل تقييم قضايا وشخصيات غير ذات علاقة بالأبعاد العنصرية، منها على سبيل المثال رالف نادر Ralph Nader، وكولين باول Colin Powell وكونداليزا رايس Concoleezza Rice وموقف المرء من حرب الخليج الثانية. وكما أوضحت (Dawson 2001)، فإن الناشطين السود - باستثناء المحافظين منهم - على تباين اقتناعاتهم الأيديولوجية (الليبرالية بالمعنى الفلسفي وغير الليبرالية على حد سواء) ينظر إليهم نظرة راديكالية في المجال العام للمجتمع الأمريكي ذي الأصول الإفريقية. ومن ثم، يمكن أن

نتوقع أن تقييم الشخصيات العامة المنتمية إلى تلك التوجهات الأيديولوجية يتشكل تبعاً لهوية المرء العنصرية.<sup>18</sup> السبب الآخر الذي يتعذر معه التنبؤ ببعض عناصر الاستطلاع من خلال مفهوم المصير المشترك، هو عدم وجود تفاوت بين الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي إزاء بعض القضايا السياسية الأساسية. فمثلاً نجد تفاوتاً كبيراً بين السود في ما يتعلق بالتعويضات الواجبة عن الرق (تنقسم الآراء بنسبة 2-1 لمصلحة التعويض. انظر Dawson and Popoff 2004). ومن ثم، فإن مستوى إدراك الفرد لفكرة المصير المشترك تؤثر في تقديره لمستوى التعويضات الواجبة للرق. ومن ناحية أخرى، لا نجد تفاوتاً يذكر بين الأمريكيين من أصل إفريقي حول ضرورة اعتذار الحكومة الأمريكية للسود عن حقبة الرق؛ فالأمريكيون ذوو الأصول الإفريقية يعتقدون اعتقاداً كاسحاً بضرورة الاعتذار. وهكذا، فإن المصير المشترك لا يؤدي دوراً في تقدير من هو الأميل إلى تأييد الاعتذار؛ لأن الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية يكادون يتساوون في تأييد فكرة الاعتذار بغض النظر عن قوة ارتباط الأفراد بالجماعة. وثمة موضوع آخر، لا نجد بشأنه تفاوتاً كبيراً في الرأي، ومن ثم، ليس من الممكن التنبؤ به من خلال مفهوم المصير المشترك، ألا وهو الانتماء الحزبي. فهناك نسبة كبيرة من السود الذين يميلون إلى دعم الحزب الديمقراطي بحيث لا نستطيع التنبؤ بشيء في هذا الصدد. ومهما يكن الأمر، فإن النتائج تبين أن المصير المشترك يؤثر دائماً في المواقف السياسية للأمريكيين المنحدرين من أصل إفريقي، ولكن هذا التأثير يشتد في بعض المجالات. كذلك بإمعان النظر في الجدول (6-3)، نرى أن مفهوم المصير المشترك، حتى لو لم يكن كبيراً من الناحية الإحصائية، يتيح لنا التنبؤ بمواقف السود في الاتجاه الذي تقول به هذه النظرية. ولا يزال مفهوم المصير المشترك، يعد مفهوماً فعالاً كمقياس للهوية الجمعية السوداء. وكما خلص باحثون آخرون (Weaver 2005)، فإنه مفهوم يوحى عموماً بأن الهوية الجمعية السوداء مازالت قوة متينة متسقة، ولها دورها في تشكيل المعتقدات والسياسات، ومن ثم، التحركات لدى الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

أما النمط الموجود لدى الأمريكيين البيض فيختلف كثيراً عن نمط السود (الجدول 6-5)؛ لذلك من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن نفسر النتائج تفسيراً متسقاً يعتد به.<sup>19</sup> فكما هي الحال مع الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، نجد أن تأثير مفهوم المصير المشترك يبلغ أشده بالنسبة إلى القضايا والشخصيات التي تعد راديكالية. وكلما زاد إدراك المرء أن مصيره مرتبط بغيره من البيض مال إلى تأييد الاعتذار عن الرق والتعويض عنه، واشتد اعتقاده في أن حرمان الناخبين السود من التصويت في ولاية فلوريدا خلال انتخابات عام 2000 كان مشكلة مهمة، وزاد تأييده لأعضاء مجلس الشيوخ إدواردز Edwards وكيري Kerry وأوباما Obama. ويمكن القول إن ارتفاع مستوى الوعي بكون المرء إنساناً أبيض، وبوضعه في النظام العنصري، يؤدي إلى نظرة تقدمية عنصرياً إزاء السياسات الأمريكية، الأمر الذي يتسق مع تفسير النتائج القائل إن الحاصلين على قسط أكبر من التعليم يميلون إلى اعتبار أن مصير غيرهم من البيض يؤثر فيهم. وسواء أقبِلَ القارئ بهذا التفسير لنتائج الجدول (6-4) أم لا؛ فمن الواضح أن هناك عاملاً يختلف عما أدى إلى نمط ردود الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي.<sup>20</sup> وإذا كان الاختلاف بين نمط إجابات السود والبيض يبلغ أقصاه، فإنه يشير إلى الأخطار الكامنة في محاولة نقل قياسات الهوية الجمعية من سياقات تاريخية وسياسية واجتماعية معينة إلى سياقات أخرى. والمهم في هذا الصدد، الإشارة إلى أن فهمنا للدور الذي يؤديه مفهوم "المصير المشترك" في الهوية الجمعية بالنسبة إلى البيض على وجه الخصوص، وربما بالنسبة إلى بعض الجماعات العرقية والعنصرية الأخرى من الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية أيضاً، لا يكفي لتبرير استخدامه في نماذج الرأي العنصري (على الأقل الرأي الخاص بالبيض).

#### الجدول (4-6)

تأثير المصير المشترك في مجموعة متنوعة من المعتقدات السياسية لدى السود

المتغير التابع	المعامل	z	p >  z	الاختلاف الأول (زيادة التأييد / الاتفاق / التفضيل)
السود حالهم أسوأ كثيراً من البيض	.25	.84	.40	1.9
الاحتجاج على الحرب أمر غير وطني	-.12	-.61	.54	-2.6
صوت لبوش	-.56	-2.12	.03	-7.9
حزب سياسي أسود	.27	1.22	.22	8.4
اعتذار عن الرق	.30	1.41	.16	8.5
تعويضات عن الرق	.40	1.75	.08	12.9
اعتذار عن قوانين الفصل العنصري	.21	.86	.39	3.8
تعويضات عن قوانين الفصل العنصري	.24	1.03	.30	6.9
تعويضات عن مذابح تولسا وروزوود <i>Tulsa and Rosewood</i>	.34	1.34	.18	7.5
الدخول في حرب مع العراق	-.04	-.26	.97	-1.3
الحرمان من التصويت كان مشكلة مهمة في فلوريدا في عام 2000	.59	2.79	.01	11.3
الحرمان من التصويت سيكون مشكلة مهمة في عام 2004	.48	2.76	.01	14.6
السود يجب أن يهيمنوا على السياسة في المجتمعات السوداء	.50	3.29	.00	14.9
النظام الاقتصادي يظلم الفقراء	.42	2.33	.02	13.5
السود لن تتحقق لهم العدالة العنصرية مطلقاً	.18	1.17	.24	5.6
تعريف المرء نفسه بأنه ديمقراطي	.18	1.12	.26	7.2
بوش يعارض مصالح الناس الذين هم مثلك	.48	3.40	.00	10.1
مقياس المشاعر إزاء بوش	-8.60	-2.50	.01	-8.6
مقياس عنان	7.75	2.38	.02	7.4
مقياس جاكسون	6.23	1.98	.05	6.3

الاختلاف الأول (زيادة التأييد / الاتفاق / التفضيل)	$p >  z $	z	المعامل	المتغير التابع
1.06	.76	.31	.96	مقياس نادر
3.0	.42	.80	2.85	مقياس باول
3.1	.38	.88	3.33	مقياس رايس
-1.2	.72	-.36	-1.21	مقياس تشيني
<b>5.36</b>	<b>.08</b>	<b>1.78</b>	<b>5.49</b>	<b>مقياس إدواردز</b>
3.7	.22	1.23	3.70	مقياس كيري
<b>8.11</b>	<b>.02</b>	<b>2.33</b>	<b>8.13</b>	<b>مقياس أوباما</b>

ملحوظة: نتائج الارتباط: المصير المشترك للسود. تم توليد المعاملات المذكورة باستخدام OLS، ordered probit، وprobit، وانحدار OLS. واستخدمت عوامل التحكم التالية، لكنها غير مبنية هنا: النوع والعمر والتعليم والدخل والمتغير الصوري للجنوب ومؤشر شبكات المعلومات السوداء وعضوية المنظمات المعنية بتحسين أحوال السود ومقياس الانتماء إلى الجماعة وعضوية الكنائس وكون السود أسوأ حالاً من البيض (عندما لا يكون متغيراً تابعاً) والانتماء الحزبي (للتناجح السياسية الصريحة). الكميات المهمة في العمود الأخير مقدره باستخدام برنامج CLARIFY (King, Tomz and Wittenberg 2003). ولتوضيح حجم تأثير المصير المشترك في متغير تابع معين استخدم برنامج CLARIFY لحفز التغير في احتمال التأيد، ما يرفع المصير المشترك من الحد الأدنى (لا شيء) إلى الحد الأقصى (إلى حد كبير)، مع الإبقاء على كل المتغيرات الأخرى عند حدودها المتوسطة. الاختلافات الأولى ذات الأهمية الإحصائية عند مستوى  $p < .05$  تظهر بالخط الأسود الثقيل، أما إذا كانت مهمة عند مستوى  $p < .1$  فإنها تظهر بالخط المائل.

### الجدول (5-6)

#### تأثير المصير المشترك في مجموعة متنوعة من المعتقدات السياسية لدى البيض

الاختلاف الأول (زيادة التأييد / الاتفاق / التفضيل)	$p >  z $	T	المعامل	المتغير التابع
-0.06	.99	.02	.003	السود حالهم أسوأ كثيراً من البيض
-2.1	.34	-.96	-.19	الاحتجاج على الحرب أمر غير وطني
-4.1	.69	-.39	-.10	صوت لبوش
<b>14.8</b>	<b>.01</b>	<b>2.59</b>	<b>.57</b>	<b>اعتذار عن الرق</b>
<b>5.5</b>	<b>.06</b>	<b>1.89</b>	<b>.63</b>	<b>تعويضات عن الرق</b>
<b>14.0</b>	<b>.05</b>	<b>2.01</b>	<b>.42</b>	<b>اعتذار عن قوانين الفصل العنصري</b>
.26	.91	.12	.05	تعويضات عن قوانين الفصل العنصري

المتغير التابع	المعامل	T	p >  z	الاختلاف الأول (زيادة التأييد / الاتفاق / التفضيل)
تعويضات عن تولسا وروزوود	-.01	-.02	.98	.18
الدخول في حرب مع العراق	.21	1.33	.18	-7.7
الحرمان من التصويت كان مشكلة مهمة في فلوريدا في عام 2000	.29	1.70	.09	11.1
الحرمان من التصويت سيكون مشكلة مهمة في عام 2004	.18	1.15	.25	6.8
النظام الاقتصادي يظلم الفقراء	.11	.68	.49	.04
السود لن تحقق لهم العدالة العنصرية مطلقاً	.04	.22	.83	.10
تعريف المرء نفسه بأنه ديمقراطي	.15	.98	.33	5.1
بوش يعارض مصالح الناس الذين هم مثلك	-.14	-.87	.39	-.94
مقياس المشاعر إزاء بوش	-1.07	-.29	.77	-.99
مقياس عنان	4.43	1.38	.17	4.3
مقياس جاكسون	4.21	1.28	.20	4.4
مقياس نادر	-.85	-.25	.80	-.94
مقياس باول	-.34	-.10	.92	-.37
مقياس رايس	-.41	.11	.91	-.32
مقياس تشيني	-2.36	-.69	.49	-2.3
مقياس إدواردز	7.60	2.32	.02	7.6
مقياس كيري	10.01	2.81	.01	10.0
مقياس أوباما	5.00	1.51	.13	5.0

ملحوظة: نتائج الارتباط: المصير المشترك للبيض. تم توليد المعاملات المذكورة باستخدام probit, ordered probit وانحدار OLS. واستخدمت عوامل التحكم التالية، لكنها غير مبيّنة هنا: النوع والعمر والتعليم والدخل والمتغير الصوري للجنوب ومؤشر شبكات المعلومات السوداء وعضوية المنظمات المعنية بتحسين أحوال السود ومقياس الانتماء إلى الجماعة وعضوية الكنائس وكون السود أسوأ حالاً من البيض (عندما لا يكون متغيراً تابعاً) والانتماء الحزبي (للتائج السياسية الصريحة). الكميات المهمة في العمود الأخير مقدرة باستخدام برنامج CLARIFY (King, Tomz and Wittenberg 2003). ولتوضيح حجم تأثير المصير المشترك في متغير تابع معين استخدم برنامج CLARIFY لحفز التغيير في احتمال التأييد؛ ما يرفع المصير المشترك من الحد الأدنى (لا شيء) إلى الحد الأقصى (إلى حد كبير)، مع الإبقاء على كل المتغيرات الأخرى عند حدودها المتوسطة. الاختلافات الأولى ذات الأهمية الإحصائية عند مستوى  $p < .05$ . تظهر بالخط الأسود التقييل، أما إذا كانت مهمة عند مستوى  $p < .1$  فإنها تظهر بالخط المائل.



## خاتمة ومناقشة

إلى أي مدى يمكن في السياق السياسي الحالي أن نوفق بين المهمة النظرية وهي وضع مقياس "للهوية" العنصرية يرضي المنظرين الاجتماعيين، وفي الوقت نفسه يلبي الأهداف الفلسفية والبراجماتية لآخرين مثل شيلبي؟ كيف يحقق مفهوم المصير المشترك كلا النوعين من المطالب؟ وفي ضوء المعلومات الحديثة، ما الذي يمكننا قوله عن الأسس التجريبية للمصير المشترك بين الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، وعن طبيعة التضامن السياسي بين السود في عصر انتصار المحافظين وعن العلاقة بين الاثنين؟ وأخيراً، إلى أي مدى يمكن استخدام مفهوم المصير المشترك كمقياس للهوية الجمعية للجماعات العرقية والعنصرية الأخرى؟ تبين لنا التحليلات أن هناك نمطين واضحين في هذا الصدد.

من الواضح أن الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية مازالوا يحتفظون بهوية جمعية قوية، وأنهم مجمعون على التشاؤم في تقييمهم للافاق المستقبلية المتعلقة بتحقيق العدالة العنصرية في الولايات المتحدة، ولايزالون في الطرف الأيسر من الفجوة السياسية الواسعة التي تفصل بين السود والبيض بشأن مجموعة من القضايا السياسية مثل تقييم الرئيس بوش وتأييد أعمال الاحتجاج وتقييم حرب الخليج الثانية، وتفضيل الاعتذار عن حقبة الرق أو التعويض عنها وعن قوانين الفصل العنصري ومذابح إبادة السود في القرن العشرين (Dawson 2004; dawson and Popoff 2004). وعلى الرغم من أننا نعيش أشد الفترات محافظة من عقود عدة، فلا يزال السود يشكلون الجناح اليساري في مجتمع السياسة الأمريكية بالنسبة إلى جميع القضايا الاجتماعية عدا القليل منها. هذه القضايا التي تتضمن الحرب والسلام، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية، والقضايا العنصرية، هي التي تحرك أساساً الممارسات السياسية لأغلبية الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية. ومع وجود اتفاق قوي في الرأي على الكثير من القضايا السياسية الأساسية، واقتراجه بالانعزال السياسي للأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية عن بقية المواطنين الأمريكيين واستمرار التأثير القوي للهوية الجمعية السوداء، أصبح هناك أساس قوي لمواصلة وتدعيم وتعبئة

التضامن السياسي بين السود. وسيكشف لنا المستقبل، هل تمثل جوانب الضعف في القيادة السياسية والممارسات التنظيمية السوداء عقبة كأداء أمام الانتفاع التام بالإمكانات السياسية للتضامن بين السود أم لا.

وإذا كان المصير المشترك للأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي لا يزال مرتبطاً بمجموعة كبيرة من القضايا السياسية الراديكالية (كما توحى بذلك السجلات التاريخية)، والهوية الجمعية السوداء لا تزال محملة بالأغراض الاجتماعية المشتركة (إلى جانب المعايير والممارسات التأسيسية) (Dawson 1994, 2001; Dawson and Popoff 2004)، فإن السجلات التجريبية والتاريخية تبين كذلك ما يشعر شيلبي بالقلق منه؛ وهو أن الهوية الجمعية السوداء موضع جدل شديد. هذا البعد الجدلي لم يؤدِّ إلى توليد بحوث كمية بقدر ما أفرز تحليلات لمضمون الهوية الاجتماعية السوداء. لكن مضمون الهوية الجمعية السوداء، ككل الهويات الجمعية، يخضع للجدل في كل حقبة تاريخية. فيرى عبدالعال وآخرون (في الفصل الأول من هذا الكتاب) أن الجدل مكون أساسي لفهم «تكوين الهوية الاجتماعية الذي يعد الأهم نظرياً والمفيد تجريبياً»، أي «معنى الجماعة بالنسبة إلى أفرادها». ومن جوانب الاتفاق والخلاف المرتبطة بالجدل حول هوية الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية، الاختلاف حول ما يمثل «الحقائق الاجتماعية» التي تقترن ببعض صور التعبير عن الهويات السوداء. وعلى وجه التحديد، يمكننا القول إن حقبة ما بعد نضال الحقوق المدنية وتحرير السود ليست بالنسبة إلى الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي «فترة» استقرت فيها المفاهيم الذاتية البينية للحقائق الاجتماعية بالقدر الذي يسمح بالتعامل معها على أنها ثابتة»، لكنني أعتقد أن هذا لا يحول بيننا وبين الانطلاق لتحليل هذا الأساس «بإجراءات علمية اجتماعية» (Cox 1986: 246)، وبخاصة لأن «الإجراءات العلمية» ينبغي استخدامها لدراسة الصراع إلى جانب الاتفاق في الرأي. وهناك بعض «الحقائق» الاجتماعية التي تعد لبنات أساسية في الهوية الجمعية السوداء، وهي، وإن لم تكن «ثابتة»، فإنها مستقرة نسبياً في هذه الفترة. ومنها الاعتقاد أن المساواة العنصرية غاية بعيدة المنال إن لم تكن مستحيلة، وأن الحكومة مدينة بالاعتذار للأمريكيين

ذوي الأصل الإفريقي عن الرق ونظام الفصل العنصري الأمريكي ومذابح إبادة السود في القرن العشرين التي وقعت في تولسا Tulsa وروزوود Rosewood، وأن مواقف أحد الحزبين السياسيين الرئيسيين تتمتع بميزات تفوق نظيره الآخر. هذه "الحقائق الاجتماعية"، على الرغم من وجود قدر محدود من الجدل (في هذه الفترة بالنسبة إلى هذه المجموعة تحديداً)، تتمتع بتأييد ساحق بين الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي. وهذا التأييد الكاسح يتناقض مع وضعها عند الأمريكيين البيض الذين تبين متوسطاتهم وجود انقسام حاد في ما بينهم أو اتفاق قوي في الرأي في الاتجاه المعاكس لمواقف السود. لكن الجدل يشتد بين الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي حول عدد من القضايا، منها مثلاً؛ هل يمكن للإنسان أن يتبنى الهوية الجمعية السوداء والهوية النسوية السوداء في آن واحد، وإلى أي حد تقتضي الهوية السوداء تأييد بعض الوطنيين السود مثل الداعية لويس فرقان Farrakhan مؤسس حركة أمة الإسلام، وهل يمكن أن يكون للمرء هوية مثلية، ذكراً كان أم أنثى، وفي الوقت نفسه يعتنق الهوية السوداء؟ بعض الباحثين مثل كاثيري كوهين (Cathy Cohen 1999) وروبن كيلى (Robin Kelley 1994) يوضحون أن المبالغة في تأكيد الهوية الجمعية السوداء عبر التاريخ، وفي الفترة الحالية، كقوة اجتماعية يمكن أن تغطي على درجة الجدل الحقيقي الذي يظهر بين الطبقات (كيلى) أو في مجال السياسات المتعلقة بالنوع والميل الجنسي (كوهين).

وتعتبر الهوية الجمعية السوداء هوية معقدة سواء في مضمونها أو خضوعها للجدل على مر عقود طويلة. فقد وجد الباحثون، وقد تجاوزوا مرحلة الفصل العنصري بفترة لا بأس بها، أن الهوية الجمعية السوداء أدت دوراً قوياً في تشكيل الآراء والسلوكيات الاجتماعية والسياسية للأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي. وقد ظهر اتجاه بحثي تجريبي قوي في مجال العلوم السياسية يتعلق بزواوية معينة لتكوين مفهوم الهوية الجمعية السوداء وقياسها واستخدامها تحليلياً. وفي العقد اللذين أعقبا ظهور هذا الاتجاه، شهدنا تحولات همة في المشهد العنصري والسياسي والاجتماعي نتيجة لارتفاع مستويات الهجرة لا من آسيا والنصف الغربي من العالم فحسب، ولكن من الشتات الإفريقي أيضاً،

والتطرف اليميني للسياسات الأمريكية، وزيادة الابتعاد عن الصراعات التي فككت النظام الرسمي لقوانين الفصل العنصري. هذه التطورات تمثل تحولاً ضخماً يستدعي إعادة تقييم جدوى الإطار النظري والتجريبي لتحليل الهوية الجمعية السوداء، ومناقشة ما إذا كنا لانزال بحاجة إلى هذا المفهوم في عصرنا الحالي. وفي الوقت نفسه، ومع ظهور هذا التحول الضخم في المشهد العنصري الأمريكي حدث تطور آخر متصل يستدعي البحث والدرس.

ففي الوقت الذي أحرز فيه بعض الباحثين مثل كوهين (1999) تقدماً كبيراً في تقييم طبيعة الجدل حول الهويات الجمعية السوداء، تأخر عنهم الباحثون المعنيون بالدراسات الكمية. وعلى الرغم من أن معظم الباحثين الكميّين يولون أهمية لدراسة الوسائل في بحوثهم، فإن المناهج السياسية الكمية، خصوصاً خلال العقد الماضي، توضح أن ذلك قد لا يكون ضرورياً.

لنعد إلى منطق التجريب النفعي لمفهوم الهوية السوداء ومنطق قياس المصير المشترك. سبق أن قلت إن السود يتخذون قرارات سياسية واجتماعية على مستوى معرفي وكأنهم يقيّمون ما هو "الأصلح لبني جلدتهم" كمدخل إلى ما هو الأصلح لهم و/ أو أسرهم. وهذا ما يعد تصوراً هزلياً نوعاً ما للهوية الاجتماعية؛ فالشك أو الصراع حول مصلحة العنصر عند تطبيقها على شخص أو رأي معين أو سياسة معينة ينبغي أن ينعكس بدرجة أكبر من التفاوت حول هذا الموضوع. لذلك، يبدو أنه من الممكن قياس الجدل بوضع نموذج لهذا التفاوت. ومن الواضح أن أحد مصادر تقليل التفاوت هو التعرض لشبكات المعلومات السوداء، ومنها أيضاً العضوية في التنظيمات السوداء. كما يمكن أن تكون الممارسات المشتركة بين أعضاء المجتمعات والمؤسسات والحركات مصدراً آخر من مصادر تقليل التفاوت، على الرغم من صعوبة قياسه كميّاً. وهناك مصدر آخر، وهو الانتماء الحزبي والتعليم كمدخل إلى مستويات عديدة من المعلومات. ومن فوائد هذه المقاربة، إلى جانب إتاحة الفرصة لرصد الجدل، أنها تسمح لنا بالتوصل من خلال الاستقراء إلى فهم

نظري لنوعية الظواهر التي يمكن التنبؤ بها من خلال مفهوم المصير المشترك ونوعية الموضوعات التي تكشف عن تفاوت مهم ومصادر هذا التفاوت.

ومن المجالات الخصبه أيضاً للبحوث المستقبلية، محاولة صقل مفهوم المصير المشترك لدى الجماعات العرقية والعنصرية المختلفة خصوصاً في علاقاتها ببعضها بعضاً. وقد بدأ الباحثون المعنيون بالهوية الجمعية للشعوب غير الأصلية ذات الأصول الإفريقية أو الأمريكيين الآسيويين أو ذوي الأصول الأمريكية اللاتينية بل والأمريكيين البيض، بدؤوا في دراسة جدوى مفهوم "المصير المشترك" لتحليلاتهم. ومن الإمكانيات التي يشير إليها عبدالعال وآخرون (في الفصل الأول من هذا الكتاب) منهج بروتوكولات الاختلاف في دلالة المفردات اللغوية، الذي يوفر آلية يمكن تطبيقها عبر البحوث الاستطلاعية لاستجلاء مضمون الهوية على مستوى العلاقات، ويتطلب التعاون بين الباحث الاستطلاعي وعالم الإثنوجرافيا. ولعل أهم مهمة نظرية أمام الباحثين الذين يريدون تطبيق مفهوم المصير المشترك على مجالات أخرى؛ هي تحديد معنى هذا المفهوم في السياق السياسي والاجتماعي والتاريخي الذي يطبق عليه.

وتظهر ضرورة إجراء البحوث من الأدلة الواضحة أمامنا بخصوص الأمريكيين البيض، ومن المصادر الثانوية التي كتبت عن الأمريكيين الآسيويين وذوي الأصول الأمريكية اللاتينية التي توحى بأن الجمع بين المفاهيم والقياسات الذي يتجسد في "المصير المشترك" قد يصعب تصديره عبر الحدود العنصرية والعرقية. ولكن، على أقل تقدير، يمكننا القول إن الباحثين الذي يستخدمون هذا المقياس لدراسة جماعات عرقية وعنصرية أخرى عليهم أن يوضحوا كيف يشير المقياس إلى الخبرة التاريخية والمعاصرة لهذه الجماعات. كما يجب على الباحثين أن يحددوا كيف تترجم هذه الخبرات إلى تنبؤات نظرية عن مكونات وتأثير المصير المشترك، بل أن يحددوا أيضاً هل هناك مفاهيم وقياسات نظرية بديلة تصلح أكثر لهذا التطبيق بعينه أو ذاك.

أما عن العضلات الأخلاقية التي تقلق شيلبي فأعتقد أن هناك إجابتين: أولاً، أن الهوية الجمعية السوداء لا تزال أساساً لنسق المعتقدات السياسية والممارسات السياسية لدى السود. ويوحى التحليل الذي قدمته في هذا الفصل، وفي مواضع أخرى، بأن الهوية الجمعية السوداء ستظل ملمحاً محورياً في السياسات السوداء لفترة غير قصيرة في المستقبل. ومن ثم، فإن أحد جوانب المهتمات العملية في هذا الصدد، أن نهتم بنقاط القوة فيها، بينما نجتهد لنضمن ألا تؤدي بنا إلى تحقيق نوع من التمازج وقمع الاختلاف الذي يقلق شيلبي وموريسون وكوهين وغيرهم. وتمثل رؤية لسا لوي Lisa Lowe للهوية الأمريكية الآسيوية (مقتبس في 19: 1998 Laitin) نموذجاً مفيداً للتفكير في الهوية السوداء ودراساتها:

من الممكن أن نستخدم علامات محددة للهوية العرقية، مثل الهوية الأمريكية-الآسيوية، بغرض مناقشة وكسر الخطاب الذي يقصي الأمريكيين الآسيويين، وفي الوقت نفسه الكشف عن التناقضات والزلات الداخلية للأمريكيين الآسيويين لضمان عدم إعادة إنتاج هذه السمات الجهورية وانتشارها عن طريق الجهاز نفسه الذي نعمل على تقويض أركانه. فمن ناحية، نجد أن هويات كالهوية، الأمريكية الآسيوية، أو ذات الأصول الإفريقية، تستطيع تعبئة الآلاف من الأنصار. ومن ناحية أخرى، نجد أن هذه الهويات عندما نخضعها للفحص الأثري archaeological الدقيق ينكشف لنا أنها ليست إلا تلفيقاً.

هذا درس مفيد، ينبغي لنا ألا ننساه، ونحن نستكشف ملامح الهوية الجمعية السوداء وتبعاتها في مطلع القرن الحادي والعشرين.



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

القسم الثالث

تحليل المضمون

ورسم المخططات المعرفية





نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

## الفصل السابع

# التحليل الكمي للمضمون وقياس الهوية الجمعية

كيمبرلي نويندورف وبول سكالسكي

### مقدمة إلى تحليل المضمون

تحليل المضمون ببساطة هو الدراسة الكمية لخواص الرسائل. ومعظم تعريفاته هي أكثر تحديداً من هذا بقليل، وكثيراً ما تتشكل بناء على مدى اتباع منهج علمي معين.<sup>1</sup> وفي ما يلي التعريف المستخدم في هذا الفصل:

تحليل المضمون هو تلخيص للرسائل وتحليلها كمياً، اعتماداً على المنهج العلمي (بما في ذلك الانتباه لعوامل الموضوعية-الشخصية، والتصميم البديهي، والصدق، والثبات، وإمكانية التعميم، وإمكانية الاستنساخ، واختبار الفرضيات)، ولا يقتصر على أنواع المتغيرات الخاضعة للقياس أو السياق الذي تكونت أو عرضت فيه الرسائل (Neundorf 2002: 10).

في تحليل المضمون، كما في كل الدراسات الكمية، تعتمد نوعية القياس على عوامل عدة، أولها ضرورة وجود تصور واضح للمفهوم المعني؛ لأن التوافق بين المفهوم وأسلوب العمل (القياس) هو ما يمثل الصدق الداخلي الأساسي (Babbie 1998).<sup>2</sup>

### تكوين التصور أو المفهوم أولاً

في ما يتعلق بمفهوم الهوية الجمعية، من الجائز أن يكون بناء التصور إشكالياً بسبب تعدد المقاربات النظرية. فيشير عبدالعال وآخرون (Abdelal et al. 2006: 695) إلى "فوضى التعريفات" في مجال بحوث الهوية، ويلاحظ برولاند وهورويتز (Bruland

I) and Horowitz 2003: «أن وجود الهوية كمفهوم شائع في كل مكان وزمان، ولكنه ضمني يجعل من الصعب عزله وفهم استخدامه». وليس الهدف من هذا الفصل أن نغطي جميع المقاربات النظرية أو المفاهيمية في دراسة الهوية الجمعية؛<sup>3</sup> لأن ذلك موضوع فصل آخر من هذا الكتاب، خاصة في الأنواع الأربعة للهوية التي يبينها عبدالعال وآخرون. أما هذا الفصل فيستخدم العديد من التعريفات المفاهيمية كأساس للتحليلات الكمية للمضمون، ويقدم افتراضاً تعريفاً محدداً لكل مثال يرد في الفصل. وبذلك، نقدم مجموعة متنوعة من أساليب قياس تحليل المضمون استناداً إلى بعض جوانب المجموعة الواسعة من التصورات المحتملة للهوية الجمعية.

## البحوث السابقة

نادراً ما استخدم تحليل المضمون في الماضي استخداماً صريحاً لقياس أي نوع من أنواع الهوية. لكن تحليل المضمون استخدم لقياس عدد كبير لا يتصور من خواص الرسائل. فرصد الباحثون المحتوى التلفزيوني العنيف (Wilson et al. 1997)، وتصوير أدوار الجنسين عبر شخصيات أبطال الأفلام (A.M. Smith 1999)، وبنية المواقع الإخبارية على الإنترنت (Scharl 2004)، بل وأنواع الرسومات الجدارية التي نجدها في المراحيض (Schreer and Strichartz 1997). واستخدمت تحليلات أخرى تحليل المضمون للكلام التلقائي؛ للوقوف على الأنماط الكاشفة عن الأمراض النفسية (Gottschalk 1995). وعلى العكس من رأي بعض الكتاب، فإن تحليل المضمون لا يقتصر على مجرد حصر عدد الرسائل؛ فبعض التحليلات نجدها معقدة وذات مستويات متعددة، وبعضها يرصد تغييرات معقدة عبر الزمن، وبعضها يبين علاقات إحصائية مهمة بين مضمون الرسائل والحركات الاجتماعية؛ كما في البحوث التي توضح أن التغطية الإخبارية هي التي تسبق الرأي العام حول القضايا المهمة، وليس العكس (Hertog and Fan 1995; Willnat and Zhu 1996). وانظر أيضاً Neuendorf 2002 للرجوع إلى أمثلة للتعقيدات التي ينطبق عليها تحليل المضمون).

وجدير بالذكر، أن تطبيق تحليل المضمون في ساحات العلوم السياسية محدود نوعاً ما، على الرغم من أن منهجيته على ما يبدو آخذة في الانتشار، خصوصاً إذا اقترن استخدامها بمناهج كمية أخرى.<sup>4</sup> فمثلاً، نجد أن كتاب يوشيكو هيريرا (2005) عن الإقليمية الروسية المعاصرة يدمج بحرية بين تحليلات مضمون أصيلة وتحليلات أخرى تقليدية تاريخية واقتصادية، وتحليل خطاب للسياق الذي ظهرت فيه الإقليمية. وفي أحد تحليلاتها الكمية للمضمون، درست هيريرا مقالات صحيفة سفردلوفسك الإقليمية التي يرتبط محتواها بحركة السيادة لجمهورية الأورال، فوجدت فيها دلائل على أن الحركة وصفت في الصحافة «بأنها تفسر الظروف الاقتصادية تفسيرات سلبية وخصوصاً المخاوف المتعلقة بعدم المساواة الدستورية والحكم الذاتي الاقتصادي» (Herrera 2005: 10). كما وجدت اختلافات رئيسية في احتواء المقالات على مقولات مؤيدة أو معارضة لجمهورية الأورال، حيث كانت الأقلام المحلية أكثر تأييداً من الأقلام في موسكو.

كذلك كانت الهوية الوطنية موضوعاً لتحليل المضمون عند لايتين (Laitin 1998) الذي درس معدل استخدام مصطلح الهوية في الصحف الصادرة باللغة الروسية، وقرن بين مجموعة من المقالات من كازاخستان وإستونيا ولاتفيا وأوكرانيا؛ للوقوف على كيفية تشكيل الهويات في جمهوريات ما بعد حقبة الاتحاد السوفيتي. فوضع عدداً من فئات التحليل المعدة خصيصاً للشعب الروسي (إشارات إلى التحدث باللغة الروسية) يمكن استخدامها للتصنيف والتمييز بين الهويات المختلفة. وعلى الرغم من أن بحث لايتين يركز بقوة على الهوية الروسية، فإنه يوحي بإمكانية استخدام تحليل الهوية بطرق عديدة لدراسة الهوية الوطنية عموماً. ومن المهم في هذا الصدد أن تحليل المضمون عنده يمثل جزءاً من مسار محكم للدراسة يتضمن أيضاً الاستطلاعات والتجريب، إلى جانب التحليلات الإثنوجرافية الكمية وتحليل الخطاب.

وفي واحد من أفضل الأمثلة على تحليل المضمون عند علماء السياسة، يتناول ريتشارد ميريت Richard Merritt ملامح الهوية المشتركة في الصحف التي ترجع إلى

الحقبة الاستعمارية في إطار كتابه رموز المجتمع الأمريكي *Symbols of American Society, 1735-1775* (1966)، الذي يستلهم فيه الأعمال الرائدة لمشرفه كارل دويتش (Karl Deutsch 1953) الذي استخدم مواد مختلفة مثل الخطابات البريدية من الدرجة الأولى والاتصالات الهاتفية كمؤشرات للهوية الوطنية البازغة في مؤلفه العظيم عن الهوية الوطنية، فوضع ميريت نظام ترميز معقداً للغاية ومصمماً بدقة لتحليل الصحف التي اختارها. وركز في ما سماه "بحث تحليل الرموز" على الكلمات التي تعبر عن أسماء الأماكن التي ليست جغرافية فحسب، كأسماء المستعمرات (مثل فيرجينيا وبنسلفانيا) والرموز البريطانية (مثل الجزر البريطانية، وأيرلندي)، ورموز الهوية المشتركة (مثل الأمريكيين والأمريكيين البريطانيين). وتمكن من رصد الاتجاه المتنامي في الصحف نحو الإشارة إلى الأمريكيين كجماعة واحدة، وزيادة استخدام المصطلحات التي تصف المستعمرين بالأمريكيين بدلاً من أبناء الجالية السياسية البريطانية (Merritt 1966: 180). وهكذا سبق ميريت عصره في إجراء تقييم أولي لثبات عملية الترميز، وقدم شرحاً وافياً لجوانب عملية الترميز كافة التي استخدمها في ملحق بحثه (ما يؤدي إلى ارتفاع إمكانية إعادة تطبيقه من جديد).

وفي مثال نادر للدراسات التي تتناول الهوية الفردية المقيسة بتحليل المضمون، يتحدث ستون (Stone 1997) عن بحث أجري برعاية إحدى الشركات التجارية، يوضح أربعة طرق مختلفة يتحدث بها الأفراد عن أي موضوع: الأهداف ونوعية الإشباع، والقواعد والمسؤوليات، والمشاعر والعواطف، والرؤية الفريدة وطرق الفهم. ويلاحظ ستون أن هذا التقسيم للهوية الذي يطبق عادة على ردود أفعال المستهلكين على المنتجات والخدمات يمكن تطبيقه أيضاً على سياقات غير استهلاكية، مثل هوية المرء الوطنية مثل "أمريكي".

وفي تطبيق آخر نادر للمناهج الأساسية لتحليل المضمون على مستوى البلاد بأكملها، جمع جورج بارنيت وهان وو بارك (George Barnett and Han Woo Park

(2004) معلومات عن روابط الإنترنت الشعبية (الوصلات الفائقة) الدولية، وقاما بتحليلها. ويرى بارنيت (2: Barnett 2004) أنه نظراً إلى ارتفاع مستوى التواصل عبر الإنترنت، فإن الاختلافات بين الثقافات الوطنية ستتضاءل؛ ما سيؤدي إلى تكوين "هوية عبر وطنية". وفي عمل سابق له، تتبع بارنيت (Barnett 2002) الاتصالات الهاتفية الدولية في الفترة 1978 - 1999، وخلص إلى أنه خلال المرحلة الأخيرة من هذه الفترة ظهر اتجاه نحو اللامركزية، حيث صارت العُقد (بؤر الاتصال) في وسط آسيا أقل اندماجاً مع بؤر الاتصال في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا. هذه الدراسات تبين أن حجم الاتصالات وحده يمكن أن يخضع للدراسة لكي نصل منها إلى نتائج عن مدى الارتباط بين الدول المختلفة، ومن ثم، هويتها الفريدة أو التي صارت تتسم بالاعتماد المتبادل باطراد.

## خيارات تحليل المضمون

ثمة طرق عديدة لتناول مناهج تحليل المضمون المناسبة لبحث الهوية. فهناك الاختيارات الأساسية اللازمة لإجراء تحليل المضمون.

### الترميز البشري بنظم جاهزة

المنهج المتعارف عليه تاريخياً لإجراء تحليل المضمون يتبع عملية ترميز "بشرية"؛ أي أن عدداً من الأفراد المدربين يقومون بتطبيق مجموعة من القواعد المكتوبة للقياس على مجموعة من الرسائل. وهذا التطوير البديهي لنظام الترميز، يُعتبر العرف السائد في مجال تحليل المضمون بمعناه الكلاسيكي، أي أن الباحث يصمم قياساته اعتماداً على نظرية وبحوث سابقة، وكثيراً ما يعتمد أيضاً على جهود استكشافية تتضمن الدخول في خضم الرسائل موضع الدراسة. ويتكون نظام الترميز من دليل ترميز (تعليمات للأفراد المدربين على الترميز) واستمارة ترميز (استمارة أو ورقة كالاستبانة أو جدول يكتب فيه القائمون

على الترميز أو يسجلون تقييما لهم). ويجب أن نلاحظ هنا، أن الترميز البشري هكذا لا يقتصر على تحليل النصوص، حيث إن الصور والشعارات والرموز يمكن أيضاً اعتبارها رسائل قابلة للتحليل لقياس الهوية الجمعية. وفي المشروعات المعتمدة على العنصر البشري في الترميز كافة، يعتبر عامل الموثوقية ضرورياً، ويجب إسقاط المتغيرات التي لا يتحقق فيها من التحليل.<sup>5</sup> ويلاحظ أن التركيز في تحليل المضمون يكون على نظام الترميز باعتباره الأداة الحساسة لا على خبرة المراقب أو القائم بالترميز.

### الترميز ببرامج الحاسوب الجاهزة

في العقود الأخيرة حدثت تطورات عديدة في مجال تطوير الترميز "الآلي" للرسائل النصية، أي تحليل النصوص بمساعدة الحاسوب. وعادة ما ينطوي هذا الترميز على استخدام مجموعة جاهزة سلفاً من المعاجم؛ بمعنى قوائم الكلمات و/أو تجميعات الكلمات، ثم يتم عدّها بواسطة تطبيق حاسوبي. وقد تأتي هذه المعاجم في صورة تطبيقات للحاسوب، وقد يضعها الباحث بنفسه. وفي بعض البرامج مثل General Inquirer و Diction 5.0، نجد العديد من القياسات مبنية أصلاً في البرنامج، بعضها ذو خوارزميات رياضية تتجاوز العدّ البسيط للكلمات. وفي برامج أخرى مثل VBPro و Yoshikoder يجب على الباحث أن يضع المعجم بنفسه. وبعضها مثل Diction 5.0 و Wordstat تسمح -باستخدام المعاجم الموجودة فيها- للباحث بأن يدخل معجمه بنفسه.<sup>6</sup>

ومن المعروف أن قيام الباحث بوضع معجمه بنفسه عملية طويلة ومرهقة؛ إذ يجب أولاً وضع تعريف جامع مانع للكلمات التي تتسق مع التعريف المفاهيمي للمفهوم المبحوث، ثم يجب إضافة الاشتقاقات إلى الجذور الأصلية (فإذا كانت الكلمة الأصلية pleasure أي متعة أو لذة أو سرور، فيجب إدراج كلمات pleasurable أي ممتع، و pleasure-seeking أي طالب المتعة، و pleased أي مغتبط). وينبغي وضع ضوابط

للتفاوتات غير الملائمة والكلمات الغامضة التي لا يجوز إدراجها (فمثلاً كلمة pleasant أي سار أو مبهج ربما تعد بعيدة جداً عن الجذر الأصلي). وبعض البرامج الحاسوبية لتحليل النصوص والبرامج المعاونة المرتبطة بها تتضمن إمكانات بناء المعاجم. فمثلاً، نجد أن برنامج Wordstat مصمم بحيث يسمح بإضافة المرادف والمقابل والمشابه والاسم الشامل والاسم المشمول واسم الكل وأصناف أخرى عديدة من الكلمات إلى المعجم الأصلي. كما يسمح برنامج Wordstat، وبعض البرامج الأخرى، بوضع مواصفات للتنبؤ بالكلمات الجذرية (فمثلاً، إدخال "pleasur\*" يؤدي إلى استخراج كل الكلمات البادئة بهذه الحروف "pleasur"). ولكن على الباحث أن يتدخل عن كثب لاتخاذ القرار في إدراج أو استبعاد أي مصطلح، فليس هناك أي شيء تلقائي في عملية بناء المعجم.

### الترميز بالحاسوب حسب الحالة

هذا النوع من الترميز أقل قبولاً بين محلي المضمون؛ لأنه يجيد عن الافتراضات الوضعية المسلّم بها والمقبولة في منهج تحليل المضمون. ففي نظام "الترميز حسب الحالة" تشتق أبعاد النص أو أنماطه من البيانات موضع الدراسة (أي النصوص المبحوثة) من دون استعمال أي معجم موضوع سلفاً.<sup>7</sup> وهناك مجموعة من البرامج مثل CATPAC وTextSmart وTextAnalyst صممت لتسمح بالتعبير البصري عن معدل الظهور، والظهور المتناظر، و/أو توافق الكلمات أو المقاطع النصية من خلال تحليل التجميعات والقياس متعدد المستويات والربط العصبي. وإننا نشير هنا إلى هذا الخيار غير التقليدي لسببين؛ أولهما، أن التطورات الحادثة في مجال تحليل مضمون النصوص بالحاسوب جعلت بعض التقنيات الجديدة أكثر موضوعية وقابلية لإعادة التطبيق. وثانيهما، أننا والآخرون ما نفتأ نكتشف أن التقنيات الجديدة أدوات مفيدة في المراحل المبكرة من أي مشروع لتحليل المضمون. أي أن الأبعاد المشتقة من نظم الترميز الجديدة يمكن استخدامها من مرحلة ثانية في عملية الترميز العادية المجهزة سلفاً.



## اختيار البيانات ذات الصلة بقياس الهوية الجمعية

### تداوليات تحليل المضمون

في جميع عمليات تحليل المضمون، يجب أن يقرر المرء ما "البيانات" التي سيتم جمعها، فهي رسائل بالتأكيد، ولكن من أي نوع؟ وهل يقتصر الهدف على وصف الرسائل فقط أم يمتد إلى استخراج دلالات متعلقة بمصدرها؟

يرى طلائع علماء تحليل المضمون مثل بيرلسون (Berelson 1952) أن تحليل المضمون بوابة إلى استدالات تلقي الضوء على نيات المتحدثين. بل إن بعض الكتاب المعاصرين (مثل: Weber 1990; Kippendorf 2004) يقبلون بفكرة الاستدلال المباشر من الرسالة على نيات المصدر أو آثارها على المتلقي. لكننا نعارض في أعمال أخرى (Neuendorf 2002) المقاربة الاستدلالية لمسار تحليل المضمون،<sup>8</sup> ونطرح بدلاً من ذلك ما يعرف "بالنموذج التكاملي لتحليل المضمون"، الذي يدعو إلى مضاهاة البيانات المستمدة من الرسائل (أي تحليل المضمون) بغيرها من المعلومات التجريبية المتاحة، في ما يتعلق بالمصدر والمتلقي وقناة الاتصال وما إلى ذلك من العناصر السياقية متى أمكن.

وهناك بديل لمحاولة الخروج باستدلالات منطقية أو إحصائية من خواص الرسائل؛ وهو التركيز على الرسائل نفسها، كما في الدراسة الجيدة التي أجراها واتزلاويك وآخرون (Watzlawick, Bavelas and Jackson 1967)، وقدموا فيها تأطير "تداوليات الاتصال البشري"، حيث التركيز على الآثار السلوكية للاتصال على مستوى كل من المصدر والمتلقي. واستناداً إلى تعريف جريجوري بيتسون (Gregory Bateson 1958: 175-176) لعلم النفس الاجتماعي بأنه «دراسة ردود أفعال الأفراد على ردود أفعال أفراد آخرين»، ركز واتزلاويك وآخرون على مضمون الرسالة بدلاً من خواص المصدر أو المتلقي وحالاتهما. إلا أنهم توسعوا في مقاربتهم التجريبية بحيث تشمل جوانب تبادل الرسائل

كافة، بما في ذلك الإشارات غير اللفظية وغير اللغوية بكل أنواعها، ما يجعل من دراسة الاتصال على نحو شامل تحدياً كبيراً.

في هذه الدراسة، نعتمد على مقارنة براهجية (تداولية) في الأساس لتحليل المضمون في ما يتعلق بالهوية الجمعية. فعندما تتضمن التعريفات المفاهيمية للهوية خصائص الرسائل، يصبح من الملائم إجراء قياس مباشر عن طريق تحليل المضمون. أما عندما تركز التعريفات المفاهيمية للهوية على الحالات الداخلية (مثل البنية المعرفية) أو الدوافع، فعندئذٍ قد لا يكون من المناسب استخدام تحليل المضمون كأسلوب أساسي للقياس.

### الرسائل المنفردة مقابل الرسائل الجمعية

تنقسم الرسائل التي تخضع لتحليل المضمون إلى رسائل منفردة ورسائل مجمعة؛ أي أرسلها فرد واحد أو قامت مؤسسة ما بوصفها كياناً جمعياً بإعادة إرسالها.<sup>9</sup> وتتسم عملية جمع الرسائل الفردية وتحليلها بأنها عملية مباشرة إلى حد ما. فالكلام أو النص الأصلي يمكن جمعه في لحظة حدوثه بصورة طبيعية (تدوين المناقشات الدائرة في جمع من الناس أو التدوينات الموجودة في غرف الدردشة على الإنترنت، أو الخطابات المرسلة إلى المحررين) أو بناء على تعليمات معينة (كتطبيق تحليل المضمون على المقالات أو الردود المفتوحة على استبيان أو بروتوكول مقابلة شخصية). أما عندما نحاول الحصول على الرسائل الجماعية (على مستوى الدولة مثلاً)، فسنجد أنفسنا أمام خيارات كثيرة؛<sup>10</sup> فهناك العديد من المنتجات الثقافية التي تعد مادة خصبة لتحليل المضمون على المستوى الثقافي أو الوطني، ومنها<sup>11</sup> التقنين الرسمي في شتى صورته (كالدساتير والقوانين، انظر على سبيل المثال Stratigaki 2004)، والبيانات الصحفية الرسمية والموضوعات الإخبارية الخاصة بدولة ما (سواء أكانت داخلية أو خارجية، إذا تبيننا منظوراً يعتمد على الخصائص في دراسة الهوية. انظر مثلاً Chang 1988)، أو مواقع الإنترنت الرسمية وغيرها من المنتجات

الثقافية مثل المواويل الشعبية والفنون البصرية وبرامج التلفاز والأفلام السينمائية التجارية والأعمال المعمارية ( Carly 1994; Chon, Barnett and Choi 2004; Corn )  
 (Anderson at al. 2003)، وثائق سياسية رسمية مثل البرامج الحزبية (Budge and Hofferbert 1996) والخطب  
 والمناقشات (Satterfield 1998) والتقارير الحكومية السنوية (1999; Custen 1992; Sirgy et al. 1998; A. D. Smith 1993). وقد تكون أيضاً  
 وتصريحات الزعماء الوطنيين حول رؤاهم المختلفة (Oliver 2004)، وغير ذلك من  
 الوثائق الرسمية ( Anheier, Neidhart and Vortkamp 1998; Beriker and )  
 (Druckman 1996).<sup>12</sup> وهناك صور أخرى؛ مثل المصادر شبه الرسمية ككتب التاريخ  
 المدرسية (Gordy and Pritchard 1995; Holt 1995).

كما تصدى شوارتز (Schwartz 1994) للتحدي المتمثل في قياس المفاهيم (وتحديداً  
 القيم الثقافية) على المستوى الفردي والجماعي، في محاولة لتغطية القيم الأساسية العابرة  
 للثقافات كافة. ويخلص إلى أنه على المستوى الجماعي، يجب على المرء أن يعتمد على  
 المنتجات الثقافية؛ ما يجعل هذه المهمة مثالية لمنهج تحليل المضمون. وبالمثل يدفع  
 إنجلهارت وبيكر (Inglehart and Baker 2000: 19) بأن الثقافات الوطنية تُستمد من  
 الاختلافات بين الثقافات، ثم يتم تناقل هذه الثقافات عن طريق المؤسسات التعليمية  
 والإعلامية. ويرى أنطوني سميث (Anthony Smith 1993) أن الأمة "مجتمع متخيل" لا  
 يمكن أن يعرف الفرد فيها معظم الأفراد الآخرين، وهو البناء الذي أتاحتها تقنيات  
 الاتصالات (كالصحف مثلاً).

## نموذج خيارات تحليل المضمون لقياس الهوية الجمعية

إذا نظرنا إلى نوعية إجراء تحليل المضمون، ونوعية البيانات المجموعة لقياس الهوية  
 الجمعية، فعندئذ يمكننا وضع هيكل للخيارات لكل قياس. وجدير بالذكر، أن طبيعة  
 الرسائل التي يمكن أن نطبق عليها قياسات الهوية الجمعية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

رسائل معتمدة على الرد. (لا تنشأ تلقائياً؛ بمعنى أن الأفراد ينشئون الرسالة رداً على مهام أو تعليقات متعلقة بالهوية يتم تكليفهم بها).

رسائل تنشأ تلقائياً. ويمكن أن نفترض أنها تمثل رسائل الهوية (مثل الرسائل على المستوى الفردي كالإعلانات الشخصية أو الخطب أو المنتجات الثقافية على المستوى الجماعي كالأفلام والموضوعات الإخبارية أو الأدب الذي يمكن أن يعبر عن ثقافة أو مجتمع).

رسائل تنشأ تلقائياً ويمكن من خلالها استخراج رسائل الهوية. (أي أن الرسائل ليست متعلقة كلها بالهوية، ويجب فحصها وتجزئتها، وبعد ذلك يمكن تحليل رسائل الهوية التي تحتوي عليها. وهذه عملية ثنائية الخطوات تنطوي على الفحص أو استخراج المعلومات حسب قواعد منصوص عليها، ثم تتبعها خطوة الترميز).

وبالمزج بين هذه الأنواع الثلاثة من الإجراءات وكذلك أنواع البيانات الثلاثة نحصل على التقسيم التالي (الجدول 7-1). وفي رأينا، أن التقاطع بين الترميز لكل حالة على حدة ورسائل الهوية "المستخلصة" ينطوي على عدم اتساق منطقي. ولذلك، فهناك ثمانية خيارات محتملة للترميز في تحليل المضمون في قياسات الهوية. وفي الأجزاء التالية نستعرض نموذجاً موجزاً لكل منها، وبعض هذه النماذج تحليلات بسيطة أصيلة، وبعضها الآخر مأخوذ من بحوث سابقة.

### الخيار الأول: الترميز عن طريق العنصر البشري بنظام جاهز، واستخدام الرسائل المعتمدة على الرد

استخدمت قاعدة بيانات صغيرة أصيلة كمادة أولية لتكوين العديد من الأمثلة، ومنها هذا المثال. وكانت البيانات عبارة عن إجابات مفتوحة عن توجيهات تطلب إلى المستجيبين أن يصفوا أنفسهم بأنهم "أمريكيون" وأن يصفوا "الملامح التقليدية للشخص الأمريكي". واشترك في هذه التجربة عشرون شخصاً من المشاركين في برنامج الاتصال

في جامعة كليفلاند (طلاب وخريجون وأعضاء هيئة التدريس) قاموا، من دون قيد، بكتابة ردودهم على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالهوية الوطنية.

ثم تم بناء نموذج لنظام الترميز للقياس المعتمد على العنصر البشري، كما تم وضع ما يعرف "بنظام الترميز التجريبي للهوية الوطنية"؛ بحيث يبين الخيارات الأساسية في استخدام الترميز اعتماداً على العنصر البشري كما يتضح من الملحق بهذا الفصل. وتولى اثنان من القائمين على الترميز تطبيق النظام على الإجابات عن سؤال يتعلق بوصف الشخص لنفسه كأمركي. وركز التحليل على كل جملة من جمل التوصيفات اللفظية التي تم جمعها، مع حصر عدد الجمل التي يرد فيها ذكر لأي بعد من أبعاد المضمون. واستمدت القياسات من مصادر عدة، فبعضها وضع بمراجعة بسيطة للطرق العديدة التي ينشأ بها مفهوم الهوية الجمعية ويقاس في البحوث الاستطلاعية والتجريبية والكيفية؛ أي المتغيرات "الكلية" للتعرف الذاتي للهوية، وتحديد الأدوار، والتعريف الجمعي للهوية. وهناك أربعة قياسات تعتمد اعتماداً مباشراً على مفهوم الهوية عند ستون (Stone 1997)، كما تتبدى في أربع صور: الأهداف وصور الإشباع، والقواعد والمسؤوليات، والمشاعر والعواطف، والرؤية وطريقة الفهم الفريدة. كما استمدت قياسات أخرى من عناصر نموذج الهوية الجمعية لآشموور وديو وماكلولين (Ashmore, Deaux and 2004) (McLaughlin). ويتضمن هذا النموذج تجميعاً للعديد من المعالجات النظرية المبكرة،<sup>13</sup> إلى جانب اللمسات التي أضافها الباحثون الثلاثة من عندهم. وأخيراً، أضيفت قياسات عديدة مستمدة من الجهود الاستكشافية التي تفحص مقالات كتبها المستجيبون عن أنفسهم كأمركيين، وعن مواصفات الإنسان الأمريكي، باستخدام تحليل مبسط يقوم على الفحص البصري وحصر عدد مرات تكرار الكلمات بواسطة برنامج CATPAC، وتتضمن هذه القياسات: الخواص الجسدية والتصنيفات الاجتماعية المنسوبة للأمريكيين، والحقوق والحرية والسلطة والفرصة والروح الوطنية والرؤية الشاملة للعالم. وعبر مجموعات القياسات المختلفة، متى كان القياس له نظير سلبي منطقي، فقد أضيف إليه خيار النفي (كالقول مثلاً: إن الأمريكي "ليس" متديناً إلى حد كبير). هذه القياسات

المختلفة، تمثل اختيارات شائعة لتطوير نظام الترميز؛ أي تأسيس القياسات على تصورات ونماذج موجودة، واقتباس وتكييف قياسات من سياقات أخرى، ووضع قياسات تستند إلى الفحص الاستكشافي للبيانات "الخام".

### الجدول (7-1)

#### نموذج لخيارات تحليل المضمون لقياس الهوية الجمعية

ترميز بنظام حاسوبي مُنشأ لهذه العملية خاصة	ترميز بنظام حاسوبي جاهز	ترميز بنظام جاهز يعتمد على العنصر البشري	
خيار 3	خيار 2	خيار 1	رسائل معتمدة على الردود
خيار 6	خيار 5	خيار 4	رسائل هوية "مفترضة" (تنشأ تلقائياً)
لا ينطبق	خيار 8	خيار 7	رسائل هوية "مُستخلصة" (تنشأ تلقائياً)

وكما هي الحال في كل نظام ترميز يعتمد على العنصر البشري، أجريت مراجعة بعد تدريب مسؤولي الترميز وبعد عملية ترميز تجريبية. وأعدت شبكة واسعة لرصد الخطأ في القياسات المجرّبة مع توقع "فشل" بعض القياسات بسبب انخفاض مستوى الثبات بين مسؤولي الترميز بين الفينة والفينة. وكما يحدث عادة، وجدنا أن بعض القياسات يعوزها الكثير، أي أننا متى أردنا التعرف على جدوى تطبيق فكر عبدالعال وآخرين (Abdelal et al. 2006) عن مضمون الهوية في مقابل الجدل الذي تثيره، كان علينا أن نكيف ما بعد الجدل ليتناسب مع بعض القياسات.<sup>14</sup> كما تم إسقاط هذا البعد عندما وجدنا أنه نادراً ما

يُستدعى في المضمون موضوع الدراسة، ومتى كانت مستويات الثبات بين مسؤولي الترميز غير مُرضية.<sup>15</sup>

وتبين قياسات الترميز البشري التي يلخصها الجدول (7-2) أن معظم المضمون الوصفي (76.3% من الجمل في المتوسط) استخدم صيغة التعريف الذاتي للهوية، بينما تضمن نحو 10% من الجمل إشارة إلى نوع ما من أنواع الأدوار الاجتماعية. وجاءت الإشارات إلى التعريفات الجمعية للهوية أقل بنسبة 6.2%. وبالنسبة إلى تصنيف ستون للهوية (1997) فيبدو أن أكثر تأطير شائع لهوية المرء الوطنية يأتي عبر المشاعر والعواطف، بمتوسط قدره 21.7% من الجمل التي تحتوي على هذه الإشارات. يليه بنسبة 13.9% الجمل التي تشير إلى الأهداف وصور الإشباع، ثم 5.6% للجمل التي تتضمن إشارة إلى القواعد والمسؤوليات، و4.7% للجمل التي تحمل إشارة ما إلى النظرة وطريقة الفهم الفريدة. وتبين القياسات المأخوذة من آشمور وآخرين (2004) أن 20.9% من عبارات المستجيبين كانت إيجابية النبذة أو الانطباع، في مقابل 17.4% سلبية، ومتوسط قدره 6.9% من ردود المستجيبين الذين أشاروا فيها إلى البعد السلوكي، و5.3% للأيديولوجية. وأخيراً، في ما يتعلق بالقياسات "الجديدة" التي صُمّمت خاصة لهذا التحليل، كانت التصنيفات الاجتماعية المنسوبة للأمريكيين هي أكثر الأوصاف شيوعاً، حيث وردت في 13.1% من جمل المستجيبين. بينما كانت التأطيرات الأخرى أقل شيوعاً؛ فتضمن 8.6% من الجمل الإشارة إلى الحرية، و8.5% إلى النظرة الكلية للعالم، و8.2% إلى الروح الوطنية، و8% إلى الحقوق، و2.8% إلى الفرص، و0.9% فقط إلى القوة.

وهنا تظهر لنا بعض المزايا والعيوب التي يتسم بها نظام الترميز بالاستعانة بالعنصر البشري؛ إذ يتيح إجراء قياسات للفروق الطفيفة، مثل إزالة الغموض وإدراك النفسي، أفضل من الترميز بالحاسوب.<sup>16</sup> إلا أن الترميز بالاستعانة بالعنصر البشري يحتاج إلى جهد مكثف، ويعتمد اعتماداً كلياً على قدرة الباحث على وضع نظام للترميز وطريقة للتدريب يؤديان إلى قياسات ثابتة يعتمد عليها.

الجدول (7-2)

الخيار 1: نتائج الترميز القائم على العنصر البشري لمقالات "الذات الأمريكية"  
(نسبة مئوية متوسطة للجمل)

عدد الجمل	المتوسط = 10.5 للمقال الواحد
تعريف ذاتي للهوية	76.3
تحديد الأدوار	9.9
تعريف جمعي للهوية	6.2
الأهداف وصور الإشباع	13.9
القواعد والمسؤوليات	5.6
المشاعر والعواطف	21.7 (2٪ نفي)
النظرة وطريقة الفهم الفريدة	4.7
إيجابي	20.9 (5٪ نفي)
سلبية	17.4 (3٪ نفي)
أيديولوجية	5.3 (13٪ نفي)
مكون سلوكي	6.9
خصائص جسمانية	0.0
تصنيفات اجتماعية منسوبة	13.1
الحقوق	8.0 (8٪ نفي)
الحرية	8.6
القوة	0.9 (50٪ نفي)
الفرص	2.8
الوطنية	8.2 (46٪ نفي)
الرؤية الكلية للعالم	8.5 (26٪ نفي)



## الخيار الثاني: الترميز الحاسوبي (باستخدام تطبيقات جاهزة) للرسائل المعتمدة على الإجابات

في هذا المثال للترميز الحاسوبي (باستخدام تطبيقات جاهزة) للرسائل المعتمدة على الإجابات، استخدمت قاعدة البيانات النموذجية المتعلقة بالهوية الوطنية نفسها. وجدير بالذكر أنه لا يوجد في الوقت الحاضر معاجم حاسوبية متعارف عليها موضوعة لقياس الهوية خاصة. ولذلك تم اختيار تطبيقين حاسوبيين، فيهما معاجم جاهزة، باعتبارهما أنسب ما هو متاح لقياس الهوية، وهما: General inquirer (المستخدم في هذا المثال)، وDiction (الذي يرد في مثال 5).

يتضمن تطبيق General Inquirer الشهير (Buvac and Stone 2001) أكثر من 180 معجماً وقاموساً فرعياً تقيس مجموعة مختلفة من الخصائص، بهدف ما يسمى "تحليل المضمون الموضوعي (أي للموضوعات المختلفة)"; أي محاولة قياس التصورات النفسية من خلال تحليل الرسائل. ويتألف أساساً من تصورات مأخوذة من معجم هارفارد Harvard IV-4 ومعجم لاسويل Laswell للقيم، وتم وضعه في الستينيات من القرن العشرين كنظام للترميز بالاستعانة بالعنصر البشري. وهناك عدد من التصورات التي يقيسها General Inquire والتي يمكن أن تلبى حاجات الباحث الذي يتضمن تعريفه لمفهوم الهوية الوطنية التعبير عن الحالة الشعورية (كالنبرة الإيجابية أو السلبية أو الانفعال)، أو تحديد الأدوار (كما في مجالات الدين والسياسة والعمل والأسرة والمجال الأكاديمي)، أو التعبير عن الارتباط بوحدات اجتماعية أكبر (كالعنصر).

ويتطلب نظام General Inquirer وضع كل رسالة من الرسائل المزمع تحليلها في ملف نصي منفصل. ومن ثم احتوت قاعدة البيانات النموذجية المكونة من عشرين إجابة عن كل سؤال من السؤالين على أربعين ملفاً منفصلاً، تمثل "الكمية المعدة" لنسخة البرنامج المثبتة على جهاز الحاسوب. وتضمنت قاعدة البيانات التي تم تكوينها الحصر الأساسي للمفردات المعجمية والنسبة المئوية لعدد مرات ظهور الكلمات.

ويبين الجدول (7-3) نماذج لتناجج هذا التحليل، حيث نرى مقارنة بين النصوص التي كتبها رجال ونساء من المستجيبين في إطار قياسات مختارة من تطبيق General Inquirer. ويلاحظ أن الفروق ليست كبيرة، على الرغم مما يتبين من ميل الذكور أكثر من الإناث إلى استخدام معايير متعلقة بالقوة (أي المفردات الدالة على معنى "قوي" و"ضعيف") عند وصفهم هويتهم الوطنية، كذلك استخدام الذكور للغة تشير إلى أمور ذات طبيعة "أكاديمية" بمعدل أقل من الإناث.

ونستطيع أن نرى هنا بعض الميزات والعيوب التقليدية للترميز الحاسوبي بالتطبيقات الجاهزة؛ فيمكن تحليل كمية كبيرة من النص بسرعة عالية، إلا أن هذا الأسلوب غير حساس (بمعنى أنه غير قادر على القياس) للفروق الطفيفة مثل النفي واللهجة الدارجة التي يسبرها الإنسان المدرب على الترميز جيداً، ولا يستطيع بصفة عامة التمييز عند استخدام اللفظ الواحد الدال على أكثر من معنى (مثل لفظ fine، الذي يمكن أن يدل على "غرامة تدفع عن مخالفة مرورية" أو على معنى "النعومة" كما في الأقمشة، أو بمعنى "حال طيبة"). كذلك، على الرغم من أن القياسات الجاهزة التي يوفرها برنامج General Inquirer تعتبر جذابة لسهولة استعمالها، فإن المعاجم التي يتضمنها قد لا تلبي كل حاجات الباحث بدقة.<sup>17</sup>

### الخيار الثالث: الترميز الحاسوبي (الطارئ في تحليلات بعينها) للرسائل المعتمدة على الإجابات

مرة أخرى، استخدمت بيانات النصوص المفتوحة النموذجية للتحليل في هذا المثال، مع التركيز على مواصفات "الإنسان الأمريكي". وجددير بالذكر أن العديد من تطبيقات الحاسوب تسمح بقدر ما من الترميز الطارئ في تحليلات بعينها. ويعتبر تطبيق CATPAC خياراً جذاباً لاكتشاف أبعاد الخطاب والتمييز بين المفاهيم كما تتبدى من خلال النص. ولأغراض الدراسة الحالية، يسمح هذا التطبيق لنا باكتشاف أكثر المصطلحات شيوعاً التي يستخدمها الأفراد لوصف الهوية الوطنية، والوقوف على أنماط ظهور الكلمات المترافقة، ما قد يكشف عن

ارتباطات معينة للمفاهيم و/ أو أبعاد معينة للتمييز بين المفاهيم. وهنا نجد أن التصور الضمني للهوية يعني ببساطة الطريقة التي يحدد بها المرء معنى هوية "الإنسان الأمريكي".

ثم أدخلت النصوص المتعلقة "بخصائص الإنسان الأمريكي" إلى برنامج CATPAC بطريقة توضح حدود كل مصطلح، وأجريت عملية "تفاوض" تقليدية لفحص أكثر الكلمات تكراراً، وإضافة الكلمات غير ذات المعنى إلى قائمة الاستبعاد (أي الكلمات التي لا تدخل ضمن التحليل) في العديد من مسارات البرنامج؛ ما أدى إلى الخروج بتحليل خمس وعشرين كلمة.<sup>18</sup> وباستخدام نافذة متحركة سباعية الكلمات، قام البرنامج بتقييم معدل تكرار هذه الكلمات وأخرج رسماً بيانياً توضيحياً (غير مبين هنا) وإحداثيات مكانية متعددة الأبعاد (حيث يعبر فيها القرب المكاني عن كثرة الظهور المترافق للكلمات).

### الجدول (3-7)

الخيار 2: نتائج تحليل المقالات التي تتناول وصف الذات الأمريكية، باستخدام تطبيقات حاسوبية جاهزة - مقارنة بين الذكور والإناث في مجموعة مختارة من قياسات تطبيق **General Inquirer**

المعجم	ذكور		إناث		إجمالي	
	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري	متوسط	انحراف معياري
أكاديميون	0.66	0.78	1.39	1.69	1.07	1.38
السياسة	7.72	2.68	7.67	3.33	7.69	2.97
الدين	0.12	0.23	0.06	0.20	0.09	0.21
العمل	1.71	0.87	1.43	1.33	1.55	1.12
الجمعيات	2.75	1.79	2.71	1.59	2.73	1.63
قوي	9.82	3.57	8.03	2.73	8.83	3.17
ضعيف	1.95	1.51	0.50	0.54	1.14	1.28
عاطفي	0.52	1.69	0.96	0.53	0.77	0.70

ملحوظة: جميع المتوسطات عبارة عن نسب مئوية متوسطة للكلمات المتوافقة مع معجم **General Inquirer**. فمثلاً تتفق 9.82% في المتوسط من الكلمات الواردة في مقالات الذكور مع معنى "قوي" في المعجم، بينما توافقت كلمات المقالات التي كتبتها الإناث مع معنى "قوي" بنسبة 8.03% في المتوسط.

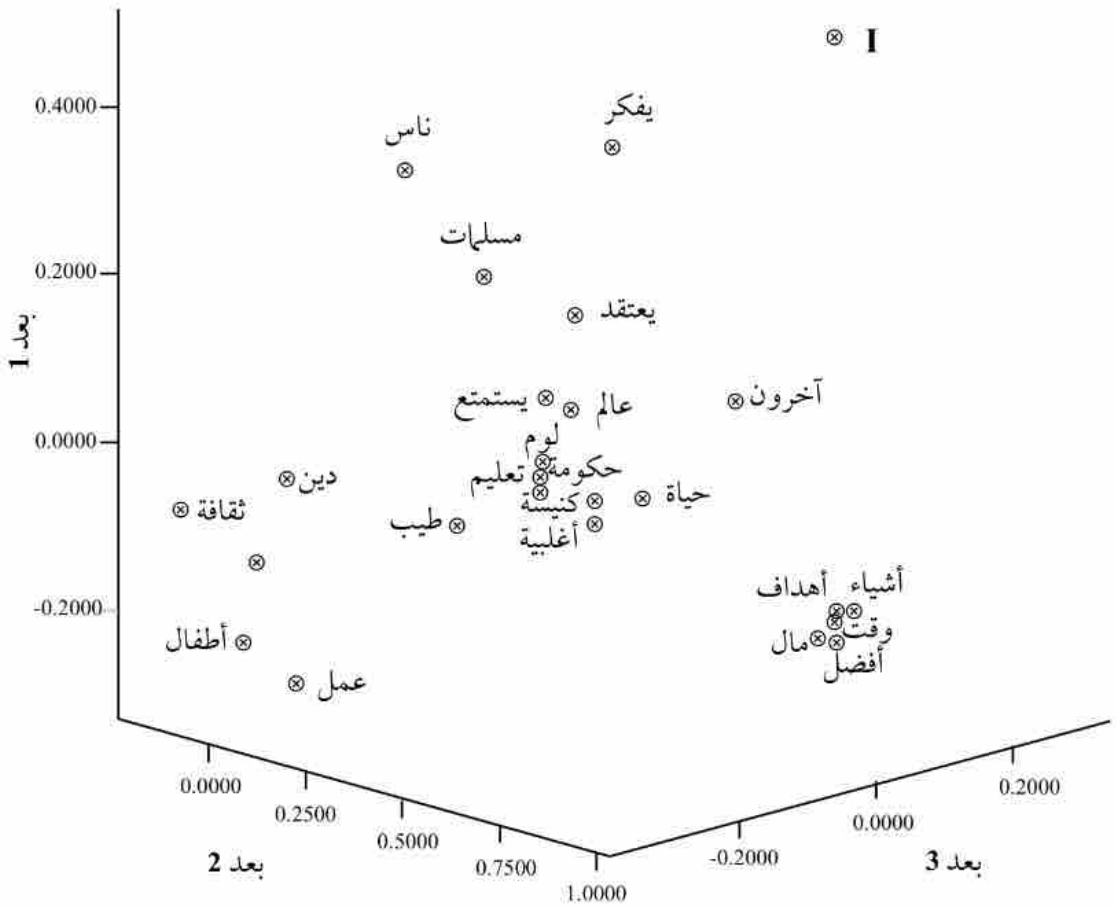
ويبين الشكلان (1-7) و(2-7) مثلاً لنوعية الترميز المعدل باستخدام برنامج CATPAC. ويلاحظ أن مخرجات مواصفات النصوص المتعلقة "بالإنسان الأمريكي النموذجي" معبر عنها بدالة بيانية تفاعلية SPSS. ويبين الشكل (1-7) المخرج التقليدي ثلاثي الأبعاد، بينما يبين الشكل (2-7) أول بعدين فقط؛ بقصد المساعدة على التمييز بين المفاهيم المتقاربة. ونلاحظ أن هناك تجمعاً واضحاً للاعتبارات العملية لكلمات (المال والوقت والأشياء والأهداف و"أفضل")، ما يبدو أنه يشير إلى اجتماع المفاهيم المتعلقة بالجوانب العملية والمادية في الحياة. وعلى الجانب الآخر من الرسم البياني، نجد مفاهيم أخرى مثل (الدين والثقافة والطيب والمحاولة والأطفال والعمل)، ولعلها تشير إلى وجود تفاوت في الخطاب المتعلق بالإنسان الأمريكي النموذجي، حيث نرى المفاهيم عملية الطابع منفصلة تماماً عما سواها من الأوصاف. ولذلك، ربما نتجه مستقبلاً إلى إضافة قياس أو اثنين إلى نظام الترميز باستخدام العنصر البشري، أو وضع معاجم ملائمة لتحليل النصوص حسب موضوع الدراسة، على أن تأخذ هذه القياسات الجديدة في الحسبان بتعريفات الهوية الوطنية المستندة إلى القيم المالية.

وحتى اليوم، لا نستطيع المقارنة بين حلول برنامج OUTPAC إلا على المستوى الكيفي. لكن البحوث التي أجراها ريموند هسي (Hsieh 2004) تهدف إلى التوصل إلى منهج كمي للجمع بين حلين أو أكثر من حلول CATPAC؛ بما يسمح بإيجاد أساس تجريبي لتعيين المفاهيم التي تختلف كثيراً من حل إلى آخر. وهكذا، يمكننا أن نحدد مثلاً، هل هناك اختلاف بين تجمع المناقشات حول "هوية المرء الأمريكية" وتجمع المناقشات حول "الإنسان الأمريكي النموذجي".<sup>19</sup>

الشكل (7-1)

الخيار 3: نتائج تحليل المقالات المتعلقة "بالإنسان الأمريكي النموذجي"  
 برنامج حاسوبي مكيف خاصة لهذا الترميز

(مخرجات برنامج CATPAC بطريقة ثلاثية الأبعاد)

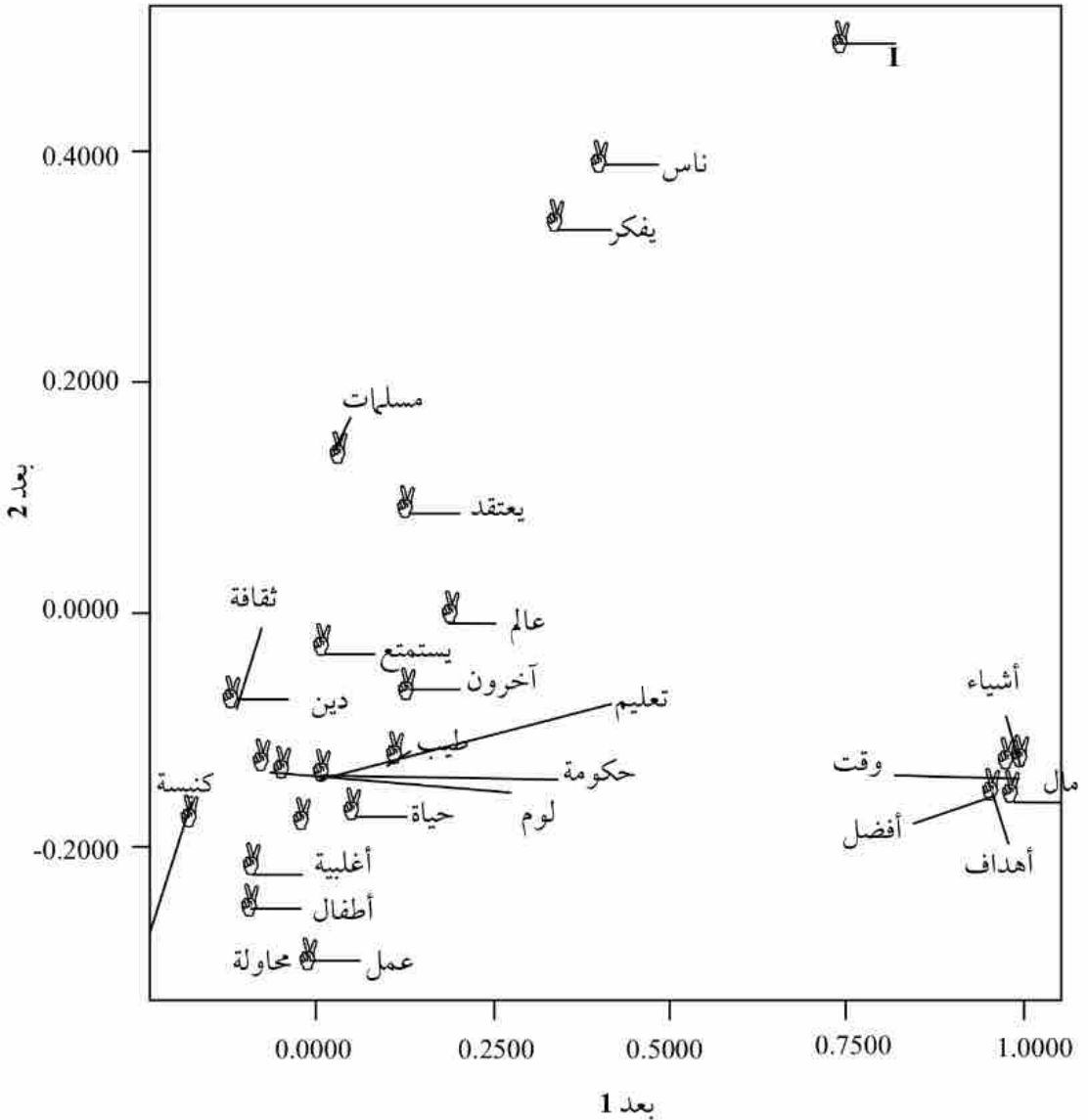


وتتضمن مزايا الترميز المعدل خاصة للتحليل، الرؤية "الجديدة" التي يتيحها التحليل غير المقيد. لكن، ليس من المتعارف عليه أن ننظر إلى نتائج الترميز المعدل خاصة على أنها هي الناتج النهائي لعملية تحليل المضمون، ولكنها دليل إلى تحليلات استنباطية تالية أكثر انسجاماً.

الشكل (7-2)

الخيار 3: نتائج تحليل المقالات المتعلقة "بالإنسان الأمريكي النموذجي"  
برنامج حاسوبي مكيف خاصة لهذا الترميز

(مخرجات برنامج CATPAC بطريقة ثنائية الأبعاد)



## الخيار الرابع: ترميز رسائل الهوية "المفترضة" بواسطة العنصر البشري اعتماداً على نظم جاهزة

تمثل بحوث جاك هايمنز (Jacques Hymans 2006) عن مفاهيم الهوية الوطنية لدى زعماء العالم مثلاً مفيداً لتطبيق الترميز بالعنصر البشري على رسائل هوية "مفترضة"، وهي في هذه الحالة خطب لمجموعة مختارة من رؤساء وزراء أربع دول (فرنسا وأستراليا والأرجنتين والهند) على مدى فترة تمتد لأكثر من ستين عاماً. وقد بنى هايمنز (2: 2006) تصوره عن مفهوم الهوية الوطنية لدى كل زعيم منهم على أساس «الطريقة التي يفهم بها الزعيم الوضع الطبيعي للدولة بالنسبة إلى نظيراتها الرئيسية من الدول الأخرى على بعدين أساسيين، هما "التضامن" و"المكانة"». ثم يفترض أن خطبهم العامة الشهيرة تتضمن التعبير عن هذين البعدين.

حدد هايمنز في البداية "مقارنة الآخرين" الذين يتكرر ظهورهم (بمعنى أي مجتمع إنساني ليس موجوداً في الأساس داخل الحدود الوطنية للبلد الذي ينتمي إليه المتكلم) لكل واحد من رؤساء الوزراء.<sup>20</sup> ثم قام بترميز هذه الإشارات بطريقة معينة؛ على أساس هل يمكن أن يتضمن الآخر المقارن بلد المتحدث (في الإشارات الإدماجية مثل الأمم المتحدة أو أوروبا [بالنسبة إلى فرنسا فقط] أو العالم الحر) أو لا يتضمنه (في الإشارات الإقصائية مثل ألمانيا أو الفلسطينيين). ومن خلال هذه الخطوة البسيطة لتحليل المضمون وضع هايمنز نوعين من المؤشرات: (1) قياس التضامن؛ باعتباره نسبة عدد الإشارات الإقصائية إلى عدد الإشارات الإدماجية، وتراوح ما بين 0 (ذو روح رياضية عالية جداً) و1 (معارض جداً). و(2) قياس الوضع؛ على أساس نسبة الفقرات التي تحتوي على إشارات حصرية فقط إلى عدد الفقرات التي تحتوي على إشارات حصرية (مع أو دون إشارات إدماجية في الفقرة نفسها) وتراوح ما بين 0 (تابع جداً) و1 (وطني جداً).

ومن المفيد أن هايمنز استخدم تقييم رؤساء الوزراء على هذين المقياسين ليضع تقسيماً لكل دولة يصنف فيه رؤساء الوزراء كما يلي:

---

معارض وطني	وطني رياضي
معارض تابع	رياضي تابع

---

ثم تمت مقارنة هذا التقسيم المستمد من التحليل الكمي، بالتحليلات الكيفية المتعمقة للسياقات السياسية التي عمل فيها رؤساء الوزراء المعنيون. وهذا التحليل هو ما يمكن أن تسميه نويندورف (Neuendorf 2002) بالنموذج التكاملي "من الدرجة الثانية" لتحليل المضمون، حيث يجمع بين بيانات المصدر وبيانات الرسالة عبر التوقيتات الزمنية المختارة.

ويقدم لنا هايمنز (2006) مثلاً رائعاً لكيفية إدراج تحليل المضمون في إطار البحث الشامل الذي يتضمن كذلك مكوناً كيفياً قوياً. وهذا الربط بين المعلومات الكمية والكيفية يستحق الإشادة؛ فكما يقول بادج وهوفربرت (Budge and Hofferber: 1996: 83): «المعلومات التي يمكننا الحصول عليها كثيراً ما تكون ثرية وشديدة الدلالة عندما نجمع بين الاثنين معاً». وفي حالة هايمنز، تؤكد التحليلات الكيفية والكمية أن كلاً من النوعين يدعم الآخر، ويساعد على تفسيره.

### الخيار الخامس: ترميز رسائل الهوية "المفترضة" ببرامج حاسوبية جاهزة

ابتكر رود هارت Rod Hart برنامج Diction 5.0 بعد خطوات مماثلة لما حدث في ابتكار General Inquirer. فقد كان هارت، وهو العالم المتخصص في الاتصال السياسي، مهتماً بتتبع الخطاب السياسي - في صورة المناظرات والخطب وما إليها - على نحو موضوعي وموثوق به. فصمم في بادئ الأمر نظاماً للترميز القائم على العنصر البشري ثم صمم برنامجاً حاسوبياً لقياس أربعين متغيراً بواسطة معاجم معيارية. وعلى مر السنين، توسع هارت في المفاهيم التي يقيسها برنامج Diction وأضاف مجموعة متنوعة من المؤشرات "المقارنة" لنوعيات أخرى من الاتصال (36 نوعاً تتضمن قوالب متعارفاً



عليها؛ مثل الخطب التي تأتي في سياق الحملات، ورسائل البريد الإلكتروني، والمحادثات الهاتفية، ومقالات الطلاب، والشعر، وافتتاحيات الصحف). لكن قوة هذا النظام تكمن في تعامله مع الخطاب السياسي.

وقد استخدم برنامج Diction في هذا المثال لتحليل "خطاب حالة الاتحاد" الأول الذي ألقاه تسعة من الرؤساء الأمريكيين، ابتداءً من دوايت أيزنهاور وصولاً إلى بيل كلينتون، إلى جانب "خطاب حالة الاتحاد" الثاني الذي ألقاه جورج دبليو بوش في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر. واعتبرت هذه النصوص ذات رسائل مفترضة معبرة عن الهوية تولدت بصورة تلقائية بسبب التأكيد الشديد لترسيخ مبدأ الهوية الوطنية الذي تتسم به خطابات حالة الاتحاد. وجاء اختيار خطاب حالة الاتحاد الثاني لجورج بوش بهدف المقارنة بين الخطابات الرئاسية السابقة وغيرها من الخطابات السياسية التي تتناول السياسات الأمريكية وبين خطاب حالة الاتحاد الأول في "عصر الإرهاب" الحالي. وأخذت الخطابات من أرشيف كينيث جاندا Kenneth Janda الإلكتروني للنصوص السياسية على الموقع التالي على الشبكة الدولية "الإنترنت" (<http://janda.org/politxts/index.html>)، الذي يتضمن المجموعة الكاملة لخطابات حالة الاتحاد. وفور الحصول على الخطابات، كان التحليل سهلاً وسريعاً بواسطة برنامج Diction، حيث تعطي المعاجم المدرجة في البرنامج مجموعة من النتائج الفورية.

وتقول بعض المعاجم المجهز بها برنامج Diction، إنها تقيس مفاهيم الإنجاز والاتصال والمركزية (مركزية الجماعة) والتعاون والإقصاء (الاجتماعي)، وكلها ترتبط بتصورات الهوية الوطنية التي تتضمن التفاعل والسلوكيات المستمدة من الأدوار والتوجهات الجماعية. وتبين دراستنا، كما في الجدولين (4-7) و(5-7)، وجود تشابه بين نتائج تحليل خطاب حالة الاتحاد لجورج بوش عام 2002 والخطابات السياسية الأخرى المتعلقة بالسياسات الأمريكية. فبين الجدول (4-7) القياسات والتحليلات المعجمية المعتادة في برنامج Diction، بينما يبين الجدول (5-7) القياسات المتعلقة بالمتغيرات

الأساسية. وكما يبين الجدول (7-4)؛ فقد جاء خطاب بوش أعلى من المعدل الطبيعي في استخدام مفاهيم الرضا والإلهام والتعاون؛ ما يشير إلى شدة تأكيد هذه القيم أكثر مما في الخطاب السياسية، وهو أمر مفهوم في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر. وتعتبر الدرجة التي حصل عليها "مفهوم التعاون" لافتة للنظر بصفة خاصة من منظور الهوية، ولعلها تشير إلى الرغبة في تحويل الهوية الوطنية الأمريكية في اتجاه المزيد من التعاون الداخلي والخارجي على صعيد جهود مكافحة الإرهاب بصورة أكثر فاعلية.

ويتضمن برنامج Diction 5.0 خمسة مؤشرات "للمتغيرات الأساسية" التي تلخص معاجم متعددة. ويلاحظ أن معنى القيم الرقمية لهذه المتغيرات الأساسية لا يتضح إلا عند مقارنتها "بالمعدلات الطبيعية" التي ينص عليها البرنامج بالنسبة إلى مجموعات النصوص المختلفة التي سبق أن قام رود هارت بتحليلها (Hart 2000). ويقع متغير واحد فقط خارج هذه المعدلات وهو "التفاؤل"، الذي سجل 57.22 درجة؛ ما يشير إلى المزيد من تأكيد التفاؤل أكثر مما يرد في معظم الخطاب السياسية، وهو أيضاً أمر مفهوم في ضوء الرغبة في طمأنة الشعب الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر.

#### الجدول (7-4)

الخيار 5: تحليل مفردات خطاب حالة الاتحاد لجورج بوش الابن عام 2002

عن طريق الترميز ببرنامج حاسوبي جاهز Diction (القيم الإجمالية المعجمية المعتادة)

الدرجة المعيارية المعتادة	المعدل الطبيعي		النسبة المئوية للكلمات الخاضعة للتحليل	معدل التكرار	المتغير
	عالي	منخفض			
-0.17	15.04	0.3	1.28	6.42	مصطلحات رقمية
-0.83	19.21	6.49	1.51	7.57	تأرجح
0.1	15.1	0	1.56	7.8	إشارة للذات
-0.95	39.76	23.32	4.74	23.69	جَلَد
.310	12.76	5.02	1.54	7.69	مصطلحات مساواة
0.83	14.46	4.04	2.71	13.58	لغة جماعية
0.83	9.59	2.77	1.8	8.99	مديح

الدرجة المعيارية المعتادة	المعدل الطبيعي		النسبة المئوية للكلمات الخاضعة للتحليل	معدل التكرار	المتغير
	عالي	منخفض			
4.77	6.09	0.47	3.33	16.67	رضا
1.19	11.1	1.56	2.4	12.01	إلهام
-0.25	4.16	0.06	0.32	1.59	لوم
0.68	10.48	1.26	1.8	9	صعاب
0.73	9.79	1.07	1.72	8.59	عدوان
0.39	23.78	4.96	3.61	18.04	إنجاز
-0.25	11.79	2.21	1.16	5.79	اتصال
-0.48	14.27	4.43	1.4	7.01	معرفة
0.56	8.08	2.1	1.36	6.78	سلبية
0.32	19.85	4.17	2.9	14.49	مصطلحات مكانية
-1.45	147.19	117.87	22.27	111.34	ألفة
0.5	21.82	8.36	3.69	18.45	مصطلحات زمانية
-0.52	16.6	7.02	1.87	9.33	شواغل حالية
-0.04	45.49	18.13	6.26	31.3	مصلحة إنسانية
0.89	28.5	10.7	5.5	27.52	لمسوس
-0.68	19.6	0.97	0.36	1.8	شواغل سابقة
-0.37	7.54	1.19	0.63	3.17	مركزية
0.26	4.26	0.42	0.57	2.84	تقارب
1.07	8.44	0.36	1.75	8.73	تعاون
-0.14	3.81	0.07	0.34	1.69	تنوع
-0.65	4.31	0	0.14	0.79	إقصاء
0.57	4.72	0	0.72	3.62	تحرير
-0.87	10.35	2.57	0.62	3.09	إنكار
0	4.35	0.17	0.45	2.27	حركة

كما تم مسح خطابات حالة الاتحاد بحثاً عن أي توجهات عامة جديدة بالدراسة. حيث يستطيع برنامج Diction أن يحلل نصوصاً متعددة في آن واحد، ويسمح بسرعة النقل التفاعلي للنتائج من نص إلى آخر. وبين لنا هذا الإجراء الاستكشافي وجود اختلاف لافت للنظر، وربما مخالف للتوقعات، في استخدام "الإشارات الجمعية" في خطب حالة الاتحاد بين

الرؤساء الديمقراطيين والجمهوريين؛ فالرؤساء الجمهوريون (نيكسون وفورد وريجان وبوش الأب وبوش الابن) كلهم يستخدمون اللغة الجمعية أكثر من المعدل المعتاد، بينما الرؤساء الديمقراطيون (كينيدي وجونسون وكارتر وكلينتون) كلهم يستخدمون اللغة الجمعية في حدود المعتاد. وجدير بالذكر أن هذه التحليلات أجريت باستخدام الإعدادات المعتادة لبرنامج Diction في حدود أول 500 كلمة فقط من كل نص. ويمكن ضبط البرنامج لتحليل قدر أكبر من النصوص بمضاعفات الخمسمئة كلمة، وهو ما حدث في تحليل خطاب جورج بوش الابن المذكور. وأخيراً، ينبغي أن نشير هنا إلى أن البيانات المأخوذة من تحليلات برنامج Diction للنصوص المتعددة، مثل مجموعة خطب حالة الاتحاد، يمكن نقلها إلى برامج إحصائية مثل SPSS لإجراء المزيد من التحليل.

#### الجدول (7-5)

الخيار 5: تحليل مفردات خطاب حالة الاتحاد لجورج بوش الابن عام 2002  
عن طريق الترميز ببرنامج حاسوبي جاهز Diction (المتغيرات الأساسية)

خارج المعدل	المعدل الطبيعي		الدرجة	المتغير الأساسي
	عالي	منخفض		
*	55.48	46.74	50.1	نشاط
	52.25	46.37	57.22	تفاوض
	51.96	46.9	49.96	يقين
	52.62	46.1	49.75	واقعية
	52.28	46.86	51.18	عامّة الشعب

ويلاحظ أن أسلوب الترميز بالمعاجم الجاهزة الذي تتيحه بعض البرامج مثل Diction، يمكن أن يفيد جداً الباحثين المعنيين بالهوية إذا كانت المفاهيم المتدرجة في

البرنامج تغطي مفاهيم الهوية موضع الدراسة. وعلى الرغم من بعض القيود الموجودة على الترميز بالبرامج الجاهزة، كما يتضح في أجزاء أخرى من هذا الفصل، فإن تقنية التحليل بالمعاجم الحاسوبية الجاهزة مفيدة لقدرتها على بيان الملامح المهمة للنصوص بسرعة وعلى نحو يُعتمد عليه.

### الخيار السادس: ترميز رسائل الهوية المفترضة حسب الحالة

يفترض بعض الباحثين أن وصف الوسائط الجديدة للقضايا يمثل "صوراً" أو "هويات" مهمة لهذه القضايا (Chang 1998)؛ وهذا التصور "للهوية الجمعية" يقوم على مجرد الخصائص التي تنسبها إليها مجموعة واسعة من مصادر المعلومات المؤسسية. ففي هذا المثال، صممنا تحليلاً بسيطاً أصيلاً للتغطية الصحفية الأمريكية مؤخراً لحزب الشين فين في أيرلندا الشمالية [الجنح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي] باستخدام برنامج TextAnalyst. إذ إن التطورات الأخيرة أدت إلى تجدد الاهتمام بالشين فين، بحيث إن تغير لون الخطاب المتعلق بهذا الكيان السياسي يجعله ملائماً بصفة خاصة لتحليل المضمون حسب الحالة.

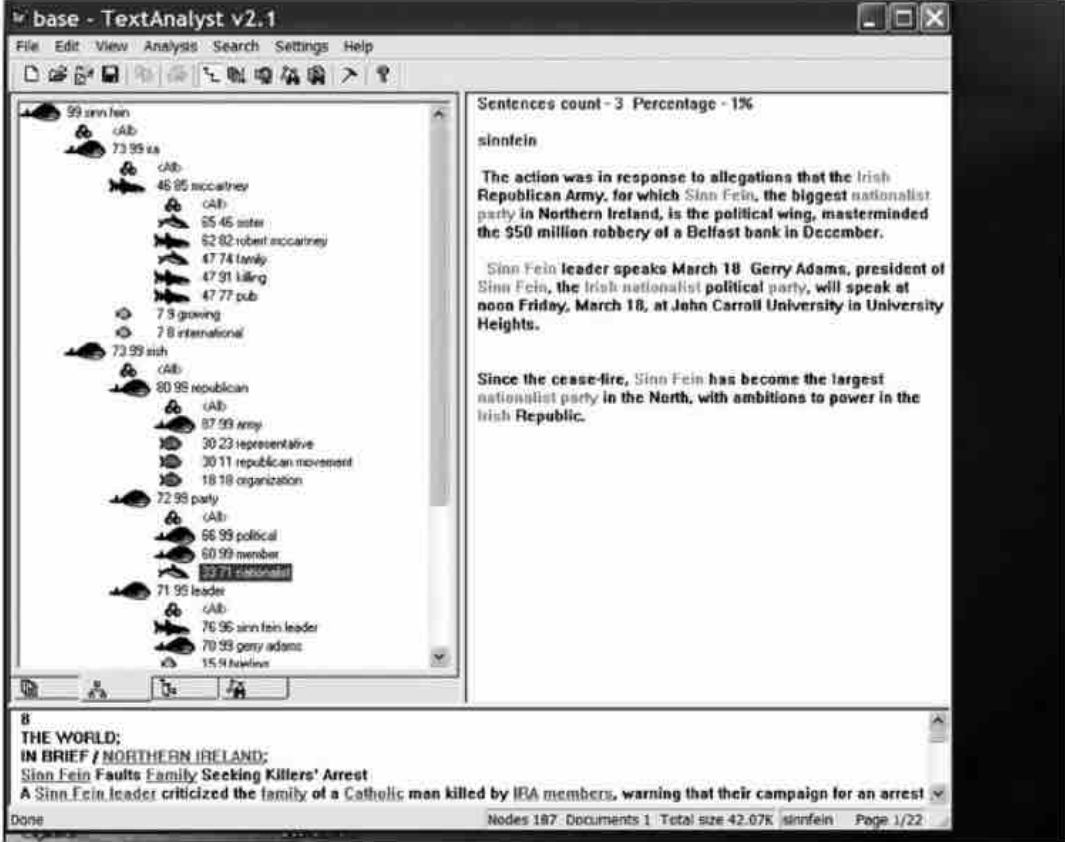
وقد استخدمنا قاعدة بيانات LexisNexis لجمع الموضوعات الإخبارية الجديدة عن الموضوع، لأن هذه القاعدة، على ما يبدو، هي أكبر قاعدة بيانات معلوماتية فردية في العالم. وشمل البحث الصحف الأمريكية الكبرى حسب تعريف قاعدة البيانات (وعددتها 53)، وجميع المقالات التي تحمل اسم "شين فين" في عناوينها، والتي ظهرت بين الأول من يناير و15 مارس 2005. فوجدنا 25 مقالة تفي بمعايير البحث، وتمثل متونها المادة الخام للتحليل الاستكشافي ببرنامج TextAnalyst. وكان علينا أن نجرد المقالات واحدة واحدة من المعلومات الخارجة عن الموضوع (مثل اسم المطبوعة وبيانات الوكالات الإخبارية)، ونحفظها في صورة ملف تجميعي للنصوص ريثما يتم إدخالها إلى التطبيق الحاسوبي التحليلي.

والمعروف أن برنامج TextAnalyst مصمم أساساً لإدارة النصوص، وليس لتحليلها كميًا بالمعنى الدقيق، لكن تطبيقه الشبكي العصبي يمكن أن يعطينا لمحة تفاعلية عن الطريقة التي تناقش بها المقالات الشين فين أو الطريقة التي "تعرفه" بها. وعلى الرغم من أن معلومات وصف البرنامج لا تكشف عن الخوارزميات التي يستخدمها لهذه الوظائف، فإنه يزعم أنه يحدد «ما هي المفاهيم - الألفاظ وتجميعات الألفاظ - الأكثر أهمية في سياق النص المبحوث» (Froelich 2000: 2).

وبين الشكل (7-3) لقطة لشاشة الحاسوب توضح النتائج التي أخرجها TextAnalyst عن مقالات الشين فين. ويوضح التمثيل البياني ذو التفرعات الموجود إلى يسار الشاشة مدى قوة الظهور المتوافق للمصطلحات، فقد حدد البرنامج مصطلح "شين فين" على أنه أهم مصطلح موضوع محوري في مجموعة النصوص - فيظهر على رأس التمثيل البياني، ويرتبط أكثر ما يرتبط بمصطلحات "الجيش الجمهوري الأيرلندي" و"أيرلندي". ويظهر أن كل مصطلح من هذه المصطلحات مرتبط بمصطلحات أخرى - فمثلاً "الجيش الجمهوري الأيرلندي" يرتبط أكثر ما يرتبط بـ"مكارثني" و"McCartney"، و"مكارثني" مرتبط بـ"بأخت" و"روبرت مكارثني" و"أسرة" و"قتل" و"حانة".<sup>21</sup> وتشير الأرقام إلى "الأوزان المعنوية" النسبية لكل مفهوم، وتتراوح ما بين 0 و100.<sup>22</sup> ويعكس الرقم الأول قوة العلاقة المعنوية بين المفهوم والمفهوم الأشمل فوقه (فمثلاً يرتبط "مكارثني" بـ"الجيش الجمهوري الأيرلندي" بدرجة 46)، أما الرقم الثاني فيبين الوزن المعنوي للمفهوم في السياق بكامله (فمثلاً "مكارثني" يرتبط بالنص ككل بدرجة 85). وعلى الرغم من أن الأرقام ليس لها معنى موضوعي خارج النطاق 0-100، فقد وضع عدد من الباحثين قيماً حدية بعد فحص حلول الشبكات المعنوية. فمثلاً يستخدم بوريت وآخرون (Bourret et al. 2006) معياراً للأوزان المعنوية متكررة الظهور مقداره 50 أو 75، حسب عدد العقد الموجودة في التحليل. كما وضع آدمز وروسينيو (Adams and Roscigno 2005) درجة حدية تبلغ 30، في دراستهما للهوية والإطار التفسيري للعللة والمعلول، والفاعلية السياسية في نصوص مواقع الإنترنت التي تتبنى فكرة تفوق العنصر الأبيض.

## الشكل (7-3)

## الخيار 6: ترميز الموضوعات الصحفية المتعلقة بالشين فين ببرنامج TextAnalyst



ملحوظة: مخرجات البرنامج معروضة هنا في ثلاث نوافذ: (1) لوحة المشاهدة (يساراً) التي تبين "البنية الموضوعية" التفريعية التي تمثل موضع اهتمام هذا المثال. (2) لوحة النتائج (يميناً) التي تبين كل الجمل التي يظهر فيها المفهوم المختار (في هذه اللقطة كلمة "وطني" المختارة والمظللة في لوحة المشاهدة). (3) لوحة النص (إلى أسفل) التي تعرض النص الأصلي كاملاً.

وجدير بالذكر أن برنامج TextAnalyst يتمتع بواجهة تطبيق تفاعلية جداً، ومن الصعب أن نعطيه قدره في هذا العرض الموجز. فمثلاً، لو ضغطنا على كلمة "قتل" لظهر لنا المزيد من المصطلحات المرتبطة بهذه الكلمة.

هذه اللوحة السريعة عن التواصل المعاصر بخصوص الشين فين في الصحف الأمريكية الكبرى يمكن أن تفتح أمامنا آفاقاً مختلفة للتفكير في كيفية تشكيل الخطاب في وسائل الإعلام الشعبية. وعلى الرغم من أنه ليس تحليلاً للمضمون بالمعنى التقليدي، فقد يساعدنا على وضع نظام مناسب للترميز أو الشروع في بناء مجموعة ملائمة من المعاجم.

## الخيار السابع: ترميز رسائل الهوية "المستخلصة" اعتماداً على العنصر البشري حسب نظم جاهزة

أجرى أيلدرز ولوتر (Eilders and Luter 2000) دراسة عن الطرق المختلفة للتقييم الإعلامي لأول مشاركة ألمانية في عمل عسكري منذ الحرب العالمية الثانية، وهي حرب كوسوفا عام 1999. حيث درس الاثنان افتتاحيات الصحف الألمانية الخمس الكبرى على مدى ثلاثة أشهر، باستخدام عملية كيفية لتحديد الأطر (Goffman 1974)، بغرض الوقوف على الأطر الموظفة في الافتتاحيات، فوجدا 364 إطاراً مختلفاً في 190 افتتاحية. من هذه الأطر 25.8٪ تعتبر "أطراً للهوية" (و 29.1٪ عدت "أطراً تشخيصية"، و 45.1٪ "أطراً تنبؤية"). وجدير بالذكر أن معنى "إطار الهوية" عند أيلدرز ولوتر هو نوع من التواصل يتناول صورة الذات الوطنية، خصوصاً في حالة اشتراك ألمانيا في حرب كوسوفا، حيث كانت هذه الافتتاحيات تبحث عن إطار دافعي يجيب عن السؤال: «لماذا نتورط نحن في هذه الحرب؟». وافترضت الافتتاحيات أن الموافقة على الدخول في الحرب يستند إلى «تصور مقنع للهوية الجمعية» (Elders and Luter 2000: 417). وتعتبر هذه العملية مثلاً على ما يمكن أن نسميه "استخلاص" رسائل الهوية من مجموعة كبيرة من الرسائل؛ أي أن رسائل كثيرة تم مسحها، ثم اعتبرت مجموعة فرعية منها رسائل متعلقة بالهوية، واستبقيت لإجراء المزيد من التحليلات المتعلقة بالهوية. ثم قام أيلدرز ولوتر (2000) بتحليل مضمون أطر الهوية الأربعة والتسعين للوقوف على أنواعها، فوجدا أن 30٪ منها تندرج تحت عنوان "ألمانيا تمر بمعضلة أخلاقية"، و 16٪ منها تحت عنوان "ألمانيا عضو مخلص في حلف شمال الأطلسي (الناتو)"، و 15٪ منها تحت شعار "ألمانيا جزء من أوروبا"، و 10٪ تحت شعار "التجربة النازية تدعو إلى الدفاع عن حقوق الإنسان"، و 29٪ تحت عنوان "أخرى". وعلى الرغم من أن هذا البحث لم يذكر شيئاً عن معدلات الثبات في عمليات الاستخلاص أو ترميز أنواع الرسائل، فإنه يعطينا خياراً واضحاً للتحليل المباشر لمضمون الرسائل العامة التي قد تحتوي على رسائل ذات صلة "بالهوية".



## الخيار الثامن: ترميز رسائل الهوية "المستخلصة" اعتماداً على نظم حاسوبية جاهزة

من البرامج الحاسوبية التي تجمع بين عناصر الترميز بالتطبيقات الجاهزة والترميز حسب الحالة برنامج WordStat، الذي يندرج ضمن الحزمة الإحصائية SimStat (www.simstat.com). ويتيح هذا البرنامج إنشاء معاجم يضعها الباحث بنفسه، ويحتوي على بعض المعاجم الأساسية على سبيل المثال،<sup>23</sup> مع اقتراح المرادفات من خلال أداة إنشاء المعاجم في البرنامج. وأخيراً، يقدم برنامج WordStat تحليلاً عنقودياً وخيارات قياس متعددة الأبعاد لنتائج المعاجم. وهكذا، على الرغم من أن الباحث هو الذي يضع المعاجم بنفسه، فإن خواصها وأبعاد التمييز تتولد من رحم عملية التحليل نفسها.

في هذا المثال، استخدمت أبعاد القيم الثقافية التي طرحها شوارتز (Schwartz 1994, 1992) كأساس لبناء مجموعة من المعاجم في برنامج WordStat يمكن تطبيقها على سير ذاتية مأخوذة من مشروع جوتنبرج على الإنترنت Project Gutenberg Online. وقد اختيرت هذه السير خاصة لهذا الجزء من مجموعة مشروع جوتنبرج الضخمة التي تعتمد على مسح السير للتعرف على مدى صلتها بدراسة الهوية، ما يجعل هذا البحث نموذجاً لرسائل الهوية "المستخلصة". وقد رئي أن النصوص المختارة تشتمل على رؤية ثابتة بخصوص هوية صاحب السيرة، لأنها تلقي بعض الضوء على قيمه الثقافية باعتبارها مكوناً مهماً في هويته الثقافية. وفي النهاية، تم اختيار ست سير ذاتية كاملة لهذا الجزء، ثلاث منها لأمريكيين مشهورين ينتمون إلى الجنس القوقازي (بنيامين فرانكلين، وتيودور روزفلت و"بافالو بيل" كودي "Buffalo Bill" Cody)، وثلاث لأمريكيين مشهورين من أصل إفريقي (بروكر واشنطن Brooker T. Washington وسوجورنر تروث Sojourner Truth وفريدريك دوجلاس Frederic Douglas). وقد تم الاختيار على هذا النحو حتى تتسنى المقارنة بين أمريكيين من أصول قوقازية ومن أصول إفريقية.

وبدأ تطوير المعاجم بأخذ عشر من القيم الثقافية الأساسية التي طرحها شوارتز وأبعادها الفرعية، ثم تم وضع مرادفات يبدو أنها تناسب الأبعاد المهمة للدراسة في كل قيمة. وللتحقق من صدق هذه الاختيارات، تمت مراجعة المعاجم وتنقيحها باستخدام أداة إنشاء المعاجم في برنامج WordStat (كما أشرنا من قبل). وفور الاستقرار على المعاجم التسعة،<sup>24</sup> تم تحليل كل نص على حدة في برنامج WordStat للوقوف على سمات الأمريكيين المنحدرين من أصول قوقازية وأولئك المنحدرين من أصول إفريقية.

واشتملت مخرجات البرنامج على مجموعة كاملة من التحليلات المهمة للمعنيين بتحليل المضمون، ومنها الحصر الأساسي لعدد الكلمات، والإحالات المزدوجة للتصنيفات المعجمية، وربطها بالمتغيرات الأخرى (مثل النوع والعنصر)، والكلمات المفتاحية في السياق، وتحليلات أخرى أكثر تطوراً ذكرناها في بداية هذا الجزء.

ويبين الجدول (6-7) مثلاً لتحليل ذي إحالة مزدوجة من تحليلات نصوص القيم -السَّير التي طرحها سفارتس- حيث تعبر الصفوف الأفقية عن القيم الثقافية، بينما تقارن الأعمدة نصوص السير القوقازية بالسير ذات الأصول الإفريقية. وتمثل النسب المئوية نسبة إجمالي مرات ذكر القيمة لكل تصنيف (قوقازي أو إفريقي) لكل قيمة على حدة. فمثلاً، في النصوص المتعلقة بالأمريكيين من أصل إفريقي، يمثل 19.4٪ من مرات ظهور الكلمات المعبرة عن هذه القيمة عنصر "النزوع للخير". هذا النوع من التحليل يمكن أن يكشف عن معدل ظهور القيم المختلفة أو غيرها من المصطلحات المتعلقة بالهوية في علاقتها ببعضها بعضاً، ومعدل ظهورها في مجموعة معينة من الرسائل بالمقارنة بمجموعات أخرى.

## الجدول (7-6)

الخيار 8: نتائج الترميز بالبرامج الحاسوبية الجاهزة. تحليل نصوص السير الذاتية باستخدام معاجم وضعها الباحث لقياس القيم الثقافية التي طرحها شوارتز،

## WordStat باستخدام برنامج

P (2-tailed)	تربيع كاي	أمريكيون أفارقة	أمريكيون قوقازيون	
0.27	2.63	٪8.10	٪8.60	إنجاز
0.70	0.72	٪19.40	٪24.10	نزوع للخير
0.01	8.80	٪2.00	٪1.40	امتثال
< 0.01	16.89	٪6.90	٪5.60	متعة
< 0.01	45.12	٪12.70	٪9.40	قوة
0.56	1.17	٪9.90	٪11.20	أمن
< 0.01	42.30	٪11.90	٪8.80	توجيه ذاتي
< 0.01	315.90	٪14.90	٪4.30	روحانية
0.07	5.39	٪3.90	٪6.20	تحفيز
< 0.01	50.63	٪10.20	٪20.50	عالمية
		٪100.00	٪100.00	إجمالي

ملحوظة: تمت معالجة 517974 كلمة في هذه التحليلات، منها 6923 من المصطلحات المعجمية. وبناء على تقسيم النصوص حسب العنصر، فقد وجد أن النصوص الأمريكية القوقازية التي تحتوي إجمالاً على 364771 كلمة تتضمن 4598 مصطلحاً يتفق مع معاجم شوارتز، في حين أن النصوص الأمريكية الإفريقية التي تتضمن إجمالاً 153203 كلمات تحتوي على 2325 مصطلحاً معجمياً.

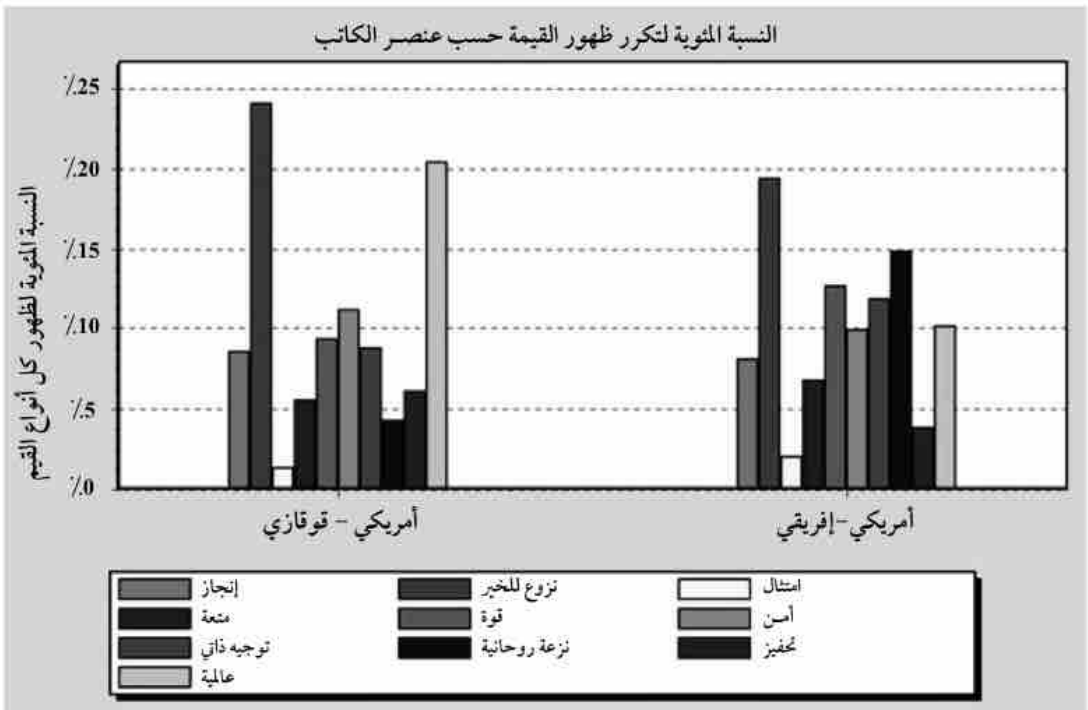
ومن أمثلة ذلك، يمكن أن ننظر إلى "النزعة الروحية" في الجدول (7-6)، حيث يوحي هذا الصف بأن الكتاب الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية المبحوثين هنا يميلون إلى اعتبار النزعة الروحية قيمة ثقافية بالنسبة إلى القيم الأخرى أكثر من الأمريكيين ذوي الأصول القوقازية، حيث بلغت النسبة المئوية للاختلاف ٪14.9 في مقابل ٪4.3. ويسمح برنامج WordStat أيضاً بالاختبار الإحصائي للاختلافات، وتعتبر نتائج هذه المقارنة (مقدرة من خلال اختبار تربيع كاي) مهمة أيضاً. ومن الاختلافات المهمة التي بينها

الجدول (6-7) أيضاً الإشارة إلى الامتثال والمتعة والقوة والتوجيه الذاتي في نصوص الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي أكثر من أقرانهم القوقازيين، والإشارة إلى التحفيز والعالمية في نصوص القوقازيين أكثر من الإفريقيين. ويعرض برنامج WordStat هذه النتائج في صورة بيانية أيضاً (انظر الشكل 4-7).

وكما أوضحنا في هذا الفصل، فإن المزية الإجمالية لهذه الأنواع من التحليلات بالنسبة إلى الباحثين المعنيين بالهوية تنبع من الافتراض القائل بأن مصطلحات المعاجم المتطورة تعبر عن تصورات الهوية موضع الاهتمام. وفي المثال الحالي، يمكن أن نرى تصنيفات شوارتز المعجمية على أنها مؤشرات على أنواع مختلفة من الهوية الجمعية (الثقافية)، ونصوص السير على أنها رسائل تحتوي على معلومات عن الهوية الجمعية.

#### الشكل (4-7)

الخيار 8: نتائج الترميز بالبرامج الحاسوبية الجاهزة. تحليل نصوص السير الذاتية باستخدام معاجم وضعها الباحث لقياس القيم الثقافية التي طرحها شوارتز، باستخدام برنامج WordStat



## تطوير قياسات تحليل المضمون من خلال الاستطلاعات الموجودة وغيرها من قياسات الهوية الجمعية

الأمثلة السابقة تركز على الهويات الوطنية والثقافية، باعتبارها الأقرب إلى الخطاب السياسي. إلا أنه من الممكن أن نقيم هويات جمعية أخرى من خلال تحليل المضمون. وجدير بالذكر أنه لم يتم تصميم أي نظام للترميز المعياري حتى الآن. ومن النقاط المفيدة في هذا الصدد أن نقوم بتعديل القياسات المعيارية للهوية الجمعية لأغراض تحليل المضمون، كما بينا من قبل في الخيار الثامن (تعديل أداة المسح التي استخدمها شوارتز لتحليل القيم الثقافية)، وكما يتبدى في العديد من مؤشرات برنامج General Inquirer.

وهناك نماذج وقياسات أخرى للهوية موجودة الآن يمكن أن نتخذها أساساً لقياسات تحليل المضمون، منها على سبيل المثال ما يلي:

1. دليل ستيفان وستيفان (Stephan and Stephan 2000) لقياسات التحديد الذاتي للهوية التي تقيس الهوية العرقية والعنصرية، والتي يمكن الاستعانة بها كأساس لأبعاد مؤشرات تحليل المضمون.
2. في الفصل الثاني من هذا الكتاب، يقدم برادي وكابلان كنزاً من تصورات الهوية العرقية وقياساتها.
3. يشتمل قياس الهوية العرقية للجماعات المتعددة لفيني Phinney والمكون من 14 جزءاً على ثلاثة أبعاد لعلها مفيدة، وهي: تحقيق الهوية العرقية، والتوكيد، والانتماء، والسلوكيات العرقية (Richard M. Lee and Yoo 2004)، إلى جانب أسئلة منفردة من أسئلة الاستطلاعات والتي يمكن تعديلها لتناسب مع تطبيقات تحليل المضمون (مثل "الفخر بالجماعات العرقية"، و"المشاركة في الممارسات الثقافية").
4. إلى جانب أعمال شوارتز عن القيم الثقافية (Schwartz 1992, 1994) يتضمن الجانب المهم من دراسات ترياندز (Triands 1994)، وإنجلهارت وبيكر

(Inglehart and Baker 2000)، وكابانوف ونسبيت (Kabanoff and Nesbit 1997) عن القيم الثقافية والوطنية نقاط انطلاق مفيدة (انظر المسح العالمي للقيم لعام 2004).

5. يعطينا تلخيص هوفمان (Hoffman 2001) لتاريخ قياس الذكورة والأنوثة أفكاراً عديدة عن كيفية قياس الهوية المتعلقة بالنوع، بدءاً من حصر "بيم" لأدوار الجنسين Bem Sex-Role Inventory إلى مقياس النوع الذي وضعه هوفمان مؤخراً. كما يمكن أن نرجع إلى نموذج ويردينجتون وآخرين (Worthington et al. 2002) لتطور الهوية الجنسية الطبيعية على المستويين: الفردي والاجتماعي.

6. تعتبر أبعاد الهوية المجتمعية التي حددها بوديفوت (Puddifoot 1995) أبعاداً ملموسة، بحيث يسهل الاسترشاد بها لبناء قياسات لتحليل المضمون؛ مثل مفهوم السكان لفكرة الحدود بين المجتمعات المحلية، وتقييم طبيعة حياة المجتمع المحلي بما في ذلك الصداقات والإحساس بالتآزر وروح التعاون، وتقييم آليات الحياة في المجتمع المحلي بما في ذلك خدمات الترفيه والخدمات الصحية ومستوى الجودة المادية للمعيشة.

7. مقارنة بوستميس (Postmes 2003) لقياس الهوية الاجتماعية في المؤسسات تعطينا لمحات كثيرة عن القياسات الأصيلة، بما في ذلك المؤشرات غير اللفظية، مثل الملبس والتعبير العلني عن أهداف الجماعة.

8. يمثل دليل مارسيا (Marcia 1993) لدراسة هوية "الأنا" معيناً من قياسات الاستطلاعات المفتوحة المتعلقة بفهم الذات ومختلف الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها المرء.

9. في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب تستعرض مكديرمت McDermott طريقة تشكيل مفهوم الهوية وقياسها من منظور نفسي.

## القيود والفرص في تحليل المضمون كأداة لقياس الهوية

يتوقف تحليل المضمون على التصور الواضح للمفهوم أو المفاهيم موضوع الدراسة. وتغطي الأمثلة المذكورة هنا مجموعة كبيرة من التعريفات الضمنية للمفاهيم؛ من الهوية الوطنية كمجموعة الخصائص التي ينسبها الآخرون (مثل التصنيفات الاجتماعية) إلى التوجهات الانفعالية أو العاطفية التي يعبر عنها أصحاب الهوية بأنفسهم (مثل الوطنية والقيم الأخلاقية والرؤية الكلية للعالم) إلى النظرة العامة للحياة (مثل الأهداف وصور الإشباع، والفرص)، إلى الحالات البنيوية (مثل الحقوق والحريات). ويقوم تحليل المضمون لقياس الهوية على افتراض أننا ننتهج مقارنة برامجية لدراسة التواصل والهوية؛ أي أننا على استعداد لتصوير الهوية كشيء مؤلف من سلوكيات التواصل.

وينبغي هنا أن نشير إلى أنه في حالة نتائج العينات في الخيارات من 1 إلى 3، كانت قاعدة البيانات - أي مجموعة الأوصاف اللفظية للهوية - صغيرة ومأخوذة من عينة غير احتمالية؛ ومن ثم، لا يمكننا استخلاص دلالات صارمة من هذه النتائج. لكن النتائج تعتبر خيارات لأنواع التحليلات التي يمكن إجراؤها بتحليل المضمون. وقد يثور الجدل حول الافتراض أو التصور القائل بأن "الهوية" تتبدى في الإجابة عن الأسئلة. لكن المقابلات الشخصية والاستطلاعات المفتوحة يشجع استخدامها لسبر أغوار الهوية العرقية والهوية الثقافية والاندماج الثقافي (Arends-Tóth and van de Vijver 2004; Berry 2000; Stephan and Stephan 2000; Chun, Organista and Marin 2003; 1980).

كما أن التحليلات الأخرى المتكررة المعروضة هنا كأمثلة تتسم بمحدودية قدرتها على التعميم وبضعف قوتها الإحصائية. إلا أننا نعتقد أن هذه الأمثلة تضع أمام الباحث المعني بالهوية مجموعة شاملة من الخيارات، وقد صغناها في نموذج يشجع على المقارنة بين الخيارات المتاحة لإجراء تحليل المضمون (أي بتقنيات الحاسوب في مقابل العنصر البشري، وبالنظم الجاهزة في مقابل النظم التي يطورها الباحث بنفسه)، وبين أنواع الاتصال التي يمكن تحليلها (مثل الإجابة عن الأسئلة والرسائل التي تنشأ تلقائياً).

وتتميز طرق التحليل بالبرامج الحاسوبية بالثبات والمعيارية. إلا أنها يمكن أن نطلق عليها تعبير "النظم الصماء" لأنها تقوم بعدّ الكلمات المعجمية بطريقة عمياء، أي بصرف النظر عن السياق أو أساليب النفي أو التمييز بين المعاني المختلفة للمفردة الواحدة.<sup>25</sup> وأهم ما في الأمر، أن المعجم الحاسوبي قد لا يتفق وتعريف المفهوم الذي يدعي قياسه. ومن الممكن طبعاً أن يضع الباحثون معاجم تركز على الهوية، لكن هذا يستغرق زمناً طويلاً من الجهود الدؤوبة.

أما التحليل بواسطة العنصر البشري، فهو على العكس من التحليل الحاسوبي، يمكن أن يتسم بقدر أكبر من العمق وقياس الفروقات الطفيفة والمزيد من المرونة. فالترميز البشري يجعل القياس حساساً لمختلف الوظائف النحوية (كالنفي، كما في "لا أشعر بالشبه بيني وبين الأمريكيين الذين يلوحون بالعلم"). كما يمكن أن نحاول قياس المضمون أو الجدل بهذا الأسلوب، لكن المسألة متوقفة على ارتفاع مستوى الثبات بين القائمين على عملية الترميز. فإذا لم تتمكن من تطوير نظام للترميز وقواعد للتدريب يمكن تطبيقها تطبيقاً متسقاً من جانب المستخدمين غير الخبراء، فستذهب جهودنا أدراج الرياح. ويلاحظ أن نماذج الترميز البشري التي استعرضناها هنا لا تؤكد الثبات بين القائمين على الترميز بالدرجة المطلوبة، نظراً إلى الطبيعة الاستكشافية لهذه الأمثلة والقدر المحدود مما كتبه الباحثون الآخرون عن غيرها من الأمثلة؛ إذ يجب أن يتضمن التناول الشامل لأي تحليل للمضمون معتمد على العنصر البشري تقريراً عن معاملات الثبات المناسبة في ما يتعلق بالمتغيرات كل على حدة.

ويطرح عبدالعال وآخرون (Abdelal et al. 2006) فكرة الهوية بمعنى المضمون والجدل حول هذا المضمون. وتقدم الأمثلة العديدة للترميز الحاسوبي والترميز بواسطة العنصر البشري في هذا الفصل مجموعة كبيرة من نوعيات المضمون، ويجري تقييم معدل ظهور كل نوع منها بطرق عديدة.

وقد تبين لنا أن الجدل حول الهوية يعد بعداً إشكالياً في الترميز بالعنصر البشري في خيار 1، لأنه نادر الظهور؛ ما يوضح أن المستجيبين عن العينة يميلون إلى عدم مناقشة



الهوية في إطار طبيعتها المتنازع عليها. لكن الجدل يمكن قياسه بطريقة أكثر مباشرة من خلال التفاوت بين القياسات المختلفة. فمثلاً نجد أن قياس "قوي" strong في برنامج General Inquirer يكشف عن تفاوت طفيف في ما بين مقالات الباحثين، الذين يصفون فيها سمات الإنسان الأمريكي التقليدي (بانحراف معياري/ متوسط قدره 51). لكن قياس "اقتصادي" economic في البرنامج يكشف عن تفاوت أكبر في ما بين الباحثين (بنسبة 1.14). ويمكن أن نفسر هذا الفرق بأنه إشارة إلى وجود قدر أكبر من الجدل حول تعريف مواصفات الإنسان الأمريكي التقليدي، وهل يتم تعريفه تعريفاً اقتصادياً بدلاً من تعريفه بناء على عنصر القوة أم لا.

وتركز الخطوات الموضحة هنا على تحليل الاتصال اللفظي (أي المكون من كلمات). ويجب ألا ننسى أن تحليل المضمون قد يتضمن أيضاً تحليلاً لمتغيرات غير لفظية و متغيرات مرئية. بل إن المقاربة البراجماتية للاتصال التي ينتهجها كل من فاتسلافيك وبافيلاس و جاكسون (Watzlawik, Bavelas and Jackson 1967) تتطلب إدراج هذه النوعية من المتغيرات. ومرة أخرى، نقول إن تصور مفهوم الهوية الجمعية هو الذي يحدد كل المسارات. فلو أخذنا بالتعريف المفاهيمي للهوية على أنها تتضمن السلوكيات غير اللفظية مثل التلويح بالعلم أو اختيار الملابس (حرفياً) (Oshiba 2002)، فإن هذه السلوكيات يمكن قياسها قياساً سليماً بواسطة تحليل المضمون.

وأخيراً، فإن ضرب الأمثلة المذكورة هنا نقصد به التحفيز على فتح باب الحوار بين الباحثين حول جدوى استخدام أساليب تحليل المضمون في صورته التقليدية أو في صورته المبتكرة لقياس الهوية الجمعية. ويعد تعريف المفهوم هو المنطلق الضروري لكل تحليلات المضمون، ويبدو أن ساحة الهوية الجمعية تتسم بجدل شديد حول المفاهيم يجب إجلاؤه حتى نتمكن من وضع أساليب قياس معيارية لدراسة الهوية الجمعية عبر تحليل المضمون. وقد بدأ عبدالعال وآخرون (Abdelal et al. 2006) عملية إزالة اللبس عن التعريفات. وفي هذه الأثناء، فإن مجموعة الخيارات التي تتيحها إجراءات تحليل المضمون بالحاسوب أو بالعنصر البشري تفتح الباب واسعاً أمام الباحثين المعنيين بالهوية.

## الملحق

### نظام تجريبي لترميز الهوية الوطنية بالاستعانة بالعنصر البشري

#### النظام التجريبي لترميز الهوية الوطنية

#### قواعد الترميز

وحدات جمع البيانات: يمثل كل مقال /إجابة مفتوحة وحدة لجمع البيانات. املاً  
استمارة واحدة لكل مقال /إجابة.

أولاً: معلومات عامة

1. القائم بالترميز #: سجل بيانات هوية القائم بالترميز #

K.N.

R.O.

2. المقال #: سجل المقال # أعلى كل مقال تشير إلى دلالة المقال كالتالي:

الذات الأمريكية

مواصفات الأمريكي التقليدي

3. إثبات الهوية #: سجل هوية المبحوث # أعلى مجموعة المقالات

4. عدد الجمل: عدّ وسجّل عدد الجمل الموجودة في المقال، حسب علامات الترقيم

المتعارف عليها (مثل النقطة وعلامة الاستفهام)، مع إيضاح هل الجمل سليمة نحويّاً  
أم لا.

ثانياً: المتغيرات الكلية

بالنسبة إلى المتغيرات من الخامس إلى السابع سجل عدد الجمل التي تحتوي على

إشارة واحدة على الأقل لكل مما يلي:

5. التعريف الذاتي للهوية: هذا النوع من العبارات يعطي شيئاً من المعلومات التي تحدد المشار إليه (انظر #2 أعلاه)، بصيغة المتكلم (مثلاً: "أنا متدين"، أو "أعتقد أن أمريكا تسير في الاتجاه الخاطئ").
6. تحديد الأدوار: هذا النوع من العبارات يعطي شيئاً من المعلومات التي تحدد المشار إليه حسب الأدوار الاجتماعية التي يؤديها (مثلاً: "أمريكا هي حامية دول العالم الثالث"، أو "أنا قريب من أختي الاثنتين").
7. التحديد الجمعي للهوية: هذا النوع من العبارات يعطي شيئاً من المعلومات التي تحدد المشار إليه حسب وضعه في الجماعات الداخلية أو الخارجية (مثلاً: "أنا أشبه معظم الأمريكيين النموذجيين في كوني أحب الرياضة"، أو "الأمريكيون أكثر وقاحة من الجنسيات الأخرى").

ملحوظة: البنود من 5 إلى 7 ليست مغلقة دون بعضها بعضاً؛ بمعنى أن الجملة يمكن أن تندرج تحت أكثر من نوع واحد منها.

ثالثاً: مفاهيم مستمدة من ستون (Stone 1977)

بالنسبة إلى المتغيرات من 8 إلى 11، أ) سجل عدد الجمل التي تحتوي على إشارة واحدة على الأقل إلى الموضوعات الواردة أدناه، ثم ب) سجل عدد الجمل التي تحتوي على نفي لفظي صريح للموضوع المبحوث، مثل "لا أشعر بالمسؤولية...".

ملحوظة: بالنسبة إلى كل قياس، الرقم المسجل في ب يعتبر فرعاً من أ.

8. الأهداف وصور الإشباع: إشارات إلى الآمال والنيات وأغراض الفعل أو دوافعه و/ أو التعويض والمكافأة أو نوع الإشباع الذي يسعى إليه الشخص.
9. القواعد والمسؤوليات: إشارات إلى القواعد والتوجيهات الإرشادية والقوانين ومعايير السلوك و/ أو الإقرار بالمسؤولية أو المسؤولية أمام طرف آخر أو الواجب أو الالتزام تجاه الأفراد أو تجاه كيان جماعي.

10. المشاعر والأحاسيس: إشارات إلى الحالات الباطنية والعاطفية الذاتية (مثل الغضب والفرح والأسى والإشفاق والشغف والحب والحزن... إلخ).
11. رؤية فريدة/ طرق الفهم: إشارات إلى أي نشاطات معرفية (معتقدات، معرفة... إلخ) و/ أو منظور فريد وحيد من نوعه و/ أو متميز.

رابعاً: مفاهيم أخرى مستمدة من آشموور وديو ومكلولين ( Ashmore, Deaux, and McLaughlin 2004)

- ملحوظة: ثمة جوانب أخرى مستمدة من دراسات آشموور وآخرين تندرج تحت البعد المذكور أعلاه (مثل التعريف الذاتي للهوية والتعريف الجمعي للهوية. ومرة أخرى تستخدم خطوات الترميز المستخدمة نفسها في 8-11).
12. تقييم إيجابي: يتضمن إشارة إلى رؤية إيجابية أو الحكم لمصلحة شيء ما.
13. تقييم سلبي: يتضمن إشارة إلى رؤية سلبية أو الحكم ضد شيء ما.
14. الأيديولوجية: تتضمن إشارة إلى المعتقدات المتعلقة بخبرة الجماعة وتاريخها ووضعها في المجتمع.
15. المشاركة السلوكية: تتضمن إشارة إلى الأفعال التي تشير مباشرة إلى فئة الهوية الاجتماعية موضع الدراسة.

خامساً: مفاهيم أخرى مستمدة من البيانات

- مرة أخرى نستخدم خطوات الترميز نفسها، مع ملاحظة أن المتغيرين 16 و17 استثنائيان، حيث لا يقبلان النفي.
16. خصائص جسمانية: تتضمن إشارة إلى الخصائص الجسمانية التي يمكن ملاحظتها مثل لون الشعر ونوعه ولون البشرة (ولكن ليس العرق/العنصر).

17. الصفات الاجتماعية المنسوبة: تتضمن إشارة إلى معلومات الصفات الديمغرافية والاجتماعية مثل العنصر والعرق والنوع.
18. الحقوق: تتضمن إشارة إلى حقوق الفرد أو الجماعة.
19. الحرية: تتضمن إشارة إلى حريات الفرد أو الجماعة.
20. القوة: تتضمن إشارة إلى مستوى القوة أو علاقة الفرد أو الجماعة.
21. الفرصة: تتضمن إشارة إلى الفرص الإيجابية المتاحة للفرد أو الجماعة.
22. الروح الوطنية: تتضمن إشارة إلى الفخر بالوطن من خلال التعبير عن المستوى الفردي أو الجماعي.
23. الرؤية الكلية للعالم: تتضمن إشارة إلى الإقرار بالجماعات/ الأمم/ الأفراد الآخرين خارج دولة الشخص (أي أمريكا) أو المقارنة بها.

### النظام التجريبي لترميز الهوية الوطنية

#### استمارة الترميز

1. المسجل #: \_\_\_\_\_
2. المقال #: \_\_\_\_\_
3. إثبات الهوية #: \_\_\_\_\_
4. عدد الجمل: \_\_\_\_\_

المتغيرات الكلية: عدد الجمل التي تتضمن:

5. التعريف الذاتي للهوية
6. تحديد الأدوار
7. التعريف الجمعي للهوية

ستون (Stone 1997):

8. الأهداف وصور الإشباع..... (N.....)
9. القواعد والمسؤوليات..... (N.....)
10. المشاعر والعواطف..... (N.....)
11. الرؤية الفريدة/ طرق الفهم..... (N.....)

آشموور وآخرون (Ashmore et al. 2004):

12. إيجابي..... (N.....)
13. سلبي..... (N.....)
14. أيديولوجية..... (N.....)
15. مشاركة سلوكية..... (N.....)

من البيانات:

16. خواص جسمانية..... (N.....)
17. تصنيفات اجتماعية منسوبة..... (N.....)
18. حقوق..... (N.....)
19. حريات..... (N.....)
20. قوة..... (N.....)
21. فرصة..... (N.....)
22. روح وطنية..... (N.....)
23. رؤية كلية للعالم..... (N.....)



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

## الفصل الثامن

# مضمون الهوية وتقاطعاتها في العراق

روبالين ستون ومايكل يانج

### مقدمة

تعد نقطة انطلاقنا في هذا الفصل هي تطبيق منهج رسم المخططات البيانية المعرفية لمسألة الهوية بالاستعانة بالإطار التحليلي لعبدالعال وآخرين (Abdelal et al. الفصل الأول من هذا الكتاب). ففي ذلك الفصل، بدأ عبدالعال وزملاؤه بطرح رؤيتهم للهوية الجمعية لتصنيف اجتماعي يتفاوت تبعاً لبعدين، هما: المضمون والجدل. كما يرون أن مفهوم الهوية الجمعية ينقسم إلى أربعة أقسام: المعايير التأسيسية، والأغراض الاجتماعية، ومقارنات العلاقات مع التصنيفات الاجتماعية الأخرى، والنماذج المعرفية.

تشير المعايير التأسيسية إلى القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحدد العضوية في الجماعة. أما الأغراض الاجتماعية، فتشير إلى الأهداف المشتركة بين أعضاء الجماعة. بينما تشير مقارنات العلاقات إلى رؤى الجماعات أو الهويات الأخرى التي تتحدد بناء على وجود هوية معينة على نحو صريح أو ضمني. وأخيراً، تشير النماذج المعرفية إلى الرؤى الكلية للعالم أو فهم الظروف والمصالح السياسية والمادية التي تتشكل في ضوء هوية معينة (Abdelal et al.، الفصل الأول من هذا الكتاب).

ومن بين هذه الأنواع الأربعة للمضمون، يمكن تطبيق المخططات البيانية المعرفية على الأنواع الثلاثة الأخيرة (وبخاصة النماذج المعرفية والمضمون العلائقي، وربما



الأغراض الاجتماعية، ولكن بصورة غير مباشرة أكثر من النوعين الآخرين) على أساس الافتراض بأن كل هذه الأنواع متضمنة في أنساق المعتقدات التي يعتنقها الأفراد، ويمكنهم التعبير عنها بدرجات متفاوتة تحدثاً وكتابة. إلا أن الصورة الأولى للمضمون، وهي المعايير التأسيسية، قد لا يمكن التعبير عنها إطلاقاً بالحديث أو الكتابة، ولكننا نلاحظها ونتبعها في الطريقة التي تتبدى بها في النصوص المختلفة.

ويركز منهجنا لقياس الهوية على جوانب النموذج المعرفي في إطار تصور عبدالعال وزملائه لمضمون الهوية، ويستند إلى أربعة افتراضات:

تتألف الهوية من مجموعة ما من المعتقدات. ويرجع وجود الهوية الاجتماعية أو الجمعية متى ظهرت إلى أن فرداً ما أو أكثر يعتقد أنه ينتمي إلى جماعة بعينها.

تشير مجموعة المعتقدات التي تتألف منها الهوية إلى مفهوم جوهرى للهوية مثل "الكردي" أو "المنعزل" أو "الأسكتلندي" أو "النسوي". فالشعور بالانتماء إلى جماعة ما يوحي بمعرفة تسمية يفترض أنها شائعة لدى الجماعة، والإلمام بمجموعة من المعتقدات المرتبطة باسم الجماعة وتكوين خصائصها، وقواعد العضوية فيها وأهدافها وأغراضها وما إلى ذلك. بعبارة أخرى، ترتبط أنواع المضمون الأربعة جميعها بمسمى الجماعة في ظل نسق معتقدات الفرد.

بقدر ما يشترك فردان في هوية ما، تتشابه معتقداتهما التي تشير إلى المفهوم الجوهري للهوية. فإذا اعتقد فردان أنهما ينتميان إلى الجماعة نفسها، ولتكن "كذا"، فيجب ألا يعتقد أحدهما أن الجماعة تتكون من الذكور فقط، بينما يعتقد الآخر أنها من الإناث فقط. أي أن الهوية المشتركة تتطلب أكثر من مجرد الإحساس بالانتماء إلى جماعة لها مسمى معين.

أفضل البيانات المتاحة عن معتقدات الفرد متضمنة في سجلات خطابه. فعلى الرغم من التطورات الهائلة في مجال العلوم العصبية، فليست لدينا حتى الآن أي تقنية تستطيع استخلاص المعتقدات أو الذكريات من المخ. وأكثر سجلات المعتقدات الفردية شيوعاً والأكثر سهولة في إمكانية الوصول إليها هي كلمات الفرد وأفعاله. وقد تكون كلها

غامضة، ولكننا مع ذلك، نجد أن الكلمات أقل غموضاً من الأفعال. وعلى الرغم من قدرة الناس على الكذب، وأنهم لا يفصحون عن جميع معتقداتهم في سجلاتهم المنطوقة أو المكتوبة - إما بسبب الإهمال المتعمد للمعتقدات أو الاعتماد على الاتفاق غير المعلن مع من يتواصلون معهم - فإن الكلمات تخضع للتفسير بدرجة أقل من الأفعال؛ لأن الكثير من المعتقدات المتنوعة، والتي قد تكون متضاربة، يمكن أن تتولد منها الأفعال نفسها بالضبط.

من بين هذه الفرضيات الأربع، تعد الثانية الأسهل في نقضها؛ لأنه من الممكن أن نوسع من مفهوم الهوية ليشمل نسق معتقدات الفرد بأكمله. لكن ذلك يقضي على إمكانية تمتع الفرد بهويات متعددة تتفاوت أولوياتها في السياقات المختلفة. ويبدو أن ذلك جانب من جوانب الهوية (وعلى نطاق أوسع أنساق المعتقدات) تهمنا المحافظة عليه. كما يتفق هذا التعريف وفكرة رسم المخططات المعرفية، إلا أننا ندرك أن هذا المنهج يمكن الاستعانة به للتعبير عن توزيع الهوية الجمعية إذا تم جمع وثائق طبقة ما من الناس وتكوين مخطط معرفي شامل لها.

وأفضل طريقة لرسم المخطط البياني المعرفي لتقييم الهوية هي أسلوب اللاتطابق، الذي يقيس الاختلاف بين مجموعتين من المعتقدات التي تشمل على مفهوم معين. وفي هذه الدراسة، كانت المفاهيم موضوع البحث هي المفاهيم الجوهرية المتعلقة بالهوية وهي: الإسلام والعربي والكردي.

## المنهج

منهجنا مستمد مباشرة من الفرضيات السابق ذكرها، ويتكون من خمس خطوات: جمع الوثائق عن الأشخاص موضوع الدراسة، واستخراج المعتقدات التي تعبر عنها هذه الوثائق، ومضاهاة المعتقدات المعبر عنها في الوثائق من خلال مخطط بياني معرفي يوضح نسق المعتقدات الكامنة وراءها، ومن كل مخطط بياني معرفي خاص لكل فرد نستخرج مجموعة فرعية من المعتقدات التي تشير إلى المفهوم الجوهرية أو المفاهيم الجوهرية للهوية وتقع في

حدود مسافة معينة من مفهوم الهوية، وقياس التشابه بين هذه المجموعات الفرعية. أما كيفية ترجمة هذا المنهج إلى التنفيذ الفعلي فهي مسألة أكثر تعقيداً. وسوف نتناول كل خطوة من هذه الخطوات على الترتيب ثم نوضح المنهج ببيانات متعلقة بأربعة من الزعماء العراقيين، وهم: أحمد الجلبي، وإبراهيم الجعفري، وجلال طالباني، ومسعود برزاني.

## جمع الوثائق

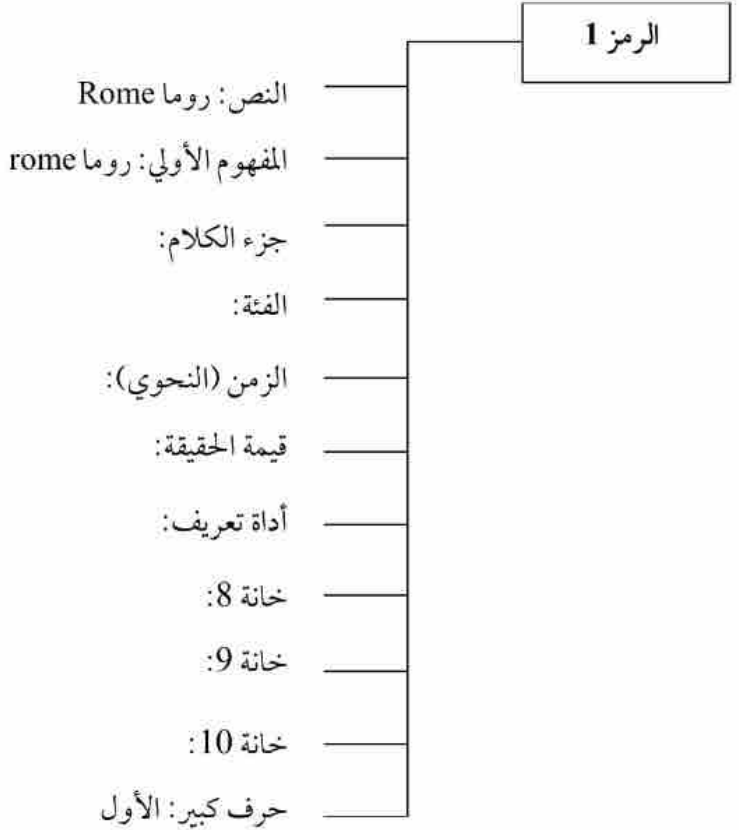
تتضمن الوثائق التي نجمعها عادة تعليقات معدة سلفاً، ومقابلات شخصية مصدرها قواعد بيانات LexisNexis و World News Connection ومواقع أخرى رسمية وإعلامية على الإنترنت. ثم تصنف الوثائق لاستبعاد أي نص من التحليل، عدا النصوص التي تشتمل على منطوق ما قاله الشخص موضوع البحث حرفياً. وعلى الرغم من أننا نوصي باستخدام أكبر عدد ممكن من الوثائق، فإن استراتيجية الاختيار لها أثر كبير في نتيجة دراسة المخطط البياني المعرفي، وقد يرى بعض الباحثين أنه من الملائم إدراج أنواع معينة من الوثائق أو استبعادها حسب مستوى العفوية أو طبيعة الجمهور أو الغرض الظاهري منها. وجدير بالذكر أننا لم نتناول أيضاً من هذه القضايا في مشروعنا هذا؛ فبصرف النظر عن استراتيجية التوثيق، يجب أن تشتمل وثيقة واحدة على الأقل لكل شخص على مفهوم الهوية موضوع الدراسة لكي نتوصل إلى نتائج يعتد بها.

## استخلاص المعتقدات

استخدمنا برنامج الترميز النصي العام "بروفيلر بلاس" Profiler Plus لاستخلاص المعتقدات من ثنايا النصوص. وعند ترميز النص بواسطة هذا المحرك، يقوم البرنامج بالترميز، وبناء تراكيب من الجمل، وتحديد جزء معين من أجزاء الكلام لكل رمز، وتحديد مفهومه الأولي، ثم يعالج الرموز لإخراج الناتج.

### الشكل (1-8)

الرمز المكون من كلمة "روما" كما جاءت في عبارة "روما دمرتها قبائل الهون"



### تكوين الرموز

تقسم عملية تكوين الرموز النص إلى جمل، وتقتصر نطاق مضاهاة الرموز على جملة واحدة، وتفصل علامات الترقيم عن الجمل؛ حتى لا نشغل بتتبع النقاط والفواصل والفواصل المنقوطة وما إليها من قواعد الكتابة.

### تركيب بيانات الجمل

في أثناء عملية تكوين الرموز ينشئ برنامج "بروفيلر بلاس" قائمة بالرموز الواردة في الجملة، ويضيف بداية ونهاية لرموزها، وينشئ تركيباً من البيانات لكل رمز يحتوي على تسعة عناوين ذاكرة (خانات)، يمكن أن تتضمن قيماً. في هذه المرحلة نجد أن الخانات

ذات القيم هي النص الذي يحتوي على الكلمة أو علامة الترميم الأصلية، والمفهوم الأولي الذي يحتوي على جذر الكلمة مجرداً، والحرف الكبير الذي يحتوي على قيمة توضح إذا ما كان الحرف الأول من الرمز في النص الأصلي، أو كل حروفه، يكتب حرفاً كبيراً [في الإنجليزية]، أو أن جميع حروفه ليست كذلك.

بعد هذه المرحلة من مراحل المعالجة، نرى أن الرمز الذي تم تكوينه لكلمة "روما" كما ترد في عبارة "روما دمرتها قبائل الهون" "Rome was destroyed by the Huns" يشتمل على القيم المبينة في الشكل (8-1).

## أجزاء الكلام

الخطوة التالية في المعالجة هي تحديد قيم أجزاء الكلام بالاستناد إلى قاعدة بيانات "ووردنت" WordNet على الموقع الإلكتروني: <http://wordnet.princeton.edu/>. هذه القيم سوف تستخدم لاحقاً في نظام ترميز أجزاء الكلام؛ لاستكمال تحديد أجزاء الكلام وتسجيلها في الخانة المخصصة لها.

## معالجة الرموز

فور الانتهاء من هذه الإجراءات التمهيدية، يشرع برنامج "بروفيلر بلاس" في تطبيق أي قواعد منصوص عليها في نظام الترميز على الجمل. وقد تتضمن هذه القواعد أدوات لإنشاء أو تحريك أو حذف بعض الرموز، أو أدوات لمقارنة وتغيير قيم الخانات في الرموز، أو أدوات لتوليد الناتج. ولكل قاعدة "مرساة" Anchor، يجب أن تتفق مع قيمة خانة من خانات الرمز حتى تنطبق القاعدة. ويمكن وضع اشتراطات أخرى في جزء "النمط" Pattern في القاعدة، بينما يشتمل جزء "الاختزال" Reduction على التغييرات اللازم إجراؤها أو الناتج المطلوب توليده. ويبين الجدول (8-1) مثلاً لقاعدة بسيطة لتحويل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول [ينطبق ما جاء في الجدول على المفردات الإنجليزية، ولذلك تم إبقاء بياناته باللغة ذاتها].

## الجدول (1-8)

## قاعدة بسيطة لتحويل المبني للمجهول

"مرساة" Anchor	النمط "Pattern"	"الاختزال" Reduction
Verb	<variable> token: -3=a class=actor <Token: 0 class = verb> <token: 1 lemma = by> <token: 4 item = b class = actor>	<swap a b>

## الجدول (2-8)

## ملخص البيانات

الإطار الزمني	عدد الوثائق	عرب / أفراد	سنة / شيعة	الزعيم
2003 / 7 / 25 إلى 2000 / 1 / 25	43	عربي	شيعة	الجلبي
2004 / 8 / 24 إلى 2003 / 7 / 13	55	عربي	شيعة	الجعفري
2004 / 10 / 12 إلى 1991 / 4 / 12	70	كردي	سني	برزاني
2004 / 7 / 10 إلى 1998 / 9 / 17	68	كردي	سني	طالباني

وبتطبيق القاعدة الواردة في الجدول (2-8) (وبعض القواعد الأخرى) على جملة "روما دُمّرت على أيدي قبائل الهون" Rome has been destroyed by the Huns نحصل على جملة "قبائل الهون دمرت روما" Huns destroyed Rome. وعن طريق هذه الخواص في برنامج "بروفيلر بلاس" وضعت ستون Stone نظاماً للترميز بالمخططات البيانية المعرفية لتحويل النصوص إلى مجموعة عبارات من البيانات التي تأخذ التسلسل التالي: مفهوم-فاعل، علاقة، قيمة تختص بحقيقة،<sup>1</sup> زمن،<sup>2</sup> أداة تعريف،<sup>3</sup> مفهوم-مفعول. في هذه العبارات يمكن أن يكون مفهوم الفاعل أو المفعول هو نفسه قضية مركبة. ويتحدد تكرار ظهور القضايا المركبة بطول الجملة الفردية فقط.

خذ مثلاً على تلك الجمل البسيطة: "كنت مواطناً بريطانياً. أنا مواطن أمريكي. أنا أب" I was a British citizen. I am an American citizen. I am a father. إذا طبقنا عليها نظام الترميز فستتحول إلى ما يلي:

(i be past true na a-british-citizen)

1. (أنا فعل الكينونة ماضي حقيقي لا يوجد مواطن-بريطاني)

(i be present true na an-american-citizen)

2. (أنا فعل الكينونية مضارع حقيقي لا يوجد مواطن-أمريكي)

(i be present true na a-father)

3. (أنا فعل الكينونة مضارع حقيقي لا يوجد أب)

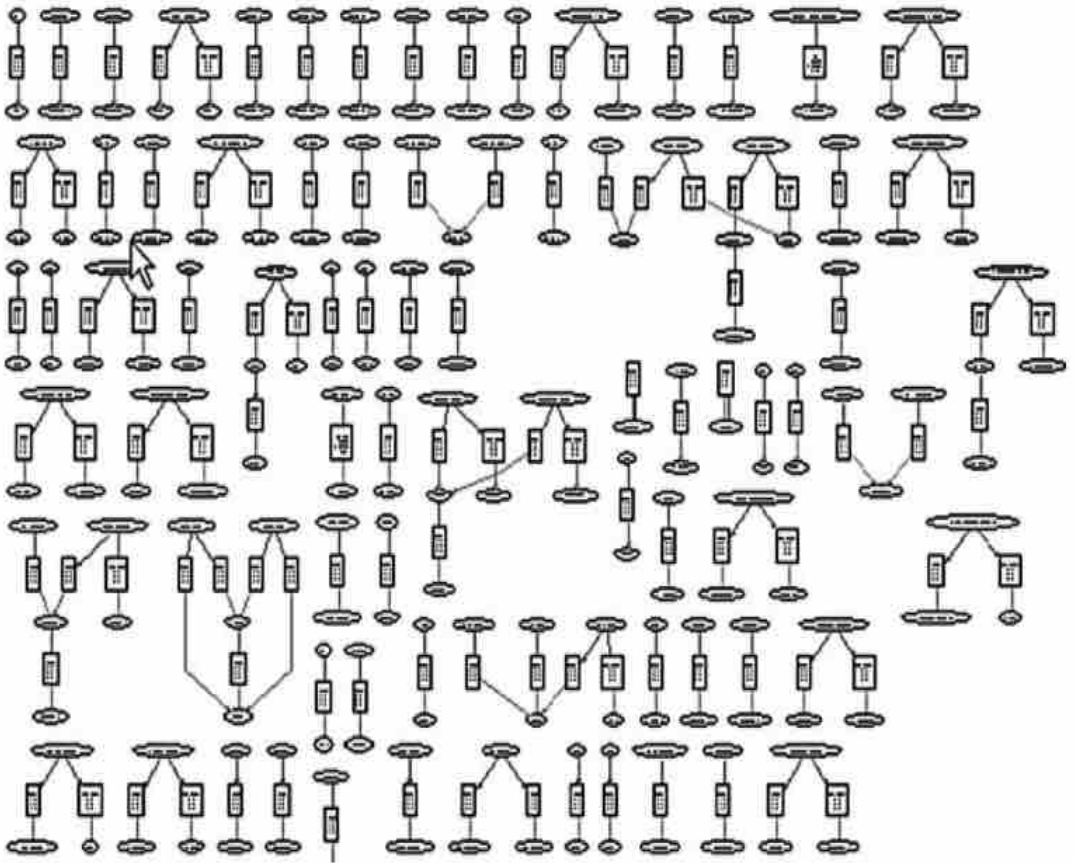
### التعبير عن المعتقدات

بما أن هدفنا هو تمثيل المعتقدات المعبر عنها بأدق تمثيل ممكن، فقد اعتمدنا نموذج الذاكرة القائم على الشبكة الترابطية (Estes 1991). وتتكون الشبكة الترابطية من عقدة وهيكل ارتباطي. وهناك ثلاثة ملامح مهمة لهذا النموذج للذاكرة، أولها، أن الروابط بين العقد روابط تداع، حيث يقول هذا النموذج إن الروابط بين العقد تشير إلى تداعي المفاهيم وإن الروابط يمكن إنشاؤها وتقويتها بفضل ظهور هذه التداعيات في واقع الخبرة، مثلما يحدث عندما يستدعي الإدراك هذه الروابط. ثانياً، أن هذه الروابط أحادية الاتجاه؛ بمعنى أن أي تداع يأخذ اتجاهاً واحداً في ما بين العقد، على الرغم من إمكانية نشوء رابط في الاتجاه المضاد. ثالثاً، أن هناك أنواعاً مختلفة من الروابط العلائقية بين المفاهيم (كالعضوية الفئوية مثلاً). هذه السمات للمعمار المعرفي تؤدي إلى نموذج لنسق المعتقدات، تتفاوت فيه درجة الترابط بين المفاهيم الفردية. ولذلك، فإن نظام المعتقدات نظام هلامي ذو تراكيب متفاوتة التعقيد قد تترايط أو لا تترايط مع غيرها من التراكيب. فتجد مثلاً، أن معتقداتك

بشأن "بوطة الشيكولاته" لا ترتبط بمعتقداتك بشأن السياسيين. ويوضح الشكل (8-2) هذه الفكرة بإبراز جانب من المخطط البياني المعرفي لطالباني. وجدير بالذكر أننا لا نعتقد أن نسق معتقدات طالباني متشظاً بهذه الصورة. كما يوضح هذا الشكل حدود نظام الترميز الحالي وتأثير صغر حجم المادة المستخدمة. وبصفة عامة، كلما زاد حجم المادة قلت الشظايا التي يمكن أن تظهر في المخطط البياني المعرفي؛ لأن المفاهيم المتصلة بمفهوم واحد في وثيقة معينة تستخدم مع مفاهيم أخرى في وثائق أخرى.

### الشكل (8-2)

#### نموذج للشظايا غير المترابطة في المخطط المعرفي لطالباني



وقد استخدمنا برنامج "وورلد فيو" (Worldview 1996 M. Young) كأداة لرسم المخططات البيانية المعرفية لمضاهاة العبارات الناتجة من "بروفيلر بلاس" ونظام ترميز المخططات المعرفية لتكوين شبكة تمثل المفاهيم المستخلصة من الوثائق الأصلية. هذا

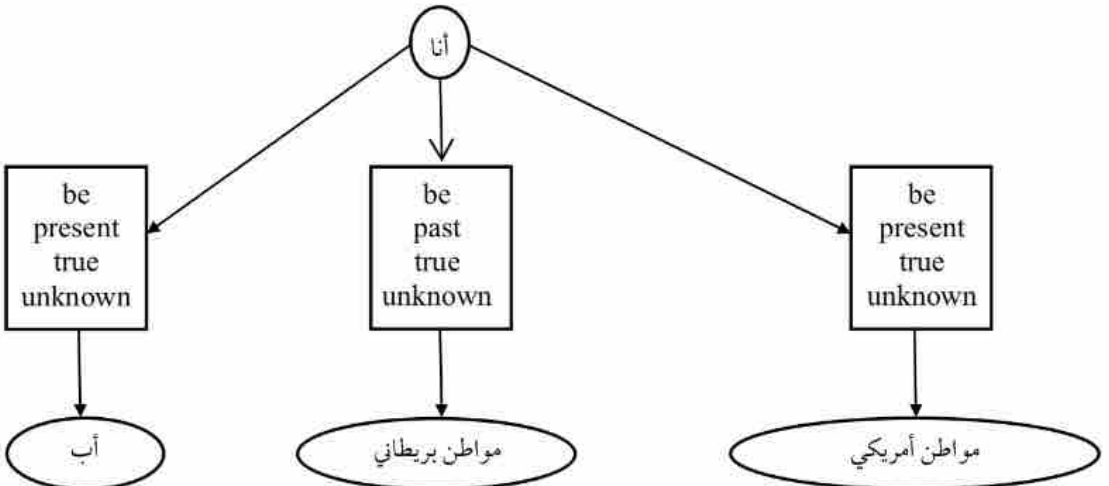


الرسم هو ما نشير إليه بالمخطط المعرفي، إذ يقوم برنامج "وورلد فيو" بإنشاء عقدة فريدة لكل مفهوم أو ربط أو علاقة في عبارات البيانات التي نتجت من استخدام برنامج "بروفيلر بلاس". وكل عقدة ترتبط بقائمة من العلاقات تقع منها موقع الفاعل، وبقائمة أخرى من العلاقات تقع منها موقع المفعول. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن عقد الارتباطات والعلاقات لها قوائم مرتبطة بالفواعل والمفاعيل. وأخيراً، نجد أن عقد العلاقات لها قيم زمنية وقيم تختص بحقيقة وأدوات تعريف وقيم تكرر (عدد مرات تكرر ظهور علاقة فريدة في قاعدة البيانات).

ويمكن لبرنامج "وورلد فيو" أن يجمع المفاهيم المستخلصة من وثائق كثيرة ليعطينا تركيباً معقداً لا يتيسر تحليله يدوياً. فمن المثال البسيط الذي سقناه عن المواطنة والأبوة كَوْن برنامج "وورلد فيو" المخطط البياني المعرفي المبين في الشكل (8-3). ويبين الشكل (8-4) مخططاً بيانياً معرفياً أكثر تعقيداً أنشئ بواسطة استخراج كل القضايا المركبة التي تحتوي على مفهوم "الأكراد" من المخطط البياني المعرفي لمسعود برزاني [لأن المخطط والبرنامج الذي يستخلصه، معتمد على نصوص إنجليزية، فقد تم الاحتفاظ بالشكل 8-4 حسب صيغته الأصلية].

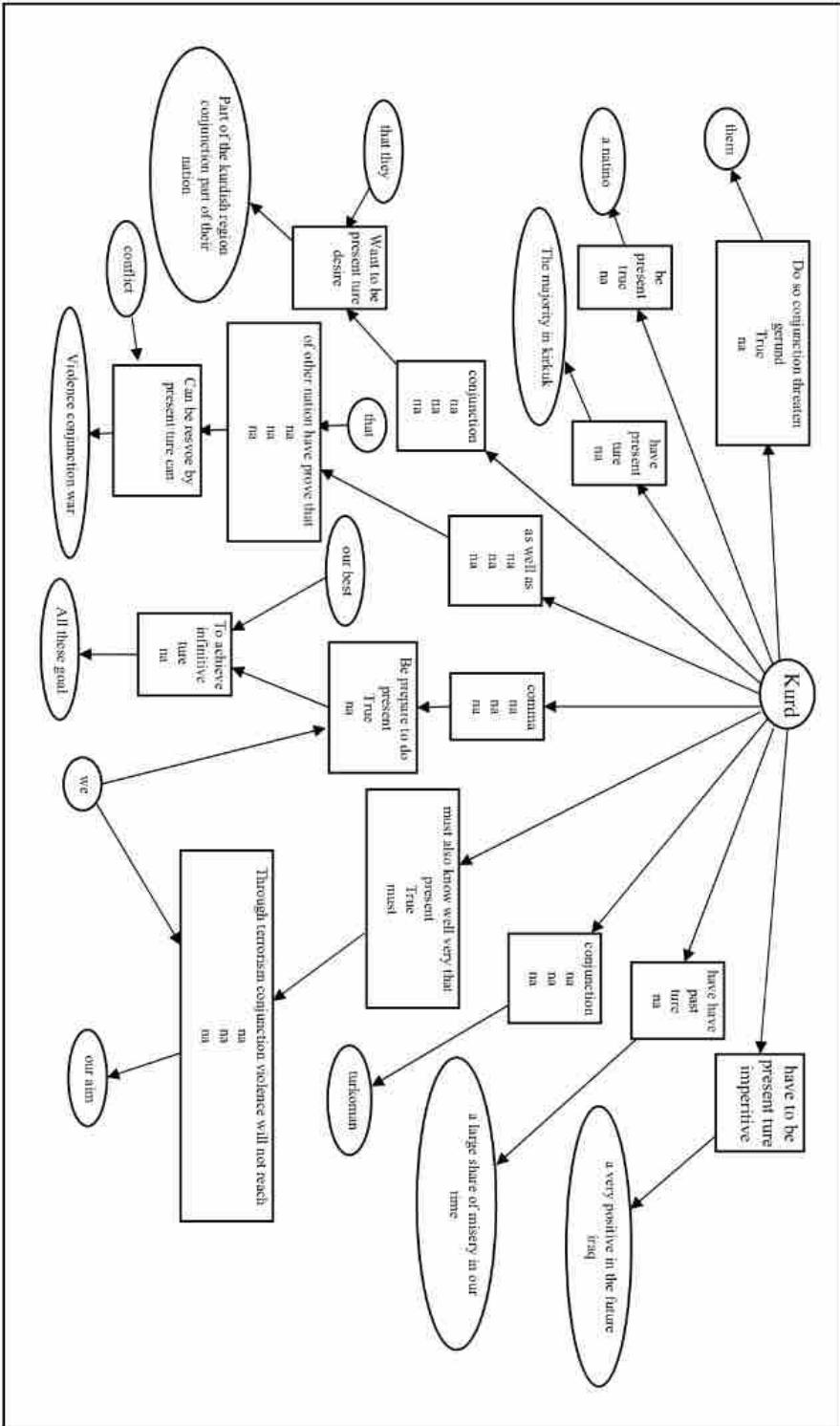
### الشكل (8-3)

مخطط بياني معرفي صغير مُنشأ من عبارة  
(أنا أب. كنت مواطناً بريطانياً. وأنا مواطن أمريكي)



جانب صغير من المخطط البياني المعرفي لبرزاني، ويتمحور حول مفهوم "الأكراد" بعمق 1

الشكل (4-8)



## استخلاص الهوية وقياسها

إلى جانب أدوات تمثيل المعتقدات ومعالجتها، يتضمن برنامج "وورلد فيو" العديد من القياسات. وقد استعملنا أحدها، وهو اللاتطابق incongruence لقياس التشابه بين الهويات. وهذه الأداة تقيس الاختلاف بين مخططين فرعيين يتضمنان المفهوم المحدد نفسه، وتشبه مقياس ليفنشتاين Levenshtein للاختلاف (Kruska; 1983)، وتعتمد على عدد عمليات الإضافة والحذف المطلوبة لتحويل سلسلة إلى أخرى. فمثلاً، نجد أن درجة الاختلاف بين لفظ Michael ولفظ Michelle هي 5، أي أننا نمر بخمس خطوات متساوية حتى نحول الأولى إلى الثانية:

1. احذف حرف a من Michael
  2. احذف حرف e من Mich-el
  3. أضف حرف e إلى Mich-el
  4. أضف حرف l إلى Mich-el
  5. أضف حرف e إلى Michell
- Michelle

ويحتسب اللاتطابق بقسمة عدد التغييرات المستقلة المطلوبة لجعل المخطط الفرعي الثاني نسخة طبق الأصل من الأول على أقصى عدد ممكن من التغييرات الطارئة على مخططين فرعيين من الحجم والتركيب نفسيهما كالمخططين المختارين. ويأخذ كل نوع من أنواع التغيير الخمسة المستقلة وزناً قيمته 1:

1. إضافة علاقة: إنشاء رابط علاقة بين مفهومين.
2. حذف علاقة: حذف رابط علاقة بين مفهومين.
3. زيادة أو تقليل معدل ظهور علاقة: وحدة التغيير في قوة العلاقة بين مفهومين.
4. حذف مفهوم: حذف مفهوم (يتطلب حذف كل العلاقات المرتبطة به).

5. إضافة مفهوم: إنشاء عقدة جديدة تبين إضافة معلومات جديدة إلى المخطط البياني المعرفي (إضافة المفاهيم يصحبها عادة إضافة علاقة أو أكثر تربط المفهوم الجديد بمفهوم آخر واحد على الأقل).

ولقياس التشابه بين الهويات، قصرنا نطاق المخطط البياني المعرفي على مساحة معينة حول مفهوم الهوية (العمق الرابع)، وأدخلنا مخططين معرفيين لشخصين مختلفين في برنامج "وورلد فيو" واخترنا خيار اللاتطابق، فأخرج لنا البرنامج قائمة بكل المفاهيم المشتركة بين المخططين. وعند اختيار أحدهما قام البرنامج بحساب درجة اللاتطابق. وكلما ارتفعت هذه الدرجة كان معنى ذلك أن الاختلاف كبير بين المخططين البيانيين المعرفيين.

## البيانات والتوقعات

يرجع اختيارنا للعراق لتوضيح استخدام المخططات البيانية المعرفية ومفهوم اللاتطابق إلى ثلاثة أسباب: أولاً، أن العراق يعتبر مثلاً معاصراً (إبان عام 2005 تقريباً) للدولة ذات الهويات المتعددة التي قد تكون متضاربة، مثل الهوية العرقية الكردية في مقابل العربية، والهوية الدينية السنية في مقابل الشيعية؛ فكل منهما يمكن أن تكون محوراً للجدل في العراق.

ثانياً، توافرت لنا بيانات عن اثنين من الزعماء العرب الشيعة (أحمد الجلبي وإبراهيم الجعفري) وزعيم سني كردي (جلال طالباني) من دراسة سابقة (Lazarevska, Sholl and Young 2006)، واستطعنا الحصول بسهولة على وثائق خاصة بزعيم كردي سني ثانٍ هو مسعود برزاني. وكان الهدف من جمع الوثائق من الدراسة السابقة هو جمع ما لا يقل عن خمسين وثيقة باللغة الإنجليزية (أصلية أو مترجمة ترجمة راقية)، على ألا يقل عدد الكلمات التي يمكن ترميزها عن 50 كلمة من إجمالي 10

آلاف كلمة وعلامة ترقيم لكل واحد منهم. ولم تطبق أي معايير أخرى للاختيار. وقد بحثنا عن الوثائق في مواقع قاعدة بيانات LexisNexis وWorld News Connection وBBC Monitoring وعدد من المواقع الرسمية ومواقع المؤسسات الإخبارية على الإنترنت. وتوصلنا إلى الحد الأدنى من الكلمات وعلامات الترقيم للشخصيات الأربع، لكننا لم نتوصل إلى أكثر من 43 وثيقة خاصة بالجلبي (انظر الجدول 8-2). ويمكن لمن شاء الحصول على قائمة كاملة بالوثائق المستخدمة حسب الطلب عن طريق الاتصال بالعنوان البريدي التالي: info@socialscience.net.

ثالثاً، أن الفترة الزمنية التي صدرت فيها الوثائق التي حصلنا عليها (1998-2004) تغطي مرحلة التحدي الأمريكي والدولي لنظام صدام حسين السني بما في ذلك الغزو الأمريكي، إلى جانب اشتداد قوة الحكم الذاتي للأكراد في المناطق المحمية شمال العراق، وكلها أمور تدفع بالهويات العربية والكردية والسنية والشيعية إلى موضع الصدارة.

ونظراً إلى معارضة كل من الأكراد والشيعية للنظام العربي السني في العراق، فقد كنا نتوقع قدراً كبيراً من التشابه بين الزعيمين: الكردي والشيعي من ناحية، والعربي والسني من ناحية أخرى، أكثر مما بينهم عند المقارنة بين مفاهيم الهوية الإسلامية والعربية والكردية.

### الجدول (8-3)

#### درجات اللاتطابق حول الهوية "العربية"

برزاني	الجعفري	الجلبي	
		0.396	الجعفري
	0.647	0.665	برزاني
0.306	0.658	0.701	طالباني

#### الجدول (4-8)

#### درجات اللاتطابق حول الهوية "الكردية"

برزاني	الجعفري	الجلبي	
		0.934	الجعفري
	0.970	0.575	برزاني
0.334	0.959	0.458	طالباني

#### الجدول (5-8)

#### درجات اللاتطابق حول الهوية "الإسلامية" Islam/Muslim

برزاني	الجعفري	الجلبي	
		0.905	الجعفري
	0.647	0.961	برزاني
0.306	0.658	0.701	طالباني

### النتائج

تؤكد النتائج المبينة في الجداول الثلاثة السابقة ما توقعناه، وبذلك تعطي بعض المصدقية للمنهج المستخدم في الدراسة؛ فالزعيان الكرديان طالباني وبرزاني أكثر تشابهاً (درجات اللاتطابق منخفضة) في ما يتعلق بمفهوم "العربي" (الجدول 3-8) من أي من الزعيمين العربيين. والزعيان العربيين، الجعفري والجلبي، يتشابهان في ما بينهما أكثر مما يتشابهان مع الكرديين.

لكن هذا النمط يصبح أكثر تعقيداً عندما نتناول مفهوم "الكردي"، فمرة أخرى نجد أن الزعيمين الكرديين يتشابهان في ما بينهما أكثر مما يتشابهان مع العربيين، لكن الجلبي يتشابه مع الكرديين أكثر مما يتشابه مع الجعفري العربي. والواقع أن الجعفري لا يتشابه مع أي من الآخرين في ما يتعلق بهذا المفهوم للهوية.

وعندما نقيس درجة اللاتطابق إزاء مفهوم "الإسلام" (ويعبر عنه في الإنجليزية بالمفردتين Islam و Muslim، انظر الجدول 8-5)، نجد أن الزعيمين السنين برزاني وطالباني مرة أخرى هما الأكثر شبهاً. لكن هذا المفهوم يبين أن الجعفري (الشيوعي) يتشابه مع الزعيمين السنين أكثر مما يتشابه مع الجلبلي (الشيوعي)، كما يشبه الجلبلي بدرجة أقل من طالباني.

على الرغم من أن هذه النتائج نذكرها هنا على سبيل التوضيح فقط، باعتبار أنها ليست حاسمة على الإطلاق، فإنها تشجع على الاستمرار في استخدام هذا المنهج، حيث نعتقد أنه بالإمكان تطوير جدوى القياس وفائدته عن طريق إدخال تطويرات مدروسة على نظام الترميز في المخططات البيانية المعرفية الذي لا يزال غير مكتمل حتى الآن، واستكشاف مساحة التداخل بين المفاهيم في أنساق المعتقدات باستخدام مقارنات بيانية.

ولو كنا قد قَصَرنا اختيارنا على الوثائق التي تتضمن في رأينا الخطاب المتعلق بالهوية فقط، لكانت النتائج أكثر وضوحاً. لكننا لا نود الحد من جمع المادة لأي سبب؛ لأن المخططات البيانية المعرفية المستقاة من مصادر مختلفة يمكن أن تترابط أو تتداخل معاً بطرق غير متوقعة. أما جمع الوثائق على نطاق محدود، فيستبعد إمكانية الاكتشافات المدهشة المفيدة للغاية في البحث العلمي.

## خاتمة

توضح هذه الدراسة أن المخططات البيانية المعرفية يمكن أن تستخدم لمقارنة هويات الأفراد المختلفين باستخدام أداة اللاتطابق. وبالمثل، يمكن أن ندرس تطور هوية ما عن طريق وضع مخططات بيانية معرفية تشير إلى فترات زمنية متتالية؛ لنستخرج منها درجات اللاتطابق لكل زوج من أزواج المخططات الفرعية التي تركز على الهوية. والمتوقع هنا، أن نجد أن المخططات المتتالية تتشابه في ما بينها أكثر مما يتشابه المخطط الأول والأخير منها. كذلك يمكن أن نستعين "بالترايط"؛ وهو قياس كثافة العلاقات بالمفاهيم في المخطط

البياني المعرفي لاستكشاف عملية صياغة الهوية وتشكيلها. فعندما تتشكل الهوية في البداية، نتوقع أن نجد مفهوم الهوية غير متلاحم تلاحماً جيداً مع نسق المعتقدات (ارتباط محلي منخفض)، ولكن بمرور الوقت يصبح أكثر ارتباطاً واندماجاً مع عدد أكبر من المفاهيم، ما يؤدي إلى ارتفاع درجة الارتباط المحلي. وبطريقة مماثلة، يمكن التوسع في الاستعانة بالمخطط البياني المعرفي في الدراسات التي تركز على تطور الهوية في داخل الجماعة عبر الزمن، كما يمكن مقارنة درجات اللاتطابق بين أفراد الجماعات عبر الزمن.

وجدير بالذكر، أننا ندرك أن هناك قدراً من المخاطرة في استخدام المخططات البيانية المعرفية للقول بأن خياراً سلوكياً معيناً أو طريقة معينة للتفكير لا يمكن أن يصدر من شخص ما ذي هوية معينة؛ لأن هذا السلوك أو التفكير لا يظهر في المخطط المعرفي. وعلى الرغم من أن ذلك قد يكون هو التفسير السليم لغياب المعتقد عن المخطط البياني المعرفي، فلعله من الصحيح القول إن هذا الشخص يعتقد معتقداً ما لكنه لا يعبر عنه، ربما قاصداً متعمداً. ومن الملاحظ أن البعض قد يميلون إلى التعبير عن خيار ما، بينما يحجم آخرون عن الإفصاح عنه؛ ما يعني أن هذا الخيار يأخذ أولوية متأخرة لدى من لا يعبرون عنه.

وفي المستقبل القريب، سنعمل على تحسين نظام الترميز المعتمد على رسم المخططات البيانية المعرفية، كما سنعيد النظر في النتائج التي حصلنا عليها من دراستنا للزعماء العراقيين الأربعة في الدراسة الحالية. وما إن نطمئن إلى أداء نظام الترميز، حتى ننتقل إلى استكشاف استخدامات أخرى للمخططات البيانية المعرفية لدراسة الهوية.





نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

## قاعدة بيانات بنائية للأعراق والمؤسسات

كانشان تشاندرا

تقول النظرية البنائية - التي تعد بمنزلة الثورة النظرية الأساسية في دراسة الهوية العرقية على مدى الأعوام الثلاثين الماضية - إن الأفراد يتمتعون بخيارات عرقية متعددة، وبإمكانية اختيار هوية منها لإبرازها في سياق معين، وإن الهوية العرقية التي يبرزونها تتغير بمرور الوقت، وكثيراً ما يتولد ذلك من العوامل السياسية والاقتصادية.<sup>1</sup> وقد خلصنا من جهود جمع البيانات التي قمنا بها؛ إلى ضرورة التمييز بين "البنية" العرقية (مجموعة الهويات العرقية المحتملة التي تميز شعباً ما) و"الممارسة" العرقية (مجموعة الهويات التي تبرز بالفعل لدى ذلك الشعب)، ومراعاة إمكانية تعدد الهويات على مستوى كل من البنية والممارسة، وأهمية الحساسية للسياق والزمن التي جمعت فيهما هذه البيانات. لكن قواعد البيانات العابرة للحدود الوطنية الخاصة بالجماعات العرقية والقياسات المبنية على أساس هذه القواعد قديمة بالقطع؛ حيث إنها لا تميز بين البنية والممارسة، ولا تأخذ في الحسبان بإمكانية التعدد، ولا تتسم بالحساسية للزمن ولا للسياق. هذا الافتقار إلى البيانات المبررة نظرياً يعوق إنتاج بحوث راقية المستوى عن أصل التنوع العرقي وتأثيره وما يرتبط به من مفاهيم. وعلى الرغم من وجود تزايد مطرد حالياً في عدد الدراسات حول دور العرقية في تقرير النمو الاقتصادي، ودعم الديمقراطية، وتوزيع السلع العامة، ودراسة العنف واسع النطاق، وشكل النظم الحزبية، فإن رداءة البيانات التي تستند إليها هذه الدراسات تعني عدم إمكانية الوثوق بنتائجها.

ويتناول هذا الفصل وصف قاعدة بيانات بنائية جديدة للعديد من المفاهيم المتعلقة بالهوية والمؤسسات العرقية، والمشار إليها باسم قاعدة البيانات البنائية للأعراق والمؤسسات، وهي القاعدة التي قمت بنائها بالاشتراك مع مجموعة من الطلبة الخريجين من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا. وتغطي هذه القاعدة 100 دولة في عام 1996، ويمكنها أن تولد مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالأعراق والمؤسسات التي تقوم أساساً على رؤى بنائية. وهذه البيانات العابرة للحدود الوطنية تعد استكمالاً للمقارنات الإثنوجرافية والكمية التي تجرى داخل الدول وليست بديلاً منها. وسوف أركز هنا على متغير أساسي واحد وهو التصويت العرقي؛ أي النسبة المئوية للتصويت التي حصلت عليها الأحزاب العرقية في كل دولة من الدول في عام 1996. ويستند التصويت العرقي إلى تحليل المضمون للخطاب الحزبي؛ أي ما الذي تقوله الأحزاب فعلاً للناخبين، لا ما تقوله في إعلانات مبادئها، خلال الحملات الانتخابية الأقرب إلى عام 1996، وقبل ذلك العام نفسه. وينصبّ اهتمامي في جمع البيانات عن التصويت العرقي على تفسير التفاوت في أداء الأحزاب العرقية عبر النظم السياسية واختبار العلاقة بين ظهور الأحزاب العرقية ودعم الديمقراطية. لكن التصويت العرقي، إلى جانب الأرشيف الذي يدعمه، يمكن أن يوضح لنا مجموعة شديدة التنوع من الأجندات البحثية المتعلقة بأصول الهويات العرقية المدفوعة سياسياً وآثارها، وبخاصة عندما تمتد عبر الزمن.

في هذا الفصل سأصف أولاً المتغيرات التي تدرج ضمن قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات وعلاقتها بالمفهوم الشامل "للعرقية"، ثم أتناول التصويت العرقي على وجه التحديد وخطوات ترميز التصويت العرقي. كما أعقد مقابلة بين قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات والتصويت العرقي من ناحية، والأسس القديمة لقواعد البيانات السابقة العابرة للجنسيات المتعلقة بالجماعات العرقية من ناحية أخرى، وكذلك مؤشر التقسيم اللغوي الإثنوجرافي والقياس الأساسي الذي يُجرى باستخدام هذه البيانات. ثم أنتقل إلى وصف كيفية استخدام قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات؛ للإجابة عن بعض الأسئلة حول ظهور الأحزاب العرقية والاستقرار الديمقراطي والوقوف على بعض الأسئلة

الأعم التي يمكن الإجابة عنها بواسطة قاعدة البيانات والتصويت العرقي في بحوث العلوم الاجتماعية إلى جانب ما يشوبها من تحيزات وقيود. وأختتم بوضع قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات في إطار موسع من الجهود التي يقوم بها علماء السياسة المقارنة لجمع المعلومات عن مختلف جوانب "العرقية" من منظور بنائي.

## قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات

تنطلق "قاعدة البيانات البنائية للأعراق والمؤسسات" Constructivist Dataset on Ethnicity and Institutions, CDEI من نقطة واضحة يجدر البدء بها؛ لأنها كانت معرضة دائماً للتجاهل، وهي أن "العرقية" مفهوم واسع مثل "السياسة". والمعروف أن الظواهر الكبرى لا تتبدى في المفاهيم والقياسات الكبرى، ولكن من خلال انتشار العديد من الظواهر الصغرى واجتماعها. فلو أردنا مثلاً، أن ندرس كيف تؤثر السياسة في توضيح نتيجة ما يهمننا، فلن نقوم بإنشاء قواعد بيانات وقياسات للسياسة بصفة عامة. ولكننا سنحدد مفاهيم بعينها تدل على جانب معين من جوانب البناء السياسي (كالنظم الديمقراطية في مقابل النظم الدكتاتورية، أو الرئاسية في مقابل البرلمانية أو العدد الفعال من الأحزاب في النظام السياسي) أو الممارسة السياسية (مثل مضمون خطاب الحملات، وتخصيص الميزانيات، ودرجة العنف الذي تحركه دوافع سياسية)، ونجمع البيانات ونصمم القياسات التي تفعّل هذه المفاهيم. وبالمثل نفسه، يجب أن تكون المفاهيم والقياسات والبيانات المصمّمة لاستكشاف دور "العرقية" محددة ومكيفة خصيصاً للتعامل مع أسئلة وسياقات بعينها.

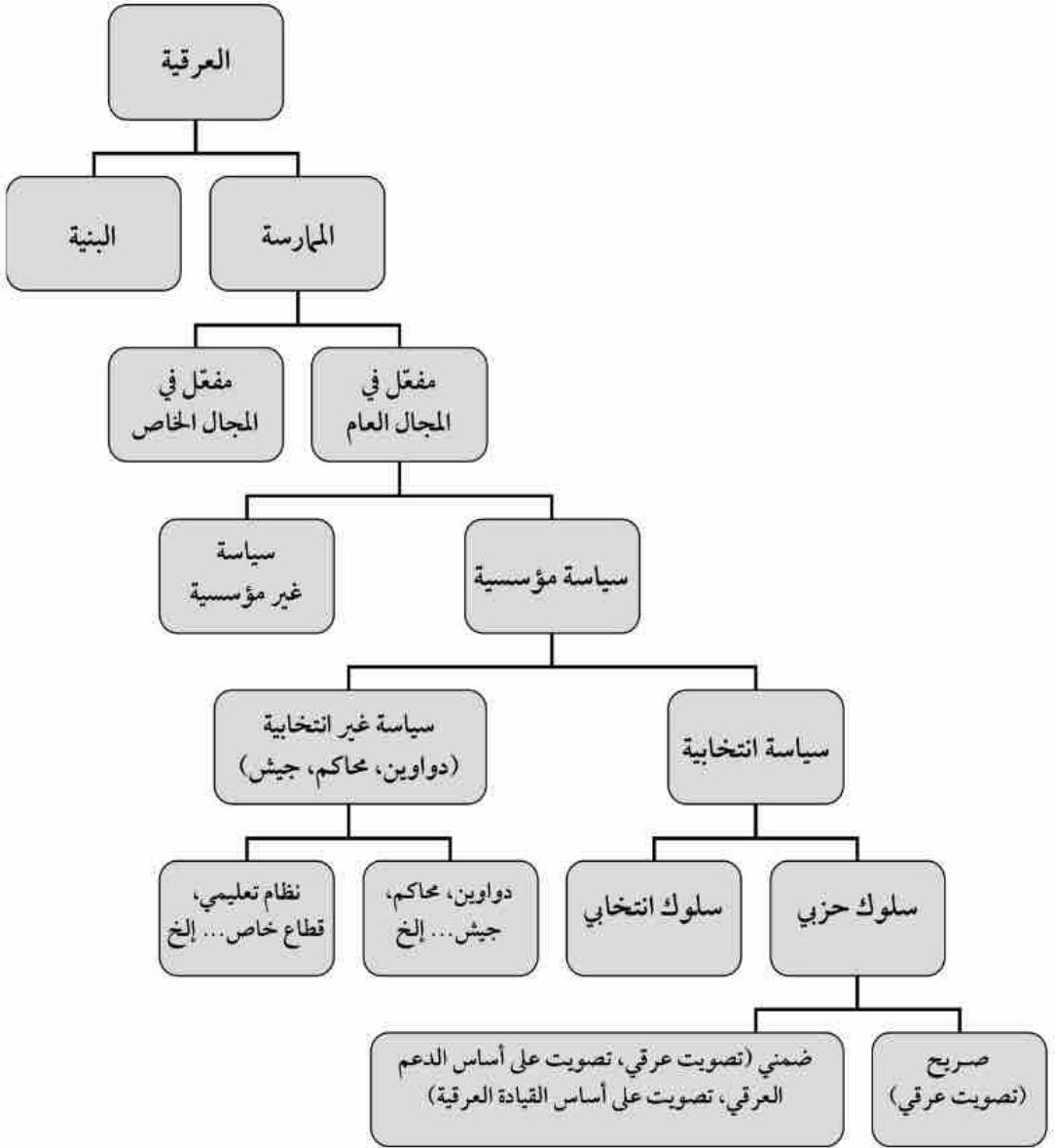
بناء على ذلك، فإن قاعدة البيانات البنائية للأعراق والمؤسسات تضم بيانات عن أكثر من أربعين متغيراً متعلقاً بالعرقية، كل منها يجسد جانباً واحداً من الطرق الكثيرة التي تتجلى من خلالها الهوية العرقية على مستوى البنية أو الممارسة، وكلها معاً لا تستنفد الطرق التي يمكن بها قياس دور الهوية. وتركز قاعدة البيانات بخاصة على جمع البيانات وتصميم

القياسات؛ لسبب الطرق الصريحة والضمنية التي تستدعي بها الأحزاب السياسية الهوية العرقية في حملاتها الانتخابية. ويلخص الشكل (9-1) العلاقة بين المتغيرات المتولدة عن قاعدة البيانات ومفهوم العرقية في صورته الشاملة.

وعلى أوسع المستويات يمكن أن نتصور أن مصطلح "العرقية" يشمل عائلتين من المفاهيم هما: "بنية" الهويات العرقية، و"ممارسة" التصور العرقي للهوية. "فالبنية" العرقية تشير إلى مجموعة الهويات التي يتعارف شعب ما على وجودها، بصرف النظر عما إذا كان أفرادهم يشعرون فعلاً بالانتماء إليها أم لا. أما "الممارسة" العرقية، فتشير إلى الاستخدام الفعلي لهوية أو أكثر من الهويات الكامنة في البنية لإرشاد السلوك. بعبارة أخرى، يمكن القول إن "الممارسة" العرقية تشير إلى مجموعة من الهويات "المفعلة" التي يستخدمها الأفراد فعلاً في سياقات معينة. هذه المجموعة من الهويات العرقية المفعلة لكل دولة تندرج عادة ضمن مجموعة من الهويات المتضمنة في "البنية" العرقية. فمثلاً، نجد أن كلا من الهويتين: "الأمريكية التشيكية" و"الأمريكية-الإفريقية" تندرجان ضمن البنية العرقية للولايات المتحدة الأمريكية إلى حد أن كليهما أصبحتا من الهويات المتعارف عليها، التي يعتبرها الشعب حقيقة واقعة في الولايات المتحدة. لكن الهوية "الأمريكية-الإفريقية" تنتمي إلى مجموعة فرعية من الهويات المفعلة، بينما الهوية "الأمريكية-التشيكية" ليست كذلك.

وتختلف الهويات العرقية المفعلة على مستوى الممارسة تبعاً لمدى تفعيلها في الحياة الخاصة أو الحياة السياسية. وأعني بالحياة الخاصة، ذلك النطاق الذي يخص الأفراد وحدهم، أو أسرهم وأصدقائهم. أما الحياة السياسية، فأقصد بها ذلك النطاق المتعلق بالتحركات الجماعية للأفراد الذين لا تربطهم الروابط الشخصية المباشرة. فالهوية الطبقيّة في سريلانكا (الجويجاما Goyigama) تعد مثلاً للهوية التي تقف وراء التصرفات الخاصة مثل اختيار شريك الحياة. لكن الهويات الدينية واللغوية (كالبودية أو السنهالية) لا الهوية الطبقيّة، هي الهويات الأساسية التي تُستدعى في سياق التحركات الجماعية (Rajasingham-Senanayake 1999; Tambiah 1986; Chandra 2005a).

## الشكل (9-1) تفريعات مفهوم العرقية



ومن بين مجموعات الهويات التي تفعّل سياسياً، نستطيع أن نميز بين الهويات التي تفعّل في إطار السياسات المؤسسية والبرلمان والسياسات الحزبية والقضاء وغيرها، والهويات التي تفعّل في السياقات غير المؤسسية كالحرب الأهلية وأعمال الشغب والحركات الاجتماعية. وفي دول كثيرة، قد تتطابق مجموعة الهويات المفعّلة في كلا

السياقين معاً. ولكنها قد تختلف في دول أخرى، خصوصاً في البلدان التي تحظر قانوناً أنواعاً معينة من المشاركة السياسية. ففي إندونيسيا -على سبيل المثال- نجد أن المشاركة المؤسسية من جانب الأحزاب السياسية تفعّل الهويات الدينية (الإسلامية والمسيحية)، بينما نجد الهويات الإقليمية بدرجة أكبر في ساحة السياسة غير المؤسسية (قاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات).

ومن بين الهويات التي تفعّل في السياسة المؤسسية، نستطيع أن نميز بين أنواع من الهويات التي يتم استدعاؤها في السياقات الانتخابية (السياسات الحزبية والسلوك الانتخابي) وفي السياقات غير الانتخابية (في أروقة البرلمان والجيش والقضاء والدواوين الحكومية). ففي أوغندا -على سبيل المثال- كانت الهوية "النوية" من الهويات التي تُستدعى أساساً في الجيش وأروقة الدواوين الحكومية في ظل نظام عيدي أمين، بينما الهوية "الباجاندية Baganda" والكاثوليكية تُستدعيان كثيراً في سياق السياسات الانتخابية (Kasfir 1976, 1979).

ومن بين الهويات التي تستدعى في السياسات الانتخابية، يمكن أن نميز بين الهويات التي تحرك سلوك الناخبين والهويات التي تدفع الاستراتيجيات الحزبية. والمبدأ الشائع في هذا الصدد أن نتوقع شيئاً من الربط بين الهويات التي تستدعيها الأحزاب والهويات التي تؤثر في السلوك الانتخابي. لكن المفهومين متمايزان على المستوى التحليلي، وقد يفترقان أحياناً. ففي جنوب إفريقيا مثلاً، نجد أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يحشد الناخبين عن طريق مناشدات متعددة الأعراف تخاطب كل مواطني جنوب إفريقيا، وفي بعض السياقات يطلق مناشدات تقوم على فئة "الأسود" العنصرية. لكن الناخبين عادة يعطونه أصواتهم، ليس باعتبارهم "مواطني جنوب إفريقيا" أو "سوداً"، ولكن على أساس هوياتهم العرقية المختلفة (الكاوسا والزولو وغيرهما).

وأخيراً، من بين الهويات التي تستدعيها الأحزاب السياسية، يمكن أن نميز بين الهوية التي يتم استدعاؤها ضمناً، وتلك التي يتم استدعاؤها صراحة. فقد رأينا إعلانات ويلي هورتون Willie Horton التي استخدمها الحزب الديمقراطي في الحملة الانتخابية الرئاسية عام 1988 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعد مثالاً للاستدعاء الضمني للهوية العنصرية (Mendelberg 2001). وفي المقابل، رأينا الحملة الانتخابية التي أدارها سلوبودان ميلوسيفيتش عام 1992 في أعقاب الحكم الشيوعي، والتي اعتمدت على الاستدعاء الصريح للهوية الصربية (بيانات قاعدة الأعراف والهويات).

وفي الوقت الحالي، تشكل مجموعة الهويات التي تستدعيها الأحزاب السياسية النطاق الرئيسي لقاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات. ويمكن تقسيم المتغيرات الثمانية والأربعين المدرجة حالياً في قاعدة البيانات إلى ثلاث عائلات (مجموعات).

## **سبعة عشر متغيراً عن الاستدعاء الصريح للهويات العرقية من جانب الأحزاب السياسية**

جميع هذه المتغيرات مستمد من تصنيف كل الأحزاب السياسية في قاعدة البيانات ضمن فئات "عرقية" و"متعددة الأعراق" و"غير عرقية". وأهم هذه المتغيرات، متغير التصويت العرقي؛ بمعنى إجمالي النسبة المئوية للأصوات التي تحصل عليها الأحزاب العرقية في كل دولة من الدول. ومن المتغيرات الأخرى في هذه العائلة ترميز إجمالي التصويت الذي تحصل عليه الأحزاب غير العرقية والأحزاب متعددة الأعراق، وأسماء الجماعات العرقية وأحجامها التي تعبئها الأحزاب السياسية تعبئة صريحة، وأنواع الهوية التي تستدعيها صراحة الأحزاب السياسية، وعدد نوعيات الهوية التي تُستدعى في كل دولة، ونسبة الجماعة العرقية التي تُعبأ صراحة والتي تصوت "لحزبها" وغير ذلك.



## سبعة عشر متغيراً عن الاستدعاء الضمني للهويات العرقية من جانب الأحزاب السياسية

هذه المتغيرات تقوم على رؤية تقول بأن الأحزاب السياسية كثيراً ما تستدعي الهوية العرقية دون أن تُسمي صراحة أي فئة عرقية. وقد تعتمد هذه التعبئة الضمنية على نداءات "مشفرة"؛ ففي سباق عام 2002 على منصب عمدة مدينة نيوارك Newark [أكبر مدن ولاية نيوجرسي الأمريكية] مثلاً، استخدمت حملة المرشح المحتمل شعار "الصفقة الحقيقية" The Real Deal. في السياق الذي تعتبر فيه الهوية العنصرية مهمة، وفي وجود مرشحين أسودين، كان هذا الشعار محاولة من جانب المرشح المحتمل لإثارة الشك حول أصالة منافسه كممثل لمصالح "السود". كذلك يمكن أن تستند التعبئة الضمنية إلى هوية المرشحين وقادة الأحزاب السياسية. ففي الهند على سبيل المثال، من المعتاد أن يتم توزيع البرامج الحزبية طبقاً لصيغة معقدة من التوازنات السياسية، لكن إعلانات المبادئ الحزبية التي تدخل في هذه الموازنات العرقية التفصيلية لا تتضمن كلمة واحدة صريحة عن العرق. وأخيراً، فإن التعبئة الضمنية يمكن أن تقوم أيضاً على مساحة الجدل، حيث يمكن للأحزاب أن تبين ميلها نحو جماعة عرقية معينة عن طريق قصر رسائلها على الناخبين المتمين إلى تلك الجماعة بدلاً من تبني قضية ما على نحو صريح. ويلاحظ أن طبيعة المناشدات الضمنية تجعل من الصعب ترميزها على أساس الخطاب الحزبي؛ فهي إما مصممة لأن تحمل تفسيرات متعددة، وإما خفية في ثنايا الكلام، اعتماداً على أن السياق هو الذي سيكشف عنها. ولكننا نحاول الوصول إليها عن طريق إدراج ثلاثة متغيرات أخرى في قاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات. فمتغير التصويت القائم على الدعم العرقي يقيس إجمالي النسبة المئوية للأصوات التي تحصل عليها الأحزاب السياسية التي لها قاعدة دعم عرقية واضحة. والمنطق الكامن وراء هذا المتغير، أن الحزب إذا طرح نداءً عرقياً ضمناً فيجب أن يظهر صداه في طبيعة القاعدة التي تدعمه حتى لو لم يتمكن من ترميز رسالته. أما متغير التصويت القائم على القيادة العرقية، فيقيس إجمالي النسبة المئوية للأصوات التي تحصل عليها الأحزاب السياسية

ذات القيادة العرقية الواضحة. ويحاول هذا المتغير رصد الإشارات الخفية التي ترسلها الأحزاب السياسية لاستمالة الجماعات العرقية بأن تعطي ممثلها مواقع ذات سلطة. أما متغير التصويت القائم على الجدل العرقي، بمعنى إجمالي النسبة المئوية للأصوات التي تحصل عليها الأحزاب السياسية التي تخلق مساحة من الجدل العرقي الواضح بصرف النظر عما إذا كانت ترسل مناشدات عرقية صريحة أم لا، فيحاول رصد الإشارات الضمنية التي ترسلها الأحزاب التي تستميل الجماعات العرقية عن طريق اختيار جمهورها بدلاً من اختيار كلماتها. كما تتضمن قاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات متغيرات أخرى تقيس اسم وحجم ونوع وعدد فئات الهوية العرقية التي تُستدعى ضمناً في كل دولة من الدول.

### أربعة عشر متغيراً "عاماً" عن كل دولة أو حزب

وتتضمن هذه المتغيرات العام الذي عقدت فيه الانتخابات، وعام تأسيس الحزب السياسي، وهل هناك قوانين تحظر على الأحزاب السياسية توجيه مناشدات صريحة أم لا؟ وهل تمت مقاطعة الانتخابات من جانب أي حزب من الأحزاب التي يعتد بها؟ وهل الانتخاب المقصود انتخاب "تأسيسي" أم لا؟ والنسبة المئوية للأصوات التي حصل عليها كل حزب، والنسبة المئوية للمقاعد التي فاز بها الحزب وما إلى ذلك؛ فكل هذه المتغيرات مفيدة في ذاتها وفي تفسير المتغيرات المتعلقة بالتعبئة الصريحة والضمنية.

ونتوقع حالياً أن يجري التوسع في قاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات على ثلاثة محاور: أولها، جمع البيانات عن المتغيرات الواقعة على الأفرع الأخرى في المخطط البياني للمفاهيم الذي يوضح قاعدة البيانات العابرة للجنسيات في موضع سابق من هذا الفصل. وقد بدأنا على وجه التحديد في جمع البيانات عن البنية العرقية من خلال تلخيص كل المناسبات التي ذكرت فيها الهويات العرقية في المواد المصدرية على أساس أنها تصف سكان بلد ما من البلدان، وهل هذه الهويات تستدعيها الأحزاب السياسية

فعالاً أم لا. لكن ترميز هذه المتغيرات لا يزال في مراحل مبكرة جداً. ثانياً، نتوقع أن يجري التوسع في قاعدة البيانات بمرور الوقت لتشمل الأعوام 1956 و1966 و1976 و1986 و2006 حتى نحصل على ترميز لستة عقود متسلسلة زمنياً. وأخيراً، هناك التوسع في تغطية البلدان لتشمل كل البلاد لكل عام من الأعوام التي نتوصل إلى بيانات التصويت خلالها.

## متغير التصويت العرقي: إجمالي النسبة المئوية للأصوات التي تحصل عليها الأحزاب العرقية

يتم بناء متغير التصويت العرقي EVOTE كالتالي: أولاً، نصنف كل حزب سياسي في كل بلد نحصل على بياناته بحيث تندرج الأحزاب تحت عنوان "عرقي" أو "متعدد الأعراق" أو "غير عرقي" على أساس حملاتها الانتخابية التي تمت في أقرب انتخابات تشريعية إلى عام 1996، لكن قبل هذا العام نفسه. ثم نجمع النسبة المئوية الكلية للأصوات التي حصلت عليها كل الأحزاب العرقية في بلد معين. وهكذا، فإن متغير التصويت العرقي للبلد (أ) يكون كالتالي: تصويت عرقي 96 (بلد أ) = تصويت للحزب العرقي 1 (بلد أ) + تصويت للحزب العرقي 2 (بلد أ) + تصويت للحزب العرقي 3 (بلد أ) + ... تصويت للحزب العرقي كذا (بلد أ). ومن حيث المبدأ نجد أن قيمة متغير التصويت العرقي تتراوح ما بين 0 (للبلدان التي لا توجد فيها أحزاب عرقية) و100٪ (للبلدان التي تذهب فيها كل الأصوات للأحزاب العرقية). أما في واقع الأمر، فإن متغير التصويت العرقي لعام 1996 يتراوح ما بين 0 (للبلدان كاليونان مثلاً) و85.63٪ (في يوغسلافيا)، بمتوسط قدره 12.95٪.

ويلخص الجدول (9-1) التوزيع الإقليمي للأحزاب والبلدان التي حصلنا على بياناتها المتعلقة بشأن متغير التصويت العرقي. وتقدم دراسة تشاندر وأخريين (Chandra et al. 2005) وصفاً كاملاً للأنماط التي يكشف عنها متغير التصويت العرقي.

## الجدول (9-1)

التوزيع الإقليمي للأحزاب والبلدان في قاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات  
التي حصلنا على بيانات لها متعلقة بمتغير التصويت العرقي (%)

الأحزاب	البلدان	
143 (10.62)	17 (17)	أمريكا اللاتينية
554 (41.16)	31 (31)	أوروبا
183 (13.6)	16 (16)	آسيا
202 (15.01)	10 (10)	ما بعد الاتحاد السوفيتي
215 (15.97)	22 (22)	إفريقيا
33 (2.45)	2 (2)	الشرق الأوسط
16 (1.19)	2 (2)	أمريكا الشمالية
1,346 (100)	100 (100)	إجمالي

ملحوظة: العدد الكبير للأحزاب العرقية في أوروبا بالنسبة إلى المناطق الأخرى لا يعكس بالضرورة تفوق الأهمية السياسية للأحزاب العرقية في أوروبا على الأحزاب الموجودة في المناطق الأخرى. ولعل قاعدة البيانات رصدت المزيد من الأحزاب العرقية وغيرها في أوروبا؛ لأن البيانات المتعلقة بالقارة الأوروبية متاحة بصورة أكثر تفصيلاً من البيانات المتاحة عن القارات الأخرى.

ويستند تصنيف الأحزاب، الذي يعد أساس متغير التصويت العرقي، إلى التعريفات التي وضعها تشاندرا (3: Chandra 2004a) والتي تقول إن الحزب السياسي العرقي «هو الحزب الذي يقدم نفسه للناخبين على أنه راعي مصالح فئة عرقية معينة أو مجموعة فئات عرقية دون الفئات الأخرى، ويضع هذه الفكرة في صدارة استراتيجيته لتعبئة الناخبين». ويلاحظ أن المقومات الرئيسية لهذا التعريف هي الإقصاء (فالْحزب العرقي لا بد أن يبني خطابه على أساس تمثيله لجماعة أو جماعات عرقية معينة دون غيرها)، والصراحة (فيجب أن تكون نداءاته صريحة)، والمركزية (بمعنى أن يكمن النداء في مركز استراتيجية التعبئة أو صدارتها). كما يوجه الحزب متعدد الأعراف نداءً صريحاً إلى ناخبيه يرتبط بالعرقية ويتصدر استراتيجية التعبئة التي يتبعها، لكنه يتخذ موقفاً محايداً أو على بعد متساوٍ من كل الجماعات ذات الصلة. أما الحزب غير العرقي فهو الحزب الذي لا يضع

النداء العرقي في قلب استراتيجية التعبئة التي يتبناها. ونظراً إلى أن الرسائل الحزبية تتغير عبر الجولات الانتخابية، فإنها تتسم بالحساسية للوقت، ولذلك فالحزب الذي نصنفه حزباً عرقياً في أحد الانتخابات قد لا ينطبق عليه هذا التصنيف في الانتخابات التالية.

والجماعة العرقية بدورها يمكن تعريفها على أنها تصنيف اجتماعي غير شخصي تتحدد العضوية فيه بناء على خصائص موروثية، ويضم جماعة فرعية من سكان البلد (Chandra 2004b). وتتضمن الجماعة العرقية عادة معظم الجماعات التي تتحدد بناء على الطبقة والقبيلة والجنسية والعنصر والدين والإقليم واللغة (ولكن ليس كلها). ويلاحظ أن هذا التعريف يخلو من اشتراط أن يشعر الأفراد في الجماعة العرقية الواحدة بالانتماء المشترك إلى الجماعة أو حتى الوعي بوجود أفراد آخرين في الجماعة. وجدير بالذكر أنني أستخدم مصطلحي "الفئة أو التصنيف" category و"الجماعة" group كترادفين؛ تأكيداً على هذه النقطة. فإذا نظرنا إليها في ضوء تعريف عبدالعال وآخرين. Abdelal et al. في الفصل الأول من هذا الكتاب، نجد أن هذا ليس إلا تعريفاً للحد الأدنى من مواصفات الهوية العرقية؛ لأنه يميز بين فئات الهوية العرقية على أساس معاييرها التأسيسية فقط (أي قواعد الانتماء إلى الجماعة)، وليس على أساس الأهداف وأطر المقارنة المشتركة والمضمون المعرفي المشترك أو درجة الجدل حول أي من هذه الأمور.

ويقوم ترميز الأحزاب على تحليل مضمون الحملة الانتخابية للحزب المقصود بالاستعانة بأربعة مصادر: كتاب أوروبا السنوي العالمي *Europa World Yearbook*، والدليل السياسي إلى العالم *Political Handbook of the World*، والمصادر الإخبارية بالخدمة المعلوماتية الخارجية FBIS، ومحركات بحث قاعدة LexisNexis. فمع كل حزب كنا نأخذ عينة من مواده الانتخابية (الخطب الملقاة في المؤتمرات الحزبية الانتخابية، أو إعلان السياسات، أو ما إلى ذلك) كما ترد في FBIS و LexisNexis لمدة ثلاثة أشهر قبل الانتخابات. وتتضمن هذه المواد تقارير إعلامية دولية وترجمات للتقارير الإخبارية المحلية من الصحف والإذاعة والتلفاز. وتتميز هذه العينات بثلاث ميزات: الأولى، أنها مصادر

أولية تبين لنا ما تقوله الأحزاب فعلاً للناخبين لا ما تطبعه في إعلانات المبادئ. الثانية، أن الكثير من هذه المصادر هي ترجمات لما تقوله الأحزاب للناخبين باللغات المحلية. الثالثة، أنها مصادر تتسم بالحساسية لمقتضيات الوقت؛ إذ إنها تبين لنا تصريحات الحزب في عام الانتخابات. ومتى كانت العينة أصغر مما يلزم للترميز الموثوق به، كنا نستعين بالصحف المحلية والمصادر الثانوية كملاذ أخير؛ حيث تعطينا هذه المصادر عينة من المقالات عن البرنامج الانتخابي لكل حزب على حدة. ثم قمنا بحفظ المواد الخاصة بكل حزب لكل بلد من البلدان بعد اكتمال عملية الترميز. وهذا الأرشيف الذي يتكون من مجموعة متسقة من مواد المصادر لكل ملاحظة (بلد أو حزب) يجعل من الممكن مضاهاة المتغيرات الجديدة بالمتغيرات القديمة متى شئنا، وبناء متغيرات جديدة متى اكتسبت أهمية جديدة.

ويعتمد الترميز على بروتوكول ينص على قواعد معينة لتعريف النداء على أنه نداء عرقي أو صريح أو مركزي. وعلى العكس من التحليلات التي يتحدث عنها عبدالعال وآخرون (Abdelal et al. في المقدمة) وعلى عكس التحليلات في بعض الفصول الأخرى من هذا الكتاب، فإن تحليل المضمون المستخدم في هذه الحالة تحليل كفي أكثر من كونه كميًا. ولذلك، بدلاً من أن نحدد مركزية موضوع ما بمجرد حصر عدد مرات ذكره، فإن البروتوكول يضع قواعد لتفسير المركزية تقول إن النداء العرقي يعتبر مركزياً لا على أساس تكرار ظهوره فحسب، ولكن على أساس طريقة توظيفه أيضاً. فلنفترض مثلاً، أن حزباً ما يصدر تصريحاً يربط بين جماعة عرقية معينة وملكية الدولة، مثل «هذه الحكومة حكومة شعب المسكيتو Meskitos». هنا نقوم بترميز هذا الحزب على أنه حزب عرقي حتى لو لم يتكرر ظهور مثل هذه التصريحات، على أساس أن إصدار هذه التصريح يعني أنه ينعكس على تفسير كل التصريحات الأخرى. فلو وجدنا من خلال تحليل المضمون أن حزباً سياسياً ما يخاطب فئة أو فئات عرقية معينة على نحو صريح وحصري، وأن هذا الخطاب يتخذ موقعاً مركزياً في حملته الانتخابية، فإننا نقوم بتمييزه على أنه حزب عرقي. أما إذا وجدنا أنه يخاطب كل الفئات العرقية التي يتألف منها الشعب على نحو صريح وشامل، ويضع هذا الخطاب في قلب حملته الانتخابية، فإننا نصنّفه على أنه حزب متعدد

الأعراق. وإذا وجدنا أنه لا يوجه أي خطاب صريح أو مركزي إلى أي فئة عرقية، سواء بصورة حصرية أو شاملة، صنفناه على أنه حزب غير عرقي. ثم قمنا بعد ذلك بتسجيل كل ترميز لكل حزب في كل بلد، ومقارنته بترميزه في قواعد البيانات الأخرى المتاحة، ومراجعة الاتساق بين القائمين على الترميز، وإعطاء درجة ثبات لكل ترميز (1 = ثقة كبيرة، 2 = ثقة معقولة، 3 = ثقة ضعيفة) على أساس نوعية المعلومات المتاحة في العينة. ولما كانت بعض الدول فيها أحياناً أكثر من 100 حزب، لكل منها عيئته الخاصة، فإن هذا المستوى من التوثيق يحتاج إلى وقت طويل في بناء أي قاعدة بيانات من هذا النوع. لكن، من المهم أن يتمكن الباحثون الآخرون من إعادة تطبيق تلك الخطوات التي اتبعناها، وأن يكتشفوا مقدار التحيز والخطأ في البيانات.

لنأخذ بيانات الهند - على سبيل المثال - في خطوات الترميز التي اتبعناها. في الانتخابات البرلمانية الهندية لعام 1991 (أقرب الانتخابات [من تاريخ إعداد الدراسة] لكن قبل عام 1996) تنافست مئات من الأحزاب، لكن معظمها لم يحصل إلا على نسبة لا تذكر من التصويت. وحصلنا على بيانات تفصيلية لكل الأحزاب التي حصلت على نسبة من الأصوات لا تقل عن 0.01، وهذا يعني إدراج 66 حزباً في قاعدة بياناتنا. ثم قمنا بترميز هذه الأحزاب على أساس تحليل مضمون برامجها. فكان من بينها 13 حزباً غير عرقي حصلت على نسبة 51.81% من الأصوات، و18 حزباً عرقياً حصلت على 38.95% من الأصوات، لكننا لم نتمكن من التوصل إلى مقالات كافية عن البرامج الانتخابية بها يسمح لنا بترميز الأحزاب الخمسة والثلاثين الباقية، التي حصلت على 10.24% من الأصوات (وهي أحزاب صغيرة للغاية، بلغ متوسط ما حصلت عليه من أصوات 14% لكل منها).

وفور الانتهاء من ترميز متغير التصويت العرقي، يمكن أن نحصل أيضاً على بيانات عن متغيرات أخرى من مواد المصادر نفسها في وقت قصير نسبياً. فنستطيع على الفور أن نسجل أسماء وتعداد كل الفئات التي تتم تعبئتها تعبئة صريحة. ففي الهند، مثلاً، نجد أن الأحزاب العرقية معاً تستنفر صراحة الفئات العرقية التالية: الهندوس (82%)، والمسلمين



(12.12٪)، والسيخ (1.94٪)، والطبقات الدنيا الأخرى (52٪)، والطبقات المحرومة (16.48٪)، والجاركاند (3.18٪)، والآسام (2.64٪)، والتاميل (6.6٪). كما يمكن أن نستخدم أرشيف المواد الخاص بكل بلد (الذي يتضمن عادة خلفية عن ذلك البلد مأخوذة من كتاب أوروبا السنوي العالمي، والدليل السياسي إلى العالم، وتقييمات الأطراف الأخرى للأحزاب الرئيسية، ومعلومات محددة عن القواعد الحاكمة للانتخابات من المصادر الإخبارية المحلية) لترميز المتغيرات المتعلقة بالتعبئة الضمنية للهويات العرقية، أو المتعلقة بالقوانين الحاكمة للمناشدات العرقية، أو إجراءات تسجيل الأحزاب أو ما إلى ذلك.

## ما الذي يجعل قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات قاعدة بنائية ومتغير التصويت العرقي متغيراً بنائياً؟

لكي نوضح الملامح البنائية لكل من قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات، ومتغير التصويت العرقي، يجب أولاً أن نربط بينهما وبين قواعد البيانات السابقة التي تجمع بيانات عن بعض جوانب "العرقية" وتضع قياسات لها.

هناك حالياً ثلاث قواعد بيانات عابرة للجنسية مختصة بالجماعات العرقية: (1) أطلس نارودوف ميرا *Atlas Narodov Mira*، الذي نشرته الجمعية الإثنوجرافية السوفيتية عام 1964. (2) قاعدة بيانات الجماعات العرقية في 190 بلداً، التي نشرها أليسينا وآخرون (Alesina et al. 2003). (3) وحصرٌ آخر مشابه لهذه القاعدة يغطي 160 بلداً نشره جيمس فيرون (James Fearon 2003). ويلاحظ أن القياس الأساسي الموضوع اعتماداً على هذه البيانات هو مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي الذي يقيس درجة التنوع العرقي لدى مجموعة معينة من الناس. ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس الصيغة التالية:

$$1 - \sum s_i^2$$



حيث  $s_i$  تشير إلى نسبة الفئة العرقية المستنفرة، وحيث:  $i = \{1, 2, \dots, n\}$ ، وحيث الجماعات العرقية يقصي كل منها الآخر (بمعنى أنك لو كنت ضمن الجماعة العرقية 1، فلا يمكن أن تكون ضمن أي من الجماعات العرقية من 2 إلى n)، وحيث الجماعات العرقية جامعة (بمعنى أن كل فرد من الناس ينتمي إلى هذه الجماعة أو تلك). ويقاس المؤشر احتمال انتماء فردين مختارين عشوائياً من سكان دولة ما إلى جماعتين مختلفتين. فإذا كان هناك مجتمع ما مؤلف من جماعتين عرقيتين، إحداهما أغلبية بنسبة 80% والأخرى أقلية بنسبة 20%، فإن درجة هذا المجتمع حسب المؤشر هي  $0.32 = (0.64 + 0.04) - 1$ ، أما المجتمع الذي يضم العديد من الجماعات الصغيرة بنسبة 25% لكل منها، فيحصل على درجة أعلى على المؤشر، هكذا:  $0.75 = (0.635 + 0.0625 + 0.0625 + 0.0625) - 1$ .

وفي ما يلي سوف أطرح أربعة أسئلة على الأقل انطلاقاً من المنظور البنائي حول مدلول هذه البيانات والقياسات: (1) هل تقيس "البنية" العرقية أم "الممارسة" العرقية؟ (2) إذا كانت تقيس "البنية"، فلماذا تتجاهل قواعد البيانات مشكلة تعدد الأبعاد؟ وما معنى مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي، في ضوء تعدد الأبعاد؟ (3) وإذا كانت تقيس "الممارسة"، فلماذا تتجاهل قواعد البيانات مشكلة التداخل وعدم الاكتمال؟ وكيف يصبح هناك معنى لمؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي، الذي يقتضي الافتراض بأن كل فئة تقصي الأخرى، وأن الفئات تغطي جميع الأفراد؟ (4) بصرف النظر عن مسألة قياس البنية أو الممارسة، ما الفترة الزمنية والسياق الذي تشير إليه هذه البيانات؟ كل هذه الأسئلة لا معنى لها في ظل الدراسات القديمة التي لم تكن تميز بين البنية والممارسة، وتعتبر أن الأفراد لهم هويات عرقية أحادية البعد تقصي كل هوية منها الأخرى، وتشمل معاً كل الأفراد، ويظل للأفراد هذه الهوية طوال الوقت في جميع السياقات. لكن هذه الأسئلة تعتبر بالغة الأهمية من وجهة النظر البنائية. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين الذين وضعوا قواعد بيانات حديثة يقرون بأن بعض هذه التساؤلات تفرز مشكلات بالنسبة إلى عملية جمع البيانات على المستوى النظري، فإنهم لا يطرحون إجابات لهذه الأسئلة في ضوء المعايير التي يضعونها لعملية الترميز. ومن دون إجابات عن هذه الأسئلة، لا يمكن تفسير

هذه البيانات تفسيراً مرضياً، ولا إعادة تطبيقها أو التوسع فيها. ومن هنا، فسوف يركز الجزء التالي على توضيح تلك المشكلات، ويبين كيف تتعامل معها كل من قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات ومتغير التصويت العرقي.

## هل تشير البيانات ومؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي إلى "البنية" أم إلى "الممارسة" العرقية؟

هل تحتسب قواعد البيانات الثلاث السابقة الجماعات العرقية التي تعتبر موجودة في أذهان العامة أم الجماعات العرقية التي تستدعي هويتها في ظروف معينة؟ وهل يقيس مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي درجة التنوع العرقي في ضوء الهويات التي تعتبر موجودة في أذهان العامة أم درجة التنوع العرقي في ضوء الهويات التي يتم استدعاؤها؟

المقاربة المعتمدة في أطلس نارودوف ميراليست مذكورة صراحة؛ بينما يشير ألسينا وآخرون (Alesina et al. 2003: 161) إلى الجماعات العرقية على أنها نتاج "الإصرار على تعريف الهوية"، ومن ثم يدجون البنية مع الممارسة. أما فيرون (Fearon 2003: 203) فعلى العكس من ذلك، يميز تمييزاً صريحاً بين الاثنين، ويهدف إلى ترميز البنية العرقية من خلال محاولة رصد الهويات التي تعد واقعاً في أذهان العامة - «كيف يقسم الناس في بلد ما الساحة الاجتماعية في أذهانهم تقسيماً عرقياً» - وليس الممارسة العرقية، على الأقل في الساحة السياسية. لكن معايير تفعيل هذا التمييز في إجراءات الترميز ليست موجودة، وإذا نظرنا إلى البيانات لوجدنا أن كل قواعد البيانات الثلاث تتأرجح دون اتساق بين جمع البيانات عن البنية العرقية والممارسة العرقية.

خذُ ألبانيا على سبيل المثال؛ إذ تدرج قواعد البيانات الثلاث الجماعات العرقية في ألبانيا تحت مسميات "ألبانية" و"يونانية" و"مقدونية". لكن لماذا لا تتضمن في حساباتها جماعات عرقية على أساس الديانة (الكاثوليكية والأرثوذكسية والإسلامية) أو اللهجة (الجيج Ghjeg المتمركزة في الشمال والتوسك Tosk المتمركزة في الجنوب)؟ هذه الهويات الأخرى، على ما يبدو، لها وجود في الأذهان. ويبدو أن الفرق الأساسي بين الجماعات

المدرجة في قواعد البيانات وتلك المستبعدة منها، هو أن الألبان واليونانيين والمقدونيين لهم وزن سياسي أكثر من غيرهم في الوقت الحاضر. ولذلك، فإن قواعد البيانات في ما يتعلق بألبانيا يبدو أنها تميل دونما قصد إلى تسجيل الممارسة لا البنية العرقية.

لكننا نجد النمط المقابل لذلك في إيطاليا، حيث يسجل أطلس نارودوف ميرا أن إيطاليا تتألف من 98% من الإيطاليين إلى جانب مجموعة من الجماعات الصغرى المكونة من النمساويين والفرنسيين والسلوفينيين والألبان الذين يكونون معاً البقية الباقية (2%). ويرى فيرون أن إيطاليا دولة تكاد تكون متجانسة تماماً؛ حيث الأغلبية فيها من الإيطاليين (98%). ويدرج ألسينا وآخرون إيطاليا بطريقة مشابهة، حيث تتكون في تقديرهم من 94% من الإيطاليين و2.7% من أهالي جزيرة سردينيا، و1.3% من أهالي مقاطعة ريشيا Rhaetia و1.9% من فئات أخرى. ولكن إذا نظرنا إلى الهويات التي يتم استدعاؤها في السياقات السياسية في إيطاليا، على الأقل في الانتخابات، لوجدنا هويات أخرى عديدة تحاول الأحزاب السياسية تعبئتها، مثل الهويات الإقليمية (الشمالية والجنوبية) والهويات الإقليمية الفرعية (الميلانية واللومباردية) والهويات العنصرية (الإيطاليين الأصليين في مقابل الإيطاليين المهاجرين). كذلك نجد أن ألمانيا مسجلة على نحو متسق في قواعد البيانات الثلاث على أنها ذات أغلبية ألمانية ساحقة (تراوح ما بين 91% عند ألسينا وآخرين و98.8% في أطلس نارودوف ميرا)، إلى جانب العديد من الأقليات الصغرى. ولكن، لماذا نحسب فقط الجماعات ذات الهوية القائمة على الجنسية أو العنصر في ألمانيا ولا نحسب الجماعات التي تقوم هويتها على المنطقة، مثل الألمان الشرقيين أو البافاريين، والتي يتبين من قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات أنها هويات تستدعيها الأحزاب السياسية؟ إن استبعاد هذه الهويات في قواعد البيانات، يوحي بأن هذه القواعد تحاول رصد مفهوم غير محدد المعالم للبنية لا الممارسة.

ومن هنا، فإن قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات تصحح هذا الخطأ بأن تدرج متغيرات قائمة على الممارسة العرقية، وتفصل بصورة متسقة بين هذه المتغيرات و"البنية" العرقية التي بدأنا نعمل على تسجيلها الآن.

## لو كانت قواعد البيانات تسجل "البنية"، فكيف نتعامل مع تعدد الأبعاد ومستوى التجميع الكلي في قواعد البيانات والقياسات؟

تتميز بنية الهويات العرقية في معظم البلدان بتعدد أبعادها، على الرغم من تفاوت عدد هذه الأبعاد ونوعيتها. فنجد مثلاً، أن مجموعة الهويات الماثلة في الأذهان في الولايات المتحدة تتضمن هويات قائمة، على الأقل، على أبعاد العنصر والجنسية والديانة والمنطقة والقبيلة. أما في الهند فتتضمن الهويات القائمة على الطبقة الاجتماعية واللغة والقبيلة والمنطقة والديانة. وفي زامبيا تتضمن الهويات القائمة على بعدي القبيلة واللغة. وفي جنوب إفريقيا تتضمن الهويات القائمة على بعدي العنصر والقبيلة، وفي ماليزيا تتضمن الهويات القائمة على العنصر واللغة والمنطقة والديانة والقبيلة.

كما تنتظم الفئات على كل محور أو بعد من هذه الأبعاد في مستويات متعددة، فما المستوى الذي يمكن أن نعول عليه (Laitin and Posner 2001)؟ عندما نكون بصدد البعد القبلي في الهند، فهل نحتسب على أساس الفئات الكبرى (مثل الفئات المحرومة) أم الصغرى (الستتال والموندا والبيبل وغيرها) أم الواقعة في موقع متوسط بين هذه وتلك؟ وعندما نكون بصدد البعد الديني في الولايات المتحدة، هل نجري حساباتنا بناء على الديانات الكبرى (المسيحيين والمسلمين واليهود) أم الطوائف الدينية الصغرى (الميثوديين والمعمدانين والمشيخيين والشيعية والسنة والإسماعيليين والحاسيديم [طائفة من اليهود] والأرثوذكس وما إلى ذلك)؟

يقر ألسينا وآخرون (Alesina et al. 2003) وكذلك فيرون (Fearon 2003) بهذه المشكلات، ويستفيضون في مناقشتها، لكنهم لا يكشفون عن القاعدة التي يستخدمونها لحلها، وليس بوسعنا أن نستشف هذه القاعدة من مجرد النظر إلى البيانات. ولكي نوضح ذلك، لننظر إلى وضع الهند في قواعد البيانات الثلاث وقاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات، كما في الجدول (9-2).

## الجدول (9-2)

## الجماعات العرقية في الهند كما تسجلها أربع قواعد بيانات

حجم أكبر جماعة	التوزيع الإثنوجرافي اللغوي	المجموعات المدرجة	
.25	.89	ناطقون باللغة الهندية في شمال الهند (25)، بيهار، مارات، بنغال، غوجارات، راجستان، أوريا، بنجاب، آسام، كوماوني، كشمير، بيل، غوجار، سند، جورك، بار، جات، شينا، كو، كوهيان، إنجليز، يهود، بشتون، برتغال، تيلوج، تاميل، كناران، مالاي، جوندي، تولو، أوراوني، كاندي، كوداجو، باداجا، إيرولا، أورالي، مالر، مانان، ملافيد، كورومبا، كاداري، بانياب، تودا، كوتا، شينشو، سنتال، موندا، هو، سافارا، كوركو، بوميدجي، كاريا، دادابا، دجوانج، منيبوري، ناجا، جارو، بالتي، لوشي، كاشار، تيبيرا، ميكيري، كيرات، كوكي، تامانج، لادا، بوت، ثادو، ميري، أبور، ميشمي، نيفار، ماجار، شيرب، سنفار، بورميون، كاشين، صينيون، كامتي، كاسي، ينكوبار، بوريش، أندامان	أطلس نارودوف ميرا
.72	.42	هندو-آرية (72)، درافيدية (25)، أخرى (3)	ألسينا وآخرون
.39	.81	ناطقون باللغة الهندية (39)، بنغال (08)، تيلوجو (08)، ماراثي (07)، تاميل (06)، غوجاراتي (05)، ملايلام (05)، كانادا (04)، أوريا (03)، بنجاب (03)، سيخ (02)، آسام (01)	فيرون
.82	غير متاح (متغير التصويت العرقي =3895)	هندوس (82)، مسلمون (12)، سيخ (019)، طبقات دنيا أخرى (52)، طبقات محرومة (16)، جاركاند (031)، آسام (26)، تاميل (066)	قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات

يحتوي أطلس نارودوف ميرا على مجموعة من الجماعات بناء على العديد من الأبعاد؛ مثل اللغة (كالهندية أو التاميلية)، والجنسية (كالبرتغالية والإنجليزية)، والقبيلة (كالسنتال والموندا)، والديانة (كاليهودية)، والطبقة (كالغوجار والجات). لكن اختيار الجماعات المدرجة ضمن كل بعد من هذه الأبعاد عشوائي، ولا أستطيع الوقوف على المنطق المستخدم في اختيار المستوى داخل كل بعد.

يُدرج ألسينا وآخرون (Alesina et al. 2003) مجموعتين من أعلى المستويات داخل البعد اللغوي (الهندو-آرية والدرافيدية)، ولكن نظراً إلى اهتمامهم بحصر الجماعات "العرقية"، فليس من الواضح لم يختاروا البعد اللغوي بدلاً من أبعاد الطبقة أو الديانة أو المنطقة أو القبيلة، أو لم يختاروا المستوى الأعلى في هذه الحالة، الأمر الذي يتعارض تعارضاً صريحاً مع عزمهم على جمع بيانات على مستويات دنيا قدر الإمكان (Alesina et al. 2003: 160). (في قاعدة البيانات نفسها يقوم ألسينا وآخرون بجمع البيانات على نحو منفصل عن البعد الديني والبعد اللغوي، لكنهم لا يوضحون مطلقاً كيف يعتبر هذان البعدان منفصلين عن مفهوم الهويات "العرقية"، لا مندرجين ضمنه).

ويذكر فيرون (Fearon 2003) أن البنية العرقية تتألف من مجموعات عديدة يمكن تعريفها بالبعد اللغوي: الناطقون باللغة الهندية (39)، والبنغالية (08)، والتيلوجو (08)، والماراثي (07)، والتاميل (06)، والغوجاراتي (05)، والملايالم (05)، والكانادا (04)، والأوريا (03)، والبنجابية (03)، والآسامية (01)، وجماعة واحدة بالبعد الديني هي السيخ (02). ولكن لماذا لا ندرج جماعات أخرى على البعد الديني (الهندوس والمسلمون مثلاً)، أو البعد القبلي (الطبقات المحرومة وغيرها)، أو الطبقي (على أعلى مستويات التجميع يتضمن الطبقات العليا والطبقات الدنيا والطبقات المحرومة)؟ أما على البعد اللغوي، فلماذا لا ندرج جماعات على المستويات العليا للتجميع -مثل اللغات الهندو-آرية (كالهندية والبنغالية والغوجاراتية والبنغالية) واللغات الدرافيدية (كالتيلوجو والتاميل والكانادا والملايالم)؟

في محاولة لتطوير هاتين القاعدتين للبيانات، يطرح فيرون (Fearon 2003: 201) تبريراً مفهوماً لهذا الحصر، فيحاول أن يدرج في حسابه الجماعات التي تستوفي المعايير التقليدية التالية قدر الإمكان: (1) العضوية تقوم أساساً على المولد. (2) الأعضاء واعون بفكرة العضوية في الجماعة. (3) الأعضاء يشتركون في ملامح ثقافية مميزة. (4) هذه الملامح الثقافية موضع تقدير غالبية الأعضاء. (5) الجماعة لها وطن أو تتذكر أن لها وطناً.

- (6) الجماعة لها تاريخ مشترك جماعي «ليس مختلفاً كلياً، ولكن له بعض الأساس في الواقع».
- (7) الجماعة «يمكن أن تكون قائمة بذاتها، أي أنها ليست طبقة اجتماعية أو جماعة مشابهة لطبقة اجتماعية ما» (Fearon 2003: 201).

لكن لا أستطيع القول كيف يمكن تفعيل هذه المعايير في عملية الترميز؛ فلكي نحدد إذا ما كان أعضاء الجماعة لهم تاريخ حقيقي ليس مختلفاً، أو إذا ما كانوا يعتزون بملامح ثقافية مميزة، أو إذا ما كانوا واعين بفكرة الانتماء إلى الجماعة؛ فهذه مهمة شاقة حتى للمتخصصين في شأن دولة أو جماعة بعينها. فكيف يستطيع القائم بعملية الترميز أن يتخذ هذه القرارات، وكيف يمكن أن ينحو الآخرون نحوها؟ كما أنه ليس من الواضح عدد المعايير التقليدية التي يجب أن تستوفيها الجماعة لكي يتم إدراجها، أو كيف يقرر القائم بعملية الترميز بين جماعات متعددة مرشحة وفقاً لأبعاد مختلفة استيفاء المعايير التقليدية. على سبيل المثال، لماذا لم يتم اختيار "الجات" (المدرجة في أطلس نارودوف ميرا وليس عند فيرون) والتي تستوفي المعايير من 1-6، ولا تستوفي المعيار 7 بدلاً من "البنجابية" التي تستوفي المعايير 1 و3 و4 و5 ولا تستوفي المعيارين 2 و6، وكذلك 7 مع شيء من الجدل؟ بعض الجماعات المدرجة في تصنيف فيرون يبدو أنها لا تلبى العديد من الشروط. فالناطقون باللغة الهندية مثلاً، ليسوا جماعة تتمتع بكون أعضائها واعين بانتمائهم إليها، ويشتركون في ملامح ثقافية مميزة يعترف بها معظم الأعضاء، ولها وطن أو تذكر أن لها وطناً. كما أن العديد من الجماعات المستبعدة من هذا الحصر يبدو أنها تلبى العديد من المعايير التقليدية، مثل الهندو-آرية والدرافيدية، والهندوس والمسلمين، والطبقات المحرومة.

هذه الاختلافات لها تبعاتها، حيث يقفز مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي من 42. إلى 89. حسب البيانات المختارة. كما أن حجم أكبر جماعة عرقية، وهو قياس مشترك يعتمد في بنائه على هذه القواعد البيانية، يتراوح بين 25. و72..

ويبرز تعدد الأبعاد في الهويات العرقية مشكلة أخرى بالنسبة إلى مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي كمقياس للتنوع العرقي. فالمؤشر يعطينا فقط مجرد قياس للتنوع



العرقى بناء على مجموعة من الجماعات التي يقصي كل منها الآخر والمختارة على أساس الأبعاد المختلفة أو بالمزج بينها. لكنه لا يمكن استخدامه لرصد التنوع العرقى في دولة ما إذا أخذنا في الحسبان بالأبعاد المتعددة معاً، إلى جانب العلاقة بينها. ولنوضح هذه المشكلة، نستطيع أن نقارن بين الهند وزامبيا. قلت في ما سبق إن خمسة أبعاد على الأقل من أبعاد الهوية العرقية ماثلة في الأذهان كحقيقة واقعة في الهند (Chandra 2004a)، وتتوزع على كل منها ما بين اثنتين إلى سبع فئات تقريباً إذا اقتصرنا على أعلى مستويات التوزيع. أما في زامبيا، فهناك بعدان مهمان للهوية فقط، هما: القبيلة واللغة (Posner 2005). ويشتمل بعد اللغة حالياً على أربع جماعات تتظم على أعلى مستويات التوزيع، وهي: الناطقون باليمبا والناطقون بالنيانجا والناطقون بالتونجا والناطقون باللوزي. أما البعد القبلي فيشتمل على نحو 70 فئة: الشيووا والتمبوكا واليمبا وهلم جرا. فأى الدولتين أكثر تنوعاً في ضوء التفاوت في عدد الأبعاد والفئات المدرجة ضمن كل بعد؟ هذا سؤال لا يجيبنا عنه مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي.

أما مؤشر "البنية" العرقية في قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات فيهدف إلى جمع بيانات منفصلة عن جميع أبعاد الهوية العرقية الماثلة في الأذهان كحقيقة واقعة في بلد ما، على كل مستويات التوزيع. كما نقترح أيضاً وضع مقياس جديد، نسميه مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي متعدد الأبعاد للسماح بالمقارنة بين درجات التنوع العرقى عبر البلدان المختلفة مع الأخذ في الاعتبار بهذه الأبعاد المتعددة وإتاحة الفرصة للاختلاف في عدد الأبعاد وعدد الفئات المدرجة ضمن كل بعد، عبر البلدان المختلفة (Chandra 2005a). لكن في مجال "الممارسة" العرقية، وهي شغلنا الشاغل حالياً، فإن الفئات والأبعاد المحسوبة في قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات هي التي تسميها الأطراف المعنية. ومن ثم، فإن الحصر الذي تعطيه لنا القاعدة عن الهويات العرقية التي تستدعى صراحة في الهند، يستند إلى جميع الفئات التي قامت الأحزاب السياسية بتعبئتها تعبئة صريحة في جولة الانتخابات البرلمانية عام 1991 (أقرب انتخابات تشريعية وطنية إلى عام 1996). (ويمكن من حيث المبدأ أن تُعد قائمة بكل الفئات التي تم استنفارها في الحملة الانتخابية



على نحو صريح أو ضمني). ولكن البيانات لا يمكن استخدامها لاحتساب مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي؛ لأنها لا تتميز بكون الجماعات يستبعد بعضها بعضاً ولا تتسم بالتغطية الشاملة. إلا أنه من الممكن استخدامها لاحتساب متغير التصويت العرقي (3895). وقياس حجم أكبر الفئات العرقية التي تم استدعاؤها (82).

## لو كانت تقيس "الممارسة"، فكيف نفسر التداخل بين قواعد البيانات والقياسات وعدم اكتمالها؟

ماذا لو اعتبرنا أن قواعد البيانات تعطينا بيانات، لا عن الجماعات المتضمنة في البنية العرقية، ولكن عن الجماعات العرقية كما يتم استدعاؤها على مستوى الممارسة، سواء أكان ذلك من قبيل التعبئة السياسية أو غيرها؟ في هذه الحالة، تقابلنا مشكلتنا التداخل وعدم الاكتمال. ولنأخذ أولاً أمثلة للتداخل. ليس هناك ما يدعونا إلى الاعتقاد أن الفئات العرقية التي يفعلها الأفراد على مستوى الممارسة يستبعد كل منها الآخر بالضرورة. بل إن حالات كثيرة مما رأيت في قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات تتداخل فيها الفئات التي يتم تعبئتها، ففي حصر الفئات العرقية التي يتم استدعاؤها سياسياً في الهند وفقاً لقاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات، والتي يلخصها الجدول (9-2)، نجد أن فئات الهندوس والمسلمين والسيخ كل منها منفصلة تماماً عن الأخرى، لكنها تتداخل مع فئات أخرى كالطبقات الدنيا الأخرى والطبقات المحرومة والجاركاندي والآسام والتاميل. وأحياناً نجد نماذج للتداخل التام بحيث تستقر إحدى الفئات تماماً داخل الأخرى، ففي بلجيكا على سبيل المثال، نجد من بين الفئات التي تعبئها الأحزاب السياسية البلجيكيين الأصليين (في مقابل المهاجرين) الذين يشكلون 91٪ من السكان، والناطقين باللغة الفرنسية الذين يمثلون 42٪ من السكان والذين يندرجون إلى حد كبير ضمن فئة البلجيكيين الأصليين.

ثم نأخذ أمثلة لعدم الاكتمال. لا توجد قاعدة تقضي بأن يقوم الأفراد في أي جماعة من السكان بتفعيل هوياتهم العرقية على نحو إقصائي. ففي واقع الحال لا توجد سوى قلة قليلة من الدول التي اتسمت بالاستقطاب الشديد في أوقات معينة، كما في يوغسلافيا عام

1992، حيث اصطف الشعب اليوغسلافي كله تقريباً وراء الهوية العرقية. ولكن حتى في تلك الدول، فإن التعريف العرقي للهوية قد لا يكون كاملاً. وتبين قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات أن 86% من السكان في يوغسلافيا صوتوا لأحزاب عرقية في عام 1992، بينما أعطت أقلية من الناخبين أصواتها لنوعيات أخرى من الأحزاب. وفي بلدان أخرى، نرى عادة تفعيلاً لأنواع عديدة للهوية على مستوى الممارسة. ففي الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة على سبيل المثال، ارتكن بعض الناخبين إلى هوياتهم الطبقية (كالطبقة الوسطى مثلاً)، بينما تحرك آخرون من منطلق الهوية الحزبية (الديمقراطية أو الجمهورية) وآخرون حسب هويات أخرى قائمة على العمر (كالمتقاعدين)، وغيرهم تبعاً لهوياتهم العنصرية (كالسود مثلاً).

في ضوء مشكلات التداخل وعدم شمول التغطية، ليس من الواضح كيف تعطينا قواعد البيانات الثلاث حصراً للجماعات في كل البلدان يتسم بالاستبعاد المتبادل وشمول التغطية. كما أنه ليس من الواضح ما هو معنى مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي الذي يقتضي الاستبعاد المتبادل وشمول التغطية.

أما قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات، فتعالج هذه المشكلات من خلال تكوين متغير التصويت العرقي، الذي لا يفرض أي افتراضات عن الاستبعاد المتبادل أو شمولية التغطية. ففي حالة الهند مثلاً، تبلغ قيمة متغير التصويت العرقي 03895. وجدير بالذكر أن هذه النسبة لا تتأثر بكون الأحزاب العرقية المعنية تقوم بتعبئة فئات تتسم بالاستبعاد المتبادل أو بالتداخل. والواقع أن الأحزاب في الهند تعبئ فئات تتداخل في ما بينها. لكن قيمة متغير التصويت العرقي تظل كما هي إذا اتجهت الأحزاب المعنية إلى تعبئة فئات تتسم بالاستبعاد المتبادل، فنحصل على قيمة متغير التصويت العرقي نفسها إذا حصل حزب يعبئ الهندوس على 30% من الأصوات وحزب يعبئ المسلمين على 8.95% من الأصوات. كذلك فإن متغير التصويت العرقي لا يفرض الاشتراط بأن تكون الفئات التي تخاطبها الأحزاب السياسية فئات كاملة؛ لأن الأصوات التي تفوز بها الأحزاب التي تعبئ كل فئة

من الفئات هي التي يتم إضافتها، وليس نسبة السكان الذين يتألفون من الفئات نفسها. وإنما يسمح لنا التصويت العرقي بملاحظة هذا الاكتمال في البيانات؛ ففي البلدان التي يستحضر فيها كل الأفراد الهويات العرقية في إطار السلوك الانتخابي، تبلغ قيمة متغير التصويت العرقي 10٪، وفي البلدان التي يستحضر فيها بعض الأفراد فقط الهويات العرقية في إطار السلوك الانتخابي تنخفض قيمة متغير التصويت العرقي عن 100٪.

**بصرف النظر عن قياس البنية أو الممارسة، ما الفترة الزمنية والسياق الذي تشير إليه البيانات؟**

وأخيراً، نصل إلى ملمح بنائي أساسي؛ وهو أن بنية الهويات العرقية وممارستها ومجموعة الهويات العرقية التي تتم تعبئتها سياسياً يمكن أن تتغير بمرور الوقت وتغير السياق. هذا الملمح في الظروف المثالية يوحي بأن علينا جمع البيانات عن الهويات العرقية عبر تسلسل زمني، مثلما نجمع البيانات عبر الوقت عن أنواع النظم ونصيب الفرد من الدخل وغير ذلك من المتغيرات ذات الطبيعة الدينامية المتغيرة. ويجب، على أقل تقدير، أن توضح قواعد البيانات ذات العينات العشوائية الوقت والسياق الذي تم فيه جمع البيانات بطريقة صريحة لا لبس فيها.

لكن قواعد البيانات الثلاث السابقة لا توضح تواريخ مصادرها، ولا تضعها في سياق معين، الأمر الذي يؤدي إلى مشكلة في استعمال البيانات، فكيف يمكن أن نستخدمها لتحليل الاستقرار السياسي عام 2000 إن لم نعرف هل الجماعات العرقية المذكورة تم حصرها في أعوام 2000 أو 1950 أو 1900، وإن لم نعرف هل هذا الحصر يعكس الجماعات ذات العلاقة بالسياسات الانتخابية أو التعبئة المناهضة للاستعمار أو العنف أم لا؟ كما أن غياب المعلومات عن الزمن والسياق الذي تم فيه جمع المادة يجعل من الصعب أيضاً التوسع في قواعد البيانات، فإن لم نعرف الزمن والسياق الذي تشير إليه هذه البيانات، فكيف لنا أن نعرف الفترات الزمنية والسياقات التي يمكن أن نضيفها إليها؟

مع الوقت يمكن أن نتوسع في قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات وامتغير التصويت العرقي. لكن البيانات مقيدة بسياق واحد، وبفترة زمنية معينة؛ وهي السياسات الانتخابية على المستوى الوطني وأقرب انتخابات تشريعية إلى عام 1996، فلا ندرج فيها معلومات عن الأحزاب السياسية التي لا تدخل الانتخابات موضوع الدراسة. فقد يكون هناك حزب عرقي في انتخابات سابقة، ولكن إن لم نجد دليلاً على لجوئه بصورة واضحة إلى الخطاب العرقي في تلك الحملة الانتخابية بعينها، فإننا لا نسجله على أنه حزب عرقي بصرف النظر عن تاريخه السياسي. معنى ذلك، أن البيانات يمكن أن تكون مرتبطة بتوقيت زمني معين، وأنا يمكن أن نتوسع في قاعدة البيانات؛ لندرج توقيتات أخرى لها مغزى واضح.

هذه الانتقادات الموجهة إلى قواعد البيانات السابقة لا تعني أنها على خطأ، ولكنها تعني أننا لا نعرف إن كانت صحيحة أم خاطئة. فعندما يختلف الحصر في ما بين قواعد البيانات الثلاث، كما في مثال الهند، فلا ندرج سبب ذلك، ولا نجد معياراً لنحدد أي القواعد يمكن الوثوق بها. وعندما تتفق، كما في حالة إيطاليا وألمانيا، لا ندرج إن كانت على صواب، وفي صوابها، نظراً إلى أن القواعد الثلاث جميعاً تستبعد بعض الهويات دونها تفسير. ويلاحظ أن مؤشرات التوزيع الإثنوجرافي اللغوي القائمة على قواعد البيانات الثلاث متوافقة إلى حد معقول (Fearon 2003: 214) لكننا لا ندرج إن كان هذا التوافق مؤشراً إلى صحة البيانات أو إلى التحيز المنهجي. فالاتفاق عندما يظهر على الأقل بين قاعدتي بيانات ألسينا وفرون قد لا يكون سوى نتيجة لاعتماد كليهما على بعض المصادر نفسها (مثل الكتاب السنوي لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية *CIA World Factbook* وموسوعة بريتانیکا *Encyclopedia Britannica*). وفي المقابل، نجد أن قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات تتميز في تحليل الديمقراطية (وغيرها من التحليلات المذكورة في الجزء الختامي) ليس بأن المتغيرة والمتولدة منها "صحيحة" أو مناسبة لجميع الأغراض - فهي لا تخلو من أخطاء التحيز والقياس - لكن معايير الترميز فيها تتميز بشفافية واضحة تسمح للباحثين الآخرين بالحكم على وجود هذه التحيزات والأخطاء وكيفية التعويض عنها.

## استخدام هذه البيانات لدراسة العلاقة بين الأحزاب العرقية والاستقرار الديمقراطي

الهدف الذي أنشده من بناء قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات والتوسع فيها هو اختبار الأفكار المتضاربة عن العلاقة بين صعود الأحزاب العرقية والاستقرار الديمقراطي. فالأحزاب السياسية العرقية طبقاً للرأي الكلاسيكي في النظرية الديمقراطية التجريبية تؤدي إلى خلخلة النظام الديمقراطي (Horowitz 1985; Rabushka and Shepsle 1972). ويستند هذا الرأي إلى المنطق التالي: (1) صعود الأحزاب العرقية حتى ولو كان حزباً واحداً يؤدي إلى عدوى بقية النظام الحزبي. (2) الأحزاب العرقية السياسية تسلك سلوكاً المزايدة بحيث يسعى كل جانب إلى استبعاد مؤيدي الجانب الآخر من المنافسة الانتخابية. (3) الديمقراطية تفشل إن عاجلاً أو آجلاً؛ إما لأن الحزب الفائز يتلاعب بقواعد المنافسة الحرة النزيمية، وإما لأن الطرف الخاسر يلجأ إلى العنف الوقائي للحيلولة دون إقصائه. وقد لقيت هذه الفكرة قبولاً واسعاً، لا بين منظري الديمقراطية فحسب، ولكن بين الصفوة الحاكمة في الديمقراطيات متعددة الأعراق أيضاً، التي تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون صعود مثل هذه الأحزاب، وأحياناً ما يكون ذلك بحظرها نهائياً عبر القنوات القانونية.

ويُعتقد أن الديمقراطيات متعددة الأعراق تشعر بالخطر لأسباب لا ترتبط ارتباطاً صريحاً بسلوك الأحزاب السياسية؛ فهي لا تمتلك الحد الأدنى من الحساسية بالمجتمع السياسي بالقدر اللازم لتسيير الديمقراطية (Mill [1861] 1991)، كما أن المطالب التي تعرضها الجماعات العرقية أصعب في معالجتها من المطالب التي تعرضها الجماعات غير العرقية (Rustow 1970; Horowitz 1985)، وتميل الديمقراطيات متعددة الأعراق إلى إفراز أمم وليدة أكثر من المجتمعات المنقسمة بين الطبقات الاجتماعية (Geertz 1973a). وعلى الرغم من أن هذه الأفكار الإضافية توحى كلها بأن ظهور الأحزاب العرقية لا

يعمل بالضرورة على خلخلة الديمقراطية في المجتمعات متعددة الأعراق، فإنها توحى بأن الأحزاب العرقية كافية لخلخلة الديمقراطية؛ لأن النظام الحزبي العرقي يؤدي بالتأكيد إلى آلية أو أكثر من هذه الآليات عن طريق استدعاء الهويات العرقية.

لكن دراسات أخرى، ومنها هذه الأبحاث التي قمت بها، تطرح فرضية مختلفة عن تأثير الأحزاب العرقية. فبناء على دراسة السلوك الشاذ للأحزاب العرقية في الهند، أصبحت أقبل بالرأي القائل بأن النظم السياسية التي تشجع على انتشار الأحزاب العرقية يمكنها أن تحمي الاستقرار الديمقراطي بأن تجعل العمل طبقاً لقواعد اللعبة وتكوين أغلبية انتخابية جديدة أكثر ربحية للمقاولين السياسيين الخاسرين من قلب النظام من خلال العنف (Chandra 2005a, 2004a).<sup>2</sup> وفي مخطوطة جديدة لجوهانا بيرنار Johanna Birnar نقرأ الطرح القائل بأن الوصول إلى المؤسسات - وهو مفهوم يشتمل على التمثيل في الأحزاب السياسية - يقلل من نزوع الجماعات العرقية للدخول في الصراعات. وتشير دراسات سابقة لآرند ليجبهارت (Arend Lijphart 1977) إلى أن الأحزاب العرقية التي تتمتع بدعم مؤيديها يمكن أن تؤدي دوراً محموداً في السياسات الديمقراطية من خلال التفاوض على الصفقات المبنية على التنازلات وضمانها. هذه الدراسات توحى بوجود تكافؤ إيجابي بين الأحزاب السياسية الناجحة والاستقرار الديمقراطي على الرغم من أن كلاً منها يركز على آلية مختلفة لتوضيح هذا التكافؤ.

لكن كلا الافتراضين لم يخضعا للاختبار التجريبي؛ لأننا لم نحصل حتى الآن على بيانات عابرة للجنسيات حول الأحزاب السياسية العرقية. والدراسات التي بين أيدينا تختبر العلاقة بين "التنوع العرقي" مقيساً باستخدام مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي المبني على أساس البيانات العابرة للجنسية حول الجماعات العرقية. هذه البيانات من حيث المبدأ يمكن الاستعانة بها في إجراء اختبار جزئي للافتراضات المذكورة أعلاه، حيث إنها تبين على الأقل هل ثمة علاقة سلبية بين التنوع العرقي والانهيار الديمقراطي. لكن

البيانات ومؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي لا يمكن الاعتماد عليهما للأسباب التي سأفصلها في الجزء التالي. فمن ناحية، نجد أن مستوى هذه البيانات ضعيف، وأن الدراسات المعنية بالعلاقة بين التنوع العرقي والاستقرار الديمقراطي غير حاسمة. ففي دراساته الأساسية حول محددات الدعم الديمقراطي وجد برزيفورسكي وآخرون (Przeworski et al. 2000: 125) أن التنوع العرقي يعمل على خلخلة كل أنواع الأنظمة، سواء أكانت ديمقراطية أم دكتاتورية. لكنهم لاحظوا أنهم غير متأكدين من هذه النتائج في ضوء نوعية البيانات، ولاحظوا أن النتائج ليست راسخة بما يكفي لوضع مواصفات نموذجية. كما أن الدراسات المعنية بانطلاق الحرب الأهلية، وهو موضوع يرتبط بخلخلة الاستقرار الديمقراطي، غير حاسمة أيضاً. حيث وجد برزيفورسكي وآخرون أن القياسات المختلفة للتنوع العرقي ترتبط بعلاقة سلبية، أو بعلاقة إيجابية، أو لا ترتبط بعلاقة تذكر مع احتمال نشوب الحرب الأهلية (Collier n.d.; Collier and Hoeffler 2001; Fearon and Laitin 2003; Sambanis 2001).

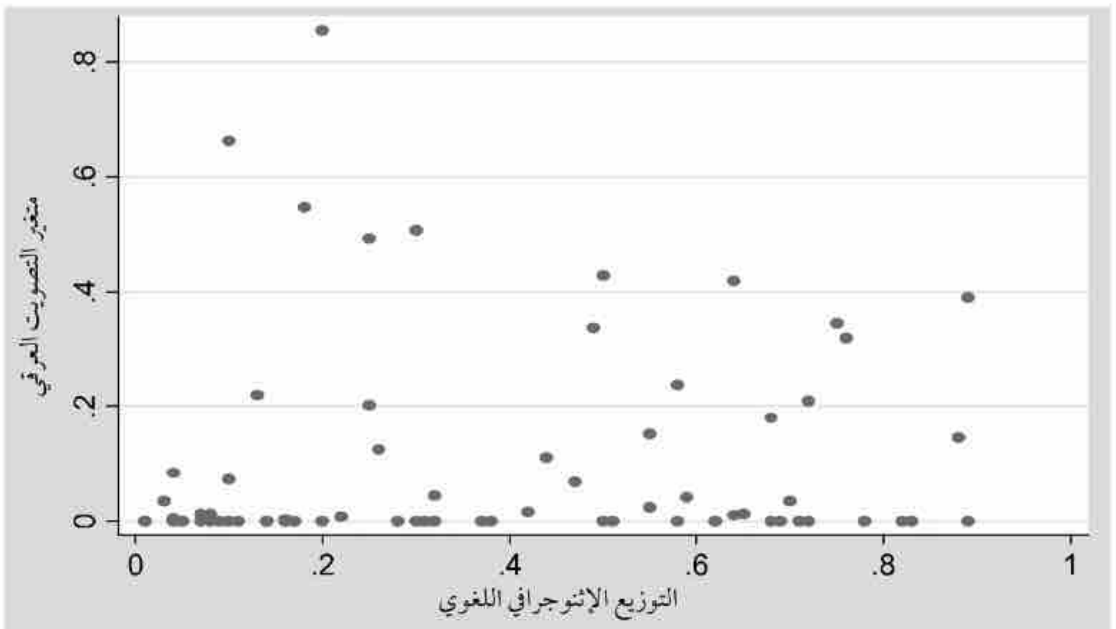
وأود هنا أن أختبر فرضيتين عن طريق إعادة إجراء اختبار الدعم الديمقراطي الذي أجراه برزيفورسكي وآخرون (Przeworski et al. 2000: 124، جدول 2-17)، مع بعض التعديلات المهمة في مواصفات النموذج وفي البيانات. فباستخدام قاعدة بيانات عشوائية ذات تسلسل زمني تحتوي على ملاحظات سنوية عن 141 دولة، استخدم برزيفورسكي وآخرون نموذجاً إحصائياً دينامياً لتقدير آثار مستوى النمو الاقتصادي على الاستقرار السياسي، والسيطرة على التنوع العرقي، والثقافة العرقية، والتاريخ السياسي العرقي، وتأثير البيئة العالمية. وكانت المتغيرات التي استخدموها لقياس تأثير التنوع العرقي هي مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي والتوزيع الديني (محتسباً على أساس نسب الكاثوليك والبروتستانت والمسلمين من سكان البلد). وفور الانتهاء من نسخة قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات ذات التسلسل الزمني، فإنني أتوقع أن يصبح من



المتيسر إعادة تطبيق هذا التحليل بإحلال متغير التصويت العرقي محل التوزيع الإثنوجرافي اللغوي والتوزيع الديني (وكذلك تجريب استكمال أو استبدال متغير التصويت العرقي لتحل محله قياسات متعددة من قياسات قاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات لقياس قوة الأحزاب السياسية التي تستدعي الهويات العرقية بطريقة ضمنية). وعلى أساس البيانات العشوائية التي تم جمعها حتى الآن على الأقل، يبدو لنا أنه لا توجد علاقة تذكر بين متغير التصويت العرقي وقياس التوزيع الإثنوجرافي اللغوي الذي استخدمه برزيفورسكي وآخرون؛ حيث يبلغ التكافؤ بين متغير التصويت العرقي والتوزيع الإثنوجرافي اللغوي 0.07 فقط (التكافؤ بين متغير التصويت العرقي والتوزيع الإثنوجرافي اللغوي بناء على قواعد البيانات التي أعدها فيرون (2003) وألسينا وآخرون (2003) التي وصفناها في الجزء السابق بتكافؤ ضعيف أيضاً).<sup>3</sup> ويلخص لنا الشكل (9-2) العلاقة بين هذين القياسين.

### الشكل (9-2)

العلاقة بين متغير التصويت العرقي والتوزيع الإثنوجرافي اللغوي





وبصرف النظر عن إحلال متغير التصويت العرقي محل مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي، فإنني أسعى إلى تعديل التحليل بطريقتين: أولاً، إدخال متغيرات متعلقة بالبنية المؤسسية ومأخوذة من قواعد البيانات الموجودة حالياً (Golder 2005; Rodden 2004; Rodden and Wibbels 2002; Keefer 2002)، ومنها متغيرات متعلقة بالقواعد الانتخابية وحجم المناطق الإدارية والنظم الفيدرالية والنظم الرئاسية والبرلمانية، والتي أطمح إلى دراستها معاً وفرادى حسب مقياس "المشاركة الاجتماعية الشاملة" consociationalism المحتوي على أربع نقاط (Chandra 2005a). ثانياً، استخدام العديد من المواصفات المختلفة للمتغير التابع باستعمال مصادر البيانات التالية على الأقل: مقياس Polity IV للديمقراطية، وبيانات فيرون-لايتين Fearon-Laitin عن نشوب الحرب الأهلية، وبيانات Banks عن العنف المدني، وقاعدة بيانات الأقليات المعرضة للخطر. هذان التعديلان مهمان لسببين: أولاً- وهو ما يخص التعديل الأول- أن بين أيدينا كتابات نظرية تشير إلى إمكانية الحد من تأثير الانقسامات العرقية والأحزاب السياسية في الاستقرار السياسي بعض الشيء من خلال التصميمات المؤسسية، ثانياً- وهو ما يخص التعديل الثاني- أننا بفضل هذا التعديل ستمكن من أن نكتشف مدى قوة النتائج في ضوء المواصفات المختلفة للمتغير التابع.

وفور إثبات التكافؤ بين صعود الأحزاب العرقية والاستقرار الديمقراطي، سوف أجري المزيد من الاختبارات للآلية الموضحة لهذا التكافؤ، باستخدام بيانات متسلسلة زمنياً عن متغير التصويت العرقي ومتغيرات أخرى لأستكشف هل تؤدي الأحزاب العرقية إلى "إفساد" النظام الحزبي؟ (ويمكن بحث هذا الموضوع بأن نرقب الأحزاب العرقية لنرى؛ هل هناك تكافؤ إيجابي بينها في لحظة زمنية معينة وبين التصويت للأحزاب العرقية في لحظة لاحقة)؟، وهل هناك أنواع معينة من الهوية (كالهوية الدينية) ترتبط أكثر من غيرها بالانهيار الديمقراطي؟ (وهذا الموضوع يمكن اختباراه بمراقبة تأثير تسييس

أنواع الهوية الفردية في الاستقرار السياسي)، وهل استبعاد الأحزاب العرقية من المشاركة في الحكم يؤدي تحديداً إلى خلخلة الاستقرار؟ (وهذا ما يمكن اختباره بإدراج متغير جديد لعدد مرات دخول الحزب العرقي في الحكم)، وما إلى ذلك.

## استخدام البيانات لطرح أسئلة أخرى في مجال العلوم الاجتماعية

على الرغم من أن اهتمامي الأساسي في إطار بناء متغير التصويت العرقي وقاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات هو بحث العلاقة بين صعود الأحزاب العرقية والاستقرار الديمقراطي، فإن هذه البيانات يمكن أن يستعين بها المتخصصون في العلوم الاجتماعية من المهتمين ببحث آثار تسييس الهويات العرقية، على الأقل، إذا قيست عن طريق النظام الحزبي، على مجموعة كبيرة من المخرجات. كما يمكن أن يستعين بها آخرون في مجال العلوم الاجتماعية بثلاثة طرق: أولاً، الاستعانة بمتغير أو أكثر من المتغيرات الجاهزة الثمانية والأربعين المتضمنة في قاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات لاستخدامها في تحليلاتهم، والجمع بينها وبين البيانات المجموعة من مصادر أخرى. ثانياً، تعديل متغير أو أكثر من هذه المتغيرات الثمانية والأربعين وإعادة ترميزه لاستخداماتهم الخاصة. ثالثاً، استخدام أرشيف المواد الخاص بقاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات لتكوين متغيرات جديدة. وفي جميع الحالات، يمكن تنظيم قواعد البيانات حسب البلد أو الحزب أو الجماعة.

وثمة سؤال مهم، يمكن الإجابة عنه باستخدام المتغيرات الجاهزة التي تضمها قاعدة بيانات الأعراف والمؤسسات: ما تأثير التسييس الصريح للانقسامات العرقية (مقيسة بمتغير التصويت العرقي) أو تسييس الانقسامات العرقية عموماً (مقيسة بجمع الأصوات الانتخابية التي حصلت عليها كل من الأحزاب التي تلجأ لتعبئة الهوية العرقية بطريقة صريحة أو ضمنية) على بعض النتائج المهمة مثل الحرب أو أعمال الشغب أو النمو الاقتصادي أو السياسات العامة أو الإنفاق على الرعاية الاجتماعية وغيرها؟ وأمامنا كم هائل من الأعمال في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصاد التي تبحث

تأثير مؤشر التوزيع الإثنوجرافي اللغوي في هذه المخرجات. ولكن -كما قلت في ما تقدم- فإنني لا أدري ما الذي يقيسه التوزيع الإثنوجرافي اللغوي، ولذلك فإن استبدال متغير التصويت العرقي به في تلك الأعمال يغدو اختباراً جيداً لجدوى مفهوم محدد -درجة التسييس الصريح للهويات العرقية في النظام الحزبي في لحظة زمنية معينة- في تفسير أي من هذه النتائج، مع إفساح المجال لإمكانية أن تكون "العرقية" ذات معنى بطرق لا يرصدها متغير التصويت العرقي.

من الأسئلة الأخرى التي تجد إجابة فورية عن طريق قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات ما يلي: هل تسييس أنواع معينة من الانقسامات العرقية (بسبب المنطقة أو الديانة أو اللغة أو القبيلة مثلاً) يرتبط بأنواع معينة من النتائج؟ وهذا ما يعني استخدام النسبة المئوية للأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الإقليمية أو الدينية أو اللغوية أو القبلية عبر البلدان المختلفة كمقياس للأهمية السياسية لهذه النوعيات من الانقسامات عبر البلدان. وما الذي يحدد حجم الائتلاف الذي قد يعبئه الحزب العرقي؟ هذا السؤال يترتب عليه استخدام الحزب كوحدة تحليلية واتخاذ الحجم النسبي للفئة المستهدفة من قبل الحزب العرقي كمتغير تابع. هل من الممكن أن تصطبغ السياسة بالصبغة العرقية في الديمقراطيات الجديدة؟ هذا السؤال يترتب عليه التعامل مع متغير التصويت العرقي (أو أحد بدائله) على أنه هو المتغير التابع واستخدام عمر الديمقراطية (مقيسة حسب قاعدة بيانات برزيفورسكي) أو وجود الانتخابات التأسيسية (مقيسة حسب قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات) كمتغير مستقل. وهل هناك رابط بين التاريخ الاستعماري ودرجة التسييس العرقي؟ وهذا السؤال يقتضي إنزال متغير التصويت العرقي (أو بدائله) منزلة متأخرة ضمن مجموعة المتغيرات المتعلقة بالتاريخ الاستعماري التي يجمعها ويلكينسون (Wilkenson 2008) وغيره. في هذه الحالات، ما على الباحث إلا أن يجمع بين متغيرات قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات وغيرها من المتغيرات التي جمعت في قواعد البيانات الأخرى.

أما الأسئلة التي يمكن تناولها من خلال تعديل طفيف للمتغيرات الموجودة حالياً فتتضمن ما يلي: ما سرعة تغيير الهويات العرقية التي يتم استدعاؤها سياسياً، وما تفسير هذا التغيير عبر الزمن؟ هذا السؤال يقتضي إنشاء مؤشر "للتذبذب" يقارن التغيرات التي تطرأ على الهويات المستدعاة عبر الفترات الانتخابية. ومتى تستدعي الأحزاب السياسية فئات معقدة بدلاً من الفئات البسيطة؟ هذا السؤال يقتضي منا إنشاء متغير لقياس درجة التعقيد في الائتلافات العرقية. وهل تلجأ الأحزاب العرقية إلى استدعاء الائتلافات التي تفوز بالحد الأدنى؟ هذا السؤال يقتضي وضع متغير جديد لطرح حجم الائتلاف الذي يعبئه الحزب من الحد الأدنى للفوز الذي ينص عليه النظام الانتخابي. وهل هناك رابط بين "التمتع بالأغلبية" العرقية والصراع؟ هذا السؤال يقتضي إدخال متغير محايد كعينة أو نموذج على أساس حجم الجماعة العرقية التي يستدعيها الحزب العرقي، وهل هي أغلبية أم أقلية. كل هذه المتغيرات يمكن إنشاؤها باستخدام أوامر إعادة الترميز في برنامج Stata أو غيره من البرامج الإحصائية.

وأخيراً، فإن الأرشيفات التي تغذي قاعدة البيانات يمكن أن تستغل كأساس لإنشاء متغيرات "فرعية" تسمح للباحثين بطرح مجموعة أوسع من الأسئلة. فيمكن مثلاً، استخدام الأرشيفات في وضع تصنيف للأحزاب أكثر دقة على أساس قضايا معينة تؤكد عليها الأحزاب بدلاً من التصنيف المحايد على أساس كونها عرقية أو متعددة الأعراق أو غير عرقية كما في قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات. وفي هذا الصدد، وضعت ريتشيل جيزيلكوويست Rachel Gisselquist، وهي من بين الطلبة الخريجين الذين يعملون على هذه البيانات، متغيراً جديداً يتعلق بالأحزاب الاقتصادية التي تستخدم مواد مصادرها. ويعتبر هذا المتغير متغيراً مهماً؛ لأنه يقسم الفئة المتبقية المندرجة تحت عنوان الأحزاب "غير العرقية" إلى فئات صغرى حسب القضايا والجماعات التي تستدعيها وتركز عليها. وتستخدم جيزيلكوويست هذا المتغير إلى جانب قاعدة البيانات بأكملها في أطروحتها التي تحاول فيها الإجابة عن السؤال التالي: ما الظروف التي تعلق فيها الانقسامات الاقتصادية على الانقسامات العرقية؟ وفي أطروحة قدمتها باحثة أخرى عن النظريات التي تربط بين

الظلم الاقتصادي والانتقال والدعم الديمقراطي، تستكشف تلك الباحثة إمكانية استخدام مواد المصادر المتعلقة بالحملة الانتخابية في تفعيل واختبار أحد الافتراضات الأساسية في هذه النظريات؛ وهو أن الانتخابات في جوهرها تدور حول إعادة توزيع الموارد الاقتصادية. ولذلك، وضعت نظاماً للترميز لتسجيل الحملات الانتخابية القائمة على فكرة إعادة توزيع الموارد في مقابل تلك التي لا تتبنى هذه الفكرة، بحيث يمكن استخدام هذا النظام في اختبار النظريات المتعلقة بالعلاقة بين الظلم الاقتصادي والانهيار الديمقراطي (Acemoglu and Robinson 2005; Boix 2003). كما يمكن استخدام قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات لاختبار التنبؤات التي تدور حول طبيعة الخطاب السياسي (مثل التعهد برعاية المصالح العامة لا الخاصة) وتأثيره في طبيعة الحوكمة السياسية. هذه البيانات قد تكون أكثر فائدة لتلك الأغراض من البيانات الموجودة حالياً عن البرامج الحزبية، والتي تعتمد على البيانات المكتوبة للأحزاب السياسية لا على تحليل خطابها الحقيقي. ومن الممكن أن ننشئ هذه المتغيرات بدرجة معقولة من الفاعلية؛ لأن هذا البناء لا يتطلب أكثر من أن يكون الباحث قادراً على استخدام الأرشيفات التي تدعم قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات بدلاً من أن يحاول بناءها من الصفر.

## خاتمة: مسارات أخرى لجمع البيانات "البنائية"

على الرغم من أن متغير التصويت العرقي وغيره من المتغيرات الناشئة عن قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات يمكن استخدامها في مجالات شتى، فإن قاعدة البيانات ليست هي السبيل الوحيد لاتباع المقاربة البنائية في جمع البيانات المتعلقة بالهوية العرقية. فهذا السبيل، كما حاولت أن أبين في هذا الفصل، متخصص للغاية ويركز على سلوك الأحزاب السياسية من منظور عابر للجنسيات، الأمر الذي يؤدي إلى إفراز العديد من المتغيرات شديدة التحديد تقيس جوانب معينة من الهوية دون غيرها. لكن التطور في مجال السياسات العرقية يعتمد على المحاولات المتنوعة من جانب مختلف الباحثين لجمع المعلومات عن هذه المتغيرات وغيرها أيضاً.

وهناك قواعد بيانات أخرى كثيرة تقوم على منظور بنائي في جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات تقع في مواضع أخرى من "شجرة المفاهيم" التي توضح تقسيم المفاهيم العديدة المتعلقة "بالعرقية". وقد حاول بوزنر (Posner 2004) وسكاريت ومظفر (Scarrit and Mozaffar 1999) -كل على حدة- جمع البيانات عن الفئات العرقية المهمة سياسياً في إفريقيا. وتعتبر قاعدة بيانات سكاريت ومظفر فريدة بين قواعد البيانات العابرة للجنسيات؛ في أنها تدرج الفئات على مستويات متعددة. فقاعدة بيانات الأقليات المعرضة للخطر، التي كانت في بدايتها لا تراعي التطور الزمني، أصبحت الآن تحدّث بياناتها تحديثاً تلقائياً، بحيث تتبع التغييرات الطارئة على تركيب الجماعات العرقية التي تشتمل عليها قاعدة البيانات. أما ويتنبرج (Wittenberg 2004) فيستخدم منهج الاستدلال البيئي لجاري كينج Gary King في تتبع أنماط التصويت الانتخابي لدى الجماعات العرقية في أوروبا الشرقية. ويعتبر هذا المنهج مفيداً بصفة خاصة من المنظور البنائي؛ لأنه يسمح للباحث بفرض تصنيفات عرقية مختلفة على سكان بلد ما؛ ليرى ما الفئات التي يمكن بواسطتها التنبؤ بسلوك الناخبين بدلاً من إسقاط تصورات عرقية مسبقة على التحليل. ويستكشف تايكولي (Taeko Lee 2008) التنوع في التعريف الذاتي للهوية عند الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام تصميم مبتكر لاستطلاع الرأي يسمح للناخبين بتوزيع "نقاط للهوية" على مجموعة من تصنيفات الهوية العرقية. أما ستيفن ويلكينسون (Stephen Wilkinson 2008) فيفتح الآفاق لجمع المعلومات في ضوء المنظور البنائي عن استدعاء الهوية في السياقات غير المؤسسية، عن طريق إنشاء قاعدة بيانات تراعي الحساسية الزمنية تضم معلومات عن كل المواقف التي شهدت تحركات جماعية غير مؤسسية في الهند في حقبة ما بعد الاستعمار، بما في ذلك أعمال الشغب والإضرابات والتظاهرات، ويسجل كل حدث منها تبعاً لكل الهويات المتعلقة به. كل قاعدة بيانات من هذه القواعد تقيس جانباً مميزاً من جوانب العرقية في سياق ما غير موجود في قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات. كذلك، بما أن قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات العابرة للجنسيات في نطاق التغطية، فإن كل قاعدة بيانات من هذه القواعد، باستثناء قاعدة بيانات الأقليات المعرضة للخطر، تركز على دولة واحدة بعينها (الهند، والولايات المتحدة) أو منطقة بعينها (أوروبا

الشرقية، وإفريقيا). ومن ثم، فإن الدراسات التي تستند إلى قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات يمكن استكمالها وتعميقها بالمزيد من التحليلات القائمة على تلك البيانات. فالبيانات المتعلقة بأنماط التصويت في كل بلد على حدة تسمح لنا باختبار دلالات أنماط السلوك الحزبي التي تكشف عنها قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات.

أما في الوقت الحالي، فلا تزال المقاربات البنائية لجمع المعلومات في مرحلة وليدة، ومن ثم، لا بد لها من التطوير والزيادة بمرور الوقت. وفي نهاية المطاف، سنعرف متى حققنا تقدماً عندما تحل محل المفاهيم والمتغيرات وقواعد البيانات الشاملة التي تهيمن حالياً على مجال البحث مفاهيم ومتغيرات وقواعد بيانات أخرى عديدة محددة، ينافس بعضها بعضاً، ويتكامل بعضها مع بعض في آنٍ واحد.

القسم الرابع

## تحليل الخطاب والإثنوجرافيا





نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

## علاقات الهوية والفجوة الصينية-السوفيتية

### تيد هوبف

من المعروف أن النظرية هي التي تحدد المنهج؛ فالطريقة التي ينظر بها المرء إلى نتيجة معينة هي التي تحرك المناهج التي يختارها لتقييم الجدوى النسبية للمقولات المتضاربة بشأن تلك النتيجة. وفي هذا الفصل، سيجد القارئ أن طريقة تنظيري للهوية تحكم خياراتي المنهجية في استعمال تحليل الخطاب. فلو كنت قد اخترت متغيراً غير الهوية، ولنقل مثلاً القوة العسكرية الموضوعية، أو لو كنت قد اخترت تنظير الهوية بطريقة مختلفة، ولنقل مثلاً أيضاً باعتبارها التصورات الذاتية لصناع القرار، لكان المنهج المختار قد اختلف. أما وقد شرعت في التنظير للهوية باعتبارها بنية اجتماعية ذاتية مشتركة، فإن المنهج الذي اخترته يجب أن يتفق وهذا الواقع الذاتي المشترك كما يعيشه أصحابه. فالذاتية المشتركة هي الواقع الذي يتولد في مجتمع محلي أو مجتمع أو جماعة يشترك أفرادها في فهم العالم الواسع. ولا يمكن اختزالها في صورة الواقع الموضوعي؛ أي الواقع الموجود بمعزل عن تصوراتنا له، ولا كواقع ذاتي؛ أي الواقع الذي يراه كل منا بصفته الفردية. فلو كان هذا الخيار الأخير هو خيارنا لكنا بحاجة إلى أن ننظر فقط في أذهان صناع القرار بصفتهم الفردية لنعرف ما الذي يعتقدون. ولو كان الخيار الأول، لما احتجنا إلى أن نسجل أكثر من المؤشرات الموضوعية المفترض أنها سببية وفقاً لنظرية بعينها.

سوف أستعرض نظرية بنائية للهوية تتسم بأنها اجتماعية وبنوية ومعرفية في آنٍ واحد، حيث استكشف ثلاث صور لمنطق النظام الاجتماعي -تقدير العواقب والملاءمة والتعود- وأربطها بنظرية الهوية التي طبقتهُها على دراسة اختيارات السياسة الخارجية

للدولة. ثم أوضح المنهج في علاقته بالنظرية المطروحة، وحالة الانقسام والفجوة بين الصينيين والسوفييت، وأقيّم الجدوى التجريبية للتفسير البنائي لتحول العلاقات الصينية-السوفيتية من الصداقة إلى العداوة. وأختتم ببعض الأفكار حول إمكانية المزوجة المفيدة بين المناهج الوجودية التفسيرية والمناهج المعرفية والوضعية.

## البناء الاجتماعي للهوية ومنطق التعود

التفسير البنائي للهوية الذي أطرحه هنا تفسير اجتماعي معرفي بنيوي؛ إذ أفترض أن الهوية نتاج للتفاعل الاجتماعي، وأنها ضرورة معرفية لكي يشق المرء طريقه في الحياة، وأنها كامنة في البنى الاجتماعية للحياة اليومية. وهذه النقطة الأخيرة تؤكد منطق التعود، أو الطريقة التي يعتمد بها الناس على الخبرات المسلّم بها ليشقوا طريقهم في حياتهم.

الهويات ذات طبيعة علائقية.<sup>1</sup> وعلى المستوى الفردي نجد أن هذه الفكرة توحى بأن المرء لا يمكن أن يفهم نفسه كمذكر من دون المقارنة بالمؤنث، ولا أنه مثلي الجنس من دون المقارنة بمن يميلون إلى الجنس الآخر، ولا أنه أسود من دون المقارنة بالأبيض... وهكذا. وهذا معناه على مستوى الدولة أن السوفييت لا يمكن أن يدركوا أنهم أوروبيون من دون المقارنة بغير الأوروبي؛ بحيث يعرفون أنفسهم من خلال التضاد معه.

والهويات تؤدي وظيفتها معرفياً؛ فتساعدنا على ضمان وجود بيئة اجتماعية قابلة للتنبؤ.<sup>2</sup> وفي ضوء القيود المعرفية على قدراتنا على معالجة المعلومات، يصعب أن نتخيل أن نواصل العيش في الدنيا لو تخيلنا أن كل تعامل يتعامله المرء يمثل تعاملاً مع جنس مستقل بذاته، بدلاً من أن نستجيب بطريقة معينة - من بين مجموعة صغيرة من الطرق - للمواقف التي نفهم أنها مشابهة لنوعية المواقف التي واجهتنا من قبل، ونضعها في نظام تصنيفي. فمنذ نعومة أظفارهم، يتعود الناس صياغة التصنيفات حتى يشقوا طريقهم في الحياة.<sup>3</sup> ويحتاج البشر إلى أن يفهموا ويفهموا، وهو ما يقترن بمصادرهم المعرفية المحدودة؛ الأمر الذي يؤدي إلى ظهور الهويات كطرق مختصرة تضم الأفكار وردود الأفعال والممارسات

المحتملة تجاه الآخرين بتصنيفاتهم المختلفة.<sup>4</sup> تلك هي الحاجات البشرية "للأمن الوجودي"؛ أو اليقين بأنك والآخرين متشابهون من أول لحظة، من يوم إلى آخر، ومن عام إلى عام (J. Turner 1988: 51, 164; Giddens 1991: 35-63).

والهوية نتاج اجتماعي للتفاعل مع الآخرين؛ فمعنى أن تكون الأنتى أنتى لا يتكون في ذهن الفرد من واقع المادة الموجودة في ذهنه منذ الميلاد. لكن الهوية المؤنثة تتكون بطريقة واضحة من خلال توجيهات الأبوين والتوجيهات الأسرية؛ أي التفاعل الاجتماعي الأولي كما وصفه برجر ولكمان Berger and Luckmann منذ نحو أربعين عاماً، ليس هذا فحسب ولكن أيضاً من خلال الممارسات اليومية العادية التي تتألف منها الحياة اليومية (Berger and Luckmann 1996).

كيف تؤدي الممارسات اليومية المسلم بها إلى إنتاج الهوية وإعادة إنتاجها؟ عندما تنقل امرأة بيضاء تسير في الشارع حقيبة يدها من يد إلى أخرى لتبعدها عن طريق رجلين من الأمريكيين الأفارقة، فإنها في هذه الحال تعد فاعلاً ومفعولاً. هي فاعلة بشكلين مختلفين: أولاً، أنها اختارت أن تنقل حقيبة اليد. ثانياً، أنها دونها قصد أعادت إنتاج خطاب معين عن الهوية العنصرية، مفاده أن الرجال الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية مصدر للخطر المحتمل. وفي الوقت نفسه، هي مفعول به من حيث إن أفعالها تعد -جزئياً- نتاجاً للخطاب السائد عن العنصر في أمريكا. فردّ فعلها الذي يكاد يكون تلقائياً على اقتراب الرجلين السودين، ليس من قبيل اختيارها فحسب، ولكنه أيضاً نتاج البنية الاجتماعية التي صنفتها على أنها بيضاء، ومن ثم، هدف محتمل.<sup>5</sup>

الهوية بنية اجتماعية تمكن الناس من فهم العالم الخارجي من ناحية، وتثنيهم عن هذا الفهم من ناحية أخرى.<sup>6</sup> وللهوية بنى اجتماعية تعمل عملها بثلاث طرق متداخلة: أولاً، أنها تعاقب على الخروج عن الفهم الذاتي المشترك والسائد للهوية الاجتماعية وتكافئ على الالتزام به؛ فمثلاً، نجد أن الصبي الصغير عندما ينادي عليه أقرانه ليلعبوا سوياً قد يلتقط في طريقه للخروج لعبة البولدوزر بدلاً من الدمية "باربي"، بناء على حسبة سريعة

للمكسب والخسارة. ثانياً، أن هذه البنى تحدد للصبي الصغير كيف يتصرف لو كان يريد الحفاظ على هويته المذكورة أمام أقرانه؛ لأن البنى الاجتماعية قادرة على إيلاء من يخالف معاييرها. ثالثاً، أن الخطاب السائد عن الهوية القائمة على النوع، يعني أن الصبي سيلتقط لعبة "البولدوزر" من دون أدنى تفكير من جانبه في تصرف تلقائي بحت. وأي اختيار آخر لا يمكن أن يتصوره أو يفكر فيه. وسنناقش في هذا الفصل هذه الصور المنطقية الثلاث، وهي: تقدير العواقب، والملاءمة والتعود.

هذه العناصر معاً، تكون نظرية اجتماعية للهوية؛ لأن هوية المرء لا معنى لها إلا في علاقتها بالآخرين أفراداً وجماعات، ولا يمكن أن يتم إنتاجها وإعادة إنتاجها إلا بالتفاعل معهم. وتعتبر النظرية نظرية معرفية؛ لأن الحاجة التي تسبق الحالة الاجتماعية للهوية هي حاجة نفسية تنبع من عوائق كأداء مصدرها القدرات البشرية المحدودة على معالجة المعلومات. وهي من ناحية أخرى، نظرية بنوية للهوية؛ لأن الهويات التي تصف بها الفرد لا تمارس ممارسة ذات معنى من جانب الفرد وحده، ولكن فاعليتها وقيمتها وتوافرها، بل وإمكانية وجودها أصلاً أمور تشجع عليها أو تثني عنها الهويات الاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي الذي يعيش فيه الأفراد.

البنائية الاجتماعية social constructivism هي نظرية للنظام الاجتماعي.<sup>7</sup> فكيف نفسر إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد المتوسط في الحياة اليومية في المجتمع إلى حد مدهش، وفي الوقت نفسه، نسلم بأن هذا الفرد يمتلك القدرة على الفعل في أي وقت يشاء؟ ليس معنى ذلك أن البنائية غير قادرة على تفسير التغيير، ولكنه يشير إلى أن جذورها وتطورها على مدى القرن الماضي تركز على أسباب عدم حدوث المزيد من التغيير أكثر مما نتوقع في ضوء قسوة العالم المادي والظلم الفادح المستشري فيه. وعلى مدى 150 عاماً مضت من عمر النظرية الاجتماعية، طرحت ثلاث إجابات عن هذا السؤال: حساب الأرباح والتكاليف، والمعايير، والعادات. ويترتب على هذه الإجابات ثلاثة أنواع من المنطق، هي: منطق تقدير العواقب، ومنطق الملاءمة، ومنطق التعود.<sup>8</sup>

جدير بالذكر أن دراسات ماكس فيبر Weber وإيميل دوركايم Emile Durkheim عن النظام الاجتماعي تنبأت بهذا المنطق بصورة الثلاث، وتستنتج أن العادات والأعراف والتقاليد تفسر شيوع السلوك في معظم الأوقات (-212, 24-43, 1986: M. Weber 51-55; Durkheim 1982: 319-325, 126).<sup>9</sup> والعادات تسود من ناحية لأنها هي التجسيد السلوكي للحاجة المعرفية إلى التبسيط.<sup>10</sup> والعادات والأعراف والتقاليد تفرض النظام الاجتماعي في معظم الأوقات، وليس حساب المكاسب والتكاليف الواعي، ولا اعتبارات المفروض والواجب. وكما يقول ريموند وليامز Raymond Williams «لو كانت أفكارنا وافتراضاتنا وعاداتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية مجرد نتاج لتحكم معين، لو كانت مجرد نوع من التدريب الصريح... لسهل على المجتمع أن يتحرك ويتغير أكثر مما يحدث في واقع الحال».<sup>11</sup> وقد لاحظ بيير بورديو (Pierre Bourdieu 1990: 54) أن العادات «تميل إلى ضمان "سلامة" الممارسات واتساقها عبر الوقت بصورة يمكن الاعتماد عليها أكثر من جميع القواعد الرسمية والمعايير الصريحة».

ومنذ مئة عام قالها وليام جيمس صراحة (William James 1981: 126): «لا يوجد إنسان أتعس من ذلك الذي لم يعتد شيئاً سوى التردد، حتى إن إشعال السيجار والشرب من الفنجان وتوقيت الإيواء للنوم والاستيقاظ كل يوم وبدء أي خطوة في العمل تعد بالنسبة إليه مسألة تفكير إرادي».

أما إبراز المنطق الثالث فيقتضي التنظير بطريقة معينة بشأن مصادر الهوية المستمدة من الحياة المنزلية الخاصة؛ لأننا نريد أن نستخرج بطريقة تجريبية مجموعة من الهويات التي تسري في المجتمع الكلي من علاقات الدولة التي تربطها بالمجتمع على أساس الهوية. هذه الممارسات اليومية التطبيعية تمثل محور اهتمام الكثيرين من أهم المنظرين السياسيين والاجتماعيين على مدى القرن ونصف القرن الماضي، الذين تحدث كل منهم عن فكرة البنية الاجتماعية الجمعية التي تقيد الاختيارات الفردية وتتيحها. فضلاً عن الضمير الجمعي الذي قال به دوركايم، تحدث لودفيج فيتجنشتاين Ludwig Wittgenstein عن

شكل الحياة، وألفريد شوتز Alfred Schutz عن عالم الحياة، ويير بورديو عن العادة، وكليفورد جيرتس Clifford Geertz عن شبكة المعنى، ووالتر بنجامين Walter Benjamin عن الخيالي، وميشيل فوكو Michel Foucault عن تشكيل الخطاب، ويتر برجر وتوماس لكان عن الكون الرمزي، وجون سيرل John Searle عن الخلفية، وأنطونيو جرامشي Antonio Gramsci عن الفطرة السليمة، وجان بودريار Jean Baudrillard عن التمثيل.<sup>12</sup>

الشيء المشترك بين هؤلاء جميعاً هو فكرة أن الواقع الاجتماعي الذاتي المشترك هو العلة الأساسية للأنماط المعتادة القابلة للملاحظة من السلوك الاجتماعي، وأن الممارسات اليومية العادية من أقوى ما يعيد إنتاج هذه الأنماط.<sup>13</sup> حيث إننا نريد أن نتوصل إلى الممارسات اليومية العادية الطبيعية المسلّم بها التي تمثل الحياة اليومية والواقع المشترك بالفطرة، والذي يشير إليه مارش وأولسن (March and Olsen 1995: 30) بقولهما «مجموعة المعاني والممارسات المشتركة التي تعد مسلّمات».<sup>14</sup>

وقد ذهب شوتز (Schutz 1973a: 14) إلى القول بأن «لغة الحياة اليومية هي أداة التنميط بامتياز... إذ يمكن تفسيرها على أنها كنز من الأنماط والشخصيات الجاهزة والمستمدة من المجتمع». إننا نريد الوصول إلى هذا الكنز من خلال أنثروبولوجيا أو إثنوجرافيا الحياة اليومية، أي مجموعة المحادثات التي تسمع عرضاً، ومجموعة الهويات التي تحتل الصدارة عندما يدور بخلد الأفراد فكرة الهوية أصلاً، «ذلك هو مناط أي تحليل اجتماعي وثقافي متطور، بمعنى الانتباه للأفكار والنشاطات الواضحة وأيضاً للمواقف والأفكار الضمنية أو حتى المسلّم بها».<sup>15</sup> وتقول الفرضية المجتمعية البنائية إن خطاب الهوية في الحياة اليومية يظهر أيضاً لدى النخب التي تختار الخيارات السياسية الخارجية لبلادها بقدر ما يتفاعل هؤلاء القادة مع البنية الاجتماعية السائدة بما تشتمل عليه من المعارف المسلّم بها عن العالم.<sup>16</sup> ويمثل هذا الخطاب بصورة المتعددة "رباط المجتمعات" الذي ألمح إليه فيندت Wendt كمكون ضروري لأي تفسير بنائي للهوية والسياسات

العالمية. فعندما ينظر زعيم سوفيتي إلى الصين، فإنه يقرأ الصين من خلال خريطة الهوية السائدة في الاتحاد السوفيتي في عصره.

وتحقق البنية الاجتماعية أشد درجات الاستقرار عندما لا تنشأ تساؤلات عن اختلال البنية، لا عندما تطفو أفكار الاختلال من آني إلى آخر ثم تُرفض بعد حساب التكاليف والمنافع النسبية، أو بعد أن نقرر أنه من الأفضل ألا نجري هذه الحسابات. وإذا كان النظام العالمي يسير كما أتصور، وكما سبق وقال العديد من الباحثين الذين نظروا في مشكلة النظام الاجتماعي، أي وفقاً لمنطق استحالة التصور واستحالة التخيل، فإن العلاقات ستكون أكثر استقراراً، والمؤسسات أكثر دواماً، والعداوات والصداقات أطول عمراً.<sup>17</sup> فاليقين، لا الشك، يسود حتى في أوقات الفوضى.<sup>18</sup> وهذا اليقين يسري على الأصدقاء والأعداء على حد سواء.<sup>19</sup>

## تحليل الخطاب: مقارنة جديدة للمسلمات

لعل أفضل منهج لبحث الممارسات اليومية الطبيعية لبناء الهوية في الاتحاد السوفيتي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين هو الدراسة الإثنوجرافية لهذا المجتمع في ذلك الوقت. ومن ثم، فإن المنهج المستخدم هنا، وهو التحليل النصي لخطاب ذلك العصر، هو ثاني أفضل الطرق الممكنة.<sup>20</sup> فإذا كنا نبحث عن الفطرة الطبيعية العفوية البديهية في المجتمع، فينبغي ألا نلتفت إلى النصوص التي تدور حول الهوية، ولكن إلى مجموعة كبيرة من النصوص التي تتناول كل شيء عدا الهوية.<sup>21</sup> ذلك أننا إذا كنا مهتمين بهوية كما تبدى في التعبير عنها بطريقة عفوية غير مقصودة، فإن استخدام النصوص أو المقالات المكتوبة عن الهوية في ذاتها ليست مصدراً مناسباً للدليل، بمعنى أنه لا يتفق والنظرية التي يسترشد بها البحث.<sup>22</sup> ومن هنا، فإننا نسعى إلى اكتشاف الهويات التي تسود عديداً في عدد من ألوان الكتابة أو الأجناس الأدبية، ثم نضع هذه الهويات في سياقها بأن نقيم معناها في النص الذي عثرنا عليها فيه. الخطوة التالية هي "التنصص" أو استخراج



المعنى من النصوص intertextualization؛ وهو مصطلح في تحليل الخطاب يعني استخراج معنى الهوية من شتى صور الكتابة والأنواع الأدبية المختلفة. وأخيراً، تأتي خطوة المزج بين هذه الهويات المنصوص عليها في خطاب الفاعل موضوع الدراسة، وهو في حالتنا هذه الاتحاد السوفيتي نفسه.

## اختيار عينات النصوص

لكي نتوصل إلى خطاب الهوية السائد في مجتمع ما، علينا أولاً أن نختار عينة من النصوص لبحثها. معنى ذلك ضرورة وضع قائمة بنصوص كثيرة ومتنوعة بما يكفي لتكوين عينة شبه معبرة عن خطاب الهوية في أي مجتمع، وجمع النصوص التي تُقبل عامة الجماهير على قراءتها أكثر من غيرها. وهذا ما لا يمكن أن يتم من دون المعرفة الأساسية أو البحث الأساسي حول المجتمع موضوع الدراسة. ولاشك في أننا يمكن أن نبدأ بأكثر الكتب مبيعاً وبالنصوص المدرسية والصحف الكبرى والمجلات الأسبوعية والشهرية والدوريات المهنية. ولكن لو كان المجتمع يتميز بتقاليد شفوية من الحكيم، والالتفاف حول المنشدين الرَّحَّل، ولو كان المجتمع قد هجر القراءة إلى مشاهدة التلفاز، فإن الاعتماد على المواد السابق ذكرها سيكون خطأ. وهنا يجب أن نجمع معلومات عن نسب التوزيع وبيع التذاكر والاشتراكات وتخفيضات الكتب ونسب المشاهدة والاستماع، كما تجب قراءة المصادر التي تتناول عادات الاستهلاك المعلوماتي اليومي للشعب موضوع الدراسة.

ويجب أن يتناسب الكم مع التنوع؛ بمعنى اختيار العينة من أجناس مختلفة. فالروايات والكتب المدرسية والدوريات الأكاديمية والصحف واسعة الانتشار والشعر والروايات الشعبية والأوبرا والموسيقى الشعبية نماذج لأجناس مختلفة يمكن الرجوع إليها. وكلما زاد عدد الأنواع المختارة منها، كان ذلك أفضل. وفي هذه الدراسة، جاءت معظم الاختيارات من النصوص المنشورة أو المتداولة عام 1955، كما اختيرت عينات من أعوام تالية أيضاً، لترى هل ظل خطاب الهوية السوفيتي الأصلي السائد والتوجهات

الأولية المناهضة له آنذاك كما هي، أم طراً عليه التغيير على مدى العقد التالي حتى عام 1966. كما أوليت اهتماماً خاصاً لأرشفيف إدارات الثقافة والأيديولوجية والدعاية التابعة للجنة المركزية؛ لأن هذه الإدارات الحافظة للهوية السوفيتية الأرثوذكسية السائدة كانت ترد مباشرة، وفي أكثر الأحيان، على كل صور الخطاب التي ظهرت لمناهضة الهيمنة السوفيتية آنذاك. ويضم ملحق هذا الفصل قائمة كاملة بالنصوص المختارة.

ولكن لم الروايات التي يقرؤها العامة بدلاً من المذكرات الخاصة لصناع القرار في الدولة المعنية، أو حتى الكتب التي يقرؤها الزعماء أنفسهم؟<sup>23</sup> هناك أسباب عدة لذلك؛ إذ إنني أعمل في إطار نظرية للهوية الذاتية المشتركة، وليس الهوية الذاتية فحسب، ثم إنها بنيوية أي ليست فردية، واجتماعية أي ليست شخصية. والنظرية تقول إن هذه الهويات قائمة بمعزل عن الشخص الذي يشغل منصب رئيس الدولة. فإذا وجدنا أن نسق صناعة القرار الفردي هو الذي يحدد النتائج بدلاً من خطاب الهوية السائد، فإن ذلك يتنافى مع النظرية التي أطرحها.<sup>24</sup> وعلى الرغم من المتطلبات الإثباتية العسيرة للنظرية، فإنها تؤذن بأن تكون أبسط من النظرية الذاتية. فبدلاً من الانطلاق من محاولة العثور على اعتقاد معين يفسر كل تصورات دولة بعينها، فإننا نولد خطاباً سائداً عن هوية الدولة يفسر الكثير من العلاقات.

وبدلاً من وضع تفسير يرتكن إلى زعيم واحد بعينه يتمتع بسلطات أوتوقراطية (فردية شمولية) في خيارات السياسة الخارجية، فإننا نأمل أن تقودنا البنية الاجتماعية إلى عدد محدود من علاقات الهوية بصرف النظر عن شمولية النظام السياسي أو تعدديته. وأخيراً فإن التفسير الذاتي يشرح النتائج في حدود وجود زعيم معين في المنصب، ما يجعل هذه النظرية عقيمة لدراسة الدول ذات التحول الديمقراطي المتوهج أو العديد من الحكومات الائتلافية أو الانقلابات المتسلسلة. أما النظرية الاجتماعية البنيوية المطروحة هنا، فتنبأ بالاستمرارية في علاقات الهوية عبر الحكومات المختلفة. وفي هذه الدراسة تحديداً، نجد أن إبعاد نيكيتا خروشوف عام 1964 يفرز تنبؤات بعدم تغير علاقات الهوية

مع الصين والمصالح السوفيتية في الصين، أو السياسات المتعلقة بالصين نفسها، وهي التوقعات التي تؤكدتها الأدلة التجريبية التي نستعرضها في ما بعد في هذا الفصل.

وهناك ميزتان منهجيتان أخريان تنبعان من استعمال المقاربة الذاتية المشتركة: الأولى، أننا من حيث المبدأ نستخرج من الدلالات القابلة للتكذيب أكثر مما نحصل عليه لو كنا نتعامل مع مقارنة تركز على صنع القرار على أساس نسق المعتقدات أو على الحدس المعرفي لفرد بعينه. وذلك لأن خطاب الهوية السائد يشير إلى علاقات الهوية مع أكثر من دولة واحدة، ومن ثم، يمكن تقييم كل هذه العلاقات تقييماً تجريبياً أيضاً. كما أن علاقات الهوية تلك لها امتدادات داخل الدولة نفسها إلى الأقليات العرقية والدينية مثلاً. ومن ثم، يمكن وضع تنبؤات قابلة للخطأ بشأن علاقات الهوية تلك أيضاً.

الميزة المنهجية الأخرى هي المسافة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التي تتيحها النظرية البنوية الاجتماعية. فتفادي الحشو والإطناب يقتضي إبقاء المتغير المستقل، وهو الاتحاد السوفيتي في هذه الدراسة، منفصلاً عن فهم الدول الأخرى أو السياسات المتبعة إزاء هذه الدول، التي تمثل المتغيرات التابعة (Zehfuss 2001: 326-327). ونأمل أن «نتمكن من تفادي وصف المتغير الشارح [خطاب الهوية السوفيتية] على أساس النتيجة [فهم الصين]» (Kier 1997: 34). ولتحقيق ذلك، سننظر إلى الهويات السوفيتية في عينة من النصوص المختارة التي لا تستخدم لتوليد قيمة المتغير التابع أو كيفية فهم الصين.<sup>25</sup>

النظرية، كما أسلفت، هي التي تحدد المنهج. وقد تكون عينة النصوص المختارة كبيرة ومتنوعة؛ لأن دلالات النظرية لا يمكن تفعيلها أو تقييمها من دون عينة من هذا النوع.

## العشور على المسلمات

من الطرق التي يمكن اتباعها للوصول إلى ما يعتبره المجتمع مسلمات أن نستعين باستراتيجية انتقاء العينات. فطرح الشباك على نطاق واسع، يتيح لنا اصطيد نماذج للخطاب المناهض للهيمنة، وهي صور الهوية السوفيتية التي تتناقض مع الصورة السائدة

التي تقدمها الدولة. وفي هذه الصور البديلة للذات السوفيتية، نجد تحديات مختلفة لما يعتبره الخطاب المهيمن مسلّمات، ويتعامل معها على أنها بديهيات، أو يفترض أنها طبيعية بحكم الواقع المعتاد. هذه الرؤى المضادة لمعنى الكينونة السوفيتية هي الهويات المتخيلة المتاحة أمام صناع القرار السوفيت منذ أن أتاحت وفاة ستالين للمجتمع هامشاً أوسع من الفعل في تحديد الخطاب الرسمي السائد الذي تنشره الدولة.

وثمة ميزة أخرى في استخدام النصوص الشعبية كالروايات؛ وهي أن «كاتب الرواية يرسم صورة للناس وعلاقاتهم بطريقة مفهومة يسهل توصيلها إلى الآخرين».<sup>26</sup> ولذلك يعمد الروائيون إلى انتقاء الكلمات بحيث يفهم القارئ العادي فوراً ما تنقله من معلومات عن الشخصية؛ وتعتبر بذلك مصدراً غنياً لخطاب الهوية السائد. فلأن «جوانب الأمور الأكثر أهمية لنا من غيرها خافية علينا لكونها بسيطة ومألوفة»، فإنها غير قابلة للملاحظة بسهولة (Wittgenstein 1958: 50). ويتعیش الروائيون بإظهار ما هو خافٍ علينا. ويقول أنطوني جيدنز (Anthony Giddens 1984: 285) في توصياته المنهجية للباحث الاجتماعي الذي يدرس الممارسات اليومية التي يشق بها الناس طريقهم في الحياة إنه يجب أن «يغرف من مصادر الوصف نفسها التي ينهل منها الروائيون وغيرهم ممن يكتبون الحكايات الخيالية عن الحياة الاجتماعية».

الروائيون يريدون أن يفهمهم الناس، وهم بذلك إثنوجرافيون دونما قصد منهم في ما يكتبون عن المجتمعات. فنجد أن جانباً كبيراً من الرواية مخصص لرسم المشاهد ووصف الخلفيات والكشف بطريقة غير مباشرة عن الملامح الأساسية لكل شخصية من الشخص، وأهم من هذا وذاك تسليط الضوء على الانحرافات عن الحياة اليومية العادية. وقد تكون الأدوار الفرعية الهامشية الصغيرة كاشفة إلى حد كبير، لأن الروائي عادة يستخدم جملة أو اثنتين ليصف تلك الشخص.

عدا ذلك، يحتاج الروائي إلى أن يخصص مساحة كبيرة لشرح الجوانب الشاذة في الشخصية. وفي هذه الحالة، نحن بصدده ما ليس مسلماً به بداهة في المجتمع، وربما ما ليس

جزءاً من الخطاب السائد. فمثلاً، لو خصص الروائي صفحة أو اثنتين ليشرح لماذا يطهو جون الطعام لزوجته عندما تعود إلى البيت من عملها، ليبين أن جون إنسان نادر، أو أن زوجته إنسانة نادرة؛ لأنها تعمل عملاً مضمياً، ولا تتوقع أن تكون قادرة على الطهو عندما ترجع إلى البيت، فإن هذا خطاب يدور حول نوع معين من أنواع الهوية القائمة على النوع، الذي يعكس واقعاً ذاتياً مشتركاً يسود في ذلك المجتمع. ولكن هناك طريقة أخرى لتوصيل الفكرة نفسها، وهي أن يذكرها المؤلف في جملة أو اثنتين وكأنه يمر عليها مرور الكرام؛ فيقول مثلاً إن ماري عادت إلى المنزل من العمل، وأعدت الطعام لجون. وهكذا فإن المؤلف يخبر القارئ من خلال صمّت ماري النسبي أنها تمثل العرف السائد في المجتمع.

## العثور على الهويات

يعتبر علم الظواهر والاستقراء داليتين جوهريتين لنظرية المعرفة التفسيرية التي تُعَلَى من شأن الواقع الذاتي المشترك؛ حيث يطالب كلاهما بأن تكون رؤى الأشخاص هي موضع الاهتمام، وألا تتلون محاولتنا التجريبية للوقوف على هذه الرؤى بأي آراء نظرية مسبقة. وإذا كان الاستقراء الخالص محض خيال، ففيه قدر ما من التدخل. ومن ثم، فإن اختبار النظريات البديهية المتعلقة بالهوية يعتبر خطأ منهجياً فادحاً. فقد يضع الباحث الهوية الوطنية في مقابل الهوية الشيوعية، ثم يجري مسحاً لعينة من النصوص؛ ليرى أي الهويتين أكثر انتشاراً في الخطاب السوفيتي. في تلك الدراسة فرض الباحث تصنيفاته المسبقة على الحالة السوفيتية، كما أن هناك احتمالاً كبيراً أن يغفل عن هويات أخرى لها أهميتها. ومن الطرق الأخرى التي يطبق بها الباحث تصنيفاته أسلوب البحث المعتمد على استطلاعات الرأي. فحتى لو كانت لديه قائمة طويلة من الهويات التي يمكن أن يعبر المبحوث عن اتفاهه أو اختلافه النسبي معها، فإن الباحث في النهاية يجبر المستجيب على استخدام قائمته المعدّة سلفاً.<sup>27</sup>

ولذلك تعتبر صيغة السؤال المفتوح في استطلاعات الرأي تطويراً جيداً، لكنها مرفوضة من جانب معظم التيار السائد في العلوم الاجتماعية؛ لأنها تعطي إجابات أكثر مما

يمكن مقارنة بعضها ببعض؛ ومن ثم، تقلل إمكانية استخدام المتغير (n) إلى مستويات أدنى مما يُعتمد عليه في المناهج الإحصائية. والأفضل من ذلك استخدام المجموعات المعنية بدراسة موضوعات معينة، حيث تدور فيها محادثات شبه موجهة عن موضوعات مصممة لإثارة مناقشات عفوية للهوية. وكما قلت من قبل، فإن تحليل الخطاب يعتبر ثاني أفضل تقنية بعد الإثنوجرافيا الأصلية المعاصرة، وإن كانت هذه الأخيرة لاتزال تعاني آثار التفاعل الذي لا مفر منه بين المراقب والشخص موضوع المراقبة.<sup>28</sup>

السؤال الجوهرى في العثور على الهويات هو التالي: من المقصود "نحن" في النص، ومن المقصود "بالآخرين" الذين نعرف هويتنا بالمخالفة معهم؟ في هذه الدراسة، يهمني معنى "نحن" السوفيتية. كما أحاول أن أستجلي من هم الآخرون المهمون في المقابل. والخطوة الأولى نحو ذلك، أن نقوم بعدد الهويات التي نجدها في النص، ولكن في الوقت نفسه، يجب وضع هذه الهويات "الخام" في سياقها الصحيح.

## وضع الهوية في سياقها

يتطلب وضع الهوية في سياقها أن نعرف معنى تلك الهوية في السياق الذي وجدناها فيه، وهو في هذه الدراسة النص الأصلي. وتتطلب الخطوات الأولى من هذه المهمة تسجيلاً يبدو حرفياً للنص الأول الذي نختاره كبداية؛ لأنه من المستحيل في تلك المرحلة من البحث أن نعرف إذا ما كانت الهوية التي عثرنا عليها ستظهر في نصوص أخرى أم أنها حالة شاذة ظهرت في هذا النص وحده. معنى ذلك، أن رواية تقع في 200 صفحة يمكن أن تتمخض عن 100 صفحة من الملاحظات.

أما كل نصٍّ تالٍ، فتمتمخض عنه ملاحظات أقل فأقل، حيث يبدأ الباحث في التعرف على خطاب الهوية بصوره السائدة عبر الأنواع الأدبية. ولكن، من المهم أن يبقى منفتحاً أمام احتمال اكتشاف هويات جديدة قدر الإمكان، وأن يتجنب الانتهاء من جمع الأدلة قبل الأوان؛ إذ يتعرض الباحث دوماً لضغوط تدفعه إلى تسجيل الحالات الغريبة على أنها خارج نطاق الملاحظة أو وضعها تعسفاً ضمن ما يتصور أنه تصنيفات نظرية جديدة. فكما

يقول بورديو (Bourdieu 1990: 10-11): «من الصعب أن أقبل وأضع في الحسابان في أثناء التحليل الغموض الموضوعي الذي تتسم به مجموعة كاملة من الرموز والممارسات، وأن أصنفها على أنها لا تندرج ضمن أي من التصنيفات الموجودة». وهنا تأخذ استراتيجية اختيار العينات أهمية شديدة؛ لأنها لو كانت أضيق مما ينبغي فقد تظهر أنماط زائفة؛ ولذلك من الأفضل عدم تحليل مجموعة من النصوص من لون واحد، وإنما يفضل أن يضع الباحث قائمة بأنواع أدبية مختلفة، ثم يأخذ منها عينات شتى.

وفي نهاية عملية استقراء هذه القائمة من الهويات في سياقاتها، يجب على الباحث أن يقيم أيها لها الغلبة. وهذه مهمة كمية في أغلب الأحوال؛ حيث يسهل عادة إعطاء درجات للنقيضين، فالنصوص التي تأخذ أرقاماً متناهية في الصغر تُستبعد، والتي تأخذ أرقاماً مرتفعة جداً تُدرج ضمن العينة. أما الفئة الوسطى التي تقع بين هذه وتلك، فتُسقط مع الأسف، من دون أن ننسى أن الهويات التي تعبر عنها لاتزال موجودة وإن ظلت دون عتبة القياس.

## "تناص" الهويات

"التناص" هو عملية إضفاء المعنى على الهويات في سياقها عبر أنواع الكتابة الأدبية.<sup>29</sup> فالباحث يسعى إلى معرفة هل هذه الهوية بعينها -ولتكن مثلاً الأرثوذكسية الروسية- لها المعنى نفسه في الروايات والكتب المدرسية والصحف العسكرية ووقائع مؤتمرات الكتاب وغير ذلك من صنوف الكتابة المختلفة. إذا كان لها المعنى نفسه، فهذه نتيجة قوية للغاية تبين الاتفاق على تلك الهوية بين النصوص المختلفة، وإذا لم تكن كذلك، فهي مجرد نتيجة مهمة تبين اختلاف المعنى عبر صنوف الكتابة. والسؤال الذي يبرز هنا هو: هل المعاني المختلفة للأرثوذكسية الروسية موزعة توزيعاً متكافئاً بين أنواع النصوص المختلفة؟ فربما نجد مثلاً أن الأرثوذكسية تُفهم على أنها نقيض للهوية السوفيتية الحقة في صحيفة برافدا *Pravda*، بينما تُعالج معالجة محايدة كخلفية في الروايات الشعبية. مثل هذه النتيجة، توضح إمكانية ظهور الخطاب السائد والخطاب المضاد له.



وقد لا يؤدي استخراج المعنى من النصوص الأدبية إلا إلى تدعيم الفهم المسبق لمعنى الهوية في سياقها المعهود، ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى فهم جديد للهوية نفسها التي تحمل المسمى نفسه في أكثر من سياق. فإذا بدأنا نربط بين الهويات عبر النصوص المختلفة، فقد يتضح لنا أن الهويات في سياقاتها تكتسب تفسيراً جديداً في ضوء المعاني الأوسع عبر أنواع الكتابة الأدبية. فمثلاً، قد نجد أن الأرثوذكسية في سياق الرواية تتخذ طابعاً محايداً يعبر عن خلفية الشخص، وهو ما يختلف اختلافاً جذرياً عن صحيفة برافدا التي تصور الأرثوذكسية على أنها الآخر غير المرغوب فيه إلى أقصى حد، في مقابل الذات السوفيتية. ولكن عندما نقرأ خطاب الكتاب أمام الكونجرس، يتبين لنا أن الإشارات الجانبية غير الملحوظة ليست محايدة إطلاقاً، وأنها تفهم عموماً على أنها تقييم إيجابي للكنيسة، ومن ثم، لا يوجد تعارض بين أن يكون الشخص سوفيتياً ومؤمناً بالمسيحية في آن واحد. في هذا المثال، يجب أن يراجع المرء تفسيره الأصلي للهوية الأرثوذكسية الاسمية في السياق الروائي؛ لأنها في أذهان الجماهير الواسعة ليست أبداً خلفية مجردة من المعنى.

### من "التناص" إلى خطاب الهوية

يعدّ الانتقال من استخراج معنى الهويات من النصوص إلى خطاب الهوية من أكثر الخطوات المشبعة بالنظرية في عملية تحليل الخطاب. فحصر الهويات كما تظهر في السياقات المختلفة شيء، وصياغتها في بنية اجتماعية ذاتية مشتركة شيء آخر. لكن تأكيد أن تلك المجموعات من الهويات "تنظم معاً" في خطاب معين -بمعنى أن نحدد كيفية ترابط الهويات المنصوص على معانيها لنصل إلى تفسير متسق للهوية موضوع البحث وهي الهوية السوفيتية- هو أمر أشد طموحاً ويقتضي المزيد من التدخل من جانب الباحث. وفي رأيي أن هذه العملية تعتبر نوعاً من أنواع تحليل العامل الكيفي. أما لأغراض الدراسة الحالية، فنقول إن خطاب الهوية هو مجموعة الهويات المنصوص على معانيها التي تظهر باستمرار عندما يتم تفسير الهوية السوفيتية نفسها، والتي تستبعد بصورة متسقة مجموعة أخرى من الهويات. وإذا عدنا إلى مثال الأرثوذكسية، لو وجدنا أن الخطاب ينبغي أن يتضمن على نحو



متسق الأرثوذكسية بوصفها نقيضاً للهوية السوفيتية، وفي الوقت نفسه يشتمل على نحو متسق على مجموعة أخرى من الهويات حسبها يلزم، ولتكن مثلاً هويات فوق وطنية أو هويات حديثة أو قائمة على الوعي الطبقي.

في معظم الأحوال، سنجد خطاباً مهيمناً وخطاباً واحداً على الأقل منافساً له. وتتوقف درجة الهيمنة النسبية للخطاب على الكم والتنوع؛ فالخطاب المهيمن من الناحية العددية هو الذي يتضاءل أمامه الخطاب المنافس له من حيث عدد مرات ظهوره في النص. وهذا أمر ضروري، لكنه لا يكفي لوصف الخطاب بالمهيمن، إذ يجب أن يكون هذا الانتشار العددي متسقاً عبر مجموعة من ألوان النصوص أيضاً (Doty 1993: 305-306).<sup>30</sup> أما الخطاب المناهض للهيمنة، فيفهمه الباحث بالضرورة في علاقته بالخطاب المهيمن؛ بمعنى أن ظهوره متوقف على وجود مجموعة من الهويات المنصوص على معانيها التي تتحدى ما يكون الرؤية المهيمنة للذات.

## اختيار الحالات

إذا لم يكن الانقسام الصيني-السوفيتي حالة نموذجية معبرة عن البنائية الاجتماعية، فمن المؤكد أنها واحدة من الحالات الصعبة. فالاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت كان بعيداً عن الديمقراطية، ومن ثم، لا نتوقع أن يكون فهم الجماهير للهوية السوفيتية ذا أثر كبير على فهم النخبة للهوية السوفيتية. كما أن الحالة السوفيتية - على وجه الخصوص - نجد فيها نظاماً ملتزماً بغرس أيديولوجيته في نفوس شعبه، ومن ناحية أخرى، لنا أن نتصور أن فهم النخبة للهوية في هذه البيئة المتسلطة يؤدي إلى توزيع هذا الفهم على عامة الجماهير بطريقة منهجية شاملة. معنى ذلك، أننا إذا وجدنا خطاباً عن الذات السوفيتية يتناقض مع الخطاب المهيمن الذي تميزه الدولة والحزب الشيوعي، فمن حقنا أن نتحدث عن تصور اجتماعي للهوية مختلف بل ومنافس، وعن جدوى تطبيق البنائية المجتمعية societal constructivism على هذه الحالة التي تبدو من الحالات الصعبة المعقدة.

وإذا وجدنا أن التصورات الاجتماعية للهوية السوفيتية التي نستخرجها من النصوص الشعبية موجودة بوضوح في مداولات النخبة السوفيتية حول السياسات الخارجية، فنستطيع القول إن البنائية المجتمعية يمكن أن تفسر العلاقات الأكثر تعددية بين الدولة والمجتمع في بقية أنحاء العالم. وترجع صعوبة هذه الحالة إلى وجود مصالح استراتيجية خطيرة على المحك، فليس الأمر مجرد خيار هيّن في مجال السياسة الخارجية، ولكنه يعتبر أكبر نقلة في ميزان القوة خلال الحرب الباردة. فإذا صدقت الدعاوى الواقعية الجديدة التي تقول بوجود توازن بين الدول والقوة الموضوعية، فقد كان من المفروض أن نجد لها ظاهرة في هذه الحالة.

وأخيراً، إذا كان تفسير الواقع الذاتي المشترك عن طريق تحليل النصوص ضرورياً لجمع الأدلة على جوهر الهوية ومعناها في سياق اجتماعي معين، فإنه لا يستلزم رفض المقاربات المنهجية الأخرى للتحليل. فلا يوجد ما يمنع تحليل هذه النوعية من البيانات من أي منظور منهجي آخر: إحصائي أو تجريبي أو قائم على بناء النماذج المعتمدة على الفاعل.<sup>31</sup> فقد يكون من المفيد مثلاً وضع بروتوكولات لمجموعات المناقشة المركزة أو استبيانات استطلاع الرأي العام بناء على الأدلة المستقاة من تحليل الخطاب. وقد يكون ذلك اختباراً آخر لثبات تفسير النصوص وصدق العلاقة بين الخطاب والعلاقات مع الدول الأخرى. لكن المناهج غير التفسيرية مناسبة أكثر من غيرها لتحليل الأدلة المجموعة من خلال الطرق التفسيرية أو التفسيرية المنطقية أو الإثنوجرافية أو من خلال عملية تحليل الخطاب.

## أسباب الفجوة بين الصين والاتحاد السوفيتي

كيف تحولت الصين من حليف للاتحاد السوفيتي إلى عدو له؟ كيف أصبحت خطراً يستدعي التحوط منه؟ تتعامل النظريات السائدة في السياسة الدولية مع هذه المسألة على

أنها مسألة محورية وتطرح إجابات مختلفة. فالواقعيون الجدد يرون أن أي قوة كبرى يجب معاملتها على أنها خطر محتمل. أما البنائيون الذين ينظرون في إطار كلي عام، فيتوقعون أن تتراوح مستويات التهديد من جانب القوى الكبرى من الحاد إلى المعقول إلى غير الموجود، حسب نوعية ثقافة الفوضى - حسب تعريف هوبز أو لوك أو كانط - السائدة في حقبة معينة. أما الليبراليون، فيرون أن القوى الكبرى الديمقراطية لا يهددها سوى القوى الكبرى غير الديمقراطية.

ولكن ليس من بين هذه المقاربات النظرية الثلاث ما يفسر التحول من الود إلى العداوة، الذي يقال إنه أكبر تحول في ميزان القوى العالمي في الفترة 1949-1989. وتتسم توقعات الواقعية الجديدة، وهي نظرية عامة تتنبأ فقط بالتوجهات إزاء الموازنات العالمية في عالم ثنائي القطبية، بأنها غير محددة. فالتخلي عن الصين والحفاظ على التحالفات مع الصين، كلاهما يتسق بالقدر نفسه مع زعم الواقعية الجديدة أن الحلفاء مرغوب فيهم لكنهم ليسوا ضروريين.<sup>32</sup> كما أن البنائية الكلية systemic constructivism لا تزعم أنها قادرة على تفسير العلاقات بين أي دولتين؛ ولذلك فإن ثقافة الفوضى الكلية التي تحدث عنها جون لوك، والتي يقول ويندت Wendt إنها سادت منذ القرن السابع عشر حتى القرن الحادي والعشرين، تشبه الواقعية الجديدة في أنها تستوعب كلاً من الصداقة والعداوة الصينية-السوفيتية.<sup>33</sup> وأخيراً، فإن النظرية الليبرالية، على الأقل إذا ما قرأناها من خلال السلم الديمقراطي، ربما توحى بتفكك التحالفات بين القوى المتسلطة في نهاية المطاف، لكنها لا تفسر لماذا قام بينها التحالف من الأصل.<sup>34</sup>

وتقدم "نظرية توازن التهديد" إجابة جزئية عن السؤال بأن تتخلى الدول عن التشدد الكلي والموضوعي بحسب الواقعية الجديدة (Hemmer and Ketzenstein 586: 2002).<sup>35</sup> فبدلاً من أن تفترض أن الدول تتوازن أمام تكتلات القوة الموضوعية، فإنها تفترض أن الدول تسعى إلى تحقيق التوازن أمام القوة التي ترى أنها تهددها ذاتياً

(Walt 1987). لذلك، فالولايات المتحدة ليس لديها مخططات تستهدف الرؤوس النووية الاستراتيجية التي تملكها بريطانيا ويبلغ عددها 400، ولكنها تستهدف حفنة من الصواريخ الصينية غير الدقيقة. وإذا استعنا بما قاله والت عن المتغيرات الموضوعية كالميزة الهجومية والتهديد العسكري الوشيك والقرب الجغرافي، فكل هذه أشياء لا تفسر ذلك التفاوت، ومن ثم يقدم والت رأياً آخر وجيهاً يقول إن التقدير الذاتي للتهديد هو ما يشرح هذا التحول الذي لا تفسير له. وقد أصاب والت في القول إن إدراك التهديد هو المهم، لكنه لا يضع نظرية عن التهديد (Katzenstein 1991: 27-28).

في حالة العلاقات الصينية-السوفيتية، نجد أن المتغيرات الموضوعية كالجغرافيا والميزان الهجومي-الدفاعي والتهديد العسكري الوشيك ظلت ثابتة دونما تغيير عبر الوقت؛ ومن ثم لا تفسر سبب تحول المتغير التابع- من الحليف إلى العدو. كما أن هناك متغيراً موضوعياً آخر يشير بالضبط في الاتجاه العكسي؛ هو القوة النسبية للتهديد المشترك من جانب الولايات المتحدة. فكلما تزايدت القوة العسكرية الأمريكية النسبية، مثلما حدث في تلك الفترة، كان حرياً بالصين والاتحاد السوفيتي أن يتحالفا معاً ضد التهديد الصاعد. ومن مؤشرات التوازن الاستراتيجي التي كانت ضد الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة جهود إعادة التسليح في ألمانيا الغربية وانضمامها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في خمسينيات القرن العشرين، واتساع فجوة الصواريخ النووية لمصلحة الولايات المتحدة، التي وصلت إلى أوجها بقرار خروشوف نصب الصواريخ الروسية النووية متوسطة المدى في كوبا رداً على هذا الخلل في التوازن عام 1992. والأكثر من ذلك، أن القوة العسكرية الأمريكية تزايدت مزيداً ملحوظاً في المناطق القريبة، خصوصاً في فيتنام، ولكن أيضاً في شرق آسيا بصفة عامة. ومن ثم، لا بد من أن الشعور الذاتي بالتهديد كان هو المحرك النظري الرئيسي في تلك الحالة. والآن نحن بحاجة إلى نظرية تفسر هذا التحرك والبنائية الاجتماعية هي تلك النظرية لكن تنوعاتها الكلية لا تشرح ولا يمكنها أن تشرح علاقات الهوية بين أي دولتين.

ومنذ أن طرح ويندت البديل البنائي العام لواقعية والتز Waltz البنوية انقسمت البحوث البنائية عموماً إلى تيارين: الأول، هو البنائية الكلية، التي تطرح تفسيرات نظرية للسياسات الدولية على المستوى العالمي للبنية الذاتية المعرفية (Wendt 1999; Reus-Smit 1997; Fredereking 2003). أما التيار الثاني، فيركز على أسباب التزام أو عدم التزام الدول بمعايير سلوك معين في الشؤون الدولية.<sup>36</sup> ومن المفارقة أن ما تفتقر إليه البنائية المعرفية هو المجتمع. ليس معنى ذلك أن البنائين يتجاهلون اللاعبين الداخليين، لكن هؤلاء اللاعبين عموماً يتركزون داخل الدولة أو الجهاز التشريعي أو جماعات المصالح أو على أفضل تقدير في الحركات الاجتماعية التي تسعى من أجل اعتماد معيار معين.<sup>37</sup> من ناحية أخرى، فالجماهير بصفة عامة تتعرض للتجاهل إلى حد كبير.<sup>38</sup> فإذا افترض البنائيون أن هوية الدولة تتكون بالتفاعل مع الدول الأخرى، فمن المؤكد أنهم يفترضون أن الهوية تتشكل في علاقتها بأصحابها أيضاً. لذلك يجب أن يعمل التفسير البنائي الاجتماعي للعلاقات بين الدول على إعادة المجتمع إلى مكانه الصحيح.

يلخص جون راجي (John Ruggie 1998b) ما حققته البنائية حتى الآن، فيشير إلى أن ممارستها «لا يبدؤون بالتكوين الاجتماعي الفعلي للمعنى والدلالة من الصفر»، ولكنهم يحاولون إثبات وجود حقيقة اجتماعية جمعية معينة، ورصد تأثيرها في السلوك. وإذا أخذنا بنصيحته، فسوف نعيد المجتمع إلى قلب التفسيرات البنائية للسياسات الدولية. وفي أفضل الأحوال، نجد البنائين المعنيين بالأعراف يصفون السياسات المتعلقة بالجدل حول هذا العرف أو ذلك، حيث يفهمون السياسة على أنها صراع بين الأجهزة الحكومية والبيروقراطية وجماعات المصالح، لكن من دون الغوص في التكوين الاجتماعي لمعنى أدوات الخطاب المستخدم في تلك الصراعات.<sup>39</sup> وفي رأبي أن «التكوين الاجتماعي للمعنى والدلالة من الصفر» -على حد قول راجي- يجب أن يبدأ بالمجتمع على اتساعه لا بالنخبة الاجتماعية والسياسية صانعة القرار. فقصر الاهتمام على المشتغلين بالسياسة فحسب؛ يعني أن البنائية الاجتماعية ترتكب خطأ كبيراً، وهو بتر وجوديتها الاجتماعية إلى نصفين.

أما البنائية المجتمعية فتركز على علاقات الهوية الداخلية بين الدولة ومجتمعها، وكيف ترتبط الدولة والمجتمع بالدول الأخرى حول العالم. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن الصدع الصيني-السوفيتي لم يأت من تغير ميزان القوى المادي في العالم، أو من أي تغيير في طريقة معاملة موسكو أو بكين للأخرى، ولكنه نجم من تغيرات في فهم الصين والاتحاد السوفيتي لنفسيهما ومن ثم للطرف الآخر. إلا أن هذا لا يعني أن البنائية المجتمعية مجرد "صورة ثانية" أو داخلية من البنائية الاجتماعية. فليس من الممكن أن تكون هناك علاقات هوية بين الاتحاد السوفيتي والصين من دون تفاعل بين الدولتين. لكن المضمون الحقيقي لهاتين الهويتين يستحسن تحديده سلفاً؛ لذلك تجب دراسة خطاب الهوية السائد في المجتمع.

أما البنائية الكلية فتركز حصرياً على الدول الأخرى باعتبارها الآخر المهم، في حين أن البنائية المجتمعية تفسح المجال لوجود الآخرين في الداخل أيضاً؛ فأمامنا قائمة غير منتهية بالتأكيد من الهويات الداخلية المهمة للدولة مثل العنصر والأمة والعرق والدين والنوع والإقليم والطبقة الاجتماعية والثروة والقبيلة وغيرها. ولأن أصول البنائية تعود جزئياً إلى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، فالآخر المهم يُفترض غالباً أنه الآخرون من الناس والجماعات أو الفاعلون الاعتباريون مثل الدول. لكن يجب أن نبقي متقبلين لفكرة كوننا نعرف أنفسنا بالنسبة إلى الأفكار والأيديولوجيات والنظريات والتاريخ والمثل.<sup>40</sup> وينبغي أن يقاوم المرء التحديد البديهي للآخرين من الدول في السياسة العالمية. إذ لا بد من أن يكون هناك دليل تجريبي على وجودهم، لا أن نفترض هذا الوجود.<sup>41</sup> وكما يحذر ميليكين (Milliken 1999:247)، «يجب أن يتخلى المرء عن التصورات البديهية لكي يدرس كيف يكوّن الآخرون معانيهم».

وتتجاوز البنائية المجتمعية الفكرة الذرائعية للهوية الاجتماعية كمجرد قيد سياسي في أيدي النخب الحاكمة؛ أي أنها تصبح مصدراً للتكلفة إذا ما تعرضت للتحدي أو

الانتهاك، وللمكافأة الانتخابية والانتقائية إذا ما حظيت بالدعم وحرية الانطلاق ( Price Finnmore and Sikkink 1998: 903, n. ) 631 (1998). فيرى فينيمور وسيكينك (41) مثلاً أن السياسات الداخلية مهمة؛ لأن رغبة الحكومة في الحصول على الشرعية في الداخل ليس لها تأثير تأسيسي «إلا فيما يتعلق بالمصالح الجمعية المنظمة» (انظر أيضاً Sterling-Folker 2000: 109; Zehfuss 2001: 316, 332-338). هذا الملمح يتجاوز المجتمع كفاعل في تكوين هوية الدولة إلا في حدود ضيقة جداً، وهي التوافق مع العرف. لذلك، فإن ما نحتاج التوصل إليه هو الجانب التأسيسي لأي هوية اجتماعية مهمة؛ أي الدور الذي تؤديه في تكوين الفهم المتاح للذات عقلاً وخيالاً في علاقتها بالآخرين المهمين. وبهذه الطريقة، فإن الهويات الداخلية تؤدي وظائف اجتماعية معرفية؛ أي أنها تساعد على وضع حدود للتمثيل والفهم المتاح للنخب. وبالطبع، إذا تحدثت النخب هذه القيود، فقد يترتب على ذلك ألوان الثواب والعقاب التي يحددها الذرائعيون، لكن المتغير الذي يفسر فعلاً كيفية فهم أفعال النخبة - وهو البنية الاجتماعية السائدة للهوية المجتمعية - يكون قد تلاشى.

وليس من الخطأ أن نتصور أن خطاب الهوية قائم بصور مختلفة متنافسة في إطار ما يشبه الجدل العقلاني-التداولي، أو المجال العام، بحسب يورغن هابرماس Jürgen Habermas (Risse 2000). لكن هذا التصور يظل يتجاهل المنطق الثالث للنظام الاجتماعي؛ وهو منطق التعود. فكما قال هابرماس نفسه: «إن الممارسات اليومية التواصلية كامنة في بحر من المسلمات الثقافية، أي الأشياء المتفق عليها كأمر يقينية»<sup>42</sup>. وفي هذا الخضم من الأوضاع الطبيعية المعتادة، يتم إنتاج الهوية وإعادة إنتاجها معظم الوقت.

وتملأ البنائية المجتمعية الفراغ بين البنائية الكلية والبنائية المرتكزة على المعايير؛ فهي أكثر دقة وتحديداً من البنائية الكلية وأقدر على التوصل إلى فهم القرارات الاستراتيجية وقرارات السياسة الخارجية الخطيرة التي تتخذها الدول. كما أنها قادرة على التعميم،



ويمكن تعميمها بصورة أوسع من البنائية التي تتمحور حول العرف. فعندما نحدد ما هي هوية الدولة في سياق معين، يمكننا أن نستشف نوعية علاقات الهوية المتوقعة في ما بين تلك الدولة ومجموعة محددة من الدول الأخرى في المدى الزمني المتوسط. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إذا قصرنا التفسير البنائي على عرف معين أو على مؤسسة معينة داخل الدولة.

ويستخدم باحثون آخرون المقاربة البنائية للربط بين هوية الدول والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية.<sup>43</sup> فتوضح جوتا ويلدز (Jutta Weldes 1999:9) حدود هذه المهمة بقولها:

المعاني بالنسبة إلى الدولة هي نفسها بالنسبة إلى الأفراد الذين يتصرفون باسمها، وهؤلاء المسؤولون لا يقتربون من السياسات الدولية، وهم يحملون صفحة خالية تسيطر فيها المعاني نتيجة للتفاعلات الحادثة بين الدول... لكن فهمهم للعالم والسياسات الدولية وموقع دولهم في النظام العالمي ترجع جذوره بالضرورة إلى المعاني الجمعية التي تكونت على الأقل جزئياً في السياقات السياسية والثقافية الداخلية.

وترى ويلدز أن الثقافة الشعبية والفترة المشتركة والممارسات اليومية العادية مواطن لإنتاج الهوية تحتاج إلى المزيد من البحث (Weldes 1999:42). فعلى البنائين الاجتماعيين أن يكتشفوا ماذا كتب في تلك الصفحة التي يحملها صناع القرار إلى نطاق التفاعل مع "الأخر" الخارجي. ومثلما يستكشف ويندت Wendt موضوع "البنى المعرفية" الكلية، فإننا بحاجة إلى توجيه القدر نفسه من الاهتمام لتجلياتها الداخلية إن كنا نود تطوير بنائية قادرة على تفسير النطاق الواسع للسياسات الدولية، وتقع بين الثقافة والأعراف العامة.<sup>44</sup>

لكن ما أهمية فهم المجتمع لذاته بالنسبة إلى نظرة صانع القرار إلى دولة أخرى؟ أولاً، أن صانع القرار نفسه يتفاعل في إطار هذا المجتمع المحلي نفسه، فإذا أردنا الوقوف على منطقتي التعود السائد في المجتمع، فعلى الباحث عن المسلّمات التي يتبناها الناس لفهم



أنفسهم في ذلك المجتمع. ففي الحالة السوفيتية على سبيل المثال، نجد أن العناصر الأساسية في الخطاب المهيمن الذي ظهر بعد وفاة ستالين في عهد خروشوف - عن الاتحاد السوفيتي في القمة، وفي قلب محيط غير روسي يعيش في ما قبل العصر الحديث، وعن التسامح مع الانحراف عن النموذج المثالي للإنسان السوفيتي الجديد - كانت موجودة وموزعة على نطاق واسع ومتغلغل في مختلف صور الخطاب المجتمعي في عهد ستالين.<sup>45</sup> من أين عرفنا ذلك؟ لأن هذا الخطاب البديل لم يكن موجوداً فحسب في الروايات الشعبية، لكن جهاز الدولة الستالينية نفسه رصد هذه التحديات وحاول قمعها. لكنها لم تظهر في الخطاب الرسمي إلا بعد وفاة ستالين؛ ما يعكس بالطبع أهمية القوة الفاعلة المتجسدة في خروشوف، وهو ما يتجلى بصورة واضحة بعد تنحية خروشوف عام 1964. فلو كانت القوة الفاعلة وحدها هي المهمة؛ لكان من المتوقع أن يختار برجينيف هوية سوفيتية جديدة، ولكانت هذه الهوية قد أدت إلى تغييرات في علاقات الاتحاد السوفيتي مع الصين. وفي الحقيقة أن هذا بالضبط هو ما توقعه القادة الصينيون. لكن خطاب الاختلاف المهيمن ظل قائماً، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة في ظل غياب أي توجه يتصدى للرؤية المجتمعية الستالينية.

ثانياً، وفي ما يتعلق بقضية الاستمرارية برغم تغير القادة، فقد لا يكون صانع القرار منخرطاً في التفاعلات الاجتماعية كما في حالات محدودة مثل ستالين وغيره من الزعماء المستبدين، لكن علينا أن نبدأ بالتفسير البنيوي لدواعي الاقتصاد النظري، كي نتفهم النتائج التي تنتقل عبر الأنظمة والأجهزة البيروقراطية وصناعة القرار.

ثالثاً، في بعض القضايا، مثل الاستراتيجية النووية، قد يكون العالم الذاتي المشترك لجهاز بيروقراطي معين، كوزارة الدفاع مثلاً، أهم من فهم المجتمع لذاته. وقد تكون الهوية الانتقالية أهم من المجتمع أو المؤسسات أو صناع القرار، مثلما حدث في أوروبا في القرن الثامن عشر في مجتمع الدبلوماسيين المنتمين إلى الأسر الحاكمة. لكنني أتعامل هنا

مع مسألة أوسع كثيراً من الاستراتيجية العسكرية أو علاقات الود أو العداوة بين الدول، فإذا كانت الهويات البديلة مهمة للتتائج، فسوف تتبدى لنا في سياق البحث التجريبي.

المهم من منظور نظرية العلاقات الدولية هو أن هذه الاختلافات في الهوية تعود إلى ما قبل أي تغيير مادي موضوعي في ميزان القوة أو في العلاقات بين البلدين بأعوام طويلة. وتبين الحالة التي أناقشها في الجزء التالي دليلاً واضحاً من أول نظرة على قيمة المقاربة البنائية المجتمعية للسياسات العالمية في مواجهة أي تفسيرات وضعية للشقاق الصيني-السوفيتي.

## علاقات الهوية والفجوة الصينية-السوفيتية

أوضح هنا قدرة النظرية البنائية المجتمعية على تفسير الانقسام في العلاقات الصينية-السوفيتية.<sup>46</sup> الرواية القصيرة تقضي بأن علاقات الهوية الصينية-السوفيتية تغيرت نتيجة لتغير الهوية السوفيتية في ما بعد عهد ستالين والذي صادفه إضفاء الطابع الستاليني بصورة أعمق على الهوية الصينية. هذه الفجوة بين الهويتين صارت صدعاً كبيراً بحلول عام 1958، تبعه حدوث تغيرات في المصالح السوفيتية في الصين، وفي السياسات السوفيتية المتعلقة بالصين.<sup>47</sup>

منذ عام 1945 وحتى عام 1953، كان هناك خطاب مهيمن تكمن فيه بعض عناصر الخطاب المجتمعي. ومع انتهاء عهد ستالين عام 1953، مكنت الدولة لعناصر كثيرة من عناصر الخطاب المجتمعي التي كانت معرضة للقمع من قبل. ليس معنى ذلك أن المجتمع كقوة فاعلة فرض هذه العناصر على الدولة، أو أن الدولة على العكس من ذلك أنشأت ذلك الخطاب الجديد المهيمن بمعزل عن المجتمع. فما تختاره الدولة، يتوقف إلى حد ما على ما يعتبره المجتمع أموراً مسلمة. ويمكن مثلاً أن نتذكر هنا النموذج المعرفي لصناعة القرار الذي طرحه جون شتاينبرونر John Steinbruner، الذي يقول إن الناس

يحققون الإشباع من قائمة محددة من الإمكانيات لا من محاولة الوصول إلى الحد الأقصى لقائمة "متصورة عقلياً" من الإمكانيات. هذه القائمة هي ما اعتبره الخلفية المسلم بها اجتماعياً، والتي أحاول أن أبرزها في هذه الدراسة.

وبالكشف عن المكبوت بين عامي 1945 و 1953 نجد إشارات تنبئ بما هو سائد منذ عام 1953 فصاعداً، بل إن ما سيصبح مهيمناً بين عامي 1985 و 1991 يمكن التنبؤ به جزئياً على أساس ما كان موجوداً في المجتمع، ولكن لم تعمل الدولة على نشره من عام 1956 وحتى عام 1985، وأن ما ظهر في عهد بوريس يلتسين تم بناؤه في عهد ميخائيل جورباتشوف. كما أن ما تطرحه الدولة الروسية الحالية على أنه الخطاب الرسمي للهوية الروسية والخطاب المجتمعي المضاد له، يعطينا بعض اللمحات عن شكل علاقات الهوية المستقبلية بعد حكم فلاديمير بوتين.

بالنسبة إلى العلاقات الصينية-السوفيتية 1945-1953، نجد أن الخطاب الستاليني المهيمن كان متفقاً مع الخطاب الماوي الذي يعمل على إضفاء الطابع الستاليني على الصين، حيث إن جوانب الهوية السوفيتية التي تعرضت للقمع في عهد ستالين هي بالضبط ما دفع إلى حدوث الصدع بين الهويتين في عهد خروشوف. وهكذا، نرى أن الخطاب المجتمعي في الاتحاد السوفيتي هو السبب الكامن وراء الصدع في العلاقات الصينية-السوفيتية الذي ظهر في الفترة 1959-1960.

وبعد عام 1964 استمرت الفجوة وتعمقت بشكل حاد على الرغم من توقعات البعض (ومنهم ماو تسي تونج) بأن الصدع ليس إلا بسبب خروشوف شخصياً. وهذا ما يبين أهمية وضع خطاب الهوية الرسمية بما يتجاوز القائد أو الدولة نفسها. واستمرت الخلافات المتعلقة بالهوية حتى الثمانينيات عندما بات من الممكن تطبيع العلاقات بين البلدين بعد رفض دينج هيساو بينج لسياسات ماو، وتمكين خروشوف لخطاب الهوية

السوفيتية الذي كان مقيماً من قبل؛ فجعل من هذا الخطاب قوة أوروبية ديمقراطية اجتماعية طبيعية كبرى، بدلاً من أن تكون طليعة الاشتراكية.

وجدير بالذكر أن الدليل الذي يطرحه هذا الفصل مرتبط إلى حد كبير بالنخب؛ لأن النخب هي الأدوات التي يتبدى من خلالها المتغير التابع وهو علاقات الهوية. وعلاقات الهوية بين دولة وأخرى، هي النتائج التي يحاول الخطاب المجتمعي للهوية أن يشرحه. وذلك هو الرابط بين الرواية التي يسري عبرها خطاب مختلف عن معنى الهوية السوفيتية وبين نتائج إعلان خروشوف أو ميخائيل سوسلوف أن ما هو إلا ستالين وقد ولد من جديد. في العالم الروائي يجد المرء الطرق المعتادة التي يفهم بها السوفيتي العادي نفسه. وفي الأحاديث النخبوية الخاصة عن العلاقات مع الصين، يعرف المرء هل هذا المنطق المسلم به يتجلى في فهم السوفيت للصين أم لا؟ وإلى أي حد يتجلى ذلك الفهم؟

المهم هنا هو أن تتبع ما يجري بين الهويات التي تظهر في الروايات والكلمات التي تصف الصين والتي تظهر في تعليقات خروشوف في أثناء اجتماعات المكتب السياسي للحزب في الكرملين. فإذا وجدنا أن عنصراً من عناصر الهوية السوفيتية التي كانت مقيّمة في عهد ستالين صارت تتبدى في فهم خروشوف للصين، فإن هذا يعبر عن قيمة الاهتمام بالتشكيلات الاجتماعية للهوية السوفيتية أولاً.

لكن هذا لا يعني أن نبحث بالضرورة عن الفهم المجتمعي للصين في حد ذاته. وإنما أريد أن أرصد صور خطاب الهوية السوفيتية التي قد تشير أو لا تشير إلى الصين إشارة مباشرة، ومن ثم أكون مجموعة واسعة من التوقعات عن مجموعة أكبر من دول العالم. ثانياً، على مستوى الواقع التجريبي نجد أن الصين نادراً ما تُذكر في النصوص الموجهة إلى الجماهير العريضة، إن ذكرت أصلاً، ما لم تكن هذه النصوص منتجاً رسمياً مثل الكتب المدرسية والمقالات المنشورة في الصحف الحزبية. ثالثاً، أننا ما إن ندرج هذه النصوص الأخيرة حتى نخاطر بالوقوع في فخ الحشو والإطناب، حيث لا توجد مسافة

تذكر بين افتتاحية صحيفة برافدا مثلاً وعلاقات الهوية على مستوى الدول؛ لأن كلها منتج للفرد نفسه، فضلاً عن المؤسسة نفسها. أما لكي نكشف عن القوة التأسيسية للنصوص الاجتماعية، فيجب أن نعثر على نصوص لا تتحدث عن المتغير التابع موضوع الدراسة، إن كان ذلك ممكناً. (وهو أمر ليس متاحاً دائماً، فمن المستحيل مثلاً أن نفصل بين الخطاب المجتمعي للولايات المتحدة أو للغرب في تلك الفترة؛ حيث يلعب كلاهما دوراً تأسيسياً مهماً على مستوى الدولة والمجتمع).

وإجمالاً، يمكن القول إن الخطاب المجتمعي للهوية يمكن أن يكون بمنزلة مستودع للمعرفة العامة بالمسلّمات الاجتماعية، التي أفترض أنها تقف وراء معظم القرارات المتخذة في معظم الأوقات. والانتقاء من بين النصوص يعد طريقاً من طرق التعرف على هذه الهوية، كما أن البحوث الأرشيفية المتعلقة بفهم صناع القرار في الدول الأخرى وسيلة من وسائل تقييم إذا ما كانت هذه الطبائع المسلم بها ذات تأثير في علاقات الهوية بين الدول المختلفة أم لا.

## الهوية السوفيتية

الهويات الموضحة في الجدول (10-1) مأخوذة من النصوص المذكورة في الملحق. وتنقسم الهويات في الجدول إلى أقسام حسب العوامل التي يختلف عليها الخطاب المجتمعي والخطاب الرسمي (العناصر الخلافية) والعناصر المشتركة بينهما (العناصر الداعمة). ويلاحظ أن الخطاب الرسمي للإنسان السوفيتي الجديد يستند إلى خطر الانحراف -مهما كان طفيفاً- عن النموذج المثالي للاشتراكية، وخطر إطاحة البرجوازية بالثورة نفسها. وبهذا المعنى، فإن خطاب الخطر كما يمكن أن نصفه، يتخلله الإحساس بالقلق والاعتقاد بأن الصراع الحقيقي مع القوى الرجعية الخطرة ممكن دائماً في الداخل، ومن ثم، تنشأ ضرورة الحفاظ على الموقف الأبوي تجاه الشخص السوفيتي المتوسط العادي البريء. ويتبدى خطر الاختلاف في إعلاء شأن ثنائيات واضحة من قبيل "نحن

وهم" أو "الأسود والأبيض" من دون أن يكون هناك هامش من الرمادي أو البين بين. وهكذا فإن خطاب الخطر لا يترك هامشاً يذكر للحياة الخاصة البريئة أو غير ذات المعنى، فكل الأفعال والتصرفات تعتبر ذات عواقب سياسية، ومن ثم أمور عامة.

في الوقت نفسه، نجد أن الروايات والمسرحيات والأفلام في تلك الفترة تظهر فيها هويات تتصارع مع النموذج المهيمن، وكثيراً ما أدى ظهور هذه الهويات في النصوص إلى قمع هذه النصوص إن لم يكن قمع مؤلفيها أنفسهم. وأهم ما في الأمر أن الخطاب المجتمعي فهم المشروع السوفيتي على أنه مشروع آمن غير معرض للخطر، بدليل أنه أثبت نفسه في أحلك الأوقات في مواجهة ألمانيا الهتلرية. وكشف الشعب السوفيتي عن نضجه والتزامه بالمستقبل الاشتراكي، ومن ثم يمكن أن يتمتع بفكرة الحياة الخاصة الوادعة وأن يكون سوفيتياً يعتمد عليه من دون الحاجة إلى اعتناق مثل الإنسان السوفيتي الجديد. فالمناطق الرمادية والتجريدية كلها أمور طبيعية لا غبار عليها في ضوء استقرار الاشتراكية في ذلك البلد. ذلك هو خطاب الاختلاف وليس الخطر؛ الخطاب الذي يثق بالتسامح مع الاختلافات كدليل على قوة النموذج السوفيتي لا ضعفه.

ولم يكن الخطاب الرسمي والخطاب المجتمعي للهوية السوفيتية متصارعين فقط، بل كان بينهما الكثير من العناصر المشتركة. فيمكن القول بإيجاز، وبناء على قائمة العناصر الداعمة الواردة في الجدول (10-1)، إنها يشتركان في فهم الاتحاد السوفيتي كبلد حديث متقدم في طليعة بلدان العالم، والنظر إلى روسيا على أنها مركز الاتحاد السوفيتي وأوجه، الذي تخضع له الأطراف النائية التي تنتمي إلى ما قبل العصر الحديث. كما يشتركان في موقف ضمني مسلم به تجاه روسيا بوصفها الأمة التي تقود الاتحاد السوفيتي والأخ الأكبر للشعوب الأخرى غير الروسية، وطلبة الشعوب "الشمالية" وشعوب وسط آسيا التي تنتمي إلى ما قبل العصر الحديث، وبوصفها أمة سابقة على طريق الاشتراكية.

## الجدول (1-10)

### الخطاب الرسمي والخطاب المجتمعي للهوية السوفيتية (1945-1953)

أ. عناصر خلافية: الإنسان السوفيتي الجديد/ الرسمي في مقابل المجتمعي

متفائل في مقابل واقعي

معصوم في مقابل مخطئ

صراع في مقابل تناقض

وضوح في مقابل غموض

ليبرالية في مقابل تجرد

ثنائيات في مقابل اتصال

عام في مقابل خاص

جمعي في مقابل فردي

فريد في مقابل عادي/ مشترك

قلق في مقابل مطمئن

خطر في مقابل اختلاف

أبوية في مقابل نضج

ب. عناصر داعمة:

1. حادثة

حديث في مقابل ما قبل الحديث

المركز في مقابل الطرف

الروسي في مقابل غير الروسي

موسكو في مقابل غير موسكو

روسيا في مقابل وسط آسيا/ الشمال

الطليعة في مقابل الجماهير

متقدم في مقابل متأخر

2. الأمة الروسية

أمة سوفيتية مسلم بها

على رأس الترتيب الهرمي

حديث

طليعية

أخ أكبر

الآخرون غير الروس المهمون

أمة بعد برجوازية

تتاهى مع الأرثوذكسية الروسية

وحتى وفاة ستالين في مارس 1953، كان الإنسان السوفيتي الجديد يمثل الهوية السوفيتية المهيمنة (Spechler 1982). لكن وفاة ستالين أدت إلى دفن نموذج الإنسان السوفيتي الجديد، ليحل محله نموذج الذوبان. وعلى الرغم من أن عناصر كثيرة من عناصر الذات السوفيتية النموذجية ظلت قائمة، فقد حل خطاب الاختلاف محل خطاب الخطر. وظهرت إمكانية وجود الذات "الخاصة"، أو الشخصية الفردية غير المرتبطة بالأداء العام للكيان السوفيتي. وترتب على الاعتراف بإمكانية الاختلاف البريء غير المرتبط بالكيان السوفيتي، الإقرار كذلك بعدم العصمة، وبإمكانية ارتكاب الأخطاء حتى من جانب السوفييت الصالحين. وبذلك بشر التسامح مع الخطأ ومع الاختلاف بشيوع مستوى جديد من الأمن والثقة عند جيل ما بعد ستالين في أوساط النخبة السياسية في موسكو.

وظل الاتحاد السوفيتي هو أوج المجتمع الشيوعي العالمي ومركزه، ونقطة النهاية الغائية لكل الإنسانية المعاصرة. وفي داخل الاتحاد السوفيتي تُعدُّ روسيا هي طليعة كل الجمهوريات والشعوب الأخرى؛ حيث يُعتبر أهالي وسط آسيا أبعد الأطراف عن المركز وأكثرها حاجة إلى ريادة روسيا وموسكو. وتعد الأمة الروسية هي البديل للإنسان الروسي الذي يعد فوق جنسيات مختلفة (-169; Zubkove 1998; Hopf 2002: 39-82; English 2000: 85; Condee 2000; 172).

وشهدت هنغاريا وبولندا عام 1956 نموذج الذوبان الذي كانت له أصداء في مجال السياسة الخارجية في نطاق الهوية السوفيتية بالداخل. ففي حين لم تتحرك حدود الاختلاف المسموح به أكثر مما تحقق في عام 1956، لم يحدث أن تقلصت هذه الحدود بشكل خطير أيضاً. ففي اجتماع عقده الكرملين في مارس 1957، حذر خروشوف الطبقة المثقفة من أنها لو حاولت تكوين دائرة من المفكرين الإصلاحيين على غرار "دائرة بيتوفي Petofi [الشاعر المجري]" التي شهدتها بوخارست في العام السابق، «فسنسحقهم سحقاً»<sup>48</sup>. وظلت هذه التصريحات النارية لخروشوف ملمحاً مميزاً طوال المدة الباقية له في الحكم؛ أي دعم توسيع نطاق الاختلاف مع فورات غاضبة من آنٍ إلى آخر ضد ما يعتبره تجاوزاً. واتهم خروشوف باسترناك Pasternak وآخرين بعدم الوطنية بعد فوز



باسترناك بجائزة نوبل للآداب في أكتوبر 1958. لكنه قبل في عام 1960 بنشر قصيدة مناهضة لستالين من تأليف أندريه تفاردوفسكي Andrei Tvardovsky في صحيفة برافدا ذاتها. وبعد عامين، ثارت ثائرتة في معرض مانيدج Manezh للفن السوفيتي المعاصر واصفاً معروضاته "بكل هذا الهراء." وفي الوقت نفسه تقريباً، أعرب عن رضاه عن رواية ألكسندر سولجينيتسين Aleksandr Solzhenitzyn يوم في حياة إيفان دنيسوفيتش *One Day in the Life of Ivan Denisovich* المناهضة للستالينية والتي تعتبر علامة فارقة، والتي حظيت أيضاً برضا المكتب السياسي للحزب بعد أن عقدت جلستين خصيصاً لمناقشة مسودات الرواية قبل إجازتها (Taubman 2003: 384-388, 527-528, 594-602).

ومن الملاحظ أن إزاحة خروشوف عن السلطة في أكتوبر 1964 لم تؤدِّ إلى تضيق هامش الاختلاف المسموح به. وبين عدم تغير الهوية السوفيتية بعد إزاحة خروشوف ميزات المقاربة البنائية المجتمعية لعملية صناعة القرار بالمقارنة بالمقاربات الذاتية المنافسة. فالبنية الاجتماعية تظل قائمة وإن تغيرت القيادات، حتى في المجتمع شديد الاستبداد، حيث يتوقع المرء أن يكون المستبدون الجدد مختلفين بعض الشيء.<sup>49</sup> بل إن ميخائيل سوسلوف عندما قرأ تبريرات التنحية أمام اللجنة المركزية أشاد «بدور خروشوف الإيجابي في الكشف عن مذهب تقديس ستالين»، واتفق مع إطاحة مولوتوف Molotov (وزير خارجية ستالين) في عام 1957.<sup>50</sup> وفي مثال آخر يبين استمرارية الهوية السوفيتية والمنافس الأكبر لها، تحدث تقرير للاستخبارات الروسية عام 1979 عن الفنانين الطليعيين بلغة تماثل تلك التي كانت شائعة عام 1955، حيث جاء فيه أن هؤلاء الفنانين «يتجنون أعمالاً فردية... تقوم على المفاهيم الشخصية تماماً» (Andrew and Mitrokhin 1999: 330).

### علاقات الهوية السوفيتية-الصينية

تتفق علاقات التحالف الطبيعية نسبياً بين الاتحاد السوفيتي الستاليني والصين الماوية بين عامي 1949 و1953 مع الخطاب المهيمن للإنسان السوفيتي الجديد. فلم يمتد الخوف الستاليني من الاختلاف إلى الصين؛ لأن الترتيب الهرمي الستاليني القائم على

التمييز بين المركز والأطراف والحدثة وما قبل الحدثة أُسقط على الصين. فكانت الصين آنئذٍ تمثل أكبر الإخوة الصغار للاتحاد السوفيتي، ورفيقاً ثورياً يتطلع إلى أن يصبح كأخيه الأكبر الذي يُفضّله. وفي صيف 1949، التقى ستالين ست مرات في موسكو بأحد زملاء ماو المقربين، وهو ليو شاوكي Liu Shaoqui. وفي الاجتماع، قدم ليو تقريراً على مدى ست ساعات عن واقع الصين السياسي الذي وصف فيه الصين مراراً بأنها على الطريق إلى أن تصبح كالاتحاد السوفيتي. ونجد في النسخة الخاصة بـ ستالين كلمة Da [نعم] مكتوبة عشر مرات بخط ستالين بعد الفقرات التي تقر بتبعية الصين.<sup>51</sup> وفي أثناء هذه الاجتماعات، تم الاتفاق على تقسيم دولي للعمل الثوري، ففوض ستالين للصين قيادة الحركات المناهضة للاستعمار في آسيا، بينما احتفظ لموسكو بالقيادة العامة للحركة الشيوعية العالمية، بما في ذلك أوروبا الشرقية، والطبقات العاملة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية الحديثة. وبذلك تصبح الصين البديل الطبيعي للثورات في أماكن مختلفة مثل فيتنام وإندونيسيا بينما يمثل الاتحاد السوفيتي الطليعة بالنسبة إلى الصين. ووافق ماو على هذا الترتيب في الأدوار في اجتماعه مع ستالين في موسكو في ديسمبر 1949 (Goncharov, Lewis and Xue 1993: 46-74; Chen 2001: 50, 120; gaiduk 2003: 2).

وفي مطلع مرحلة الذوبان كانت الصين هي الدولة الأخرى في السياسات العالمية التي كادت تصبح كالاتحاد السوفيتي. فبفضل حجمها وتاريخها الثوري والمناهض للإمبريالية وولائها للماركسية اللينينية وشعبيتها لدى الحركات الثورية الأخرى حول العالم، اكتسبت ملامح تتجاوز مع الهوية السوفيتية. لكن "الأخر" الأقرب هو دائماً الأكثر تهديداً لهوية المرء (Norton 1988: 11-49; Berger and Luckmann 1966)؛ وذلك لأن الاختلافات تُمحي والمسافات تُعبر وتوقعات التشابه تزداد. والخلاف الذي كان يوماً من السهل تجاهله لتفاهته، يتحول إلى تحدٍّ للأصالة إن تُرك دونها تصويب. وشيئاً فشيئاً بدأ السوفييت ينظرون إلى الصين على أنها قوة كبرى تتبنى الاشتراكية، مثلما فعلوا، ومن هنا أصبحت الأسئلة المتعلقة بحدود الهوية إشكالية. فالخلافات التي كان من السهل

تجاوزها كما كانت الحال مع دول أوروبا الشرقية، أو بدرجة أكبر مع يوغسلافيا، لم يعد بالإمكان التسامح معها إلا بتكلفة باهظة. وكلما اقتربت الصين من صورة الاتحاد السوفيتي قلت فرصها في الخروج عن النموذج السوفيتي. هذا التوتر خفف منه إدراك السوفييت أن الصين ما زالت متأخرة وأنها أقرب ما تكون إلى وسط آسيا السوفيتية. وبقدر ما رأى السوفييت أن الصين تعيش مرحلة ما قبل الحداثة كانوا يعززون خروجها عن النموذج إلى وضعها الأدنى مرتبة. لكن هذا كان بمنزلة علاج أجبر الصين على موازنات غير مريحة بين مساواة الصين بالاتحاد السوفيتي وتأخر الصين، وبين تقدم الصين على طريق الديمقراطية وتبعيتها للأخ السوفيتي الأكبر.

واتساقاً مع كون الصين "الأخر" الأقرب إلى الاتحاد السوفيتي، كان خروشوف يشير إلى البلدين وكأنهما كيان واحد، ولو جزئياً. فقال لوزير خارجية بورما يو نو U Nu مثلاً: «مع أصدقائنا كالصين لدينا إمكانات أكبر أن نصبح أكثر استقلالاً»،<sup>52</sup> بمعنى أن الاعتماد المتبادل بين قوتين اشتراكيتين كالصين والاتحاد السوفيتي يفرز استقلالاً في ما يتعلق ببقية العالم. هذا التصور للعلاقات بين الدول، مهّد لتحقيق وضع كان على ما يبدو مجافياً للمنطق للوهلة الأولى، وهو أن الاعتماد على الآخر هو فعلاً الطريق إلى الاستقلال. وهذا الإنجاز لا يتحقق إلا إذا فهم المرء نفسه والآخر على أنهما الكيان نفسه بصورة جزئية. كما أشار خروشوف في الاجتماع العام للجنة المركزية في يوليو 1955 إلى الصين والاتحاد السوفيتي على أنها يقودان المعسكر الاشتراكي معاً.<sup>53</sup> كذلك حدث في سياق هجومه الضاري على مولوتوف بسبب موقف الأخير "الستاليني" من يوغسلافيا، أن قطع خروشوف وقائع الجلسة ليتساءل لماذا يعتقد مولوتوف أن الصينيين لا يستطيعون تصويب الحزب الشيوعي السوفيتي في ما يتعلق بشؤون الماركسية اللينينية، وقبل أن يجيب مولوتوف، رد خروشوف على نفسه قائلاً: «بل يستطيعون».<sup>54</sup>

وهكذا عوملت الصين معاملة الند باعتبارها مثلاً لكل من يسعى إلى تحقيق «ثورة زراعية ضد الإقطاع والإمبريالية»، بينما اتخذت موسكو لها مكاناً في طليعة العالم الصناعي

(Tropkin 1955: 108). ولم تكن المعونات السوفيتية للصين، بما فيها المعونات العسكرية التي تتضمن تبادل الأسرار اللازمة لإنتاج الأسلحة الذرية والنووية، تعتبر مجرد معونة لدولة أخرى، وإنما مساعدة للاتحاد السوفيتي نفسه.<sup>55</sup> فكما ذكر خروشوف في مذكراته في ما بعد (Khrushchev 1997: 346)، كان السوفييت يعتبرون تقوية الصين تقوية للمعسكر الاشتراكي و«ضماناً لحدودنا الشرقية».<sup>56</sup>

إلا أن الصين في الوقت نفسه ظلت بلداً على الأطراف، ينتمي إلى عصر ما قبل الحداثة ويحتاج إلى زيادة موسكو؛ لذلك نجد أن الخطاب السوفيتي عن الحداثة يرسم صورة للصين على أنها بلد زراعي بدائي ريفي يقع على الأطراف بالمقارنة بالقلب السوفيتي الصناعي الحديث. وكان الاتحاد السوفيتي غالباً ما يضع الصين في ترتيب حلفائه الاشتراكيين بين الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.<sup>57</sup> فإذا كانت الصين على طريق "البناء الاشتراكي" فإن الاتحاد السوفيتي وحده هو الذي يبني الشيوعية. وككل الدول الاشتراكية في العالم، كانت الصين على الطريق إلى أن تصبح نسخة من الاتحاد السوفيتي.

ولكن في ترتيب البلدان حسب موقعها من الحداثة، نجد أن الصين تأتي بعد ألمانيا الشرقية، وهو ما يتبين لنا من سخرية خروشوف من طلب مولوتوف أن يأخذ معه خمساً وعشرين حافلة إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، فما كان من مولوتوف إلا أن رد بأن خروشوف أدخل الجرارات الزراعية إلى الصين. ومن خلال رد خروشوف نستطيع أن نرى ما هو موقع الصين بالضبط، حيث قال: «عزيزي فياشيسلاف ميكاييلوفيتش Viacheslav Mikhailovich، إن الصين بلد زراعي مُدَمَّر، ونحن سفراء بلد متقدم صناعياً، وقد أعطينا هذه الجرارات لأصدقائنا الصينيين لأنهم سيتعلمون منا، لكن تخيل لو أعطيت حافلات للألمان، ماذا سيكون الوضع؟ لا تنس أننا تعلمنا صناعة الحافلات من الألمان. ماذا سيقولون عنا؟».<sup>58</sup>

كان السوفييت ينظرون إلى الصينيين على أنهم أقل تطوراً فكرياً وتقنياً أيضاً، وكان كل التقدم الحادث في الزراعة يعزى إلى زيارات الصينيين للمعاهد السوفيتية أو إلى وجود الأكاديميين السوفييت في الصين (Fedorenko 1955).<sup>59</sup> وهذا ما ينعكس في الداخل في ترتيب الأشقاء الروس الكبار في علاقتهم بالدول غير الروسية العزيزة ولكنها الأقل تطوراً. هذا الفهم الارتقائي للصين كبلد على الطريق للحاق بالاتحاد السوفيتي له أصدائه في التاريخ السري الرسمي للعلاقات الصينية-الروسية؛ فقد فُسر قرار إغلاق الشركات المساهمة الذي فرضه ستالين على الصين بأن "الصين الصغيرة" قد «اكتسبت أخيراً الخبرة اللازمة لإدارة مشاريعها التجارية».<sup>60</sup>

واتفاقاً مع الرؤية القائلة بأن التفاعل هو الذي ينتج الهوية، نجد أن السلوك العملي اليومي للصين تجاه الاتحاد السوفيتي يعيد إنتاج وضعيتها التابعة؛ فالمكاتبات التي كانت وزارة الخارجية الصينية ترسلها إلى السفارة السوفيتية في بكين كانت تبدأ عادة بعبارة كهذه: «نظراً إلى عدم وجود المؤهلين لتشغيل طائرات إيوشن Iliushin 14 المطلوبة، فإن وزارة الطيران المدني الصينية تناشد الحكومة السوفيتية إرسال ستة أطقم تشغيل إيوشن 14».<sup>61</sup> وهكذا، ومن خلال تعريف هويتها يوماً بعد يوم على أنها تابعة للاتحاد السوفيتي، رسخت الصين الهوية التي كان الاتحاد السوفيتي يسقطها أصلاً على بكين. ففي محادثة دارت بين السفير الصيني ليو زياو Liu Xiao وكل من بولجانين Bulganin وميكويان Mikoyan في مارس 1955، طلب السفير الصيني أن يقوم الخبراء الاقتصاديون السوفييت في الصين «بتوجيه رفاقهم الصينيين، وألا يستشعروا الحرج من الإشارة إلى عيوبهم، وأن يعطوهم ما يلزم من النصح».<sup>62</sup>

لكن الآخر الذي يعتبر شبيهاً بالذات إلى حد كبير - كما كان الاتحاد السوفيتي ينظر إلى الصين - ينتظر ألا يختلف عن النموذج نفسه اختلافاً يذكر. فكما قال خروشوف لزملائه في الاجتماع العام في يوليو 1955، إن مواصلة العلاقات الطيبة على مستوى البلدين مع يوغسلافيا «أصعب بالطبع من مواصلة العلاقات مع الدول البرجوازية مثل

النمسا أو الهند التي لا يقول زعماءها إنهم ماركسيون-لينينيون».<sup>63</sup> ولما كانت الصين قد سبقت غيرها على طريق الاشتراكية حتى الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية، فضلاً عن يوغسلافيا، فإن مشاعر خروشوف تكتسب دلالات مضاعفة بالنسبة إلى الصين. فالتشابه يولد التنافر، لأنه من الممكن أن تثور النزاعات حول الأصالة من جانب الفاعلين الذين يمنحون بعضهم بعضاً هويات شرعية. أما الاختلاف، وليس التشابه، فيمكن أن يؤدي إلى علاقات طيبة، لأن المقولات المتعلقة بالمبادئ التأسيسية لهوية كل من الطرفين مطروحة للنقاش. فكانت الصين قريبة بما يكفي للفهم السوفيتي للذات إلى الحد الذي جعل اختلاف الصين عن النموذج السوفيتي موضع اهتمام رسمي شديد من جانب السوفييت.

من وجهة نظر السوفييت كانت الهوية الطبقيّة للصين تعتبر إشكالية نظراً إلى مستوى الصراع الطبقي الذي لا يزال دائراً في الصين. فبينما كانت العلاقات العدوانية بين الطبقات قد قضى عليها في الاتحاد السوفيتي، فقد استمرت في الصين ووضعتها في موضع التابع. وفي اجتماع للقادة الصينيين في مارس 1955 قام هؤلاء القادة «بشن هجوم لاذع» على كتلة جاو جانج-راو شوشي Gao Gang-Rao Shushi، وفي تعليقه على هذا الحدث قال السوفييت إنهم لم يعد لديهم تناقضات طبقية بهذا الحجم.<sup>64</sup> وقام المسؤولون الدبلوماسيون السوفييت في الصين بإرسال التقارير المتزايدة التي تشهد بالضعف السياسي الداخلي في الصين بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي. ففي تقرير أرسلته السفارة السوفيتية في بكين إلى موسكو في أغسطس 1955، قالت السفارة إن أجهزة الأمن الصينية سجلت أكثر من مليون مشتبه فيه بالاتصال بالكومينتانج [الحزب الوطني الشعبي الصيني]. فأشار مولوتوف إلى هذا الجزء من التقرير بكامله بقلمه الأزرق.<sup>65</sup>

واعتبر المراقبون السوفييت أن الإصلاحات الاقتصادية الصينية كأنها إصلاحات تتم داخل الاتحاد السوفيتي.<sup>66</sup> واستندت الانحرافات السياسية الصينية إلى الفهم السوفيتي للأجزاء الأقل نمواً من الذات السوفيتية: الروح الفردية والخداع والتهتك

الأخلاقي اليومي في المجتمعات المحلية، والتطلع إلى الحياة البرجوازية، والأنانية، والعلاقات المحرمة مع النساء والعديد من الجرائم التي تعاقب عليها الدولة.<sup>67</sup> كما فهموا الإصلاحات الزراعية الصينية في ضوء الخبرة السوفيتية في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.<sup>68</sup>

وقد يتوقع المرء أن خطاب الاختلاف بعد ستالين ربما أدى إلى تعكير العلاقات مع الصين الستالينية. وهذا التوقع غير دقيق، لكن من حيث التوقيت فقط. فبينما نجد أن الطرق الوطنية إلى الاشتراكية اتسمت بخرق التزام الصين بنموذج ستاليني واحد، وأن الصين عارضت التعامل مع يوغسلافيا المارقة تحت حكم تيتو كدولة اشتراكية، فإن اعترافات السوفييت بأخطاء الماضي عوضت عن تسامحهم مع الانحراف. كذلك، فإن قرار خروشوف باستعمال القوة في هنغاريا، الذي أيدته القيادة الصينية في ذلك الوقت وحث عليه، أكد لبيكين أن هناك حدوداً معينة لن يتسامح خروشوف في تجاوزها (Chen 2001: 150-156).

وقد ساند ماو حملة خروشوف ضد ستالين مساندة حذرة، وإن لم يساند خطاب الاختلاف عموماً. فكما قال ماو للسفير السوفيتي إيودين Iudin في مايو 1956، إنه لو كان «قد اتبع نصيحة ستالين دائماً لكان من الأموات في ذلك الوقت» (Westad 1998: 15). ولم يكن ماو راضياً عن الغموض الناجم عن الجدل الدائر في الاتحاد السوفيتي بين الاختلاف والأرثوذكسية. ففي إبريل 1956، نشر ماو تفسيره الشخصي للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي وطرح فيه "قاعدة السبعين والثلاثين" عن ستالين، ومعناها أنه مصيب بنسبة 70٪ (بشأن نموذج التنمية السياسية والاقتصادية) ومخطئ بنسبة 30٪ (بشأن معاملة الصين وقتل زملائه) (Chen 2001: 65). وصمم ماو طريقته الخاصة للذوبان؛ أي للخروج من عباءة ستالين في صورة حملة المئة زهرة التي أطلقها في يناير 1957، لكن هذه الحملة لم تكن تهدف إلى توسيع حدود الاختلاف وإنما إلى استبعاد "اليمينيين" الذين كان سيلقي القبض عليهم في ذلك الوقت (Chen 2001: 69).



واحتدم الصراع حول الاختلاف والانحراف عن النموذج بعد الاضطرابات التي شهدتها هنغاريا وبولندا في النصف الثاني من عام 1956. وكانت إطاحة مولوتوف في عام 1957 انتصاراً للاختلاف عن نموذج الإنسان السوفيتي الجديد في الاتحاد السوفيتي، ليس هذا فحسب، بل إنها أدت إلى تحول لا رجوع عنه باتجاه الفراق بين الصين والاتحاد السوفيتي. فتعرضت الهوية السوفيتية للجدل العلني في خطاب الاختلاف المسموح به في علاقتها بالدوجماتية الصينية. حيث بدا أن هوية الاختلاف السوفيتية، التي لم تعد تجدد منافساً بعد إطاحة مولوتوف، تتعارض مع الهوية الأرثوذكسية الستالينية الصينية. ويمكن القول إن الخطاب بين الصين والاتحاد السوفيتي بعد عام 1957 يكاد يتطابق مع الخطاب الذي ساد بين مولوتوف وخروشوف في الأعوام الأربعة السابقة (Westad 1998: 20). «كل من الدولتين حددت صورة شريكها تبعاً لمدى توافقها مع أفكارها عن معايير الاشتراكية» (Kulik 2000: 300; Zubok and Pleshakov 1996: 215). فإذا كانت المجر قد ثبتت حدود الاختلاف في عام 1956، فقد عملت الصين في الستينيات على تمكين دعاة الاختلاف السوفيت بإعطائهم مثلاً للستالينية الأرثوذكسية التي يناضل ضدها الاتحاد السوفيتي رسمياً (Shakhnazarov 2001: 105-106; Arbatov 1992: 97-101).

في هذه الأثناء، لم تتعرض الهوية الصينية على مدى هذه الفترة لأي "ذوبان". ولو كانت الهوية الصينية قد ظلت ثابتة من دون تغيير لظهرت الخلافات حول الهوية بين القوتين الاشتراكيتين. لكن تجميد الذوبان بسبب التدخل السوفيتي في هنغاريا عام 1956، وهي الخطوة التي كانت الصين تدعو إليها بحماسة في إطار مشاورات مجلس السوفيت الأعلى في موسكو، أدى إلى توقف اتساع الصدع بين الهويتين السوفيتية والصينية. لكن اعتماد الصين هوية أشد ستالينية في عام 1958 مع برنامج "القفزة الكبرى للأمام" جعل هذا الصدع غوراً واسعاً، وحوّل الاختلاف المقبول إلى انحراف خطير.



## علاقات الهوية والنتائج السياسية

ينعكس التحول من الود إلى العداوة في علاقات الهوية الصينية-السوفيتية في اختيارات السياسة الفعلية التي اتخذها القادة السوفييت. فمع تحول الصين المطرد إلى الهوية الستالينية التي ما كاد السوفييت في بلادهم يستبدلون بها خطاب الاختلاف، بدأ صناع القرار السوفييت ينظرون إلى الصين من هذا المنظور ويخفضون مستوى علاقات التحالف السوفيتي مع بكين.

بعد وفاة ستالين تسارعت المعونات السوفيتية في مجال إنشاء الصناعات الدفاعية وغير الدفاعية؛ ففي مايو 1953 وافق الاتحاد السوفيتي على إنشاء 91 مشروعاً إضافياً وعلى إحلال الطائرات المقاتلة والدبابات بطرز جديدة (Kulik 2000: 95).<sup>69</sup> وفي أثناء زيارة خروشوف الأولى للصين في أكتوبر 1954، طلب ماو أن تحصل الصين على أسلحة نووية. فاقترح خروشوف أن تركز الصين على إعادة البناء الاقتصادي، وتعهد بأنها تستطيع الاعتماد على الرادع السوفيتي، لكنه قدم لها مفاعلاً نووياً مديناً. وفي مارس 1955، وافقت موسكو على بناء 166 مشروعاً تجارياً آخر وعلى مساعدة الصين على بناء مفاعل نووي وسيكلوترون (مسرّع دوراني للجزيئات). وجدير بالذكر أن 70٪ من تجارة الصين الخارجية في الخمسينيات كانت مع الاتحاد السوفيتي (Shu Guang Zhang 2001: 110-166).

وفي أكتوبر 1957، وافق السوفييت على إعطاء الصين نموذجاً للقنبلة الذرية، ولكن بعد ثلاثة أشهر فقط اتسعت فجوة الهوية عندما أعلن ماو في يناير 1958 برنامج القفزة الكبرى للأمم، وهو برنامج للتحديث في إطار الستالينية الجديدة. وفي مارس، أخبر ماو زملاءه أن النموذج السوفيتي لم يعد ملائماً للصين (Chen 2001: 72-73). وفي يوليو 1959، أعلن خروشوف أن القفزة الكبرى للأمم ليست إلا خطأ يسارياً. وفي أغسطس ظل الاتحاد السوفيتي على الحياد إزاء الصدامات الحدودية بين القوات الهندية والقوات الصينية، في أول تجسيد على صعيد السياسة الخارجية لاختلاف الهوية بين البلدين (Taubman 2003: 392; Chen 2001: 79). ولم يكن البقاء على الحياد أمراً متصوراً إلا

في ظل علاقات الهوية السوفيتية مع كل من الهند والصين. وتعتبر الهند الدليل الأول على المنافع التي تمخض عنها خطاب الاختلاف المسموح به بعد عهد ستالين. فبعد أن كانت الهند واقعة في القبضة الاستعمارية لزمان طويل، تحولت إلى شريك يمكن أن يتحالف معه الاتحاد السوفيتي في ظل السماح بالاختلاف بعد الذوبان، ومن ثم، لم يدعم الاتحاد السوفيتي الصين الستالينية في حربها معها.

وفي الشهر نفسه، أخطر الاتحاد السوفيتي الصين أن التعاون النووي بينهما انتهى؛ لأنه لا يتوافق مع الجهود السوفيتية للتوصل إلى حظر شامل لاختبار الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية (S. Khrushchev 2000; 271; Chen 2001: 78). وبعد شهر واحد، وفي أعقاب رحلة خروشوف إلى الولايات المتحدة، سافر خروشوف إلى بكين حيث اتهمه ماو «بالانتهازية السافرة»، وهو اتهام ليس من قبيل الصدفة أن ستالين سبق أن وجهه إلى كل من بوخارين وتومسكي وريكوف في حملات التطهير التي قام بها في الثلاثينيات (Taubman 1996-1997: 245; Taubman 2003: 394; Shu Guang). وكتب سوسلوف في تقريره إلى الاجتماع العام للجنة المركزية في ديسمبر 1959 أن ماو أسس مذهب تقديس الفرد في الصين، مردداً الاتهامات نفسها التي وجهها المؤتمر العشرون إلى الحزب الشيوعي إلى ستالين (Hershberg 1996-1997: 248-260; Gaiduk 2003: 103).<sup>70</sup> وهكذا، مثلما تعرض النموذج الستاليني للإنسان السوفيتي الجديد للرفض في الداخل، عوملت الهوية الستالينية للصين على أنها انحراف عقائدي.

وفي يونيو 1960، أعلن خروشوف على الملأ في مؤتمر الحزب الشيوعي الروماني أن ماو «يساري متشدد وعقائدي متطرف، بل في الواقع يساري رجعي» مردداً الاتهامات التي وجهت عام 1957 إلى مولوتوف (Westad 1998: 25; Taubman 2003: 470)، وأعلن فور عودته إلى موسكو سحب جميع المستشارين السوفييت من الصين. وقال في تقرير إلى الاجتماع العام للجنة المركزية عام 1960 إنه «عندما يتحدث مع ماو، فإنه يأخذ

الانطباع بأنه يستمع إلى ستالين» ( Prozumenschikov 1996-1997: 252; Zubok and ) (Pleshakov 1996: 232).

وبحلول عام 1962، كان التبادل الاقتصادي بين البلدين قد انخفض إلى 5٪ من معدلات عام 1959 (Kulik 2000: 357). وفيما بين سبتمبر 1963 ويوليو 1964، نشر الحزب الشيوعي الصيني رسالة مفتوحة من تسعة أجزاء شرح فيها موقفه ضد الانحراف البرجوازي السوفيتي (Kulik 2000: 334-335). وكما ذكر كوليك (Kulik 2000: 298-299)، فإن العلاقات بين البلدين أصبحت آنذاك قائمة «على أعراف مقبولة عموماً، وليس على مبادئ الاشتراكية العالمية». ومنذ عام 1965 وحتى 1973، انهمك السوفييت في جهود بناء حشود عسكرية ضخمة ومستمرة في الشرق الأقصى، تخللتها بعض الصدمات المسلحة على نهر أمور Amur في عام 1969.

وقد أثر الصراع حول الهوية مع الصين في السياسات السوفيتية في أنحاء العالم كافة. فلما وجد الاتحاد السوفيتي أن الصين تنازعه زعامة الثورات في مختلف بقاع العالم التي تشهد تصفية الاستعمار، ضاعف من جهوده في هذه البقاع لمواجهة هذه الهجمات، ولتثبيت مركزه باعتباره الطليعة الاشتراكية الحقة، مما كان له آثار مريرة في مسار ما تبقى من الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية في دول العالم الثالث. وتعرض خروشوف للانتقاد لتضحيته بالحركات الثورية في مختلف أنحاء العالم على مذبح الوفاق مع الولايات المتحدة، فبدأ يشعر بقيود مطردة على إعطاء التنازلات للغرب. كما أن الوفاق مع الغرب زاد من مصلحة السوفييت في دعم حركات التحرر الوطني في العالم النامي تعويضاً عن خط المهادنة الذي انتهجوه مع القوى الإمبريالية في القضايا المتعلقة بألمانيا والأسلحة النووية.

كان هذا التغيير في علاقات الهوية مع الصين يعني وجود مصلحة سوفيتية في إثبات الهوية السوفيتية الطليعية في العالم النامي ( Shakhnazarov 1993: 24; Arbatov 1992: ) (101, 170; Kulik 2000: 336-347, 375; Westad 1998: 386). ففي اجتماع العمال الشيوعيين والأحزاب الشيوعية في موسكو في ديسمبر 1960، انحازت كل الأحزاب

الشيوعية من أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا والهند لصف الصين ضد الموقف السوفيتي الذي يستوعب الاختلاف ويتعاون مع البرجوازية الوطنية في البلدان التي تعمل على تصفية الاستعمار. وفي الشهر التالي، ألقى خروشوف خطاباً أمام معهد اللينينية الماركسية، ميّز فيه بين الحرب العادلة من أجل التحرر الوطني والحروب المحلية والاستعمارية غير العادلة والمحفوفة بأخطار التصعيد إلى الحرب النووية. وأحجم السوفييت في البداية عن تسليح مقاتلي المقاومة في كل من الجزائر ولاوس، لكنهم غيروا موقفهم أمام تهديد الصين بأن تحل محل موسكو في الطليعة الثورية ( Richter 1994: 127-138). وفي أغسطس 1961، وافق خروشوف على إرسال معونات عسكرية بمستوى غير مسبوق إلى الجماعات الثورية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا ( Zubok and Pleshakov 254: 1966). وفي اجتماع للأحزاب الشيوعية الأمريكية اللاتينية عقد في هافانا عام 1964، وافقت موسكو على إرسال المزيد من المعونات العسكرية للثوار المحليين شريطة ألا يصل أي شيء منها إلى الفصائل التي تتمتع بدعم الصين ( Anderson 1993: 164; Zubok and Pleshakov 1996: 268-269). وفي مذكرة أعدها جهاز الاستخبارات السوفيتي (كي جي بي) إلى الإدارة الدولية باللجنة المركزية في إبريل 1970، حثت المذكرة على انتهاج سياسة سوفيتية أكثر جرأة في إفريقيا؛ مبررة ذلك بالمنافسة مع الصين على زعامة الحركات الثورية في تلك القارة ( Westad 1996-1997: 22, 30, n. 8). وهكذا نرى أن علاقات الهوية مع الصين أبقت الهوية الطليعية السوفيتية يقظة طوال حقبة الحرب الباردة، ودفعت موسكو إلى سلسلة من التدخلات العسكرية هناك لتأكيد هذه الهوية.<sup>71</sup>

إجمالاً، يمكن القول إن فجوة الهوية بين الاتحاد السوفيتي و"الأخر" القريب جداً منه، أدت إلى تحول في المصالح السوفيتية في الصين وفي مواضع أخرى من العالم. وتضمنت النتائج السياسية لهذا التحول سحب المعونات السوفيتية الخاصة بالحصول على الأسلحة النووية، وعدم دعم الصين في حربها مع الهند، والتراجع الحاد في التجارة، والانتقاع التام للمعونات الاقتصادية والعسكرية، وأخيراً، نشر القوات العسكرية والصراع المسلح. ومن المهم جداً في هذا الصدد أن التغير الحادث في علاقات الهوية سبق

كل المؤشرات الموضوعية المادية لميزان القوة والتهديد، وكان مُنبئاً بها. بل يمكننا القول إن التغيرات التي طرأت على الهوية تنبأت بالتغيرات التي حدثت في المصالح والسياسات واختيار التحالفات.

وختاماً، أود أن أضع التفسير البنائي الاجتماعي للفجوة الصينية-السوفيتية في إطار أفضل البحوث المتوافرة حالياً. في دراسته الكلاسيكية، يقول زاجوريا (Zagoria 1962) -وأتفق معه في هذا الرأي- إن الخلافات والصراعات المادية ظهرت بعد الصراع الأيديولوجي. لكنني أرى أن هذه الصراعات الأيديولوجية ترجع جذورها إلى البنية الاجتماعية المسلم بها وما يصحبها من هويات متنافرة. لذلك أتوقع أو أفترض أن الصراع يستمر حتى تتغير علاقات الهوية أو حتى تتغير القيادة المستقلة. من ناحية أخرى، يتوقع زاجوريا (مثل ماو) أن يسمح التغيير في القيادة السوفيتية، مثل تقاعد خروشوف، بصعود مصالح مادية يمكن وضعها في الميزان في مقابل الولايات المتحدة للتغلب على الهوى الأيديولوجي. لكن هذا الرأي ثبت خطؤه على أرض الواقع، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إمعان النظر في الخطاب المجتمعي للهوية كي نتوصل إلى نتائج أكثر سلامة.

ويتفق رأيي مع رأي لورينز لوثي Lorenz Luthi الذي يقول إن الأفكار أهم من المادة. لكنه بدوره لا يتعمق في الجذور المجتمعية لاختلافات الهوية، ولا يقول شيئاً عن علة استمرار الصراع بعد اختفاء خروشوف من الكرملين.

وأخيراً، فالعمل الأكثر اتفاقاً مع ما طرحته هو دراسة بوريس كولييك ( Kulik 2000) التي لم تترجم مع الأسف من الروسية حتى الآن. وكولييك هو مفكر عتيق من أنصار "المادية الثقافية"، ويرى أن الفجوة الصينية-الروسية لها أساس مادي، هو عدم تكافؤ مراحل التنمية الاقتصادية التي تعيشها الدولتان، ويقترن ذلك بتبريرات أيديولوجية معينة. فيرر كولييك الفجوة بأن التقدم الاقتصادي السوفيتي والصيني «لا يسير بإيقاع واحد»؛ ولذلك فإن التراكم الرأسمالي الستاليني في الصين لا ينسجم مع إنتاج السلع الاستهلاكية السوفيتية، وهكذا. ويتوقع كولييك استمرار الصراع حتى

تلحق الصين بمستوى التنمية الاشتراكية الذي حققه الاتحاد السوفيتي . أما أنا فلا أتوقع ذلك؛ لأن علاقات الهوية لا تتطفل على العوامل المادية، وإنما تضيف عليها المعنى في المقام الأول. وعلى أي حال، فمع انهيار الاتحاد السوفيتي قبل أن تلحق به الصين، تبقى فرضية كوليك مجرد فرضية لم توضع بعد موضع الاختبار ( Zagoria 1962; Luthi 2000; Kulik 2008).

## خاتمة

يمثل هذا الفصل محاولة لبيان فائدة الجمع بين الوجودية الذاتية المشتركة ونظرية المعرفة التفسيرية والمنهج التفسيري، بينما يضع تصميماً للبحوث يسمح بمواصلة اختبار النظرية العادية التقليدية الوضعية في العلوم الاجتماعية. فنظرية الهوية التي تؤكد الذاتية المشتركة والعقلانية وإعادة الإنتاج من باب التعود والأسس المجتمعية توحى بضرورة الالتجاء إلى مناهج تجريبية. ولا أريد بذلك القول إن نوعية تحليل الخطاب المستخدمة هنا هي المقاربة الوحيدة الممكنة، نظراً إلى القيود النظرية التي تعترها؛ فالإثنوجرافيا - كما أوضحت - تعد منهجاً أكثر تفوقاً في هذا الصدد. كما أنه من المناسب أيضاً الالتجاء إلى المقاربات الأخرى التي تُعلي من شأن اللغة والبلاغة والأداء والسرد والممارسات الاجتماعية اليومية.

أما المتعذر في هذا الصدد، فهو التحديد المسبق للهويات الحاضرة وما يترتب على ذلك من تصميم البحث، بما يتيح استخلاص تلك الهويات من البيانات. ولذلك لا يستحب استخدام أدوات استطلاع الرأي ولا البحث في المفردات بواسطة برامج الحاسوب. لكن هذه الأدوات تصبح مواتية بعد جمع الأدلة بطرق أكثر اتساقاً مع المعايير التفسيرية. ولا يسعنا هنا إلا أن نشير إلى أن أحد الأهداف الرئيسية لهذا الكتاب هو بحث القراء (والمؤلفين) على التفكير في جدوى الجمع بين المقاربات المنهجية المختلفة بطرق لا تؤدي إلى تطوير دراسة الهوية فحسب، بل وتحافظ على الأطروحات المعرفية والوجودية المنصوص عليها صراحة في البحوث المختلفة أيضاً.

## ملحق

### المصادر النصية باللغة الروسية التي استخدمت من أجل الاستخلاص التجريبي للهوية السوفيتية (1945-1966)

#### الدوريات العلمية

(N=36 عدد المقالات المقروءة) *Sovetskaia Ethnografia*

(N=89) *Kommunist*

(N=207) *New Times*

#### المذكرات

Fyodor Burlatsky

Aleksei Adzhubei

#### الكتب الدراسية

Fedor F. Sovetkin, *Textbook of the Russian Language for the Young Who Do Not Know Russian*

#### الروايات

(نطاق الزمن) Elena panova, *Vremena Goda*

(الذوبان) Ilya Ehrenburg, *Ottepel*

(غابة روسية) Leonid leonov, *Russkii Les*

(الربيع الصعب) Valentine Ovechkin, *Trudnaia Vesna*

(ليس بالخبز وحده) Vladimir Dudintsev, *Ni Xlebom Edinyim*

(دكتور زيفاجو) Boris Pasternak, *Doctor Zhivago*

(مصير رجل) Mikhail Sholokhov, *Sudba Cheloveka*

(يوم في) Aleksandr Solzhenitsyn, *Odin Den Zhizni Ivan Denisovicha*

حياة إيفان دينيسوفيتش

## الصحف

*Pravda* (N= 1,079)

*Literaturnaia Gazeta* (N= 136)

*Krasnaia Zvezda* (N= 711)

## وقائع المؤتمرات العلمية

المؤتمر الثاني لاتحادات الكتاب السوفيتية.

## أرشيف

TsKhSD: مركز الحفاظ على الوثائق المعاصرة، اللجنة المركزية سابقاً.

GARF: الأرشيف الرسمي للاتحاد الروسي، الملفات الخاصة بمجلس السوفييت الأعلى.

RTsKhIDNI: المركز الروسي للحفاظ على توثيق التاريخ الحديث، سابقاً معهد اللينينية الماركسية.

AVPRF: أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الروسية.





نصوير  
أحمد ياسين  
نوير

@Ahmedyassin90

## الفصل الحادي عشر

# تقنيات قياس الهوية في البحوث الإثنوجرافية

لورا أدامز

### الهوية في البحوث الإثنوجرافية

في علمي الأنثروبولوجيا والاجتماع، كما في علمي النفس الاجتماعي والسريري، تعتبر مسألة الهوية قضية محورية تجعل من مراجعة ما كتب عنها أو محاولة تلخيص التعريفات الإثنوجرافية للهوية عملاً كبيراً وشاقاً. ولكن في حدود هذا الفصل، سوف أطرح تعريفاً عملياً يشترك في الأخذ به الكثيرون من خبراء العلوم الاجتماعية، وسوف أراجع الطرق التي تقاس بها الهوية في مجموعة مختارة، ولكنها متنوعة، من الدراسات الإثنوجرافية. وكما يشير العديد من المؤلفين في هذا الكتاب، فإن الأساس في مفهوم الهوية أنها في جوهرها ظاهرة علائقية؛ فالذات تُعرف أساساً في إطار علاقتها بالآخر. والتعريف الذي أستعمله للهوية الجمعية هو أنها فهم ذاتي منعكس للانتماء إلى الجماعة. وتلفت كلمة "منعكس" أنظارنا إلى الطبيعة المتغيرة للهوية، بمعنى أنه من الممكن أن نعيد تقييمها في أي وقت من الأوقات من دون الإخلال بأصالة التعريف. وأود الإشارة إلى أنني أفرّق بين الهوية والتصنيف؛ فالأخير يعني التعريف المفروض خارجياً على جماعة ما، ولا يتحول إلى هوية إلا عندما تتبناه الجماعة نفسها. ومن ثم، فإن الفهم غير المنعكس "لجماعية الجماعة" - مثل تقسيم البشرية إلى ثلاث نوعيات عنصرية - يعد تصنيفاً وليس هوية.<sup>1</sup> كما أن الانعكاس يدرج عنصر الوعي بالذات والفعل ضمن تعريف الهوية، من

حيث إنه يقضي بأن الهويات تتطلب على الأقل قدرًا من إعادة الإنتاج الواعي. وهذا لا يعني إنكار دور التعريفات الموروثة والمؤثرات البنوية على طريقة تشكيل هذا الفهم، لكن الانعكاس يعتبر أمراً رئيسياً في فهم الاختلاف بين الهوية وغيرها من الظواهر الجمعية مثل الممارسات أو البنى الاجتماعية.

المصطلح الثاني الذي ينبغي تعريفه في إطار هذا الفصل هو الإثنوجرافيا. فجدير بالذكر أن لكل من الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع فهمهما المختلف بعض الشيء لما يعتبر بحثاً إثنوجرافياً، وبالمعنى الواسع نجد أن الإثنوجرافيا معناها أن يتفاعل الباحث مباشرة مع الناس على أرض الواقع، للتوصل إلى فهم لهذا العالم الاجتماعي بعينه من منظور الشخص الذي يعيش فيه من داخله. وعلى الرغم من أن المصطلح باللغة الإنجليزية enthography مشتق من الجذر ethno الذي يشير في الاستعمال العام إلى دراسة جماعة عرقية معينة، فإن المصطلح في معظم تخصصات العلوم الاجتماعية أصبح معناه دراسات أي نوع من الجماعات من خلال المشاركة المتكررة والمتواصلة في الأجواء التي تتفاعل فيها الجماعة نفسها.<sup>2</sup> ويستخدم بعض الباحثين مصطلح الإثنوجرافيا لوصف أي بحث ينطوي على قضاء بعض الوقت مع الناس في مكان معين، لكن البحث الإثنوجرافي الحقيقي نادراً ما يتم خارج نطاق الأنثروبولوجيا، ومعظم البحوث الإثنوجرافية التي تجرى ميدانياً تتسم بأنها أكثر سطحية وأقل كثافة من الإثنوجرافيا الحقيقية. لكن هذا الفرق ليس مهماً بدرجة كبيرة للتخصصات الأخرى مثلها هو مهم للأنثروبولوجيا وعلم النفس الكيفي، وسوف أستعمل مصطلح البحث الإثنوجرافي؛ لوصف البحوث التي يشير إليها هذا الفصل، وتتضمن المشاركة من جانب الباحث والمقابلات الشخصية وغيرها من مناهج البحث التي تتطلب التفاعل المتواصل مع الرواة على أرض الواقع.

في البحث الإثنوجرافي يختار الباحث عموماً مكان البحث على أساس مجموعة من الاعتبارات النظرية والعملية، ويتمكن من الدخول إلى مكان البحث (بأن يقدم نفسه في العادة على أنه باحث بصورة صريحة)، ويستأذن ضمناً -على الأقل- من أولئك الذين

يدرسهم ليكون حاضراً كمشارك أو مراقب. ثم ينفق الباحث وقتاً طويلاً في مكان البحث؛ يشاهد ويستمع ويدون ملاحظات ميدانية موسعة، وربما يستعمل أنواعاً أخرى من التوثيق مثل الرسوم التوضيحية وشجرة النسب والتسجيلات السمعية والبصرية والصور الفوتوغرافية والوثائق التي تنتجها الجماعة موضوع الدراسة. هذه الأشكال التوثيقية تمثل البيانات التي يستخدمها الإثنوجرافي في تحليله. وجدير بالذكر، أن التحليل الإثنوجرافي عادة ما يكون تفسيرياً، من حيث إنه يسعى إلى شرح المعاني لا إلى وضع تنبؤات قابلة للتحقق منها، كما يقول كليفورد جيرتس (Clifford Geertz 1973b: 9): «إن ما نطلق عليه لفظ البيانات هو في حقيقته تصوراتنا عن تصور الآخرين لحياتهم وحيات أبناء جلدتهم».

وعلى العكس من مناهج جمع البيانات الأخرى الأكثر تنظيمياً مثل الاستطلاعات والتجارب، لا يُطلب من الإثنوجرافيين أن يضعوا فرضيات قبل الدخول إلى الميدان. وتستخدم دراسات إثنوجرافية كثيرة الاستدلال الاستقرائي لتكوين النظريات من واقع البحوث الميدانية، بالإضافة إلى اختبار النظريات الموجودة على خلفية بيانات العمل الميداني. كما تتمتع الإثنوجرافيا بميزة الاطراد، فمع ظهور بيانات جديدة تناقض النظريات والفرضيات القائمة، يمكن للباحث أن يعيد صياغة أسئلته بطريقة أفضل، وأن يختبرها على الفور على خلفية الواقع الميداني. ومرة أخرى كما يقول جيرتس (Geertz 1973a: 20) فإن الإثنوجرافيا «تخمن المعاني وتقيم التخمينات وتستخلص نتائج شارحة لأفضل التخمينات». ومن ثم، فإن الإثنوجرافيا منهج شديد المرونة، على الرغم من أنه لا يتضمن صرامة داخله تميزه عن المناهج الاستنباطية.

وغاية المنهج الإثنوجرافي هي الكشف عن المعرفة الثقافية الصريحة والضمنية التي يسترشد بها السلوك داخل الجماعة. فالإثنوجرافي يقترّب اقتراباً شديداً من معايشة ما يعيشه أفراد الجماعة التي يدرسها، ومن ثم، يتوصل إلى فهم أعمق للقواعد غير المعلنة التي يتجاوبون معها، الأمر الذي يعد تقنية بحثية مهمة لأي إنسان يدرس موضوعات الهوية لأنها تمكنه من التوصل إلى فهم الجماعة لذاتها في سياقات مختلفة، ما يهيئ للباحث أن

يعايش الطبيعة الانعكاسية لهوية الجماعة أيضاً إلى جانب معناها على المستوى العملي. ويتيح إجراء البحث الإثنوجرافي للإنسان أن يتجاوز أفكاره المسبقة عن مضمون الهوية، وأن يرى الناس أنفسهم وهم يتكلمون عن الهوية ويطبقونها. كذلك، يمكن للمرء أن يسأل الناس عما يفكرون فيه وعما يفعلونه، ولماذا. ومن ثم، يتوافر له عنصر انعكاس الهوية، وفي الوقت نفسه يسقط أسئلته على نماذج ملموسة يمكن رؤيتها ومراجعتها للتأكد من أن إجاباتهم تطابق أفعالهم في ما بعد. وهذا هو ما يتيح للبحث الإثنوجرافي أن يصل إلى "المضمون المعرفي" للهوية بصورة أفضل من معظم المناهج الأخرى (Abdelal et al. في الفصل الأول من هذا الكتاب).

ويمكن للبحث الإثنوجرافي أن يستقل بذاته، كما يمكن أن يدخل كمكون مهم ضمن استراتيجيات بحثية أخرى. فمثلاً يستحسن دائماً إجراء العمل الميداني القائم على الملاحظة التشاركية مع جمع من الناس قبل تصميم أداة مسح لتطبيقها عليهم، حتى يتمكن الباحث من أن يحدد مسبقاً أكثر القضايا أو الأسئلة فائدة، التي يمكن استكشافها بطريقة أكثر تنظيمياً. ويمكن أن تكون الإثنوجرافيا منهجاً مساعداً شديد الفائدة لمراجعة النتائج التي جمعت باستخدام منهج آخر. فحتى لو كانت مجموعات بياناتك الأساسية تتكون من الاستطلاعات أو المقابلات الشخصية المنظمة مع مجموعة معينة من الناس، فربما تود إجراء بحث ميداني على هؤلاء الناس أيضاً؛ لكي تراجع صدق الإجابات، أو لترى إذا ما كان الواقع يختلف عن رؤيتهم له أم لا. وأخيراً، يعد العمل الميداني الإثنوجرافي الطريقة الوحيدة لدراسة الجموع التي قد لا تصدق في إجاباتها عن أسئلة المقابلات غير الشخصية أو أسئلة استطلاعات الرأي. فجماعات الأقلية المضطهدة مثلاً تميل إلى إعطاء معلومات حقيقية في إطار التعاملات اليومية وجهاً لوجه، والتي يشجع عليها العمل الميداني الإثنوجرافي.

وللإثنوجرافيا أيضاً عيوبها التي تتجاوز الصدق الخارجي المحدود (إمكانية التعميم). إذ يتطلب البحث الإثنوجرافي من الباحث أن ينفق من وقته وطاقته أكثر مما

تتطلب المناهج الأخرى. فكثيراً ما يقضي الإثنوجرافيون فترات تصل إلى العامين في المرة الواحدة يعملون خلالها طوال اليوم "في الميدان". أما علماء الاجتماع والسياسة، فيقضون وقتاً أقل في العمل الميداني، لكنهم يقدرّون مع ذلك على أن يعيشوا في سياق مختلف تماماً عن سياق حياتهم "العادية" لفترات ممتدة. فالعمل الميداني قد يكون مرهقاً نفسياً؛ لأن كل لحظة يقضيها الباحث متيقظاً هي فرصة محتملة لتعلم شيء ما عن الموقع الميداني الذي يدرسه. ويتطلب البحث الإثنوجرافي نوعاً من الالتزام لا تتطلبه مناهج البحث الأخرى التي يستغرق تطبيقها نحو يوم واحد. وكثيراً ما يجد الإثنوجرافيون أنهم لا يستطيعون الهروب من البحث المضني إلى "ذواتهم الأصلية"، وأن الضغوط النفسية المترتبة على وجودهم الميداني مستمرة أربعاً وعشرين ساعة يومياً (Adams 1999a). وحسب الجماعة موضع الدراسة قد يكون البحث الميداني مرهقاً أو حتى خطراً؛ إذ يتطلب قضاء بعض الوقت في أماكن يكون الباحث فيها غير مرغوب فيه، أو حيث يسود العنف أو حيث يمكن أن يقع ضحية لجريمة عشوائية (Raymond Lee 1995). ومتى قام الباحث بإجراء بحثه في بلد أجنبي، أصبح البحث شاقاً بسبب الوقت الذي ينفقه بداية في إتقان لغة جديدة. جملة القول، إن البحث الميداني الإثنوجرافي ليس أمراً سهلاً للجميع، لكنه قد يعطي نتائج تتمتع بدرجة عالية من الصدق الداخلي (دقة القياس وإتقانه).

## مقاربات قياس الهوية في الدراسات الإثنوجرافية

عندما يجري الإثنوجرافيون بحثاً عن الهوية، فإنهم يبحثون عادة عن ثلاثة أنواع من المؤشرات: الحدود (ما الذي يقع داخل حدود الهوية أو خارجها؟ وهل من الممكن عبور هذه الحدود أم لا؟)، والتغيرات التي تطرأ على الحدود ومضامينها والجدل الذي يثور بشأنها، وأخيراً، السرد أو الروايات التي تعبر عن المضمون المعرفي الصريح أو الضمني لهوية جماعة من الجماعات. ومن التجسيديات التجريبية الشائعة للحدود؛ الطرق التي تتبناها الجماعة للدفاع عن هويتها ضد الشوائب التي تنال من نقائنها من جراء التلوث

الثقافي الآتي من خارج الجماعة، أو ضد الاستيلاء عليها بتأكيد حقها في امتلاك الثقافة المشتركة في مواجهة حقوق من لا ينتمون إلى الجماعة (Harrison 1999). ومن الطرق الأخرى التي تمثل بها الحدود مؤشراً إلى الهوية في البحث الإثنوجرافي؛ الأوصاف الضمنية للكيفية التي تنظر بها الجماعة إلى الجماعات الأخرى، أي كيف تُعرّف الجماعة نفسها في إطار علاقتها بالجماعات الأخرى. ففي دراسة أجراها إدوارد شاتس (Edward Schatz 2004) عن "السياسات العشائرية الحديثة" في كازاخستان، كشف شاتس عن بيانات غنية تتعلق بالهوية الكازاخية من خلال ثلاث أدوات بحثية هي: الإثنوجرافيا والمقابلات الشخصية وجماعات المناقشة المركزة في مناطق مختلفة في كل من الحضر والريف. ويوضح شاتس أن الهوية الكازاخية تتحدد معالمها أساساً في علاقتها بجماعتين، هما: العشيرة الكبرى والروس. وترسم ملامح الهوية الكازاخية داخلياً بصراحة في علاقتها بالجماعات الثلاث الرئيسية التي ينحدر منها الشعب الكازاخستاني وتسمى "جوز" Juz (وهي ما يسميه شاتس بالعشيرة الكبرى) و"رو" ru أي العشيرة. أما خارجياً، فالهوية الكازاخية تتحدد معالمها ضمناً في علاقتها بالروس الذين يناهز عددهم في كازاخستان عدد الكازاخيين أنفسهم.

ووجد شاتس أن العشيرة والعشيرة الكبرى مفهومان شائعان في الأذهان، لكن لكل منهما دلالة مختلفة في التفاعل في معظم السياقات. ففي كل أنواع البيانات التي جمعها شاتس، نجد أن جوهر الهوية الكازاخية - كما يصفه الكازاخيون أنفسهم - هو القدرة على تتبع النسب عبر سبعة أجيال (ولعل ذلك سبيل إلى تحديد العشيرة، وإن كان شاتس قد وجد أن ذكر القرية التي ينتمي إليها الأجداد علامة أخرى من علامات الهوية العشائرية الجمعية). أما مضمون تلك الهوية (أي العشيرة والعشيرة الكبرى التي ينتمي إليها المرء) فهو عند الكازاخيين أقل أهمية من القدرة على تتبع النسب على امتداد الأجيال السبعة.

ويلاحظ أن ما يبدو أول وهلة مكوناً داخلياً مهماً للهوية العلائقية ما هو إلا طريقة لتعريف الهوية في ما يتعلق بغير الكازاخيين. فالكازاخيون يعرفون غيرهم من الكازاخيين

على مطياف يضعون فيه الإنسان الكازاخي النموذجي في المنتصف بين هويات جيران كازاخستان إلى الشمال وإلى الجنوب. وقد كتب شاتس مستعيناً ببحوثه الميدانية (Schatz 142: 2004) يقول: «بين الناس العاديين في تسعينيات القرن العشرين، يميل الجنوبيون عادة إلى السخرية من الكازاخيين الشماليين على أنهم "مُتروّسون" (أي متطبعون بطباع الروس) بينما يصف الشماليون الجنوبيين بأنهم "أوزبكيون"». وفي إحدى مجموعات المناقشة المركزة في إطار بحوثه وجد شاتس أن أحد المشاركين يصف أبناء المدن من الكازاخيين بأنهم «اتخذوا مسلك الروس... ففي المدينة يعلم الآباء أبناءهم أنسابهم لكنهم لا يعطون هذا الأمر أهمية كبيرة» (Schatz 2004: 158). في هذا المثال، كما في معظم الأحاديث عن الهوية التي يناقشها شاتس، نجد أن الهوية كثيراً ما تعرّف من خلال التضاد وخصوصاً التضاد بين الكازاخيين (أي الكازاخيين الحقيقيين) والروس (ليس الروس بالمعنى الدقيق ولكن الكازاخيين الأقل أصالة). كما تبين البيانات التي جمعها شاتس الطبيعة الخلافية للهوية الكازاخية المعاصرة، حيث يدور الخلاف أساساً حول عناصر التضاد بين الروس والكازاخيين.

ومن المهم ألا نحول هذه الحدود التي تؤدي وظيفة مؤشرات الهوية إلى مجسّدات ملموسة، خصوصاً أن أبناء المجتمعات نفسها يمكن أن يتحركوا بين الهويات المختلفة خلال حياتهم. وفي هذه الحالة يهمننا أن ننظر إلى المؤشرات التي تبين الحدود التي تتيح النفاذ من خلالها ومتى يمكن للمرء أن يخترقها ويظل عضواً في الجماعة، وهل يجوز رجوع المنفيين أو اللاجئين إلى حظيرة الجماعة ومن يجوز له ذلك، إلى آخره. وفي بحث إثنوجرافي أجراه إليجا أندرسون Elijah Anderson عن إحدى الضواحي الفقيرة المحرومة في مدينة فيلاديلفيا الأمريكية بعنوان قانون الشارع (1999) *Code of the Street*، اكتشف أندرسون أن معظم ساكني هذه الضاحية ينظرون إلى أنفسهم وإلى الآخرين على أنهم إما أناس "محترمون" وإما من "أبناء الشارع". وهذه الهوية لا يتم توارثها فقط في نفوس الأفراد المنتمين إلى الجماعة، لكنها سمات تنسب إلى عائلات بأكملها في هذه البيئة، على الرغم من أن الأسرة المحترمة يمكن أن ينحرف أحد أبنائها، وقد نجد أسرة من أسر



الشارع لها ابن يصير إنساناً محترماً. واستخدام أندرسون أعراف الجماعة كمؤشرات للهوية في دراسته، فتبين له أن هوية أعضاء الجماعة ترتبط بمدى احترامهم لهذه الحدود أو انتهاكهم لها.

وتتضمن الأعراف التي تحدد العائلات "المحترمة" ألوان السلوك مثل الذهاب إلى الكنيسة وتضحية الآباء من أجل الأبناء والدور التقليدي لرب الأسرة الذي يقوم به "رجل البيت" (E. Anderson 1999: 38-39). أما "أسر الشارع" على الجانب الآخر، فلها أعراف تحكمها «قانون الشارع... وهو مجموعة من القواعد غير الرسمية التي تحكم السلوك العام غير الشخصي، خصوصاً العنف» (E. Anderson 1999: 33). ويصف أندرسون (E. Anderson 1999: 63) أعراف أسر الشارع بأنها تتكون من مجموعة من السلوكيات التي تشير إلى أن فلاناً "له وزنه" (أي محترم)، ويستطيع تحمل مسؤولية نفسه. هذه الأعراف السلوكية توظف للحفاظ على وضع شخصي معين يشتمل على أسلوب الملابس و«طريقة الحركة والوقوف واللغة النابية والاستعداد للجوء إلى العنف لتسوية النزاعات». وفي نموذج الهوية المحترمة ونموذج هوية الشارع، نجد أن عدم اتباع المسلك المميز لهذه الهوية أو تلك يؤدي إلى فقد الاحترام، لكن السلوك المتوقع من الجماعتين كثيراً ما يناقض توقعاتنا. وهكذا نجد لدينا متصلاً قابلاً للقياس بصورة واضحة تعبيراً عن الهوية يتراوح بين السلوك الخاضع لضوابط صارمة عند أصحاب الهوية المحترمة إلى السلوك المنفلت (لكنه في حدود المتوقع) عند أصحاب هوية الشارع. وقام أندرسون بقياس المضمون الداخلي والحدود الداخلية لهذه الهوية بطريقتين: بملاحظة التفاعل في المواقف اليومية وبإجراء المقابلات الشخصية مع الناس حول كيفية معاشتهم لهذه الهوية. وفي المثال السابق، نجد أن الأعراف التي تميز بين الأسر "المحترمة" و"أسر الشارع" ليست مجرد أداة لإعادة إنتاج الهوية، وإنما أيضاً جزء من استراتيجية أوسع لتحقيق أهداف الجماعة، مثل الوصول إلى مستوى الطبقة المتوسطة، والعيش في حي نظيف آمن ومحاربة العنصرية. وتبين دراسة أندرسون أننا بالإضافة إلى النظر إلى الحدود، علينا أن نفهم مدى

نفاذية هذه الحدود، وهل من الممكن تجاوزها، ثم العودة إليها، ومتى تصبح هذه الحدود محل جدل بين أبناء الجماعة.

كما تتكون الحدود بطريقة أخرى أيضاً من خلال ما يطلق عليه بورديو (Bourdieu 1977) مصطلح *habitus*؛ أي المعتقدات والاستعدادات الشخصية المتعارف عليها اجتماعياً، والتي يسترشد بها المرء وتقيده في ميوله ومزاجه. ويعتبر البحث الإثنوجرافي وسيلة جيدة للكيفية التي تشكل بها عضوية الجماعة ميول الإنسان، مثلما تشكل الهوية الطبقيّة الأهداف والمزاج («ماذا نريد، وماذا يريد عامة الناس الذين يشبهوننا؟»). وفي دراسة كلاسيكية عن شباب الطبقة العاملة في بريطانيا بعنوان *تعلم العمل الشاق Learning to Labor* رصد بول ويليس (Paul Willis 1977: 96) كيف تعيد الطبقة العاملة إنتاج نفسها؛ إذ يتم ذلك بصورة جزئية من خلال تنشئة الشباب اجتماعياً على التطلع إلى العمل في بيئة ذات مواصفات معينة. "فالشاب" يريد عملاً يسمح له بأن يكون منفتحاً بشأن رغباته ومشاعره الجنسية وحبه "للشراب" وسعيه إلى أن يأخذ منه قدر الإمكان... ويجب أن يتسم مكان العمل المستقبلي للشباب بطابع ذكوري واضح. فيجب ألا يكون مكاناً للخانعين، بل مكاناً يملك فيه الناس زمام أمورهم، ويعلمون فيه الفعل الجسماني على الأعمال الكتابية. وفي هذه الدراسة نجد أن هوية الطبقة العاملة تتحدد جزئياً بناء على ازدياد الأعمال التي تؤدي إلى الارتقاء في السلك الاجتماعي.

وجدير بالذكر أن الإفراط في التركيز على الحدود يمكن أن يؤدي إلى رؤية هوية الجماعة تتسم بالتجانس أو السكون أكثر من اللازم، لذلك من المهم دائماً عندما ننظر إلى مؤشرات الهوية أن ننظر إلى التغيرات التي تطرأ على هذه الحدود والجدل الذي يدور حولها داخل الجماعة، وما الذي يقع داخل هذه الحدود بالضبط. والجدل في هذه الحالة لا يعني بالضرورة وقوع اضطرابات داخل الجماعة، ولكنه قد يكون عملية تفاوض بين الجماعة ونفسها على هويتها في ما يتعلق بالجماعات الأخرى. فليس من الواضح دائماً ما

هي عناصر الهوية المهمة كثيراً أو قليلاً في تحديد جماعية الجماعة، ولكن في إطار البحث الميداني، تتضح المعالم بنفسها شيئاً فشيئاً. فإذا سألنا عدداً من اليهود سؤالاً مثل: «ما الذي يجعل الشخص يهودياً؟»، فسوف نحصل على إجابات مختلفة تشير إلى مواطن الخلاف ومواطن الاتفاق أيضاً. فإذا جمع الباحث عينات من جماعات وسياقات متنوعة خلال بحثه الميداني، فسوف تظهر جوانب الاتفاق والخلاف في ملاحظاته الميدانية. وثمة أسلوب آخر وهو تنظيم جماعات المناقشة المركزة أو حضور جماعات المناقشة المركزة التي تنعقد تلقائياً مثل لقاءات أعضاء الجماعة بحثاً عن جوانب الجدل بينهم. ولكن في هذه الظروف يصعب أن نقيس مدى الاتفاق أكثر من الخلاف؛ لأن الفطرة المشتركة بشأن هوية الجماعة تمر من دون أن يلحظها أحد، بينما النقاط الخلافية تبرز سريعاً أكثر من غيرها.

ومن أمثلة الخلاف حول الهوية المثلية الجنسية عند الرجال والنساء، دراسة كاث ويستون Kath Weston المعنونة الأسر التي نختارها (1991) *Families We Choose*، التي تستند إلى بحث ميداني إثنوجرافي أجري في سان فرانسيسكو في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، مع بدء ظهور التحركات الجماعية المتعلقة بالقضايا الأسرية في المجتمع المثلي. ويغص كتاب ويستون بالاقتباسات المطولة من ملاحظاتها الميدانية والمقابلات الشخصية الرسمية التي أجرتها، والتي اختارتها بعناية بالطبع لتعطي القارئ الإحساس "بالوصف المكثف" المسجل في ملاحظاتها. وقد وجدت ويستون أن خطاب المجتمع المحلي بشأن المثليين باعتبارهم "منفيين من صلات القربى" تحول في الثمانينيات إلى خطاب عن انتمائهم إلى "الأسر التي نختارها". وبسبب المشكلات التي اعترضت المثليين رجالاً ونساء في الحصول على الاعتراف المجتمعي والقانوني بشركائهم وأطفالهم، فضلاً عن الرفض الذي يواجهه الكثيرون منهم من قبل الأسر التي أنجبته، حدث تحول ملحوظ في معنى أن يكون المرء مثلياً. ففي الوقت الذي دخلت فيه ويستون إلى مجال البحث، لم يعد كون المرأة سحاقية يعني ألا يكون لها أطفال، ولا كون الرجل مثلياً ألا يتحدث عن شريك حياته بوصفه «أسرته التي ينتمي إليها».

ولم يكن اهتمام مجتمع المثليين بإعادة تعريف الأسرة والزواج بحيث يتضمن العلاقات المثلية أمراً غير خلافي، حيث شعر البعض بأن هويتهم المميزة يتهددها الخطاب الجديد عن الأسرة. فقد لاحظت ويستون (Weston 1981: 198) أن «أولئك الذين يخشون الذوبان في مجتمع تسوده العلاقات العادية بين الجنسين يميلون إلى ربط الأسرة بالإنجاب والانجذاب إلى الجنس الآخر فقط. وقد تطور هذا الخلاف مع دخول القرن الحادي والعشرين بصورة واضحة تبين مدى الجدل والخلاف حول الهوية المثلية. فهل كون المرء مثلياً معناه أن يرفض الثقافة القائمة على الانجذاب إلى الجنس الآخر؟ وهل اتخاذ عنوان "الأسرة" أو الدعوة إلى تقنين زواج المثليين يساوي الذوبان في الثقافة القائمة على العلاقة بين الجنسين؟ وعلى الرغم من أن الإثنوجرافيا تفتقر إلى إمكانية التكرار بالمعنى الدقيق، فإن دراسة ويستون يمكن إجراؤها ثانية بعد عشرين سنة لإعطاء رؤية طولية للعناصر البنيوية المتغيرة وعناصر الخطاب المتغير في الهوية المثلية.<sup>3</sup> كما يمكن دراسة موضوع بحث ويستون بالجمع بين البحث الإثنوجرافي في مناطق معينة وتحليل خطاب عينة متنوعة من الصحف الصادرة في المجتمعات المثلية للنساء والرجال مثلاً لوضع البحث الإثنوجرافي في نطاق أوسع.

ويمكن استخدام مناهج بحثية مختلفة لدراسة طبيعة الحدود بين الجماعات وكيفية الجدل حول الهوية، لكن الإثنوجرافيا تحديداً تعتبر اختياراً طيباً لفهم "المكون المعرفي" للهوية (انظر abdelal et al. في الفصل الأول من هذا الكتاب)، وجوانب الهوية التي تنظم رواية الجماعة وكيف تنظر الجماعة إلى موقعها من العالم، وكيف ترى العالم بالنسبة إليها. وجدير بالذكر أن الإثنوجرافيا الصحيحة تتعامل مع المضمون المعرفي بعمق ومهارة، فتقيس الهوية في سياقها من خلال الروايات الغنية بالمستويات المتعددة. ويعتبر النموذج الكلاسيكي للوصف البليغ للمضمون المعرفي للهوية الجماعية من خلال تحليل رموزها وفق سياقاتها هو كتاب كليفورد جيرتس (Clifford Geertz: 1973c) اللعبة الغامضة: ملاحظات حول مصارعة الديوك في بالي *Deep Play: Notes on the Balinese Cockfight*. وفيه يقوم جيرتس بتحليل معنى مصارعة الديوك عند أهل بالي لا

بسؤال الناس لماذا يمارسون هذه الرياضة أو اللعبة، ولكن من خلال قراءة مصارعة الديوك نفسها كقصة يحكيها أهل بالي لأنفسهم عن أنفسهم. فمصارعة الديوك تستحضر بعض محاور الثقافة في بالي (كالموت والذكورة والفخر) في إطار بنية تفسيرية، حيث يقول جيرتس: «إن حضور مصارعة الديوك والمشاركة فيها يعتبر عند أهل بالي نوعاً من أنواع التربية الوجدانية. فالرجل من أهل بالي يتعلم فيها قيم ثقافته ووعيه الخاص عندما تتجسد أمام عينيه في نص جمعي» (Geertz 1973c: 449). ويلاحظ أن مصارعة الديوك في بالي ليست مجرد تعبير عن الوجدان، وإنما هي عامل من العوامل التي تؤدي إلى تكوين هذا الوجدان والحفاظ عليه (Geertz 1973c: 451).

ومع براعة هذه التحليلات، فإن هذا الوصف المكثف للمضمون المعرفي يعتمد اعتماداً شديداً على قدرة الباحث على تفسير الحدث على تفسيراً سليماً. ولهذا السبب، فإن قياس المضمون المعرفي قد يكون معرضاً لمشكلات الصدق الداخلي في البحث الميداني أكثر من غيره من المؤشرات. وللاكتفان حول إمكانية التحيز الذاتي يمكن أن نفحص المضمون المعرفي من خلال الروايات التي تعتبرها الجماعة موضوع الدراسة صريحة، بحيث نخضعها لتعليق العارفين بطباع الجماعة، لا تفسير الباحث فحسب. ومن أمثلة هذا النوع من الروايات ما سميت في أطروحتي "بمجاز الهوية التابعة"، والذي كان الأهالي الخبراء بطباع الأوزبك -الذين كنت أستمد منهم معلومات- يستدعون بصورة منتظمة في مناقشتهم للحقبة السوفيتية (Adams 1999a: 126-134). وتحكي استعاراتهم المتعلقة بالهوية التابعة، تاريخ الأوزبك بوصفهم جماعة محنكة في مواجهة جماعة أخرى حمقاء لكنها متسيدة وقوية، وتصف الفظائع التي "ارتكبوها" في "حقناً" والطرق البارة التي "تحايلنا" بها على "قواعدهم". هذه الروايات تعتبر وسيلة تتحكم بها الجماعة في تشييء ثقافتها من خلال التشييء الذاتي وإسقاط الذات كنداً اجتماعي للجماعة المهيمنة من دون الحاجة إلى التعامل مع التفاوتات الفعلية بين الجماعتين (انظر أيضاً Dominiguez 1989: 151). في هذه الحالة نجد أن الجماعة التابعة تتألف من الأوزبك الذين يؤيدون التقاليد الوطنية، بينما الجماعة المهيمنة تتألف من الموالين للسوفييت، وبعضهم من الأوزبكيين. وقد

اتضح لي نمط السرد بعد أن استمعت إليه في سياقات متعددة، ومن خلاله تمكنت من تقييم عدد من جوانب الهوية الأوزبكية المعاصرة وعلاقتها بالماضي السوفيتي.

وثمة مقارنة أخرى لقياس المضمون المعرفي، وهي إجراء البحث المقارن. فمثلاً، في دراسة عن النساء اللاتي اعتنقن اليهودية بصيغها المتشددة منذ وقت قريب، وجدت لين ديفيدمان (Lynn Davidman 1991) أنه حتى لدى هذه الجماعة من النساء اللاتي يعرّفن الهوية اليهودية بطريقة دينية بالغة التشدد، هناك نظرتان مختلفتان إلى الحياة الدنيا نشأتا من عملية التحول التي مرت بها نساء ينتمين إلى مراحل مختلفة من العمر وخلفيات تعليمية مختلفة. فالنساء اللاتي اعتنقن اليهودية في معابد التيار السائد لليهودية المتشددة لديهن تفسير مختلف تماماً للتقاليد المتشددة عن النساء اللاتي اعتنقن اليهودية من خلال معابدهن لطائفة اليهود اللوبافيتش Lubavitch [من اليهود الحاسيديم]. وعلى الرغم من أن جميع النساء قلن إنهن واجهن معضلات الحياة الحديثة باختيار هذا الشكل المتشدد من العقيدة الدينية، فإن بعض من انضممن إلى التيار السائد لليهودية المتشددة لا يؤمنن حتى بوجود الله، لكنهن يعتبرن ممارسة الشعائر الدينية اختياراً ذا معنى بالنسبة إليهن. بينما رأَت أخريات، خصوصاً بين طائفة اللوبافيتش الأكثر محافظة، أن ممارسة الشعائر الدينية الجديدة التي اعتنقنها تعني أن مصيرهن بيد الله.

## محاذير منهجية في البحث الإثنوجرافي

مناهج الإثنوجرافيا مناهج تليفقية، وقد يقول بعضهم إنها عشوائية. فكما كتب مايكل بوراووي (Michael Burawoy 2000: 25): «الإثنوجرافيا نتعلمها بالممارسة، وربما بشيء من التمرين على يد متخصص. لها إرشادات عامة، لكن لا يوجد لها سوى القليل من القواعد. وأي شيء وكل شيء تقريباً مقبول». ومن الممكن طبعاً أن نتلقى مجموعة عامة من التعليقات، وأن نحسن ما سبق من تقنيات جمع البيانات وأن نخطط مراحل العملية البحثية، لكن ليس من الممكن هنا أن نقدم استعراضاً موجزاً كافياً

للإثنوجرافيا كمنهج بحثي؛ فالكتب التي تلخص المناهج البحثية لا تزيد في ذكر خطوات البحث الإثنوجرافي عما يلي: اختيار الموقع الميداني، والوصول إليه، وتقديم الباحث نفسه للرواة العارفين بطبائع الناس، وإقامة أو أصر الصلة معهم، وتحديد الرواة الرئيسيين، وتحديد دور للباحث في الميدان، وتدوين الملاحظات الميدانية وإجراء التحليلات المبدئية، وتنقيح التحليلات، وجمع المزيد من البيانات، ثم الخروج من الميدان وكتابة تقرير يجعل من هذا الإسهام نظرية. وفي الجزء التالي، سأعرض مواطن القوة والضعف في المناهج الإثنوجرافية وأستكشف الطرق التي يتعامل بها الإثنوجرافيون مع التحديات التي تعترضهم في عملية البحث.

## الصدق والثبات

من العضلات المنهجية الدائمة في هذه العملية التفسيرية أن البحث الإثنوجرافي بحث تفاعلي. فعلى العكس من البحوث التي تتم على الوثائق التاريخية أو تحليل بيانات تعداد السكان، نجد أن البحث الإثنوجرافي يجري في بيئة يمكن أن تتأثر فيها البيانات بحضور الباحث نفسه. فقد يُفسد وجودُ الإثنوجرافي ملاحظاته التي يدونها، مثلما تتغير وجبة الطعام العادية في المنزل عندما يظهر ضيف غير متوقع. وهذا ما ينطبق خصوصاً على دراسات الهوية، عندما تؤثر الطريقة التي ينظر بها المتحدث الخبير إلى الباحث في هويته، حيث يشير زانكا (Zanca 2000: 155) مثلاً في مناقشته لمعضلات البحث الميداني في مجتمعات ما بعد الحقبة الاستعمارية. إلا أن ظهور الخريجين الشباب الغربيين المهتمين الذين يحملون أجهزة الحاسوب المحمولة في مكاتب الأكاديميين الأوزبك يجبر هؤلاء على الإحساس بالتناقض في هويتهم المهنية بين «الإحساس بالغرور الشديد الذي يغذيه العلماء الذين أهتمهم الاشتراكية على المستوى العلمي للوصول إلى أعلى مراتب الفخر، وبين الواقع المحبط في حقبة ما بعد الاشتراكية، حيث يرون أن مجتمعاتهم أدنى كثيراً في مستوى المعيشة ونوعية الحياة (خصوصاً بالنسبة إلى العلماء) من أقرانهم الغربيين».



بالإضافة إلى ذلك، فإن البحث الإثنوجرافي ينطوي على مستويات متعددة من الذاتية، وكثيراً ما يقوم الباحث بتفسير ما قاله شخص آخر تفسيراً لما حدث لطرف ثالث. بعض هذه المشكلات يمكن التغلب عليها بالطريقة الثلاثية؛ أي إجراء العديد من المشاهدات أو استخدام العديد من المناهج، لكن الأمر الذي لا يقل أهمية من الناحية المنهجية أن يكون الباحث واعياً بهذه الذاتية، بما في ذلك ذاتيته هو نفسه، وأن يحاول تفسيرها كجزء من عملية جمع البيانات. أما المقاربة التي أدعو إليها في البحث الميداني الإثنوجرافي (Adams 1999b)، فتنطوي على الأخذ في الحسبان وفي التحليل بالعلاقة الإشكالية بين الباحث والأقوام التي يدرسها (Clifford and Marcus 1986; D. Smith 1987; Haraway 1991; chap. 9; Marcus and Fischer 1986). هذه المقاربة تؤكد أن العلاقة بين العارف الخبير بطبائع الناس وموضوع المعرفة هي ممارسة اجتماعية منظمة (D. Smith 1987: 72). والمعروف أن العلاقة بين الباحث والخبير تدفع إلى الساحة بديناميات العنصر والنوع والطبقة والأمة والعمر... إلخ، ما يجعل رؤية الباحث والخبير للواقع رؤية منحازة على الدوام (Haraway 1991: chap. 9). وتؤكد المقاربة التي يدعو إليها هارواي وغيره (مثل Bhavnani 1993) أن كل باحث يجب أن يكون مسؤولاً، لا عن حياد البحث وإمكانية تكراره فحسب، ولكن عن المعرفة التي تعاون مع خبرائه من الرواة في إنتاجها في سياقاتها المحددة.

ويوحي مفهوم المعرفة الموضوعية في سياقها بأن البيانات لا توجد "هكذا في الهواء" ليخفيها الخبراء أو يظهرها تبعاً للطريقة التي يقدم بها الباحث نفسه، لكن البيانات نفسها نتاج للعلاقة بين الباحث والخبير. وعلى الباحث أن يدرك دور الخبير في العلاقة البحثية، وأن يدرك أن ردود فعل الخبير تؤثر تأثيراً جوهرياً في المعرفة التي نتحصل عليها (Wolf 1992: 135). وسواء أكانت الهوية الجمعية هي محور البحث أم لا، فإن هوية الباحث، خصوصاً الكيفية التي ينظر بها الآخرون في الميدان إلى هويته، يجب وضعها في الاعتبار كجزء من البيانات. وبلغت المتغيرات يمكن القول إن أحد المتغيرات المستقلة التي تؤثر في أي متغيرات تابعة يدرسها الباحث ينبغي أن يشتمل على تقدير مجمل على الأقل لفهم



الباحث لهويته هو نفسه. أي أن الدور الذي يتخذه الباحث الميداني -بمعنى أن يرى ويرى بطريقة معينة- يؤثر في المعرفة التي ينتجها في آخر المطاف عن خبراته الرواة.

## جمع العينات

في دراستها عن صلات القرى في مجتمع المثليين من الرجال والنساء بعنوان الأسر التي نختارها *Families We Choose* أجرت كاث ويستون (1991) بحثاً ميدانياً إثنوجرافياً وثمانين مقابلة شخصية متعمقة في سان فرانسيسكو في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، واستخدمت في المقابلات أكثر طرق جمع العينات شيوعاً في البحث الإثنوجرافي وهي "عينات كرة الثلج"، ومعناها العمل من خلال شبكة اتصالات لإجراء المقابلات مع عدد متساوٍ من الرجال والنساء، ثم إدراجهم في العينة أو عدم إدراجهم بناء على قولهم إن كانوا مثليين -رجالاً أو نساء- أو طبيعيين. وثمة طرق كثيرة يمكن أن تجعل هذا الأسلوب في جمع العينات يعطي بيانات متحيزة، ولذلك فإن الباحث الإثنوجرافي الحصيف يبذل قصارى جهده لتخفيف مواطن التحيز الأكثر شيوعاً في عملية البحث.

ويلاحظ أن الاختيار الذاتي يمكن أن يكون مشكلة في انتقاء العينات بطريقة كرة الثلج، ولذلك بذلت ويستون جهداً كبيراً للعثور على أناس غير راغبين في إجراء المقابلات الشخصية. كما استخدمت طريقة "انتقاء العينة نظرياً" (بمعنى تجنيد مجموعة من الأشخاص عن قصد يمثلون نظرياً الفئات المهمة) لتظل العينة متنوعة من حيث الخلفية العنصرية والعرقية والطبقية. هذه الأنواع من العينات تعتبر عينات غير احتمالية؛ ولذلك لا تستطيع ويستون الزعم أن بحثها مثل فعلاً للمجتمع الذي تدرسه، ولا يمكنها القول مثلاً إن الأمريكيين الأفارقة الذين أجرت معهم مقابلات شخصية "يمثلون" مجتمع المثليين الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية. لكنها تستخدم تلك الطرق في انتقاء العينات لتعنيها على قول شيء ما عن معنى تلك الهويات لدى من تجري معهم المقابلة الشخصية. وكما تقول ويستون (Weston 1991: 12): «إنني أركز هنا على الروابط التفسيرية التي يذكرها المشاركون (أو لا يذكرونها) بين الهوية الجنسية وغيرها من الجوانب المكونة

لهويتهم من وجهة نظرهم، بينما يدركون أن الرموز نفسها يمكن أن يكون لها معانٍ مختلفة في السياقات المختلفة». وتعتبر هذه الطرق لجمع العينات من الممارسات البحثية السليمة في العمل الإثنوجرافي طالما شرح المؤلف للقارئ عملية الاختيار وصور التحيز التي تشوبها.<sup>4</sup> فتعترف ويستون مثلاً (Weston 1991: 9-17) بأن سان فرانسيسكو موقع ميداني نادر لدراسة قضايا الهوية المثلية لدى الرجال والنساء، وأنها أهملت فئة مهمة نظرياً ضمن العينات التي جمعتها، وهي الفئة العمرية، وأن عينتها لم تكن متوازنة من حيث عدد المتعلمين تعليماً راقياً وأولئك الذين ليس لديهم أطفال.

### الوصول إلى الموقع الميداني وتأسيس العلاقات

للوصول إلى الموقع الميداني، ثمة طرق عديدة يساوي عددها عدد المواقع الميدانية على اختلافها، لكن بصفة عامة هناك استراتيجيتان محذتان لإجراء البحث الإثنوجرافي. الأولى، هي المرور بالقنوات الرسمية بتقديم طلب للحصول على إذن من الحكومة أو إحدى منظمات المجتمع المحلي لدراسة منطقة معينة أو جماعة ما. ويتميز هذا الأسلوب بإضفائه الشرعية على ما يقوم به الباحث وإعطائه بعض الحصانة من مراقبة الشرطة أو في مواجهة المقاومة من جانب السلطات على المستويات الدنيا، وإن كان الإذن الرسمي في بعض المواقف يمكن أن يقيد البحث؛ فقد ينظر إلى الباحث على أنه جاسوس مجند من قبل جهات عليا، وقد يرتبط وجوده بمدير أو حكومة لا يرضى عنها الناس. أما الطريقة الثانية، فهي الاتصال عن طريق خبير رئيسي، أي شخص عليم بخبايا الموقع الميداني بصورة ترتبط مباشرة بموضوع البحث، ويستطيع أن يقدم الباحث إلى الناس الذين يحتاج إلى موافقتهم على وجوده بينهم، ويمكنه أن يشرح قليلاً ما الذي يجري وراء الستار. أما عيب العمل عن كثب مع فرد واحد عليم بشؤون المجتمع المحلي أن الباحث شيئاً فشيئاً يتبنى تحيزاته؛ لذلك بعد أن يصل الباحث إلى مكان العمل الميداني يجذب أن يوسع دائرة صلاته بالعارفين بخبايا هذا المجتمع المحلي؛ ليضمن تعدد الرؤى والمواقف التي يستعين بها في بحثه الميداني.

فور وصول الإثنوجرافي إلى الموقع تصبح مهمته التالية هي إقامة أواصر الصلة بينه وبين الناس الذين يريد دراستهم حتى يجيبوا عن أسئلته ويشعروا بالارتياح في وجوده فيتصرفوا على سجيتهم. وهنا يلجأ كل باحث إلى حنكته الشخصية في بناء العلاقات مع الناس بما يلائم شخصيته وطبيعة المجتمع الذي يدرسه. ويلاحظ أن توطيد العلاقات الشخصية في التعامل في الوقت الذي يتم فيه جمع البيانات أمر مرهق؛ إذ يقتضي العمل الميداني الموازنة الصعبة بين أن يكون الباحث حاضراً في المجتمع الذي يدرسه من دون أن يفرض وجوده عليه. ولكن كيف يكون الباحث على طبيعته، وفي الوقت نفسه أداة بحثية قوية؟ هل يظل متعدد الأوجه كما كان في موطنه الأصلي أم هل يتكيف مع الظروف الميدانية؟ وهل يحاول أن يتحكم في الناس من خلال الطريقة التي يقدم بها نفسه إليهم؟ وهل يضطر إلى التصرف بطرق معينة تضايقهم؟

عندما أكون في قلب العمل الميداني أميل إلى تقديم نفسي بحرص في محاولة للسيطرة إلى حد ما على الطريقة التي يراني بها العارفون بشؤون هذا الميدان. وهذا ما يتطلب التحفظ في اختيار الملابس التي أرتديها وإعطاء صورة "الفتاة الطيبة" التي تبين في سلوكياتها احترام الثقافة الأوزبكية، وبصفة عامة، لا تعبر عن أنوثتها، ولا تتحدى معتقدات أي شخص. أما لو تصرفت كما أتصرف بين أصدقائي في الولايات المتحدة، كأن أتساهل في استعمال اللغة أو في طريقة الملبس أو أشدد في التعبير عن آرائي النسوية، لكان لذلك وقع شديد الضرر على علاقتي مع الخبراء العارفين بالمجتمع الأوزبكي الذين كان معظمهم من الرجال متوسطي العمر الذين يعيشون في مجتمع حديث، لكنه يميز بين الجنسين. ولم أكن لأنجح إطلاقاً لو تصرفت كما أتصرف بين زملائي في بلدي حيث أحسن الحديث، وأرتدي الملابس المهنية اللائقة، وأؤكد على كوني خبيرة في مجالي. أما في ميدان البحث فلم أكن خبيرة، وكما يقول أي دليل للبحوث الميدانية فإن أفضل طريقة للتعلم من العارفين بشؤون المجتمعات المحلية أن يتخذ الباحث "مظهر الغريب" فيعبر عن فضوله إزاء الأشياء العادية جداً، ويلعب دور "العاجز المقبول" (Lofland and

(Lofland 1995) الذي لا يفهم شيئاً عن كيفية التصرف في ميدان البحث، لكن يتصرف بطريقة لا تؤذي مشاعر أحد ولا تنفره منه.

## جمع البيانات وتحليلها

يجمع الإثنوجرافيون البيانات بصورة مختلفة ويستخدمون مجموعة كبيرة من التقنيات، منها التحليل الرسمي الكيفي والكمي (بمساعدة برامج الحاسوب التي تسهل الترميز الكيفي للبيانات مثل برامج NVivo – Atlas.ti – The Ethnograph) الذي يساعد على تفسير البيانات. لكن لا شيء يميز المنهج الإثنوجرافي أكثر من مفهوم "الوصف المكثف" الذي يتجاوز نقل الملاحظات التجريبية إلى تفسير المعنى الذي يراه الباحث بطريقة ذاتية مرتبطاً بالأشياء أو الممارسات التي لاحظها. ويكمن موضوع التحليل الإثنوجرافي فيما بين الملاحظة وتفسير الباحث لها في آخر الأمر؛ بمعنى في السياق الذي يحدث فيه إنتاج شيء أو تصرف معين، وإدراكه وتفسيره (Geertz 1973b: 7). ومن خلال الملاحظة الدقيقة للممارسات وتراكم الملاحظات الميدانية شديدة التفصيل<sup>5</sup> ومواصلة طرح الأسئلة على العارفين بالمجتمع موضوع الدراسة حول معنى الملاحظات التي سجلها الباحث، يدرك الباحث أولاً «مجموعة من البنى المفاهيمية المعقدة التي يتشابك الكثير منها أو يترابك بعضه فوق بعض، وتبدو غريبة وغير منتظمة وغير واضحة في آن واحد» ثم يسجلها (Geertz 1973b: 10).

## كتابة البحث

تعرض موضوع كتابة البحث الإثنوجرافي لجدل شديد يلقي الضوء على عدد من بواعث القلق المتعلقة بعدم تكافؤ السلطة في علاقات العمل الميداني والتفكيك بعد الحداثي للمؤلف (van Maanen 1988). حيث تأثرت العلوم الاجتماعية بنقد ميشيل فوكو (Foucault 1984) لفكرة "المؤلف"؛ فبدأ المتخصصون في هذه العلوم يتفكرون في الدور الذي يقومون به في تكوين المعرفة من خلال السرد. وحظيت فكرة التعامل مع

الروايات أو السرديات الإثنوجرافية على أنها تجسيد لديناميات السلطة، باهتمام واسع في الثمانينيات (Clifford and Marcus 1986; Marcus and Fischer 1986)، واستوعب الكثير من الباحثين الذين يستعملون المنهج الإثنوجرافي هذه الفرضيات في ممارساتهم البحثية، وصاروا ينظرون إلى رواياتهم نظرة ناقدة. ومن أمثلة الأشكال التجريبية للروايات التي تستبعد صوت الباحث المؤلف استبعاداً يكاد يكون تاماً دراسة سوزان كريجر Susan Krieger للهوية في المجتمع النسائي *رقصة المرآة The Mirror Dance* (1983)، التي تقتصر فيها بصمة المؤلفة بعد المقدمة القصيرة على مجرد تحرير الحكايات التي جمعتها من المقابلات الشخصية المتعمقة مع النساء المنتميات إلى ذلك المجتمع، لتكوّن منها فصول الكتاب، من دون أن تقدم أي تعليق أو تحليل من جانبها. وبينما نجد أن البيانات الخام المأخوذة من عمليات المسح مثلاً صعبة التفسير، ولا تشد القارئ، فإن البيانات الإثنوجرافية والبيانات المأخوذة من المقابلات الشخصية تسمح بتطبيق مجموعة كبيرة من التقنيات التحليلية؛ من التحليل الإحصائي الرسمي إلى صيغة التحليل التي تلقي بعبء التفسير بأكمله على كاهل القارئ.

أما على المستوى العملي، فتعتمد الكتابة الإثنوجرافية على الوصف الحي واللغة الموحية مثلما يعتمد التحليل الإحصائي على الجداول والرسوم البيانية. ومن الأمثلة التي تبين الأسلوب المميز للكتابة الإثنوجرافية أعمال إيجا أندرسون التي أشرنا إليها من قبل. حيث شاهد أندرسون الطريقة التي تؤدي بها العديد من التفاعلات بين أبناء الشوارع - كما عرفهم - إلى التفاهم لتصل إلى حد العنف، ووضع أندرسون (Anderson 1999: 78-79) سيناريو يصف ما يحدث عادة في منطقة تسكع هؤلاء، عندما تشعل إهانة ما تحدياً بين طرفين ينجم عنه شجار قد ينتهي باستدعاء الشرطة أو باستخدام سلاح. وهكذا عندما يترجم أندرسون الحدث والطريقة التي يتحدث بها المشاركون فيه، فإنه يعطينا لمحة تفصيلية عن الأعراف التي تحكم سلوك أعضاء هذه الجماعة. كما استخدم أندرسون (Anderson 1999: 54-63) أسلوب الاقتباس المطول والكامل من المقابلات الشخصية الإثنوجرافية التي أجراها، والتي تسمح لنا بتقييم دليله بأنفسنا وتفسيره. أي أن الكتابة

الإثنوجرافية الجيدة تجعلنا نعيش ما مر به الإثنوجرافي ومخبروه العارفون، بل تجعلنا نشعر وكأننا في الموقف نفسه، وتقدم لنا فهماً أعمق للبيانات التي ينقلها لنا المؤلف، أكثر مما تقدمه لنا أي رواية تحاول بدعوى الموضوعية والأكاديمية أن تباعد بين القارئ والوسط الاجتماعي الذي تصفه.

## التنظير

علاقة النظرية بالبيانات الإثنوجرافية إشكالية بعض الشيء أكثر مما هي عليه في علاقتها بالمناهج الأخرى لجمع البيانات، ويرجع ذلك تحديداً إلى أن العملية الإثنوجرافية غالباً ما تكون استقرائية. فمن السهل جداً أن نعرف أن المعاني المستخلصة من مكان البحث تقتصر على ذلك المكان وأن البحث غير قابل للتكرار بل إنه لا يقدم إسهاماً في القضايا النظرية الأوسع نطاقاً. فكثيراً ما يستخدم البحث الإثنوجرافي لطرح المقولة التي تعتبر مكان البحث "نموذجاً مصغراً" لعالم اجتماعي أوسع، أو تعتبره موضع اختبار نظرية معينة. وبينما يمكن القول إن هذين التوجهين لا يشوبهما عيب داخلي (حسب فرضيات كل منهما) فإن جيرتس (Greetz 1973b: 23) يرى أن القيمة الحقيقية للبيانات الإثنوجرافية هي أنها تضيف على نظريات العلوم الاجتماعية ومفاهيمها «تجسيداً واقعياً ملموساً، يجعل من الممكن أن نفكر في هذه المفاهيم والنظريات بطريقة واقعية ملموسة، بل -والأهم من ذلك- نفكر من خلالها بطريقة مبتكرة خلاقة». وهذا الربط مهم جداً لأي دراسة إثنوجرافية. ففي دراسة بروبيكر وآخرين (Brubaker et al. 2006: 167) عن العرقية والوطنية أجريت في إحدى مدن إقليم ترانسلفانيا، يقول الباحثون إنه إذا كان من المهم تحديد السياقات التي تنجم عن العمليات التي تتم على نطاق واسع في المدى الطويل، فإن ذلك «يؤدي إلى نوع من خداع البصر. فالمقولات الوطنية وضدها التي يسهل "قراءتها" من بُعد، تبدو بارزة، وأسهل شيء على المحلل أن يأخذها على علاتها». والحل كما يقولون، هو اختبار القيمة الظاهرية للمقولات والتصنيفات بفحصها على مستوى الحياة اليومية.



ومن المناهج التي تربط بين النظرية والإثنوجرافيا ربطاً صارماً منهج الحالة الممتدة الذي طرحه بوراووي (Burawoy 1998: 5) والذي «يطبق العلم الانعكاسي على الإثنوجرافيا لكي يصل من الخاص إلى العام، ويتنقل من "الأصغر" إلى "الأكبر" ويربط الحاضر بالماضي تحسباً للمستقبل، كل ذلك بالاستناد إلى نظرية موجودة من قبل». هذا المنهج الذي يقول بوراووي إنه رمز لعلم بديل ("انعكاسي" في مقابل "وضعي") يقوم على عمليات أساسية عدة تعكس قدراً كبيراً مما تحدثت عنه حول الإثنوجرافيا في ما تقدم. "الامتداد" الأول في منهج الحالة الممتدة هو الامتداد من الملاحظ إلى المشارك؛ أي إدراك علاقات السلطة الكامنة في البحث الميداني وقبول التشوه الذي يحدث في الموقف الاجتماعي الذي ينشئه الباحث. «فحتى أكثر الملاحظين سلبية، يحدث ترددات جديدة بالفحص، بينما الناشط الذي يسعى إلى تغيير العالم يمكنه أن يتعلم الكثير من عناده» (Burawoy 1998: 17). الامتداد الثاني هو امتداد الملاحظات عبر المكان والزمان من أجل جمع المعرفة المستمدة من المواقف المختلفة في إطار نظريات للعمليات الاجتماعية. أما الامتداد الثالث فهو الامتداد من العملية نحو القوة، وهذا ما يعد استراتيجية مقارنة «تتبع مصدر الاختلاف الطفيف إلى قوى خارجية... من أجل الربط بين الحالات ربطاً سببياً. فبدلاً من أن نخترل الحالات في النظر إليها على أنها تجسيد لقانون عام، نجعل كل حالة تتم في علاقتها بالحالات الأخرى»؛ لكي نسهم في التنظير للقوى الاجتماعية الأكثر اتساعاً (Burawoy 1998: 19). أما الامتداد الأخير فهو النظرية.

"الامتدادات" الثلاثة الأولى -التدخل وتواصل العملية والبناء- كلها تدعو إلى وجود نظرية مسبقة. لكن موقفنا من النظرية موقف "كاميكازي" (انتحاري). ففي البحوث الميدانية، لا نبحث عن تأكيد النظرية وإنما على ما ينقضها. فنحتاج في البداية إلى الشجاعة المستمدة من اقتناعاتنا، ثم الشجاعة اللازمة لتحدي اقتناعاتنا، وأخيراً الخيال اللازم للحفاظ على الشجاعة اللازمة لإعادة البناء التنظيري. فإذا كانت تكلفة إعادة البناء أكثر مما نتحمل فقد نتخلى عن النظرية برمتها، ونبدأ من الصفر بنظرية جديدة لافتة للانتباه تعتبر الحالة التي نحن بصدددها شذوذاً غريباً عليها (Burawoy 1998: 20).

ويعتبر منهج الحالة الممتدة شكلاً صارماً بالغ التحدي من أشكال بحث الإثنوجرافي عند تطبيقه بصورة كاملة؛ حيث يحتاج إلى سنوات، إن لم يكن إلى عقود، من التفرغ لاستكشاف مجموعة معينة من القضايا النظرية في مجموعة متنوعة من السياقات. لكنه يقدم لنا رؤى مهمة لقدرة الإثنوجرافيا على أن تكون أكثر من مجرد دراسة حالة أو تقرير عن رحلة.

كما يشير وصف بوراووي لمنهج الحالة الممتدة إلى بعض الأهداف الأكثر راديكالية لدى بعض الإثنوجرافيين. فبينما نجد أن معظمنا مهتمون ببرنامج علمي بحثي ينطوي على تشذيب النظرية وإثراء المعرفة بالعلم التجريبي، نجد أن الإثنوجرافيا أيضاً تقودنا إلى بعض الأهداف السياسية الأكثر صراحة لدى العلماء والناشطين. ومن أمثلتها بحث العمل التشاركي (أو التحرري) من أجل التغيير (كما في Naples 1998). وينبع هذا المنهج من رحم المقاربة النقدية للعلوم الاجتماعية، حيث يكون الهدف هو تحصيل المعرفة العلمية التي تكشف عن الديناميات الخفية للسلطة. فإذا كانت العلوم الاجتماعية النقدية يمكن فعلاً أن تجري برنامجاً بحثياً يساهم في تطور العلم "المعتاد" (بمعنى السعي إلى تحصيل المعرفة "الموضوعية")، فإن بحوث العمل من أجل التغيير يتم إجراؤها، لا للتوصل إلى الفهم في إطار اجتماعي فحسب، وإنما بهدف تمكين الجماعة موضوع الدراسة أيضاً.

## إجراء البحوث الإثنوجرافية عن الهوية الوطنية في أوزبكستان بعد

### الحقبة السوفيتية

قضيتُ معظم عام 1996 أجري بحثاً ميدانياً في طشقند في أوزبكستان، حيث كان موضوع أطروحتي العلمية (Adams 1999a) يدور حول الهوية الوطنية في الحقبة بعد السوفيتية. ولحسن الحظ أن الهوية الوطنية كانت هي كل ما يتكلم عنه الجميع تقريباً: «لورا، هل رأيت رقصاتنا الوطنية الأوزبكية؟» «هل تحبين البيلاو؟ إنه الطبق الوطني عندنا». «ماذا تفضلين: العيش في بيت أوزبكي أم في شقة؟» «نحن الأوزبكيين بارعون في



التجارة». «نحن الأوزبكيين كالعرائس المتحركة، فزعمائنا جنباء». «أتمنعين في استعمال مرحاض أوزبكي؟ ليس عندنا مرحاض أوروبي». وكان يبدو لي أنني أصبت في اختيار الموضوع؛ لأن الأوزبك مهووسون بهويتهم الوطنية.

ولكن، لعل الأمر لم يكن كذلك. لحسن الحظ قبل أن أشرع في كتابة الأطروحة عن اهتمام الأوزبكيين بذاتهم، دار بخلدي أن ما أراه ليس انعكاساً للانشغال اليومي بالهوية الوطنية، وإنما استجابة لوجودي أنا بينهم. ففي أي منهج قائم على العمل الميداني التفاعلي، سواء المقابلات الشخصية أو الإثنوجرافيا، يعتبر الباحث نفسه متغيراً من المتغيرات. والنتائج التي تنتج عن هذه المناهج هي نتاج العلاقة بين الباحث ومن يتفاعل معهم (أي مخبريه بلغة البحث الميداني). فعندما وصلت إلى أوزبكستان كنت أنا الأمريكية المهتمة بثقافتهم، ما حول انتباه المخبرين إلى أكبر اختلاف بيننا وهو الجنسية.

تنقلتُ عبر أنحاء أوزبكستان وذهبتُ إلى القرى التي يرتدي فيها بعض الناس الأزياء التقليدية وبعضهم الآخر خليطاً بين الأزياء الأوزبكية والأوروبية. وهذا بالنسبة إليهم أمر عادي، حتى ظهرت أنا. فكانوا يشيرون إليّ لأنني الفتاة الوحيدة التي ترتدي ثوباً حريراً متعدد الألوان ليست له خاصرة، وسروالاً ذا ألوان تتقابل بشدة مع ألوان الثوب ويقولون: «هذا هو زينا الوطني. أيعجبك؟». وفي مناسبات كثيرة تولد لدي الانطباع بأن الأوزبك لديهم إحساس عالٍ «بالاختلاف عن الآخرين». وقد يكون ذلك مرده، ولو جزئياً، إلى طبيعة الذات السوفيتية التي تتميز بشدة الإحساس بالذات العرقية ( Grant 1996; Slezkina 1994a; 1994b). فكما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث مبدأ الانصهار في "البوتقة" لا يغلب تماماً إحساس الناس بأوطانهم العرقية التي ينتمون إليها على مستوى الخيال إلى حد كبير، فإن الحياة اليومية في الاتحاد السوفيتي تشتمل على إشارات كثيرة إلى الطبيعة متعددة الأعراق للاتحاد السوفيتي وتغرس في مواطنيها الانتماء إلى جماعة عرقية معينة. فمثلاً، كان الاتحاد السوفيتي يفخر بأنه دولة فيها أكثر من 100 جنسية، حيث "الصدقة بين الشعوب" تمثل حجر الزاوية في الأيديولوجية

السوفيتية، وكثيراً ما يشتمل التناج الثقافي في المناطق غير الروسية على "اللون العرقي" خصوصاً في الأطراف الجنوبية للاتحاد السوفيتي التي يفترض أنها غريبة الطباع. لذلك، فإن القرويين الذين قابلتهم في أوزبكستان في ما بعد الحقبة السوفيتية كانوا يتجاوبون عبر ذاتهم العرقية مع موقف يرسم ملامحي لهم على أي أجنبية بمنتهى الوضوح. فكانوا يتفاخرون بجنسيتهم أمامي بسبب جنسيتي وطبيعة دراستي. وإذا كان هذا معناه دخول صورة من صور التحيز في دراستي، فأعتقد أنه كشف لي أيضاً عن بعض القضايا المهمة بوضوح؛ فقد تمكنت من جمع بيانات غنية بدرجة مذهلة؛ لأن الهويات الوطنية تتحدد بالمقارنة بالأمم الأخرى والأنواع الأخرى للهوية. أي أن وجودي أو وجد موقفاً موافياً لاستعراض الهوية الوطنية (Brubaker 2004: 10).

وحتى بعد أن أدركت أن وجودي قد يكون هو الباعث على استعراض الهوية الوطنية، لم يكن بوسعي أن أميز فيما أراه بين ما هو أصيل وما هو مصطنع من أجلي. على أي حال، فهذه الاستعراضات جزء لا يتجزأ من خبرة الهوية الجمعية، أي جزء من ممارسة الهوية. بل وأكثر من ذلك، فهي متاحة بسهولة وقابلة للقياس لأنها طقسية. ولكن، كان عليّ القياس من خلال بحث ميداني واسع ومنظم بدقة حتى أبحث في ما وراء هذه الاستعراضات النمطية؛ لكي أفهم القضايا المتعلقة بقياس الهوية في هذه السياقات.

وكان الهدف من البحث، في إطار المفاهيم التي وضعها بينيديكت أندرسون (Benedict Anderson 1991) الإجابة عن السؤال التالي: كيف تتصور النخبة المثقفة في أوزبكستان مجتمعها الوطني في الحقبة بعد السوفيتية؟ ولكي أرسم صورة لهذا التصور الوطني وأحلله، أخذتني بحوثي الميدانية إلى العديد من الأماكن، حيث تبدى هذه الهوية الوطنية. وركزت أساساً على الأماكن العامة وعلى الثقافة التي يتم إنتاجها في طشقند عاصمة أوزبكستان. إلا أنني سعيت إلى التعرف على أماكن أخرى من أجل تحقيق التنوع ورصد الجدل حول الهوية الوطنية. وقد أقمت في طشقند لمدة عشرة أشهر في عام 1996، ثم لمدة شهر آخر عام 1998، حيث عايشت تجليات كثيرة للهوية الوطنية عبر الزمن، وفي مجموعة كبيرة من السياقات التي حضرتها عن قصد أو بمحض الصدفة.

وكان الاهتمام الأساسي للبحث منصباً على إنتاج الحفلات الموسيقية الخاصة بالأعياد الوطنية في طشقند، باعتبارها شكلاً مركزاً من أشكال الخيال الوطني للنخب الثقافية في العاصمة الأوزبكية، ينتج لتعزيز روح الانتماء الوطني عند الجماهير وعرض صورة أوزبكستان حديثة الاستقلال للجمهور في الداخل والخارج. وركزت على عيدين فقط، لكل منهما اسم مختلف، أولهما عيد النوروز؛ وهو عيد الاعتدال الربيعي في الزرادشتية، ويحتفي بالتقاليد الثقافية المميزة لآسيا الوسطى ويعيد إحياءها، والثاني عيد الاستقلال المخصص للاحتفال بهوية أوزبكستان كدولة حديثة متعددة الأعراق. هذان العيدين يعطيان صورة عن فكر النخبة حول الهوية الوطنية الأوزبكية باعتبارها هوية متجذرة في المفاهيم العرقية والمدينية للأمة. وكان بوسعي أن أحلل هذه الأفكار عبر التحليل المباشر لمضمون الرموز الموجودة في الحفلات الموسيقية في العيدين، ولكن عن طريق إجراء البحث الميداني (حضور الاجتماعات والبروفات المُعدّة بتخطيط مسبق وإجراء المقابلات مع الفنانين خلال الحفلات وبعدها) استطعت أن أفهم لماذا اختيرت هذه الرموز، كما عرفت ما هي الرموز التي كانت مرشحة للاختيار ثم رُفضت. ثم تعزز تحليلي لخيال النخبة عندما رأيت قراراتها وهي تُترجم على أرض الواقع، ومما رأيت من اتفاق واختلاف، وفهمت كيف تأثر إنتاج هذه الحفلات الموسيقية بالعلاقات بين الجماعات النخبوية المختلفة (مثل الفنانين والبيروقراطيين وغيرهم).

أما المتاحف التي تعد المستودع المعتاد للخيال الوطني فكانت مصدراً آخر من المصادر القيمة للمعلومات. والمعروف أن متاحف تميل إلى أن تقدم التفسير الرسمي للتاريخ المحلي والثقافة المحلية، وتعد مكاناً للتعبير عن الاتفاق واستبعاد الخلاف. ومن الأشياء اللافتة للنظر التي كانت تحدث في متاحف أوزبكستان في منتصف التسعينيات إعادة تفسير التاريخ وفقاً لأجندة الحكومة الجديدة وأولوياتها القائمة على مبدأ بناء الأمة. ومن أمثلة هذه الأولويات الجديدة، محتوى متحف التاريخ الطبيعي الذي يكشف عن جوهر ما تعتبره الحكومة النطاق الجغرافي والتاريخي والثقافي للهوية الأوزبكية. فكان النظر إلى محتوى المتاحف، بل وإلى نوعية متاحف التي كانت تبنى في ذلك الوقت، مصدراً

لافتاً للمعلومات عن الهوية الوطنية. ففي عام 1998، تم إهداء متحف جديد لاسم الأمير تيمور الفاتح الذي عاش في القرون الوسطى وأسس حاضرتة في سمرقند، وجاء افتتاح هذا المتحف في إطار حملة موسعة لنشر اسم تيمور باعتباره البطل القومي لأوزبكستان. وفي أثناء زيارة أخرى قمت بها لأوزبكستان في عام 2002، أُفتتح متحف ضحايا القمع الذي يعبر عن إعادة كتابة تجربة أوزبكستان مع الهيمنة الروسية والسوفيتية من وجهة النظر الرسمية. فمن مزايا العمل الميداني، أنه يمكن المرء من ملاحظة المتغير نفسه (مثل محتوى المتاحف) عبر الزمن في سياقات مختلفة؛ لكي يقيس الهوية ديناميكياً حسب تغيراتها.

ومن الأشياء التي أثارت انتباهي على وجه الخصوص الفنون الأدائية، لا باعتبارها تعبيراً عن الإبداع الفردي، ولكن بوصفها قناة للتعبير عن الهويات الجمعية، الوطنية وغيرها. ومن ثم، كان أحد النشاطات في بحثي الميداني حضور المسرحيات؛ لكي أفهم ما هي الموضوعات ذات الأهمية عند النخبة المثقفة في طشقند، وكيف تتم معالجة هذه الموضوعات في الدراما والكوميديا، وما هو رد فعل الجمهور على تلك المسرحيات. كما استخدمت المقابلات الشخصية المتعمقة لكي أفهم -من منظور المخرجين وأحياناً الكتاب المسرحيين والمؤلفين- ما الذي يريدون التعبير عنه بشأن الهوية الجمعية في هذه العروض. ومرة أخرى، بدلاً من تحليل مضمون المسرحيات تحدثت إلى منتجي الثقافة وسمعتهم يتكلمون عما تمكنوا، وعما لم يتمكنوا من التعبير عنه بشأن الهوية الوطنية، والقيود التي تفرضها الدولة على التعبير، وتفسيراتهم للهوية الأوزبكية التي تتعارض كثيراً مع المسموح لهم بالتعبير عنه في النطاق العام.

وجدير بالذكر أن كثيرين من الإثنوجرافيين لا يجرون بحوثهم في مواقع مستهدفة على وجه التحديد، مثل الاجتماعات والمتاحف والمسارح، لكنهم ببساطة يعيشون وسط الناس ويشاهدون ما يفعله هؤلاء الناس. وعلى الرغم من إمكانية القياس في البحث الميداني بطريقة موجهة أكثر من ذلك، فمن المستحسن أن يجد الباحث طريقاً إلى الالتحام

بالحياة اليومية للناس الذين يدرسه. وقد كان موقع عملي الميداني في أوزبكستان هو إدارة الإبداع العام في وزارة الشؤون الثقافية، حيث كنت أعمل على تحليل الوثائق المحفوظة في الأرشيف والتي تتعلق بفرق الهواة للموسيقى الشعبية والرقص والنشاطات العامة لبيوت الثقافة في الحقبة السوفيتية وما بعدها، وفحص كيفية التعبير عن الهوية الوطنية الأوزبكية في ثقافة الهواة خلال الحقبة السوفيتية والسنوات الأولى من الاستقلال. وعلى الرغم من أن كل هذه المعلومات كانت مفيدة، فقد كان من المفيد أيضاً أن أجلس في المكتب يوماً بعد يوم مع مجموعة من الناس الذين تعودوا شيئاً فشيئاً على وجودي معهم. وكما يحدث في مواقف أخرى، فقد كانوا بطبيعة الحال يتجاوبون مع كوني أمريكية ومع اهتمامي بالثقافة الأوزبكية، لكنني أيضاً كنت أرى كيف يتفاعلون في ما بينهم. ومثلما حدث في الاجتماعات التخطيطية لاحتفالات العيدين، كانوا أحياناً يتجاهلون وجودي فكنت أرى كيف يتحدث الناس في ما بينهم عن قضايا الهوية وتصوراتهم عن الأمة. هذا التعود على وجود الباحث الذي لا يتحقق إلا من خلال التفاعل المتواصل، يعتبر من الطرق التي يمكن أن يستعين بها الباحث لتقييم تأثيره في ما يقوله له مخبروه أو رواته. وعندئذ، يمكن أن يقيم المعلومات التي جمعها من تفاعل المخبرين معه مباشرة مقابل المعلومات التي جمعها عندما لا يكونون منتبهين لوجوده.

كما أن العمل الميداني الإثنوجرافي مفيد للعثور على مجموعة كبيرة من المعلومات العشوائية غير المتوقعة التي تتولد من رحم الحياة اليومية، منها مثلاً: ما الذي يباع في أكشاك الصحف؟ وكيف يتفاعل الناس مع بعضهم بعضاً في المتاجر؟ وما نوعية العروض التي تزداع في التلفاز؟ وغيرها. وعلى الرغم من أنني لم أسع بصورة واعية لبحث ما في هذه المصادر المعلوماتية عن الهوية الوطنية، فقد كانت تعطيني تأكيداً (أو نفيًا) لفرضياتي أو تعطيني أفكاراً لموضوعات أخرى أقوم ببحثها. ويأتي الصدق الداخلي للعمل الميداني بصورة جزئية من عدم تركيز الانتباه على الأسئلة المحددة مسبقاً، ومن الانفتاح على مجموعة كبيرة من السياقات التي يمكن أن يقابلها الإنسان ويرى ما يحدث فيها. وكما أشار

برويبكر وآخرون (Brubaker et al. 2006: 15)، فإن دراسة بعض التصنيفات مثل العرق، من خلال طرح أسئلة عنه يفرض تلقائياً إطاراً تحليلياً يكاد يضمن للباحث أن يعثر على ما يبحث عنه. أما في دراسة الهوية في تجلياتها العادية في الحياة اليومية، فمن الأفضل للباحث أن يذهب إلى موقع البحث من دون أن يلفت الانتباه إلى مخططاته وتصنيفاته. وبقدر ما يحجم الإثنوجرافي عن فرض فرضيات على المعلومات التي يجمعها، فإنه يستطيع عن طريق هذا المنهج أن يكون صورة غنية شديدة التفصيل للعالم الواقعي أكثر مما يتاح له بأي منهج آخر.

## صور الهوية الوطنية والعرقية في أوزبكستان بعد الحقبة السوفيتية

تستند مقولاتي الأساسية عن الهوية الوطنية إلى مناهج تحليل الخطاب مثلما تعتمد على الإثنوجرافيا، حيث يتشابه المنهجان في أشياء كثيرة.<sup>6</sup> فكما قلت في الجزء السابق، إن مهمتي التجريبية كانت رسم ملامح التصورات الوطنية وتحليلها (في الخطاب) لدى النخب المثقفة في أوزبكستان. ومن هنا، فالنتيجة الإجمالية التي خرجت بها عن الهوية الوطنية في أوزبكستان هي أن منتجي الثقافة يأملون أن ينشروا هوية وطنية تعبر عن كل من القيم الوطنية والقيم العالمية معاً. والرسالة الضمنية في هذا المسعى هي أن مواطني أوزبكستان جزء من تراث ثقافي غني يشتمل على طريق الحرير العظيم وإمبراطورية الأمير تيمور، وأنهم يجب أن يفخروا بكونهم جزءاً من أمة متعددة الأعراق تحتفي بالثقافة بين كل الشعوب، وبأن لديهم مستقبلاً مشرقاً كدولة قومية "طبيعية" في العالم الذي عزلوا عنه خلال الفترة السوفيتية. إذن، ما مؤشرات الخيال الوطني التي استخدمتها للتوصل إلى هذه النتائج؟ وكيف استخدمت المعلومات الإثنوجرافية لاستخراج المؤشرات المبينة لهذه الهوية الوطنية؟ سبق أن أوضحت الطريقة التي تتحول بها الهوية الوطنية إلى سردية عبر مجاز الهوية التابعة، وفي هذا الجزء سوف أركز على ثلاثة أمثلة موجزة من أعمال نشرت لي من قبل عن هذا الموضوع؛ لأربط بينها وبين أجزاء أخرى من المناقشة السابقة لمؤشرات الهوية: المضمون المعرفي، والجدل حول الحدود، والجدل حول المضمون.



المؤشر الأول للخيال الوطني الذي ركزت عليه هو تخيل الهوية الأوزبكية عبر الصور المعرفية للمحلي أو العرقي في مقابل الكوني أو العالمي. وقد رأيت كلا النوعين من الخطاب في بحثي، ولكن من غير المدهش -إلى حد ما- أن خطاب العالمية عند النخبة المثقفة في طشقند كان سائداً مثله مثل الخطاب العرقي. فقد كان الأوزبك الذين عملت معهم يقولون لي كثيراً إنهم يتشرفون بأن تتجشم "أمريكية" عناء تعلم لغتهم ودراسة ثقافتهم. وبالإضافة إلى اعتزازهم بثقافتهم التقليدية، فقد كانوا حريصين على أن يؤكدوا حق بلادهم في أن تقوم بدور في المجتمع الدولي الحديث. وفي مقابلة شخصية أجريتها مع مخرج مسرحي في طشقند في إبريل 1996 قال لي: «أتمنى أن تكوني قد لاحظت أننا شعب حديث. وأتمنى أن يكون الوعي، كما يقولون، أو الهوية الوطنية، متجهاً في الاتجاه الصحيح؛ لأننا نستطيع أن نرى من خلال تجارب الحكومات الأخرى كيف تخطو الحضارة إلى الأمام، وكيف تسير عملية التحول الديمقراطي في البلدان الأخرى الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة».

كثير من النخب كانت تريد إحياء عناصر "منسية" من ثقافتها من دون تدمير أو إهمال التطورات الإيجابية التي شهدتها الحقبة السوفيتية. إذ تشتمل الهوية السوفيتية الأوزبكية المهجنة على جوانب من الثقافة العالمية إلى جانب الثقافة الوطنية؛ فالنخب الأوزبكية تعتز بالباليه الأوزبكي مثلما تعتز بالفرق الموسيقية الوطنية الصغيرة. وقد أستخدمت احتفالات عيد الاستقلال بالذات لرسم صورة للهوية الوطنية تتجاوز الثقافة العرقية التقليدية بمفهومها الضيق. واتفق كثيرون ممن أجريت معهم مقابلات شخصية مع رأي أحد مصممي الرقصات الذي التقيته في طشقند، الذي قال: «النوروز عيد شعبي، فيجب أن يشتمل على الكثير من الموسيقى والآلات الوطنية... يجب أن يكون شعبياً صرفاً. أما عيد الاستقلال فمسألة مختلفة تماماً... ففيه نقول ها نحن أولاء، هذه أوزبكستان. كما أن الموسيقى الأوركسترالية جزء من إنجازاتنا، والباليه الكلاسيكي إنجاز آخر، وكذا شبابنا العسكريون، تلك هي إنجازاتنا» (حوار أجري في طشقند، يونيو 1996).

وكان منتجوا احتفالات الأعياد يأملون أن يتركوا انطباعاً مؤثراً، لا في مواطني أوزبكستان فحسب، ولكن في العالم بأسره: «نريد أن نعرض لمثلي الحكومات الأخرى فنون أوزبكستان، كما نود التعبير عن أفكار الصداقة وموقع أوزبكستان في العالم والتقارب بين الشرق والغرب» (ملاحظات ميدانية من اجتماع عمل في أغسطس 1996). وكانت أوزبكستان تريد أن ترى نفسها عضواً شرعياً في المجتمع الدولي كدولة طبيعية. ومن هنا، كانت مجموعة الأغاني والرقصات في احتفالات الأعياد - التي شارك فيها نخبة من نجوم البوب الذين غنوا أغاني أوزبكية بمختلف طرق الأداء الموسيقي التي تتراوح بين ما يشبه الموال الشعبي إلى موسيقى الراب والتكنو - نموذجاً مثالياً للطريقة التي تمكنت بها النخب الأوزبكية المثقفة من أن تبين أن ثقافتها طبيعية وحديثة، وفي الوقت نفسه، لها خصوصيتها المميزة.

المؤشر الثاني هو طريقة الجدل حول حدود الخيال الوطني، وخصوصاً التوتر بين الحدود العرقية والرغبة في تصوير أوزبكستان كأمة متحضرة متعددة الأعراق. فكان منتجوا احتفالات الأعياد الوطنية في أوزبكستان مهتمين بفرض نظام معين على طريقة تصوير الهوية في أوزبكستان، ولكن في الوقت نفسه، أوضحت ملاحظاتي الإثنوجرافية الصراع والجدل الذي تمخض عن هذا الجدل حول الهوية ومحاولات تنظيمها. فكانت احتفالات الأعياد دائماً تتضمن فقرات من الغناء والرقص تعبر عن التوزيع النظري لثقافات شعوب أوزبكستان والعالم. وسأركز هنا على نماذج الصراع بين الطريقة التي أرادت بها النخب تصنيف الجماعات العرقية المختلفة، والطريقة التي استخدمها المؤدون في تعبيرهم عن هذه التصنيفات. المثال الأول يتعلق بفقرة "تركستان"، التي خصصت للدول التي استقلت في منطقة آسيا الوسطى، وفقرة "المناطق" التي خصصت لعرض التنوع الداخلي في أوزبكستان على أساس عرقي إلى حد كبير. أما المثال الثاني فيأتي من إنتاج فقرة "الصداقة بين الشعوب"، التي استعرضت مجموعة مختارات متنوعة من الثقافات العرقية في أوزبكستان من الأوكرانية إلى التتارية إلى الكورية. في هذه الفقرة



أرادت النخب أن تستوحي التركيبة السكانية متعددة الأعراق في أوزبكستان؛ كي ترسم لنفسها صورة من يتمتع بهوية وطنية متحضرة، وأيضاً هوية وطنية عرقية.

ومن ذلك، يتضح للمراقب أن عروض الأعياد في أوزبكستان تبين استمرار قوة التعريف السوفيتي للهوية، بما يشتمل عليه من هرمية صارمة للأمم والجنسيات والشعوب فضلاً عن إقامة الحدود الموضوعية المحددة بين الجماعات العرقية. فالقرغيزيون والكازاخيون مثلاً على المستوى نفسه من الهرمية كالأوزبك، لأنها بلدان مستقلان، أما التتار والإيغور فيحتلون مرتبة أدنى منهم بدرجة لأنهم ضمن "شعوب أوزبكستان" الكثيرة. ولما كانت احتفالات الأعياد مقسمة إلى فقرات مختلفة في موضوعاتها، فإن هذه الاختلافات تضع الجماعات العرقية ذات المراتب المختلفة في فقرات مختلفة. ولذلك، فإن تنظيم احتفالات الأعياد، في حد ذاته، يفرض تمييزاً بين الجماعات العرقية التي تنتمي إلى فقرة "الصدقة" مثل التتار والإيغور، والجماعات التي تنتمي إلى فقرة "تركستان وطننا" مثل القرغيزيين والكازاخيين.

وقد تجلت الحدود بين الهويات الإقليمية والوطنية الماثلة في أذهان النخب المثقفة في طشقند مرات عديدة في المناقشات التي دارت حول الفقرات التي فيها عناصر "لا تنتمي" إلى فقرة معينة. فمثلاً، نجد أن منطقة سيرداريو اختارت مؤدين من القرغيزيين يرتدون أزياء قرغيزية ضمن برنامجها الأصلي لعيد الاستقلال، لكن اللجنة التنظيمية التي تضم مسؤولين حكوميين على مستوى مجلس الوزراء للإشراف على الأعياد طلبت استبعاد القرغيزيين «باعتبار أنهم ينتمون إلى كتلة تركستان وليس إلى الكتلة الإقليمية». وعلى الرغم من أن مدير فرقة سيرداريو قال إنه لم يفعل سوى اتباع التعليمات الخاصة بالتعبير عن الشخصية الإقليمية، من خلال إظهار أهمية المواطنين الأوزبك الذين ينحدرون من العرق القرغيزي في منطقته، فإن ذلك لم يتماش مع النموذج الذي اعتمده اللجنة "للحوية الإقليمية" المتجانسة. كذلك في الحفل الموسيقي بعيد النوروز لعام 1996 أرادت فرقة للموسيقى الشعبية من بخارى أن تقدم أغنية بكلمات طاجيكية؛ لأن معظم

السكان في منطقة بخارى يتكلمون الطاجيكية كلغتهم الأم. ولكن في ندوة لمخرجي الفرق الموسيقية من مختلف مناطق أوزبكستان، نشب الخلاف بين مخرج الفرقة والمخرجين المنظمين حول الأغاني الطاجيكية، وهل سيسمح بها كأغان ممثلة لإحدى مناطق أوزبكستان. فاقترح المخرج المنظم، وهو من طشقند، أن تترجم هذه الأغاني إلى اللغة الأوزبكية فرد مدير الفرقة ثائراً: «كيف وهي أغنية طاجيكية؟». وفي النهاية، أُجبر مخرج الفرقة على اختيار أغنية أوزبكية بدلاً منها. أي أن التنوع مسموح به في تمثيل المناطق، لكنه يجب أن يكون تنوعاً داخل الحدود الأوزبكية. لكن التنوع العرقي في حقيقته له معنى يتجاوز هذا التصور.

وكان مخرجو الاحتفالات أحياناً يتعثرون في محاولتهم تحديد إلام تنتمي بعض الجماعات. ففي احتفالات عيد الاستقلال، تخصص مجموعة من الرقصات كل عام "للسداقة بين الدول"، وهي رمز سوفيتي مألوف، ومن المفترض أن يشارك فيها ممثلون عن المراكز الثقافية العرقية؛ ما يعني أحياناً أن الثقافة العرقية الطاجيكية مثلاً على الرغم من أنها لا يسمح لها بالظهور في مجموعة "المناطق"، فمن الممكن أن ينتهي بها المطاف إلى مجموعة "تركستان" (حيث تمثل ثقافة "وطنية") ومجموعة "الصداقة" (حيث تمثل ثقافة عرقية من ثقافات شعوب أوزبكستان). وبين التوتير إزاء "أين يذهب" في تصنيف الأعراف كيف أن النزعة الوطنية العرقية هي الأساس، بينما النزعة الوطنية المتحضرة مازالت في طور التكوين. ومثال ذلك ما حدث عندما تسبب أحد المخرجين المنظمين في احتفالات الاستقلال عام 1996 في إحراج نفسه وإحراج ممثلي المركز الثقافي الطاجيكي عندما قال: «عيدكم اقرب أيضاً [يقصد عيد استقلال طاجيكستان]». فساد صمت يشوبه التوتير حتى رد أحد الطاجيك ببرود: «إنه ليس عيدنا»، فتلعثم الرجل، الذي كان أحد المسؤولين الحكوميين في المدينة، قائلاً في حدة: "آه، بالطبع... أنتم منا. لم أكن، إحم، أعني أن حكومتنا، إ.. لا عليك...» (ملاحظات ميدانية من اجتماع عمل، أغسطس 1996).

وعلى الرغم من أن التمييز ضد غير الأوزبكيين كان ملمحاً من ملامح الحياة اليومية في أوزبكستان، فإن الناس الذين ينتمون إلى مجموعة كبيرة من الخلفيات العرقية يعملون معاً في طشقند، ومنذ عام 1989 لم تقع حوادث نزاع طائفي إلا حوادث قليلة نسبياً. وفي حالات أخرى متعلقة بمجموعة رقصات "الصدقة بين الشعوب"، كانت المقاومة تنبع من الاعتبارات العملية وعدم اهتمام ممثلي الجماعات العرقية غير الأوزبكية بالمشروع الرسمي لبناء الأمة. فهناك الكثير من الجماعات العرقية الكبيرة في طشقند لها مراكز ثقافية ونشاط ملحوظ ويتسم أبنائها بالبراعة اللازمة لإعداد فقرة في الاحتفالات، لكن معظم هذه المراكز قاوم وضعها في الاحتفال لأسباب متعلقة بقيود الميزانية والتوقيت (حيث إن التمويل الحكومي لهذه المراكز تمويل رمزي فحسب). وكان للمركز الثقافي الكوري فرقة نشطة جداً من الهواة، وتم الاتصال بها مرات عديدة كل سنة لتقديم العروض في المناسبات الثقافية العامة. كما أن للتتار والإيغور مراكز ثقافية يتمتع أعضاؤها بالمواهب، لكن بعض المراكز الأخرى (ومنها المراكز التابعة للاتفيا ولتوانيا وألمانيا) لم تتمتع بقاعدة مماثلة من المواهب لتستعين بها واعتبرت الدعوة إلى الاشتراك في الحفلات الموسيقية في الأعياد عبئاً غير مطلوب. وعلى الرغم من أن المراكز الثقافية العرقية التي كلفت بمسؤولية إعداد فقرة للاحتفالات لم تكن تريد أن تكرر كل وقتها وطاقتها للاحتفال، فقد أمرتها اللجنة المنظمة بشكل أو بآخر أن تشارك.

كما تحدث منظمو الاحتفالات عن وجهين أو معنيين لمجموعة رقصات الصدقة بين الشعوب: أحدهما خارجي، والآخر داخلي. الخارجي يقدم أوزبكستان الموحدة متعددة الأعراق إلى الضيوف الدوليين، أما الداخلي فيشجع أبناء الجماعات العرقية المختلفة على المشاركة في عيدهم الوطني (عيد الاستقلال). وفي تعليماته إلى ممثلي المراكز الثقافية العرقية في طشقند، أوضح أحد المنظمين أنه يريد أن تعد معاً فقرات لتقديمها في احتفال عيد الاستقلال عام 1996:

يريد أن يصعد أعضاء المراكز الثقافية على خشبة المسرح ليؤدوا هم أيضاً «لأنه هذا وطنهم، دع الناس يشاركوا بأنفسهم». إنه يريد السلام والصدقة والجو الاحتفالي في الأغاني. وقد أكد

أهمية اشتراك الجميع في الاحتفال لأن أوزبكستان جمهورية متعددة الجنسيات: «مشاركتم إجبارية». كما قال، في إشارة ضمنية إلى ما سيكسبونه من الاشتراك: «كلكم تعرفون ما ستجنون... العروض ستظهر على شاشات التلفاز» (ملاحظات ميدانية من اجتماع عمل، أغسطس 1996).

وعلى الرغم من لهجة الاسترضاء والأمر المباشر من جانب مسؤولي الحكومة في المدينة ووزارة الشؤون الثقافية للمشاركة في مجموعة رقصات "الصدقة"، فقد لاحظت عزوفاً شديداً ومقاومة سلبية من جانب هذه الجماعات للمشاركة في حفلات الأعياد. ولعله من المفارقة أن هذه الجماعات كانت أشد عزوفاً من الفرق الشعبية الإقليمية التي لم تكن راغبة في تكريس الوقت والجهد لمشروع الجنسية المتحضرة الذي تروجه الدولة.

النوع الأخير من المؤشرات التي أناقشها في ما يتعلق بنتائج البحث يرتبط بحالة تلقي الضوء على الصراع بين النخب المثقفة والنخب الحكومية، حيث لكل منها أجندتها الخاصة المختلفة بشأن تصوير مضمون الهوية العرقية الأوزبكية. ومثال ذلك ما حدث بعد البروفة النهائية بالملابس استعداداً لاحتفال عيد النوروز عام 1996، عندما ألغى ممثلو مجلس الوزراء رقصة تعبر عن النار، وهي (أي النار) من الرموز الأساسية في النوروز؛ وذلك لأن قيم الهوية الوطنية الأوزبكية تنسجم مع شعائر الدين الإسلامي أكثر من طقوس الديانة الزرادشتية، وكانت الرقصة في محيلة النخبة السياسية تشبه عبادة النار. فكان هذا القرار محبطاً لمصممي الرقصة الذين كانوا يعتبرونها فرصة للتعبير عن رؤيتهم الإبداعية في سياق الاستكشاف الأصيل لتراثهم الشعبي:

في رأيي، أنك لا يمكن أن تمحو التاريخ، ما كان منه حسناً أو سيئاً أو بين بين، فكله تاريخنا. في الوقت نفسه، لم يكن في الأزمنة السحيقة لا أوزبك ولا أترك، وإنما قبائل تعبد النار. وعموماً فالنوروز يعتبر عيداً إسلامياً وإن كان ذلك أمراً نسيبياً؛ لأنه ليس إسلامياً في الأصل، لكن المسلمين أبقوا عليه وظلوا يحتفلون به. لكن [يصمت قليلاً] أبناءنا في دنيا السياسة قرروا أنه غير مسموح... وقرروا «أنه ليس عيدنا» (مقابلة شخصية مع أحد مديري المسارح في طشقند، إبريل 1996).

كما سببت تلك الواقعة شعوراً بالإحباط لديهم؛ لأنها دليل على سطوة البيروقراطيين على الرؤية الإبداعية للفنانين. وجدير بالذكر أن رد فعل النخب المثقفة في أوزبكستان على هذا الاحتكاك بين المصالح السياسية والإبداعية يتسم بالاستسلام والعقلانية لا بالتمرد. ففي المقابلة الشخصية نفسها مع المخرج المسرحي قال لي أيضاً:

لا أظن أن شيئاً جلاً كان سيحدث لو تركناها [رقصة النار]، لكنها ليست خسارة كبيرة على أي حال. بالنسبة إلي كمخرج وفنان أراها جديرة بالاهتمام؛ لأنها تبين كيف يمكنك أن توصل للجمهور فكرة عبادة النار... من خلال الفن. هي جديرة بالاهتمام في حد ذاتها. ولكن نظراً إلى أنها سوف يشاهدها متفرجون مختلفون وسينقلها التلفاز وتسجل على أشرطة تذهب إلى الدول المختلفة، فستخلق مشكلة بما أن أوزبكستان بلد مسلم ودولة مسلمة «ثم يأتي منها شيء عن النار... سيقولون: ما خطب أولئك الناس؟» أفهمين؟ إنها تلك الهواجس السياسية الطفيفة... من الواضح أن هناك سياسات لا نستطيع فهمها فهماً كاملاً.

ولأن بحثي عن الهوية الوطنية في أوزبكستان ركز أساساً على الطريقة التي تُسقط بها النخبة خيالها على الأمة، فقد كان بوسعي أن أعد مشروعاً بحثياً ناجحاً يقوم على تحليل الخطاب من دون أن تطأ قدماي أرض أوزبكستان. فكان بالمستطاع أن أحصل على أشرطة الفيديو المسجل عليها حفلات العيدين، وأقوم بترميزها مثلاً، ثم أطرح المقولات نفسها التي طرحتها هنا، عن المزج بين الهوية المحلية والهوية العالمية، وعن الحديث والتقليدي في الهوية الوطنية، وعن الطريقة التي تصور بها تلك الاحتفالات الثقافية الوطنية والعرقية والإقليمية في أطر محددة الأبعاد. ولكن نظراً إلى قيامي بالشق الإثنوجرافي من البحث، فقد تمكنت من وضع تحليل الخطاب في إطار أوسع اشتمل أيضاً على مفهوم التآرجح والصراع. وتمكنت من أن أرى بنفسني ما الذي طرح للتفكير فيه، وما الذي تم رفضه، وغالباً عرفت الأسباب وراء ذلك. وهكذا، فإن المناهج الإثنوجرافية ينبغي أن يُنظر إليها على أنها مكون مهم في أي دراسة تسعى إلى فهم الهوية على مستوى المعنى أو الجدل الذي ربما يدور حولها.

القسم الخامس

التجارب



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

## الفصل الثاني عشر

# المقاربات النفسية للهوية: التجريب والتطبيق

روز مكديرمت

ما هي الهوية؟ هل تشير إلى وصف ملموس لما يعتقد الأفراد أنهم ينتمون إليه مثل الأبيض والأنثى والكاثوليكي فقط؟ أم أنها تشير إلى نوع معين من العلاقات الاجتماعية مثل الابنة أو الزوجة أو الأخت؟ أم أنها نوع من الخصائص الشخصية الداخلية مثل الذكي واللماح وذي البصيرة؟ قياسات التقييم في علم النفس السريري مثلاً تعتبر أن تعريفات الهوية التي تركز على هذه الصيغة الأخيرة تمثل أصح التصورات وأنضجها في هذا الصدد. ومن الواضح أن المعنى والفهم الدارج للهوية واسع وفضفاض؛ بحيث يسمح بهذه المعاني كافة. وعندما يشير مفهوم واحد إلى أفكار كثيرة مختلفة هكذا، وعندما يحمل معاني مختلفة للكثيرين، يصعب تعريفه وقياسه واختباره.

وقد اهتم علم النفس بفكرة الهوية تقريباً فور ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر. وظل إيريك إيريكسون (Erik Erikson 1950) -وهو من أوائل المفكرين الفرويديين الجدد وأكثرهم تأثيراً- شغوفاً شغوفاً فريداً بمعنى هوية الذات وتطورها. كما أن عدداً من المتخصصين في علم النفس التنموي المبكرين أيضاً، اهتموا اهتماماً كبيراً بعملية تشكيل الهوية. وجدير بالذكر، أن معظم هذه البحوث المبكرة في مفهوم الهوية ركزت على نشأة الهوية الشخصية المستقرة واستمرارها أو الإحساس بالذات؛ إذ ركز أولئك الذين بحثوا فكرة الهوية من هذا المنظور على تشكيل هوية الذات الفردية على وجه الخصوص.



ولكن كما أشرت، فالهوية يمكن أن تشير إلى نوع معين من العلاقات الاجتماعية. وقد ركز من بحثوا فكرة الهوية من هذه الزاوية على طبيعة العلاقة بين الذات والجماعة. ومن البارزين في هذا المجال هنري تاجفيل Henri Tajfel الذي وضع نظرية للهوية الاجتماعية، وأطلق فكرة استخدام نموذج الجماعات محدودة العلاقة (أو ذات الحد الأدنى من العلاقات بين أفرادها) من أجل التحكم التجريبي واختبار تنبؤات نموذجه. وقد أفرزت هذه النظرية سلسلة من أقوى البحوث التجريبية في مجال نظريات الهوية حتى اليوم. كما استعانت معظم تطبيقات البحوث النفسية حول الهوية على موضوعات العلوم السياسية بهذا النموذج.

يبدأ هذا الفصل بمناقشة موضوعية للدراسات التجريبية التي أجريت على الهوية الاجتماعية، والتي تقتصر تقريباً على التعامل مع دلالات نظرية الهوية الاجتماعية وتشعباتها وقيودها. كما يتناول القيود التي تفرضها هذه الدراسات عند التطبيق على العلوم السياسية. أما الجزء الأخير من الفصل فمخصص لبعض سبل التوسع في منهج التجريب؛ لاستخدامه للبحث في مجالات أخرى من مجالات الهوية الاجتماعية ونواتجها ونظرية التصنيف الاجتماعي في السياق السياسي. فالتصنيف الاجتماعي ( J. Turner, 1985, 1999; Oakes, 1986) يضيف عنصراً معرفياً إلى نظرية الهوية الاجتماعية بإدخال الفهم الذاتي والاختيار الذاتي ضمن طرق تكوين الهوية، حيث يفترض التصنيف الذاتي أن الأفراد يمكن أن يضعوا أنفسهم ضمن تصنيفات اجتماعية متعددة ومتداخلة.

## الاستكشاف التجريبي لنظرية الهوية الاجتماعية

### التجريب

في المشروع الأوسع الذي أنجز في إطاره هذا الفصل، قُدمت مناهج بحثية عدة كمناهج ملائمة لدراسة الهوية. فإلى جانب تحليل الخطاب وتحليل المضمون ورسم المخططات البيانية المعرفية والاستطلاعات والمقابلات الشخصية، يعتبر التجريب واحداً

من هذه المناهج. ومن المؤكد أن التجريب في مجال العلوم السياسية لم يترسخ بعد كمنهج شائع للبحث، على الرغم من أنه يكتسب رصيذاً ملحوظاً في دراسات السلوك الانتخابي. لكن التجريب يتمتع بتاريخ طويل وناجح في علم النفس الاجتماعي والعلوم الطبيعية، ويزداد نجاحه باطراد في الاقتصاد السلوكي أيضاً. وتستخدم التجارب في علم النفس الاجتماعي على نطاق واسع؛ لدراسة الهوية عموماً، ونظرية الهوية الاجتماعية على وجه التحديد.

في التجربة المصممة جيداً، يضع المجرّب بروتوكولاً يختبر فرضيات معينة قيد البحث. ولكي تعطي التجربة نتائج دقيقة وموثوقاً بها، يجب أن يسند إلى الأشخاص الذين تجرى عليهم التجربة شرطاً تجريبياً واحداً وشرط تحكم واحداً بصورة عشوائية. وهكذا يحاول الباحث أن يتحكم في تأثير كل العناصر الخارجية لكي يقصر دراسته على تأثير المتغيرات، أو المتغيرات التي تهتمه فقط. وعندما يؤدي التحكم إلى تأثير متسق إلى حد كبير في هؤلاء الأشخاص في ظل شرط معين دون آخر، يطمئن الملاحظ إلى أن المتغير الذي تم التحكم فيه مسؤول بالفعل عن التأثير المقيس. وبذلك تعطي التجربة ميزة خاصة لا يضاهيها أي منهج آخر، فالتجربة إذا ما أجريت كما ينبغي، تبين العلاقة السببية بين المتغيرات عبر التحكم في تأثير كل العوامل الخارجية والتحكم في المتغير موضوع الدراسة فقط. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء مجموعات من التجارب يمكن أن يستثير بعض السبل النشطة التي تتفاعل بها المتغيرات المترابطة فيؤثر بعضها في بعضها الآخر. ولا حاجة بنا إلى القول إن هناك قيوداً على انطباق معيار الصدق الخارجي لبعض النتائج التجريبية على الأقل على السياقات السياسية الأكثر اتساعاً، وسيرد بعد الجزء التالي مزيد من النقاش للتفاصيل المتعلقة بالهوية الاجتماعية.

## نظرية الهوية الاجتماعية

كما أشرت من قبل، فإن معظم الاختبارات التجريبية لفاهيم الهوية تركز على نظرية الهوية الاجتماعية التي بدأت تتطور في أواخر السبعينيات من القرن العشرين على

يد هنري تاجفيل وزميله جون تيرنر (1970, 1981a, 1982; J. Turner, Brown, and Tajfel 1979)، وتطرح نظرية الهوية الاجتماعية رؤيتين ثابنتين، ما زالتا تقفان وراء البحوث التي تدور حول العلاقة بين الأفراد والجماعات. أولاً، تستند نظرية الهوية الاجتماعية إلى أساس التصنيف الاجتماعي؛ بمعنى أن الناس يقسمون أنفسهم وغيرهم بسرعة وسهولة إلى تصنيفات أساسية. ويرى تاجفيل أن الهوية الاجتماعية للعلاقات بين الجماعات الداخلية تقوم على تصنيف البيئة الاجتماعية، ويقول إن تشكيل الهوية الاجتماعية للفرد ينتج أساساً من عملية المقارنة الاجتماعية، فالناس يسألون أنفسهم كيف يتشابهون مع الآخرين، وكيف يختلفون عنهم. ويعتقد تاجفيل أن مظاهر المحابة بين الجماعات الداخلية لاتزال حساسة للجوانب المقارنة والأعراف الثقافية المحددة في سياقات اجتماعية معينة.

### تحديد هوية الجماعات الداخلية

تمثل الهويات الاجتماعية أساس الهويات الجمعية، ويرى تاجفيل أن التمييز بين الجماعة الداخلية التي ينتمي إليها المرء والجماعة الخارجية بالنسبة إليه يقوم أساساً على طبيعة الانتماء وإحساسه، وأن الأفراد يستخدمون العديد من السبل لربط أنفسهم بالجماعة، مثل التصنيف والهوية الشخصية، والمقارنة، والتميز النفسي. وقد يؤدي التميز النفسي بين الجماعات على وجه الخصوص إلى تقوية الشعور بالقلق وبالانتماء إلى الجماعة وبارتفاع المكانة. بعبارة أخرى، يمكن القول إن أفراد الجماعة إذا ما ظلوا قلقين في إحساسهم بالانتماء إلى جماعة ذات مكانة رفيعة المستوى، فإن تغذية الشعور بالفروق المحسوسة بين الجماعات يمكن أن يؤدي إلى زيادة الارتباط بالجماعة. ولأن الأفراد بطبيعتهم يدركون وجود التصنيفات، فإن هذا الإدراك في حد ذاته يولد علاقات المحابة في الجماعات الداخلية. ومن هذا المنظور، تظل الأسباب الموضوعية للصراع أو العداوة المسبقة غير ذات بال، حيث تظل الهوية الاجتماعية وحدها كافية لظهور الصراع بين الجماعات (Tajfel 1974).

وهكذا، يمكن أن يؤدي التصنيف الاجتماعي في حد ذاته إلى المحاباة بين الجماعات الداخلية. فما أن يقسم الناس الدنيا إلى "نحن" و"هم" - وهو أبسط تقسيم ممكن على مستوى الرؤية - حتى تظهر افتراضات مؤكدة. فأفراد الجماعة بصفاتهم الفردية يفترضون أن أبناء الجماعات الأخرى يشبه بعضهم بعضاً أكثر مما يتشابهون معهم هم، وأنهم مختلفون عنهم، بل وأنهم مختلفون بشكل خاطئ وسيئ. وجدير بالذكر أن الفارق طفيف بين الاعتقاد بأن الآخرين مخطئون وسيئون، وبين الشعور بأنهم طيبون وعلى حق. هذه العمليات تظهر حتى عندما يفهم الناس أن جماعتهم تشكلت على أساس تعسفي أو عندما تصبح الارتباطات السابقة بين أفراد الجماعة غير قائمة. ويبدو أن كل ما هو مطلوب لتشكيل جماعة ما أن يقول شخص ما للأفراد إنهم جماعة (Billig and Tajfel 1973). وعلى هذه التسمية تترتب نتائج تبدو مذهلة؛ إذ يعتقد أفراد الجماعة أن تكوينهم يعطيهم شخصية وشكلاً جسمانياً أفضل من الآخرين. كما يميل أعضاء الجماعة إلى مكافأة أعضاء الجماعات الداخلية الآخرين أكثر من أعضاء الجماعات الخارجية الأخرى. ومن أبرز مظاهر المحاباة بين الجماعات الداخلية ظهور ما يسمى التحيز في المواقف لخدمة الذات، حيث يفهم الناس أن نجاح جماعتهم نتج من مهاراتهم وملكاتهم، وأن فشلها ناتج من ظروف خارجية لا سيطرة لهم عليها. وفي الوقت نفسه، يفترضون أن نجاح الجماعات الأخرى نتج من الصدفة والحظ، وأن فشلها ناجم من عدم كفاءتها (لمراجعة ما كتب حول هذا الموضوع انظر Brewer and Kramer 1985).

### الاعتزاز بالنفس والتحفيز

الرؤية الثاقبة الثانية لنظرية الهوية الاجتماعية تأتي من إدراكنا أن الجماعات التي ينتمي إليها الأفراد تعني شيئاً ما بالنسبة إليهم. فالناس يستمدون الإحساس بالرضا والإشباع من عضويتهم في الجماعة. ويستخدم كل إنسان عضويته في جماعات مختلفة لكي يحدد "من هو" بالنسبة إلى تصنيفات مهمة تتضمن عوامل مختلفة كالعمر والنوع (ذكر أو أنثى) والعنصر والديانة والميل الجنسي والمهنة وغير ذلك. والفكرة هنا، أن الإنسان ما

أن يرى نفسه جزءاً من جماعة، حتى يستطيع أن يستمد الإحساس المهم بالاعتزاز بالنفس من انتمائه إلى هذه الجماعة من خلال تأكيد مزايا الجماعة الداخلية، وفي الوقت نفسه، التهوين من شأن الجماعات الخارجية.

هذه الفكرة تستحق انتباهاً خاصاً؛ لأنها تتطلب وجود جانب التحفيز في نظرية الهوية الاجتماعية. فإذا كان التصنيف الاجتماعي ينتج من عملية معرفية بحثية، وهذه العملية في حد ذاتها قد تؤدي إلى تفاهم الخلافات بين الجماعات، فإن رغبة الإنسان في أن يرى نفسه مختلفاً عن الآخرين، بل وأفضل منهم، تحتاج إلى التحفيز. ولأن نظرية الهوية الاجتماعية تستخدم لتفسير بعض المصادر المحتملة للتحيز والتمييز، فإن التحفيز يعد ضرورياً؛ لأنه يعني أن العمليات المعرفية البحثية من التصنيف الاجتماعي تظل غير كافية لظهور العنصرية أو التحيز ضد الجنس الآخر مثلاً.

هذا الجانب التحفيزي في نظرية الهوية الاجتماعية يمثل الرابط النظري الأكثر مباشرة بينها وبين النظريات الفرويدية الجديدة السابقة عليها التي تقول بضرورة وجود التحفيز في تكوين الهوية واستقرارها. وعلى الرغم من أن أشكال التحفيز ومصادره قد تختلف، فإن كلتا المجموعتين من النماذج تفترض أن هناك عنصراً عاطفياً داخلياً في تكوين الهوية والسلوك الذي ينبع من الوعي بالذات كجزء من جماعة ما. وتختلف هذه النماذج عن بعضها بعضاً بطرق مهمة بقدر متساوٍ. فنموذج إريكسون بالأساس، وكذلك نماذج الفرويديين الجدد، يطرح فكرة للهوية تقوم في جوهرها على الفردية. فقد كان فرويد يعتبر الهوية شكلاً من أشكال تحديد ملامح الذات؛ أي أنها عملية يطور بها الطفل إحساسه بالذات، ويستوعبه على أساس التفاعل مع الوالدين واستيعاب قيم الأب والأم. وكان إريكسون (Erikson 1950) هو أول الفرويديين الجدد الذين نقلوا عملية تشكيل الهوية إلى ما وراء نطاق الطفولة؛ حيث اتخذ إريكسون موقفاً بينياً بين تعريف الهوية النفسي الذي يتبناه علماء النفس والتعريف البيئي الذي يطرحه علماء الاجتماع. فيرى أن الطفل الفرد في اختياره للهوية ينخرط في تمييز مهم لذاته عن الوالدين. وعلى الرغم من

تبنيه فكرة متعددة الجوانب عن الهوية، فقد بنى إريكسون تصوره للهوية على بعد ثنائي القطبين هما: التوافق والارتباك، ويمثلان درجة الارتياح والتألف التي يحققها الفرد في قرارة نفسه وفي علاقته بالعالم الخارجي.<sup>1</sup> كما يطرح تاجفيل وآخرون تعريفاً للهوية يتطلب تفاعلاً مشابهاً بين العمليات النفسية والاجتماعية (للرجوع إلى مناقشة هذه المقاربات انظر (J. Turner and Oakes 1986). وفي هذا الصدد تقدم لنا نظرية الهوية الاجتماعية فهماً لتكوين الهوية وطبيعتها ووظيفتها يتسم ببعده اجتماعي أكبر مما في النماذج النفسية الأخرى.

### التهوين من شأن الجماعات الخارجية

السبب في استخدام نظرية الهوية الاجتماعية لتفسير التمييز هو أن أحد العواقب المهمة جداً لعملية تحديد الهوية الاجتماعية يكمن في أن الناس، على ما يبدو، يريدون أن يروا أنفسهم وأبناء جماعتهم، أي الجماعة الداخلية، على أنهم أرقى من الآخرين خارجها، أي الجماعة الخارجية، في ضوء أي بعد من أبعاد الانتماء إلى الجماعة. فعند توزيع الموارد تحديداً بين الجماعات يميل الأفراد إلى أن يعطوا أبناء جماعتهم أكثر من غيرهم، وأبناء الجماعات الأخرى أقل منهم. وهم يفعلون ذلك من دون أن يستفيدوا استفادة شخصية من هذا التوزيع، بل وعندما يكون في غير مصلحتهم بصفة شخصية (J. Turner, Brown and Tajfel 1979; Brown, Schmidt and Collins 1988). ويبدو أن الناس يوزعون الموارد بهذه الطريقة لا لإعطاء مزية لجماعتهم، وإنما لإعطاء ميزة نسبية صريحة للجماعة الداخلية على الجماعة الخارجية (Tajfel et al. 1971; Brewer and Silver 1978).

وعندما أراد تاجفيل اختبار هذه النظرية الاجتماعية وضع منهجاً تجريبياً يشار إليه دائماً بنموذج الجماعة ذات الحد الأدنى، وتسمى الجماعة ذات الحد الأدنى بهذا الاسم نظراً إلى الحد الأدنى من الجهد المطلوب لتكوين الإحساس بكونها جماعة أو الإحساس بالتعاقد بين الأشخاص المشاركين في هذه التجارب. فقد كان تاجفيل يسعى أصلاً إلى

العمل على اكتشاف الشروط الضرورية والكافية لظهور المحاباة بين الجماعات الداخلية. وفي أعماله المبكرة، اتضح له أن مجرد تجميع الناس في جماعة يكفي في حد ذاته للتمييز من جانبهم ضد الجماعات الأخرى. وقد استخدم هذا النموذج التجريبي على نطاق واسع للتحكم في دلالات وتشعبات عديدة لنظرية الهوية الاجتماعية واختبارها.

وتتميز أعمال تاجفيل المبكرة حول نظرية الهوية الاجتماعية بطبيعتها التجريبية. ويلاحظ أن الهوية الاجتماعية في هذا العمل، وفي كثير من الدراسات التي جاءت بعده، تعرّف الهوية الاجتماعية تعريفاً تجريبياً بأقل قدر ممكن. إذ يفترض الناس أنهم جزء من جماعة فور أن يقول لهم الباحث إنهم جماعة. وبصفة عامة، نجد أن الأفراد في هذه التجارب ليس لهم تاريخ طويل من الانتماء إلى التنظيمات الدينية أو السياسية نفسها مثلاً، والتي ربما تمثل أساساً للربط بينهم قبل التجربة. كما أنهم لا يصنفون بناء على قوالب جاهزة سهلة الملاحظة، كالعنصر أو النوع (ذكر وأنثى). وبذلك تتحدد الهوية الاجتماعية بناء على أدنى الحدود، وهو الانتماء إلى الجماعة. وعندئذٍ، فإن ما يتم قياسه ليس قوة ارتباط الفرد بالجماعة، ولكن أثر عضويته في الجماعة في نتائج معينة؛ وهي في الأغلب نتائج سلوكية مثل توزيع المال بين الأفراد أو الجماعات.

وعندما كان تاجفيل وآخرون يدرسون أثر التصنيف الاجتماعي في سلوك الجماعات الداخلية في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، لاحظوا أن التمييز بين الجماعات الذي شهدوه عند المبحوثين لا يسهل تفسيره على أساس حساباتهم العقلانية للمصالح الشخصية أو أي نوع من العداوة المسبقة ضد الجماعات الخارجية، حيث قُسم المبحوثون في هذه التجارب إلى جماعات على أساس أمور بالغة التفاهة. ففي إحدى الدراسات مثلاً طلب تاجفيل وآخرين (Tajfel et al. 1971) من مجموعة من الطلاب أن يتحدثوا عن انطباعاتهم عن لوحات بول كلي Paul Klee وواسيلي كاندينسكي Wassily Kandinsky. وتم تقسيمهم على أساس مدى تفضيلهم للفن الانطباعي. وفي تجربة أخرى، كان المبحوثون يلقون بعملة في الهواء ويقسمون أنفسهم إلى جماعات حسب وجه



العملة الظاهر عندما تستقر (Billig and Tajfel 1973). وفي تجربة أجريت في ما بعد في هولندا، تم الفصل بين الباحثين على أساس اللون؛ فسميت مجموعة المجموعة الخضراء وأخرى بالمجموعة الزرقاء، حيث طلب إليهم أن يكتبوا على أوراق خضراء أو زرقاء (Rabbie 1981)<sup>2</sup>.

ولكن في هذه الأمثلة جميعها، حتى عندما تم تقسيم الناس إلى جماعات على أساس تصنيفات غير ذات علاقة، كان الأعضاء في الجماعة الواحدة يميلون إلى تفضيل زملائهم عند تقسيم المكافآت أو العقوبات الحقيقية على الأفراد. كذلك وجد تاجفيل وآخرون أن الناس يوزعون الموارد الحقيقية بطرق تعظم من الفروق بين الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية، حتى لو كلفت هذه الاستراتيجية في التوزيع صاحبها ثمناً موضوعياً كبيراً (Tajfel et al. 1971). ويلخص وايلدر (Wilder 1981) الفروق المعتادة في توزيع المخرجات في هذه النوعية من دراسات "جماعات الحد الأدنى" بعبارة واضحة يقول فيها: «عندما تتاح للمبحوثين الفرصة لتوزيع 15 نقطة (تساوي مالا)، فإنهم عادة يعطون 9 أو 10 نقاط لجماعتهم، و5 أو 6 نقاط للجماعة الأخرى». وعلى الرغم من عدم ظهور اختلافات في هذا الميل بسبب النوع (ذكر وأنثى) أو العمر، فيبدو أن هذه الميل تخفت بين الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافات جمعية.

### اختبارات تجريبية للعوامل الوسيطة

يبدو أن المحاسبة أو ضرورة أن يبرر المرء تفضيلاته للآخرين تمثل عنصراً وسيطاً في تخفيف المحاباة داخل الجماعة والتميز ضد الجماعات الأخرى في مجموعة متنوعة من السياقات. فقد استخدم ماركيس وآخرون (Marques et al. 1998) نموذج جماعة الحد الأدنى في أربع تجارب مختلفة لاختبار الفكرة القائلة إن الأحكام التي يصدرها أعضاء الجماعة على أنفسهم وعلى الآخرين تعكس تقييمات منفصلة، ولكنها متزامنة للجماعة الداخلية والجماعة الخارجية. وفي سلسلة من أربع دراسات تجريبية مختلفة، تم إعطاء كل



فرد من المبحوثين مكاناً في جماعة داخلية أو خارجية. كما أعطوا تعليمات تحدد لهم كون كل واحد منهم عضواً مخلصاً لجماعته أو منحرفاً عنها. أما الشرط الأخير فهو تغيير درجة المحاسبة الشخصية، بحيث عدت إحدى الجماعتين مسؤولة أمام أعضائها، بينما عدت الجماعة الثانية مسؤولة أمام أعضاء آخرين بجماعات خارجية أخرى. فوجد الباحثون أن ارتفاع معدل المسؤولية وقيمة أعراف الجماعة يزيد من الاستهانة بالنموذج المعياري للجماعات الخارجية (المنحرف من أعضاء الجماعة الداخلية والمخلص من أعضاء الجماعة الخارجية) ومن تأكيد للنموذج المعياري للجماعة الداخلية (المنحرف من أعضاء الجماعات الخارجية والمخلص من أعضاء الجماعة الداخلية). وتعد هذه واحدة من الدراسات القليلة التي تعنى بالتفاعل بين ديناميات الجماعات الصغيرة والهوية الاجتماعية، وتبين أن هذه المهات والضوابط الجماعية، يمكن أن تعزز الهوية الاجتماعية عندما يحكم الأفراد على الآخرين داخل جماعتهم وخارجها. وفي دراسة أخرى لآليات المحاسبة وجد دوبر وكرانو (Dobbs and Crano 2001) أن المساءلة أمام الجماعات الخارجية، في صورة المطالبة بتفسير توزيع المكافآت، يخفف من التمييز ضد الجماعة الخارجية. وقد ظهرت هذه النتيجة بصورة بارزة عندما كان الموزع يأتي من جماعة الأغلبية في مقابل الأقلية.

والتقييم شأنه شأن المساءلة يمكن أن يؤثر في مشاعر الولاء للجماعات الداخلية؛ ففي اختبار قام به سايمون وستورمر (Simon and Stürmer 2003) لهذه الظاهرة، درس الباحثان تأثير تقييم الأداء في التعاطف مع المجموعة. وفي التجربة، درس المؤلفان إذا ما كان المشارك يُعامل من جانب أفراد الجماعة الداخلية الآخرين باحترام أم لا، وإذا كان يحصل على تقييم إيجابي أو سلبي لأدائه أم لا. فليس بغريب أن يجدا أن المعاملة المحترمة ترفع من درجة التماهي مع المجموعة والاستعداد لمعاونتها بغض النظر عن فحوى تقييم الأداء.

ومن اللافت للنظر أن هذا البحث امتد إلى النقد الذي يأتي من أعضاء الجماعات الخارجية أيضاً. فالآراء الناقدة التي تصدر عن أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها المرء تستثير

رد فعل يختلف عن التقييمات السلبية المماثلة من أحد خارج الجماعة. أي أن فكرة النقد من شخص منتمٍ إلى جماعة المرء نفسها، لا تستدعي المواجهة الدفاعية التي يقتضيها اللوم الصادر عن جماعة أخرى، وهو ما يعرف بتأثير الحساسية بين الجماعات. وقد بحث هورنسي وآخرون (Hornsey, Trembath and Gunthorpe 2004) ذلك بطرق مبتكرة، ففي إحدى التجارب استعانوا بالأستراليين وغير الأستراليين لدراسة مفهوم النقد. وفي هذه التجربة، تعرض الأستراليون للنقد إما من أستراليين آخرين وإما من غير الأستراليين، فأوضحت التجربة أن المشاركين يتقبلون النقد من جماعتهم برحابة صدر أكثر من النقد الآتي من جماعات أخرى في حالة إذا ما كان الناقد قد استثمر استثماراً نفسياً كبيراً في الجماعة. وفي تجربة أخرى، تمكن النقاد المتمون إلى الجماعات الخارجية، وهم أستراليون آسيويون، من التغلب على الحساسية والموقف الدفاعي من جانب الأندجلو-أستراليين عندما تماهوا مع التصنيف الواسع المشترك بينهم وهو "أسترالي". معنى هذا أن أعضاء الجماعات الخارجية يمكن أن يتغلبوا على المواقف الدفاعية الداخلية عندما يتماهون مع تصنيف عام أكبر وأعم. كما تشير دراسات أخرى لهورنسي وإيماني (Hornsey 2004 and Imani) إلى أن خبرة المرء مع الجماعة الداخلية لا تأثير لها في نقد الجماعات الخارجية، وأن نقص الخبرة يمكن أن يُضر بتأثير النقد الموجه إلى الجماعة الداخلية. ويلاحظ أن النقد البنائي يساعد على التغلب على المواقف الدفاعية بغض النظر عن المصدر.

كما بدأ كاردينو وروثبارت (Cardinu and Rothbart 1996) في استكشاف بعض الآليات التي تستخدمها الهوية الاجتماعية لخلق المحاباة الداخلية في الجماعة في سياق نموذج جماعات الحد الأدنى. إذ افترض الباحثان أن المحاباة داخل الجماعة تعكس الميل إلى تقييم الآخرين داخل الجماعة بناء على الذات، والحكم على الآخرين خارجها بناء على العكس. وفي سلسلة من أربع تجارب، قاما بالتحكم في الترتيب الذي تلقى به المشاركون المعلومات عن الذات وعن الجماعة المستهدفة. حيث صُنف بعض المشاركين ضمن جماعات الحد الأدنى بينما لم يُصنف بعضهم الآخر. ثم أُعطي المشاركون تقديرات لخصائص معينة تتسم بها جماعة ما، وطلب إليهم تقييم مستوى هذه الخصائص لدى

الجماعات الأخرى. فكان الحكام داخل الجماعة يميلون إلى تقدير ترتيب الجماعة بناء على الذات، بينما كانت الجماعات الخارجية والحكام غير المصنفين يحكمون على الجماعات بأنها عكس بعضها بعضاً من حيث هذه الخصائص. وفي تجربة رابعة تلقى الباحثان الآراء حول الذات أو الجماعة الداخلية في ما يتعلق بالخصائص غير المألوفة للمشاركين، ومن اللافت للنظر أنها وجد أن المشاركين مستعدون للقفز من الذات إلى الجماعة الداخلية أكثر من العكس؛ أي من الجماعة الداخلية إلى الذات. ويبدو أن الناس يستسهلون الافتراض بأن الآخرين يشبهونهم أكثر من الافتراض بأنهم يشبهون الآخرين. أي أن الأفراد يميلون إلى القول إن «الآخرين يشبهونني، لكنني لست بالضرورة شبيههم».

وربما تتمكن مزيد من البحوث التجريبية من الإفادة من استكشاف هذه العلاقة بين الذات والآخر لتقليل تأثير المحسوبة أو المحاباة داخل الجماعة، من خلال التحكم في تعاطف المشاركين وجدانياً مع ما يفعله الآخرون مثلهم من تبني قيم ومعتقدات واضحة لجماعة ما، أو اختلافهم مع تلك القيم والمعتقدات. فإذا أمكننا تسليط الضوء على ذلك الاتفاق والاختلاف، فقد تتلاشى الصور النمطية الراسخة في الأذهان.

ومن العوامل الأساسية في ظهور المحاباة داخل الجماعة على ما يبدو المستوى الفردي للتهاهي مع الجماعة. فترى مارلين بروير (Marilynn Brewer 1991) أن الهويات الاجتماعية تمثل أشكالاً مختلفة لتعريف الذات بطريقة إدماجية، وقد وجدت أن حجم الجماعة وغياب العنصر الشخصي يتفاعلان معاً بطريقة تؤثر في قوة الهوية الاجتماعية. وترى على وجه التحديد أن الأفراد يسعون إلى الهوية الاجتماعية كآلية للمصالحة بين الحاجات المتضاربة إلى الاندماج مع الآخرين والانفصال عنهم. واكتشفت بروير في دراسة تكوين الهوية الاجتماعية كمتغير تابع - بدلاً من كونها متغيراً مستقلاً كما درجت الدراسات السابقة على تصويرها مثل تاجفيل وآخرين - أن شدة الولاء للجماعة والهوية الاجتماعية تبلغ أقصاها عندما يتمكن الناس من النظر إلى أنفسهم على أنهم مشتركون مع الآخرين ومتفردون عنهم في آنٍ واحد.

كما استخدم إلميرز وسبيرز ودوسجي (Ellemers, Spears and Doosje 1997) "تقنية التوصيلات الزائفة" لدراسة كيفية تفاوت تكوين الهوية داخل الجماعة تبعاً لمستويات الالتزام بالجماعة. وقد صممت هذه التقنية أساساً للتغلب على ميل المشاركين لإعطاء تفسيرات مقبولة اجتماعياً، لكنها زائفة، لمواقفهم المتعلقة بالموضوعات ذات الحساسية الاجتماعية مثل العنصر. وتتطلب هذه التقنية توصيل المشاركين بما يشبه نوعاً من الأقطاب الكهربائية، ويقال لهم إن هذه الأقطاب تقيس "قدرة الجلد على التوصيل" أو "انقباض العضلات" أو أي شيء آخر مخلق عن قياس الاستجابات الفسيولوجية، بينما هذه الأقطاب في الواقع ليست موصلة بأي شيء على الإطلاق. وتبين هذه الدراسات أن الناس عندما يعتقدون أنهم سيفضحون إذا ما كذبوا فإنهم يميلون إلى الصدق بشأن مواقفهم ومعتقداتهم. هذه التقنية مكلفة في التنفيذ، لأنها تتطلب شراء معدات تبدو حقيقية، وتحتاج إلى دقة لإجرائها بصورة واقعية. وبواسطتها درس الباحثون الثلاثة تأثير تكوين الهوية داخل الجماعة في رغبة أعضائها في الانتقال إلى الجماعات الأخرى ذات مرتبة أعلى أو أدنى. فوجدوا أن من يتماهون مع الجماعة بدرجة ضعيفة، يرون أن الجماعة أقل تجانساً ويظلون أقل التزاماً بها، ولديهم رغبة أقوى في تركها للانتقال إلى جماعات أعلى مرتبة أكثر ممن يتماهون معها بدرجة كبيرة. وينطبق ذلك في الواقع بصرف النظر عن سهولة أو صعوبة ترك الجماعة. وبالطبع، فإن هذا البحث التجريبي يهمل السؤال المهم الذي يحدد سلفاً ما الذي يجعل فرداً ما أكثر استعداداً من غيره للتماهي بصورة أقوى مع جماعة معينة. كما أن الشخص قد يتماهى بصورة أقوى مع هويات معينة من الهويات المتعددة لجماعة ما أكثر من غيرها. ولعل بعض أنواع الهوية العرقية أو الهوية المرتبطة بالنوع تتطلب من أعضائها ولاء أشد من الولاء للتنظيمات السياسية أو الدينية؛ لأن الأفراد لا يستطيعون تغيير هذه الخصائص الشخصية بالطرق نفسها. إلا أن هذا لا يزال سؤالاً تجريبياً مطروحاً للمزيد من الاستكشاف.

وقام فان فوجت وهارت (Van Vugt and Hart 2004) بدراسات أخرى للعلاقة بين التماهي مع الجماعة والولاء لها؛ فعن طريق التحكم في مستويات التماهي الفردي مع

الجماعة، إلى جانب وجود فرصة جذابة أو غير جذابة للفرار من الجماعة، وجد الباحثان أن من يتماهون بدرجة كبيرة مع الجماعة عندهم رغبة أقوى في البقاء فيها، حتى في وجود فرصة جذابة للخروج منها. ثم أجرى الباحثان المزيد من التجارب، فتوصلا إلى أن هذا التأثير ينجم عن الارتباط الشديد الإيجابية بين الجماعة ومن يتماهون معها بدرجة كبيرة. هذه النتيجة لا تفسرها نظرية المبعوثين لأنفسهم على أنهم استثمروا في الجماعة في ما سبق ولا رغبتهم في عدم ترك الجماعة. ومن هذا المنظور، فإن الهوية الاجتماعية تعزز من استقرار الجماعة حتى في وقت الشدة، وهو أمر منطقي من وجهة النظر التنموية، حيث يتوقف حافز الفرد للانضمام إلى الجماعات الاجتماعية على الأهداف المتبادلة من التعاون ولا يتأثر بالضرورة بخبرته مع الجماعة أو الأعراف المتعلقة بالعضوية.

وتطرح هذه الدراسة الحالية سؤالاً لافتاً للانتباه، وهو: كيف تتعامل الجماعات مع المدّعين الذين يقولون إنهم من أبنائها بينما هم في الحقيقة هم من خارجها؟ في إحدى الدراسات عن الأشخاص النباتيين، عبّر أعضاء هذه الجماعة عن أشد المشاعر السلبية تجاه من يأكلون اللحوم أحياناً. كما ظهر هذا الملمح واضحاً عند من يتماهون مع هذه الجماعة بدرجة كبيرة أكثر ممن يتماهون معها بدرجة قليلة أو لا يتماهون معها على الإطلاق. ومن اللافت للنظر أن من قالوا علناً إنهم نباتيون، ولكنهم شوهوا وهم يتناولون اللحم، قُيّموا تقييماً سلبياً أكثر ممن احتفظوا سراً بكونهم نباتيين. لكن النباتيين الذين حاولوا الإبقاء على أكلهم اللحم سراً، ثم افترض أمرهم قُيّموا تقييماً سلبياً أكثر ممن اعترفوا علناً بخطيئة أكل اللحم (Hunter et al. 2004)، الأمر الذي يوحي بأن عضو هذه الجماعة من الأفضل له الإبقاء على سلوكه الخارج عن أعراف الجماعة سراً طالما لم يكتشف أحد أمره، ولكن متى افترض أمره فالاعتراف العلني أحرى بأن يكسبه تعاطفاً من أعضاء الجماعة أكثر من مواصلة الإنكار. هذه الديناميات تقف وراء اعترافات عتاة المنحرفين اجتماعياً على الهواء على شاشات التلفاز، فما إن يعترف المخطئ بضعفه وخطيئته حتى يميل أعضاء الجماعة إلى تقييمه بدرجة أقل سلبية مما لو واصل ادعاءه غير المشروع بأنه عضو من أعضاء الجماعة.

وقد حاولت دراسات عديدة التمييز بين تأثير الجاذبية الشخصية والهوية الاجتماعية بصورة عامة. هذه الارتباطات يسهل تمييزها في المجتمعات المغلقة ذات المستخدمين المتعددين، لكونها جماعات افتراضية، ونجدها دائماً في عالم ألعاب الإنترنت التي يمارسها لاعبون متعددون وتنطوي دائماً على الخيال والربط بين أناس كثيرين من شتى أنحاء العالم. ويمكن للباحثين التجريبيين أن يستغلوا عالم الألعاب بمواصفاته الموجودة أو أن يصمموا مواصفات خاصة لأغراض تجريبية معينة، لكن هذه الاستراتيجية الأخيرة تستغرق وقتاً طويلاً وقد تكلف مالياً كثيراً. فقد وجدت أوتر (Utz 2003) كلا النوعين من الارتباط عند المشاركين في تجاربها من هذه المجتمعات، لكنها وجدت أنهما ينبعان من مصادر مختلفة. فالجاذبية الشخصية تزيد من طول مدة العضوية في الجماعة ووجود صلات بين أفرادها في العالم المادي. أما الهوية الاجتماعية، فإلى جانب تنبئها بالانحيازات المتوقعة عند أعضاء الجماعة، يبدو أنها ترتبط بالمؤشرات المعرفية للتصنيف الذاتي ومختلف الجوانب السياقية. وقد تكون العمليات المعرفية التلقائية مسؤولة عن إنشاء التصنيف والهوية الاجتماعية وتحديدتهما، لكن السلوك الذي يتعلمه الإنسان والعمليات التي تنطوي على طول الارتباط وعمقه واتساعه تزيد من شدة الروابط بمرور الوقت.

وتؤكد دراسة أخرى لإلميرز وكورتكاس وأويركيرك (Ellemers, Kortekass and Ouwerkerk 1999) أهمية عملية التمييز بين التصنيف الذاتي والالتزام بالجماعة والاعتزاز بالذات في دراسة الهوية الاجتماعية. فيرى هؤلاء أن لكل مفهوم من هذه المفاهيم إسهاماً مستقلاً في تطور الهوية الاجتماعية لدى أعضاء الجماعة. وفي هذه الدراسة، قاموا بالتحكم في حجم الجماعة الداخلية (أغلبية أو أقلية) وبنيتها (مكونة بالاختيار الذاتي أو بالتكليف) ووضعها (علياً أو دنياً)، فوجدوا أن كل عملية لها تأثير مستقل في الهوية الاجتماعية. فليس بغريب أن وضع الجماعة يؤثر في اعتزاز الجماعة بنفسها، كما أن وضع الجماعة وبنيتها يؤثران في الارتباط الانفعالي بالجماعة. ولهذا النتائج دلالات مهمة لمن يحاولون فهم الأساس الانفعالي للارتباط بالجماعات؛ إذ يبدو أن أحد سبل زيادة الارتباط الانفعالي بالجماعة هو



الارتقاء بوضعها. وأخيراً، فإن بنية الجماعة فقط هي التي تؤثر في التعبير عن المحاباة عند الجماعات الداخلية. ومرة أخرى، نجد أن لهذه النتيجة دلالات مهمة لمن يحاولون تخفيف أثر المحاباة لدى الجماعات الداخلية على التمييز ضد الجماعات الخارجية. بعبارة أخرى، يمكن القول إن المحاباة عند الجماعات الداخلية يبدو منيعاً إلى حد نسبي أمام التلاعب الخارجي بالخصائص التي قد يسهل تغييرها مثل الحجم؛ فعندما تتكون الجماعات بناء على الانتقاء الذاتي والاختيار وتعريف الأفراد الأعضاء، تظل المحاباة عند الجماعات الداخلية شديدة بدرجة كبيرة.

ويبدو أن العوامل الانفعالية تتفاوت تفاوتاً دقيقاً بطريقة لافتة للانتباه في تأثيرها في طريقة تصور الجماعة. فنجد مثلاً أن معظم الدراسات بشأن طريقة تصور الجماعة، أن الأفراد ينظرون إلى أعضاء الجماعات الخارجية على أنهم متجانسون، فيرون كل فرد فيها على أنه يشبه الباقين، بينما ينظرون إلى أعضاء جماعتهم على أنهم متنوعون قياساً على الأبعاد المختلفة للشخصية. لكن هذا التصور يمكن تغييره عندما يرون الغضب على وجوه أعضاء الجماعة الخارجية. فقد عرض إيكerman وآخرون (Ackerman et al. 2006) على 192 مشاركاً أبيض صوراً لوجوه بيضاء وأخرى سوداء تتميز بأنها إما محايدة التعبير وإما غاضبة. ثم أجريت اختبارات اعتراف على المشاركين وسئلوا إن كانوا قد رأوا هذه الوجوه من قبل، فتبين أن لديهم تحيزاً للنظر إلى الوجوه المحايدة من خلال النظرة المعتادة للجماعات الخارجية التي تعتبرها وحدة متجانسة. لكن المدهش في الأمر أن هذا التحيز انتفى تماماً عندما طُلب إلى المشاركين أن يحاولوا تذكر الوجوه السوداء الغاضبة. فقد تذكر المشاركون الوجوه السوداء الغاضبة بدرجة أكثر من تذكرهم الوجوه البيضاء الغاضبة، مما يقلب رأساً على عقب التأثير المعتاد لتصور الجماعات الخارجية تصوراً متجانساً.

وفي مجال تطبيق بحوث الهوية الاجتماعية على البيئة السياسية نجد دراسة من أبرز التطبيقات في مجال دراسات القيادة، أجراها هاسلام وآخرون (Haslam et al. 2001)

الذين تناولوا طبيعة القيادة الكاريزمية من منظور الهوية الاجتماعية. فوجدوا أن سلوك القائد يساعد على تأكيد فكرة التماهي مع الجماعات الداخلية أو نشرها بين أتباعه. وقد أجروا لذلك تجارب أوضحت أن القادة الذين يسلكون مسلكاً يؤكد الهوية يعتبرون أشد كاريزمية من أولئك الذين يسلكون مسلكاً محايداً أو نافياً للهوية. والواقع أن القادة الذين يؤكدون الهوية يبدو أنهم يتمتعون بحصانة من التعرض للوصف السلبي حتى في سياق الأزمات الشديدة.

كما تناولت دراسات أخرى أجراها بلاتو وفان كنيينبرج (Platow and van Knippenberg 2001) مسألة دعم القيادة من خلال تجارب معدة لاختبار تأثير كون القائد نموذجاً أولياً من نماذج الجماعات الداخلية، ومسألة عدالة التوزيع عند القائد عبر الجماعات المختلفة. ومن اللافت للنظر أن درجة دعم القائد تفاوتت تبعاً لمستويات التماهي مع الجماعة. فالأشخاص الذين يتماهون مع الجماعة بدرجة قليلة، كانوا أكثر دعماً للقادة الذين يتسمون بسياسات عادلة في التوزيع، أما الأشخاص الذين يتماهون بدرجة كبيرة مع الجماعة فيميلون إلى دعم القائد الذي يعد نموذجاً لدى الجماعات الداخلية بغض النظر عن استراتيجياته في التوزيع. ولكي يدعم الأشخاص الذين يتماهون بدرجة كبيرة مع الجماعة قائداً لا يعد نموذجاً للجماعات الداخلية، يجب أن يكون هذا القائد قد اتبع إجراءات لتوزيع الموارد على نحو يجابي الجماعات الداخلية. ومن الواضح أن هذه النتيجة لها دلالات سياسية مهمة؛ فإذا كان القادة يستطيعون أن يتبعوا سياسات توزيع غير عادل للموارد طالما أنهم يبرزون السمات السائدة في الجماعة الداخلية، فعندئذ يمكنهم حشد التأييد من جانب القطاعات التي يبغسونها حقها؛ ونستطيع أن نتخيل بعض القادة وهم يتلاعبون بالمشاعر الوطنية لهذا الغرض تحديداً. كذلك، فإن القادة الذين يطرحون سياسات تعود بالنفع على قطاع كبير من المجتمع ولكن بأسلوب ينافي هويته، من المرجح أن يفقدوا الدعم مهما كانت سياساتهم متمتعة بالشعبية من الناحية الموضوعية.



وفي دراسة أخرى لتقييم الأفراد للقادة على أساس معاملتهم للجماعات المختلفة، أجرى داك وفيلدينج (Duck and Fielding 2003) تجربة للتحكم في مكانة القائد وسلوكه لدى جماعتين فرعيتين تدرجان ضمن جماعة كبرى خارجية. فكان قائد الجماعة إما من داخلها وإما من خارجها. ووجه الباحثان القائد لمحاباة الجماعة الداخلية تارة والجماعة الخارجية تارة أخرى، وجعلا السياق المقارن تارة في الجماعة الداخلية وتارة في الجماعة الخارجية. فوجدا أن أعضاء الجماعة ينظرون إلى الزعماء الذين ينتمون إلى جماعتهم بصورة إيجابية أكثر من المنتمين إلى الجماعات الأخرى بغض النظر عن توزيع القائد للمنافع بين الجماعات المختلفة. فزعيم الجماعة الداخلية الذي يميل إلى الجماعة يتحسن تقييمه، تماماً مثل زعيم الجماعة الخارجية الذي يفيد الجماعة الداخلية على نحو غير متوقع. لكن زعماء الجماعات الخارجية الذين يميلون إلى تفضيل جماعاتهم يعدون أقل عدلاً وأكثر تحيزاً، ليس هذا فحسب بل إنهم يحصلون على تأييد أقل للجماعة الكبرى، ما يؤدي إجمالاً إلى تصور غير موحد للجماعة الكبرى. ولهذه النتائج دلالات واضحة بالنسبة إلى السياسات الحزبية. فبقدر ما يبدو الزعماء أعضاء في الجماعات الداخلية، يمكنهم أن يعتمدوا بثقة على دعم أعضائهم حتى لو لم يعملوا على دعم مصالحهم المباشرة. ولكن عندما يميزون أعضاء جماعتهم الداخلية بوضوح، فقد يضيعون منهم القسم الأكبر من الناخبين بطريقة تصعب من السيطرة على الجسد السياسي الكبير بالفاعلية نفسها أو الدرجة نفسها من المشروعية.

من الواضح إذن أن هناك جانباً محورياً في القيادة أو الزعامة يتعلق بالسلطة، وكيف يتصور الناس مشروعاتها. ففي دراسة أجراها ماثيو هورنسي وآخرون (Matthew Hornsey et al. 2003) تم التحكم في هذه المؤثرات. فأجرى هورنسي وزملاؤه تجربة على مجموعة من مدرسي العلوم الرياضية الذين قيل لهم في إطار التجربة إنهم يتمتعون بقدر عالٍ أو منخفض من التمثيل بالنسبة إلى الطلبة الذين يدرسون العلوم الاجتماعية كمواد أساسية، كما أخبروا أيضاً أن هذا الوضع بما ينطوي عليه من سلطة نسبية إما

مشروع وإما غير مشروع. فوجدوا أن كلا النوعين من الجماعات ذات السلطة الواسعة والسلطة المحدودة أكثر تحيزاً عندما تكون السلطة غير مشروعة، كما وجدوا أن الجماعات تتوقع المزيد من التمييز من جانب مصادر السلطة غير الشرعية.

وأخيراً، من اللافت للنظر أن نجد أن الاختلاف بين الذكور والإناث موجود -على ما يبدو- في التحيز لدى الجماعات الداخلية، على الأقل في ما يتعلق بالجماعات الجنسية (Rudman and Goodwin 2004). إذ نجد على وجه التحديد أن التحيز الإيجابي لدى النساء للجماعة الداخلية (تجاه النساء الأخريات) يظل مرتفعاً بدرجة ملحوظة أكثر من تحيز الذكور للجماعة الداخلية. وقد أجرى الباحثان أربع تجارب لاستكشاف ما يقف وراء هذا الاختلاف الواضح بين الجنسين في التحيز للجماعات الداخلية، واعتمدت هذه التجارب على حديث المشاركين عن أنفسهم، وعلى أدوات مسح ضمنية مصممة للتعرف على المواقف بطرق غير مباشرة. فوجد الباحثان أن النساء، وليس الرجال، لديهن توازن معرفي بين التحيز للجماعة الداخلية والهوية والاعتزاز بالذات. ويريان أن المشاركين في التجارب لديهم تحيز تجاه النساء إلى حد أنهم يفضلون أمهاتهم على آبائهم أو يربطون بين الهوية الذكورية والعنف. بالإضافة إلى ذلك، وجدا أن الرجال الذين لديهم موقف أكثر إيجابية تجاه الجنس، عندهم قدر أكبر من المحاباة الضمنية للنساء. ويرى الباحثان أن هذه النتائج تشير إلى أن النوع (من ذكر أو أنثى) يمثل جماعة فريدة في إطار الهوية الاجتماعية.

## تطبيقات الهوية الاجتماعية على العلوم السياسية

### توسيع النماذج التجريبية

توصلت الدراسات النفسية التي تدور حول الهوية الاجتماعية إلى بعض السبل للتطبيق في مجال العلوم السياسية. وتظهر هذه الدراسات عادة في واحدة من ثلاث صور مختلفة، وهي: العلاقات الدولية، وسلوكيات التفاوض، والسلوك العنصري والعرقى الذي يمثل الأغلبية بين هذه التطبيقات.

## اختبارات حل الصراع: تحويل المقابلة بين "نحن وهم" إلى الصيغة الإيجابية "نحن"

من بين الرؤى الثاقبة المتعلقة بحل الصراعات والتي نبعت من نموذج تاجفيل أن الجماعات التي لها عدو مشترك يمكن أحياناً أن تشكل أو تكتشف هوية جماعية جديدة كبرى، ومن ثم تتجنب العداوة بين الجماعات. وتتسق هذه النتيجة مع ما سماه مظفر شريف Muzafir Sherif في دراساته المبكرة الرائدة "بتجارب كهف اللص" (Sherif et al. 1961). في هذه الدراسات، تمكن شريف من استثارة الصراع بين مجموعتين من الصبية المقيمين في أحد المعسكرات بعد أن قسمهم إلى مجموعتين على أساس شبه عشوائي، مثل المبنى الذي يخلدون فيه إلى النوم. ثم تمكن من التغلب على التحيزات التي نشبت بينهم من خلال افعال مواقف يضطر فيها الصبية من كلتا الجماعتين إلى التعاون من أجل تحقيق هدف مشترك مهم للجماعتين بالقدر نفسه، مثلما حدث عندما وقعت حافلة تقلهم جميعاً في حفرة فاضطر الصبية إلى التعاون لإخراج الحافلة منها.

أما أرونسون (Aronson 1987)، فقد ابتكر الأسلوب الشهير لتقسيم فصل دراسي إلى مجموعات متكاملة، والذي يبين بجلاء أن الأهداف العليا يمكن أن تتغلب على التحيز والتمييز الراسخ لدى الجماعات الداخلية. حيث أجرى دراسته في فصول إحدى المدارس الابتدائية في تكساس بولاية كاليفورنيا الأمريكية، قسم فيها التلاميذ إلى مجموعات من ستة أفراد يتميزون بالتنوع العنصري والأكاديمي. ثم تم تقسيم كل درس من الدروس إلى ستة أجزاء، بحيث يتعلم كل تلميذ في كل مجموعة جزءاً معيناً منه. وبعد ذلك، يتحدث كل تلميذ عما توصل إليه لبقية زملائه في مجموعته. واستكماً للمشروع الجماعي، يجب على التلاميذ أن يتعلموا ويعملوا معاً للربط بين أجزاء الدروس المختلفة. هذه الاستراتيجية تتغلب على أشد التحيزات، وتربي تلاميذ يحبون أنفسهم ويحبون بعضهم بعضاً والمدرسة بصفة عامة.

كما توسع آخرون في هذا المجال في دراستهم عن التحيز بين الجماعات ليستكشفوا من خلال التجربة الطرق التي يحوّر بها أعضاء الجماعة الصور المعرفية المعبرة عن جماعتهم لإدراج أعضاء ربما استبعدوا منها سابقاً، والفكرة هنا أن الجماعتين عندما تنظران إلى نفسيهما على أنهما جزء من جماعة أكبر، يخفت الصراع بينهما إلى حد كبير، حيث يبدأ الجميع في النظر إلى الآخرين على أنهم جزء من جماعة جديدة داخلية. وقد اختبر جيرتنر ودوفيدو وباكان (Gaertner, Dovidio and Bachman 1996) هذه الفكرة التي تنطوي على تغير مفهوم "نحن وهم" السلبي إلى صيغة "نحن" الإيجابية التي تسع الجميع من خلال طرق عدة، منها إجراء تجربة، ومسحان، وتجربة ميدانية. فوجد الباحثون الثلاثة، انطلاقاً من فرضية الاتصال التي طرحها أولبورت (Allport 1954)، أن بعض العوامل مثل تساوي المكانة بين الأعضاء والاعتماد التعاوني المتبادل والتفاعلات الكاشفة عن الذات والأعراف القائمة على المساواة هي متطلبات أساسية على ما يبدو للنجاح في الحث على تكوين هوية جماعية مشتركة بين جماعات كانت منفصلة سابقاً. وهذا ما يوضح مثلاً، لماذا لا ينجح مجرد الاتصال في حد ذاته بين جماعات معينة، مثل جماعات الأغلبية والأقلية العنصرية في خلق التعاون والتفاهم. كما أن هناك ملامح أخرى، مثل تساوي المكانة، يجب أن تكون موجودة قبل أن تنجح محاولات التعاون في التغلب على التحيز والتمييز الراسخ على أرض الواقع.

وفي تجربة أخرى لاستكشاف تأثير خلق الإحساس بهوية اجتماعية واسعة في نتائج العمليات الصراعية، درس كريمر وبومرينكي ونيوتن (Kramer, Pommerenke and Newton 1993) تأثير الهوية الاجتماعية في سياق اتخاذ القرار التفاوضي، حيث تحكّم الثلاثة في رفع أو خفض أهمية تكوين الهوية الفردية داخل المجموعة، كما تحكّموا في رفع أو خفض مستويات المساءلة الشخصية لكل فرد أمام الجماعة. فوجدوا أن إبراز أهمية الهوية الاجتماعية المشتركة أدى إلى مزيد من التساوي في النتائج؛ إذ استشعر المفاوضون مزيداً من القلق على موقف الجانب الآخر. وبهذه الطريقة، تمكن الأفراد الذين شعروا بقدر من

الهوية المشتركة مع خصومهم من إدراج رغبات الآخرين في هرمية تفضيلاتهم. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن ارتفاع درجة مساءلة المفاوض يؤدي إلى ارتفاع تفضيل النتائج المتساوية.

وفي دراسة أخرى لفرق التفاوض نجد مقارنة بين أداء الأفراد والفرق في سياق التفاوض (Polzer 1996)، عن طريق المقابلة بين مقاربات العلاقات المعرفية والعلاقات بين الجماعات لتحديد أثر حجم التفاوض على الأداء. فالمقاربات المعرفية تفترض أن فرق التفاوض تصل لأعلى مستويات الأداء من خلال عرض أكبر عدد من الأفكار والرؤى بخصوص المشكلة وتقليل الضغط الواقع على أي فرد، أما نماذج العلاقات بين الجماعات فتري أن أداء الفريق قد يعطله التنافس وانخفاض مستويات الثقة والتعاون. وقد تحكم بولزر في بنية المفاوضات في تصميمه التجريبي، بحيث يضم أفراداً وجماعات وثنائيات مختلطة منها. فوجد أن الفرق تؤدي إلى زيادة التنافس وتقليص التعاون والثقة بين الأطراف المتفاوضة. ولكن في المفاوضات المختلطة بين الأفراد والجماعات، يتفوق أداء الجماعة على أداء الفرد، وليس بغريب أن نجد أن الجماعات تتمتع بقدر أكبر من السلطة والحلول البديلة. ومن اللافت للنظر أن الفرق يتراجع فيها أداء المفاوض المبتدئ ويرتقي فيها أداء المفاوض الخبير. وتتسق هذه النتيجة مع النتائج العامة في مجال الفاعلية الاجتماعية، ومنها أن الناس والحيوانات تمارس السلوكيات المتعلمة التي تدرسوا عليها بأداء أفضل في حضور الآخرين، أما أداء المهتمات الجديدة فيصل إلى أعلى درجاته عندما يتم في عزلة. فمثلاً، نجد أن الطلاب يؤدون في الامتحانات بكفاءة أعلى متى كانوا متمكنين من المادة جيداً، لكن عندما تكون المادة غير مألوفة نسبياً، فإنهم يؤدون بصورة أفضل عندما يكون الطالب وحده في الامتحان.

## العنصر والصراع العرقي

ليس من المستغرب أن يحظى هذا المجال بأعلى قدر من الاهتمام وتطبيق نظرية الهوية الاجتماعية على العلوم السياسية. فقد استعان معظم الباحثين بهذه النظرية بحثاً عن تفسير يقوم على أساس تجريبي لظواهر عدة مثل التحيز والتمييز والنزعة الوطنية. وقد أجريت

أرقى التحليلات لتأثير العنصر في المواقف الشخصية في سياق التجارب التي تستخدم عينات على المستوى الوطني مثل الاستطلاع الوطني للانتخابات (Kuklinski et al. 1997)؛ وانظر أيضاً الفصل الرابع من هذا الكتاب). إلا أن هذه التجارب لا تستكشف عادة الهوية الاجتماعية كآلية سببية من آليات المواقف تجاه العنصر.

وجدير بالذكر أن معظم تطبيقات نظرية الهوية الاجتماعية على العنصر تعتبر أن العنصر أساس قوي جداً للتحيز عند الجماعات الداخلية. ففي إحدى الدراسات، تم وضع ثنائيات من المشاركين البيض في مجموعات ثنائية متنافسة أو متعاونة، وفي سياق التجربة تم التحكم فيها بحيث تتفاعل مع ثنائيات أخرى حليفة لها من السود أو البيض (D.A. Taylor and Moriarty 1987). وتم تحديد مدى التحيز بناء على مستوى التجاذب بين المشاركين وحلفائهم. فبينت النتائج أن التحيز في الجماعة الداخلية يشتد عندما تكون الجماعات متنافسة لا متعاونة، وعندما تكون الجماعات الخارجية الحليفة سوداء لا بيضاء.

وحاول باحثون آخرون دراسة الشعور بالفخر والتحيز، وهل يظهر على نحو طبيعي في عالم الواقع بالكمية التي يظهر بها في المختبر. ففي دراسة عن الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية أجراها هيرينج وجانكوسكي وبراون (Herring, Jankowski and Brown 1999) على المستوى الوطني، وجد هؤلاء الباحثون أن قوة الهوية السوداء تتمحور في أشد صورها حول الإحساس بالمصير المشترك للجماعة. ولم ير الباحثون أن هذه الهوية تكمن في المقابلة بين السود والبيض بالضرورة، لكنها تظهر في التفاعل الاجتماعي عبر الشبكات الرسمية وغير الرسمية مع السود الآخرين. وفي دراسة شبيهة نظرياً بهذه الدراسة، تناول دي فيجيريدو وإلكنز (de Figueiredo and Elkins 2003) العلاقة بين الشعور بالفخر لدى الجماعات الداخلية والتحيز ضد الجماعات الخارجية في سياق سياسات الهجرة. فوجدوا أن الشعور بالفخر يمكن قياسه من خلال بعدين مختلفين بوضوح هما: الإخلاص للوطن والروح الوطنية، ويبدو أن لكل من هذين العاملين علاقة مختلفة مع التحيز. فالمخلصون للوطن يبدو أنهم لا يحملون تحيزاً ضد المهاجرين، بينما

أصحاب النزعة الوطنية لديهم عداوة تجاه هذه الجماعة الخارجية. ويرى دروكمان (Druckman 1994) أن نظرية الهوية الاجتماعية يمكن أن تعطينا منظوراً نفسياً مفيداً للتدبر في أصول النزعة الوطنية، لأن الأفراد ينشأ لديهم الولاء لجماعات يمكن أن تخلق الإحساس بالعداوة للجماعات الخارجية. ويقول إن هذه العداوة قد تصبح أساساً للأفكار النمطية المسبقة التي يحملها أعضاء جماعة ما عن الجماعات الأخرى، وإن هذه التصورات يمكن أن تؤثر في سلوك الجماعة. ويرى أن مثل هذا السلوك يمكن أن يميز بين الجماعات التي تعمل في إطار سياق سياسي معين.

وفي إطار تصميم بارع يراد به دراسة تأثير أهمية الجماعات الخارجية في التقييمات السياسية أجرى فالنتينو (Valentino 1999) تجربة للتحكم في الموضوعات التي يتناولها الإعلام الأمريكي عن الجريمة، والتي يتفاوت فيها العنصر الذي ينتمي إليه المشتبه فيه. فلاحظ أن التأييد الذي يحظى به الرئيس الأمريكي الذي كان في ذلك الوقت هو بيل كلينتون يتراجع مع ظهور التقارير التي تتحدث عن أي جريمة. لكن من اللافت للنظر أن التأييد وصل إلى أدناه عندما يكون المشتبه فيهم من جماعات الأقليات. كذلك عندما يكون المشتبه فيه من إحدى الأقليات متورطاً في الجريمة، فإن تقييم المشاركين في التجربة لأداء الرئيس كلينتون في ما يتعلق بمكافحة الجريمة يبلغ أشده. وظهر أن هذا التأثير يمتد أيضاً إلى القضايا الأخرى المتعلقة بالعنصر، مثل أداء كلينتون بشأن الرعاية الاجتماعية. وفي بيان آخر للتأثير واسع النطاق للعنصر في تقييم المرشحين السياسيين، كانت أهمية تأييد الرئيس كلينتون، كمؤشر للتنبؤ بإجمالي التأييد، أعلى عند البيض الذين تعرضوا لمجرمين من الأقليات. هذه النتائج توضحها دراسات أخرى تدور حول العلاقة بين الهوية الاجتماعية وتقارير وسائل الإعلام عن الصراع بين الجماعات الاجتماعية (Price 1998)، حيث يرى برايس أن هذه التقارير تحض المستمعين على التفكير في هذه القضايا من منظور هويتهم الاجتماعية تحديداً، وأن هذه العملية بدورها تؤدي إلى استقطاب في التصورات الخاصة بهوية الجماعات. وهذا ما يخلق الآراء الشخصية التي تعكس الإحساس المبالغ فيه برأي الجماعة. وتدعم الاختبارات التجريبية لهذه الفرضيات الفكرة القائلة إن التصوير



الإعلامي للصراع بين الجماعات يمكن أن يؤثر في فحوى الرأي العام. ولنا مثال في الانتخابات الأخيرة لباراك أوباما، التي تعد تجربة مدهشة على أرض الواقع حول قدرة القائد الذي يحتل موقعاً وسطاً بين الأعراق المختلفة على أن يخلق ويرسخ هوية اجتماعية كبرى في الخطاب السياسي الأمريكي.

ويرى سول (Seul 1999) أن الدين يوفر ساحة بالغة القوة للمنافسة بين الهويات؛ لأنه مصدر رؤية شاملة للحياة بما فيها من نظم أخلاقية وتقاليد وطقوس وغيرها من المؤسسات التي تدعم الحاجات الفردية للانتماء والاعتزاز بالذات والهوية. هذه العوامل الدينية تهيئ لنا مضموناً قوياً جداً للهوية، ومن ثم، تساعدنا على توضيح الأسباب التي تجعل الصراعات الدينية مزمنة وتدور بلا هوادة. بل إن مونرو (Monroe 2001) تطرح تفسيراً للأخلاق يكمن في الهوية، وتلاحظ أنه على الرغم من أن عمليات التصنيف الاجتماعي تبدو موجودة في كل مكان، فإن الناس يشعرون بالحاجة إلى إعطاء وضع متساوٍ لكل الأعضاء في كل جماعة من الجماعات. ومن ثم، ترى أن الرغبة في الأخلاق تكمن في النزوع النفسي البشري نحو التعاطف الوجداني.

كما درس باحثون آخرون تأثير الهوية الاجتماعية في سياقات سياسية أخرى أيضاً، ومنهم إيوا جوليبوسكا (Ewa Golebiowska 1996, 2001) التي درست العلاقة بين الأفراد والجماعات كهدف للتعصب السياسي، وتوصلت إلى براهين تجريبية على الفكرة القائلة إن الأفراد المنتمين إلى الجماعات السياسية التي تُفرض عليها الصور النمطية السلبية يحظون بالتسامح إلى حد أنهم ينحرفون عن الصور الذهنية النمطية السائدة عن جماعتهم. ووجدت على وجه التحديد أن الأفراد المنتمين إلى الجماعات غير المحبوبة يحظون بالتسامح أكثر من الجماعات نفسها، وأن هذا التسامح يظهر على أشده عندما تظهر معلومات تبرز فردية الشخص في مقابل الجماعة. وفي دراسة أخرى قلبت إليزابيث كير (Elizabeth Kier 1998) دلالات نظرية الهوية الاجتماعية رأساً على عقب، عندما دعت إلى إدخال المثليين جنسياً إلى الجيش، فقد استشهدت بأعمال جون تيرنر عن التصنيف الاجتماعي وسلوك



الجماعات لتقول (Kier 1998: 21): «إن العضوية في الجماعة تؤدي إلى محابة الجماعات الداخلية حتى عندما لا يجب أعضاء الجماعة بعضهم بعضاً. بعبارة أخرى، ليس التجاذب الشخصي (أو القيم والمواقف المشتركة) هو الذي يؤدي إلى نشأة هوية الجماعة، ولكن العضوية في الجماعة هي التي تؤدي إلى التجاذب بين أعضائها». وفي هذا الصدد، يمكن أن نرى أن الضغوط النفسية الضمنية للتماهي مع الجماعات الداخلية وتعظيمها يمكن أن يخفف أو يحل محل العداوات القديمة القائمة على مقومات أخرى من مقومات الهوية الاجتماعية عند فرض هذه الرفقة داخل الجماعة.

### كيفية إجراء التجارب

في معظم الدراسات التجريبية المتعلقة بنظرية الهوية الاجتماعية في علم النفس يسعى الباحثون إلى توثيق وتفسير تأثير الهوية الاجتماعية في نتائج مهمة؛ مثل توزيع الموارد على الجماعات من جانب أفراد ينتمون إليها. ولكي نفهم تأثير الهوية الاجتماعية في مثل هذه النتائج، يعتمد الباحثون على تثبيت العوامل السياقية المختلفة في الموقف؛ مثل عدد الأشخاص في مجموعة معينة أو كمية الموارد، وذلك لفحص تأثير المتغير الذي تتفاوت قيمته في النتيجة موضوع الدراسة. والغرض من هذا النوع من الاستراتيجيات، أن نكشف عن التأثير السببي للهوية الاجتماعية. ونتيجة لذلك، فإن بعض المواقف التي تجرى فيها هذه الدراسات قد تبدو مفتعلة وغير واقعية إلى حد كبير، لكن هذا لا يقلل من فائدة هذه التجارب؛ لأنها تساعد على تحديد العوامل السببية. فإذا كان لهذه القوى تأثير في السلوك في الأوضاع الخاضعة للاختبار في المختبر، تصبح الخطوة التالية هي محاولة استجلاء دور هذه المتغيرات السببية في تحفيز نتائج معينة في السياقات الحقيقية وتدعيمها وتقويتها على أرض الواقع، حيث توجد ضغوط مقاومة لها. وتفيد هذه التطبيقات للنتائج التجريبية على القطاعات السكانية المختلفة والبيئات البديلة في تنقيح فهمنا للنظرية.

ومن فوائد النموذج التجريبي أن يتطلب من الباحثين تحديد القياسات التي يريدون التحكم فيها. ويبقى هذا التعريف في أي بحث عن الهوية أمراً محورياً في تصميم البحث. فمثلاً، يمكن أن يتصور الباحثون الهوية بطرق كثيرة متنوعة؛ فقد تمثل متغيراً ينتمي إلى خلفية سابقة على المعالجة التجريبية مثلما يحدث عندما يتفاوت الناس تفاوتاً منهجياً في طريقة تحديدهم للهوية العرقية؛ وقد تمثل متغيراً يمكن التحكم فيه في إطار التجربة؛ وقد تظل متغيراً لا يخضع للتقييم إلا بعد التحكم التجريبي المستقل. ويلاحظ أن توزيع المشاركين في التجربة توزيعاً عشوائياً على شروط التجربة المختلفة يُلتجأ إليه عادة للتعامل بنجاح مع القضايا المتعلقة بالتفاوت في الهوية أو أي شيء آخر غيرها قبل التجربة. ويستطيع الباحث التحكم في الهوية مباشرة بوصفها متغيراً خاضعاً للتجريب متى أمكن ومتى كان ذلك ملائماً، وهذا ما يحدث عند تكوين جماعات يشترك أفرادها في الحد الأدنى من القواسم التي قد تكون بسيطة مثلما حدث في تجارب تاجفيل الأصلية التي قسم فيها المشاركين تقسيماً عشوائياً طبقاً للون معين أو الاقتراع بالعملة المعدنية أو الميل البسيط إلى عمل فني معين. أما عندما تظهر الهوية كمتغير بعد إجراء التجربة، فإنها تظهر كنتاج للتغير في القيم أو الحوافز أو غيرها من العوامل التي تم التحكم فيها في التجربة نفسها. وبقدر ما تتغير الهوية كنتيجة لهذه المؤثرات، فإن المتغيرات السببية تكمن في تدخلات أخرى وليس في الهوية ذاتها. وتبين هذه النقطة أهمية تجنب التصميم المتكرر، أي أن تأثير العوامل المختلفة في التجربة يجب أن ينتج عن المتغيرات المستقلة، وليس عن خصائص كامنة في المتغيرات التابعة ذاتها، مثلما يمكن أن يحدث بسهولة عندما نحاول تقييم تأثير الهوية العنصرية أو الجنسية.<sup>3</sup>

وقد يبدو إجراء الدراسات التجريبية مهمة مخيفة لمن لم يتصد لهذا العمل من قبل، لكن التحديات ينبغي ألا تثني المبتدئ المهتم عن المحاولة. ففي مجال علم النفس، نجد أن معظم الطلاب يتعلمون إجراء التجارب من خلال عملية التدريب التي يعملون خلالها عن كثب مع مشرفيهم الجامعيين أو طلاب الدراسات العليا في التجارب التي يجرونها. ولعل هذا أبسط وأفضل طريق لتعلم القواعد والاستراتيجيات الرسمية وغير الرسمية في

عملية التجريب. وترحب معظم المعامل في أقسام علم النفس بالجامعات بالمتطوعين الذين يرغبون في المساعدة في البحوث في مقابل الخبرة والمعرفة. وقد بقيت على مدى سنوات، أقدم خدمات مجاناً للعديد من الأساتذة في قسم علم النفس في جامعة ستانفورد عندما كنت طالبة، ثم طالبة دراسات عليا، حيث تعلمت الكثير من أسرار الصنعة من أفضل المتخصصين في هذا المجال، ومن بينهم أساتذة لامعون مثل فيليب زيمباردو Philip Zimbardo ولي روس Lee Ross وإيموس تفيرسكي Amos Tversky. لكن هذا السبيل ليس متاحاً للجميع، ومن المؤكد أنه يحتاج إلى إنفاق وقت طويل.

وهناك طرق أخرى كثيرة لتعلم كيفية إجراء التجارب. فحتى لو كان الباحث المهتم ليس لديه إلا قدر محدود من المال ومساحة مخبرية صغيرة، فإنه يستطيع إجراء تجاربه على مستوى محترم جداً. فمن يستطيع صياغة اختباره التجريبية في صورة المسح أو استطلاع الرأي أو في صورة التجارب المضمنة في الاستطلاعات، يمكنه الاستعانة ببرنامج التجارب في العلوم الاجتماعية بنظام المشاركة في الوقت الذي تموله المؤسسة الوطنية للعلوم، الذي يتيح فرصة ذهبية لإجراء التجارب مجاناً على عينات ممثلة على المستوى الوطني. وعلى الرغم من أن المقترحات المقدمة للبرنامج لا تحظى كلها بفرصة التمويل، فإن التعليقات التي يحصل عليها الباحث على مقترحه يمكن أن تكون ملاحظات ثمينة حتى لو رُفض مشروعه. أما إذا قُبل، فإن البرنامج يدير التجربة لمصلحة الباحث عبر نظام خاص على شبكة الإنترنت يشترك فيه المبحوثون نظير الحصول على روابط إنترنت مجانية. ولمن يريد الانضمام إلى البرنامج من دون المرور بعملية الاستعلام المبدئية التي تستغرق بعض الوقت، ثمة مؤسسات خاصة مثل Knowledge Networks أو Polimetrix يمكن أن تقدم الخدمات نفسها مجاناً.

أما من يريدون إجراء تجاربهم مع التركيز على البعد السلوكي، فأمامهم جامعات عديدة تتيح المكان اللازم مجاناً بالحجز المسبق. هذا المكان يشتمل على الفصول الدراسية والمكاتب وغيرها من المرافق. وغالباً ما يُدفع مقابل مادي للمشاركين في التجارب، ولكن

أحياناً تكون مشاركتهم في مقابل درجات يحصلون عليها في المقررات التي يدرسونها. ولا ننسى أنه في أي تجربة بها عنصر بشري، يجب أن يحرص الباحث على الحصول على إذن مسبق من مجالس كلياتهم الجامعية المختصة، فمن دون هذا الإذن، لا يتمتع البحث الفردي بأي حماية إذا قام أي من الباحثين بمقاضاة الباحث لسبب ما أثار استياءه.

وهناك العديد من المصادر المفيدة لمن يريد دراسة منهج التجريب، وأكثرها وضوحاً ودقة وإيجازاً من وجهة نظري هو مناهج البحث في علم النفس الاجتماعي *Methods of Research in Social Psychology* (1990) لإليوت آرونسون Elliot Aronson وفيبي إلزويرث Phoebe Ellsworth وميريل كارلسميث J. Merrill Carlsmith ومارتي جونزاليز Marti Gonzalez. وبينما تركز الأمثلة في ذلك الكتاب على النفس لا على السياسة، نجد أن الكثير من موضوعاته تتعلق بالهوية على نحو يجعله كتاباً شاملاً سلساً. ولكن يوجد أيضاً العديد من المؤلفات الأخرى المفيدة في هذا المجال.

وجدير بالذكر أن المبادئ الأساسية للتجريب بسيطة وأولية. فمتى قرر المرء أنه يريد دراسة الآليات المسببة لشيء ما أو تكوين فكرة جيدة عنها، فإن أهم شيء هو أن يبذل ما في وسعه للتحكم في كل العوامل الأخرى التي يمكن تصورها، مع التحكم بطريقة منهجية في المتغير الذي قد يكون هو السبب. كما ينبغي تصميم التجربة من منظور الباحث المشارك في التجربة، بأن يتخيل الباحث كيف يرى هذا المشارك التجربة، لا من وجهة نظره هو كباحث يسعى إلى الخروج بشيء من التجربة. ويجب توزيع المشاركين على شروط التجربة توزيعاً عشوائياً، وإعطاء كل مشارك البروتوكول نفسه الخاص بالتجربة بالطريقة نفسها، قدر الإمكان. ويستحسن أن يبدأ الباحث على نطاق محدود، ثم يجمع نتائجه من دراساته واحدة بعد الأخرى، مستعيناً بالنتائج السابقة لتحسين ظروف التجارب المستقبلية.

ومن السهل جداً أن يتعرض الباحث للإحباط في مرحلة مبكرة في التجربة عندما لا تسير وفق ما خطط له من أول مرة، حيث تستغرق منه جهداً طويلاً في الإعداد. لذلك من

المفيد جداً أن يقوم أولاً بإجراء تجارب استكشافية على نطاق محدود على الراغبين من أصدقائه وأقاربه قبل الشروع في التجربة في صورتها الكاملة على نطاق واسع؛ حتى يتأكد من سير الأمور حسب الخطة. والباحث المحنك يمكنه أن يتعلم الكثير من ردود أفعال المشاركين في التجربة بعد انتهائها، حيث يكتشف فيها كانوا يفكرون، وبما كانوا يشعرون في أثناء تنفيذ المهام المطلوبة منهم، الأمر الذي يساعد على تحسين التجارب المستقبلية المشابهة بدرجة هائلة. وأخيراً، فإن الفشل يظل دائماً أمراً حتمياً وخطراً كامناً، لكنه مفيد أيضاً؛ فالباحث الماهر يتعلم الكثير من التجارب الفاشلة، وكثير من علماء النفس المهرة البارعين والمتمرسين يعتبرون أن نسبة 50٪ من النجاح في التجارب نسبة طيبة جداً.

### التوسع في النماذج التجريبية

ثمة فرص كبيرة للتوسع في النماذج الأصلية للهوية الاجتماعية لاستكشاف مختلف جوانب نظرية الهوية الاجتماعية في سياقات سياسية أوسع وأكثر تمثيلاً. ويبدو أن هناك العديد من القضايا والموضوعات التي يمكن أن تؤدي إلى التكامل بين النتائج النفسية والتطبيقات السياسية، وتستحق إلقاء المزيد من الضوء عليها والاهتمام بها على نحو مستقل.

من هذه الموضوعات ما يتعلق بالاعتزاز بالذات. ففي نظرية الهوية الاجتماعية التقليدية نجد للاعتزاز بالذات دوراً سببياً في تكوين التحيزات للجماعات الداخلية وازدراء الجماعات الخارجية. إلا أن الاعتزاز بالذات يعمل على إذكاء هذه الميول لا تخفيفها. وقد حاولت ولاية كاليفورنيا إدخال فكرة الاعتزاز بالذات في التعليم، لكنها باءت بالفشل في تقليل مستوى العدوانية في المدارس. كما أن ارتفاع معدل الاعتزاز بالذات، خصوصاً إن لم يقترن بإنجازات موازية تبرره، يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية مما يحض على المزيد من العداوة للجماعات الخارجية. ومن ثم، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمحاولة فهم الآلية التي يستثير بها الاعتزاز بالذات العداوة للجماعات الخارجية

أو يخففها. ومن الممكن أن نتحكم في مدى الاعتزاز بالذات في ظروف التجارب من خلال إعطاء تعليقات كاذبة بخصوص مهات معينة، ما يسمح لنا ببحث تأثيرها في التحيز والتمييز ضد الجماعات الخارجية.

وتمثل معايير العدل مجالاً آخر يستحق البحث. فهل يمكن تعزيز الميل إلى المساواة من خلال جعل المصالح المشتركة أكثر بروزاً؟ وهل يعمل التعاطف الوجداني على خلق مزيد من المساواة في المفاوضة والتفاوض؟ وهل يمكن أن تتغلب محاولات التوصل إلى هويات عليا على التحيز والتمييز العنصري أو القائم على النوع؟ هناك الكثير من الفرص التطبيقية في العديد من المجالات الفرعية للعلوم السياسية. فمثلاً، كيف يمكن للحكومات أن تتحول من عقلية "نحن" في مقابل "هم"، عندما يتحول أعداء الماضي إلى حلفاء، مثلما حدث مع ألمانيا واليابان بعد الحرب؟ في قلب هذا التحول في التحالفات والولاءات، نجد الجهود الصريحة التي بذلتها هذه الدول لدعم القيم الديمقراطية ومؤسسات السوق والسياسات الخارجية غير العدائية، كما يؤدي اعتناق الهويات السلمية إلى تقليل الإحساس بالخطر المتصور من جانب خصوم الماضي.

وفي سياق السياسة الداخلية، كيف يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى التماهي مع الضحايا في الجماعة التي ينتمي المرء إليها إلى زيادة التعاطف الوجداني مع الضحايا في الجماعات الخارجية؟ فاليهود مثلاً يبدو أنهم أكثر ليبرالية في ما يتعلق بالقضايا العنصرية والسياسية من غيرهم من البيض حتى عندما نتحكم في الخلفية التعليمية والأيدولوجية (Glaser 1997). ويمكن إجراء المزيد من الدراسات التجريبية والمسحية لفحص مدى تأييد جماعات الأقليات للمزيد من الحريات والضمانات المؤسسية لأعضاء الجماعات المنبوذة الأخرى، والذي يفوق تأييد جماعات الأغلبية، وهل تنتج هذه المواقف عن التعاطف الوجداني والهوية المشتركة كجماعة خارجية، أم أنها مستمدة من مصادر أخرى؟

ويلاحظ أن المقولات المعيارية كتلك التي تطرحها كريستين مونرو (Kristen Monroe 2001: 491)، يمكن أن تعيننا على تفسير كيف يؤدي تأييد المعاملة المتساوية في

الجماعة الداخلية التي ينتمي إليها المرء إلى توسيع نطاق هذا التسامح إلى أعضاء الجماعة الخارجية إن كنا «نحترم إنسانية الآخرين حتى نستطيع أن ندعي الإنسانية لأنفسنا».

كما يمكن للدراسات التجريبية أن تفحص بسهولة مدى انخراط القادة في سياسات التوزيع المتحيزة، بينما يحتفظون بتأييد الجماعة المهم لهم، عن طريق تأكيد اعتناقهم قيم الجماعة المعتادة على محاور أخرى. فالدراسات التي من هذا النوع لها أهمية ودلالة كبيرة، خاصة في مواقف مثل الانتخابات الرئاسية الأمريكية عامي 2000 و2004، عندما تساءل الكثيرون: كيف للشرائح محدودة الدخل أن تدعم حزباً جمهورياً لا يبدو أنه يضع مصالح هذه الشرائح في صدر اهتماماته؟ فيمكن -مثلاً- التحكم في حجم ما يحصل عليه المشاركون في التجربة من منافع مالية من القادة الملتزمين أو غير الملتزمين بسماوات الجماعة الداخلية في نواح اجتماعية معينة. وبهذه الطريقة، يمكن تحديد كل من نقطة تحول الدعم للأشخاص المشابهين لهم الذين ينتقص من حقوقهم مالياً، وطبيعة سمات الجماعة الداخلية التي يمكن أن تطفئ لديها المصلحة المالية الشخصية. وقد تستخدم هذه الدراسات تقنيات تعمل بمساعدة الحاسوب لرصد تغيرات نبرة الصوت وتعبيرات الوجه وغيرها من ملامح الهوية القيادية المهمة.

كما يمكن للدراسات التجريبية أن تتحكم في مستوى الشكوك المحيطة بالتأييد أو احتمال النجاح بالنسبة إلى قادة معينين أو سياسات معينة. وتبين لنا الكتابات النفسية أن الشكوك ترفع من مستوى التماهي مع الجماعة، لكن قدر الشكوك المطلوب لتحقيق هذا التماهي موضوع يستحق المزيد من البحث. ولهذا الموضوع أهمية خاصة للمهتمين بدراسة انتشار الصراع، إما داخل جهاز حكومي معين (Kaarbo and Greunfeld 1998) وإما بين الدول. فقد يستمر الصراع حتى عندما يدمر أهداف كل الأطراف المنخرطة فيها، على الأقل جزئياً، بسبب استمرار الريبة، خصوصاً في الثقافات القائمة على السرية مثل الاستخبارات أو الاستراتيجية العسكرية أو عملية ابتكار المنتجات الجديدة.



وأخيراً، فإن التجارب التي تدرس تأثير حجم الجماعة في التماهي معها قد تفيد خصوصاً في سياق الهويات الفردية المتعددة والمتداخلة. ويمكن للتجارب الواضحة التي تغير حجم الجماعة وأهميتها لدى الفرد أن تكشف عن آليات تكوين الولاء للجماعة والحفاظ عليها. كما يمكن أن تكشف عن الأسس الخاطئة للتماهي الشديد مع الجماعة الداخلية المرتبط بالخلايا الإرهابية والمفجرين الانتحاريين وغيرها من الجماعات التي تعتقد أن العنف مع الجماعات الخارجية أقصر الطرق لدعم الجماعة الداخلية.

لقد بدأ الاهتمام بالهوية أساساً مع ميلاد علم النفس كعلم مستقل، ولا يزال هذا الاهتمام قائماً في النظريات النفسية الحديثة. وقد بدأت النماذج المبكرة بتأكيد الجانب الاجتماعي لتطور الهوية ودعمها. وقدم لنا تاجفيل في نموذجه الأصلي للهوية الاجتماعية، بتطبيقاته التجريبية التي تشتمل على نموذج الجماعة ذات الحد الأدنى من القواسم، خطة بحثية ثرية متميزة مازالت قائمة حتى اليوم في علم النفس. ولعل نظرية الهوية الاجتماعية قد طغت عليها نظرية التصنيف الذاتي في بعض الجوانب، لا لأن الهوية الاجتماعية لا تعطي نتائج تجريبية مهمة ولافتة للنظر، ولكن لأن التركيز في علم النفس الاجتماعي مازال يهتم بدور الفرد أكثر من دور الجماعة. فعندما يختار المرء هويته وارتباطاته بجماعته اختياراً واعياً نشطاً من خلال عملية التصنيف الذاتي، فإن الاختيار والفعل يظلان في دائرة الفرد لا المجموع. فإذا طرحنا إمكانية قيام الجماعة بتحديد هوية الفرد، فإننا بذلك نخاطر بنقل الفعل من نطاق علم النفس إلى نطاق علم الاجتماع.

إن الفرص أمامنا كبيرة للتوسع والتطوير في نماذج الهوية الاجتماعية الأصلية؛ لاستكشاف المزيد من الجوانب المختلفة للهوية الاجتماعية ونشأتها والحفاظ عليها، وأشكال الإقناع داخل الجماعات، والممارسات التي تشجع على الصراع أو التعاون داخلها. وإذا كنا قد عرضنا بعض الجوانب هنا فما زال هناك الكثير الذي يمكن تناوله. وبالإصرار والابتكار يمكن أن توصل هذه البحوث إثراء دراسة العمليات الجماعية المهمة مثل الصراع العرقي والحرب الأهلية والقيادة والتبعية.





نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

## نبذة عن المشاركين

لمفهوم الهوية الاجتماعية مكانة بارزة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتتزايد باطراد. ويحاول الباحثون الذين يستعينون بالهويات الاجتماعية كلبنات في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أن يفسروا عدداً من النتائج المميزة بالتعامل مع الهوية على أنها عامل سببي. ويسود في الكتابات المختلفة عن الهوية الانطباع بأن الهويات الاجتماعية من أهم الحقائق الاجتماعية في العالم الذي نعيش فيه.

يضم هذا الكتاب كتابات لمجموعة من كبار الباحثين الذين ينتمون إلى تخصصات مختلفة، ويتناولون التحديات المنهجية والمفاهيمية المتعلقة بمعالجة الهوية كمتغير، بهدف تقديم إطار نظري توفيقى، وبيان الإمكانيات التي تتيحها مختلف مناهج القياس. ومن ثم، يضم هذا الكتاب مجموعة من المناقشات النظرية ذات الركائز التجريبية حول مجموعة كبيرة من الطرق المنهجية لدراسة الهوية.

راوي عبدالعال: أستاذ كرسي جوزيف ويلسون لإدارة الأعمال بكلية إدارة الأعمال في هارفارد، ومؤلف الأغراض الوطنية في الاقتصاد العالمي: دول ما بعد الحقبة السوفيتية من منظور مقارنة (2001)؛ وقواعد أساسية: البنية المالية العالمية (2007).

يوشيكو هيريرا: أستاذة مشاركة بقسم العلوم السياسية في جامعة ويسكونسن في ماديسون، ومؤلفة الاقتصادات المتخيلة: مصادر الإقليمية الروسية (كامبريدج 2005)؛ وتحول البيروقراطية: المعايير الشرطية والمعايير العالمية للإحصاءات في روسيا (تحت الطبع).

الاستير إيان جونستون: أستاذ كرسي لين المتخصص في شؤون الصين والشؤون الدولية بقسم الإدارة السياسية في جامعة هارفارد، ومؤلف الواقعية الثقافية: الثقافة الاستراتيجية، والاستراتيجية الكبرى في تاريخ الصين (1995)؛ والدول الاجتماعية: الصين في المؤسسات

الدولية 1980-2000 (2008)؛ وشارك في تحرير إشراك الصين: إدارة قوة صاعدة (1999)؛ واتجاهات جديدة في دراسات السياسة الخارجية الصينية (2006)؛ وصناعة التعاون: المؤسسات الإقليمية في سياق مقارن (كامبريدج 2007).

روز مكديرمت: أستاذة العلوم السياسية في جامعة براون، ومؤلفة المخاطرة في العلاقات الدولية (1998)؛ وعلم النفس السياسي في العلاقات الدولية (2004)، والقيادة الرئاسية والمرض وصناعة القرار (كامبريدج 2008).

لورا آدامز: محاضرة في علم الاجتماع ومديرة مشاركة لبرنامج وسط آسيا والقوقاز في جامعة هارفارد.

هنري برادي: أستاذ ألماني في العلوم السياسية والسياسة العامة في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، ومدير مركز جامعة كاليفورنيا للبحوث المسحية.

كانشان تشاندرافا: أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية في جامعة نيويورك.

جاك سترين: أستاذ كرسي هيلر للعلوم السياسية ومدير معهد الدراسات الحكومية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

مايكل دوسون: أستاذ كرسي جون مكارثر للعلوم السياسية في جامعة شيكاغو.

تيد هوبف: أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية في جامعة أوهايو.

سينثيا كابلان: أستاذة العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا في سانتا باربرا.

تايكولي: أستاذ مشارك للعلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

أماندا ميتسكاس: المدير التنفيذي لمؤسسة "كامب كويست"، وحاصلة على ماجستير في العلوم السياسية من جامعة أوهايو.

كيمبرلي نويندورف: أستاذة بكلية الإعلام في جامعة كليفلاند.

ديفيد سيرز: أستاذ علم النفس والعلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

بول سكالسكي: أستاذ مساعد بكلية الإعلام في جامعة كليفلاند.

روبالين ستون: محللة أولى والمسؤولة عن تطوير جميع أدوات تحليل النصوص في مؤسسة أتمتة العلوم الاجتماعية. Social Science Automation, Inc.

دونالد سيلفان: رئيس المؤسسة التعليمية اليهودية في أمريكا الشمالية، وأستاذ متفرغ في العلوم السياسية في جامعة أوهايو.

مايكل يانج: رئيس مؤسسة أتمتة العلوم الاجتماعية.



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

## الهوامش

يشكر محررو الكتاب مبادرة "ويذرهيدي" في مركز "ويذرهيدي" للدراسات الدولية في جامعة هارفارد على المساعدة التي قدمتها لهذا المشروع، ونخص بالذكر ديفيد لايتين David Laitin ومرجع آخر مجهول الاسم، على تعليقاتهما الوافية على المسودة بأكملها. كما ننوه بالمساعدة التي قدمها لنا ليو باتمان Lew Bateman من مطبعة جامعة كمبريدج لإنجاح هذا المشروع. وأخيراً، فقد أفدنا كثيراً في إصدار الكتاب من التعليقات والمقترحات التي قدمها العديد من الزملاء الذين لا يتسع المجال لتسميتهم كلهم، على مدى أعوام طويلة مضت؛ فلهم منا أوفى آيات الشكر والعرفان.

### مقدمة

1. يمكن أن نجد أيضاً العديد من الدراسات في بحوث الطب النفسي والإدارة وتعاطي المخدرات.
2. يتضمن ذلك مثلاً مقياس الهوية الموضوعية الممتدة لقياس أوضاع هوية الأنا EOM-EIS-II (Bennion and Adams 1986). ويستخدم هذا القياس عادة في مرحلة المراهقة المتأخرة، ويبدو أن أفضل استخدام له يعتمد على أخذ قياسات متكررة ومستمرة لأوضاع الهوية عبر الزمن. ويلاحظ أن مقياس أوترينجت-جرونينجين لتطور الهوية (Meeus, Iedeme and Maassen 2002) مثلاً يركز على كيفية قياس المراهقين باستكشاف مختلف الهويات الاجتماعية والهويات المتصلة بالعلاقات، قبل أن ينتهوا إلى الالتزام بهوية معينة على نحو نهائي.
3. على سبيل المثال يسمح مقياس تحديد الهوية الثقافية المستقلة (Oetting and Beauvais 1990-1991) للفرد بالإعراب عن الارتباط المستقل بأكثر من ثقافة؛ مثل الثقافة الأمريكية الخاصة بالأقليات، وتلك الخاصة بالبيض. وسنرى محاولات مشابهة لتلك التقييمات في بعض فصول هذا الكتاب عند كل من: سيترين وسيرز ولي (Citrin and Sears and Lee).
4. من بينها مقياس صن-ليو Sun-Lew للاندماج الثقافي للهوية الذاتية الآسيوية (Owenbey and Horridge 1998) الذي يستند إلى مقياس آخر ناجح سابق عليه، صمم بهدف تقييم الفئات السكانية المحرومة التي تنحدر من أصول إسبانية. وفي مثال آخر، نجد أن بعض الجهود اللافتة للانتباه التي تتناول التفاعل بين العوامل المعرفية والانفعالية والحياتية في شرح خصائص النجاح عند الطلبة الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية تستخدم أيضاً مقياس الهوية، كمقياس الاندماج الثقافي الأمريكي-الإفريقي (Smith and Hopkins 2004) للعمل على تقييم النتائج التعليمية. ومن اللافت للانتباه هنا، أن الهوية البيضاء ذاتها تم تناولها من هذا المنظور باستخدام قياسات الارتباط المضمرة (Knowles and Peng 2005) لقياس كمون الاستجابة للتنبؤ بدرجة التوحد مع الجماعة الداخلية.

ويلاحظ أن هذا النموذج لتحديد الهوية الجماعية السائدة يلقي الضوء على طريقة ربط الأفراد بين تقييمهم لذواتهم وتقييمهم للجماعات الداخلية التي يتسمون إليها.

5. نظرية الهوية الاجتماعية يناقشها الفصل الثاني عشر بشيء من التفصيل، وهي من مجالات بحوث الهوية التي تتناول مسألة الدافعية على نحو صريح. وتمثل هذه النظرية تطوراً للنماذج السابقة لتصنيف الاجتماعي؛ لأنها تشتمل على أفكار الدافعية، ولا تعتمد على الانحيازات أو العمليات المعرفية فقط. لكنها تفترض أن الناس يميلون تلقائياً إلى أن ينظروا إلى أنفسهم بطريقة تختلف عن نظرتهم إلى الآخرين، وإلى أن يشعروا بالرضا عن أنفسهم نتيجة لهذه المقارنات الاجتماعية. وهكذا، تحاول نظرية الهوية الاجتماعية شرح فكرة تكوين الصور النمطية والانحياز، لا على أساس كونها نتيجة للتحيز المعرفي أو سوء الفهم فحسب، ولكن بوصفها عملية تحفيز تعين الإنسان على الشعور بالرضا عن نفسه.

6. للرجوع إلى دليل للاستطلاعات والمقابلات المتعلقة ببحوث الهوية، انظر الفصول من الثالث إلى الخامس في (Bauer and Gaskell 2000). وللرجوع إلى ما كتب حول المقابلات، انظر:

Briggs 1986; McCracken 1988; Rubin and Rubin 1995; and Gubrium and Holstein 2002.

وللاطلاع على ما كتب في شأن الاستطلاعات، انظر: Fink 2003.

7. للاطلاع على تطبيق لهذه الأسئلة في وضع قياسات للروح والحمية الوطنية، انظر: Furia 2002. وانظر أيضاً قياسات الهوية الوطنية والعزلة الوطنية عند Smith and Jarrko 2001؛ ويستند هذا البحث الأخير إلى استطلاع عن الهوية الوطنية أجراه البرنامج الدولي للاستطلاعات الاجتماعية عام 1995 على بلدان عدة: <http://www.issp.org/natpride.doc>

8. للاطلاع على أمثلة في العديد من المجالات الفرعية للعلوم السياسية، انظر: M. Barnett 1999 بشأن العلاقات الدولية؛ وانظر: Citrin et al. 1994 and Jones-Correa and Leal 1996 بشأن السياسة الأمريكية؛ وانظر: Laitin 2002 بشأن السياسة المقارنة.

9. حدثت مؤخراً تطورات في مجال تحليل المضمون بمساعدة الحاسوب، لكن معظم البحوث في هذا المضمار مازالت تعتمد على الترميز البشري.

10. للرجوع إلى مصادر معنية بالتحليل الكمي للمضمون، انظر:

Neuendorf 2002, chapter 8, 16-17 in Bauer and Gaskell 2000; Titscher et al. 2000; Popping 2000; and Wetherall 1987.

11. لمزيد من النقاش حول مزايا وعيوب برامج الحاسوب المختلفة الخاصة بتحليل المضمون التي يمكن استخدامها لتحليل الهوية، انظر: Lowe 2002. وانظر كذلك برنامج الحاسوب المجاني الذي صممه ويل لاو Will Lowe لمشروع الهوية في جامعة هارفارد: <http://www.yoshikoder.org/>
12. على سبيل المثال: 1998 Laitin; 2000 Eilders and Luter; 2005 Herrera.
13. يجب أن ننوه هنا بأن تحليل الخطاب مفهوم خلافي:  
(Herrera and Braumoeller 2004; Hardy, Harley and Phillips 2004; Crawford 2004; Hopf 2004; Laffey and Weldes 2004; Neuendorf 2004a; Fierke 2004).
- وجدير بالذكر أن المفهوم الذي نستخدمه هنا هو مفهوم واسع لتحليل الخطاب ويتحاشى بالضرورة بعض الأسئلة الصعبة المتعلقة بالوجودية والنظرية المعرفية، لكنه مصمم بحيث يتضمن كل أولئك الباحثين الذين يعتمدون تحليل الخطاب بشكل صريح أو ضمني من خلال تحليل النصوص لبيان معناها في سياقها الذاتي التفاعلي للقراء.
14. للرجوع إلى مصادر معنية بإجراء تحليل المضمون، انظر:  
Phillips and Hardy 2002; Wodak and Meyer 2001; Chapters 9-12 in bauer and askell 2000; and Titscher at al. 2000.
15. للرجوع إلى بضعة أمثلة للتحليل الإثنوجرافي للخطاب، انظر Blee 2002; Field 1999; and Noyes 2003.

## الفصل الأول

أجريت البحوث التي يستند إليها هذا الفصل بفضل الدعم الكريم الذي قدمته مبادرة "ويذرهيدي" في مركز ويذرهيدي للشؤون الدولية بجامعة هارفارد. ونود أن نعرب هنا عن شكرنا لكل من تفضل بالتعليق على المسودات الأولية لهذا الفصل، وهم:

Peter Burke, Lars-Erik Cederman, Jeff Checkel, Michael Dawson, James Fearon, David Frank, Erin Jenne, Michael Jones-Correa, Cynthia Kaplan, Peter Katzenstein, Herb Kelman, David Laitin, Daniel Posner, Paul Sniderman, Werner Sollors, Jeff Strabone, Philip Stone, Charles Tilly, and Mary Waters.

بالإضافة إلى ثلاثة مراجعين غير معروفين الاسم. كما نتوجه بالشكر إلى كل من شارك في مؤتمر "الهوية كعامل متغير" عام 2004، وعلى تعليقاتهم على الصيغة الحالية لهذا الفصل، ومنهم:

Henry Brady, Kanchan Chandra, Jack Citrin, Neta Crawford, Jennifer Hochschild, Ted Hopf, Jacques Hymans, Cynthia Kaplan, Ulrich Krotz, Taeku Lee, Will Lowe, Jason



Lyall, Kimberly Neuendorf, Roger Petersen, Kevin Quinn, David Rousseau, Rogers Smith, Ron Suny, Donald Sylvan, Kim Williams, and Michael Young.

ويمكن الرجوع إلى نسخة مطولة من هذا الفصل في المصدر التالي:

Rawi Abdelal, Yoshiko Herrera, Alastair Ian Johnston and Rose McDermott, "Identity as a Variable," *Perspectives on Politics* 4, no. 4 (December 2006): 695-711.

1. يفصل فيرون (Fearon 1999) بين الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية، ثم يقسم بعد ذلك الهوية الاجتماعية إلى هوية متعلقة بالنوع type والدور role. أما بروير وجاردنر (Brewer and Gardner 1996)؛ فيميزان بين ثلاثة أنواع من الهوية، هي: الهوية الشخصية والجمعية والعلائقية. وفي الإطار الذي نظرحه في هذا الفصل، تعد الهوية العلائقية أحد الأنواع الأربعة لمضمون الهوية الجمعية. وي طرح تشاندرا ولايتين (Chandra and Laitin 2002) نظاماً عاماً لتصنيف الهوية، فيشيران إلى الفئات والصفات والأبعاد باعتبارها المكونات الرئيسية الثلاثة للهوية. والفئات هي المصطلح المباشر المستخدم لوصف هوية الفرد (كالطبقة العاملة مثلاً). أما الصفات فهي الخصائص التي يتوقع أن يعبر عنها الأفراد لاستيفاء معايير العضوية في الفئة الاجتماعية. أما الأبعاد فهي مجموعة الفئات التي تكون نمطاً ما (فالطبقة العاملة، والطبقة الوسطى، والأرستقراطية تكون معاً نمط "الطبقة").
2. حول المجتمعات الأمنية، انظر: Adler and Barnett 1998. وحول هوية الدولة وممارسات الدولة عموماً، بما في ذلك سياسات الأمن الوطني، انظر: Jepperson, Wendt and Katsenstein 1996.
3. على المنوال نفسه، انظر: Judith Goldstein and Keohane 1993 حول "المعتقدات المنضبطة".
4. يستخدم البعض مصطلحات أخرى غير "الرؤية الكلية للعالم"، مثل دينزاو ونورث (Denzau and North) اللذين يستخدمان تعبير "النماذج الذهنية المشتركة" shared mental models.
5. للرجوع إلى المزيد حول الرؤية الكلية للعالم والمعتقدات السببية، انظر: Judith Goldstein and Keohane 1993.
6. يتأرجح بروبيكر وكوبر (Brubaker and Cooper 2000) بين الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية في بحثها عن بدائل الهوية. لكن يبدو أنها غير راضيين أساساً عن استخدام هوية الأفراد لشرح سلوك الأفراد وممارستهم. ولو كانا قد فصلا بين تحليلها للهوية الفردية والهوية الاجتماعية، لما كانا قد أصبحا متشائمين هكذا بشأن مستقبل البحوث العلمية عن الهوية الاجتماعية.

## الفصل الثاني

يعتمد هذا الفصل على جانب من المادة التي سبق نشرها في دراستين لبرادي وكابلان (Brady and Kaplan 2000; Kaplan 2006)، لكن التركيز على تعريف الهوية وقياسها أمر جديد.

1. يميز هورويتز (Horowitz 1985) بين البنى الاجتماعية المتدرجة وغير المتدرجة التي تؤثر في احتمالية وطبيعة الصلة المادية بين الجماعات (ومن ثم استراتيجيات القياس). وتتضمن البنى المتدرجة سيطرة إحدى الجماعات على جماعة أخرى (مثل الجنوب الأمريكي في حقبة الرق). والأمثلة التي نضربها في هذا البحث هي للبنى غير المتدرجة، ومن ثم، فإن استراتيجيات القياس التي ننظر فيها تتعلق بهذه الأوضاع.

2. يبين هذا الشكل إجمالي عدد مرات ذكر الموضوعات، ويلاحظ أن المقال الواحد يمكن أن يذكر فيه الموضوع مرات عدة. فيتكون "الاستقلال" من كل المرات التي ذكرت فيها قضايا الاستقلال والسيادة والاحتلال السوفيتي ومعاهدة مولوتوف-ريبنتروب Molotov-Rippentrop Treaty والحكم الذاتي والقيم الديمقراطية. أما "الثقافة" فتشير إلى الثقافة الإستونية واللغة الإستونية وبقاء إستونيا والمواطنة الإستونية ولقاءات اتحادات المبدعين في إبريل 1988 التي ناقشت هذه القضايا. وتشير مفردة "التاريخ" إلى أي ذكر للأحداث التاريخية.

3. لم تنشر دوريتا راهفا هال *Rahva Hääl* ومولوديش إستوني *Molodezh Estonii* خلال عام 1987 بطوله إلا خمس مقالات عن الأحداث الثقافية. وفي عام 1988 فاقت التغطيات الخاصة بالموضوعات البيئية أي رسائل متعلقة بالأحداث المرتبطة بالسيادة والثقافة.

4. في عام 1989، بلغ توزيع جريدة ريد *Reede (Sirp ja Vasar)* 80 ألف نسخة أسبوعياً.

5. في أثناء الحقبة السوفيتية كانت الجنسية تستخدم مرادفاً للعرقية (Tishkov 1997).

6. عند تحليل العوامل الداخلة في هذه القياسات الأربعة لكل مجموعة على حدة، يظهر لنا نمط مشترك. ففي كلتا الحالتين نجد أن المؤشرات الأربعة تميل بشدة نحو بعد واحد (حيث يوضح هذا البعد أكثر من 40% من التفاوت في الحالتين)، وأن ثلاثة من البنود الأربعة تأخذ قيمة حدية تزيد على 48. لكلتا المجموعتين. أما العنصر الباقي المتعلق بالعلاقات الأسرية، فيأخذ قيمة أقل تصل إلى 27. عند السلاف و30. عند الإستونيين.

7. بطبيعة الحال يحصل السلافي الذي ليس له أي صلة بالإستونيين على صفر على هذا المقياس، على الرغم من أن هذا الشخص يعد نسخة طبق الأصل من الإستوني الذي لا صلة له بالسلاف.

والطريق الواضح للتمييز بين هذين الموقفين هو إعطاء إحدى المجموعتين (الإستونيين) درجات من صفر إلى 4، وإعطاء الأخرى درجات من 5 إلى 8، حيث يشير الرقم 8 إلى سلافي لا صلة له بأي إستوني، والرقم 5 إلى شخص يرتبط بالعلاقات الأربع مع الإستونيين. وهكذا، نجد في أدنى سلم الفصل الاجتماعي الإستونيين المنعزلين، وفي الطرف الآخر السلاف المنعزلين. ويتسم الأشخاص الواقعون عند طرفي المقياس بارتفاع درجة الانفصال الاجتماعي عن بعضهم بعضاً. أما في الوسط، فنجد الإستونيين والسلاف ذوي العلاقات المتعددة مع الجماعة الأخرى. ونستخدم مقياس الانفصال الاجتماعي هذا في إطار القياسات المتدرجة للعرقية كما شرحنا من قبل.

8. طرحنا أيضاً سؤالاً آخر يتعلق بالمسافة الاجتماعية ويركز على اختيارات المستجيبين: «إذا تحدثنا عن أكثر من تتفاعل معه اجتماعياً، فما جنسيته؟». أخذت الإجابة عند الروس درجة ناقص واحد إذا ذكروا الجنسية الروسية، وصفر إذا ذكروا جنسية أخرى (والذي هو دائماً شخص من أبناء إحدى الجنسيات القومية). أما أبناء الجنسيات القومية، فكانوا يأخذون درجة واحد إذا كانت الجنسية المذكورة من الجنسيات القومية، وصفر لو ذكروا جنسية أخرى (وهي الروسية في الأغلب). وكان هناك ثلاثة أسئلة أخرى عن المسافة الاجتماعية في دراسة المتابعة، تركز أكثر على لون البشرة العرقية للبنية الاجتماعية المحيطة: «إننا نعيش مع أناس يمثلون جنسيات متنوعة. فهل هناك أناس من جنسيات أخرى غير جنسيتك تعمل/ عملت معهم أو تدرس معهم؟» (نعم، لا، تصعب الإجابة). «هل هناك أناس من جنسيات أخرى غير جنسيتك بين جيرانك أو معارفك؟» (نعم، لا، تصعب الإجابة). «الأصدقاء أو المعارف المقربين منك: (1) كلهم من جنسيتي. (2) معظمهم من جنسيتي. (3) بينهم أناس من جنسيات أخرى». وأخيراً، كانت هناك مجموعة من سؤالين كما يلي عن مدى العون إلى الجنسيات الأخرى أو وجود صلات وثيقة معها: «أ. أبادر بمساعدة بني جنسيتي قبل أبناء الجنسيات الأخرى. ب. لا اعتراض لدي لو تزوج أحد من أقربائي المقربين أو ابني أو أختي أو أخي شخصاً من جنسية أخرى». هذه الأسئلة تسبر مدى قبول الناس للجماعة الأخرى، لكنها توحى أيضاً بدرجة تحمسهم - على الأقل على المستوى الفردي - لاستخدام مقومات الهوية الاجتماعية للتأثير في توزيع الموارد والمكانة.

9. هكذا، يمكن أن ننشئ مقياساً يشير فيه الرد بـ "نعم" على وجود أسرة أفرادها من الجنسية الأخرى إلى "أقرب" أنواع الصلات. ويشير الرد بـ "نعم" على وجود أصدقاء من الجنسية الأخرى (إلى جانب الرد بالنفي على وجود أسرة أفرادها ينتمون إلى الجنسية الأخرى) إلى علاقة "أبعد بعض الشيء"، وهكذا في ما يتعلق بالزملاء والجيران، وانتهاء بـ "انعدام الصلات تماماً". وعندما تقارن المقياس الأصلي للمسافة الاجتماعية في الاستبيان الإستوني بالمقياس الذي أنشئ على غرار الاستبيان الروسي، نجد أن الفوارق الهامشية تختلف بعض الشيء لكل مقياس، ولكن ليس بدرجة كبيرة. ويبلغ معامل الفارق بين المقياسين 86.

10. اكتشفنا هذه الفروق في تحليلنا لصحيفتين باللغة الإستونية وثلاث صحف باللغة الروسية بين عامي 1988 و 1993؛ انظر قاعدة بيانات الأحداث في إستونيا (Brady and Kaplan 1999) الموضحة في الملحق 2.
11. في الحقيقة إننا جعلنا المستجيبين يقيمون سبع جماعات، لكننا وجدنا أن تقييحات هاتين الجماعتين تشتمل على كل المشاعر التي يحملها السلاف تجاه الإستونيين والعكس بالعكس.
12. تبلغ هذه القيم 27. و48. و44. و60. و63. و78.، مع انتقالنا من 1 إلى 6.
13. يعد ذلك نتاجاً للنظام التعليمي السوفيتي إلى حد كبير.
14. يعطي التحليل المزدوج للإستونيين والسلاف قيمة كبيرة معدلة لمربع R تبلغ 879.، إلا أن هذه النتيجة محل شك؛ لأن قياسات القرابة واللغة المستخدمة كمتغير مستقل وضعت على أساس الهوية المثبتة في جوازات السفر، ومقياس الفصل الاجتماعي الذي يعد جزءاً من متغير تابع، ويستخدم بدوره الجنسية المثبتة في جواز السفر. فإذا استبعدنا مقياس الفصل الاجتماعي من المتغير التابع، واكتفينا باستخدام مزيج من الاستخدام الإعلامي والتقييم الإستوني-السلافي (الذي لا يعتمد على الهوية المثبتة في جوازات السفر)، فنسئل نحصل على مربع R بقيمة 705.، الأمر الذي يشير إلى القوة الفعلية للقرابة واللغة. وفي واقع الأمر، إن تحليل التمايز بالانتماء إلى الجماعة الإستونية أو السلافية الذي يوظف للاستخدام الإعلامي فقط، وكذلك التقييم الإستوني-السلافي، يتنبأ بالحالات تنبؤاً صحيحاً بنسبة تصل إلى 94٪.

### الفصل الثالث

1. من بين الأعمال الخمسة التي يناقشها الفصل، يتناول أحدها موضوعاً غير العلاقات الإسرائيلية-الفرنسية؛ وهو انهيار الإمبراطوريتين الروسية والفرنسية.
2. سنناقش في موضع لاحق من هذا الفصل مقارنة بديلة متاح فيها للمشاركين الفرصة للتعبير عن مفهومهم الاجتماعي الخاص للهوية، وسيأتي ذلك عند مناقشتنا للإجابات عن الاستطلاع المفتوح الذي استخدمه ميتسكاس وهورويتز وسيلفان (Metskaz, Horowitz and Sylvan 2006).
3. تم التعامل مع مسألة نضج المشاركين والتحيز في تجربة مفهوم الضحية بإعطاء أهمية محورية لضوابط التحكم التي أشرنا إليها، وهو أمر مقبول في علم النفس الاجتماعي. والدليل على ذلك نجده في

دراستين نشرتا لمتابعة بحث سيلفان ونادلر Sylvan and Nadler وهما: ( Nadler and Liviatan 2006; Nadler and Halabi 2006). وقد نشرتا في دوريات محترمة متخصصة في علم النفس واستخدم فيهما المنهج نفسه.

4. انظر: Miller and Krosnick 2000: 312 لاستيضاح هذه النقطة.

5. من أمثلة هذه المشاعر إجابة أحد المشاركين الذي اختار الاختيار 2 في الجزء المغلق من السؤال، والذي يشير إلى ضعف اتفاهه مع فكرة كون العرب الفلسطينيين أعداء لإسرائيل، حيث كتب في الجزء المفتوح من السؤال: «الحقائق التاريخية تتحدث عن نفسها، بدءاً بحرب التحرير ومروراً بمؤتمر الخرطوم... إلخ. ولكن يبدو لي أن "الأعداء" هم في الأغلب القادة وليس الإنسان البسيط في الشارع الذي يريد أن يعيش حياته في سلام». وهذه إجابة لافتة للانتباه كثيراً؛ لأنها تبين التناقضات في تفكير الشخص عن كون الفلسطينيين أعداء.

6. تم استخراج قيمة منفصلة للأفعال حسب من يبدوها؛ ففي كل شهر هناك مجموع درجات للأفعال الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، ومجموع درجات منفصل للأفعال الفلسطينية تجاه الإسرائيليين. وتم إجراء التحليل بالنظر إلى الخطب والأفعال في الشهر نفسه، وبالنظر إلى ارتباط الخطب في الشهر الواحد بالأفعال التي حدثت في الشهر التالي.

7. للرجوع إلى مناقشة وافية وواضحة لاختيار الحالات، نوصي بقراءة دراسة (George and Bennet 2005).

## الفصل الرابع

يشكر المؤلف Bob Lee و Jeff Royal على العون الذي قدماه لتصميم هذه الأداة. كما يشكر Mike Murakami و Tatisha Ntete و Connie Hsu على مساعدتهما البحثية المتخصصة. ويشكر أيضاً كل من قدم له رأياً وعلق على المسودات الأولى لهذه الورقة البحثية، وهم:

Jake Bowers, Henry Brady, Kimberly DaCosta, Zoltan Hajnal, Yoshiko Herrera, Vincent Hutchings, David Laitin, Tom Nelson, Michael Omi, Christopher Parker, David Rousseau, Laura Stoker, Kim Williams, Nick Winter, and Cara Wong.

1. على الرغم من أن "الأجناس" و "الأعراق" مفهومان مختلفان، فإنهما مترابطان بدرجة وثيقة باعتبارهما مبدئين من مبادئ تنظيم المجتمع الأمريكي، حيث تتلاشى تدريجياً الحدود الفاصلة بين المفهومين، كما في أحدث نظام للتصنيف في إحصاء السكان، الذي نجد فيه 36 نوعاً من تفرعات مفهوم "الأجناس"، وثنائية واحدة فقط لقياس "الأعراق" (من أصول إسبانية أو من أصول غير إسبانية).

وتسهيلاً للشرح، سوف نستعمل مصطلحي "عرقى عنصري ethnoracial" أو "العنصر أو العرق race or ethnicity" للإشارة إلى الفروق المميزة بين "الأجناس" و"الأعراق"، وفي الوقت نفسه الترابط المتبادل بينهما.

2. يبين الجدول (1-4) أيضاً أنه مع ظهور تصنيف "زُبعه أسود" و"ثمنه أسود" في إحصاء عام 1890، لم تعد نظم التصنيف التي تتعامل مع "عنصر" معين بتداخلاته المختلفة ظاهرة جديدة. لكن الذي تغير هو أساس هذه التداخلات: من السلالة إلى التحديد الشخصي للهوية، والسياق الاجتماعي السياسي الذي نهتم فيه بهذه التداخلات في الأجناس؛ ومن المخاوف المبالغ فيها في نهاية القرن التاسع عشر من اختلاط الأجناس كنتاج للتححرر وإعادة البناء (Du Bois 1984; Hollinger 2003) إلى الاهتمام الحاضر بسياسات الاحترام والاعتراف بالتصنيفات ذات الدلالات السياسية الصريحة مثل "النطق باللغة الإسبانية" أو الهوية متعددة الأجناس، أو المواطن الآسيوي متعدد الأعراق، أو سكان الألسكا الأصليين، أو سكان جزر المحيط الهادي، التي صارت تعتبر أجناساً، وما شابه ذلك.

3. نظراً إلى وجود خطأ في إعداد استمارات إحصاء عام 2000، تم تعديل النسبة التي أعلنت في البداية عن الذين اختاروا الانتساب إلى عنصريين أو أكثر والتي كانت 2.4 إلى 2.1 (انظر Citro, Cork and Norwood 2004).

4. يتبنى توم سميث (Tom Smith 2001: 7) مقارنة مشابهة، حيث يقارن بين ثلاث مقاربات لتحديد الهوية العنصرية، وهي: ملاحظات الباحث الذي يقوم بالمقابلة الشخصية، وتعداد السكان القائم على أساس تصميم "أذكر أولاً"، والتحديد الذاتي للهوية الذي يستخدم في الاستطلاع الاجتماعي العام. لكنه وجد أن لهذا «تأثيراً ضئيلاً» في التسلسل الزمني للاستطلاع الاجتماعي العام». ويمكن الاطلاع على المزيد من الجهود في هذا الصدد، والتعرف على الابتكارات البديلة، في الدراسات التالية:

Laitin 2000; Chandra 2004a; Posner 2005.

5. إعطاء نقاط للهوية ليس بالطبع مطابقاً للتصويت التراكمي؛ لا لسبب إلا لأن التصميم الانتخابي يهدف إلى وضع قواعد فعالة لاتخاذ القرار في عملية الاختيار الجماعي؛ أي في نظام الفائز الأوحد، حيث يتم اختيار شخص واحد لكل منصب انتخابي.

6. يبين الشكل (1-4) مثلاً لتوزيع النقاط حسب الجذور الأسرية، وفيه يخلص ستة أفراد إلى أن والديهم ينتمون إلى الخلفية العرقية أو العنصرية نفسها، بينما يخلص ثمانية آخرون إلى أن والديهم ينتمون إلى عنصريين مختلفين. ويلاحظ أن توزيع الجذور الأسرية -نظرياً- أقرب إلى نظام الدرجات الثماني.

7. المقصود "بالتاريخ الأسري" هو مجموعة العوامل التي تتجاوز التوصيف العنصري للوالدين، مثل شريك الحياة، والتبني، وأن يكون المرء قد رباه أحد الوالدين وحده، أو الأقارب من غير الأبوين، وما شابه ذلك.
8. كمثال للتوزيع الذاتي لمئة نقطة من نقاط الهوية، يبين الشكل (4-1) حالة أعطى فيها 5 أشخاص كل النقاط العشر لمجموعة واحدة، وثلاثة أشخاص أعطوا 5 نقاط، وشخصان أعطيا 7 نقاط، بينما أعطى أفراد مختلفون 1 و2 و3 و6 و9 نقاط، بينما لم يعط أحد من الأشخاص 4 أو 8 نقاط.
9. من بين من كتبوا عن العنصر والحواجز العنصرية في البرازيل وكوبا وهاواي، انظر: Hanchard 1994; Nobles 2000; Okihiro 2001; Sawyer 2005.
10. ما يؤكد جزئياً هذه الاختلافات المتوقعة بين الجماعات العنصرية والعرقية وتحديد الهوية متعددة العناصر لدى الأقليات، مؤشر "ضع علامة على واحد أو أكثر" في الإحصاء السكاني لعام 2000؛ حيث قرر 2.5٪ من جميع البيض أنهم يتسبون أيضاً إلى فئة عرقية أو عنصرية ثانية، بينما اختار 39.9٪ ممن حددوا هويتهم بأنها "هندي-أمريكي ومن سكان ألاسكا الأصليين"، و54.4٪ ممن حددوا هويتهم بأنها "من سكان هاواي أو غيرها من جزر المحيط الهادي" تصنيفاً ثانياً إلى جانب تصنيفهم الأصلي.
11. السبب الثالث الذي يجعلنا نتوقع ارتفاع نسبة الأمريكيين الذين يشعرون بأنهم ينتمون إلى أكثر من عنصر هو أن فكرة الهوية متعددة العناصر أصبحت مألوفة لدى الأمريكيين اليوم أكثر مما كانت عليه من سنوات طويلة مضت. وهذا العامل وحده قد يؤدي إلى ارتفاع نسب من يرون أنهم ذوو هوية متعددة العناصر في الإحصاءات السكانية في المستقبل (Glazer 2001; Perlmann and Waters 2003).
12. من الموضوعات الأخرى التي تضمنتها أسئلة الاستطلاع: الأسرة، وقانون الإجازات المرضية، والموقف من منع الأخطار والأضرار، ومفهوم النزاهة في السياقات الاقتصادية والسياقات العمل، وعلاقة مصادر المعلومات الخاصة بالآراء السياسية. وتأتي مجموعة من الأسئلة حول صيغة توزيع النقاط في نهاية الاستطلاع.
13. ثمة بديل ثالث وهو نظام الدرجات الثماني. لكن هذا غالباً قد يؤثر في تفكير المستجيبين بشأن الجذور الأسرية بالذات.
14. الأمر مربك، ولكن من الممكن أن نشق حداً أكبر وحداً أصغر باستخدام ثلاث حقائق معروفة: (1) في إحصاء عام 2000، اختار 43٪ من الناطقين باللغة الإسبانية أو المنحدرين من أصول أمريكية-لاتينية



فئة "عنصر آخر"؛ 2) 97٪ ممن اختاروا "عنصر آخر" ينحدرون من أصول أمريكية-لاتينية؛ 3) 32.4٪ من سكان كاليفورنيا في عام 2000 يرون أنهم أصحاب هوية ناطقة باللغة الإسبانية أو من أصول أمريكية-لاتينية. فإذا افترضنا أن الرقمين الأولين، وهما ينطبقان على الولايات المتحدة، ينطبقان أيضاً على كاليفورنيا، نستخرج الحد الأدنى، وهو 4.7٪، حيث إن نسبة 13.9٪ فقط من الناطقين باللغة الإسبانية أو المنحدرين من أصول أمريكية-لاتينية الذين يرون أنهم ينتمون إلى "عنصر آخر" ينظرون إلى أنفسهم على أن هويتهم متعددة العناصر أو الأعراق (أي أن النسبة الباقية وهي 18.5٪ يعتبرون أن هويتهم ناطقة باللغة الإسبانية أو ترجع إلى أصول أمريكية-لاتينية حصرياً). أما الحد الأكبر وهو 23.2٪ فنحصل عليه إذا ما نظرنا إلى كل الباقيين ونسبتهم 18.5٪ وهم يرون أنهم ينتمون أيضاً إلى عنصر أو عرق آخر. وهناك تقدير ثالث وسيط بين هذا وذاك، نحصل عليه عندما يقول المنحدرون من أصول أمريكية-لاتينية الذين لم يختاروا "عنصر آخر" إنهم ينسبون أيضاً إلى تصنيف عنصري أو عرقي ثان بنفس درجة المنحدرين من أصول أمريكية-لاتينية الذين يختارون تصنيف "عنصر آخر" (أي 17.1٪). في هذه الحالة، نجد أن الناتج التقديري المستخرج يشير إلى نسبة 7.9٪ لمن يرون أنهم متعدّدو الهوية العنصرية أو العرقية في كاليفورنيا، إذا جمعنا بين من اختاروا "العنصر" والناطقين باللغة الإسبانية كما في حالة استطلاع "جولدن بير".

15. تحتسب هذه النسبة على أساس خمس عينات محاكاة يتم تكوينها ببرنامج AMELIA (King et al., 2001). ويلاحظ أن البيض (وفق تعريف السؤال المعتاد المتعلق بالعنصر أو العرق) من المستبعد أن يجيبوا عن السؤال (70٪ من الممتنعين)، يليهم ذوو الأصول الأمريكية-اللاتينية (10.5٪)، ثم "الأخرون" (8٪)، ثم الآسيويون (5٪)، ثم الأمريكيون من أصل إفريقي (3٪).

16. عندما نحدد الانتفاء إلى الجماعة بطريقة توزيع النقاط، ترتفع هذه النسب لأكثر من ذلك، لتسجل 58٪ للمستجيبين الذين أعطوا نقاطاً لتصنيف "أمريكي من أصل إفريقي" إلى جانب تصنيف ثان أيضاً؛ بينما تبلغ نسب من يعطون نقاطاً لتصنيفات "أمريكي-آسيوي" و"من أصل أمريكي-لاتيني" أو ناطق باللغة الإسبانية" و"أنجلو أو أبيض" 42.5٪ و42.5٪ و25.8٪ على التوالي. كما أن نسبة من يرون أنهم ذوو هوية متعددة العناصر بين المستجيبين الذين يعطون درجة واحدة على الأقل لفئة "من السكان الأصليين للأمريكتين" أو "من عنصر آخر" ترتفع بدرجة ملحوظة لتبلغ 74.8٪ و95.8٪ على التوالي.

17. هذه البيانات مصدرها:

Source File 4, [www.census.gov/census2000/states/ca.html](http://www.census.gov/census2000/states/ca.html)

18. هناك أيضاً عدد لا بأس به من المستجيبين الذين أعطوا نقطة واحدة على الأقل لتصنيف "من سكان الأمريكتين الأصليين" أو "عنصر آخر"؛ بحيث يمكننا أن نستخرج تقديراً معقولاً لمعدل ظهور التحديد الذاتي للهوية متعددة العناصر؛ الذي يبلغ نسبة كبيرة تقدر بـ 75٪ و96٪ على التوالي.



19. تستخدم دالة إيبانيشنيكوف Epanechnikov الترجيحية لتحديد الكثافات الجوهرية. وتستخرج الأرقام باستخدام Stata/SE.
20. في المقابل، نجد جميع المستجيبين الذين يرون أنهم ينتمون إلى "عنصر آخر" ونسبتهم 42٪ يعطون 5 درجات أو أقل لهذا التصنيف.
21. تقول صياغة السؤال المتعلق بالتحرك السياسي الإيجابي: «قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة مؤخراً بأن عنصر المتقدم للالتحاق بالجامعة يمكن أن يكون عاملاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بقبول الطلاب بالكليات الجامعية. فهل تؤيد أم تعارض قرار المحكمة العليا؟ [لو كنت تؤيده] هل تؤيده بشدة أم إلى حد ما؟ [ولو كنت تعارضه] هل تعارضه بشدة أم إلى حد ما؟».
22. مازال السؤال مطروحاً إلى حد ما حول البديلين اللذين يتناولهما هذا الفصل -نظام توزيع النقاط والقياس المعياري القطعي- وأيهما يعتبر مقارنة "بنائية" أكثر من الأخرى. فيقول البعض إن توزيع نقاط الهوية أكثر بنائية لأنه يعبر بمزيد من الصدق عن التعددية والكيفية التي يتهاوى بها الناس مع تصنيفات الهوية في القائمة المعطاة لهم (مثل التصنيفات العرقية والعنصرية الخمسة المستخدمة هنا). بينما يرى آخرون أن المقاربة المعيارية المعتادة هي الأكثر "بنائية"؛ لأنها ترغم الأفراد على اختيارات ما كانوا ليعبؤوا بها بسبب الأعراف الاجتماعية السائدة والعادات المستقرة. ويلاحظ أن الاختلاف هنا هو اختلاف يتعلق بالمعنى بصورة عامة.
23. لكن بعض الزيادات المدهشة في الأقليات السكانية العرقية والأجنبية حسب إحصاء عام 2000 سجلت في أعماق ولايات الجنوب الأمريكي.

## الفصل الخامس

يشكر المؤلفان إيمي ليرمان موراكامي Amy Lerman Murakami وكاثرين بيرسون Kathryn Pearson على ما قدمته من عون في إعداد هذا الفصل.

1. نيويورك ولوس أنجلوس وسان فرانسيسكو وهونولولو وسياتل.
2. يؤكد تقدير النماذج اللوجستية لكل المجموعات الفرعية العرقية الأساسية -عدا الآسيويين المستبعدين بسبب قلة عدد المستجيبين منهم- أن وضع المواطنة وجيل المهاجرين (أي مدة بقائهم في الولايات المتحدة) يؤثر تأثيراً كبيراً في احتمال اختيارهم لتصنيف "أمريكي فحسب". وللعمر تأثير قوي نسبياً في الميل إلى تفضيل الهوية الأمريكية الصرفة من جانب البيض والسود أكثر من المستجيبين الناطقين باللغة الإسبانية ومعظمهم من المهاجرين. لكننا لم نضع هذه البيانات هنا لضيق المساحة، بيد أنها متاحة لكل من يطلبها.

3. السبب في استخدام هذا التقدير أنه على العكس من معامل الارتباط الذي يمكن ملاحظته بطريقة أبسط، لا يتأثر أساساً باختلاف المتغيرات بين الجماعات.
4. لم نعرض هذه النتائج الصفرية لاعتبارات حجم البحث، بيد أن بياناتها متاحة لمن يطلبها.

## الفصل السادس

1. سأناقش المفهوم بمزيد من التفصيل لاحقاً، ولكن يمكننا الآن أن نعرّف "المصير المشترك" بأنه اعتقاد الأفراد بأن مصيرهم مرتبط بمصير الجماعة العنصرية التي ينتمون إليها (Dawson 1994).
  2. لمزيد من المناقشة للضعف السياسي الموجود في السياسات السوداء في أوائل القرن الحادي والعشرين، انظر (Dawson, forthcoming).
  3. لمزيد من المناقشة المستفيضة حول العلاقة بين حركات التحرير السوداء والحركات القائمة على الطبقة والنوع، انظر (Dawson 2001). أما هورتون (Horton 2005) فيطرح منظوراً مهماً للدور التاريخي الذي قامت به العنصرية في تقويض الجهود العديدة الرامية إلى تعبئة الطبقة العاملة. ويرجع الاختلاف الكبير بين السياسات الطبقية في الولايات المتحدة والمسارات الأوروبية إلى العنصرية والرؤية الضبابية التي شابت اليسار الأمريكي. أي أن سياسات الطبقة في الولايات المتحدة تتشابه كثيراً بصور متنوعة مع السياسات العنصرية أيضاً. انظر أيضاً تحليل هذه الموضوعات في مقالات مايكل روجين:
- Michael Rogin. *Ronald Reagan, the Movie* (1997); *Blackface, White Noise* (1998).
4. للرجوع إلى سرد مفصل لتاريخ حركة تحرير السود، انظر كتاب (Black Visions 2001). كما يقدم روبن كيلي Robin Kelly وصفاً تاريخياً للتقاطع بين حركات السود والحركات اليسارية المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية هو الأفضل من حيث التفصيل والتنوع. وهناك إصداران آخران أقرب زمنياً إلى حاضرنا، وهما (Race Rebels 1994) و (Freedom Dreams 2002).
  5. في كتابي رؤى سوداء Black Visions (Dawson 2001) أوضح منطلق وصف البنية الاجتماعية العنصرية في الولايات المتحدة بالنظام العنصري. انظر أيضاً (Kim 2000) للتعرف على نظرية مختلفة بعض الشيء، ولكنها ممتازة للنظام العنصري في الولايات المتحدة.
  6. بناء على تعريف أيريس ماريون يانج (Iris Marion Young 1990: 38) للقمع والهيمنة، يتضح أن السود عبر قسم طويل من التاريخ الأمريكي خضعوا لكل من القمع والهيمنة. ونظراً إلى الانتصارات الجزئية لحركات الحقوق المدنية وحركات تحرير السود، فقد صار من الأنسب وصف وضع السود في

- ظل مفهوم القمع؛ لأن ما قامت به هذه الحركات كان يهدف صراحة إلى القضاء على نظم الهيمنة على السود (تفوق العنصر الأبيض). ولكن يجدر أن أشير هنا إلى أنني أعتقد أن السود مازالوا يعانون عناصر شتى من القمع والهيمنة في حياتهم.
7. يرى بوبو Bobo، مثل دوسون (Dawson 2001) وكيم (Kim 2000) أن النظم العنصرية لها موقع في قلب التاريخ. ويقول استناداً إلى أعمال هولت (Holt 2000) إن النظام العنصري في الولايات المتحدة له تشكيلات تاريخية واضحة. ويصف الشكل التاريخي الحالي بعنصرية "اقتصاد عدم التدخل".
8. أود هنا أن أشكر ليسا ويدين Lisa Wedeen على ما قدمته من عون للوقوف على بواعث القلق التي تكمن وراء نقد بروبيكر وكوبر Brubaker and Cooper للسياسات القائمة على الهوية.
9. أفضل استخدام عبارة حركة "تحرير السود" بدلاً من "سلطة السود" لأسباب عدة؛ أولها أنها المصطلح الذي شاع بين الناشطين أنفسهم في أواخر الستينيات من القرن العشرين، وأوائل عقد السبعينيات ومنتصفه. ثانياً، أن "سلطة السود" في نهاية الأمر عبارة غامضة تبتتها قطاعات واسعة جداً من الناشطين الوطنيين السود ذوي الانتعاشات المختلفة، فبعضهم ليبراليون سود، وبعضهم رأسماليون سود. أخيراً، فإن مصطلح "تحرير السود" هو أضييق في الدلالة ويوحي بأجندة أكثر راديكالية واهتماماً بإعادة توزيع الموارد.
10. أفضل أن أصفه بأنه صراع بين الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية حول قضايا النوع و(الجنس). وكما توحي عواصف التسعينيات التي أعقبت مسيرة المليون رجل وجلسات استماع هيل-توماس، فإن السود رجالاً ونساء نجدهم في كلا المعسكرين في الصراعات المتعلقة بقضايا النوع.
11. تتراوح الفترة ما بين 16 و20 عاماً بالنسبة إلى البيانات، حيث اعتمدت في كتابي لعام 1994 على معلومات مستقاة من استطلاعات أجريت عامي 1984 و1988.
12. أدين بالشكر لفيسلا ويفر Vesla Weaver على جمع قائمة المراجع المتعلقة بالمصير المشترك والمفاهيم المرتبطة به والذي اعتمدت عليه في هذا البحث. ويمكن لمن شاء الاتصال بالكاتب للحصول على نسخة من هذه القائمة.
13. انظر الفصل الثالث في كتاب (Behind the Mule 1994)، حيث توجد مناقشة مستفيضة للقول بأن مفهوم المصير المشترك مشتق من مفاهيم علم النفس الاجتماعي عن الوعي الجمعي.

14. يعتبر مايكل فورتنر (Michael Fortner 2009) الباحث الوحيد الذي يتبنى الرأي النادر القائل بأن المصير المشترك ظهر وأعيد إنتاجه لا بسبب المؤسسات وما تطور منها محلياً في المجتمعات السوداء في حقبة إعادة البناء بعد الحرب الأهلية، ولكن نتيجة للمؤسسات والإجراءات السياسية خلال حقبة ما بعد الفصل العنصري.
15. هناك سببان وراء اقتصار التحليلات على السود والبيض: أولاً، أن قيود التكلفة جعلت من المستحيل إجراء دراسة أوسع تمثل على نحو أفضل تنوع المشهد العرقي والعنصري الأمريكي. ثانياً، نظراً إلى قيود التكلفة، اخترنا البيض والسود لإجراء التحليل؛ لأن العديد من الدراسات تبين أن السود والبيض مازالوا يحتلون القطبين المتقابلين إزاء مجموعة كبيرة من القضايا والسياسات، سواء على مستوى المواقف الأمريكية أو النظام العنصري الأمريكي.
16. يتضمن الإجمالي إجابات: "إلى حد كبير" و"إلى حد ما" و"ليس كثيراً".
17. للرجوع إلى مناقشة مفيدة للعلاقة بين المجال العام والمكونات التنظيمية في المجتمع المدني انظر مرجع (I. Young 2000).
18. انظر (Dawson 2001, 2004) حول الملابس التي جعلت المحافظين السود راديكاليين في عيون الناخبين الأمريكيين.
19. هذه النتائج تخالف المتوقع بدرجة كبيرة، إلى الحد الذي جعلنا نعود إلى البيانات الأصلية للتأكد من عدم حدوث أخطاء في الترميز.
20. سألت زوجين من أصدقائي البيض السؤال المتعلق بالمصير المشترك. وكلاهما منفتح ويساري في توجهاتها السياسية وصريح في نظرتها المناهضة للعنصرية. فرد أحدهما بالإيجاب والآخر بالنفي على سؤال المصير المشترك للبيض؛ حيث قالت الزوجة إنها تعي كل يوم "ميزة" كونها بيضاء، وإن ذلك يفيد البيض كجماعة. أما الزوج فقال إنه لا يفكر في هويته بشكل عنصري ولكن بطريقة أقرب إلى مفهوم الطبقة. وهذا دليل آخر على أن هذا السؤال غامض حتى بالنسبة إلى البيض الذين يشتركون في الرؤى السياسية أكثر من غموضه بالنسبة إلى الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية.

## الفصل السابع

1. بعض التعريفات تتيح لنا أن نستشف مباشرة من خواص الرسالة خواص المصدر أو المتلقي، لكن هذه النقطة محل خلاف (Berelson 1952; Neuendorf 2002; Riffe, Lacy and Fico 2005; R. ) (Weber 1990).

2. يجب تلبية معايير أساسية أخرى؛ مثل الصلاحية الخارجية (إمكانية تعميم القياس خارجياً) والثبات (الذي يكون ضرورياً للقياس التحليلي للمضمون في بعض الأحيان عند استخدام العنصر البشري في الترميز). وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون القياسات محددة ودقيقة وعلى مستوى رفيع قدر الإمكان.

3. للرجوع إلى نظرة سريعة لما جاء عن توظيف الهوية في الكتابات البحثية الاجتماعية انظر: Ashmore, Deaux and McLaughlin-Volpe 2004، و Gleason 1983. أما هنا، فلعله من المفيد أن نعطي ملخصاً موجزاً لكيفية تكوين مفهوم الهوية. على المستوى الأولي، يبين هورowitz ( Horowitz 2002)، في دراسة عن استخدام مفاهيم الهوية المتعددة في الكتابات الأدبية عن العلاقات الدولية، أن هناك فرقاً بين التعريفات "الجوهرية" (المستقرة من قبل) والتعريفات "المكونة" اجتماعياً أو مزيج من الاثنين. كما نجد عرضاً للكتابات ذات الصلة، تخلص إلى وجود أربعة أنواع من الهوية التي لا يستبعد أي منها الآخر، وهي (1) التحديد الذاتي للهوية (أي أن الفرد هو الذي يقرر)، كما في الأعمال المتعلقة بالهوية الثقافية (Brass 1991)، وإدراك الذات (Berger and Luckmann 1996; Bem 1972; Fiske and Taylor 1991)، ومفهوم الذات (Burke and Tully 1977; D. M. Taylor 2002; J. Turner 1985)، وصف الآخرين للهوية كما في أعمال جون تيرنر (Turner 1985)؛ (3) الهوية كما تحددها الأدوار التي يؤديها المرء، والرائد في هذا المجال هو (Mead 1934)، كما درسه آخرون في السياق السياسي وغيره من السياقات (Brewer and Gardner 1996; Monroe, Hankin and van Vecgten 2000). ويشير بعض الباحثين إليه بمصطلح "نظرية الهوية" (Stryker 1987)؛ (4) هوية المرء كما تتحدد بوضعه في تجمع كبير، ويشير إليها الكثيرون بالهوية الجماعية (Ashmore, Deaux and Brubaker and Cooper 2000; J. Turner 1986)، والانتماء إلى الجماعة (McLaughlin-Volpe 2004)، والهوية الاجتماعية (Abrams and Hogg 1990, 1999; Reykowski 1994; Tajfel and Turner 1986)، والاندماج الثقافي (Berry 1980; Chun, Organista and Marin 2003; Padilla 1980). هذه الطرق الأربعة للنظر إلى الهوية المأخوذة من مراجعة الكتابات في هذا الصدد تتوافق مع طرح عبدالعال وآخرين (Abdelal et al. 2006).

4. تحليل الخطاب هو منهج كمي "استقرائي" لتحليل الرسائل (Hardy, Harley and Phillips 2004)، ويتمتع بشعبية أكبر في الكتابات في مجال العلوم السياسية. وقد درست مزايا تحليل الخطاب وتحليل المضمون وعبوبها في مؤتمر علمي خاص نشرت وقائعه في:

*Qualitative Methods: Newsletter of the American Political Science Association Organized Section on Qualitative Methods in 2004* (see Hardy, Harley, and Phillips 2004; Hopf 2004; Lowe 2004a; Neuendorf 2004a).

5. تتفاوت معايير الثبات، لكن جميع مصادر منهج تحليل المضمون تتفق على أنه في حالة استخدام العنصر البشري في الترميز، يجب قياس ثبات العنصر البشري وموثوقيته بطريقة إحصائية مناسبة، وتسجيلها لكل متغير خاضع للقياس على حدة (Krippendorf 2004; Lombard, Snyder-) عند كوهين، و"ألفا alpha" عند كيبيندورف، و"معامل الاتفاق concordance coefficient" عند لين، ولكن ليس مجرد الاتفاق البسيط كنسبة مئوية والذي يفشل في إزالة أثر الاتفاق العارض (بالصدفة). ويتطلب تقييم الثبات ترميز مجموعة فرعية ممثلة من الرسائل موضوع الدراسة على يد اثنين أو أكثر من القائمين على الترميز.
6. يوجد نحو عشر حُزم من البرامج الحاسوبية التي تساعد على إجراء عملية تحليل مضمون النصوص. انظر: Neuendorf 2002; Sklaski 2002، وعلى المنوال نفسه:  
Content Analysis Guidebook Online (<http://academic.csuohio.edu/kneuendorf/content>) Alexa and Zuell 2000; Popping 2000; Lowe 2004b).
- أو لمزيد من الخيارات والمقارنات: Text Analysis Info Web Site (<http://www.textanalysis.info>). وهناك برامج حاسوبية لتحليل مضمون النصوص تحاول إجراء وظائف عليا مثل التجزئة النحوية، لكنها جميعها ضعيفة في القدرات التلخيصية؛ أي أنها تميل إلى أن تكون مجرد أداة معينة في الفحص البشري، وليست محركات حقيقة لتحليل المضمون. وخلاصة القول إنه لا يوجد برنامج حاسوبي مختص بتحليل المضمون مصمم أو معدل خصيصاً لقياس الهوية.
7. لاحظ أننا لا نتعامل هنا مع الاختيار المحتمل "نظام الترميز البشري حسب الحالة"؛ لأننا نعتبره مجرد جهد استكشافي، وجزءاً أساسياً من عملية تطوير نظام الترميز المعد سلفاً.
8. الحالة الوحيدة التي يغدو فيها الاستدلال من بيانات الرسالة وحدها خياراً سليماً هي عندما تكون الصلات بين بيانات الرسالة وبيانات المصدر أو المتلقي مستقرة بفضل إعادة إنتاجها عبر العديد من الدراسات البحثية مع مرور الزمن. فمثلاً، نجد أن أعمال (Gottschalk 1995) وبعض نظم تحليل مضمون الموضوعات (مثل نظام دوافع السلطة عند فيروف 1992 Veroff) قد وضعت مسارات محددة بين الخصائص والحالات النفسية وخصائص الرسائل المعبرة عن أوضاعها. وقد أثبت هؤلاء الباحثون صحة نظمهم من خلال العديد من قواعد البيانات عبر السنين. فهذا التأكيد الذي يربط خصائص الرسائل بمواقف المصدر وسماته المعرفية و/أو سلوكياته يأخذ صورة صلاحية المفهوم (اختبار علاقة القياس بغيرها من المفاهيم التي تتنبأ النظرية بأنها ذات علاقة) أو صورة صحة المعيار

(اختبار علاقة القياس بسلوك أو فعل ذي صلة ويعد خارجياً بالنسبة إلى القياس) (Carmines and Zeller 1979).

9. ينبغي أن نشير هنا إلى أن المقارنات ممكنة في هذا الصدد؛ فمثلاً يمكننا المقارنة بين الرسائل الفردية التي تدور حول المرسل ذاته مع الرسائل المعبرة عن المجموع؛ من أجل تقييم مدى "توافق" الفرد مع الهوية الجمعية. وقد يتناسب ذلك مع تعريف مفهوم الهوية الجمعية الذي يركز تحديداً على موقع الفرد وسط المحيط الاجتماعي الواسع.

10. تبدو الهوية الوطنية قابلة للقياس على نحو فريد عن طريق تحليل مضمون المنتجات الثقافية. فكما أشار رينجروز و ليرنر (Ringrose and Lerner 1993: 1)، فإن «مفهوم الأمة من أقوى المبادئ التنظيمية وأكثرها شيوعاً في العصر الحديث». ويمكن النظر إلى الهوية الوطنية (Hooson 1994) على أنها تطبيق خاص للهوية، بعيداً عن مفهوم الوطنية (الذي يشير في الأغلب إلى الحركات السياسية. انظر Goldmann, Hennerz and Westin 2000; Lazarus 1999; Oshiba, Rhodes and Kitawaga Otsuru 2002). وفي الكتابات في مجال العلوم الاجتماعية، نجد أن الهوية الوطنية تدرس دائماً بصورة عارضة، في ضوء الدلائل القليلة المتعلقة بدول ما في لحظات معينة من التاريخ. ومن النماذج المحددة للأدلة؛ استخدام اللغة في المناطق الحدودية، والنبذ الفرنسي، والرياضة الأرجنتينية، والسينما البرازيلية. إلا أن مفهوم الهوية الوطنية يمكن أيضاً التعرف عليه من خلال مجموعة من السلوكيات التي نستكشفها هنا لدراسة الهوية عموماً؛ كمفهوم نفسي وخصائص وكنية للأدوار، وكأطر جمعية. ومن الواضح أن الهوية مفهوم متعدد الجوانب، ويمكن قياسه عبر مجموعة كبيرة من المتغيرات. وعند دراسة الهوية الوطنية يعترف العديد من العلماء بوجود ضعف محتمل في الهويات الوطنية في أعقاب موجة الإمبريالية الثقافية (Lazarus 1999)، والإمبريالية الإعلامية (Nordenstreng and Schiller 1993)، وانتشار الإنترنت (Chinn and Fairlie 2004). كما تناول آخرون على وجه التحديد نمو الثقافة الاستهلاكية العالمية (Costa and Bamossy 1995; Neuendorf, Blake and Valdiserri 2003) والطبيعة العابرة للحدود الوطنية التي تتسم بها العرقية أو الهوية الثقافية (A. D. Smith 2000; Featherstone 1990; Goldman, Hannerz and Westin 2000)، و"عولمة" المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Yamada 2002)، ونمو الهوية العالمية (Crawford 2004) والهيمنة الثقافية المتنامية لوسائل الإعلام الأمريكية (Gitlin 1979; Kellner 1990). ومن المهم أن نلاحظ أن هذه التوجهات يمكن اختبارها عن طريق تحليل مضمون المنتجات الثقافية المعبرة عنها.

11. يرجى ملاحظة أنه لا توجد بين هذه الدراسات للمنتجات الثقافية أي دراسة تتضمن قياساً مباشراً للهوية.



12. ينبغي أن نشير إلى أن جميع تحليلات المضمون للرسائل الوطنية أو السياسية الموجودة حالياً تقريباً تتناول اتصالات أوروبية.
13. يجمع آشموور وديو ومكلولين-فولب (Ashmore, Deaux, and McLaughlin-Volpe 2004) بين مجموعة من العناصر المختلفة المأخوذة من نظرية الهوية الاجتماعية لتاجفيل وتيرنر (Tajfel and Turner 1986)، ودراسات تيرنر وآخرين (J. Turner at al. 1987)، ونظرية تحديد الهوية الذاتية لسترايكر (Stryker 1987, 2000) ودراسة كروس (Cross 1991) عن نموذج عملية التحول إلى أسود، والتي أشار إليها آشموور وديو ومكلولين-فولب (2004)، بحيث يمزجون بين هذه العناصر كلها في نموذج شامل للهوية الاجتماعية.
14. استخدمت العبارات التالية في دليل الترميز: بالإضافة إلى ما سبق، عندما يكون عدد الجمل في (أ) أكبر من 0، سجل في (ج) هل ورد شيء عن الجدل حول الجمل المشار إليها في (أ) أم لا. والجدل يشير إلى اللغة التي تخالف أو تناقض الموضوع المعين قيد الدراسة، وقد يرد الجدل بصيغة المتكلم (مثلاً: "لست متأكداً أن الأمريكيين هكذا")، أو بصيغة الغائب (مثلاً: "معظم الناس لا يرون أن الأمريكي يميل للانعزال بشدة، ولكني...").
15. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد لا بأس به من القياسات التي لم تكشف عن تنوع كافٍ في قاعدة البيانات الاستكشافية المصغرة بما يسمح بتقييم الثبات الإحصائي على نحو يعتد به (Neuendorf 2002). ولذا يجب أن نعتبر أن نظام الترميز لا يزال "تحت الإنشاء"، ما يفتح آفاقاً عديدة للعمل أمام الباحثين، لكنه لا يتمخض عن نظام نهائي للترميز.
16. في تحليل استكشافي قامت به نويندورف (Neuendorf 2004b)، قارنت بين قياسات حاسوبية وقياسات مناظرة اعتمدت على العنصر البشري للترميز في التطبيقين Diction و General Inquirer. ومن اللافت للنظر أن الترميز بواسطة العنصر البشري كشف عن إشارات "سياسية" أكثر مما كشف عنه تطبيق General Inquirer؛ وأن العنصر البشري اكتشف أقل من نصف الإشارات "المركزية" التي اكتشفها Diction؛ وأن 15٪ من الإشارات التي تعرف عليها العنصر البشري هي حالات نفي، الأمر الذي يعد من بواعث القلق الأساسية في استخدام الترميز الحاسوبي بالتطبيقات الجاهزة سلفاً.
17. من الممكن فحص المعاجم الجاهزة الموجودة في برامج الترميز الحاسوبية قبل استخدامها، للتأكد من جودتها وملاءمتها للمشروع الجاري. بعض هذه المعاجم ليس معداً للاستخدام في أي شيء عدا التوضيح، مثل معجم "البحث" المرفق ببرنامج Wordstat. ويتضمن هذا البرنامج العديد من التصنيفات الغامضة في رمزيها؛ ففئة "الرياضة" sports مثلاً، لا تتضمن إلا مصطلحات aerobics



(التمارين الرياضية) وbaseball (لعبة البيسبول) وboxing (الملاكمة) وbowling (لعبة البولينج) وskating (رياضة التزلج) وskiing (التزلج على الجليد) وsoccer (كرة القدم الأمريكية) وsport (رياضة) وswimming (السباحة). أي أنه يخلو من رياضات أساسية مثل كرة السلة وكرة القدم والهوكي وكثير غيرها. من الواضح إذن أن هذا المعجم لا بد أن تفوته إشارات مهمة في الرسائل إلى الرياضة، ما يعني أنه غير ذي جدوى للبحث العلمي الجاد. ومن باب الإنصاف لمصمم هذا البرنامج، الذي يعد برنامجاً فائقاً في ما عدا هذه النقطة، أن نقول إن هذا المعجم صنع أصلاً لبيان ملامح البرنامج فحسب. لكن توجد معاجم أخرى تعاني أوجه قصور مماثلة، لذلك يجب على مستخدميها توخي الحرص قبل الانسياق وراء القواميس الجاهزة في تطبيقات الحاسوب.

18. أضيفت 47 كلمة إلى قائمة الاستبعاد، مثل ما يلي: seen, will, seem, however, down, along, anything.

19. تحليل التفاوت والتوافق على هذا النحو يمكن أن يكون قياساً ملائماً لمن يعرفون الهوية الوطنية على أنها درجة "توافق" المرء مع الملامح الوطنية الكلية أو المتعارف عليها.

20. تم استبقاء أي "آخر" وردت إليه إشارة عشرين مرة أو أكثر لإجراء المزيد من التحليل لاحقاً.

21. هذا الجزء عن التحليل المعنوي من الواضح أنه يشير إلى مجموعة من التغطيات الإخبارية لمقتل الناشط روبرت مكارتي في يناير 2005 أمام إحدى الحانات في بلغاست، على يد من قيل إنهم من رجال الجيش الجمهوري الأيرلندي.

22. هذه الأرقام يمكن تفسيرها على أنها مؤشرات دالة على الأهمية المحتملة لهذا المفهوم في النص المدرس وتحدد بناء على معدل تكرار ظهور المفهوم، وارتباط ظهوره بمفاهيم أخرى. ويشير موقع TestAnalyst على الإنترنت إلى أن البرنامج الذي يستخدم خوارزميات داخلية (وهي ملكية خاصة للبرنامج) تحدد الأوزان المعنوية عن طريق إجراء شبكي عصبي، انظر:

[www.megaputer.com/textanalyst.php](http://www.megaputer.com/textanalyst.php)

23. تتضمن أمثلة المعاجم الموجودة في WordStat مفردات المظهر والفنون والاتصال والتعليم والأسرة والمال وروح الفكاهة والحياة ليلاً وخارج البيت والميل الجنسي- والنزعة الروحية والرياضة والعمل. وقد صممت هذه المعاجم للبحوث المتعلقة بالإعلانات الشخصية، حيث يتضمن كل منها عدداً قليلاً من الكلمات من الواضح أنها بمنزلة "بذرة" يمكن أن يطورها الباحثون باستخدام أداة إنشاء المعاجم.

24. تتضمن المعاجم عادة العشرات وربما المئات من مصطلحات البحث تبعاً للمفهوم المقيس. وفي حالتنا هذه، حاولنا أن نبقي قريبين من قياسات شوارتز الأصلية بالحد من عدد المصطلحات. فمثلاً نجد أن بعد "التحفيز" عند شوارتز يتضمن ثلاثة أسئلة استبائية يُوجَّه المستجيبون للإجابة عنها باستخدام

مقياس من ثماني نقاط للتعرف على أهمية القيمة الثقافية لديهم: "حياة مثيرة (تحفز التجارب)" و"حياة متنوعة (مملوءة بالتحديات والتجديد والتغيير)" و"جريئة (بحثاً عن المغامرة والمخاطرة)". ويتضمن قياسنا المصطلحات والمرادفات الأساسية، وكثير منها بادئات مرنة تحمل محل بعضها بعضاً (مثل excit)، ما يوسع كثيراً من عدد المصطلحات (فمثلاً لدينا 12 مصطلحاً، منها 9 بادئات مرنة). أما الأبعاد الأخرى التي نص عليها شوارتز فقد نجم عنها معاجم بالحجم التالي:

تحفيز STIMULATION: 17 مصطلحاً، منها 12 بادئة مرنة.

المتعة HEDONISM: 12 مصطلحاً، منها 6 بادئات مرنة.

إنجاز ACHIEVEMENT: 14 مصطلحاً، منها 10 بادئة مرنة.

قوة POWER: 16 مصطلحات، منها 7 بادئات مرنة.

أمن SECURITY: 10 مصطلحات، منها 6 بادئات مرنة.

امتثال CONFORMITTY: 13 مصطلحاً، منها 11 بادئة مرنة.

نزعة روحانية SPIRITUALITY: 10 مصطلحات، منها 7 بادئات مرنة.

نزوع للخير BELEVOLENCE: 13 مصطلحاً، منها 11 بادئة مرنة.

عالمية UNIVERSALISM: 14 مصطلحاً، منها 11 بادئة مرنة.

25. يحاول برنامج Diction 5.0 التمييز بين الاستخدامات المتعددة للمفردة الواحدة، فيضيف الاستعمالات المختلفة إلى المعجم على أساس مدى شيوعها. فمثلاً كلمة well يمكن أن تحمل معاني عدة، مثل I am well أي "حالي طيبة أو أنا بخير"، أو أن تشير إلى جماد مثل البئر أو إلى بادئة معبرة عن اللعثة في الكلام، وما شابه ذلك.

## الفصل الثامن

1. القيم المعتادة هي: صحيح وخطأ وممكن ومستحيل.
2. القيم المعتادة هي: ماضٍ ومضارع ومستقبل.
3. القيم المعتادة هي: الهدف والافتراضي والأمر.

## الفصل التاسع

1. لا يوجد اتفاق يذكر بين من يصفون أنفسهم أو يوصفون بأنهم بنائيون إلا في نطاق هذا الحد الأدنى من القضايا الأساسية. فالمقاربات "الذرائعية" توحى بأن الهوية العرقية تتغير نتيجة الحسابات الذرائعية على المستوى الفردي، بينما المقاربات "البنوية" تؤكد أهمية العمليات واسعة النطاق التي تعلق على المستوى الفردي. أما المقاربات "السلوكية" فتتبع تغيرات الهوية العرقية على أساس

- التغيرات الطارئة على السلوك لا التغيرات الكامنة وراء فهم المرء لذاته والتي تدفع هذا السلوك. ولكن طالما كانت هذه المقاربات تشترك معاً في الاعتقاد أن الهوية العرقية يمكن أن تكون مرنة وذاتية، فمن الممكن أن نطلق عليها جميعاً تعبير "بنائية".
2. يرى تشاندرا (Chandra 2004a) أيضاً أن الأحزاب العرقية الناجحة لا تفرزها دائماً، وبالضرورة الانقسامات العرقية، ولكنها تظهر نتيجة لاجتماع متغيرات ديمغرافية وانتخابية وتنظيمية. وقد استخدمت قاعدة بيانات الأعراق والمؤسسات لاختبار هذه الفرضية في بحث آخر (Chandra et al. 2005). أما هنا، فإن اهتمامي ينصبّ أساساً على تأثير الأحزاب العرقية، لا على أصل نشأتها.
3. مربع التكافؤ بين متغير التصويت العرقي والتوزيع الإثنوجرافي اللغوي أضعف من ذلك، حيث يبلغ .04.

## الفصل العاشر

يشكر الكاتب محرري هذا الكتاب على ما قدموه من ملاحظات ثمينة، كما يشكر مراجعئين مجهولين الاسم، إلى جانب كل من:

Jason Lyall, Ulrich Krotz, Jacques Hymans, Srdjan Vucetic, Henry Brady, Roger Petersen, Cynthia Kaplan, Amanda Metskas and Keith Darden.

1. هذه بديهية تقليدية بين البنائين، وتستند إلى عقود من البحث في مجال علم النفس الاجتماعي التجريبي (Neumann 1996; M. Barnett 2002). وتفترض التفسيرات العقلانية للدولة أن هناك هويات وتفضيلات ثابتة، مستقلة عن السياق وعن التفاعل مع الدول الأخرى. وبذلك تتحدى هذه النظرة مجموعة قوية للغاية من النتائج التجريبية في صياغتها لواحد من افتراضاتها الأساسية.
2. المؤسسات تنسب إليها عادة التأثيرات نفسها، وهي تقليل الإحساس بعدم اليقين (North 1990: 6; Powell and DiMaggio 1991: 13-27). ويلاحظ أن العلاقة بين المؤسسات والهويات تمثل مجالاً خصباً للتنظير والبحوث متعددة التخصصات في المستقبل.
3. للاطلاع على موجز بالكتابات في هذا الصدد، انظر: Barr, Dowden and Hayne 1996: 79-120.
4. للرجوع إلى تفسير مبكر للدور المعرفي للتصنيف، انظر: Schutz 1973a: 237.
5. للرجوع إلى دراسة وافية للعلاقة بين الهوية والخطاب، انظر Hall 1996.
6. يطلق جيفري ألكسندر Jeffrey Alexander على هذه المقاربة اسم "التفسيرية البنوية" (Alexander and Smith 2003).

7. للرجوع إلى رأي مصاد لهذا الرأي، انظر Adler 2002: 95-10. ويختار الباحث بنفسه أن يركز على "ما يجعل العالم متماسكاً" على حد قول راجي (Ruggie 1998b)، أو أن يستخدم المعلومات ليستكشف كيف ينفرط عقد هذا العالم. لكن ما يجب أن نضعه في الاعتبار هو أن البنائية نفسها لا تفضل أياً من الاتجاهين على حساب الآخر. والقول إنها نظرية للتغيير الاجتماعي فحسب يفسر موقف بعض النقاد مثل جون ميرشايمر John Mearsheimer الذين يؤكدون أن البنائيين منحازون للنظر إلى العالم على أنه يتسم بالتغيير، لا الثبات (Mearsheimer 1994-1995: 37-47). وكما لاحظ روبرت كوكس (Robert Cox 1981: 135)، وهو مُنظِّر لا يستهان به في مجال العلاقات الدولية، فإن «الدراسة السليمة للشأن الإنساني يجب أن تكشف عن التلاحم بين العقول والمؤسسات الذي يميز العصور المختلفة، والكيفية التي تتعاقب بها أنماط هذا التلاحم».

8. للرجوع إلى مقدمة عن منطقي العواقب والملاءمة في نظرية العلاقات الدولية، انظر March and Olsen 1998: 951-954. وللرجوع إلى مناقشة نقدية لمنطق الملاءمة، انظر Hurd 2002; Sending 1999: 380-381.

9. يرى دوجلاس نورث (Douglas North 1990: 22) أن النسبة المثوية للأفعال التي لا تعكس ذلك يومياً تصل إلى 90٪.

10. عن فائدة التعود كآلية معرفية للترشيد، انظر Simon 1947:88. وللرجوع إلى انطباعات مبكرة أكثر من ذلك في هذا الصدد انظر أيضاً Dewey 1957: 57-59; James 1981: 125-126; Toumela 2002: 58; S. Turner 2002: 1-12. كما درس أخصائيو علم النفس العصبي (Bargh and Chartrand 1999) التعود أو "التلقائية". ويبين علم النفس العصبي أن الناس فعلاً «يتصرفون قبل أن يفكروا».

11. Williams quoted in Higgins 2001: 168.

12. انظر:

Durkheim 1982: 1-13, 97-124; M. Weber 1986: 24-26, 29-38, 40-43, 212-216, 319-325; Wittgenstein 1985; Schutz 1973a: 116-132; Bourdieu 1990; Geertz 1973b: chap. I; Benjamin 1969; Foucault 1971; Berger and Luckmann 1966; Searle 1995; Gramsci 1971; baudrillard 1994.

13. يرى جورج ستاينميثس (Geore Steinmetz 1999:2) أنه من المناسب أن نجتمع بين هؤلاء العلماء معاً. انظر سيدرمان وداس اللذين يدرجان نظرية جورج سيميل George Simmel عن "الترابط الاجتماعي" في تلك المجموعة (Guzzini 2000: 164-). Cederman and Dasse 2003: 11-18; (169).

14. يتسق تصوري مع رأي لىسا ويدين (Lisa Wedeen 2002) عن "الممارسات السيائية [أي تلك المتعلقة بدلالات الإشارات والرموز]". ويرى كراتوشويل (Kratochwil 2000:88) ضرورة إدراج ما يسميه "وجوه القوة الخفية" التي تحدث عنها فوكو وبورديو وآخرون في نظرياتهم. وللرجوع إلى الدراسات التجريبية التي تميز بين "المسلّمات" والأدوات، انظر Zucker 1991.
15. Williams quoted in Higgins 2001: 231.
16. تميز البنائية المجتمعية عن البنائية الكلية بأنها تفترض أن هويات الدول تتشكل بالتفاعل فيما بينها، وتتمحور حول المعايير؛ بمعنى أنها تركز على تأثير هوية الدولة في استعدادها أو عدم استعدادها لتبني معيار أو مسلك معين.
17. عن قوة استحالة التصور، انظر Reus-Smith 1997 569-570. كما كتب هيدلي بول (Hedley Bull 1977: 46) عن النظام الاجتماعي الذي يضمه التعود أو القصور الذاتي. في حين كتب دويتش (Deutsch 1954: 40) عن "عادات الامثال". ويصف تانينوالد (Tannenwald 1999: 460) الحظر النووي، وكيف يجعل الاستخدام النووي أمراً "يستحيل التفكير فيه". وللرجوع إلى دراسة لإمكانية فهم الخطاب وحظر الألغام الأرضية، انظر Price 1998: 628-629. وعن إمكانية الخطاب والتصوير واستحالتها، انظر Hurd 1997: 26-27; M. Barnett 2002: 61-65; Weldes 1999: 16; Doty 1993: 297-320; Kier 1997: 387; 1999: 26-27.
18. للاطلاع على الرأي المضاد انظر Copeland 2000.
19. لهذا السبب نجد أن اهتمام الباحثين بالمعضلة الأمنية وحلها أشد بكثير مما يلزم عن حجمها الحقيقي في السياسات الدولية (Hopf 1998).
20. للرجوع إلى تحليل تفسيري للنصوص بديلاً من الإثنوجرافيا انظر Kier 1997: 30-31. وللإطلاع على كيفية الدراسة الإثنوجرافية للوقوف على الهوية مقترنة بمناهج أخرى غير مباشرة، انظر Laitin 1998.
21. تشير النصوص هنا إلى الإعلام بصفة عامة، فتضم الصحف والمجلات والبرامج التلفزيونية والشعر والعروض المسرحية والموسيقى الشعبية.
22. من المفيد بطبيعة الحال - وإن ندر - إذا أردنا التحقق من صحة تفسير النصوص، أن نبحث عن أعمال باحثين آخرين حول تحليل خطاب الهوية في المجتمع موضوع الدراسة من خلال المناهج الإثنوجرافية، أو من خلال تحليل خطاب مجموعة متنوعة من النصوص، خصوصاً لو كانت مستقاة من أنواع أدبية تختلف عن العينة الأصلية، وهي في هذه الدراسة الحالية الشعر أو الأغاني الشعبية.

23. كلمة رواية هنا مستعملة للإشارة إلى أشكال أخرى كثيرة من صور الثقافة الشعبية، مثل البرامج التلفزيونية التي تعرض في أوقات الذروة، وأغاني الروك أند رول والروك، والنكات... إلخ.
24. إذا وجدنا أن فهم صانع القرار للعالم يبني على أساس مجتمع له ذاتية أخرى مشتركة مثل وزارة الخارجية أو مدرسة من المدارس النخبوية، فإن ذلك يتنافى مع فرضية البنائية الاجتماعية. وسنعود إلى هذا الأمر عند مناقشة البنائية المعيارية في الجزء التالي.
25. وهذا ما يتناقض مع التعريف الصارم لكل من الوجودية الذاتية المشتركة ونظرية المعرفة التفسيرية، لكنه ضروري للأغراض التحليلية.
26. ريموند ويليامز Raymond Williams مقتبساً في Higgins 2001: 123.
27. كما أشرت في الهامش 22، فإن هذا لا يعني ألا يستعين المرء بأبحاث الآخرين عن الهوية كوسيلة لتقييم نتائجه، إذا وضعنا في الحسبان الدلالات المنهجية للتخلي عن الطرق التفسيرية لاستخراج الذاتية المشتركة لدى المستجيبين، وأثرها في التوقعات النظرية البديية التي انطلق منها الباحث.
28. حول هذه المشكلة التي لا مفر منها، انظر Clifford and Marcus 1986.
29. بشأن "التناص"، انظر Greenblatt 1990; Ashley 1989: 280-284، وبشأن تطبيقاته المفيدة انظر Etkind 2001: 416-471. وبشأن المقاربات الإثنوجرافية والتفسيرية بصفة عامة، انظر Geertz 1973a; Clifford and Marcus 1986; Rabinow and Sullivan 1987.
30. للرجوع إلى نموذج جيد لتقييم هيمنة الخطاب بالدرجات، انظر R. Hall 2003: 74-75.
31. يقترح ويدين (Weeden 2002: 725-726) إنشاء قواعد بيانات تفسيرية عن الهويات الاجتماعية والسياسية المهمة، مثل الأمة والعرق، والديانة، والنوع، والعنصر، والتي يمكن أن يصل إليها بطريقة مبتكرة المختصون في الإحصاء وبناء النماذج. وللرجوع إلى أمثلة لنماذج المحاكاة بالحاسوب واستطلاع العينات الكبيرة والتجارب المطبقة على الإشكالية البنائية، انظر Cederman 1997; Rousseau 2006.
32. للرجوع إلى آراء الواقعية الجديدة، انظر Waltz 1979.
33. للرجوع إلى آراء البنائية البنوية، انظر Wendt 1999.
34. للرجوع إلى عرض شامل لنتائج نظرية السلم الديمقراطي، انظر Rousseau 2006.

35. استبعد كينيث والتز (Kenneth Waltz 1997: 916) أبو الواقعية الجديدة ستيفن والت Stephen Walt من مدرسة الواقعية الجديدة؛ بسبب هذه الفكرة التي تعد ردة عليها.
36. انظر:
- Finnemore 1996; Klotz 1995b; Tannenwald 1999; Price 1998; Keck and Sikkink 1998; Risse, Ropp and Sikkink 1999; Checkel 2001.
37. (Weldes 1999: 275-318) والجهاز التنفيذي خلال أزمة الصواريخ الكوبية؛ (Kier 1997) والمنظمات العسكرية البريطانية والفرنسية؛ (Tannenwald 1999) ونخب السياسات الخارجية والعسكرية في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية؛ (Keck and Sikkink 1998) ومنظمات حقوق الإنسان؛ (Finnimore 1996) ومسؤولو الدولة؛ (Risse-Kappen 1995) ونخب السياسات الخارجية.
38. ثمة استثناءات ملحوظة، انظر Katzenstein 1996; R. Hall 1999; Berger 1998.
39. عند هذا الحد أيضاً يتوقف كل من ميلنر (Milner 1997) ومورافشيك (Moravcsik 1997)، ولعل في ذلك إشارة إلى وجود حدود مشتركة للسياسات ذات المعنى المشترك بين الليبراليين والبنائين المعنيين بالأعراف. هذا التفسير المشترك للسياسة، على الأقل جزئياً، هو ما دعا جينفر ستيرلينج- فولكر (Jennifer Sterling-Folker 2000) لضم برنامجي البحث معاً. وجددير بالذكر أن بعض المهتمين بالثقافة الاستراتيجية هم أيضاً بنائون على المستوى النخبوي أو الحكومي، من دون أن يكون لهم اهتمام صريح بالخطاب الاجتماعي على نحو أعمق أو بالأعراف الدولية على نحو أكثر اتساقاً. انظر مثلاً Kier 1996; Johnston 1993.
40. كتب زيفوس (Zehfuss 2001: 327-328) مثلاً عن الهوية الألمانية المعاصرة؛ فقال إنها تتشكل في علاقتها بالآخر التاريخي المهم جداً لها وهو ألمانيا النازية. وهناك طريقة أخرى لطرح هذه الفكرة بصورة أكثر تعميمياً، وهي أن نفترض أن الجماعات الاجتماعية لها روايات تتكون من قصص عن أصولها والأحداث التي تعرف هويتها ومستقبلها (M. Bennet 2002: 66).
41. على سبيل المثال يرى مايكل بينيت (Michael Bennett 2002: 63) أن هناك أربعة "مقومات تأسيسية" للهوية الإسرائيلية؛ وهي الدين والقومية والمحرق (الهولوكوست) والليبرالية. ومن الصعب أن نتخيل أي نظرية عامة للهوية يمكن أن نستنبط منها هذه القائمة. انظر أيضاً مالوني (Maloney 2002) التي ترى أن هناك ثلاث هويات داخلية مهمة في إيران وهي: الهوية المناهضة للإمبريالية والهوية الإسلامية السياسية، والقومية الفارسية التاريخية. وينظر آشيش ناندي (Ashish Nandy 1983) إلى الحكم الإمبريالي البريطاني في الهند على أنه نتاج للمفاهيم الفيكتورية

- عن الجنس والسن؛ بمعنى أن الذكر البريطاني البالغ يفهم ذاته مقابل صورة مؤنثة طفولية للهند، وبالطبع فإنها (أي الهند) تحتاج إلى رعاية أبوية.
42. هابرماس 1995: 553 Habermas مقتبساً في 17: Risse 2000. وحول دور التعود في بناء الهوية، انظر 1991: 39-43. Giddens.
43. انظر:
- Katzenstein 1996; Reus-Smit 1997; Berger 1998; Ruggie 1997; Hal 1999; Nau 2002; Nandy 1983; Neumann 1999.
44. حول البنى المعرفية، انظر 2000:83. Kratochwil.
45. سأوضح هذه العناصر بالتفصيل في الجزء التالي.
46. للرجوع إلى دراسة وافية لعلاقات الهوية والسياسة الخارجية السوفيتية في عام 1955، انظر Hopf 2002.
47. يتفق تركيز البنائية على المصالح مع أي نظرية تقليدية للعلاقات الدولية تقول إن الدول تعمل على تعظيم مصالحها. ويعتبر ذلك صحيحاً إلى حد بسيط، ولذلك فإن البنائية تعنى بالصياغات الإشكالية لما هو أهم، وهو البناء الاجتماعي لهذه المصالح في المقام الأول.
48. انظر:
- “Plenum, TsK KPSS, Iiun 1957. Stenograficheskii Otchet,” *Istoricheskii Arkhiv* 3 (1993): 73.
49. يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن النخب السوفيتية ومحلي الاستخبارات الأمريكية توقعوا حدوث تغير في العلاقات الصينية-السوفيتية بعد إطاحة خروشوف. وليتهم اهتموا بعض الشيء بالبنى المعرفية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تشير التوقعات السوفيتية إلى أن الموجودين داخل البنية الاجتماعية هم دائماً أقل من يستطيع إدراكها. ولذلك طرح بول ريكور (Paul Ricoeur 1984: 129-130) فكرة منهج يقوم على "تأويل الشك".
50. انظر:
- “Plenum, TsK KPSS, Oktyabr 1964. Stenograficheskii Otchet,” *Istoricheskii Arkhiv* I (1993): 7-9; see also Arbatov 1992: 134; English 2000: 108.



51. انظر:

Jun in Westad 1998: 305. The original is in Arkhiv Prezidenta Rossiiskoi Federatsii, fond 45, opus 1, delo 328.

52. Tsentr Khranenie Sovremennoi Dokumentatsii (TsKhSD), f. 5, op. 30, d. 116, 2130. هذه هي أرشيفات اللجنة المركزية.

53. CC Plenum, 9 July 1955, morning session, 19. استخدم سوسولوف الصياغة نفسها في الجلسة المسائية رقم 29 في 11 يوليو 1955.

54. CC Plenum, 11 July 1955, morning session, 18.

55. للاطلاع على نموذج بسيط للتعاون العسكري الشامل بين الهيئات السوفيتية وقريناتها الصينية انظر تعليمات كورديوكوف Kurdiukov نائب رئيس إدارة الشرق الأقصى في وزارة الخارجية إلى السفير إيودين Iudin بناء على قرارات مجلس الوزراء بشأن هذه الأمور في مارس.

Archives of the Foreign Affairs of the Russian federation (AVPRF), f. 100, op. 48, d. 61, 16-18.

56. استخدمت مذكرات خروشوف فقط؛ لأن من المصادر الأخرى ما يدعم صحتها، حيث يحتوي أرشيف وزارة الخارجية على العشرات - إن لم يكن المئات - من طلبات المعونة الصينية؛ بما في ذلك المعدات العسكرية والتدريب والمستشارين، وكلها أمور تعاملت معها الوزارة بصورة رتيبة وآلية، ما يوحي بأن العلاقة كانت حيادية تماماً في ما يتعلق بتدفق القوة المادية من الاتحاد السوفيتي إلى الصين. انظر تحديداً: AVPRF, ff. 100, 179, 243, 253, 270, 275, 312, 313.

57. في الوقت الذي كان فيه الحلفاء الأوروبيون الشرقيون يتلقون برقيات "جماعية"، كانت الصين تتلقى رسائل ذات طابع شخصي مميز (TsKhSD, f. 5, op. 30, d. 119, p. 53).

58. CC Plenum, 12 July 1955: 35.

59. للرجوع إلى نماذج أخرى للامتنان الشديد "للإخوة السوفييت الكبار": Tan-Chiu 1955: 13-14.

60. هذا التاريخ صاغه كل من فيدورينكو Fedorenko وكابستا Kapista. انظر:

AVPRF, f. 100, op. 48, d. 39, 9.

61. AVPRF, f. 100, op. 42, d. 5, p. 110. انظر أمثلة أخرى لاستعمال اللغة استعمالاً دالاً على وضع الذات المتكلمة في: AVPRF, f. 100, op. 48, d. 1, 3, 15. أقول تبدأ عادة لأنني رأيت عشرات من هذه الخطابات من الجهات الصينية الحكومية والحزبية المختلفة كافة، في أرشيف وزارة الخارجية السوفيتية، عن فترة عام واحد فقط.
62. AVPRF, f. 100, op. 48, d. 5, 82, 83.
63. CC Plenum, 9 July 1955, morning session: 14.
64. نشر التقرير الصيني عن المؤتمر في صحيفة برافدا في 6 إبريل 1956، ص 3. تحليل السفير السوفيتي Iudin للمؤتمر في: AVPRF, f. 100, op. 48, d. 127, 15.
65. AVPRF, f. 100, op. 48, d. 128, 91.
66. AVPRF, f. 100, op. 48, d. 127, 6.
67. AVPRF, f. 100, op. 48, d. 127, 274. تقرير من موظف في السفارة السوفيتية ببيكين، كتب من 42 صفحة عن الإجراءات الحزبية الداخلية للاجتماع العام للجنة المركزية، وأرسل إلى كوزنتسوف Kuznetsov وفيدورينكو Fedorenko وكورديو كوف Kurdiukov بتاريخ 9 يوليو 1955.
68. AVPRF, f. 100, op. 48, d. 127, 398-401.
69. لا بد من أن أذكر هذا الكتاب بالذات لبراعته البحثية النادرة. فقد كان مؤلفه كولييك Kulik مسؤول وزارة الخارجية السوفيتية في الصين في الأربعينيات والخمسينيات، ثم عمل بعدها في الإدارة الدولية باللجنة المركزية، حيث كان مسؤولاً عن شؤون الصين على مدى عشرين عاماً. ويتميز هذا الكتاب بميزة لا نظير لها، وهي القدرة على الوصول إلى كل من الأرشيف الصيني والسوفيتي. وأرى أنه يجب ترجمته من الروسية فوراً.
70. للاطلاع على ما قاله سوسلوف انظر: Kulik 2000: 336.
71. حول الأوضاع في كوبا انظر: Fursenko and naftali 1997: 167-168؛ وحول الأوضاع في فيتنام، انظر: Chen 2001: 235؛ Gaiduk 2003؛ وحول أنجولا، انظر: Komienko 1994: 166-168؛ Abebe 1996-1997: 40-42؛ وحول إثيوبيا، انظر: Westad 1996-1997: 21-27.

## الفصل الحادي عشر

1. لاستجلاء الفرق بين تعريف الذات والتصنيف في ما يتعلق بمصطلح "جماعية الجماعة" انظر: Brubaker 2004: 41-42.
2. ثمة عدد من المقدمات العامة لهذه الأنواع من المناهج. وينصح البدء بالمصادر الجيدة التالية: Bernard 1995, Lofland and Lofland 2000, Denzin and Lincoln 1998. وللرجوع إلى دليل جيد لإجراء البحوث باستخدام المقابلات الشخصية الكيفية، انظر: Weiss 1994.
3. على الرغم من أن استنساخ دراسة قائمة على البحث الميداني ليس بذي معنى من الناحية المنهجية، وعلى الرغم أنه -من دون شك- سيجعل الناشرين ينصرفون عنه باعتباره شديد الشبه بسابقه، فمن الممكن أن يبني الباحث بحرص ودقة على البحوث الميدانية السابقة. انظر على سبيل المثال كارنجتون (Carrington 1999)، في الدراسة الميدانية عن صلات القربى في مجتمع المثليين من الرجال والنساء في منطقة "باي آريا" Bay Area.
4. لدراسة إثنوجرافية باستخدام جمع العينات الاحتمالية، انظر: Sánchez-Jankowski 1991.
5. للرجوع إلى مقدمة جيدة إلى المناهج الأنثروبولوجية تتضمن قسماً وافياً عن تسجيل الملاحظات الميدانية، انظر: Bernard 2006.
6. للرجوع إلى نظرة عامة لتحليل الخطاب كمنهج وأوجه التشابه بينه وبين استخدامي للإثنوجرافيا هنا، انظر: Laffey and Weldes 2004.

## الفصل الثاني عشر

1. لمراجعة دقيقة وغنية وشاملة بدرجة رائعة لما كتب في هذا الصدد، انظر: Seth Schwarz 2001.
2. للاطلاع على مثال يبين أن التعرف على أسماء الآخرين يولد في غضون 45 ثانية في نفوس هؤلاء الآخرين الشعور الداخلي بالإعجاب والتأهي والانجذاب للجماعة، انظر: Greenwald, Pickell and Farnham 2002، وانظر أيضاً: Pinter and Greenwald 2004. ويطلق على هذه الخاصية اسم "تأثير التحزب الضمني".
3. أود هنا أن أعرب عن شكري لكيفين كوين Kevin Quinn على ملاحظاته القيمة في توضيح هذه النقطة.

## المراجع

- Aarelaid-Tart, Aili. 1996. "Eesti Kodanikualgatus Ajaloolised Juured." In *Kodanikualgatus ja Seltsid Eesti Muutuval Kultuurimaastikul*, edited by Aili Aarelaid-Tart. Tallinn: Jaan Tonissoni Instituut.
- Abdelal, Rawi. 2001. *National Purpose in the World Economy: Post-Soviet States in Comparative Perspective*. Ithaca: Cornell University Press.
- Abdelal, Rawi, Yoshiko M. Herrera, Alastair Iain Johnston, and Rose McDermott. 2006. "Identity as a Variable." *Perspectives on Politics* 4, no. 4 (December): 695–711.
- Abebe, Ermias. 1996–1997. "The Horn, the Cold War, and Documents from the Former East-Bloc: An Ethiopian View." *Cold War International History Project Bulletin* 8–9(Winter): 40–45.
- Abrams, Dominic, and Michael A. Hogg, eds. 1990. *Social Identity Theory: Constructive and Critical Advances*. New York: Springer-Verlag.
1999. *Social Identity and Social Cognition*. Oxford: Blackwell.
- Acemoglu, Daron, and James Robinson. 2005. *Economic Origins of Dictatorship and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Ackerman, Joshua, Jenessa Shapiro, Steven Neuberg, Douglas Kenrick, Vaughn Becker, Vladas Griskevicius, Jon Maner, and Mark Schaller.
2006. "They All Look the Same to me (Unless They Are Angry): From Out-Group Homogeneity to Out-Group Heterogeneity." *Psychological Science* 17, no. 10: 836–840.
- Adams, Laura L. 1999a. "Celebrating Independence: Arts, Institutions and Identity in Uzbekistan." Ph.D. thesis, University of California, Berkeley.
- 1999b. "The Mascot Researcher: Identity, Power, and Knowledge in Fieldwork." *Journal of Contemporary Ethnography* 28, no. 4: 331–363.
- Adams, Josh, and Vincent J. Roscigno. 2005. "White Supremacists, Oppositional Culture and the World Wide Web." *Social Forces* 84, no. 2: 759–778.
- Adler, Emanuel. 1992. "The Emergence of Cooperation: National Epistemic Communities and the International Evolution of the Idea of Nuclear Arms Control." *International Organization* 46, no. 1 (Winter): 101–146.
2002. "Constructivism and International Relations: Sources, Contributions, Debates, and Future Directions." In *Handbook of International Relations*, edited by Walter Carlsnaes, Thomas Risse, and Thomas Simmons, 95–118. London: Sage Publications.
- Adler, Emmanuel, and Michael Barnett, eds. 1998. *Security Communities*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Ahuvia, Aaron. 2001. "Well-Being in Cultures of Choice: A Cross-Cultural Perspective." *American Psychologist* 56, no. 1 (January): 77–78.

- Alba, Richard D. 1990. *Ethnic Identity: The Transformation of White America*. New Haven: Yale University Press.
- Alba, Richard, and Victor Nee. 2003. *Remaking the American Mainstream: Assimilation and Contemporary Immigration*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Alesina, Alberto, Arnaud Devleeschauwer, William Easterly, Sergio Kurlat, and Romain Wacziarg. 2003. "Fractionalization." *Journal of Economic Growth* 8, no. 2 (June): 155–194.
- Alexa, Melina, and Cornelia Zuell. 2000. "Text Analysis Software: Commonalities, Differences and Limitations: The Results of a Review." *Quality and Quantity* 34, no. 3 (August): 299–321.
- Alexander, Jeffrey C., and Philip Smith. 2003. "The Strong Program in Cultural Sociology: Elements of a Structural Hermeneutics." In *The Meanings of Social Life: A Cultural Sociology*, edited by Jeffrey C. Alexander, 11–26. Oxford: Oxford University Press.
- Allison, Graham T. 1971. *Essence of Decision; Explaining the Cuban Missile Crisis*. Boston: Little, Brown.
- Allport, Gordon W. 1954. *The Nature of Prejudice*. Cambridge, MA: Addison-Wesley.
- Anderson, Barbara A., and Brian D. Silver. 1983. "Estimating Russification of Ethnic Identity among Non-Russians in the USSR." *Demography* 20, no. 4 (November): 461–489.
1984. "Equality, Efficiency, and Politics in Soviet Bilingual Education Policy: 1934–1980." *American Political Science Review* 78, no. 4 (December): 1019–1039.
1990. "Some Factors in the Linguistic and Ethnic Russification of Soviet Nationalities: Is Everyone Becoming Russian?" In *The Nationalities Factor in Soviet Politics and Society*, edited by Lubomyr Hajda and Mark Beissinger, 95–130. Boulder: Westview Press.
- Anderson, Benedict. 1991. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. Rev. ed. London: Verso.
- Anderson, Elijah. 1999. *Code of the Street: Decency, Violence, and the Moral Life of the Inner City*. New York: W. W Norton.
- Anderson, Margo. 1988. *The American Census*. New Haven: Yale University Press.
- Anderson, Margo, and S. Feinberg. 1999. *Who Counts*. New York: Russell Sage Foundation.
- Anderson, Richard D., Jr. 1993. *Public Politics in an Authoritarian State: Making Foreign Policy during the Brezhnev Years*. Ithaca: Cornell University Press.
- Andersson, Camilla M., Gunilla E. M. Bjaras, Per Tillgren, and Claes-Goran Ostenson. 2003. "Health Promotion Activities in Annual Reports of Local Governments: 'Health for all' Targets as a Tool for Content Analysis." *European Journal of Public Health* 13, no. 3 (September): 235–239.

- Andrew, Christopher, and Vasili Mitrokhin. 1999. *The Sword and the Shield: The Mitrokhin Archive and the Secret History of the KGB*. New York: Basic Books.
- Anheier, Helmut K., Friedhelm Neidhardt, and Wolfgang Vorkamp. 1998. "Movement Cycles and the Nazi Party: Activities of the Munich NSDAP, 1925–1930." *American Behavioral Scientist* 41, no. 9 (June–July): 1262–1281.
- Appiah, Kwame Anthony. 2005. *The Ethics of Identity*. Princeton: Princeton University Press.
- Arbatov, Georgi. 1992. *The System: An Insider's Life in Soviet Politics*. New York: Times Books.
- Arends-Toth, Judit, and Fons J. R. van de Vijver. 2004. "Domains and Dimensions in Acculturation: Implicit Theories of Turkish-Dutch." *International Journal of Intercultural Relations* 28, no. 1 (February): 19–35.
- Arnesen, Eric. 1994. "Like Banquo's Ghost, I Will Not Down: The Race Question and the American Railroad Brotherhoods, 1889–1920." *American Historical Review* 99, no. 5 (December): 1601–1633.
- Aronson, Elliot, Phoebe Ellsworth, Merrill Carlsmith, and Marti Hope Gonzalez. 1990. *Methods of Research in Social Psychology*. 2nd ed. New York: McGraw-Hill.
- Aronson, Elliot, N. Blaney, C. Stephan, J. Sikes, and M. Snapp. 1978. *The Jigsaw Classroom*. Beverly Hills: Sage Publications.
- Arutunian, Iu. V. 1992. *Russkie: ethno-sotsiologicheskie ocherki*. Moscow: Nauka.
- Ashley, Richard K. 1989. "Living on Border Lines: Man, Poststructuralism and War." In *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings in World Politics*, edited by James Der Derian and Michael J. Shapiro, 259–321. Lexington: Lexington Books.
- Ashmore, Richard D., Kay Deaux, and Tracy McLaughlin-Volpe. 2004. "An Organizing Framework for Collective Identity: Articulation and Significance of Multidimensionality." *Psychological Bulletin* 130, no. 1 (January): 80–114.
- Atlas Narodov Mira*. 1964. Moscow: Miklukho-Maklai Ethnological Institute of the Department of Geodesy and Cartography of the State Geological Committee of the Soviet Union.
- Axelrod, Robert. 1976. *Structure of Decision*. Princeton: Princeton University Press.
- Axelrod, Robert, and Ross A. Hammond. 2003. "The Evolution of Ethnocentric Behavior." Paper presented at the Midwest Political Science Convention, Chicago, 3–6 April.
- Azzam, Maha. 1991. "The Gulf Crisis: Perceptions in the Muslim World." *International Affairs* 67, no. 3 (July): 473–485.
- Babbie, Earl R. 1998. *The Practice of Social Research*. 8th ed. Belmont: Wadsworth.
- Bailey, Robert. 1999. *Gay Politics, Urban Politics: Identity and Economy in the Urban Settings*. New York: Columbia University Press.
- Bailey, S. R. 2002. "The Race Construct and Public Opinion: Understanding Brazilian Beliefs about Racial Inequality and Their Determinants." *American Journal of Sociology* 108, no. 2: 406–439.



- Bargh, John A., and Tanya L. Chartrand. 1999. "The Unbearable Automaticity of Being." *American Psychologist* 54, no. 7 (July): 462–479.
- Barnett, George A. 2002. "A Longitudinal Analysis of the International Telecommunication Network: 1978–1999." Paper presented to the conference at Beijing Broadcast Institute, National Centre for Radio and Television Studies, Beijing, April.
2004. "The Role of the Internet in Cultural Identity." Paper presented to the Internet Communication in Intelligent Societies conference, Chinese University of Hong Kong, July.
- Barnett, George A., and Han Woo Park. 2004. "The Structure of International Internet Hyperlinks and Bilateral Bandwidth." Paper presented to the Association of Internet Research, Toronto, June.
- Barnett, Michael N. 1999. "Culture, Strategy, and Foreign Policy Change: Israel's Road to Oslo." *European Journal of International Relations* 5, no. 1 (March): 5–36.
2002. "Israeli Identity and the Peace Process: Re/creating the Un/thinkable." In *Identity and Foreign Policy in the Middle East*, edited by Shibley Telhami and Michael N. Barnett, 58–87. Ithaca: Cornell University Press.
- Barone, Michael. 2001. *The New Americans: How the Melting Pot Can Work Again*. New York: Regnery Press.
- Barr, R., A. Dowden, and H. Hayne. 1996. "Development Changes in Deferred Imitation by 6- to 24-Month-Old Infants." *Infant Behavior and Development* 19: 159–170.
- Bartelson, Jens. 1998. "Second Natures: Is the State Identical with Itself?" *European Journal of International Relations* 4, no 3: 295–326.
- Bateson, Gregory. 1958. *Naven, a Survey of the Problems Suggested by a Composite Picture of the Culture of a New Guinea Tribe Drawn from Three Points of View*. 2nd ed. Stanford: Stanford University Press.
- Baudrillard, Jean. 1994. *Simulacra and Simulation*. Ann Arbor: University of Michigan.
- Bauer, Martin, and George Gaskell, eds. 2000. *Qualitative Researching with Text, Image and Sound*. Thousand Oaks, CA.: Sage Publications.
- Bell, David A. 2001. *The Cult of the Nation in France: Inventing Nationalism, 1680–1800*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Bem, Daryl J. 1972. "Self-Perception Theory." In *Advances in Experimental Social Psychology*, vol. 6, edited by Leonard Berkowitz, 1–62. New York: Academic Press.
- Benjamin, Walter. 1969. *Illuminations*. New York: Schocken Books.
- Bennion, Layne, and Gerald Adams. 1986. "A Revision of the Extended Version of the Objective Measure of Ego Identity Status: An Identity Instrument for Use with Late Adolescents." *Journal of Adolescent Research* 1, no. 2 (Summer): 183–197.
- Berelson, Bernard. 1952. *Content Analysis in Communication Research*. New York: Hafner.
- Berger, Peter L., and Thomas Luckmann. 1966. *The Social Construction of Reality*. New York: Doubleday.

- Berger, Thomas U. 1998. *Cultures of Antimilitarism: National Security in Germany and Japan*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Beriker, Nimet, and Daniel Druckman. 1996. "Simulating the Lausanne Peace Negotiations, 1922–1923: Power Asymmetries in Bargaining." *Simulation and Gaming* 27, no. 2 (June): 162–183.
- Berinsky, Adam. 2004. *Silent Voices*. Princeton: Princeton University Press.
- Bernard, H. Russell. 1998. *Handbook of Methods in Cultural Anthropology*. Walnut Creek, CA: Alta Mira Press.
2006. *Research Methods in Anthropology: Qualitative and Quantitative Approaches*. Lanham, MD: AltaMira Press.
- Berry, John W. 1980. "Acculturation as Varieties of Adaptation." In *Acculturation: Theory, Models, and Some New Findings*, edited by Amando M. Padilla, 9–25. Boulder: Westview Press.
- Bhavnani, Kum-Kum. 1993. "Tracing the Contours: Feminist Research and Feminist Objectivity." *Women's Studies International Forum* 16, no. 2: 95–104.
- Billig, Michael, and Henri Tajfel. 1973. "Social Categorization and Similarity in Intergroup Behavior." *European Journal of Social Psychology* 3, no. 1 (March): 27–52.
- Birmir, Johanna. 2004. *The Ethnic Effect*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Bishop, Yvonne M. M., Stephen E. Fienberg, and Paul Holland. 1975. *Discrete Multivariate Analysis*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Blee, K. M. 2002. *Inside Organized Racism: Women in the Hate Movement*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
- Blumer, Herbert. 1961. "Race Prejudice as a Sense of Group Position." In *Race Relations: Problems and Theory*, edited by Jitsuichi Masuoka and Preston Valien, 66–72. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Bobo, Lawrence D. 2004. "Inequalities that Endure? Racial Ideology, American Politics, and the Peculiar Role of Social-Science." In *The Changing Terrain of Race and Ethnicity*, edited by Maria Krysan and Amanda E. Lewis, 13–42. New York: Russell Sage Foundation.
- Bobo, Lawrence D., and Vincent L. Hutchings. 1996. "Perceptions of Racial Group Competition: Extending Blumer's Theory of Group Position to a Multiracial Social Context." *American Sociological Review* 61, no. 6 (December): 951–972.
- Boix, Carles. 2003. *Democracy and Redistribution*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Bourdieu, Pierre. 1977. *Outline of a Theory of Practice*. Cambridge Studies in Social Anthropology, no. 16. Cambridge: Cambridge University Press.
1990. *The Logic of Practice*. Stanford: Stanford University Press.
- Bourret, Pascale, Andrei Mogoutov, Claire Julian-Reynier, and Alberto Cambrosio. 2006. "A New Clinical Collective for French Cancer Genetics: A Heterogeneous Mapping Analysis." *Science Technology Human Values* 31, no. 4: 431–464.



- Brady, Henry E. 2004a. "Conceptualizing and Measuring Ethnic Identity." Paper presented at the Harvard Identity Project Conference, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, October.
- 2004b. Introduction to Symposium on "Two Paths to a Science of Politics." *Perspectives on Politics* 2, no. 2 (June): 295–300.
- Brady, Henry E., and Cynthia S. Kaplan. 2000. "Categorically Wrong? Nominal versus Graded Measures of Ethnic Identity." *Studies in Comparative International Development* 35, no. 3 (Fall): 56–91.
- Brady, Henry E., and Paul Sniderman. 1985. "Attitude Attribution: A Group Basis for Political Reasoning." *American Political Science Review* 79, no. 4 (December): 1061–1078.
- Brass, Paul R. 1974. *Language, Religion and Politics in North India*. Cambridge: Cambridge University Press.
1991. *Ethnicity and Nationalism: Theory and Comparison*. New Delhi: Sage Publications.
- Brewer, Marilynn B. 1991. "The Social Self: On Being the Same and Different at the Same Time." *Personality and Social Psychology Bulletin* 17, no. 5 (May): 475–482.
1999. "Multiple Identities and Identity Transition: Implications for Hong Kong." *International Journal of Intercultural Relations* 23, no. 2 (March): 187–197.
- 2001a. "Ingroup Identification and Intergroup Conflict: When Does Ingroup Love Become Outgroup Hate?" In *Social Identity, Intergroup Conflict and Conflict Resolution*, edited by Richard D. Ashmore, Lee Jussim, and David Wilder, 17–41. New York: Oxford University Press.
- 2001b. "The Many Faces of Social Identity: Implications for Political Psychology." *Political Psychology* 22, no. 1: 115–125.
2003. *Intergroup Relations*. 2nd ed. Philadelphia: Open University Press.
- Brewer, Marilynn B., and W. Gardner. 1996. "Who Is This 'We'? Levels of Collective Identity and Self-Representations." *Journal of Personality and Social Psychology* 71, no. 1: 83–93.
- Brewer, Marilynn B., and Roderick Kramer. 1985. "The Psychology of Intergroup Attitudes and Behavior." *Annual Review of Psychology* 36: 219–243.
- Brewer, Marilynn B., and Norman Miller. 1996. *Intergroup Relations*. Pacific Grove: Brooks/Cole Publishing.
- Brewer, Marilynn B., and Sonia Roccas. 2001. "Social Complexity." Unpublished manuscript, Ohio State University.
- Brewer, Marilynn B., and Madelyn Silver. 1978. "Intergroup Bias a Function of Task Characteristics." *European Journal of Social Psychology* 8, no. 3 (September): 393–400.
- Briggs, Charles. 1986. *Learning How to Ask: A Sociolinguistic Appraisal of the Role of the Interview in Social Science Research*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Brimelow, Peter. 1995. *Alien Nation: Common Sense about America's Immigration Disaster*. New York: Random House.
- Brown, Jonathon D., Gregory W. Schmidt, and Rebecca L. Collins. 1988. "Personal Involvement and the Evaluation of Group Products." *European Journal of Social Psychology* 18, no. 2 (April-June): 177-179.
- Brown, Roger. 1986. *Social Psychology*. 2nd ed. New York: Free Press.
- Brubaker, Rogers. 2004. *Ethnicity without Groups*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Brubaker, Rogers, and Frederick Cooper. 2000. "Beyond 'Identity.'" *Theory and Society* 29, no. 1 (February): 1-47.
- Brubaker, Rogers, Margit Feischmidt, Jon Foy, and Liana Grancea. 2006. *Nationalist Politics and Everyday Ethnicity in a Transylvanian Town*. Princeton: Princeton University Press.
- Brubaker, Rogers, Maria Loveman, and Peter Stamatov. 2004. "Ethnicity as Cognition." *Theory and Society* 33, no. 1 (February): 31-64.
- Bruland, Peter, and Michael Horowitz. 2003. "Research Report on the Use of Identity Concepts in Comparative Politics." Unpublished manuscript, Harvard Identity Project, Cambridge, Massachusetts, April.
- Buchan, Nancy R., Rachel T. A. Croson, and Robyn M. Dawes. 2002. "Swift Neighbors and Persistent Strangers: A Cross-Cultural Investigation of Trust and 168-206.
- Budenheim, Thomas L., David A. Houston, and Stephen J. DePaola. 1996. "Persuasiveness of In-Group and Out-Group Political Messages: The Case of Negative Campaigning." *Journal of Personality and Social Psychology* 70, no. 3 (March): 523-534.
- Budge, Ian, and Richard I. Hofferbert. 1996. "Comparative Textual Analyses of Government and Party Activity: The Work of the Manifesto Research Group." In *Comparing Government Activity*, edited by Louis M. Imbeau and Robert D. McKinlay, 82-100. New York: St. Martin's.
- Bull, Hedley. 1977. *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*. New York: Columbia University Press.
- Burawoy, Michael. 1998. "The Extended Case Method." *Sociological Theory* 16, no. 1: 4-33.
2000. *Global Ethnography: Forces, Connections, and Imaginations in a Postmodern World*. Berkeley: University of California Press.
- Burke, Peter J. 1997. "An Identity Model for Network Exchange." *American Sociological Review* 62, no. 1 (February): 134-150.
- Burke, Peter J., and Donald C. Reitzes. 1981. "The Link between Identity Theory and Role Performance." *Social Psychology Quarterly* 44, no. 2 (June): 83-92.
- Burke, Peter J., and Judy C. Tully. 1977. "The Measurement of Role Identity." *Social Forces* 55, no. 4 (June): 881-897.

- Buvac, Vanja, and Philip J. Stone. 2001. *The General Inquirer User's Guide*. Cambridge, MA: Harvard University. Available online at <http://www.wjh.harvard.edu/~inquirer>.
- Cadinu, Maria R., and Myron Rothbart. 1996. "Self-Anchoring and Differentiation Processes in the Minimal Group Setting." *Journal of Personality and Social Psychology* 70, no. 4 (April): 661–677.
- Callero, Peter L. 1985. "Role-Identity Saliency." *Social Psychology Quarterly* 48, no. 3 (September): 203–215.
- Canning, Kathleen. 1996. *Languages of Labor and Gender: Female Factory Work in Germany, 1850–1914*. Ithaca: Cornell University Press.
- Carley, Kathleen. 1994. "Extracting Culture through Textual Analysis." *Poetics* 22, no. 4 (June): 291–312.
- Carmines, Edward G., and Richard A. Zeller. 1979. *Reliability and Validity Assessment: Quantitative Applications in the Social Sciences*. Beverly Hills: Sage Publications.
- Carrington, Christopher. 1999. *No Place like Home: Relationships and Family Life among Lesbians and Gay Men*. Chicago: University of Chicago Press.
- Castano, Emanuele, Vincent Yzerbyt, David Bourguignon, and Eleonore Seron. 2002. "Who May Enter? The Impact of In-Group Identification on In-Group/Out-Group Categorization." *Journal of Experimental Social Psychology* 38, no. 3 (May): 315–322.
- Cederman, Lars-Erik. 1997. *Emergent Actors in World Politics*. Princeton: Princeton University Press.
- Cederman, Lars-Erik, and Christopher Daase. 2003. "Endogenizing Corporate Identities: The Next Step in Constructivist IR Theory." *European Journal of International Relations* 9, no. 1 (March): 5–35.
- Chan, S. F. 2000. "Formal Logic and Dialectical Thinking Are Not Incongruent." *American Psychologist* 55, no. 9 (September): 1063–1064.
- Chandra, Kanchan. 2001. "Cumulative Findings in the Study of Ethnic Politics." *APSA-CP* 12, no. 1 (Winter): 7–11.
- 2004a. *Why Ethnic Parties Succeed: Patronage and Ethnic Headcounts in India*. Cambridge: Cambridge University Press.
- 2004b. "What Is Ethnicity?" Paper presented at the Harvard Identity Project Conference, Cambridge, Massachusetts, 9–11 December.
- 2005a. "Ethnic Parties and Democratic Stability." *Perspectives on Politics* 3, no. 2 (June): 235–252.
- 2005b. "Ethnic Diversity and Democratic Stability." Unpublished manuscript, New York University.
- Chandra, Kanchan, and David Laitin. 2002. "A Constructivist Framework for Thinking about Identity Change." LICEP 5 Conference at Stanford University, Stanford, California, 11 May.
- Chandra, Kanchan, Rachel Gisselquist, Daniel Metz, Chris Wendt, and Adam Ziegfeld. 2005. "The Weakness of Explicit Ethnic Appeals." Paper prepared for presentation at the meeting of the American Political Science Association, Washington, DC, 1–4 September.

- Chang, Tsan-Kuo. 1998. "All Countries Not Created Equal to Be News: World System and International Communication." *Communication Research* 25, no. 5 (October): 528–563.
- Charlick-Paley, Tanya, and Donald A. Sylvan. 2000. "The Use and Evolution of Stories as a Mode of Problem Representation: Soviet and French Military Officers Face the Loss of Empire." *Political Psychology* 21, no. 4 (December): 697–728.
- Checkel, Jeff. 2001. "Why Comply? Social Learning and European Identity Change." *International Organization* 55, no. 3 (Summer): 553–588.
- Chen, Jian. 2001. *Mao's China and the Cold War*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Chinn, Menzie D., and Robert W. Fairlie. 2004. *The Determinants of the Global Digital Divide: A Cross-Country Analysis of Computer and Internet Penetration*. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Chon, Bum Soo, George A. Barnett, and Young Choi. 2004. "Clustering Local Tastes in Global Culture: The Reception Structure of Hollywood Films." Unpublished manuscript, Munwha Broadcasting Corporation, Kyunggido, Korea.
- Chun, Kevin M., Pamela B. Organista, and Gerardo Marin, eds. 2003. *Acculturation: Advances in Theory, Measurement, and Applied Research*. Washington, DC: American Psychological Association.
- Chwe, Michael Suk-Young. 2001. *Rational Ritual: Culture, Coordination and Common Knowledge*. Princeton: Princeton University Press.
- Citrin, Jack, Beth Reingold, and Donald P. Green. 1990. "American Identity and the Politics of Ethnic Change." *Journal of Politics* 52, no. 4 (November): 1124–1154.
- Citrin, Jack, Ernst B. Haas, Christopher P. Muste, and Beth Reingold. 1994. "Is American Nationalism Changing? Implications for Foreign Policy?" *International Studies Quarterly* 38, no. 1 (March): 1–31.
- Citrin, Jack, Amy Lerman, Michael Murakami, and Kathryn Pearson. 2007. "Testing Huntington: Is Hispanic Immigration a Threat to American Identity?" *Perspectives on Politics* 5, no. 1 (March): 31–48.
- Citrin, Jack, David O. Sears, Christopher P. Muste, and Cara Wong. 2001. "Multiculturalism in American Public Opinion." *British Journal of Political Science* 31, no. 2 (April): 247–273.
- Citrin, Jack, Cara Wong, and Brian Duff. 2001. "The Meaning of American National Identity: Patterns of Ethnic Conflict and Consensus." In *Social Identity, Intergroup Conflict and Conflict Resolution*, edited by Richard D. Ashmore, Lee Jussim, and David Wilder, 71–100. New York: Oxford University Press.
- Citro, Constance F., Daniel L. Cork, and Janet L. Norwood, eds. 2004. *The 2000 Census*. Washington, DC: National Academy Press.
- Clifford, James, and George E. Marcus, eds. 1986. *Writing Culture: The Poetics and Politics of Ethnography*. Berkeley: University of California Press.
- Cohen, Cathy J. 1999. *The Boundaries of Blackness: AIDS and the Breakdown of Black Politics*. Chicago: University of Chicago Press.

- Collier, Paul. N.d. "Implications of Ethnic Diversity." Working Paper, Oxford University.
- Collier, Paul, and Anke Hoeffler. 2001. "Greed and Grievance in Civil War." Typescript, World Bank, Washington, DC.
- Condee, Nancy. 2000. "Cultural Codes of the Thaw." In *Nikita Khrushchev*, edited by William Taubman, Sergei Khrushchev, and Abbott Gleason, 160–176. New Haven: Yale University Press.
- Copeland, Dale. 2000. "The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay." *International Security* 25, no. 2 (Autumn): 187–212.
- Corn, Wanda M. 1999. *The Great American Thing: Modern Art and National Identity, 1915–1935*. Berkeley: University of California Press.
- Costa, Janeen A., and Gary J. Bamossy. 1995. "Perspectives on Ethnicity, Nationalism, and Cultural Identity." In *Marketing in a Multicultural World: Ethnicity, Nationalism and Cultural Identity*, edited by Janeen A. Costa and Gary J. Bamossy, 3–25. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Cox, Robert W. 1981. "Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory." *Millennium* 10, no. 1: 126–155.
1986. "Social Forces, States, and World Orders." In *Neorealism and Its Critics*, edited by Robert Keohane, 204–254. New York: Columbia University Press.
- de Cremer, David, and Eric van Dijk. 2002. "Reactions to Group Success and Failure as a Function of Identification Level; A Test of the Goal-Transformation Hypothesis in Social Dilemmas." *Journal of Experimental Social Psychology* 38, no. 5 (September): 435–442.
- Crawford, Neta. 2004. "Understanding Discourse: A Method of Ethical Argument Analysis." *Qualitative Methods: Newsletter of the American Political Science Association Organized Section on Qualitative Methods* 2, no. 1: 22–25.
- Cross, William E., Jr. 1991. *Shades of Black: Diversity in African-American Identity*. Philadelphia: Temple University Press.
- Cross-National Time-Series Data Archive. N.d. Binghamton: State University of New York at Binghamton. Available online at <http://www.databanks.siteshosting.net/>.
- Custen, George F. 1992. *Bio/Pics: How Hollywood Constructed Public History*. New Brunswick: Rutgers University Press.
- Dahl, Robert. 1956. *A Preface to Democratic Theory*. Chicago: University of Chicago Press. 1971. *Polyarchy*. New Haven: Yale University Press.
- Darwin, Charles. 1874. *The Descent of Man*. E-book from the Classic Literature Library. <http://charles-darwin.classic-literature.co.uk/the-descent-of-man/>.
- Davidman, Lynn. 1991. *Tradition in a Rootless World: Women Turn to Orthodox Judaism*. Berkeley: University of California Press.
- Dawson, Michael C. 1994. *Behind the Mule: Race and Class in African-American Politics*. Princeton: Princeton University Press.



2001. *Black Visions: The Roots of African-American Political Ideology*. Chicago: University of Chicago Press.
2005. "Black and Blue: Black Public Opinion in an Era of Conservative Triumph." The First Leonard White Lecture delivered to the Political Science Department, University of Chicago, 11 March.
- Forthcoming. *Black Politics in the Early 21st Century*: Book manuscript in preparation, University of Chicago.
- Dawson, Michael C., and Michael G. Hanchard. N.d. "Toward a Theory of Black Civil Society." Unpublished manuscript, University of Chicago.
- Dawson, Michael C., and Rovana Popoff. 2004. "Reparations: Justice and Greed in Black and White." *Du Bois Review* 1, no. 1 (March): 47–92.
- de Figueiredo, Rui J. P., and Zachary Elkins. 2003. "Are Patriots Bigots? An Inquiry into the Vices of In-Group Pride." *American Journal of Political Science* 47, no. 1 (January): 171–188.
- Denzau, Arthur T., and Douglass C. North. 1994. "Shared Mental Models: Ideologies and Institutions." *Kyklos* 47, no. 1 (February): 3–31.
- Denzin, Norman K., and Yvonna S. Lincoln. 2000. *The Handbook of Qualitative Research*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Deutsch, Karl W. 1953. *Nationalism and Social Communication*. Cambridge, MA: MIT Press.
1954. *Political Community at the International Level*. New York: Doubleday.
1963. *The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control*. New York: Free Press.
1968. *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience*. Princeton: Princeton University Press.
- Devos, Thierry, and Mahzarin R. Banaji. 2005. "America = White?" *Journal of Personality and Social Psychology* 88, no. 3 (March): 447–66.
- Dewey, John. 1957. *Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology*. New York: Modern Library.
- Diener, Ed, Shigehiro Oishi, and Richard E. Lucas. 2003. "Personality, Culture, and Subjective Well-Being: Emotional and Cognitive Evaluations of Life." *Annual Review of Psychology* 54, no. 1: 403–425.
- Dobbs, Michael, and William D. Crano. 2001. "Outgroup Accountability in the Minimal Group Paradigm: Implications for Aversive Discrimination and Social Identity Theory." *Personality and Social Psychology Bulletin* 27, no. 3 (March): 355–364.
- Dominguez, Virginia R. 1989. *People as Subject, People as Object: Selfhood and Peoplehood in Contemporary Israel*. Madison: University of Wisconsin Press.
1997. *White by Definition*. New Brunswick: Rutgers University Press.
- Doty, Roxanne Lynn. 1993. "Foreign Policy as Social Construction: A Post-Positivist Analysis of US Counterinsurgency Policy in the Philippines." *International Studies Quarterly* 37, no. 3: 297–320.

- Druckman, Daniel. 1994. "Nationalism, Patriotism, and Group Loyalty: A Social Psychological Perspective." *Mershon International Studies Review* 38, no. 1 (April): 43–68.
- Du Bois, W.E.B. 1984. *Dusk of Dawn: An Essay toward an Autobiography of a Race Concept*. New Brunswick, NJ: Transaction.
- Duck, Julie M., and Kelly S. Fielding. 2003. "Leaders and Their Treatment of Subgroups: Implications for Evaluations of the Leader and the Superordinate Group." *European Journal of Social Psychology* 33, no. 3 (May): 387–401.
- Durkheim, Emile. 1982. *The Rules of Sociological Method*. Edited by Steven Lukes. New York: Free Press.
- Eilders, Christiane, and Albrecht Luter. 2000. "Germany at War: Competing Framing Strategies in German Public Discourse." *European Journal of Communication* 15, no. 3 (September): 415–428.
- Elbadawi, Ibrahim A., and Nicholas Sambanis. 2000. "Why Are There So Many Civil Wars in Africa? Understanding and Preventing Violent Conflict." *Journal of African Economies* 9, no. 3 (October): 244–269.
- Ellemers, Naomi, Paulien Kortekass, and Jaap W. Ouwerkerk. 1999. "Self-Categorization, Commitment to the Group and Group Self-Esteem as Related but Distinct Aspects of Social Identity." *European Journal of Social Psychology* 29, no. 2–3 (March): 371–389.
- Ellemers, Naomi, Russell Spears, and Bertjan Doosje. 1997. "Sticking Together or Falling Apart: In-Group Identification as a Psychological Determinant of Group Commitment versus Individual Mobility." *Journal of Personality and Social Psychology* 72, no. 3 (March): 617–626.
- English, Robert D. 2000. *Russia and the Idea of the West: Gorbachev, Intellectuals, and the End of the Cold War*. New York: Columbia University Press.
- Erikson, Erik H. 1950. *Childhood and Society*. New York: Norton.
- Estes, W. K. 1991. "Cognitive Architectures from the Standpoint of an Experimental Psychologist." *Annual Review of Psychology* 42 (January): 1–29.
- Etkind, Aleksandr. 2001. *Tolkovanie Puteshestvii: Rossiia i Amerika v Travelogakh I Intertekstakh*. Moscow: Novoe Literaturnoe Obozrenie.
- Fanis, Maria. Forthcoming. *Imaginable War, Unimaginable Peace: The Moral Economy of British and American Relations in the Nineteenth Century*. Ann Arbor: University of Michigan.
- Farley, Reynolds. 1999. "Racial Issues: Recent Trends in Residential Patterns and Intermarriage." In *Diversity and Its Discontents*, edited by Neil Smelser and Jeffrey Alexander, 85–128. Princeton: Princeton University Press.
- Fearon, James. 1999. "What Is Identity (as We Now Use the Word)?" Unpublished manuscript, Stanford University, 3 November.
2003. "Ethnic Structure and Cultural Diversity by Country." *Journal of Economic Growth* 8, no. 2 (June): 195–222.

- Fearon, James, and David Laitin. 2003. "Ethnicity, Insurgency and Civil War." *American Political Science Review* 97, no. 1 (February): 75–90.
- Featherstone, Mike, ed. 1990. *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity*. London: Sage Publications.
- Fedorenko, Nikolai. 1955. "Peking Diary." *New Times* 10 (6 March): 21–25.
- Feng, Chongyi. 1999. "Seeking Lost Codes in the Wilderness: The Search for a Hainanese Culture." *China Quarterly* 160: 1036–1056.
- Fetterman, David M. 1998. *Ethnography: Step by Step*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Field, Les. 1999. *The Grimace of Macho Raton: Artisans, Identity and Nation in Late-Twentieth Century Western Nicaragua*. Durham, NC: Duke University Press.
- Fierke, Karin. 1996. "Multiple Identities, Interfacing Games." *European Journal of International Relations* 2, no. 4 (December): 467–498.
2004. "World or Worlds? The Analysis of Content and Discourse." *Qualitative Methods: Newsletter of the American Political Science Association Organized Section on Qualitative Methods* 2, no. 1: 36–39.
- Fink, Arlene, ed. 2003. *The Survey Kit*. 2nd ed. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Finnemore, Martha. 1996. *National Interests in International Society*. Ithaca: Cornell University Press.
- Finnemore, Martha, and Kathryn Sikkink. 1998. "International Norm Dynamics and Political Change." *International Organization* 52, no. 4 (Fall): 887–917.
- Fiske, Susan T., and Shelley E. Taylor. 1991. *Social Cognition*. 2nd ed. New York: McGraw-Hill.
- Fortner, Michael. 2009. "Must Difference Divide? The Institutional Roots of Racial Politics." Ph.D. dissertation, Department of Government, Harvard University.
- Foucault, Michel. 1971. *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences*. New York: Pantheon Books.
1984. "What Is an Author?" In *The Foucault Reader*, edited by Paul Rabinow, 101–120. New York: Pantheon Books.
- Franklin, John Hope. 1994. *From Slavery to Freedom*. 7th ed. New York: Knopf.
- Frederking, Brian. 2003. "Constructing Post-Cold War Collective Security." *American Political Science Review* 97, no. 3 (August): 363–378.
- Froelich, Josh. 2000. "Tutorial: TextAnalyst Introduction." Bloomington: Megaputer Intelligence Inc. Available online at [http://www.megaputer.com/products/ta/tutorial/textanalyst\\_tutorial\\_1.html](http://www.megaputer.com/products/ta/tutorial/textanalyst_tutorial_1.html).
- Furia, Peter. 2002. "Patriotism, Nationalism and International Politics." Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Boston, September.



- Fursenko, Aleksandr, and Timothy Naftali. 1997. *One Hell of a Gamble: Khrushchev, Castro and Kennedy, 1958–1964*. New York: W. W. Norton.
- Gaertner, Lowell, and Chester A. Insko. 2001. "On the Measurement of Social Orientations in the Minimal Group Paradigm: Norms as Moderators of the Expression of Intergroup Bias." *European Journal of Social Psychology* 31, no. 2 (March): 143–154.
- Gaertner, Samuel L., John F. Dovidio, and Betty A. Bachman. 1996. "Revisiting the Contact Hypothesis: The Induction of a Common Ingroup Identity." *International Journal of Intercultural Relations* 20, nos. 3–4 (Summer–Autumn): 271–290.
- Gaiduk, Ilya V. 2003. *Confronting Vietnam: Soviet Policy toward the Indochina Conflict, 1954–1963*. Stanford: Stanford University Press.
- Gaines, Kevin K. 1996. *Uplifting the Race: Black Leadership, Politics, and Culture in the Twentieth Century*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
- Gamson, William A., and Andre Modigliani. 1989. "Media Discourse and Public Opinion on Nuclear Power: A Constructionist Approach." *American Journal of Sociology* 95, no. 1 (July): 1–37.
- Geertz, Clifford. 1973a. "The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States." In *The Interpretation of Cultures*, 255–311. New York: Basic Books.
- 1973b. *The Interpretation of Cultures*. New York: Basic Books.
- 1973c. "Deep Play: Notes on the Balinese Cockfight." In *The Interpretation of Cultures*, 412–454. New York: Basic Books.
- Gellner, Ernest. 1983. *Nations and Nationalism*. Ithaca: Cornell University Press. Gerner, Deborah J., Philip A. Schrodt, Ronald A. Francisco, and Judith L. Weddle.
1994. "Machine Coding of Event Data Using Regional and International Sources." *International Studies Quarterly* 38, no. 1 (March): 91–119.
- George, Alexander L., and Andrew Bennett. 2005. *Case Studies and Theory Development in the Social Sciences*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Gibadullin, Rustam Mursel'evich. 1993. *Tatarskoe naselenie Naberezhnykh Chelnov*. Naberezhnye Chelny: Mag'rifat.
- Gibson, James L., and Amanda Gouws. 2000. "Social Identities and Political Intolerance: Linkages within the South Africa Mass Public." *American Journal of Political Science* 44, no. 2 (April): 278–292.
- Giddens, Anthony. 1984. *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration*. Berkeley: University of California Press.
1991. *Modernity and Self-Identity*. Stanford: Stanford University Press.
- Gilroy, Paul. 1996. "One Nation under a Groove: The Cultural Politics of 'Race' and Racism in Britain." In *Becoming National*, edited by Geoff Eley and Ronald Grigor Suny, 352–369. New York: Oxford University Press.
- Gitlin, Todd. 1979. "Prime Time Ideology: The Hegemonic Process in Television Entertainment." *Social Problems* 26, no. 3 (February): 251–266.

- Glaser, James M. 1997. "Toward an Explanation of the Racial Liberalism of American Jews." *Political Research Quarterly* 50, no. 2 (June): 437–458.
- Glazer, Nathan. 1997. *We Are All Multiculturalists Now*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
2001. "American Diversity and the 2000 Census." *Public Interest* 144 (Summer): 3–18.
2002. "Do We Need the Census Race Question?" *Public Interest* 145 (Fall): 21–31.
- Glazer, Nathan, and Daniel Moynihan. 1975. Introduction to *Ethnicity: Theory and Experience*, edited by Nathan Glazer and Daniel Moynihan, 1–26. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Gleason, Philip. 1983. "Identifying Identity: A Semantic History." *Journal of American History* 69, no. 4 (March): 910–931.
- Goffman, Erving. 1974. *Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience*. London: Routledge.
- Golder, Mathew. 2005. "Democratic Electoral Systems around the World, 1946–2000." *Electoral Studies* 24, no. 1 (March): 103–121.
- Goldmann, Kjell, Ulf Hannerz, and Charles Westin, eds. 2000. *Nationalism and Internationalism in the Post-Cold War Era*. London: Routledge.
- Goldstein, Joshua, and Ann Morning. 2000. "The Multiple-Race Population of the United States: Issues and Estimates." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 97, no. 11 (November): 6230–6235.
- Goldstein, Judith, and Robert O. Keohane, eds. 1993. *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change*. Ithaca: Cornell University Press.
- Golebiowska, Ewa A. 1996. "The 'Pictures in Our Heads' and Individual-Targeted Tolerance." *Journal of Politics* 58, no. 4 (November): 1010–1034.
2001. "Individual-Targeted Tolerance and Timing of Group Membership Disclosure." *Journal of Politics* 63, no. 4 (November): 1017–1040.
- Goncharov, Sergei N., John W. Lewis, and Litai Xue. 1993. *Uncertain Partners: Stalin, Mao, and the Korean War*. Stanford: Stanford University Press.
- Goodman, B. 2000. "Improvisation on a Semi-Colonial Theme, or, How to Read a Celebration of Transnational Urban Community." *Journal of Asian Studies* 59, no. 4: 889–926.
- Goodman, David S.G. 2002. "Structuring Local Identity: Nation, Province and County in Shanxi during the 1990s." *China Quarterly* 172: 837–862.
- Gordon, Milton M. 1964. *Assimilation in American Life: The Role of Race, Religion and National Origins*. New York: Oxford University Press.
- Gordy, Laurie L., and Alice M. Pritchard. 1995. "Redirecting Our Voyage through History: A Content Analysis of Social Studies Textbooks." *Urban Education* 30, no. 2 (May): 195–218.

- Goskomstat RSFSR. 1991. *Nekotorye pokazateli, kharakterizuiushchie natsional'nyi sostav naseleniia RSFSR: Po dannym Vsesoiuznoi perepisi naseleniia 1989 goda*, vol. 1. Moscow: Respublikanskii informatsionno-izdatel'skii tsentr.
- Gottschalk, Louis A. 1995. *Content Analysis of Verbal Behavior: New Findings and Clinical Applications*. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Gramsci, Antonio. 1971. *Selections from the Prison Notebooks*. New York: International Press.
- Granato, Jim, and Frank Scioli. 2004. "Puzzles, Proverbs, and Omega Matrices: The Scientific and Social Significance of Empirical Implications of Theoretical Models (EITM)." *Perspectives on Politics* 2, no. 2 (June): 313–323.
- Grant, Bruce. 1996. *In the Soviet House of Culture: A Century of Perestroikas*. Princeton: Princeton University Press.
- Greenblatt, Stephen Jay. 1990. *Learning to Curse*. New York: Routledge.
- Greenwald, Anthony G., Jacqueline E. Pickrell, and Shelly D. Farnham. 2002. "Implicit Partisanship: Taking Sides for No Reason." *Journal of Personality and Social Psychology* 83, no. 2 (August): 367–379.
- Gubrium, Jaber F., and James A. Holstein, eds. 2002. *Handbook of Interview Research: Context and Method*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications. Guinier, Lani.
1994. *The Tyranny of the Majority: Fundamental Fairness in Representative Democracy*. New York: Free Press.
- Gurin, Patricia, Shirley Hatchett, and James S. Jackson. 1989. *Hope and Independence: Blacks' Response to Electoral and Party Politics*. New York: Russell Sage Foundation.
- Gurung, R.A.R.
2003. "Comparing Cultural and Individual Learning Tendencies." *American Psychologist* 58, no. 2 (February): 145–146.
- Gutmann, Amy. 2003. *Identity in Democracy*. Princeton: Princeton University Press.
- Guzzini, Stefano. 2000. "A Reconstruction of Constructivism in International Relations." *European Journal of International Relations* 6, no. 2 (June): 147–182.
- Habermas, Juergen. 1995. *Replik auf Einwände in Habermas, Vorstudien und Ergänzungen zur Theorie des kommunikativen Handelns*. Frankfurt am Main: Suhrkamp.
- Hacking, Ian. 1999. *The Social Construction of What?* Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Hall, Rodney Bruce. 1999. *National Collective Identity. Social Constructs and International Systems*. New York: Columbia University Press.
2003. "The Discursive Demolition of the Asian Development Model." *International Studies Quarterly* 47, no. 1 (March): 74–75.
- Hall, Stuart. 1996. "Introduction: Who Needs Identity?" In *Questions of Cultural Identity*, edited by Stuart Hall and Paul du Gay, 1–17. London: Sage Publications.
- Halle, David. 1993. *Inside Culture: Art and Class in the American Home*. Chicago: University of Chicago Press.

- Hanchard, Michael G. 1994. *Orpheus and Power*. Princeton: Princeton University Press.
- Haney-Lopez, Ian F. 1996. *White by Law: The Legal Construction of Race*. New York: New York University Press.
- Haraway, Donna J. 1991. *Simians, Cyborgs, and Women: The Reinvention of Nature*. New York: Routledge.
- Hardy, Cynthia, Bill Harley, and Nelson Phillips. 2004. "Discourse Analysis and Content Analysis: Two Solitudes?" *Qualitative Methods: Newsletter of the American Political Science Association Organized Section on Qualitative Methods* 2, no. 1 (Spring): 19–22.
- Harris, Cheryl I. 1993. "Whiteness as Property." *Harvard Law Review* 106, no. 8 (June): 1709–1795.
- Harris, David R., and Jeremiah J. Sims. 2002. "Who Is Multi-racial? Assessing the Complexity of Lived Race." *American Sociological Review* 67, no. 4 (August): 614–627.
- Harris-Lacewell, Melissa V. 2004. *Barbershops, Bibles, and BET: Everyday Talk and Black Political Thought*. Princeton: Princeton University Press.
- Harrison, Simon. 1999. "Cultural Boundaries." *Anthropology Today* 115, no. 5: 10–13.
- Hart, Rod P. 2000. *The Text-Analysis Program: Diction 5.0*. Austin: Digitext.
- Haslam, S. Alex, Michael J. Platow, John C. Turner, Katherine J. Reynolds, Craig McGarty, Penny Oakes, Susan B. Johnson, Michelle K. Ryan, and Kristine Veenstra. 2001. "Social Identity and the Romance of Leadership: The Importance of Being Seen to Be 'Doing It for Us.'" *Group Processes and Intergroup Relations* 4, no. 3 (July): 191–205.
- Hemmer, Christopher, and Peter Katzenstein. 2002. "Why Is There No NATO in Asia? Collective Identity, Regionalism, and the Origins of Multilateralism." *International Organization* 56, no. 3 (Summer): 575–607.
- Henry, Charles P. 1992. "Clarence Thomas and the National Black Identity." *Black Scholar* 22, no. 1–2 (Winter–Spring): 40–41.
- Herrera, Yoshiko M. 2005. *Imagined Economies: The Sources of Russian Regionalism*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Herrera, Yoshiko M., and Bear F. Braumoeller. 2004. "Symposium: Discourse and Content Analysis." *Qualitative Methods: Newsletter of the American Political Science Association Organized Section on Qualitative Methods* 2, no. 1: 15–18.
- Herring, Mary, Thomas B. Jankowski, and Ronald E. Brown. 1999. "Pro-black Doesn't Mean Anti-white: The Structure of African-American Group Identity." *Journal of Politics* 61, no. 2 (May): 363–386.
- Herrmann, Richard K., J. Voss, T. Schooler, and J. Ciarrochi. 1997. "Images in International Relations: An Experimental Test of Cognitive Schemata." *International Studies Quarterly* 41, no. 3: 403–433.
- Hershberg, James G., ed. 1996–1997. "More New Evidence on the Cold War in Asia." *Cold War International History Project Bulletin* 8–9 (Winter): 220–269.

- Hertog, James K., and David P. Fan. 1995. "The Impact of Press Coverage on Social Beliefs: The Case of HIV Transmission." *Communication Research* 22, no. 5 (October): 545–574.
- Higgins, John, ed. 2001. *The Raymond Williams Reader*. Oxford: Blackwell.
- Hint, Mati. 1988. "Eesti Vabariik ja Eesti Keel." *Looming* 5: 679–682.
- Hirschman, Charles, Richard Alba, and Reynolds Farley. 2000. "The Meaning and Measurement of Race in the U.S. Census: Glimpses into the Future." *Demography* 37, no. 3 (August): 381–394.
- Ho, D. Y. F. 2000. "Dialectical Thinking: Neither Eastern nor Western." *American Psychologist* 55, no. 9 (September): 1064–1065.
- Hochschild, Jennifer. 2003. "Multiple Racial Identifiers in the 2000 Census, and Then What?" In *The New Race Question: How the Census Counts Multiracial Individuals*, edited by Joel Perlmann and Mary C. Waters, 340–353. New York: Russell Sage Foundation.
- Hoffman, Rose Marie. 2001. "The Measurement of Masculinity and Femininity: Historical Perspective and Implications for Counseling." *Journal of Counseling and Development* 79, no. 4 (Fall): 472–485.
- Hogg, Michael A., and Dominic Abrams. 1986. *Social Identifications: A Social Psychology of Intergroup Relations and Group Processes*. London: Routledge.
- Hogg, Michael A., and Sarah C. Hains. 1998. "Friendship and Group Identification: A New Look at the Role of Cohesiveness in Groupthink." *European Journal of Social Psychology* 28, no. 3 (May): 323–341.
- Hogg, Michael A., Deborah J. Terry, and Katherine M. White. 1995. "A Tale of Two Theories: A Critical Comparison of Identity Theory with Social Identity Theory." *Social Psychology Quarterly* 58, no. 4: 255–269.
- Hollinger, David. 1995. *Post-Ethnic America: Beyond Multiculturalism*. New York: Basic Books.
2003. "Amalgamation and Hypodescent: The Question of Ethnoracial Mixture in the History of the United States." *American Historical Review* 108, no. 5 (December): 1363–1390.
- Holt, Thomas C. 1995. "Reconstruction in United States History Textbooks." *Journal of American History* 81, no. 4 (March): 1641–1651.
2000. *The Problem of Race in the Twenty-first Century*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Hooper, Michael. 1976. "The Structure and Measurement of Social Identity." *Public Opinion Quarterly* 40, no. 2: 154–164.
- Hooson, David J. M., ed. 1994. *Geography and National Identity*. Oxford: Blackwell.
- Hopf, Ted. 1998. "The Promise of Constructivism in IR Theory." *International Security* 23, no. 1 (Summer): 171–200.
2002. *Social Construction of International Politics: Identities and Foreign Policies, Moscow, 1955 and 1999*. Ithaca: Cornell University Press.



2004. "Discourse and Content Analysis: Some Fundamental Incompatibilities." *Qualitative Methods: Newsletter of the American Political Science Association Organized Section on Qualitative Methods* 2, no. 1 (Spring): 31–33.
- Hornsey, Matthew J., Mark Trembath, and Sasha Gunthorpe. 2004. "'You Can Criticize Because You Care': Identity Attachment, Constructiveness, and the Intergroup Sensitivity Effect." *European Journal of Social Psychology* 34, no. 5 (September–October): 499–518.
- Hornsey, Matthew J., and Armin Imani. 2004. "Criticizing Groups from the Inside and the Outside: An Identity Perspective on the Intergroup Sensitivity Effect." *Personality and Social Psychology Bulletin* 30, no. 3 (March): 365–383.
- Hornsey, Matthew J., and Jolanda Jetten. 2003. "Not Being What You Claim to Be: Imposters as Sources of Group Threat." *European Journal of Social Psychology* 33, no. 5 (September): 639–657.
- Hornsey, Matthew J., Russell Spears, Iris Creemers, and Michael A. Hogg. 2003. "Relations between High and Low Power Groups: The Importance of Legitimacy." *Personality and Social Psychology Bulletin* 29, no. 2 (February): 216–227.
- Horowitz, Donald. 1975. "Ethnic Identity." In *Ethnicity: Theory and Experience*, edited by Nathan Glazer and Daniel Moynihan. Cambridge, MA: Harvard University Press.
1985. *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley: University of California Press.
- Horowitz, Michael.
2002. "Research Report on the Use of Identity Concepts in International Relations." Unpublished manuscript, Harvard Identity Project, Cambridge, Massachusetts, July.
- Horton, Carol A. 2005. *Race and the Making of American Liberalism*. New York: Oxford University Press.
- Hsieh, Raymond. 2004. "Comparison across Reference Frames: Rotation of Galileo Space with Inconsistent Objects – an Example of Comparison of User's Perception and Online Legal Policy." Ph.D. dissertation, State University of New York at Buffalo.
- Huddy, Leonie. 2001. "From Social to Political Identity: A Critical Examination of Social Identity Theory." *Political Psychology* 22, no. 1: 127–156.
- Hunter, John A., Kypros Kypri, Natalie M. Stokell, Mike Boyes, Kerry S. O'Brien, and Kathleen E. McMenamin. 2004. "Social Identity, Self-Evaluation and In-Group Bias: The Relative Importance of Particular Domains of Self-Esteem to the In-Group." *British Journal of Social Psychology* 43, no. 1 (March): 59–81.
- Huntington, Samuel. 2000. "Reconsidering Immigration: Is Mexico a Special Case?" *Backgrounder*. Washington, DC: Center for Immigration Studies.
2004. *Who Are We? Challenges to American National Identity*. New York: Simon and Schuster.
- Hurd, Ian. 1999. "Legitimacy and Authority in International Politics." *International Organization* 53, no. 2 (Spring): 379–408.

- Hymans, Jacques E.C. 2006. *The Psychology of Nuclear Proliferation: Identities, Emotions, and Foreign Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Inglehart, Ronald, and Wayne E. Baker. 2000. "Modernization, Cultural Change, and the Persistence of Traditional Values." *American Sociological Review*, 65, no. 1 (February): 19–51.
- Iskhaki, Gaiiaz. 1991. *Idel' Ural*. Kazan: Tatarskoe knizhnoe izdatel'stvo.
- Iyengar, S., and D. R. Kinder. 1987. *News That Matters*. Chicago: University of Chicago Press.
- Jacob, Philip E., and James V. Toscano, eds. 1964. *The Integration of Political Communities*. Philadelphia: Lippincott.
- James, William. 1981. *The Principles of Psychology*. Vol. 1. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Jencks, Christopher. 2001. "Who Should Get In?" *New York Review of Books* 48, no. 19 (29 November): 94–101.
- Jepperson, Ronald, Alexander Wendt, and Peter J. Katzenstein. 1996. "Norms, Identity, and Culture in National Security." In *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*, edited by Peter J. Katzenstein, 33–75. New York: Columbia University Press.
- Johnston, Alastair I. 1995. *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History*. Princeton: Princeton University Press.
- Jones, Edward E., and Harold Sigall. 1971. "The Bogus Pipeline: A New Paradigm for Measuring Affect and Attitude." *Psychological Bulletin* 76: 349–364.
- Jones-Correa, Michael, and David L. Leal. 1996. "Becoming 'Hispanic': Secondary Panethnic Identification among Latin American-Origin Populations in the United States." *Hispanic Journal of Behavioral Sciences* 18, no. 2: 214–254.
- Jun, Niu. 1998. "The Origins of the Sino-Soviet Alliance." In *Brothers in Arms: The Rise and Fall of the Sino-Soviet Alliance, 1945–1963*, edited by Odd Arne Westad, 47–89. Stanford: Stanford University Press.
- Junn, Jane. 1999. "Participation in Liberal Democracy: The Political Assimilation of Immigrants and Ethnic Minorities in the United States." *American Behavioral Scientist* 42, no. 9 (June–July): 1417–1438.
- Kaarbo, Juliet, and Deborah H. Gruenfeld. 1998. "Whither the Study of Governmental Politics in Foreign Policymaking? A Symposium." *Mershon International Studies Review* 42, no. 2 (July): 226–233.
- Kaasik, Tonis. 1995. *Ida-Virumaa: Man, Economy, Nature*. Tallinn: Stockholm Environment Institute.
- Kabanoff, Boris, and Paul Nesbit. 1997. "Metamorphic Effects of Power as Reflected in Espoused Organizational Values: Implications for Corporate Governance." *Australian Psychologist* 32, no. 1 (March): 62–70.
- Kaplan, Cynthia. 2006. "Setting the Political Agenda: Cultural Discourse in the Estonian Transition." In *Empire to Nation: Historical Perspectives on the Mak- ing*



- of the *Modern World*, edited by Joseph W. Esherick, Hasan Kayali, and Eric Van Young, 340–372. Boulder, CO: Rowman and Littlefield Publishers.
- Kaplan, Cynthia S., and Henry E. Brady. 1999. "Issue Framing, Elite Actions, and Estonian Mobilization for Independence: 1988–1993." Paper presented at the meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, 17 April.
2002. "Russian Identity at the Time of Independence: Media Choice and Cognitive Worlds." Paper presented at the special convention on "Nationalism, Identity and Regional Cooperation: Compatibilities and Incompatibilities," Forli, Italy, 4–9 June.
- Kaplinski, Jaan. 1989. "Puha riik ja revolutsioon." *Looming* 2: 1669–1672.
- Kasfir, Nelson. 1976. *The Shrinking Political Arena*. Berkeley: University of California Press.
1979. "Explaining Ethnic Political Participation." *World Politics* 31, no. 3 (April): 365–388.
- Katzenstein, Peter J. 1996. *Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan*. Ithaca: Cornell University Press.
- Keck, Margaret, and Kathryn Sikkink. 1998. *Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Relations*. Ithaca: Cornell University Press.
- Keefer, Philip. 2002. "DPI Database of Political Institutions: Changes and Variable Institutions." Typescript, World Bank, Washington, DC.
- Kelam, Tunne. 1989. "Eesti Vabariik kui reaalsus: Intervjuu Toomas Haugile." *Looming* 5: 646–653.
- Kelley, Robin. 1994. *Race Rebels: Culture, Politics, and the Black Working Class*. New York: Free Press.
2002. *Freedom Dreams*. Boston: Beacon Press.
- Kellner, Douglas. 1990. *Television and the Crisis of Democracy*. Boulder: Westview Press.
- Kelly, Caroline. 1988. "Intergroup Differentiation in a Political Context." *British Journal of Social Psychology* 27, no. 4 (December): 319–332.
1989. "Political Identity and Perceived Intergroup Homogeneity." *British Journal of Social Psychology* 28, no. 3 (October): 239–250.
- Kelman, Herbert C. 1969. "Patterns of Personal Involvement in the National System: A Social-Psychological Analysis of Political Legitimacy." In *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory*, rev. ed., edited by J. N. Rosenau, 276–287. New York: Free Press.
1997. "Negotiating National Identity and Self-Determination in Ethnic Conflicts." *Negotiation Journal* 13, no. 4: 327–340.
1999. "The Interdependence of Israeli and Palestinian National Identities." *Journal of Social Issues* 55, no. 3: 581–600.
2001. "The Role of National Identity in Conflict Resolutions." In *Social Identity, Intergroup Conflict, and Conflict Reduction*, edited by Richard D. Ashmore, Lee Jussim, and David Wilder, 187–212. Oxford: Oxford University Press.

- Kertzer, David, and Dominique Arel. 2002. *Census and Identity*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Key, Vladimir Orlando. 1949. *Southern Politics in State and Nation*. New York: Knopf.
- Khrushchev, Nikita S. 1997. *Vospominaniia: Izbrannye Fragmenty*. Moscow: Vagrius.
- Khrushchev, Sergei N. 2000. *Nikita Khrushchev and the Creation of a Superpower*. University Park: Pennsylvania State University Press.
- Kier, Elizabeth. 1996. "Culture and French Military Doctrine before World War II." In *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*, edited by Peter J. Katzenstein, 186–215. New York: Columbia University Press.
1997. *Imagining War: French and British Military Doctrine between the Wars*. Princeton: Princeton University Press.
1998. "Homosexuals in the U.S. Military: Open Integration and Combat Effectiveness." *International Security* 23, no. 2 (Autumn): 5–39.
- Kim, Claire Jean. 2000. *Bitter Fruit: The Politics of Black-Korean Conflict in New York City*. New Haven: Yale University Press.
- King, Gary, James Honaker, Anne Joseph, and Kenneth Scheve. 2001. "Analyzing Incomplete Political Science Data: An Alternative Algorithm for Multiple Imputation." *American Political Science Review* 95, no. 1 (March): 49–69.
- King, Gary, Michael Tomz, and Jason Wittenberg. 2003. "Clarify: Software for Interpreting and Presenting Statistical Results." *Journal of Statistical Software* 8, no. 1 (January): 245–246.
- Kionka, Riina. 1990. "Estonians." In *The Nationalities Question in the Soviet Union*, edited by Graham Smith, 40–53. London: Longman.
- Kirch, Marika. 1997. "Mass Media and Integration of the Russian Population." In *The Integration of Non-Estonians into Estonian Society: History, Problems, and Trends*, edited by Aksel Kirch, 94–105. Tallinn: Estonian Academy Publishers.
- Klandermans, Bert. 1997. *The Social Psychology of Protest*. Cambridge, MA: Blackwell.
- Klotz, Audie. 1995a. *Norms in International Relations: The Struggle against Apartheid*. Ithaca: Cornell University Press.
- 1995b. "Norms Reconstituting Interests: Global Racial Equality and U.S. Sanctions Against South Africa." *International Organization* 49, no. 3 (Summer): 451–478.
- Knowles, E. D., and K. Peng. 2005. "White Selves: Conceptualizing and Measuring a Dominant-Group Identity." *Journal of Personality and Social Psychology* 89, no. 2: 223–241.
- Kornienko, Georgii M. 1994. *Kholodnaia Voina: Svidetelstvo ee Uchastnika*. Moscow: Mezhdunarodnye otnosheniia.
- Kramer, Roderick M., Pamela Pommerenke, and Elizabeth Newton. 1993. "The Social Context of Negotiation: Effects of Social Identity and Interpersonal Accountability on Negotiator Decision Making." *Journal of Conflict Resolution* 37, no. 4 (December): 633–654.

- Kratochwil, Friedrich V. 2000. "Constructing a New Orthodoxy? Wendt's 'Social Theory of International Politics' and the Constructivist Challenge." *Millennium* 29, no. 1 (January): 73–101.
- Krieger, Susan. 1983. *The Mirror Dance: Identity in a Women's Community*. Philadelphia: Temple University Press.
- Krippendorff, Klaus. 2004. *Content Analysis: An Introduction to Its Methodology*. 2nd ed. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Krosnick, J. A., and D. R. Kinder. 1990. "Altering the Foundations of Support for the President through Priming." *American Political Science Review* 84, no. 3: 497–512.
- Kruskal, Joseph B. 1983. "An Overview of Sequence Comparison." In *Time Warps, Strings Edits and Macromolecules: The Theory and Practice of Sequence Comparison*, edited by David Sankoff and Joseph B. Kruskal, 1–44. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Kuhn, Manfred H., and Thomas S. McPartland. 1954. "An Empirical Investigation of Self-Attitudes." *American Sociological Review* 19, no. 1: 68–76.
- Kuklinski, James, Paul Sniderman, K. Knight, T. Piazza, Philip Tetlock, L. Gordon, and Barbara Mellers. 1997. "Racial Prejudice and Attitudes toward Affirmative Action." *American Journal of Political Science* 41: 402–419.
- Kulik, Boris T. 2000. *Sovetsko-Kitaiskii Raskol: Prichiny i Posledstviia*. Moscow: Institut Dal'nego Vostoka RAN.
- Laar, Mart, Urmas Ott, and Sirje Endre. 1996. *Teine Eesti: Eesti iseseisvuse taassünd 1986–1991*. Tallinn: Meedia- ja Kirjastuskompanii.
- Laffey, Mark, and Jutta Weldes. 2004. "Methodological Reflections on Discourse Analysis." *Qualitative Methods Newsletter* 2, no. 1 (Spring): 28–31.
- Lagerspetz, Mikko. 1993. "Social Problems in Estonian Mass Media, 1975–1991." *Acta Sociologica* 36, no. 4: 357–369.
1996. "Constructing Post-Communism: A Study in the Estonian Social Problems Discourse." *Turun Yliopiston Julkaisuja Ser. B Osa-tom. 214 Humaniora*. Turun Yliopisto, Turku.
- Lagerspetz, Mikko, and Rein Raud. 1997. *Cultural Policy in Estonia*. Strasbourg: Council of Europe.
- Laitin, David D. 1998. *Identity in Formation: The Russian-Speaking Populations in the Near Abroad*. Ithaca: Cornell University Press.
2000. "What Is a Language Community?" *American Journal of Political Science* 44, no. 1 (January): 142–155.
2002. "Culture and National Identity: 'The East' and European Integration." *West European Politics* 25, no. 2: 56–80.
- Laitin, David, and Kanchan Chandra. 2002. "A Constructivist Framework for Thinking about Identity Change." Unpublished Manuscript, Stanford University and New York University, December.

- Laitin, David, and Daniel Posner. 2001. "The Implications of Constructivism for Constructing Ethnic Fractionalization Indices." *APSA-CP* 12, no. 1 (Winter): 13–17.
- Lallukka, Seppo. 1990. "The East Finnic Minorities in the Soviet Union: An Appraisal of the Erosive Trends." *Suomalaisen Tiedeakatemia Toimituksia Ser. B.*, vol. 252. Helsinki: Suomalainen Tiedeakatemia.
- Lamont, Michele. 2001. "Culture and Identity." In *Handbook of Sociological Theory*, edited by Jonathan H. Turner. New York: Kluwer-Plenum.
- Lazarevska, Elena, Jayne M. Sholl, and Michael D. Young. 2006. "Links among Beliefs and Personality Traits: The Distinctive Language of Terrorists." In *Beliefs and Leadership in World Politics: Methods and Application of Operational Code Analysis*, edited by Mark Schafer and Stephen G. Walker, 171–185. New York: Palgrave Macmillan.
- Lazarus, Neil. 1999. *Nationalism and Cultural Practice in the Postcolonial World*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lee, Jennifer, and Frank D. Bean. 2004. "America's Changing Color Lines: Immigration, Race/Ethnicity, and Multiracial Identification." *Annual Review of Sociology* 30 (August): 221–242.
- Lee, Raymond M. 1995. *Dangerous Fieldwork*. Newbury Park, CA: Sage Publications.
- Lee, Richard M., and Hyung Chol Yoo. 2004. "Structure and Measurement of Ethnic Identity for Asian American College Students." *Journal of Counseling Psychology* 51, no. 2 (April): 263–269.
- Lee, Taeku. 2004. "Between Social Theory and Social Science Practice: Towards a New Approach to the Survey Measurement of Race." Paper presented at the Harvard Identity Project Conference, Cambridge, Massachusetts, 9–11 December.
- Lee, Yuch-Ting. 2000. "What Is Missing in Chinese-Western Dialectical Reasoning?" *American Psychologist* 55, no. 9 (September): 1065–1067.
- Lehman, Fritz, ed. 1992. *Semantic Networks in Artificial Intelligence*. New York: Pergamon Press.
- Levine, Robert A., and Donald T. Campbell. 1971. *Ethnocentrism: Theories of Conflict, Ethnic Attitudes, and Group Behavior*. New York: Wiley.
- Lewin, Kurt, Ronald Lippitt, and Ralph White. 1939. "Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally Created 'Social Climates.'" *Journal of Social Psychology*, 10 (May): 271–299.
- Li, Jin. 2003. "The Core of Confucian Learning." *American Psychologist* 58, no. 2 (February): 146–147.
- Lieberson, Stanley, and Mary C. Waters. 1993. "The Ethnic Responses of Whites: What Causes Their Instability, Simplification, and Inconsistency?" *Social Forces* 72, no. 2 (December): 421–450.
- Lien Pei-Te, Margaret Conway, and Janelle Wong. 2004. *The Politics of Asian Americans*. New York: Routledge.

- Lijphart, Arend. 1977. *Democracy in Plural Societies*. New Haven: Yale University Press.
- Lind, Michael. 1995. *The Next American Nation*. New York: Free Press.
- Lipsitz, George. 1998. *The Possessive Investment in Whiteness*. Philadelphia: Temple University Press.
- Liu, James H, Ken'ichi Ikeda, and Marc Stewart Wilson. 1998. "Interpersonal Environmental Effects on Political Preferences: The 'Middle Path' for Conceptualizing Social Structures in New Zealand and Japan." *Political Behavior* 20, no. 3 (September): 183–212.
- Lofland, John, and Lyn H. Lofland. 1995. *Analyzing Social Settings: A Guide to Qualitative Observation and Analysis*. Belmont, CA: Wadsworth.
- Lombard, Matthew, Jennifer Snyder-Duch, and Cheryl Campanella Bracken. 2002. "Content Analysis in Mass Communication: Assessment and Reporting of Inter-coder Reliability." *Human Communication Research* 28, no. 4 (October): 587–604.
- Lowe, Will. 2002. "Software for Content Analysis: A Review." Unpublished paper. <http://people.iq.harvard.edu/~wlowe/Publications/rev.pdf>.
- 2004a. "Content Analysis and Its Place in the (Methodological) Scheme of Things." *Qualitative Methods: Newsletter of the American Political Science Association Organized Section on Qualitative Methods* 2, no. 1 (Spring): 25–27.
- 2004b. *Software for Content Analysis—A Review*. Unpublished manuscript, Harvard University, Cambridge, Massachusetts.
- Luhtanen, Riia K., and Jennifer Crocker. 1992. "A Collective Self-Esteem Scale: Self-Evaluation of One's Social Identity." *Personality and Social Psychology Bulletin* 18: 302–318.
- Luthi, Lorenz. 2008. *The Sino-Soviet Split*. Princeton: Princeton University Press.
- Maloney, Suzanne. 2002. "Identity and Change in Iran's Foreign Policy." In *Identity and Foreign Policy in the Middle East*, edited by Shibley Telhami and Michael Barnett, 88–116. Ithaca: Cornell University Press.
- March, James G., and Johan P. Olsen. 1989. *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics*. New York: Free Press.
1995. *Democratic Governance*. New York: Free Press.
1998. "The Institutional Dynamics of International Political Orders." *International Organization* 52, no. 4 (Fall): 943–969.
- Marcia, James E. 1993. *Ego Identity: A Handbook for Psychosocial Research*. New York: Springer-Verlag.
- Marcus, George E., and Michael M. J. Fischer, eds. 1986. *Anthropology as Cultural Critique: An Experimental Moment in the Human Sciences*. Chicago: University of Chicago Press.
- Markus, Hazel. 1977. "Self-Schemata and Processing Information about the Self." *Journal of Personality and Social Psychology* 35: 63–78.
- Marks, Jonathan. 1994. "Black, White and Other: Racial Categories Are Cultural Constructs Masquerading as Biology." *Natural History* 103, no. 12 (December): 32–35.



- Mar-Molinero, Clare. 2000. *Politics of Language in the Spanish-Speaking World*. London: Routledge.
- Marques, Jose M., Dominic Abrams, Dario Paez, and Michael A. Hogg. 2001. "Social Categorization, Social Identification, and Rejection of Deviant Group Members." In *Blackwell Handbook of Social Psychology: Group Processes*, edited by Michael A. Hogg and R. Scott Tindal, 400–424. Oxford: Blackwell.
- Marques, Jose, Dominic Abrams, Dario Paez, and Cristina Martinez-Taboada. 1998. "The Role of Categorization and In-Group Norms in Judgments of Groups and Their Members." *Journal of Personality and Social Psychology* 75, no. 4 (October): 976–988.
- McCarthy, John D., Clark McPhail, and Jackie Smith. 1996. "Images of Protest: Dimensions of Selection Bias in Media Coverage of Washington Demonstrations, 1982 and 1991." *American Sociological Review* 61, no. 3 (June): 478–499.
- McCracken, Grant. 1988. *The Long Interview*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- McDermott, Rose. 2004. "Psychological Approaches to Identity: Definition, Measurement and Experimentation." Paper prepared for the Harvard Identity Project Conference, Cambridge, Massachusetts, 9–11 December.
- Mead, George Herbert. 1934. *Mind, Self, and Society*. Chicago: University of Chicago Press.
- Mearsheimer, John J. 1990. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." *International Security* 15, no. 1: 5–56.
- 1994–1995. "The False Promise of International Institutions." *International Security* 19, no. 3 (Winter): 5–49.
- Meeus, Wim, Jurjen Iedema, and Gerard Maassen. 2002. "Commitment and Exploration as Mechanisms of Identity Formation." *Psychological Reports* 90, no. 3 (June): 771–785.
- Mendelberg, Tali. 2001. *The Race Card: Campaign Strategy, Implicit Messages and the Norm of Equality*. Princeton: Princeton University Press.
- Mercer, Jonathan. 1995. "Anarchy and Identity." *International Organization* 49, no. 2 (Spring): 229–252.
- Merritt, Richard L. 1966. *Symbols of American Community, 1735–1775*. New Haven: Yale University Press.
- Metskas, Amanda K., Amy Horowitz, and Donald A. Sylvan. 2006. "Identity, Music, and the Politics of Mizrahi Jews in Israel." Unpublished manuscript, Ohio State University.
- Mill, John Stuart. [1861] 1991. *Considerations on Representative Government*. Reprint, New York: Prometheus Books, 1991.
- Miller, J. M., and J. A. Krosnick. 2000. "News Media Impact on the Ingredients of Presidential Evaluations." *American Journal of Political Science* 44, no. 2: 301–315.

- Milliken, Jennifer. 1999. "The Study of Discourse in International Relations: A Critique of Research and Methods." *European Journal of International Relations* 5, no. 2 (June): 225–254.
- Milner, Helen V. 1997. *Interests, Institutions, and Information: Domestic Politics and International Relations*. Princeton: Princeton University Press.
- Mitrany, David. 1944. *A Working Peace System: An Argument for the Functional Development of International Organization*. London: Royal Institute of International Affairs; New York: Oxford University Press.
- Mitzen, Jennifer. 2005. "Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma." Unpublished Manuscript, Ohio State University, April.
- Monroe, Kristen R. 2001. "Morality and a Sense of Self: The Importance of Identity and Categorization for Moral Action." *American Journal of Political Science* 45, no. 3 (July): 491–507.
- Monroe, Kristen R., James Hankin, and Renee Bukovchik van Vechten. 2000. "The Psychological Foundations of Identity Politics." *Annual Review of Political Science* 3: 419–447.
- Moravcsik, Andrew. 1997. "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics." *International Organization* 51, no. 4 (Autumn): 513–553.
- Morning, Ann. 2003. "New Faces, Old Faces: Counting the Multi-racial Population Past and Present." In *New Faces in a Changing America: Multiracial Identity in the 21st Century*, edited by Loretta I. Winters and Herman L. DeBose, 41–67. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Morrison, Toni. 1992. "Introduction: Friday on the Potomac." In *Race-ing Justice, Engendering Power: Essays on Anita Hill, Clarence Thomas and the Construction of Social Reality*, edited by Toni Morrison, vii–xxx. New York: Pantheon Books.
- Mozaffar, Shaheen, and James Scarritt. 2003. "Electoral Institutions, Ethnopolitical Cleavages, and Party Systems in Africa's Emerging Democracies." *American Political Science Review* 97, no. 3 (August): 379–390.
- Mueller, Carol. 1997. "International Press Coverage of East German Protest Events, 1989." *American Sociological Review* 62, no. 5 (October): 820–832.
- Mullin, Barbara-Ann, and Michael A. Hogg. 1998. "Dimensions of Subjective Uncertainty in Social Identification and Minimal Intergroup Discrimination." *British Journal of Social Psychology* 37, no. 3 (October): 345–365.
- Murphy, Gregory L., and Douglas L. Medin. 1985. "The Role of Theories in Conceptual Coherence." *Psychological Review* 92, no. 3: 289–316.
- Nadler, A., and S. Halabi. 2006. "Intergroup Helping as Status Relations: Effects of Status Stability, Identification, and Type of Help on Receptivity to High Status Group's Help." *Journal of Personality and Social Psychology* 91: 97–110.
- Nadler, A., and I. Liviatan. 2006. "Intergroup Reconciliation: Effects of Adversary's Expressions of Empathy, Responsibility, and Recipients' Trust." *Personality and Social Psychology Bulletin* 32: 459–470.



- Nagel, Joanne. 1995. "American Indian Ethnic Renewal: Politics and the Resurgence of Identity." *American Sociological Review* 60, no. 6 (December): 947–965.
- Nandy, Ashish. 1983. *The Intimate Enemy: Loss and Recovery of Self under Colonialism*. Delhi: Oxford University Press.
- Naples, Nancy A. 1998. *Community Activism and Feminist Politics: Organizing across Race, Class, and Gender*. New York: Routledge.
- Nau, Henry R. 2002. *Identity and Power in American Foreign Policy*. Ithaca: Cornell University Press.
- Neuendorf, Kimberly A. 2002. *The Content Analysis Guidebook*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- 2004a. "Content Analysis: A Contrast and Complement to Discourse Analysis." *Qualitative Methods: Newsletter of the American Political Science Association Organized Section on Qualitative Methods* 2, no. 1 (Spring): 33–36.
- 2004b. "Quantitative Content Analysis Options for the Measurement of Identity." Paper presented to the Harvard Identity Project Conference, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, 9–11 December.
- Neuendorf, Kimberly A., Brian F. Blake, and Colin Valdiserri. 2003. "Acculturation in the Global Marketplace." Paper presented to the Midwest Association for Public Opinion Research, Chicago, November.
- Neumann, Iver B. 1996. "Self and Other in International Relations." *European Journal of International Relations* 2, no. 2 (June 1996): 139–174.
1999. *Uses of the Other: "The East" in European Identity Formation*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Nobles, Melissa. 2000. *Shades of Citizenship: Race and the Census in Modern Politics*. Stanford: Stanford University Press.
- Nordenstreng, Kaarle, and Herbert I. Schiller, eds. 1993. *Beyond National Sovereignty: International Communications in the 1990s*. Norwood: Ablex Publishing.
- North, Douglass. 1990. *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Norton, Anne. 1988. *Reflections on Political Identity*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Noyes, Dorothy. 2003. *Fire in the Plaça: Catalan Festival Politics after Franco*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Nutt, Mart. 1990. "Kollaboratsionism." *Looming* 9: 1269–1273.
- Oetting, Gene, and Fred Beauvais. 1990–1991. "Orthogonal Cultural Identification Theory: The Cultural Identification of Minority Adolescents." Special issue: "Use and Misuse of Alcohol and Drugs: Ethnicity Issues." *International Journal of the Addictions* 25 (May): 655–685.
- Okiihiro, Gary. 2001. *Common Ground: Reimagining American History*. Princeton: Princeton University Press.

- Oliver, Carl R. 2004. "Impact of Catastrophe on Pivotal National Leaders' Vision Statements: Correspondences and Discrepancies in Moral Reasoning, Explanatory Style, and Rumination." *Dissertation Abstracts International: Section B: The Sciences and Engineering* 64 (12-B): 6359.
- Oliver, Pamela E., and Gregory M. Maney. 2000. "Political Processes and Local Newspaper Coverage of Protest Events: From Selection Bias to Triadic Interactions." *American Journal of Sociology* 106, no. 2 (September): 463–505.
- Oliver, Pamela E., and Daniel J. Myers. 1999. "How Events Enter the Public: Conflict, Location, and Sponsorship in Local Newspaper Coverage of Public Events." *American Journal of Sociology* 105, no. 1 (July): 38–87.
- Omi, Michael. 2000. "The Changing Meaning of Race." In *America Becoming: Racial Trends and Their Consequences*, vol. 1, edited by Neil J. Smelser, William Julius Wilson, and Fay Mitchell, 243–263. Washington, DC: National Academy Press.
- Omi, Michael, and Howard Winant. 1994. *Racial Formation in the United States*. Rev. ed. New York: Routledge.
- Oshiba, Ryo. 2002. "National Symbols, History Textbooks and Neo-nationalism in Japan." In *"We the People" in the Global Age: A Re-examination of Nationalism and Citizenship*, edited by Ryo Oshiba, Edward Rhodes, and Chieko Kitagawa Otsuru, 125–135. Osaka: Japan Center for Area Studies.
- Oshiba, Ryo, Edward Rhodes, and Chieko Kitagawa Otsuru, eds. 2002. *"We the People" in the Global Age: A Re-examination of Nationalism and Citizenship*. Osaka: Japan Center for Area Studies.
- Ownbey, Shiretta, and Patricia Horridge. 1998. "The Suinn-Lew Asian Self-Identity Acculturation Scale: Test with a Non-student, Asian-American Sample." *Social Behavior and Personality* 26, no. 1: 57–68.
- Padilla, Amado M., ed. 1980. *Acculturation: Theory, Models and Some New Findings*. Boulder: Westview.
- Peng, Kaiping, and R. E. Nisbett. 1999. "Culture, Dialectics, and Reasoning about Contradiction." *American Psychologist* 54, no. 9 (September): 741–754.
2000. "Dialectical Responses to Questions about Dialectical Thinking." *American Psychologist* 55, no. 9 (September): 1067–1068.
- Pennington, Nancy, and Reid Hastie. 1986. "Evidence Evaluation in Complex Decision Making." *Journal of Personality and Social Psychology* 51, no. 2 (August): 242–258.
- Perlmann, Joel, and Mary C. Waters, eds. 2003. *The New Race Question: How the Census Counts Multiracial Individuals*. New York: Russell Sage Foundation.
- Petersen, Lars-Eric, and Hartmut Blank. 2003. "Ingroup Bias in the Minimal Group Paradigm Shown by Three-Person Groups with High or Low State Self-Esteem." *European Journal of Social Psychology* 33, no. 2 (March): 149–162.

- Phillips, Nelson, and Cynthia Hardy. 2002. *Discourse Analysis: Investigating Processes of Social Construction*. Thousand Oaks, CA.: Sage Publications.
- Pinter, Brad, and Anthony G. Greenwald. 2004. "Exploring Implicit Partisanship: Enigmatic (but Genuine) Group Identification and Attraction." *Group Processes and Intergroup Relations* 7, no. 3 (July): 283–296.
- Platow, Michael J., and Daan van Knippenberg. 2001. "A Social Identity Analysis of Leadership Endorsement: The Effects of Leader Intergroup Prototypicality and Distributive Intergroup Fairness." *Personality and Social Psychology Bulletin* 27, no. 11 (November): 1508–1519.
- "Plenum, TsK KPSS, Iiun 1957. Stenograficheskii Otchet." 1993. *Istoricheskii Arkhiv* (3).
- "Plenum, TsK KPSS, Oktyabr 1964. Stenograficheskii Otchet." 1993. *Istoricheskii Arkhiv* (1).
- Polzer, Jeffrey T. 1996. "Intergroup Negotiations: The effects of Negotiating Teams." *Journal of Conflict Resolution* 40, no. 4 (December): 678–698.
- Popping, Roel. 2000. *Computer-Assisted Text Analysis*. London: Sage Publications.
- Portes, Alejandro, and Ruben Rumbaut. 1996. *Immigrant America: A Portrait*. Los Angeles: University of California Press.
- Posner, Daniel. 2004. "Measuring Ethnic Fractionalization in Africa." *American Journal of Political Science* 48, no. 4 (October): 849–863.
2005. *The Institutional Origins of Ethnic Politics in Africa*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Postmes, Tom. 2003. "A Social Identity Approach to Communication in Organizations." In *Social Identity at Work: Developing Theory for Organizational Practice*, edited by S. Alexander Haslam, Daan Van Knippenberg, Michael J. Platow, and Naomi Ellemers, 81–97. New York: Psychology Press.
- Powell, Walter W., and Paul J. DiMaggio, eds. 1991. *The New Institutionalism in Organizational Analysis*. Chicago: University of Chicago Press.
- Prewitt, Kenneth. 2003. "Race in the 2000 Census: A Turning Point." In *The New Race Question: How the Census Counts Multiracial Individuals*, edited by Joel Perlmann and Mary C. Waters, 354–361. New York: Russell Sage Foundation.
- Price, Richard. 1998. "Reversing the Gun Sights: Transnational Civil Society Targets Land Mines." *International Organization* 52, no. 3 (Summer): 613–644.
- Price, Richard, and Nina Tannenwald. 1996. "Norms and Deterrence: The Nuclear and Chemical Weapons Taboos." In *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*, edited by Peter J. Katzenstein, 114–152. New York: Columbia University Press.
- Price, Vincent. 1989. "Social Identification and Public Opinion: Effects of Communicating Group Conflict." *Public Opinion Quarterly* 53, no. 2 (Summer): 197–224.
- Prizel, Ilya. 1998. *National Identity and Foreign Policy: Nationalism and Leadership in Poland, Russia, and Ukraine*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Prozumenschikov, Mikhail Iur'evich. 1996–1997. “The Sino-Indian Conflict, the Cuban Missile Crisis, and the Sino-Soviet Split, October 1962: New Evidence from the Russian Archives.” *Cold War International History Project Bulletin* 8–9 (Winter): 251–258.
- Przeworski, Adam, Michael E. Alvarez, Jose Antonio Cheibub, and Fernando Limongi, eds. 2000. *Democracy and Development*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Puddifoot, John E. 1995. “Dimensions of Community Identity.” *Journal of Community and Applied Social Psychology* 5, no. 5 (December): 357–370.
- Rabbie, J. 1981. “The Effects of Intergroup Competition and Cooperation on Intra- and Intergroup Relationships.” In *The Psychology of Intergroup Relations*, edited by Stephen Worchell and William Austin, 25–48. Chicago: Nelson Hall.
- Rabinow, Paul, and William M. Sullivan, eds. 1987. *Interpretive Social Science: A Second Look*. Berkeley: University of California Press.
- Rabushka, Alvin, and Kenneth Shepsle. 1972. *Politics in Plural Societies*. Columbus: Charles E. Merrill.
- Rajasingham-Senanayake, Darini. 1999. “Democracy and the Problem of Representation: The Making of Bi-polar Ethnic Identity in Post/Colonial Sri Lanka.” In *Ethnic Futures*, edited by Joanna Pfaff-Czarnecka, Darini Rajasingham-Senanayake, Ashis Nandy, and Edmund Terence Gomez, 99–134. New Delhi: Sage Publications.
- Raun, Mait. 1989. “Uhiskonnastane uhiskond.” *Looming* 11: 1545–1550. Raun, Ott. 1990. “Eesti idee.” *Looming* 4: 567–568.
- Raun, Tovi U. 1991. *Estonia and the Estonians*. 2nd ed. Stanford: Hoover Institution Press.
- Rebane, Iaan. 1988. “Bolevye tochki' iazykovoi situatsii.” *Tallinn* 4: 80–89.
- Reed, Adolph, Jr. 1999. *Stirrings in the Jug: Black Politics in the Post-Segregation Era*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Reeves, Keith. 1997. *Voting Hopes or Fears: White Voters, Black Candidates, and Racial Politics in America*. New York: Oxford University Press.
- Reicher, Stephen D., and Nick Hopkins. 2001. *Self and Nation*. London: Sage Publications.
- Reiter, Dan. 1995. “Exploding the Powder Keg Myth: Preemptive Wars Almost Never Happen.” *International Security* 20, no. 2 (Autumn 1995): 5–34.
- Reus-Smit, Christian. 1997. “The Constitutional Structure of International Society and the Nature of Fundamental Institutions.” *International Organization* 51, no. 4 (Autumn): 555–590.
1999. *The Moral Purpose of the State*. Princeton: Princeton University Press.
- Reyes Schramm, Adelaida. 1979. “Ethnic Music, the Urban Area and Ethnomusicology.” *Sociologus* 29, no. 1: 1–21.
- Reykowski, Janusz. 1994. “Collectivism and Individualism as Dimensions of Social Change.” In *Individualism and Collectivism: Theory, Method, and Applications*, edited

- by Uichol Kim, Harry C. Triandis, Cigdem Kagitcibasi, Sang-Chin Choi, and Gene Yoon, 276–292. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Richter, James. 1994. *Khrushchev's Double Bind: International Pressures and Domestic Coalition Politics*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Ricoeur, Paul. 1984. *Time and Narrative*. Vol. 1. Chicago: University of Chicago Press.
- Riffe, Daniel, Stephen Lacy, and Frederick G. Fico. 2005. *Analyzing Media Messages: Using Quantitative Content Analysis in Research*. 2nd ed. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Ringrose, Marjorie, and Adam J. Lerner, eds. 1993. *Reimagining the Nation*. Buckingham: Open University Press.
- Risse, Thomas. 2000. “‘Let’s Argue!’: Communicative Action in World Politics.” *International Organization* 54, no. 1 (Winter): 1–39.
- Risse, Thomas, Daniela Engelmann-Martin, Hans-Joachim Knopf, and Klaus Roscher. 1999. “To Euro or Not to Euro? The EMU and Identity Politics in the European Union.” *European Journal of International Relations* 5, no. 2 (June): 147–187.
- Risse, Thomas, Steve C. Ropp, and Kathryn Sikink, eds. 1999. *The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Political Change*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Risse-Kappen, Thomas. 1995. *Cooperation among Democracies: The European Influence on U.S. Foreign Policy*. Princeton: Princeton University Press.
1996. “Collective Identity in a Democratic Community: The Case of NATO.” In *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*, edited by Peter Katzenstein, 357–399. New York: Columbia University Press.
- Roberts, Carl W., ed. 1997. *Text Analysis for the Social Sciences: Methods for Drawing Statistical Inferences from Texts and Transcripts*. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.
- Robertson, Roland. 1997. “Social Theory, Cultural Relativity and the Problem of Globality.” In *Culture, Globalization and the World-System: Contemporary Conditions for the Representation of Identity*, edited by Anthony D. King, 69–90. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Roccas, Sonia. 2003. “The Effects of Status on Identifications with Multiple Groups.” *European Journal of Social Psychology* 33, no. 3: 351–366.
- Rodden, Jonathan. 2004. “Comparative Federalism: Meaning and Measurement.” *Comparative Politics* 36, no. 4 (July): 481–500.
- Rodden, Jonathan, and Eric Wibbels. 2002. “Beyond the Fiction of Federalism: Macroeconomic Management in Multitiered Systems.” *World Politics* 54, no. 4 (July): 494–531.
- Rodriguez, Clara E. 2000. *Changing Race: Latinos, the Census and the History of Ethnicity in the United States*. Philadelphia: Temple University Press.



- Rogin, Michael. 1997. *Ronald Reagan, the Movie, and Other Essays in Political Demonology*. Berkeley: University of California Press.
1998. *Blackface, White Noise: Jewish Immigrants in the Hollywood Melting Pot*. Berkeley: University of California Press.
- Ropp, Stephen C., and Kathryn Sikkink, eds. 1999. *Power of Human Rights*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Rosch, Eleanor, and Barbara B. Lloyd, eds. 1978. *Cognition and Categorization*. Hillsdale: Halsted Press.
- Rothi, Despina M., Evanthia Lyons, and Xenia Chrysochoou. 2005. "National Attachment and Patriotism in a European Nation: A British Study." *Political Psychology* 26, no. 1 (February): 135–154.
- Rousseau, David L. 2006. *Identifying Threats and Threatening Identities: The Social Construction of Realism and Liberalism*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Rubin, Herbert J., and Irene S. Rubin. 1995. *Qualitative Interviewing: The Art of Hearing Data*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Rudman Laurie A., and Stephanie A. Goodwin. 2004. "Gender Differences in Automatic In-Group Bias: Why Do Women Like Women More than Men Like Men?" *Journal of Personality and Social Psychology* 87, no. 4 (October): 494–509.
- Ruggie, John Gerard. 1997. "The Past as Prologue? Interests, Identity, and American Foreign Policy." *International Security* 21, no. 4 (Spring): 89–125.
- 1998a. "Interests, Identity, and American Foreign Policy." In *Constructing the World Polity*, edited by John G. Ruggie, 203–228. New York: Routledge.
- 1998b. "What Makes the World Hang Together? Neo-utilitarianism and the Social Constructivist Challenge." In *Constructing the World Polity*, edited by John G. Ruggie, 1–40. New York: Routledge.
- Rustow, Dankwart. 1970. "Transitions to Democracy: Towards a Dynamic Model." *Comparative Politics* 2, no. 3 (April): 337–364.
- Ruutsoo, Rein. 1988. "Kuida maletada uhte ajastut?" *Looming* 5: 674–676. Sambanis, Nicholas. 2001. "A Review of Recent Advances and Future Directions in the Quantitative Literature on Civil War." Working paper, Yale University.
- Sanchez-Jankowski, Martin. 1991. *Islands in the Street: Gangs and American Urban Society*. Berkeley: University of California Press.
- Satterfield, Jason M. 1998. "Cognitive-Affective States Predict Military and Political Aggression and Risk Taking: A Content Analysis of Churchill, Hitler, Roosevelt, and Stalin." *Journal of Conflict Resolution* 42, no. 6 (December): 667–690.
- Sawyer, Mark Q. 2005. *Racial Politics in Post-Revolutionary Cuba*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Scaritt, James R., and Shaheen Mozaffar. 1999. "The Specification of Ethnic Cleavages and Ethnopolitical Groups for the Analysis of Democratic Competition in Africa." *Nationalism and Ethnic Politics* 5, no. 1 (Spring): 82–117.

- Schafer, Mark. 1999. "Cooperative and Conflictual Policy Preferences: The Effect of Identity, Security and Image of the Other." *Political Psychology* 20, no. 4 (December): 829–844.
- Scharl, Arno. 2004. "Web Coverage of Renewable Energy." In *Environmental Online Communication*, edited by Arno Scharl, 25–34. London: Springer.
- Schatz, Edward. 2004. *Modern Clan Politics: The Power of "Blood" in Kazakhstan and Beyond*. Seattle: University of Washington Press.
- Schelling, Thomas C. 1960. *The Strategy of Conflict*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Schreer, George E., and Jeremy M. Strichartz. 1997. "Private Restroom Graffiti: An Analysis of Controversial Social Issues on Two College Campuses." *Psychological Reports* 81: 1067–1074.
- Schrodt, Philip A. 1998. "Kansas Event Data System, K-E-D-S." Department of Political Science, University of Kansas, Lawrence. Available online at <http://www.ku.edu/ekeds/software>.
2005. "TABARI: Text Analysis by Augmented Replacement Instructions." Department of Political Science, University of Kansas, Lawrence. Available online at <http://www.ku.edu/ekeds/software.dir/tabari>.
- Schuman, Howard, and Stanley Presser. 1996. *Questions and Answers in Attitude Surveys*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Schuman, Howard, Charlotte Steeh, Lawrence D. Bobo, and Maria Krysan. 1998. *Racial Attitudes in America*. Rev. ed. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Schutz, Alfred. 1973a. "Common-Sense and the Scientific Interpretation of Human Action." In *Collected Papers*, vol. 1, edited by Alfred Schutz, 3–47. The Hague: M. Nijhoff.
- 1973b. *Collected Papers. Vol. 2*. The Hague: M. Nijhoff.
- Schwartz, S.J. 2001. "The Evolution of Eriksonian and Neo-Eriksonian Identity Theory and Research: A Review and Integration." *Identity: An International Journal of Theory and Research* 1: 7–58.
- Schwartz, Shalom H. 1992. "Universals in the Content and Structure of Values: Theoretical Advances and Empirical Tests in 20 Countries." In *Advances in Experimental/Social Psychology* 25, edited by Mark P. Zanna, 1–65. Orlando: Academic Press.
1994. "Beyond Individualism/Collectivism: New Cultural Dimensions of Values." In *Individualism and Collectivism: Theory, Method, and Applications*, edited by Uichol Kim, Harry C. Triandis, Cigdem Kagitcibasi, Sang-Chin Choi, and Gene Yoon, 85–119. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Scott, James. 1998. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*. New Haven: Yale University Press.
- Searle, John. 1995. *Construction of Social Reality*. New York: Free Press.



- Sears, David O. 1986. "Symbolic Politics: A Socio-Psychological Theory." In *Explorations in Political Psychology*, edited by Shanto Iyengar and William J. McGuire, 113–149. Durham: Duke University Press.
- Sears, David O., Jack Citrin, Sharmaine V. Cheleden, and Colette van Laar. 1999. "Cultural Diversity and Multicultural Politics: Is Ethnic Balkanization Inevitable?" In *Cultural Divides: Understanding and Overcoming Group Conflict*, edited by Deborah A. Prentice and Dale T. Miller, 35–79. New York: Russell Sage Foundation.
- Sears, David O., and Victoria Savalei. 2006. "The Political Color Line in America: Many 'Peoples of Color' or Black Exceptionalism?" *Political Psychology* 27, no. 6 (December): 895–924.
- Sen, Amartya. 2000. "Other People." *New Republic*, 18 December.
- Sending, Ole Jacob. 2002. "Constitution, Choice and Change: Problems with the 'Logic of Appropriateness' and Its Use in Constructivist Theory." *European Journal of International Relations* 8, no. 4 (December): 443–470.
- Seul, Jeffrey R. 1999. "'Ours Is the Way of God': Religion, Identity and Intergroup Conflict." *Journal of Peace Research* 36, no. 5 (September): 553–569.
- Sewell, William H., Jr. 1992. "A Theory of Structure: Duality, Agency, and Transformation." *American Journal of Sociology* 98, no. 1 (July): 1–29.
- Shabad, Goldie, and Kazimierz M. Slomczynski. 1999. "Political Identities in the Initial Phase of Systemic Transformation in Poland: A Test of the Tabula Rasa Hypothesis." *Comparative Political Studies* 32, no. 6: 690–723.
- Shakhnazarov, Georgii. 1993. *Tsena Svobody: Reformatsiia Gorbacheva Glazami ego Pomoshchnika*. Moscow: Rossika/Zevs.
2001. *S Vozhdiami i Bez Nikh*. Moscow: Vagrius.
- Shelby, Tommie. 2002. "Foundations of Black Solidarity: Collective Identity or Common Oppression?" *Ethics* 112, no. 2 (January): 231–266.
- Sherif, Muzafer, O. J. Harvey, B. J. White, B. W. R. Hood, and C. W. Sherif. 1961. *The Robber's Cave Experiment: Intergroup Conflict and Cooperation*. Middletown, CT: Wesleyan University Press.
- Shiloah, Amnon, and Erik Cohen. 1985. "Major Trends of Change in Jewish Oriental Music in Israel." *Popular Music* 5: 199–223.
- Shils, Edward. 1957. "Primordial, Personal, Sacred and Civil Ties." *British Journal of Sociology* 8, no. 2: 130–145.
- Shklar, Judith N. 1991. *American Citizenship: The Quest for Inclusion*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
1998. *Redeeming American Political Thought*. Ed. Dennis F. Thompson. Chicago: University of Chicago Press.
- Sidanius, Jim, and Felicia Pratto. 1999. *Social Dominance: An Intergroup Theory of Social Hierarchy and Oppression*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Sidanius, Jim, and John R. Petrocik. 2001. "Communal and National Identity in a Multiethnic State: A Comparison of Three Perspectives." In *Social Identity, Intergroup Conflict and Conflict Resolution*, edited by Richard D. Ashmore, Lee Jussim, and David Wilder, 101–131. New York: Oxford University Press.
- Sidanius, Jim, Seymour Feshback, Shana Levin, and Felicia Pratto. 1997. "The Interface between Ethnic and National Attachment: Ethnic Pluralism or Social Dominance?" *Public Opinion Quarterly* 61, no. 1 (Spring): 102–133.
- Simon, Bernd, and Stefan Sturmer. 2003. "Respect for Group Members: Intergroup Determinants of Collective Identification and Group-Serving Behavior." *Personality and Social Psychology Bulletin* 29, no. 2 (February): 183–193.
- Simon, Herbert A. 1947. *Administrative Behavior*. New York: Macmillan.
- Singer, Eleanor, and Stanley Presser, eds. 1989. *Survey Research Methods: A Reader*. Chicago: University of Chicago Press.
- Sirgy, M. Joseph, Dong-Jin Lee, Rustan Kosenko, H. Lee Meadow, Don Rahtz, Muris Cacic, Guang Xi Jin, Duygun Yarsuvat, David L. Blenkhorn, and Newell Wright. 1998. "Does Television Viewership Play a Role in the Perception of Quality of Life?" *Journal of Advertising* 27, no. 1 (Spring): 125–142.
- Skalski, Paul D. 2002. "Computer Content Analysis Software." In *The Content Analysis Guidebook*, edited by Kimberly A. Neuendorf, 225–239. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Skerry, Peter. 2000. *Counting on the Census: Race, Group Identity, and the Evasion of Politics*. Washington, DC: Brookings Institution.
- Slezkine, Yuri. 1994a. *From Savages to Citizens: Russia and the Small Peoples of the North*. Princeton: Princeton University Press.
- 1994b. "The USSR as a Communal Apartment, or How a Socialist State Promoted Ethnic Particularism." *Slavic Review* 53, no. 2 (Summer): 414–452.
- Smith, Ann Marie. 1999. "Girls on Film: Analysis of Women's Images in Contemporary American and 'Golden Age' Hollywood Films." M.A. thesis, Cleveland State University.
- Smith, Anthony D. 1986. *The Ethnic Origins of Nations*. Cambridge: Blackwell.
1990. "Towards a Global Culture?" In *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity*, edited by Mike Featherstone, 171–191. London: Sage Publications.
1991. *National Identity*. Reno: University of Nevada Press.
1992. "National Identity and the Idea of European Unity." *International Affairs* 68, no. 1 (Winter 1992): 55–76.
1993. "The Nation: Invented, Imagined, Reconstructed?" In *Reimagining the Nation*, edited by Marjorie Ringrose and Adam J. Lerner, 9–28. Buckingham: Open University Press.
- Smith, C.E., and R. Hopkins. 2004. "Mitigating the Impact of Stereotypes on Academic Performance: The Effects of Cultural Identity and Attributions for Success among

- African American College Students." *Western Journal of Black Studies* 28, no. 1: 312–321.
- Smith, Dorothy. 1987. *The Everyday World as Problematic: a Feminist Sociology*. Boston: Northeastern University Press.
- Smith, Edward E., and Douglas L. Medin. 1981. *Categories and Concepts*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Smith, Rogers M. 1997. *Civic Ideals: Conflicting Visions of Citizenship in U.S. History*. New Haven: Yale University Press.
2002. "Identity, Interests, and the Future of Political Science." *Perspectives on Politics* 2, no. 2 (June): 301–312.
2003. *Stories of Peoplehood*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Smith, Tom W. 2001. "Aspects of Measuring Race: Race by Observation vs. Self-Reporting and Multiple Mentions of Race and Ethnicity." *GSS Methodological Report*, no. 93. Chicago: National Opinion Research Center.
- Smith, Tom W., and L. Jarkko. 2001. *National Pride in Cross-National Perspective*. Chicago: University of Chicago, National Opinion Research Center.
- Sniderman, Paul M., Louk Hagendoorn, and Markus Prior. 2004. "Predisposing Factors and Situational Triggers: Exclusionary Reactions to Immigrant Minorities." *American Political Science Review* 98, no. 1 (February): 35–49.
- Snipp, C. Matthew. 2003. "Racial Measurement in the American Census: Past Practices and Implications for the Future." *Annual Review of Sociology* 29, no. 1: 563–588.
- Spechler, Dina R. 1982. *Permitted Dissent in the USSR: "Novy Mir" and the Soviet Regime*. New York: Praeger.
- Stapel, Diederik, Stephen D. Reicher, and R. Spears. 1994. "Social Identity, Availability and the Perception of Risk." *Social Cognition* 12, no. 1 (Spring): 1–17.
- Starr, Paul. 1987. "The Sociology of Official Statistics." In *The Politics of Numbers (Population of the United States in the 1980s)*, edited by William Alonso and Paul Starr, 7–57. New York: Russell Sage Foundation.
- Steinmetz, George, ed. 1999. *State/Culture: State-Formation after the Cultural Turn*. Ithaca: Cornell University Press.
- Stephan, Cookie White, and Walter G. Stephan. 2000. "The Measurement of Racial and Ethnic Identity." *International Journal of Intercultural Relations* 24, no. 5 (September): 541–552.
- Sterling-Folker, Jennifer. 2000. "Competing Paradigms or Birds of a Feather? Constructivism and Neoliberal Institutionalism Compared." *International Studies Quarterly* 44, no. 1 (March): 97–120.
- Stets, Jan E., and Peter J. Burke. 2000. "Identity Theory and Social Identity Theory." *Social Psychology Quarterly* 63, no. 3: 224–237.
- Stone, Philip J. 1997. "Thematic Text Analysis: New Agendas for Analyzing Text Content." In *Text Analysis for the Social Sciences: Methods for Drawing Stat-*

- istical Inferences from Texts and Transcripts*, edited by Carl W. Roberts, 35–54. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Stratigaki, Maria. 2004. “The Cooptation of Gender Concepts in EU Policies: The Case of ‘Reconciliation of Work and Family.’” *Social Politics* 11, no. 1 (Spring): 30–56.
- Stryker, Sheldon. 1987. “Identity Theory: Development and Extensions.” In *Self and Identity: Psychosocial Perspectives*, edited by Krysia Yardley, K.M. Yardley, and Terry Honess, 89–103. New York: John Wiley and Sons.
2000. “Identity Theory.” In *Encyclopedia of Sociology*, vol. 2, 2nd ed., edited by Edgar F. Borgatta and Rhonda J.V. Montgomery, 1253–1258. New York: Macmillan References USA.
- Stryker, Sheldon, Timothy J. Owens, and Robert W. White, eds. 2000. *Self, Identity, and Social Movements*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Stryker, Sheldon, and Richard T. Serpe. 1994. “Identity Saliency and Psychological Centrality: Equivalent, Overlapping, or Complementary Concepts?” *Social Psychology Quarterly* 57, no. 1: 16–35.
- Suny, Ronald Grigor. 1993. *The Revenge of the Past: Nationalism, Revolution, and the Collapse of the Soviet Union*. Stanford: Stanford University Press.
- Sutherland, Anne. 1975. *Gypsies: The Hidden Americans*. London: Tavistock Publications.
- Sylvan, Donald A., Andrea Grove, and Jeffery Martinson. 2005. “Problem Representation and Conflict Dynamics in the Middle East and Northern Ireland.” *Foreign Policy Analysis* 1, no. 3 (November): 279–299.
- Sylvan, Donald A., Amy Horowitz, and Amanda K. Metskas. 2004. “Functionalism or Familiarity Breeding Contempt? Identity Development, Music, and the Politics of Mizrahi Jews in Israel.” Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology, Lund, Sweden, 15–18 July.
- Sylvan, Donald A., and Arie Nadler. 2005. “The Role of Victimization and Identity in the Palestinian-Israeli Conflict: Experimental and Text Analytic Perspectives.” Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Hawaii, 1–5 March.
- Sylvan, Donald A., and Jon C. Pevehouse. 2002. “Deciding Whether to Intervene: Problem Representations of US and French Elites Dealing with Central Africa.” In *International Intervention: Sovereignty vs. Responsibility*, edited by Michael Keren and Donald A. Sylvan, 56–74. London: Frank Cass.
- Sylvan, Donald A., and Stuart J. Thorson. 1992. “Ontologies, Problem Representation, and the Cuban Missile Crisis.” *Journal of Conflict Resolution* 36, no. 4 (December): 709–732.
- Sylvan, Donald A., and Nathan Toronto. 2004. “Empathy with Palestinians vs. Israelis: Examining U.S. Media Representations, Coverage, and Attitudes.” Paper presented at the annual meeting of the International Society of Political Psychology, Lund, Sweden, 15–18 July.

- Sylvan, Donald A., and J.F. Voss, eds. 1998. *Problem Representation in Foreign Policy Decision Making*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Taagepera, Rein. 1982. "Size and Ethnicity of Estonian Towns and Rural Districts, 1922–1979." *Journal of Baltic Studies* 13, no. 2 (Summer): 105–127.
- Tafoya, Sonya M. 2003. "Mixed Race and Ethnicity in California." In *The New Race Question: How the Census Counts Multiracial Individuals*, edited by Joel Perlmann and Mary C. Waters, 102–113. New York: Russell Sage Foundation.
- Tajfel, Henri. 1970. "Experiments in Intergroup Discrimination." *Scientific American* 223, no. 5: 96–102.
1972. "The Devaluation by Children of Their Own National and Ethnic Group: Two Case Studies." *British Journal of Social and Clinical Psychology* 11, no. 3 (September): 235–243.
1974. "Social Identity and Intergroup Behavior." *Social Science Information/sur les sciences sociales* 13, no. 2: 65–93.
- ed. 1978. *Differentiation between Social Groups: Studies in the Social Psychology of Intergroup Relations*. London: Academic Press.
- 1981a. *Social Identity and Intergroup Behavior*. Cambridge: Cambridge University Press.
- 1981b. *Human Groups and Social Categories: Studies in Social Psychology*. Cambridge: Cambridge University Press.
1982. "Social Psychology of Intergroup Relations." *Annual Review of Psychology* 33, no. 1: 1–39.
- Tajfel, Henri, Michael G. Billig, R. P. Bundy, and Claude Flament. 1971. "Social Categorization and Intergroup Behavior." *European Journal of Social Psychology* 1, no. 2 (June): 149–178.
- Tajfel, Henri, and John C. Turner. 1986. "The Social Identity Theory of Intergroup Behavior." In *Psychology of Intergroup Relations*, edited by Stephen Worchel and William G. Austin, 7–24. 2nd ed. Chicago: Nelson-Hall.
- Tambiah, Stanley. 1986. *Sri Lanka: Ethnic Fratricide and the Dismantling of Democracy*. Chicago: University of Chicago Press.
- Tamm, Aksel', and Svetlan Semenenko. 1989. "V odnom dome, v obshchem kotle." *Tallinn* 4: 78–86.
- Tan-Chiu, Lin. 1955. "Springtime in China." *New Times*, 30 April.
- Tannenwald, Nina. 1999. "The Nuclear Taboo: The United States and the Normal Basis of Nuclear Non-Use." *International Organization* 53, no. 3 (Summer): 433–468.
- Tate, Katherine. 1993. *From Protest to Politics: The New Black Voters in American Politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Taubman, William. 1996–1997. "Khrushchev vs. Mao: A Preliminary Sketch of the Role of Personality in the Sino-Soviet Split." *Cold War International History Project Bulletin* 8–9 (Winter): 243–248.



2003. *Khrushchev: The Man and His Era*. New York: W.W. Norton.
- Taylor, Dalmas A., and Beatrice F. Moriarty. 1987. "Ingroup Bias as a Function of Competition and Race." *Journal of Conflict Resolution* 31, no. 1 (March): 192–199.
- Taylor, Donald M. 2002. *The Quest for Identity: From Minority Groups to Generation Xers*. Westport, CT: Praeger.
- Taylor, Shelley, Letitia Peplau, and David O. Sears. 1997. *Social Psychology*. 9th ed. Princeton: Princeton University Press.
- Telhami, Shibley, and Michael Barnett. 2002. "Introduction: Identity and Foreign Policy in the Middle East." In *Identity and Foreign Policy in the Middle East*, edited by Shibley Telhami and Michael Barnett, 1–25. Ithaca: Cornell University Press.
- Terent'eva, I. V. 1993. *Politicheskie partii i obshchestvennye dvizheniia v Respublike Tatarstan*. Kazan: Apparat Prezidenta Respubliki Tatarstan: Otdel Mezhnatsional'nykh otnoshenii i svyazi s obshchestvenno-politicheskimi ob"edineniami.
- Tilly, Charles. 2003. "Political Identities in Changing Polities." *Social Research* 70, no. 3 (Summer): 1301–1315.
- Tishkov, Valery. 1997. *Ethnicity, Nationalism and Conflict in and after the Soviet Union*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Titscher, Stefan, Michael Meyer, Ruth Wodak, and Eva Vetter. 2000. *Methods of Text and Discourse Analysis*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Tourangeau, Roger, Lance J. Rips, and Kenneth Rasinski. 2000. *The Psychology of Survey Response*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Triandis, Harry C. 1994. "Theoretical and Methodological Approaches to the Study of Collectivism and Individualism." In *Individualism and Collectivism: Theory, Method, and Applications*, edited by Uichol Kim, Harry C. Triandis, Cigdem Kagitcibasi, Sang-Chin Choi, and Gene Yoon, 41–51. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Tronvoll, Kjetil. 1998. "The Process of Nation-Building in Post-War Eritrea: Created from Below or Directed from Above?" *Journal of Modern African Studies* 36, no. 3: 461–482.
- Tropkin, N.. 1955. "O strategii i taktika leninizma." *Kommunist* 1.
- Trosset, Carol, and Douglas Caulkins. 2002. "Cultural Values and Social Organization in Wales: Is Ethnicity the Locus of Culture?" In *British Subjects: An Anthropology of Britain*, edited by Nigel Rappaport, 239–258. Oxford: Berg.
- Tuomela, Raimo. 2002. *The Philosophy of Social Practices: A Collective Acceptance View*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Turner, John C. 1985. "Social Categorization and the Self-Concept: A Social Cognitive Theory of Group Behavior." In *Advances in Group Processes*, vol. 2, edited by Edward J. Lawler, 77–121. New York: JAI Press.
1988. *A Theory of Social Interaction*. Stanford: Stanford University Press.

1999. "Some Current Issues in Research on Social Identity and Self-Categorization Theories." In *Social Identity*, edited by Naomi Ellemers, Russell Spears, and Bertjan Doosje, 6–34. Oxford: Blackwell.
- Turner, John C., R. J. Brown, and Henri Tajfel. 1979. "Social Comparison and Group Interest in Ingroup Favoritism." *European Journal of Social Psychology* 9, no. 2 (June): 187–204.
- Turner, John C., Michael A. Hogg, Penelope J. Oakes, Stephen D. Reicher, and M. S. Wetherell. 1987. *Rediscovering the Social Group: A Self-Categorization Theory*. Oxford: Blackwell.
- Turner, John C., and Penelope J. Oakes. 1986. "The Significance of the Social Identity Concept for Social Psychology with Reference to Individualism, Interactionism, and Social Influence." *British Journal of Social Psychology* 25, no. 3 (October): 237–252.
- Turner, Stephen. 2002. *Brains, Practices, Relativism: Social Theory after Cognitive Science*. Chicago: University of Chicago Press.
- Utz, Sonja. 2003. "Social Identification and Interpersonal Attraction in MUDs." *Swiss Journal of Psychology* 62, no. 2: 91–101.
- Vahre, Lauri. 1991. "Millal loppes Eesti aeg?" *Looming* 1: 121–123.
- Valentino, Nicholas A. 1999. "Crime News and the Priming of Racial Attitudes during Evaluations of the President." *Public Opinion Quarterly* 63, no. 3 (Autumn): 293–323.
- Valenzuela, J. Samuel, and Timothy R. Scully. 1997. "Electoral Choices and the Party System in Chile: Continuities and Changes at the Recovery of Democracy." *Comparative Politics* 29, no. 4: 511–527.
- van Maanen, John. 1988. *Tales of the Field: On Writing Ethnography*. Chicago: University of Chicago Press.
- Van Vugt, Mark, and Claire M. Hart. 2004. "Social Identity as Social Glue: The Origins of Group Loyalty." *Journal of Personality and Social Psychology* 86, no. 4 (April): 585–598.
- Verkuyten, Maykel. 1991. "Self-Definition and Ingroup Formation among Ethnic Minorities in the Netherlands." *Social Psychology Quarterly* 54, no. 3: 280–286.
- Veroff, Joseph. 1992. "Power Motivation." In *Motivation and Personality: Handbook of Thematic Content Analysis*, edited by Charles P. Smith, 278–285. Cambridge: Cambridge University Press.
- Vetik, Raivo. 1999. "Inter-Ethnic Relations in Estonia, 1988–1998." *Acta Universitatis Tamperensis* 655. Tampere: University of Tampere.
- Vihalemm, Peeter, and Marju Lauristin. 1997. "Political Control and Ideological Canonisation. The Estonian Press during the Soviet Period." In *Vom Instrument der Partei zur "Vierten Gewalt" Die ostmitteleuropäische Presse als zeithistorische Quelle. Sonderdruck aus tagungen zur Ostmitteleuropa-Forschung*, edited by Eduard Muhle, 103–109. Marburg: Verlag Hereder-Institut.



- Wald, Kenneth D., and Samuel Shye. 1994. "Interreligious Conflict in Israel: The Group Basis of Conflicting Visions." *Political Behavior* 16, no. 1 (March): 157–178.
- Walt, Stephen. 1987. *The Origins of Alliances*. Ithaca: Cornell University Press.
- Waltz, Kenneth N. 1979. *Theory of International Politics*. Boston: McGraw Hill.
1997. "Evaluating Theories." *American Political Science Review* 91, no. 4 (December): 913–917.
- Walzer, Michael. 1997. *On Toleration*. New Haven: Yale University Press.
- Waters, Mary C. 1990. *Ethnic Options: Choosing Ethnic Identities in America*. Berkeley: University of California Press.
2001. *Black Identities: West Indian Immigrant Dreams and American Realities*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Watzlawick, Paul, Janet Beavin Bavelas, and Don. D. Jackson. 1967. *The Pragmatics of Human Communication: A Study of Interactional Patterns, Pathologies, and Paradoxes*. New York: Norton.
- Weaver, Vesla. 2005. "Linked Fate Annotated Bibliography." Unpublished manuscript, University of Chicago, compiled for Michael Dawson.
- Weber, Max. 1968. *Economy and Society*. Vol. 1. New York: Bedminster Press.
- Weber, Robert Philip. 1990. *Basic Content Analysis*. 2nd ed. Newbury Park, CA: Sage Publications.
- Wedeen, Lisa. 2002. "Conceptualizing Culture: Possibilities for Political Science." *American Political Science Review* 96, no. 4: 713–728.
- Weiss, Robert Stuart. 1994. *Learning from Strangers: The Art and Method of Qualitative Interview Studies*. New York: Free Press.
- Weldes, Jutta. 1999. *Constructing National Interests: The United States and the Cuban Missile Crisis*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Weldes, Jutta, Mark Laffey, Hugh Gusterson, and Raymond Duvall, eds. 1999. *Cultures of Insecurity: States, Communities and the Production of Danger*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Wendt, Alexander. 1994. "Collective Identity Formation and the International State." *American Political Science Review* 88, no. 2 (June): 384–396.
1999. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Westad, Odd Arne. 1996–1997. "Moscow and the Angolan Crisis, 1974–1976: A New Pattern of Intervention." *Cold War International History Project Bulletin* 8–9 (Winter): 21–32.
- ed. 1998. *Brothers in Arms: The Rise and Fall of the Sino-Soviet Alliance, 1945–1963*. Stanford: Stanford University Press.
- Weston, Kath. 1991. *Families We Choose: Lesbians, Gays, Kinship*. New York: Columbia University Press.
- Wetherell, Margaret. 1987. "How to Analyze Discourse." In Jonathan Potter and Margaret Wetherell, *Discourse and Social Psychology: Beyond Attitudes and Behaviour*, 158–187. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

- White, Clovis L., and Peter J. Burke. 1987. "Ethnic Role Identity among Black and White College Students: An Interactionist Approach." *Sociological Perspectives* 30, no. 3: 310–331.
- Wilder, David A. 1981. "Perceiving Persons as a Group: Categorization and Intergroup Relations." In *Cognitive Processes in stereotyping and intergroup behaviour*, ed. David Hamilton, 213–257. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Wilkenfeld, Jonathan, interim director. 2004. "Minorities at Risk" Dataset. Integrated Network for Societal Conflict Research, University of Maryland at College Park. Available online at <http://www.cidcm.umd.edu/inscr/mar/>.
- Wilkinson, Steven. 2008. "Which Group Identities lead to Conflict? Evidence from India." In *Order, Conflict and Violence*, edited by Stathis Kalyvas, Ian Shapiro, and Tarek Masoud. Cambridge: Cambridge University Press.
- Williams, Kim. 2001. "Boxed In: The United States Multi-racial Movement." Ph.D. dissertation, Cornell University.
- Williams, Raymond. 1970. *The English Novel from Dickens to Lawrence*. London: Chatto and Windus.
- Willis, Paul E. 1977. *Learning to Labour: How Working Class Kids Get Working Class Jobs*. Farnborough, Eng.: Saxon House.
- Willnat, Lars, and Jian-Hua Zhu. 1996. "Newspaper Coverage and Public Opinion in Hong Kong: A Time-Series Analysis of Media Priming." *Political Communication* 13, no. 2: 231–246.
- Wilson, Barbara J., Dale Kunkel, Dan Linz, James W. Potter, Edward Donnerstein, S. L. Smith, E. Blumenthal, and T. Gray. 1997. "Violence in Television Programming Overall: University of California, Santa Barbara Study." *National Television Violence Study*, vol. 1, edited by M. Seawall, 3–184. Newbury Park, CA: Sage Publications.
- Winters, Loretta I., and Herman L. DeBose. 2003. *New Faces in a Changing America: Multiracial Identity in the 21st Century*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Wittenberg, Jason. 2004. "Ethnic Diversity and Electoral Extremism in Interwar Eastern Europe." Paper presented at the Laboratory in Comparative Ethnic Processes, Columbia University, 8 March.
- Wittgenstein, Ludwig. 1958. *Philosophical Investigations*. New York: Macmillan.
- Wixman, Ron. 1993. "The Middle Volga: Ethnic Archipelago in a Russian Sea." In *Nations and Politics in the Soviet Successor States*, edited by Ian Bremmer and Ray Taras, 421–427. Cambridge: Cambridge University Press.
- Wodak, Ruth. 2004. "National and Transnational Identities: European and Other Identities Constructed in Interviews with EU Officials." In *Transnational Identities: Becoming European in the EU*, edited by Richard K. Herrmann, Thomas Risse-Kappen, and Marilynn B. Brewer. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
- Wodak, Ruth, and Michael Meyer. 2001. *Methods of Critical Discourse Analysis*. London: Sage Publications.

- Woelfel, Joseph. 1993. "GalileoCATPAC: User Manual and Tutorial." Galileo Company, Amherst. Available online at <http://www.galileo.com>.
- Wolf, Margery. 1992. *A Thrice-Told Tale: Feminism, Postmodernism, and Ethnographic Responsibility*. Stanford: Stanford University Press.
- Wong, Cara J. 2002. "Boundaries of Obligation, Racial, National and Geographic Communities in American Politics." Ph.D. dissertation, University of California at Berkeley.
- Woodward, Comer Vann. 1966. *The Strange Career of Jim Crow*. Oxford: Oxford University Press.
- World Values Survey*. 2004. Stockholm: World Values Survey. Retrieved from <http://www.worldvaluessurvey.org>, accessed 12 November.
- Worthington, Roger L., Holly Bielstein Savoy, Frank R. Dillon, and Elizabeth R. Vemaglia. 2002. "Heterosexual Identity Development: A Multidimensional Model of Individual and Social Identity." *Counseling Psychologist* 30, no. 4 (July): 496–531.
- Yamada, Atsushi. 2002. "Going Local in the Global Age: Globalization and Techno-Nationalism. In *"We the People" in the Global Age: A Re-examination of Nationalism and Citizenship*, edited by Ryo Oshiba, Edward Rhodes, and Chieko Kitagawa Otsuru, 61–78. Osaka: Japan Center for Area Studies.
- Yashar, Deborah J. 1998. "Contesting Citizenship: Indigenous Movements and Democracy in Latin America." *Comparative Politics* 31, no. 1: 23–42.
- Young, Iris Marion. 1990. *Justice and the Politics of Difference*. Princeton: Princeton University Press.
2000. *Inclusion and Democracy*. Oxford: Oxford University Press.
- Young, Michael D. 1996. "Cognitive Maps Meet Semantic Networks." *Journal of Conflict Resolution* 40, no. 3 (September): 395–414.
2001. "Building WorldViews with Profiler+." In *Applications of Computer Content Analysis*, edited by Mark D. West. Progress in Communication Sciences, 17. Westport, CT: Greenwood Publishing Group.
- Zagoria, Donald S. 1962. *The Sino-Soviet Conflict, 1956–1961*. Princeton: Princeton University Press.
- Zajonc, Robert Boleslaw. 1968. "Attitudinal Effects of Mere Exposure." *Journal of Personality and Social Psychology Monograph Supplement* 9, no. 2 (part 2): 1–27.
- Zanca, Russell. 2000. "Intruder in Uzbekistan: Walking the Line between Community Needs and Anthropological Desiderata." In *Fieldwork Dilemmas: Anthropologists in Postsocialist States*, edited by Hermine G. De Soto and Nora Dudwick, 153–171. Madison: University of Wisconsin Press.
- Zehfuss, Maja. 2001. "Constructivism and Identity: A Dangerous Liaison." *European Journal of International Relations* 7, no. 3 (September): 315–348.
- Zhang, J. 1991. "The Interaction of Internal and External Representations in a Problem Solving Task." In *Proceedings of the Thirteenth Annual Conference of*

- the Cognitive Science Society*, Chicago, 954–958. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Zhang, Shu Guang. 2001. *Economic Cold War: America's Embargo against China and the Sino-Soviet Alliance, 1949–1963*. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press.
- “Zimianin on Sino-Soviet Relations.” 1995/1996. *Cold War International History Project Bulletin* 6–7 (Winter): 170–185.
- Zuberi, Tukufu. 2001. *Thicker than Blood: How Racial Statistics Lie*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Zubkova, Elena. 1998. *Russia after the War: Hopes, Illusions, and Disappointments, 1945–1957*. Armonk: M.E. Sharpe.
- Zubok, Vladislav, and Constantine Pleshakov. 1996. *Inside the Kremlin's Cold War: From Stalin to Khrushchev*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Zucker, Lynne G. 1991. “The Role of Institutionalization in Cultural Persistence.” In *The New Institutionalism in Organizational Analysis*, edited by Walter W. Powell and Paul J. DiMaggio, 83–107. Chicago: University of Chicago Press.



نصوير  
أحمد ياسين  
نوينر

@Ahmedyassin90

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



# قياس الهوية

دليل للمتخصصين في العلوم الاجتماعية

تحرير

راوي عبدالعالم، ونوشيكو هيريلا،  
والاستاذ ايان جونستون، وروز مكديرموت